

۲۸۷



۱
۱
۸
۸
۳
۵
۵
۸
۷
۶
۱۰
۱۱
۸۱
۳۱
۳۱
۵۱
۵۱
۸۱
۷۱
۶۱
۵۱
۱۵
۸۸
۸۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حکایات و نظم ابنی العزاد

مؤلف: قراقرط بن یزید بن یزید

مجلد: (۲۸۷) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۰۹۹۳

۲۴۰۲

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۲۸۷

۲۸۷



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: صحاح و معجم ابن عربی

مؤلف: قاضی محمد بن عربی

مجلد: (۲۸۷) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد باقر طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

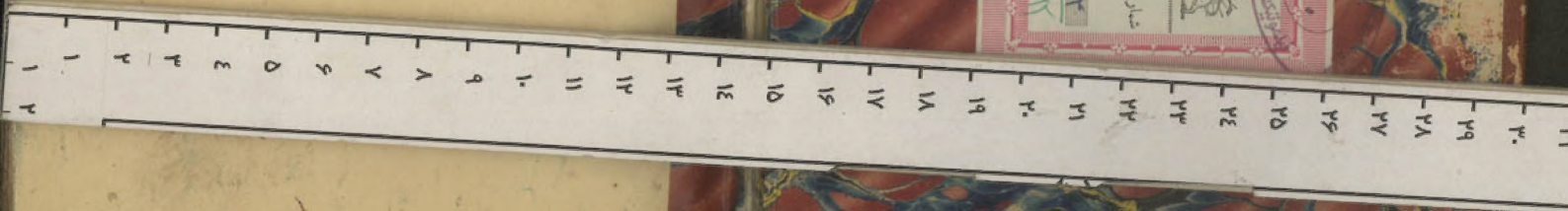
شماره ثبت کتاب: ۴۰۹۹۳

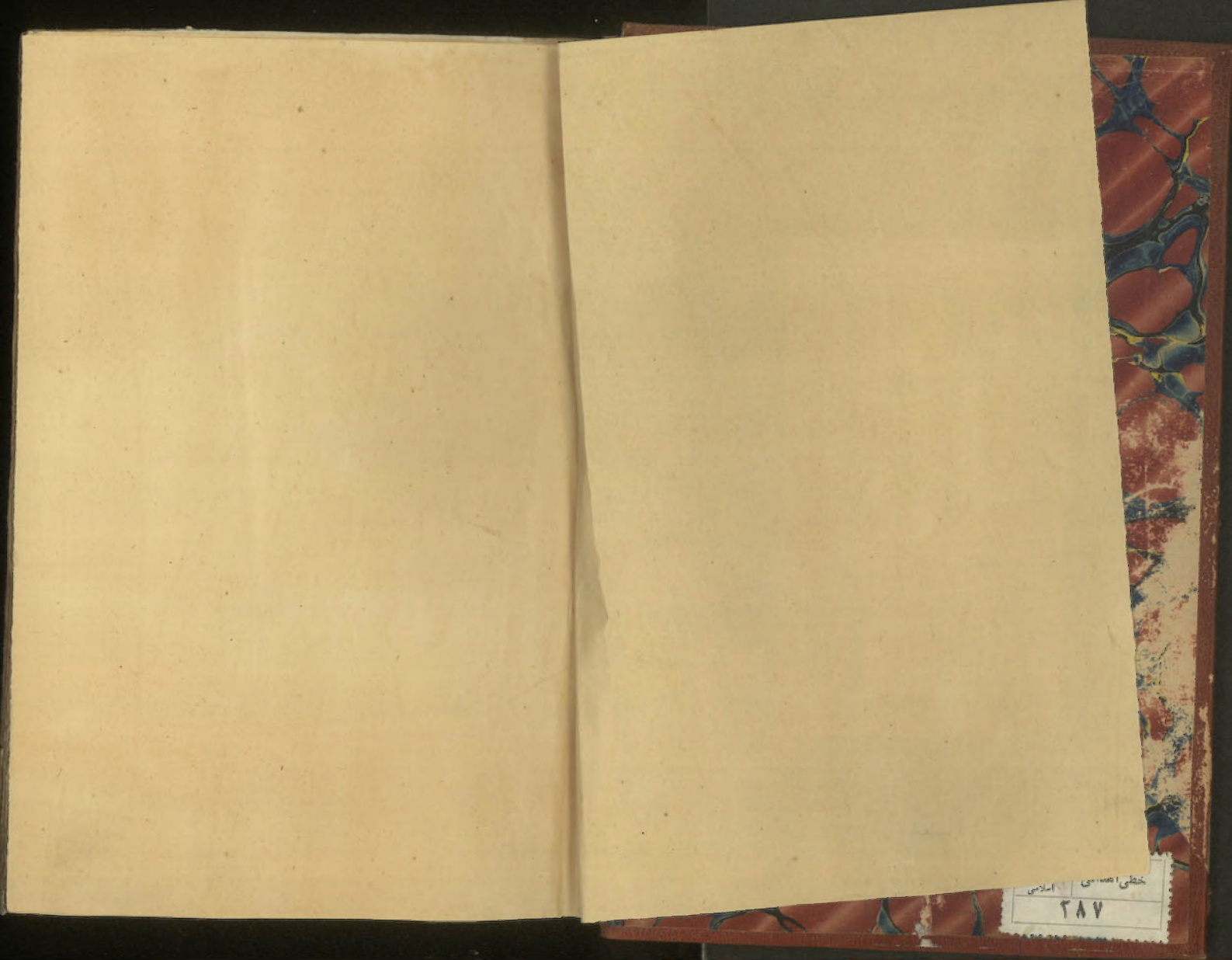
۲۴۵۲

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

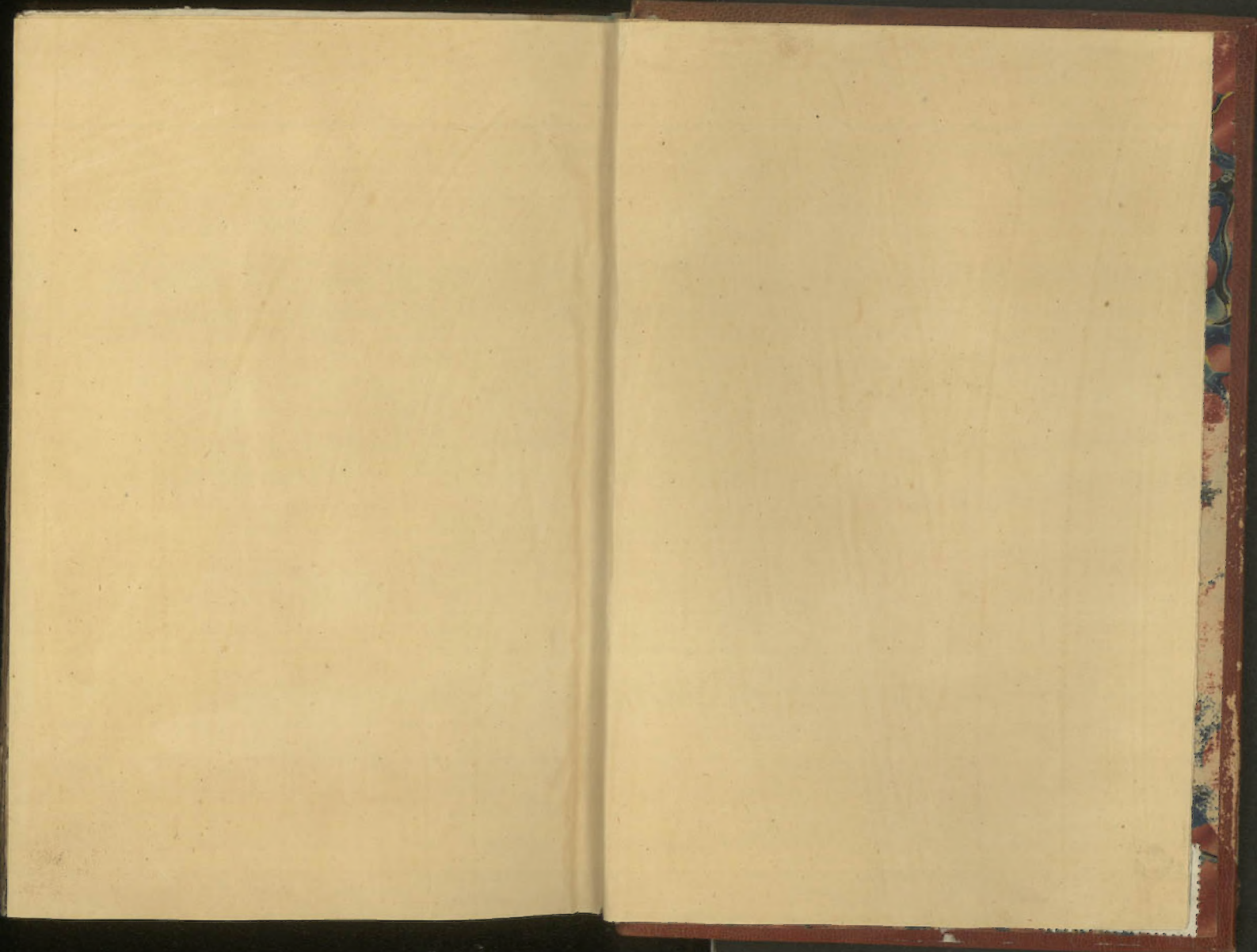
خطی اهدائی

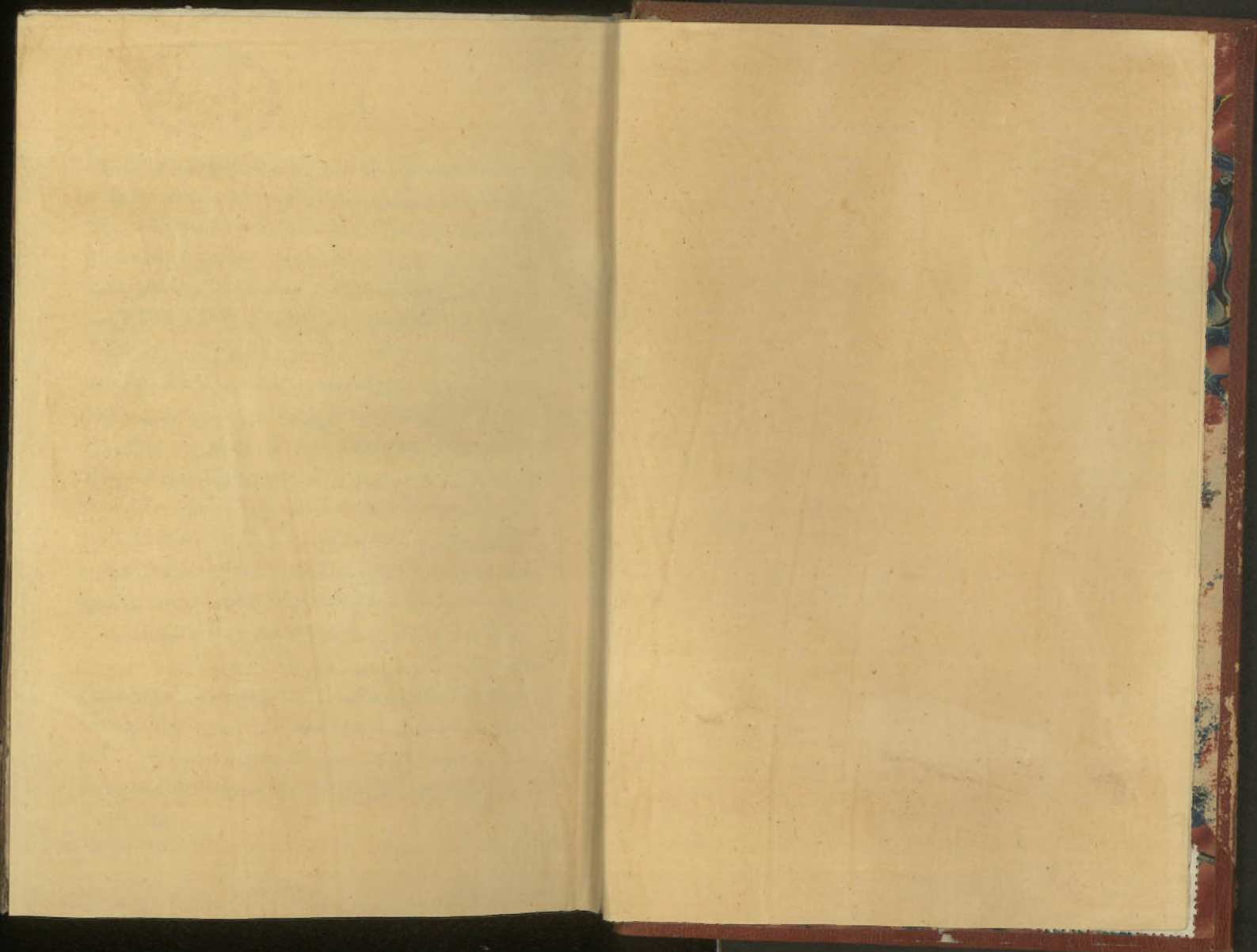
۲۸۷





خطی ۱۰۰۵۵
ارشد
۲۸۷







عن الصادق عليه السلام في الرجل يتزوج امرأة ولشرط أن لا يخرجها من بلد
قال معنى لها بذلك أو قال يلزمه ذلك وللجواب المراد به الاستحباب لا يقتضي
الكساح لطلب الرجل على المرأة فلا يمنع ولا مكان وغير ذلك **قال** قد
أمره شرعاً وهل يستعدى إلى متركها الشك **قال** هذا فرع على صحة الشرط
أن لا يخرجها من بلدها فإنه على القول بطلانه سطل هذا الشرط قطعاً
وملأناه وإن الكساح سبب بنقض الشرع في تلك الزوج بطلان الزوج
واسكانها أين شاء فلا يخالف لما مضى ولم يرد في المتن ومن مجموع
عند شروطهم **قال** قدس الله سره ولو شرط لها مهراً لم يخرجها من بلدها
وإذا أراد أن يخرجها فخرجها إلى بلد الشرك لم يخرجها من بلدها وأما إذا
وإذا أخرجها إلى بلد الإسلام كان لازماً وفيه نظر **قال** ما ذكرتم هنا
قول الشيخ في النهاية وتبعه ابن البراج وابن خنزة لما روي في الحسن
على بن رباب عن الكاظم عليه السلام قال سئل وأنا حاضر عن رجل تزوج
امرأة على مائة دينار على أن يخرج معه إلى بلد فان لم يخرج فهو لها خوك
ونباراً رأيت أن لم يخرج معه إلى بلد. قال فقال أن أراد أن يخرج بها
إلى بلد الشرك فلا شرط له عليها في ذلك ولها مائة دينار التي أصداقها
أيها وإن أراد أن يخرج بها إلى بلد الإسلام ودار الإسلام فله ما شرط
عليها والمسلمون على شروطهم وليس له أن يخرج بها إلى بلد حتى يورث
لها صداقها أو يرضى من ذلك بما رضيت وهو جائز له وأعلم أن منشاء
النظر في شرط حاله مقتضى العقد فلا يصح ومن مجموع الخبر ولا يتعلق
به عرض صحيح ولا يصح عند قول ابن ادریس وهو أنه لا يصح هذا الشرط
قال قدس الله سره أن تزوج الولي بدون مهرتها فيصح العقد وفي صحة



المسمى قولان **أول** هذا النوع الخامس من اسباب فساد المهر المسمى بقول
 اما صحة العقد فلا ان المهر ليس بشرط في صحة النكاح لحوان اخلايه عنه و
 كماله لا يوقف بثوته على بثوت ما يورث علمه في عدمه وفيه وجهان يأتیان
 في المسئلة التي بعدل واما المسمى فقال الشيخ في الخلاف ثبت لانه يضح
 العقد فمقتل على الاقل اولى اما الاولى فلقوله تعالى وبعين الذي بيده
 عقد النكاح واما الثانية فلا ان لم اسقاط ما وجب فلا فساد على بعض
 ما لم يجب اولى ولان المصلحة من شرط نظر الولي فقد يكون فقليل المهر
 على هذا ترجيح له اصلح له من مهر المثل او الزيادة عليه لغيرة وقد ثبت
 في جرسات الامور ولا ثبت في كليهما وليت هذا بما وضعت حقيقة
 ومثل فينبذ المقتضى لوجوب مراعات القيمة في اموالها وما وقع املاكها
 فتى يتاخر ابعاضها اولى ومع فساد المقتضى ثبت مهر المثل بنقض العقد
 او مرد روج البني عليه الحكم منه تخس ما به ومعلوم ان مهر بنت النبي عليه
 السلام لا يكون هذا القدر وحيث نظر الثبوت تعين والولاية اجتهادي
 وحان ان يكون باذنها **قال** قدس سره ثم وكذا لو زوجة باكثر من مهر
 المثل فان المسمى يبطل وفي فساد النكاح اشكال لما من القتل
 بالعقد الذي لا يشترط فيه المهر واذكر من بعد الرجوع الى مهر المثل
 بدون رضاها وما تقا به ولا قرى ان مع فسخ المسمى ثبت الخييار
 في فسخ العقد **أقول** الكلام هنا في موضعين **١** في المسمى فقولنا ما راجع
 هنا بطلان المسمى لان الزيادة على مهر المثل ليشق على اصناعه مال
 المولى عليه لا يعوض لبيابيه بخلاف نقصانه عن مهر المثل لان المقصود
 في النكاح الاستمتاع والمهر بالعرض **٢** في النكاح فبطلان لان الزوج

لم تزنى الا بالثريد على مهر المثل والزواج لم يرض الا بالقل فاذا اكمل
 ما عليه التراضي لم يكن النكاح مرضيا به فلا يصح لان العقد تابع للمقتضى
 وهذا معنى قوله من بعد الرجل الى مهر المثل بدون رضاها وبدون
 ما معا به فان ما راضيا عليه لم يحصل وما اشتهى لم يراضيا عليه
 قلنا مقتضى بما لو اصدقها خيرا او هجولا على الاصح وهو الصحة والاصح
 انه يصح النكاح لوجود المقتضى وهو العقد واشقا المعارض اذ ليس الا
 فوات المسمى وهو ليس بشرط في العقد فلا يصير شرطا لان الشرطية
 لا يكون بحصول غير الشارع اتفاقا وذكر المصنف وجهان ثالثا وهو انه
 تخير من زاد عليه او نقص عنه لغزات وجه التراضي فلا يبرزم ولا يبطل
 لما مر ولا ندل على اقل من عقد الفصول وهذا هو الاصح وهذا الوجه آية
 في المسئلة المتقدمة فقوله وفي فساد النكاح اي مع بطلان المسمى في
 المسئلة **قال** قدس سره **السادس** مخالفه لا مرفا فان قلت روجي
 بالث فزوجها تجسما به لم يبيع العقد ويحتمل بثوت الخييار **أقول** هذا
 هو البيع السادس من اسباب فساد المهر وهو مخالفة الوكيل ما تحينه
 الموكل ووجه البطلان ان امرها بعقد بالث لا يستلزم المنهي عن الاقل
 فيبطل المنهي عنه كما لو صرح بالمنهي ووجه الاحتقال انه بالنسبة الى
 غير الماسوريه فصول وعقد الفصول يقتض على الاجارة على القول بوجوب
 وعلى القول ببطلان يبطل **قال** قدس سره ولو قالت روجي مطلقا
 فزوجها بدون مهر المثل فلا قرب الرجوع الى مهر المثل **أقول** المراد بوجوب
 مطلقا اي اطلقت قولها روجي وليس تمام لقولها روجي بان يصح و
 يجوز روجي واطلق ان النكاح عن ذكر المهر وعدمه ووجه القرب

انها ادت في العقد ولم تعد المهر فتقدري المهر وذكر حينئذ ليس
شرعا ولا يحسب امرها فلا توقف عليه الرضا ولا العقد فصح العقد و
انما يرجع الى مهر المثل لان اطلاق الامر يقتضي عدم نقصان عن مهر المثل
لانه ينصرف الى الغبطة وهي مهر المثل او ازيد ويجعل ضعيفا فساد العقد
لان اطلاق سقر المهر المثل فكان بمنزلة ما لو عتيق فان قلنا في صورة
التعيين بعدم فساد العقد فهنا اولى وهو ظاهر وان قلنا فساد العقد
ثم احق له هنا تنزيلا للغير منزلة الصريح وهو ضعيف لان ذلك لا يمنع
لشروط فيها كون المكوت عند اولى من المطلق وليس هنا ولا ان المهر
تخير بين الجزئيات ومنع القرينة ظني لانه اعم ولا دلالة للعام على
الخاص والقرينة العرفية طنة والمفوضية اقوى منها ولا يرد المقض بالبيع
لانه معاوضة محضنة كجلا فها **قال** قدس الله سره ولو لم يذكر المهر
المهر احقل الصحة للاقتضال والفساد اذ مفهومه ذكر المهر في **القول** الصغير
في قوله ذكر بايج الى الوكيل اي اذا اطلقت المرأة الاذن بالعقد فخل
الوكيل عن ذكر الحق عندى الاول لان الماتق به مطابقة للاذن واذا
كان المطلق يقتضي مهر المثل كان اطلاق العقد كذكر مهر المثل فان اذنا
في النكاح والسكوت عن المهر ليس بتقنين لاقتضاء الاذن المهر لانه
عقد معاوضة باعتبار الاذن في بطلان المعاوضة ينصرف الى قيمة المثل
قال قدس الله سره ومع السقيد محقق الفساد والخيار من مهر المثل
اولا اي لو قيدت الاذن في العقد بالمهر فزوجها مطلقا من غير ذكر المهر
محقق فساد العقد للمخالفة كما تقدم وبثوت خيار الفسخ لانه لا ينقص
مرتبة عن عقد الفسوق ومع الصحة ثبت مهر المثل لا يقال اطلاق العقد

تقويض فاذا رصيت به لم يثبت مهر المثل بحمد العقد لانه حكم التقويض
لا يقال لان السلم ان اذنا في النكاح والسكوت عن المهر تقويض
بعدم لان النكاح بعقد المهر في الغالب فيعمل الاذن على العادة الغالبة
فيكون قول الوكيل زوجتك بمنزلة زوجتك بمهر فيه كلام باق في التقويض
او نقول مراد المصنف بثبت مهر المثل بالدخول والاول هو الاصح لان الوكيل
لا يملك التقويض الا بالرض عليه فمع عدم رضها عليه يبطل التقويض و
بطلانه يقتضي ثبوت مهر المثل **الفصل الثالث** في التقويض وهو قسمان
الاول تقويض البضع **قال** قدس الله سره فلو قالت على ان لا مهر عليك صح
العقد ولو قالت على ان لا مهر عليك في الحال ولا في ثابته احقل الصحة
لانه معنى ان لا مهر عليك والبطلان لانه جعلها موهوبة **اولا** لتقويض البضع
احل العقد عن ذكر المهر بامر متحقق وله صورتان **أ** ان تقول زوجتك
فنى ولا يذكرو مهر معقول فذلك **ب** ان تقول زوجتك فنى ولا مهر عليك
اي ينقض العقد في الحال ثم فرع المصنف على ذلك انه ولو قالت زوجتك
على ان لا مهر عليك في الحال ولا في ثابته اي بعد الدخول قال المصنف
احقل الصحة لان معنى ان لا مهر عليك لان مهر بكرة والنكحة في معرض النفي
بعدم وفيه نظر لان نفي النكح نعم لا وراى الا زمان والامسوق فرق بين
الدوام والاطلاق العام ويمكن ان يقال بلبغ النفي في المستقبل ويصح النفي
في الحال اما في المستقبل فظاهر واما صحة في الحال فلا نهض على التقويض
ووجه الثاني وهو بطلان النكاح ان النكاح بغير مهر في الحال **و** في مستقبل
هبة من المرأة نفسها ونكاح الموهوبة مخصوص بالنسب عليه السلم فتدرك
المصنف وجهين ان يكون تقويضا صحيحا وفساد النكاح وبقي هنا وجه

أخذه تفويض فاسد وإذا فسد التفويض وجب مهر المثل ولا يقرى عقد
بطلان العقد لأن التفويض نفي شرط المهر وشرط نفيه في الحجة ولا
ينافي مقتضى العقد لأنه ثبت المهر بالوطى ونفى المهر جازما بالعقد والى
نفا في مقتضى العقد وكل شرط نافي مقتضى العقد ويبطل العقد **مسألة** مقتضى
البضع لا يجب لها مهر بالعقد لما رواه منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا قال لا شيء لها من
الصداق فإن كان دخل بها فلها مهرها **قال** قد رآه سمر بن نعيم لو تزوج
الوطى مفضله أو بدون مهر المثل مع وفل ثبت مهر المثل بنفس العقد
وفيها إشكال يثاء من اعتبار المصلحة المنقطة بنظر الولى فيصح التفويض
وفى قاسم **أقول** هنا مسائل **أ** إذا زوج الولى المخير مفضله مع النكاح
ليس من شرطه ذكر المهر والبحث في التفويض قال الشيخ لا يصح لأنه غليل
يعتمد معاوضته فلا يجوز للولى اخلاؤه عن العرض كما يراد بالمعاوضات قوله
ثبت مهر المثل إشارة الحقول الشيخ أنه إذا فسد التفويض ومع النكاح
ثبت مهر المثل بنفس العقد ولما روى صحة التفويض لا ينعى معناه وبحقن صحة
التفويض بما ذكره المصنف وسفرع على الإحقاقين إذا أطلقها قبل الدخول
فإنه يجب على وجوب مهر المثل بنفس العقد نصف مهر المثل وعلى صحة
التفويض المقتضى **ب** إذا تزوجها بدون مهر المثل وقد مضى البحث في **قال**
قد رآه سمر ولا اعتبار في مهر المثل بحال المرأة في الحال والشرف ما لم يتجاوز
مهر السنة وهو خمس مائة درهم فإن تجاوزت ذلك إليها وهل المعتبر التفصيلات
أو لا فأقرب مطلقا إشكال **أقول** ههنا مقدمة وهي أن الفقيه يجب عليه
أن يعرف مهر المثل على وجهه كل فابوى لأنه بحث عنه في مواضع منها

وطى الشبهة ووطى الكرمه ومفوضة البضع والتفويض والتسمية الفاسد
أن ومنها المقيط عليه فلذلك ذكره المصنف وهو القدر الذى يقتضى
عقل المعاش سيد له في مقابلته نكاح مثل المرأة من غير زيادة ونقصان
قد ذكر المصنف لصايط أمود **أ** الجاهل **ب** الشرف واقتصر عليهما المفيد
رحمه الله وقال بوالصلاح السن والجاهل والتقصين **ج** النسب ولا يوجد أنه
الركن الأعظم فيه ثم اختلف الأصحاب في النسب المعتبر فقال الشيخ في القل
المبسوط المعتبر الأقرب مطلقا كلام ولاخت ومن هو في جهتها وقال
ابن حنبل يميز لثاها من كل الطرفين الأقرب فلا قرب وقال ابن البراج
المعتبر قرابة الأب من الإناث على ترتيب العصبات أخرج الشيخ برواية
عبد الرحمن بن أبي عدي أنه عن الصادق عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يفرض
لها صداقا ثم دخل بها قال لها صداق نسائها والنساء شامل للعصبات
وعبرها **أ** قال الشيخ في المبسوط كل امرئ يختلف المهر لاجله فإنه يعتبر به و
قال ابن حنبل يفت بركها يختلف المهر لاجله من العقل والخص والحال والآ
والبيار والأعمار والكار والشبه وصراحة النسب وضدها **هـ** السن
واعتبرها الشيخ في المبسوط وابن البراج وأبوالصلاح وهو حسن لاختلاف
الأعراض في زياد المهر بقصا بنا وقصا نه بزيادتها **أ** اعتبر بعض علمائنا
البلد ولم يعتبر بها الحزون وهو لا يرى **قال** قد رآه سمر ولا قرب علم
بمتدرة بمهر السنة فيما أشبه الحساه كالنكاح الفاسد ووطى الشبهة
والأكروا **أقول** في هذه المسئلة **أقول** ثلاث **أ** أنه يعتبر فترد مهر المثل إلى
مهر السنة إن زاد عليه مطلقا وهو اختيار أكثر الأصحاب لما رواه أبو
عز الصادق عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة في ممان ليحي

صدقها حتى دخل بها قال السنة والسنة خمس مائة درهم قال والذي
 في المختلف وهو غير ذلك على المطلوب **صريحاً** ان لا يعتبر مطلقاً لما دلت
 الاخبار المطلقة عليه **ح** اختيار المصنف هنا وجهه ان هذا في الحقيقة
 فقه متلف فلا يستدبر مهر السنة لان المقدار المهر هذا ليس عمر في الحقيقة
 وكل من ملك مضمون ليس يرضى بغيره ففقهه هذا وجهه الفريه ويجعل
 ضيقاً ان لا يتجا وزمهر السنة لمصوم الرواية قلت السنة ضعيف و
 المتفق عليه في المفضلة **قال** قدس الله سره ولو اتفقا على الفرض حان وان
 اختلفا ففرض الحاكم اذا ترافعا اليه نظر قريب ان يفرض مهر المثل
قول مناه النظران الكاح معلق بالزوجين فلا يدخل غيرهما فيه
 ولان لا يجب المهر بالعقد لان لو بات احدهما لم يجب شيء ولا يستدل
 بالتراضي وتقدر الحاكم فتهرى ولا تحقق فيما لا يثبت الا بالتراضي بين
 حيث ان الحاكم يضيف لرفع النزاع لانه يتم نظام النزع ولانه في الموضع
 ففرضه كغيره مع التماسه وقد اجاب والى المصنف قدس الله سره
 في هذا الكتاب انه يفرض بمقدار مهر المثل لا يجوز الزيادة والنقصان كما
 في قيم المتلفات نعم الزيادة والنقصان بتقدير سير يتبع في محل الاجتهاد
 وهو كما سبأين يشك في المساملات **قال** قدس الله سره ولو فرضه اجبى و
 دفعه اليها ثم طلقها احقت المسقة فترد على الاجبى لان فرض الاجبى
 وجب على الزوج مثلاً وليس ولياً فلا وكيله فكان وجود فرضه كعدمه
 والعقبة لانه يبيع قضاؤه عنه منفع فرضه **اقول** الحق عندى انه لا يبيع
 فرض الاجبى وقوله يبيع قضاؤه منسج لانه انما يبيع قضاؤه ما وجب
 تحليه ولا يجب بالعقد وانما يجب بالتراضي **قال** قدس الله سره اما لو فرض

اقل فان كان بتقدير السنة فلا قرى اللزوم **اقول** من احكام تفريض البضع
 بتقدير المهر بالتراضي الا ان يفرض الزوج مهر المثل قدراً وجباً فيلزم
 ولا يعتبر رضا المرأة لعدم اجابتها الى الزيادة والنقصان به و
 كذا لو فرض ان يدين مهر المثل اما لو فرض اقل فاما ان منقص عن مهر
 السنة او لا او لا ولا يبيع الا بالتراضي اجابها والثاني يحتمل لزومه وقد
 مهر المثل الى السنة والزيادة تنبع من الزوج ولانها لو كانت التقدير اليها
 لم يجزها التجاوز عن مهر السنة فلا يجوز لها طلب الزيادة مع فرض الزوج
 ويحتمل المنع للمعين لان الزوج ملك بعضها لا يجازيها لا يستحق له به البضع
 فلا تقدير بالتعيب فقلت ان ملك مهر المثل والفرض عرض عنه فلا
 يلزمها النقصه والاصح الاول وقولهم ملك ان ملك مهر المثل والفرض
 عرض عنه فلا يلزمها النقصه والاصح الاول وقولهم ملك قلنا بل
 ملك مهر ولا يستدل في نفسه عند النقصية فكذا عند الفرض لانه ليس اولى
 منها **قال** قدس الله سره ولو دخل ولم يبيع شيئاً وقدم لها شيئاً قيل كان ذلك
 مهرها ولا شيء لها بعد الدخول الا ان يشارطة قبل الدخول على ان المهر غير
اقول هذا القول قول السجيين وابن البراج وسداد وابن ادریس اعتماداً
 على رواية ابن عيينة والفضيل في الصحيح عن الباقر عليه السلام في رجل تزوج
 امرأة فدخل بها واولادها ثم مات عنها فادعت شيئاً من صداقها على ورثة
 زوجها فجاوبت نظليه منهم ويطلب التزات قال فقال اما التزات فها
 ان نظليه واما الصداق فان الذي احدث من الزوج قبل ان تدخل عليه
 فهو الذي حصل للزوج به فوجها قليلاً كان او كثيراً اذا هي قبضته منه
 وقبلته ودخلت عليه فلا شيء لها بعد ذلك وقال ابن خزيمة ان ادعت المرأة

انه هدية والزواج انه مهر فلقه قول الرجل مع اليقين فان حلفت
دعواها وان نكل نكحها مهر وان رده اليقين كان له ذلك وقا والد
قدس الله سره كانت عادة في العرب في التقديم انه مع تقديم شيء وعدم
التقديم يكون المتقدم مهرا فان اعتاد قوم ذلك حمل على العادة ولا يفي
عندي انه تفويض فان قصد الدافع انه مهر كان فرضا فله حكم الفرض
الثاني تفويض المهر قال قدس الله سره وهوان ذكر المهر على الجملة بهما
وبعض تقديم الى واحد الزوجين او اجنبي على شكل **اقول** يشا من انه
ينبغي ان يكل اذا ما قديلا ضيا عليه وقد شرط في عقد لازم والاصل
ولفظة عليه السلام الموضون عند شروطهم ومن حيث ان المهر يتعلق
بالزوجين ولو ادا احدهما باحداهما ولا يملك حكم شرعي لم يرد الفرض عليه
قال قدس الله سره ولو مات الحاكم قبله وقبل الدخول فلها مهر المثل **اقول**
المتفق يختلف مفوضة البضع حيث رضيت بغير مهر وقبل الميراث لها
اقول وجه الاول انه استحق عليه بالموت المهر ولم يعين الحاكم ف يرجع الى
فتحة الميراث وهو مهر المثل والثاني قول الشيخ في النهاية احرار الموت
مجرى الطلاق ولما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام في رجل
تزوج امرأة على حكمها او حكمه فماتت او مات قبل الدخول فقال لها المتعة
والميراث ولا مهر لها ووجه الثالث انه انما استحق بالحكم او الدخول ولم
يحصل والخبر مسمى وقال ابن ادریس ان كان تزوجها على حكمها او حكمه
فماتت او مات قبل الدخول فقال لها المتعة والميراث ولا مهر لها ووجه الثاني
انه انما استحق بالحكم او الدخول ولم يحصل والخبر مسمى وقال ابن ادریس
ان كان تزوجها على حكمها ومات قبله فلا يلزم الزوج شيء وان تزوجها

على حكمه لزمه جميع ما حكم به ولا يصح عندي قول الشيخ في النهاية **الفصل الرابع**
في التصفية والعقد **مقدم** التصفية ملك الزوج نصف المهر الواجب
بالعقد والعقد كالسحق ومهر المثل مع فساد التوفيق وكا لو طلق
مفوضة المهر بعد فرضه بالطلاق قبل او ما الزمة الشارع به قبل الدخول
وبحسب دقته هو ان النكاح ليس بما وضعه محض لان ارباع المعاضة
قبل تسليم احد العوضين لسقط العرض الاخر لا يجب البعض واستط
البعض والاصل فيه قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد
فرضتم لهن فرضين ف نصف ما فرضتم وقولا بالطلاق لانه عتبت استحقاق
نصف ما فرضتم بالطلاق بالقاء وهو ابراء العلة خلافا لبعض الشافعية
حيث قال ان الطلاق ثبت له خيار الملك كالشفعة **قال** قدس الله سره ولا
يجب بالخلوت وان كانت تامة على ما **اقول** مقدم البحث في هذه المسئلة
قال قدس الله سره ثم المطلق ان كان قد دفع المهر استعاد نصفه فان كان
قد تلف نصفه مثله او نصف قيمته **اقول** بل الاول عند فقهه نصف لانه
في قول بين نصف قيمته وقيمة نصفه لان الشيء اذا سح كلا كانت قيمته
اكثر مما اذا بيع مناصفه **قال** قدس الله سره فان اختلفت في وقت العقد
والقبض لزمها الاقل من حين العقد الى حين التسليم وان نصب قبل
رجوع في نصف القيمة والاخرى في نصف العين مع المراسن **اقول** يشا القولين
قوله تعالى ف نصف ما فرضتم وما عني الذي فعل المراد الماهية او مجموع
الاوصاف التي ستفاوت القيمة بها فالثاني على الماول والماول على الثاني
وانما وجب المراسن لكونه معقرا عليها لانه قبضت على انفسها وفي هذه
المسئلة غير ما ذكر المصنف **قال** قوله في المبسوط فانه قال بخبرين

احد نصف العين وبين نصف القيمة ولم يذكر الارش **قوله** ان البيع
انه ان كان المقص من اهلها من فعلها او بما مرعاوى فخير بين اخذ
نصفه ناقضا وبين تقصيصها نصف قيمته وان كان العبد من قبل اجبي
لم يكن له سبيل على المهر وتقصيصها نصف القيمة يوم قبضته **قوله** قدس
سره ولو نقلت به حق لا ذم كما لو هن ولا جاز. معين البذل فان صدر
الى الخلاص فله نصف العين ولو قال انا ارجع فيها واصبر حتى يقضى
احقل عدم الاجابة واجاز. على احد القيمة اذا دفعها لانه يكون
عليها ولها ان يشع منه الى ان يقول انا اقبضه وارده الى المستاجر امانه
او ليقط الصفان على اشكال **قوله** هنا مسلمان ان نقل انا ارجع
واصبر الى الخلاص فيه احتمالات احدها عدم الاجابة لانه معقود على
المراة لا بعدوان ولا تخلص من الصفان لا يقبضه او قبض عرضه فلا
بدن حصل طريق الى براءة ذمتها والارز المخرج في شرعية الحكم وهو باطل
لما كتبه وقد ذمته العين فيقل الى القيمة واليه اشار بقوله ولها الاستماع
اي الاستماع من بقا وحال خيره وجعل في ذمتها مع وجوب المستقضي غير
محجر عليه فلما كان كذلك فالمستقضي عليه الزام صاحب الحق بقبضه لبراءة
ومما كان في الدليل ويمكن ان يقال جاز ان يزيد القيمة فيقبضها ويريد
التخلص وهو ضعيف لانه صفان الزيادة ليس بسببه بل هو بسببها وهي
المانعة للعين مع وجوبها له ومما بناها اياها والثاني الاجابة لانه لا مانع
بين تجدد ملك العين واستقلالها الى العين واستمرار الاجاز. فادعى
بغوات المنازع اجيب لوجود العين وقت اولها الامة ولا مانع **قوله**
انا ارجع بالعين واستقط الصفان ففي صحة استقاط الصفان اشكال مباه

قوله ارجع بالعين واستقط الصفان ففي صحة استقاط الصفان اشكال مباه
قوله ارجع بالعين واستقط الصفان ففي صحة استقاط الصفان اشكال مباه
قوله ارجع بالعين واستقط الصفان ففي صحة استقاط الصفان اشكال مباه

العين او دبت على اشكال فيها تحرفت في الرجوع ودفع نصف العين وفي دفع
القيمة فان دفعت القيمة ثم رجعت لم يكن اخذ العين **قوله** الاشكال في
القيمة مع عدم الاقباض وان لم يرد وشاء الاشكال في القيمة من حيث ان القيمة لا يتم
الا بالقبض حتى كلاً تصرف ومن حيث انها تصرف تصرفاً شريعياً فلا يجوز لغيرها
ابطال كون القيمة شرطاً بالقبض بالنسبة الى المالك ومنشأوه في التدبير ان التمسك
بقيمة ليس ملازم ومن حيث انه طاعة مقصودة فليس للمزح تحويلها كما ان زيادة
المتصلة ولا ان ابطالها ضرر عليها ولعل في حق الحرية وكاموض للعبد عنه ولو لم ي
يقرض عنه فكان تعظيم الاول اولى والحق تعدي استحقاقه العين في صورتين
لان المتبرع في الوصية ملك الميت عند الوفاة ولزوال التدبير يخرج الملك احياناً
فاحتماله **قوله** قدس الله سره ويتولى الاشكال في الوصية بالحق
فرق بين التدبير والوصية بالحق لان التدبير قبل موت موثق
فلا يتحقق بشرط الموت من غير احتياح الى ايقاع صيغته لان التدبير لا يطلو
بذلك الملك المدبر وتجدد ملك غيره بعده صحلاف الوصية بالحق في ذلك كله عند
التمتع واذا احقل بطلانه فاحتمال بطلان الوصية بالحق اولى وان قلنا انه
لا يبطل التدبير يحل ابطال الوصية لضعفها ونقص احتمال تنفيذها وبعد الاعتناء بعلق
حق لانه بالنسبة الى غير الموصي ووجه جود تجدد ملك غيره فمما روي انه لم يضح عن
كله بل يتعلق به حتى لازم **قوله** قدس الله سره ولو كان الصداق صيداً فاحرم
تم طلق احتلال رجوع النصف اليه لانه ملك قهري كالارث فان علية حق امر تعالى
وجه ارجائه وعليه قيمة نصيبها **قوله** اعلم ان هذه المسئلة مبينة على اصل
احدهما ان يحدد نصف الصداق الواز وج بشرط الطلاق وهو من حيثها وكثير من
المصنفات لقوله تعالى نصف ما فترم اي فلكم نصف ما فترم بالطلاق لقوله تعالى فكم

قوله ارجع بالعين واستقط الصفان ففي صحة استقاط الصفان اشكال مباه
قوله ارجع بالعين واستقط الصفان ففي صحة استقاط الصفان اشكال مباه
قوله ارجع بالعين واستقط الصفان ففي صحة استقاط الصفان اشكال مباه

نصت أشرك إذا حكم **فإن** مقتبذ يطلق بك النص بالبناء فلا يخرجه وثانيها
أن اختيار السبيل هو اختيار السبيل فتألف بعض المتكلمين لا يقل على الأول
يرجع نصت الصيد إلى ملك المحرم لأنه ملك قهرى فكان كالأول لأن الإطلاق أسا
باجتلاب الملك على قصد منه الضار وعود النص إلى الزوج حكم رتبة الشارح عليه
قهرى فأوى الأول وعلى الثاني ليس له اختيار هكذا صيد ما دام محرم فيستعمل في
البيعة لوجود المنافع والآخرى عند الأول لأن إيجاب القيمة على المرأة مع وجود
الصين من غير سبيل لا تصرف منها صرة عظيم عليها ولأنه كما لو طهر في نفسه يجب بوجوب حرام
بأنه كان المشتري الرد وليس له ما يحسب سوي العين فكذا هنا أورد عود الكل بالردة فليس
سأينع النص أولى وإيجاب بيع العتق يردان سقط فالنصت عدم القدرة هنا
على السبيل يخرج على عود العين إليه ويجب أو سأل عليه ولا يمكن إلا بإرسال الكل فلهذا
حقها بحق الدعي في يجب تغليب حق الله هنا كالأحرار ويبدل صيد مخصوصة
تجلبد سأل نصت فكذا هنا فليس له نصت قيمتها وهذا هو المصع عذري
ولما لم يذكر النصت حكم تغليب حق الأدي وحكم تساويهما وما يلزمها ويغني عنها غيرها
نصت عنها علة القول **فإن** نصت الدسرة ولو أمهر المذمومة ثم طلق قبل تجزئ
بوت وقيل بينهما نصتان والحق يطلق أن التدبير بالإصداق **فإن** الأول قول الشيخ
في النهاية وابن البراج وأتباعها بناء على مذاهبهم من أن التدبير لا يبطل بغير ذلك
بعده ووجه الثاني استقرار ملك المرأة على النصت وعود النصت إليه ووجه الثالث
بطلان التدبير بالنكاحات النافذة لذلك دعوا القبح واختاروه ابن أدريس **فإن**
قد برأسه **فإن** في اجزاء العتق يجوز الهبة **فإن** إذا كان المهرية ذمة أحد
من الآخر العتق بلفظ ويلفظ الأبراء ويلفظ الاستايط ويلفظ الهبة كما يشترط بطلان
من عليه ولأنه حين في ذمته فلا يصح بلفظ واحد منها فالطريق أن ينسخه ويملكه بصفته

مصححة ويقتل صاحبه ويتبعه فانه ابتداء هبة منه وإن كان المهرية بالتبع فيها
هبة وإن كانت في يد المتبع فلا بد من الإيجاب والقبول **فإن** نصت
الهبة إيجاباً ولا يصح بلفظ الأبراء إيجاباً وحل يصح بلفظ العتق ويقتل من الهبة
الأمير لأنه لا مجال له في الإعيان كلفظ الأبراء وقيل يصح لتولد على نصت ما فرغ لها
أن يمتدح أو يعتق الذي يبدل عتقه النكاح وهو عام في الدين والعتق وفي وجه الدلالة
لظاهرة القراء داخل العتق وهو حصول الملك للعتق عنه ولم يتصل بهذه العبارة القيمة
ولا تقيت إجماعاً وإنما هو إشارة إلى حصول النصية من العتق والمهر والنقل
له صفة شرعية فالمراد من نصت يصح كالقول كذا وكذا وأعلم أنه إلى هذا الحكي أشار النصت
في قوله إذا عتق أحد الزوجين عن حقه الدين والعين **فإن** فلا بد من القول
وأما أن يكون في يده أو أهدى أو الموهوب منه والبحث في كل واحد كما هو في
الهبة فليفتقر في موضع من كتاب النكاح عدا وغيره من صفات والذي قد أورد
والبحث فيها يلزمه ويتبع عليه بطول وليس يليق بهذا الكتاب **فإن** قدس الله
والله يبدل عتقه النكاح وهو الإبراء والجهد العتق عن بعض حقها لا جميعه قبل وفاء
أحدها وليس أولى الزوج العتق عن حقه الطلاق **فإن** ليس الذي يبدل عتقه
النكاح الزوج خلافاً لما هو في المصنف الراي وحديث المسألة فتألف ذكر عتق النساء عن
نصتهن فينبغي أن يكون عتق الذي يبدل عتقه النكاح ليكون العتق عن بعض الموضعين
وأحد طاعة تعالى بذاو عتق بالانزعاج على المواجهة بقوله وإن طلقتموهن من قبل
أن يسوّجن ثم قال أو يعتق الذي يبدل عتقه النكاح وهذا خطاب بين حاضرتهما
وفيها تغلغل أن العدل عن خطاب الحاضر إلى خطاب الغائب والعتق عنه واحد
جاء في نفع اللغة بكونه قوله تعالى حتى إذا كنتم في النكاح جدين بهم بغير نصية
وغير ذلك من الآيات والملاح هو المهور بين المصاحب وهو اختيار الشيخ الطوسي

لمن الذي بعد الطلاق هو الذي يده عقد الكفاح وهو الاب والجد والجد والجد قول
 بعض اصحاب وشا القليلين ان فله تعالى او يمتد الذي يده عقد الكفاح هو المراء
 به الذي يده بالاصالة او مطلقا لمن المرأة اذا كانت بالغة وشيدة يكون مطلقا بعينه
 هذا اذا كانت الوكالة مطلقا ما وصفت في الوكالة على ذلك جاز قطعاً **قال** قدس
 الله لو اصدت بها نكاحاً فاشترى ولها فطلعت قبل الجهاد لم يكن له الثمرة فان بدلت
 نفسها لم يجز له قبوله على كمال **قال** اذا اصدت بها نكاحاً حوايل ثم تجددت ثمرة
 في يدها وطلعت قبل النكاح وقبل الجهاد فبما سئلان **أ** طلاقها قبل الثاني فليس له اخذ
 نصف الطلع فها الجلاء لانه زيادة تجددت على كمالها بقي هنا سائل ذكر نصف هنا سائل
 متابعي لانه لو دفعت جميع نصف العين مع نصف الثمرة على يلزمه القول اوله القول
 الى غيره قال الشيخ في البسيط يلزمه القول لانها زيادة متصلة كالسنة ولزوال العيب
 وهو استحقاق الغير عنها عليه واختار والذي المعنى عدم الجواز لاشتراكه على منه لا يجب
 قبولها ويتولى الاول ان تكلفت المرأة القيمة مع وجود الدين خروج عن نظر الترات
 بغير موجب اذا المانع وهو خلق حق الغير قد زال بطلانها **قال** بعد المأثور
 لم يكن له اخذ الثمرة ثم اجماعا لكن فيه مورد ذكر نصف منها نفعا واحدة وبقي انه لو
 دفعت اليه العين مع الثمرة هل يلزمه القول قال الشيخ في المصود المذهب انه
 يخبر عليه لانها زيادة متصلة بالتفصيل فهي كالطلع قبل ان يؤبر وما تقدم وقال شيخنا
 رحمه الله لا تنصل ولهذا لا يدخل في بيع الاشجار واشتراكه على لانه وهذا هو الحق عندي
قال قدس الله وكذا لو قطعت الثمرة وبذلت نصف العين واغيب بالطلع
 او قصت لا اثر لاجب **قال** قول وكذا عطف على قول لزوم قوله خاتمة من غير شك
 لان هذه ليست اجماعية قطعية وعدم حصول العيب اي التفات في الاشجار والنفقات
قال قدس الله وسره وحقق قول الرجوع في العين شقولة بالانكاح **قال** هذه

لله

سالة اختلف فيها اصحاب وتبين بها انه بعد تجدد الثمرة هل له ان يرجع فها في
 عين الاشجار بعد تجدد النكاح بعد العقد وقبل الطلاق شقولة بالانكاح الخوفت
 الجهاد قبل الانكاح له الرجوع بيه ودخوله البستان ولا يصح ان الرجوع شقولة كما ذكر
 لان التفتت موجود وهو وجود نصف ما فرض من كل تحت الآتي وانشاء المانع اذا لا
 ضرر على المرأة في ابناء والفرع الى الجهاد وحكم هذه في اليد كسائر الاملاك المشايمة وليس
 للمرأة اجبار على اخذ نصف الاشجار دون الاثا وابقا لها الى الجهاد وان حصة
 في الاشجار الحالية فلا يلزمه اخير الرجوع والاعتبر على الايقاع بما لا لانه انفس ما فرض
قال قدس الله وسره ولو اصدت بها نكاحاً او تحت النكاح في يد الزوج فلا تولد لها حصة
 فان نكحت العلق بعد النكاح من التسليم بالمطالبة او تصرفت والا احمل فان لم تزل
 من اصله من فاشبهه ولا العفوية وعده لانه امانة ولو قصت الام اخذت النصف و
 الله سواء كانت قاطبة واستخرج او لم تطلب **قال** وجوبه امانة ان اليد ليست
 مادية ولا هو موقوف عليه من البيع قبل قبضه فصار كما لو اطلق المبيع فبما في منزله
 وهذا هو الاصح عندي **قال** قدس الله وسره ولو اصدت بها نكاحاً حوايل فلو اصدت
 رجوع نصف الطلع ويحتمل عدمه لانه زيادة ظهرت بالانفصال **قال** اذا اصدت بمائة
 حاصلاً وفعل الجمل اما بشرط دخوله كذهب والذي المعنى او بعدم اشتراط خروجه
 كما ان طلاق كذهب الشيخ الطوسي ثم طلقها قبل الدخول كان قد طلقها وهي حاصلة بعد
 تلفتها حاصلاً عليها وان طلقها وقد ولدت فاكمل في الولد وفي الام فوال الذي للضمة
 لم يترك حكم الام لم ياتي واما الولد فقد ذكر فيه حقها بين احدهما رجوعه بنصف العين
 لانه امرها بقتين لانه يفتن الجمل وينسب بالملك كما لو اذن مولي المرأة في النكاح ودون
 مولي العبد فانه يكون الولد للمولي الاب وله نصف الام ونصف الولد لهما ما انفرد
 وقال تعالى فبعت ما فترستم وثانيها انه زيادة ظهرت بنصفها لانه يتركها لانه قبله

لم ينفرد بالتقديم قال الشيخ ولم يعرف كلياته ولم يتأمله فسط من التفت فالزيادة على
 اشياء اخرى في حكمها فليكن الترتيب كونه حلالا وبمضا لانه قيمة الحاصل
 انما يتقدم بانزاده وهذا هو الواقع عندي والى هذا اشار بقوله ويجعل عدله لا الى
 انه انتهى للزوج بسبب الولد واللام قد نصت عنها عند الكل فان حوزنا الترتيب
 عزيت له نصت القيمة والافلا **قوله** **الاول** لو اصدتها حليا فلكسرة
 واعادت حيفا اخرى فهو زيادة ونقصان فلها الخيار وان عادت تلك الصفة احتل اعتبارا
 رضاها لانها زيادة حصلت باختيارها فان ابتعدت نصت قيمته موصوفا ويجعل مثل ولده
 ذهبها وقيمة المستعة **قوله** **الاول** اذا اصدتها حليا فلكسرة ثم اعادتها حليا ثم طلقتها
 الترتيب قبل الدخول فاما ان يكون قد طاعته على صورة مخالفة للاول او بما يقع القسم
 الاول قد حكما نصت حكمه في البديتين ولما لم يحد على قاعدة هي ان كلما نقص
 المهر تغير الترتيب في نصت المهر والقيمة وكلما زاد صفة تغير المهر في نصت المهر
 والقيمة وكلما زاد صفة تغير المهر في نصت المهر والقيمة وان زاد نقص
 موجبين قد تم مع التعارض في اختيار العين المراه وفي اختيار القيمة الرجل
 ولا يتبع في اختيار احدهما العين ولا اختيار القيمة والى هذا اشار بقوله فلما
 الخيار واما التيسر الثاني وهو ان اذا عادت مثل تلك الصفة التي كان عليها
 حريم الاصل والقسيم اليها وثانيها انه يرجع الى رضاها لان الصفة العامة
 حديث عندها وللوجود قبلها كان ثلها لا ميتها والزيادات الحادثة عند الزوجة
 ينفع الرجوع العري قالوا العزلة الجارية التي جعلت حراما في يدها ثم تمت
 يرجع اليها فلو ان لم يرض هذه مستوف عليها فكذا هنا اذا تارفت فلنا الحكم
 في الاصل من غير والاعتناء بغيره لم يدرى فالتعرف ظاهر فان العين لا عمل لها فيه
 والصيغة عادت بغيرها والتمسها المنة والى هذا الترتيب اشار بقوله لانها زيادة

حصلت باختيارها وانا اقول للكل في مكان اعادة المهر فالتقابل بالامكان
 منسوب الى ان الحاصل ليس هو الاول بل اتحاد الماهية والوازم والعوارض اذ
 سبب اختلافها الموضوع فلو كان المهر وشبهها اشنع لم يستلزم بوجبه باختيارها وبين
 ثلها فلا يعين رضاها وعلى القول باستناع الاعادة فان المهر وشبهها فيعتدل
 عدم اعتبار رضاها لان ضمان ذوات الاشياء بالمثل لا اقرب للمستأثر ما اتخذت
 فيه المهر والمادية وقاوت العورية والمقادير والامكان والمهر في اعتبار رضاها
 لما تقدم ولان المصنف من ذوات القيم وكلما كان الجنى ليس من ذوات الاشياء وكل
 كذلك ثم فرع على اعتبار رضاها انها لو اوبت دفع العين فلتا يجب عليها فيه احتلالا
 لعدم نصت قيمة الحلي موصوفا لانها كالمتأخر لعدم وجوب وفي التقديم بحيث
 ذكره والذني في كتيبه في باب الربا وثانيها مثل هذه من جهة ان الجهر المادى ثبت
 فذات الاشياء فيقوته بثله والصحة من ذوات القيم فيقوته بقيمة وهي اجرة
 مثله او ثمن ما بين قيمة موصوفا وبين موصوفا ولو ازم هذه المسئلة وما ينفع عليها
 كثير يخرج تركها لعدم مناسبتها بهذا الموضع **قوله** **الاول** لو اصدت
 البهائم حيا فطلعت قبل الدخول بعد المصنف والاسلام وقد صار خلا رجوع
 بنفسه ويحتل عدم الرجوع بغير الزيادة في يدها فيسقط حقه من العين ولما اقبل القيم
 من حين احتلاله في حين النقص وذلكما ذكره المصنف **قوله** **الاول** وجه الاول
 ان عين الصداق باقية وانما تغير بعض صفاتها وهذا ظاهر على مدعيين الحكمين
 احدهما مذهبنا في علي وابنه حيث قال لا يتأذى الذوات واختلافها بالصفات و
 المذهب الثاني في مذهب من نفى العورة النوعية واشتتتساوي للاهتكام يجعل
 اختلافها بالصفات وهم كثير من المشككين ووجه الثاني ما ذكره المصنف و
 شك في في الرد الاول نظر لان الماهية حديث في يدها حتى زيادة منفصل حصلت

عندها ولا مع الزيادة المقتلة المتقوية ليس له الرجوع ثم إلى الخبز وقد تقدم ذلك
 فهذا أولى لأن الحادثه هي المستقوية وكلما رجح إلى قيمته فإنه ينظر إلى قيمته يوم الصلوات
 يوم التيقن ويرجع إلى نصت الأقل منها معلوم يكن الصلوات مالا عند الصلوات وكل
 عند التيقن فيمنع الرجوع إلى بلد الصلوات وقد بان أولاً عدم الرجوع إلى عينة فنهذا
 تحريم كلام المنصت في وجه الاحتمال الثاني **قال** قدس سره في جواب السؤال الأول
 لو قلنا ان قبل الطلاق احتل أن يرجع قبل وعده لانه يعتبر بل يوم التيقن
 لا قيمة له حينئذ **ان** وجه الاول انه لو بقي الرجوع في نفسه فاذا كان
 الرجوع إلى بدله وجه الثاني انه انما يعتبر بل يوم التيقن لانه يأخذ أقل
 تيقن يوم الاصلوات والتيقن واليه اشار بقوله يوم التيقن وفي الحاشية ان
 له ان ليس مال في الحاشية فيمنع الرجوع إلى بدله **قال** قدس سره
 ويرجع خلاصها لعدم الرجوع فيه اظهر لحدوث المالة باختيارها **ان**
 انقضاء من نفسه استلاب طبيعي وأما بغيرها ففي احداث المالة بعد ان لم يكن مالاً
 فكان كمالها من ثم كانت عدم الرجوع فيه اظهر **قال** قدس سره
 وبوصايت خلا في يده ثم طلقها فلما انقضت منه ويحتمل نصت من حيث
 ما انتفاء التيقن وقد تراعى قبله فيبطل ويجب من التيقن **ان** اذا صار خلا
 في يد الزوج ثم سلمها او احدهما ففيه احتمالان احدهما ان لها النصت من قبل
 لان النجعة ملك الصلوات بال عقد ويكون يد الزوج يداً عنها فكان كما لو نصت
 ختماً فصا دخلاً في يدها والزيادة حصلت على ملكها ويحتمل ان لها نصت لانثناء
 التيقن وقد تراعى قبل التيقن فلا يحكم الحاكم فوجب من التيقن ولا في المنة لا يصح
 في نكاح ولا في غيره فلا يصح صداقاً ولا اعتباراً لكونها اذا لم تعمل بها التيقن قبل
 الاسلام ولهذا لو اسما احد من قبل صيرورته خلاصاً بوجوب من التيقن **قال**

قدس سره لو عتبه المهر المدين او الدين عليه ثم طلقها قبل الدخول رجح بنصف القيمة
 وكذا لو خلعتا به اجمع ويحتمل في الابراء عدم رجوعه لان سقاطه عليك ولهذا لو شهد
 بدلين فقبضه المديني ثم وهبه من المديني عليه ويرجع الشاهدان خيراً ولو ابراء المهر بها **ان**
 اذا ابراءه بلفظ الابراء ثم طلقها قبل الدخول ففيه احتمالان احدهما ان يرجع بنصف
 المهر لتصرفها فيه لان الابراء تصرف في الدين والملاق له لانه قبل الابراء يوصف
 بالثبوت في ذمته ويقاوت به إلى مالك سعيته وهذه الاضافة باقية في نفس الامر
 لا بمجرد قبضه فارض فلو كان ان يكون له سعيته مالا لاحتل اضافة به إلى غيره ذلك
 الثبوت ولا يثبت له غيره وثانها عدم الرجوع لان المهر مالا خذ منه مالا ولا تملك اليه
 الصلوات والثلثه عليه فلا يقيم الاول ظاهر واما الثاني فلا يستحال ان يستحق
 الاثبات في ذمته نفسه شيئاً فلا يستحق نصف المهر واليه اشار بقوله ولا تملك
 اما الثالث فلا لم يصد منها الا ذمته استحقاقاً في ذمته لا غير وهو ليس بالثالث عليه
 قطارضية عليه ثبات الرجوع المشاهدين بدلين في ذمته زيداً لهم وبذلك الحكم الحاكم عليه
 وقبل الاستقيا ثم ابراء المهر عليه لم يرجع على الشاهدين بشئ فلو كان الابراء
 الملاق على من في ذمته عزاً له **ب** الاستحقاق في المنة بسبب لان المنة لا تملك المستحق على
 ايحق عليه وهو ظاهر فان المنة اي اعداه بسبب عدم الاطلاق واستدلاله لا
 يفرض بالعدوان لرجوع الشاهدين بالدين بعد الابراء فلا يضمن بغيره وايضا
 عدم التيقن لهما فالبراء مستمرة ولا اثر للابراء وهنا ثبت وانزل **قال**
قدس سره اذا وجبت المهر ثم ادخلت قبل الدخول ففي الرجوع بالبيع او
 نظر القيد فرض هذا الجمله ان يكون المهر عينا سواء وهبه قبل التيقن او
 بعده ويشاء ان تقرن انها ملك كل المهر بالعقد عندنا لما تقدم وقال ملك
 الزوج عنه ثم ملكه كما يجوز اذا لا اؤاماً كجهتها فكان كقبة اليجني ومن ان

لكنها المنصت غير مستقر ولم يوجد فيها منع للملك لان الملك لا يمنع نفسه بل يمنع غيره
بالغرض قبل الدخول وهو ازالة استحقاقها وكما لو جعل الدين قبل الدخول فانه
لو باع شيئا للبائع لا يمنع ثم دفعه من البائع ولم يعلم انها عينه لم يبرم البائع و
العين موجودة فكذلك هنا وبعد منع الباقي في نفسه فلهذا لم يبرم البائع
فلا يستلزم منع نفسه في الثاني للجهة متحدة وتختلف في سبيلتنا ومنع حكم الفصل في
الثالث ولم يعلم لو لم يمنع من الثاوي في القول لان الزوج لا يمكن الرجوع بالعقد
النص في تحصيله الزوج اذا لم يستحقها لان ملك النص الآخر بالوجه والموت
لا يمكن الزوج لاستحقاقه ان يمكن الا انسان مكن نفسه ولا يقين بازالة الاستحقاق
تقدم والا فبقي عند الرجوع بالبيع **قال** قدس سره **ج** لو وهب النص
ثم طلبها احتل رجوعه بالنص ايا في وبسته وفيه الواج ولو كانت لغيره على النص
انصرف على ملكه **القول** هذه المسئلة نوع على المسئلة الاولى وهي هبة الكل
فاننا قد رأينا ان هبة الكل لا يمنع الرجوع فيه النص اولى بان لا يمنع ثم نقول
اللام ترجح احتمال **أ** ان له النص الباقي لانه لا يمكن نص العين بالطلاق
وقد وجدناه في اخذه ويحصر هبتها في نفسها ولا تكمل ما ثبت استحقاق العين في
استحقاقها اليه بل في الاداء فالاستحقاق بالتراضي او انتفاء العين او وجود
ما في الكل هنا تمت فيثبت الرجوع في النص **يب** الرجوع الى نص
النص الموجود وبذلك النص الموهوب لان الهبة وردت على مطلق النص
فيشيع وفيه نظر اذ اية الى تبعية حقه وهو ضرر عليه فيلزم ثبوت احتمال آخر
وهو تحريمه بين اخذ النص الموجود ومن التسلط المذكور والاعم عند الاول
ولا يمكن تحريمها لان الامتياز منها مباشرة فيصير عليها وهذا النزاع انما هو فيما
اذا كان العداة عينا اهلها وكان في الزمة بوي من الكل وجها واحدا وهذا

او دونه النص في الدين بلنظ الا براء وفي العين بالنظر الى هبة وهذه المسئلة تناسب
الا اذا حال للمطل على مهرها في ملكها وهنصاب ثم طلقها قبل الدخول فان
الزكاة على خالصها **قال** قدس سره **ج** لو كانت المنصت في يد صاحب
بعد الطلاق بغير تقسيط رجع ان جعلناه كالمبيع وان جعلناه كالموهوب بعد
الرجوع فلا ولولت في يد صاحب رجوع الكل بالنسخ فهو مقفول لان ذلك تراوكت
القول هنا سئل ان **أ** المنصت في يد المرأة قبل الدخول بعد الطلاق هل هو
مضمون او امانة فيه وجها ان احكاما انه مضمون لانه النص اولا كان بعد مصادقة
فاذا انقطع عقدها ورتفع قبضته كما اذا بقي البيع في يد المشتري بعد الاقامة او
انسخ بالبيع والميراثا يقول ان جعلناه كالمبيع وبسته البيع ايضا من وجه آخر
هو انه اجعلنا له ثمنه وانتهى اجدهن ويحتمل عدم الثمن لان عدو
العقد في الزوج ليس بنسخ حافظة انتهى اما على القول بعدم ملكها للرجوع
بالعقد ابتداء فظاهر وما على القول الآخر فلانه لو عدا بالنسخ لكان الكل لان العود
لم ينعقد كما في البيع والامانة لكنه ابتداء ملك حصل الزوج بسبب حادثة وهو الطلاق
ويوصف بالهبة فيملكه وبالمطلان فلا يمكن الرجوع وهذا حكم الموهوب و
يلها ليست عادتها يكون امانة في الموهوبين رجع آخر وهو انه في الالبس حكم بكونه
شخص في قوله تعالى وانما النساء صدقاتهن نحله الى هذين الوجهين اشار بقوله
وان جعلناه كالموهوب **يب** اذا رجع كل العداة الى الزوج بالنسخ بالبيع او
بردها وهو في يدها فهو مضمون عليها لان رجوعه هنا بنسخ معاوضة انتهى
تراءد العريضة فحصل الفرق بين الزوجين وعود النص بالطلاق لان
عوده بالنسخ فتبطل لعدم الموقوف وهو ملك المهرج من علة وهو العقد والامانة
ملك نصته بالطلاق فامر وجودي حادثة في نصه العقد الاول وليس من عدم

اما **ح** وهو النسخ بالردة فتقول النسخ بالردة فيقول النسخ بالردة متى وجدوا العقد
قبلها صحيح لازم اليها لاجاها فاما متى كان الولد في كماله هو شرط في تسري العقد او
لا فانه يثبت في ايده بوقت العقد ويستحيل تحلله عنه ومالك الابن شرط في صحة
وقوع عقد خدها فيثبت في ايده بوقت العقد ويستحيل تحلله عنه ومالك الابن شرط
ابتداء العقد فالحكم شرط في صحته فلا بد من اذنا بطلت لاداءه عليه ودائكا لم يسجد
ا اما **ب** فلا تدخل في الدخول مقدر وهو سيق لمالك الولد وتدل عليه ائلاف له وعوده
لغيرها فيكون له لا للمواهب ولان هذا الدخول ليس بشبهة وبالعقد فكل من تبين انه يفرق
الاشياء الاخر وهو المهر لانه موهبة فلذلك لم يستكمل العقد في هاتين العورتين واستكمل في
الثالثة **التميز في الفتن** **ق** قدس الله سره اذا اختلفت
في اصل الميراث الدخول فالتقول قول الزوج مع اليقين اسكا لا يخرج العقد من المهر وكذا بوجه
والاحتياط انه ان اكر النسخة صرفت باليمين لكن يثبت عليه قبل الدخول مع الطلاق
للتصريح بالدخول مما يشك في الاقرب ان دعواها ان قصرت عنها ثبت ما ادعت ولو انكر
الاستحقاق حثيب دعواها اياه او دعواها التسمية فان اعترف انكاح فالاقرب عدم بقاء
ق هذه المباحث مبنية على مقدمة هي ان يخرج العقد لا يستلزم ثبوت المهر لان
المهر ليس بشرط في صحة العقد تعالى لاجاح عليكم ان قلتم النساء ما لم تسوهن او قرضواهن
فروضة ومع صحة التواضع يصح العقد واذا ما ثبت قبل الدخول لم يجز لها نحو وكذا انكر
الاشياء فليس بلازم له اذا تقرر ذلك فيقول هنا مسكنا **ا** اذا انكر الزوج اصل الميراث الذي
وادعت المرأة فالتقول مع اليقين ابتداء احد السببين وهو الدخول وعدم العلم به
الاقرب وهو العقد والاصل البراءة **ب** اذا جرى هذا الاختلاف بعد الدخول اطلاقا **التميز**
يتحقق ان القول قول الزوج ايضا لانه الدخول بالعقد قل يثبت عنه وجوب الميراث
الزوج كما اذا زوج الابن ولله الصغير بالصفة فانه وان ملكه الولد لا لانه لم يجز في ذمته

ولم يستزف في الميراث فكلما اذا زوج العبد ولله ثم ائتمته على التواضع بان المهر في ذمته
الميراث وان يثبت في ذمته العبد بعد العقد وكما لو كانت الزوجة هي الميراث على قول
بعض الاصحاب يوجب لكل الميراث فكلما اذا زوج العبد ثم ثبوت الميراث في ذمته الزوج فلا بد
للعم على الميراث وفيه نظر لان الدخول يستلزم الاستقرار ويررطنا عندنا مع عدم عيب
او عدم تدليسها هذا آخره وثبوت الميراث في ذمته غير محال خلاف الاصل فلا يحكم به
ما لم يسلط به والا كما ان خلاف الاصل اصل من غير اعتقاد به بدليل وهو باطل قطعا كما جيل
ذلك عند المفسرين كلام الاصحاب وفصل فقال اما ان يكن التسمية والاستحقاق فان كانت
الاولى جلدت مع اليقين لا سكر لان العقد والدخول لا يستلزمان التسمية اسكا
تعلوها عنها فاذا اختلف ثبت عليه بالاطلاق قبل الدخول المتعة لم يلقها في ولا يلقها
متاع بالمعروف خاتمة المتدين والامام لم يكن وصية بانه حق تعزيم بالاستحقاق ولتعلقه
باجاح عليكم ان قلتم النساء ما لم تسوهن او قرضواهن فروضة وشعوهن سكر
الحسح فلهذا على المتقدم ذكره متاعا بالمعروف خاتمة المتدين ولا يرد عليه على
المعنيين بغيره فالحكم على وصية او لا عليه بخلافه من الثانية دليل العلية ولا ياتي من
الواجب لذلك ولانه لو جعل للمحسن وغيره لان ذكر بعض افراد العام لا يقتضي التخصيص
ويخرج التخصيص الثاني في التعليل وناعل المحسن بحسن والواجب حسن والدخول مما يشك
لان وجهكم في التسمية بغير ذلك واختار المصنف وجها اخر دعواها ان يفرق
منها اي عين المتعة قبل الدخول ومن مهر المثل بعدة ثبت دعواها قال المصنف
في المدعي المراد به دعواها الكلية المائلة نسبيا وثبوت دعواها باحد الامرين وهو اتم
الاطلاق اما الدخول فاي التتبعين ثبت ثبت الدعوى المائلة جنسا لا وجبا لمتعة
امام عدم احدهما فلا يحكم بشئ منها لاجاها الموت قبل الدخول فلا يثبت شيء لاجاها
بين لا اذ اما ان يحل ان يحل ويترد اذا رد فاما ان يحل او يجل ويكفي في ذمته

ثبت دعواها لان اليمين او التناول من اى جهة كان حكم بنى التسمية او اشياها على كل واحد من التقديرات ثبت دعواها لها اليمين لحوال ان يكون له اورد في قوله ثبت دعواها بنسب المصنف هذا تقرير المصنف من لفظه وان كان الثاني وهو ان ينكره فثبت المهر بنسب دعواها الاستحقاق او دعواها التسمية فان اعترف بالتمسك قال المصنف بان يوضح اعترافها بالعقد فاقرب عدم سماعه لان الوطى بالعقد موجب لغيره تعالى ان يبينوا ما اولاكم على الحكم على الانشاء بالاول لان ان يتضمن معنى ان شرط فلا يحل دونه ولا له اوله لكان تبرعا واباحة ويضع للحره لا يجوز فيه ابدل والاباحة لان التكاليف باليمن خصا بغيره على ابد عليه واكد فانما كمال الوطى بعقد من استحقاق مهره والاصل وجوب المهر على الزوج الوطى لا يستلزم ان يكون عرضا بعقد وعرضه عليه ابتداء وانما خرج عن هذا العهد لصفة العبودية اذا دفعه مولاة وقلنا المهر على طه والولد الصغير المهر اذا دفعه بقره ولم يشترط المهر في ذمة الولد ولا نفيه عنه وما خلاص الاصل وتاوان مع ان الغن فيها ان الابن يملك ما جعل له اه مهره اعلا وعليه اجماع المحقق الاصحاب اذا عرفت ذلك فيقول العقد والوطى به سببا موجب لهذا الاصل ان يكون على الزوج او في مال يخل به الخبونا من تقدم ثبوت ملك الابن والعبد القتيبة كغيره ما يقع لها فلا يحل تحل ذلك النصف اولاد او وعلى المذهب الفقهاء يكون ذلك الوطى سببا موجبا لا يخرج عن ايجاب المهر العبد وصغر الزوج واعساره وتولى اسمه العقد عنه مع اشتراطه على الولد وما سببا زنا على خلاف الاصل وكل سبب شانه ذلك فيجوز عجزه بحكم بانه لما ان ثبت بديل المانع فيكتفي في الاستدلال على عدم المانع اما له عدمه واذا اقبل بسبب المذكور حكم عليه بنبوته واذا حكم بنبوته حكم بنبوته اشره اذا لم يظهره يدل على المانع الموجب لخلع الحكم والاكسار في خلاف الاصل اسلا وهو محال فاذا كان اقراءه باطلا فله يجب الحكم بنبوت

المهر عليه فلا يمنع تجرد نية انا نكاح مبيد اعتراف ولان مع اثبات السبب امانة يبقى لاقتضاء او ثبت المانع فالاولى لا تمنع لان عدم الاقتضاء يقتصر في مخرج سبب نفيه فلا يمنع قبله والثاني لم يمنع كما قال هذا المصنف من تركه اي فلا تمنع النقي لان ادعى بانها احتاج الى نفيه وكان اليمين على منكره قلنا هنا قال المصنف المراد بقوله عدم سماعه انه لا يمنع منه الثاني بل ان ادعى سبب نفي المهر وكان عليه البينة والقول قولها مع اليمين وهذا هو الحق عندي واحتمال لا سماع وضعت وجهه انه يحتاج وجوب على التزوج وعدم وجوبه على الزوج في صورتين المذكورتين وفي العادة القديمة تقدم المهر على الدخول واذا جازح الايجاب وعدمه كان المهر بها ولا لالة للعالم على الخاص وضعت ظاهرهما والام بكين الاستدلال بالمعومات في القواهر السبعة **قال** قلنا لا ستره ولا اختلافا في قلته او وصفه او ادعى نية وكلمت قدم قوله ولو قلته با دة مع اليمين وليس بسعيد من الصواب تقدم من مدي هو المثل فان ادعى النصف او دعت الزيادة نكاحا وقد ابيه ولو اذ الزيادة عليه المختلقة احتل تقدم قوله لا اكبر من مهر المثل ومهر المثل ولو ادعى النصف احتل تقدم قولها ومهر المثل **قال** هنا سائل اختلف الزوجان في قدما المهر المثل قول الزوج مع اليمين وهو اختيار الاصحاب لان الزوج مدي على ان الصداق ليس عوضا حقيقته بل هو تحلل واذا اختلفا في قدما المهر فاقول قول المتكلم مع اليمين وبما دى المستنكر وهو ان يتزوج بمثل في العادة وغيره المستنكر وهو ان يتزوج بمثل في العادة فيلزم من هذا انه لو قدره مادته مع عدم تزوجها به عادة كان القول قوله مع اليمين وهو اختيار صاحب المثل وقال الذي المصنف رحمه الله ليس بسعيد من الصواب تقدم قول من يدعى مهر المثل يعني انه اذا ادعى الزوج اقل من مهر المثل ودعت هي مهر المثل كان القول قولها

مع البين ولو ادعت هي أن يزيد من مهر المثل وادعى هو مهر المثل قال القول قولها
مع البين ووجهه أن من يدعى مهر المثل كلامه هو الظاهر ومن ينقض عنه خلافه
الظاهر لأن الظاهر أنها لا تعنى بل كل منه والظاهر أنه لا يبرهن بالزيادة عليه
ومن وافق مدعى الظاهر كان القول قوله لما يأتي في باب اللعوي والمهر
المثل هو الواجب بالاصل لأنه يحكم به في كل دليل وعلى قول من قيد حرية الموطوعة
منع عدم تحريم الخطي وعدم التسمية اللازمة وأقول هذا مع الترخيل وأما قبله
فلما يجب أن لا بالتسمية ولا اعتباره بغيرها فتقديم دعواها لا توجهها إلا أصله علم
التفريق وهذا في المعاديات الحقيقية والنكاح ليس كذلك فرفع المصنف عن هذا الحكم
وهو تقديم قول من يدعى مهر المثل فروعها ثمانية أحدها إذا ادعى الزوج الأقل منه
وأدعت الزيادة عليه فكل منها ادعى خلاف الظاهر وقد فسره المدعي فجدد كل
منها على نفسه ولأنه اختلاف في صفة العقد فالتفريق كالبيع وغيرها وإذا اختلفنا
أنه عقد للمهر لا يبطال بطلان النكاح وإثر الخلاف أنشاخ عند فقد البينة
المصلاات عند قبيل المبيعان الذي يدعى كل منهما وأحدا منها وبطلان التسمية يجب
لثبوت مهر المثل فتقوله رجاءه فإن ادعى المنتصان أي عن مهر المثل وقوله وأدت
الزيادة على مهر المثل وثانيتها لو ادعيا الزيادة على مهر المثل المختلف كان يقول
المهرية ويقول هي ما يتا في مهر المثل فحسن فذكر المصنف فيه وجهين أحدهما
تقديم قول الزوج لأن القول قوله في مهر المثل في الزيادة عليه أولى وعليه البين
على الزيادة التي تدعيها وثبتت الزيادة التي أقربها هو المزمع أقارب التفتا
على انهم ولا يحتاج اليقين المرأة هنا الوجه الثاني ثبوت مهر المثل لأن
الأقارب أخبرين حتى سابق وليس لأقارب سببا في ثبوت الحق بل بسبب غيره فكأنه
في ثبوت الحق من سبب فادعاهم الشارع ببطلان سبب الأقارب بطلان الأقارب بسبب

ثبوت الحق التسمية وقيل حكم الشارع ببطلان التسميتين أحدهما وهي دعواها بيمينه
والأخرى بأقارب الزوجية لعدم سببها وهي كونه ما سمي والعقد ولا يحتاج الزوجية في
اثبات مهر المثل إلى عين لأنه ثابت على تقدير أي تسمية كانت من التسميتين
ومع بطلان السبب يبطل المسبب وثانيتها إذا ادعيا التفتان عن مهر المثل كان
ادعت ماية وادعى خسين ومهر المثل ما يتا في احتمال تقديم قولها وهو لا يرد
لأنها لو ادعت مهر المثل كان القول قولها فالأقارب أولى واحتمل مهر المثل لأنها
اختلفنا في العقل المعتد عليه فبذلك فادعاهم إلى مهر المثل كالبيع وأما لم يذكر
التفتان هذا فلاكتفاء بيمين الزوج في ثبوت مدعاهما بالزيادة وعلى بعض القدماء
بأنه عند لا ينفع بالتعاقب فلا يشترط فيه ولا يرد في مدعى القول قول الزوج في
كل هذه العقود إذا اختلفنا في وصف المهر كالصحيح والكسر الجيد والورد
والخالو والتاجيل أو تقديمه لأجل القول قوله الزوج مع البين ويجوز أن
يختلفنا في أنه اختلاف في وصف عقد المهر في ثبوت بطلان التسمية لا في النكاح و
الحق لا يلزم أن مدعى التسمية وتكرار المرأة قال القول قول الزوج **قالب** قد رتب
تم ولو قال هذا يعني أنها لا اقرب ثبوت مهر المثل مع النكاح التفتان أو التسمية أو
أصل المهر أو أن يكس **اقبال** وجه اقرب أنه اقرب بطلان النكاح بيمينه بسبب
بين ياتن التفتان موجب للمهر فليزمن أنه اقرب بطلان النكاح بيمينه موجب للمهر و
الكبرى بيمينه وأما الصغرى فلا تكون الولد من مائة في رحم المرأة من غير
عليه كحال عادة أو بعيد نادرجة فإن استدخل الذي بعينه مساحته أو حصة
توليد عادة كحال أو نادرجة بل هو في الأحوال عادة اقرب والأقارب
المسبب ليزنم الأقارب بالسبب والتواد ولم يثبت فيها الشارع إذا عرفت ذلك
فيقول هذا الأقارب موجب لمهر المثل في صور أربع | النكاح النكاح أي المعتد **ب**

انكار التسمية **ج** انكار اصل المهر **د** ان يتصور على هذا الكلام ويصحت وانما قلنا
 هذا لان منافع البضع المستوفاة مع عدم التسمية يضمن بها الواجب في
 الاصل ولان المتقدمين يندرجون تحت سببه التسمية الصحيحة في عدم صحة الوطى
 اعم منه والعام لا يستلزم الخاص فلا قدرا بالوطى لا يستلزم الاقرار بالاعتد
 بالاشتمية ودعواها لا يقبل في حقه لو اذنت التسمية ولها عليه اليقين ويجعل ثبوت
 اقل ما يمكن ان يكون مهر لانه المشتق والفراد عليه على خلاف الاصل لا يقال
 يحتل ان يكون الوطى بعقد صلح من المهر حال صغر الوطى وغيره وان
 يكون قد وقع منه على اقل من مهر مثل ولا يلزم من انكاره الاقل او كونه ثبوت
 الاكثر ما كان كذبه في انكاره التسمية ولا يجوز انكار الكذب بزيادة وكذا
 الساكت فانه لم يصدر منه الا الاعتراف بل يندرج الوطى في الوطى يكون وقوعه عن
 عقد على اقل ما يمكن ان يكون مهر كجبه مثله لانا نقول الجواب عن **ا** الاقرار بالوطى
 يجب ثبوت حكمه على اقله لان ايجاب حكمه على غيره مع انكار ثبوتة على خلاف الاصل
 نادر وخلاف الاصل لا يحكم به الا بدليل يقيني او حكم الشارع بصلاحية البطل
 عن الاصل ولا يتوقف في الحكم بسببه والالزام مساواة خلاف الاصل ولا فائدتنا
 ان ما ذكره سببه نادر على خلاف الاصل وعن **ب** ان كل ثبت له نافي ثبت في
 حقه حكمه اقصاه من نفي ادائيات كايضا رضى ذلك ما كان كذبه اجماعا ويقول عليه
 السلام اقرار المعتل على انفسهم جائز وهذا حكم اجماعي يحكم في التسمية ونفي العقد
 مع اثبات الوطى وجوب مهر مثل فقد وجد المتعقبي الحكم بوجوب مهر المثل
 وان نفي المعارض اذ انكار الكذب لو قدح لم يلزم اقراره بقوله ولا يجوز الزام
 الكاذب بزيادة قلنا اذ اعلم كذا لم يلزمه ثبوت ونشر اقرار المتر اذ لم يرد مع عدم
 الكذب بسبب تايم في الحكم بل يندرج مقتضاه وانكار الكذب كما قد رآه غير وجه الشك

ج

تكرير الختم وعن **ج** ان امكان صدور الوطى عن عقد على ان يتكلم كجبه لم يكن لا يتق
 هذا الحكم في الحكم بوجوب مهر مثل في المسئلة المذكورة لان كل مهر غير مهر المثل انما
 يوجب التسمية في عقد شرعي واحترضا يقولنا كل مهر عن النعمة والعشرا ونصنه
 في وطى الا انه يمكن العقد على خلاف الاصل لا تحدث الاصل عدمه فلا يحكم به
 الا بدليل ويكتفي في نفيه الاصل فالوطى مع عدم العلم بعقد بوجوب مقدرا يتقضي
 الحكم بوجوب مهر مثل ولا تكلفا عارض دليلا واوقت حكمه ساواه ان لم يحكم بولحد
 منها فان حكم بالمعارض توجه عليه ولو عارض ان ثبوت العقد من غير دليل لا
 يحل اصاله عنده لزم احدا للمؤمن اما كون خلاف الاصل مساويا للماصل او ارجح
 وما جلا لا ولا بدعا رضى الاصل البراءة لانه قد ثبت خلافه فان الوطى اقضى ثبوت
 ما في النية ونزاهة مهر مثل على اقل ما يمكن العقد عليه فيجب بالاصل ان كل ثبت
 شيء على قسوة غير مضمرة بيمينته وانما يتقضي عنها بسبب حادث ولا اصل عدمه
 فمثل هذه المسئلة لا يصدر عن المتصل **ا** قلنا الله شره ولو خلا فادعت ثبوت
 قبلها فاقام البينة بالبراءة بطلت الدعوى والمحلل البراءة الاصلية فقل تخلف في
 لان شاهد حال الصحيح المواقعة مع الحاجة بالحيلة **ا** قلنا ذكر المصنف مستند
 الجمهورين واقول ايضا وجه الاول انه انكر حدوث الحادث ولا اصل يقاؤه عدمه
 المستند لعدم علمه وهو يتحقق اذ لا والاصل يقاؤه ايضا ومستند الثاني
 وجوده القدر والدايمي واستقاء المصادقة الاصل عدمه وانما رجع المصنف الاول لان
 سبب الحكم الاول ذاتي وسبب الثاني اكتفي والشيب الخلق اقوى وادنى الحكم بان
 من الاكثري لان الحكم ببقاء ما علم تحتها اقوى من الحكم بتجدهم بتجدهم ببقاء وجود
 سببه العام ولم يرد كحشا وان كان سببه الاكثري معلوما فكيف اذ لم يثبتنا ايضا
 وجوده المندرجين من تيمم التام وهو غير معلوم اذ على سبب التسمية في

الراعي قوله وقيل تحلف عن هذا قول ابن حنبل وقيل سبق الخلاف وتحتقن هذه
المسئلة **قال** قلنا اندسه ولو قامت بينة بعقلين فادعي التكرير فانكرت
قوله وجب مراه وقيل هو وقت **قال** اذا ادعت النين مثلا في عتدين
وتحافيتين متقاربتين كبريين مثلا واقامت البينة بما ثبت العقلان ولزم
المهران ولا يحتاج الى التمسح بحلل النقرة للحكم بها بالعقد الثاني انه موثوق عليها
وتوثق الشرط بثلث ثبوت الشرط ولا استحالة اجتماع وجود الشرط وعدم
الشرط صدق الاول ثابت باقراره فينتهي الثاني فان ادعى الزوج التكرار بقدم
قولها حلا لنظر العقد على حقيقة وهو السبب المبيح للتمسك بالخاصة لا بالعموم
من باب الاستعارة وكان الواجب بعد بيع عبد وابتاعه عبدا فانه يكون اقرا بالكلية
فلا يباح منه دعوى صورته الحاضرة عن المعنى المبيح لانه مما جاز من المتعاقب فلا يخرج
المعنى لان المستوجب بالعقد عنده وللاصل بقاءه الى ان تدعى الخصم مستظنا وهذا
اختيار المصنف واي الخصم بن سعيد وقال جدي قلنا اندسه يلزم مهر ونصف اما
عند من يوجب بمهره العقد انقصت قلنا مهر ما عهد الآخرين فلا يستلزم العقد
الثاني في يقيم العتق عليه من العقد الاول والاصل عدم الدخول والاصل كونها مثله لانه
هو الملك لها بعد ورعها منها نادى على خلاف الاصل واختار الشيخ في المصنف الاول
ويكي الثاني ثم قال رحمه الله هذا اقوى **فصرح** لو ادعى انهم يصهباني التكاك الاول
صدق بيته لان الاصل عدم الاصابة ولا يطالب من المهر الاول لا بالانصت ولو
ادعى الطلاق في الثاني قبل الاصابة صدقت وقنع منه بنصف المهر الثاني **قال** قلنا
اندسه ولو قال اصدقك العبد فقاتل بالجماعة والادوية المتخالفات وثبوت
مهر المثل ويجعل تقدم قوله مع اليقين **القول** وجه الاول انه اختلاف في صحة العقد
الموجبة لاختلافها لا انها تختلف في المعنى المحتقن في العقد فكانا كاي شيء وكل واحد

بعضا يكرها ادعاء الآخر ووجه الثاني انه يكرها ادعته فالقول قوله مع اليقين واما
المراة فلا يبين عليها لانها انكرت استحقات ما اقرها به والاصل في ذلك انه ليس
بعض حقيق بل هو واجب حكم الشيخ والاقوى عندي الثاني **قال** قلنا اندسه
ولو كانا ابواها في ملكة فتا اصدقك اياك فقاتل بل ابي فعلى الاول يتخالفان
يرجع الى مهر المثل ويحقق الاب باقراره ومبراهة موثقة اذ لا ينفك احدهما
وعلى الثاني يثبت عليها ما اقرها به ومبراهة لها **القول** هذا فرع المسئلة المتقدمه
وهي قول النجاشي ان الصادق العبد وقاتل المراة بل الجماعية وتزويجه لو كان
كل واحد من ادعياء يثبت عليها لو ثبت وثباته كذا ذكره هنا فان الحكم في التخالف
الزوج الى مهر المثل وتقدم قول الزوج مع اليقين والحكم لها بالاب كما تقدم من
غير ثبوت لكن يتفرع الكلام هنا في موضعين الحق فذا لم يثبت انه ينفق من
بعض الزوج اصلا فكل الاب هنا على الاحتمالين سائر احتمال التخالف واحتمال القول
الزوج واحتمال خاصة اما على تقدير التخالف فلانه اقوية اصولها الاب وهو ينفق
الاقرار بانها تفرقه عليها لانه اقرب بالحالة الموجبة اذ ملك الاول للمرأة عدا بوجبة
الحق لذاته فيكون متقنا لاقرارا بالخلول واقراء العاقل على نفسه جازم
وعلى غيره لا فحين ثم لم يحكم عليها بملكيتها بل عليه وهذا كقولنا بعتك اياك فانكر
لم يبين وحلف فانه يحكم بعتق الاب باقراره وحيث عتق باقراره خاصة
لم يثبت المراة عليه شيئا فلم يفرج واما على تقدير تقدم قول الزوج فلا قراره بعد
يضمنه حكم الحاكم عليها اياه والحكم بعتق الاب لا يثبت على التخالف بل بمجرد دعواه
يحكم بعتقه فان طلت الزوج استغرق الام وان وكل وحلفت المراة انعتقت
الام ايضا يمينها لثبوت ملك الام لها بيمينها **فصرح** الكلام في ترك الاب وترك الام
لو انعتقت كذا ذكرنا فاما سبيلتان **أ** تركه العبدس وشرقا فرق المصنف بين

لاحتما لئلا يكون على احتمال التكاليف يكون ميراثه موقوفاً لأن كلامها ينشأ
عن تشبه لئلا يتوقعه اما المذمومة فانهم لم ينعن بل هو عيب قد للزوج
والزوج يدعي اشتراكه اليها ابنته وانما قد عليها وان ارثها ليس فيه شيء وهذا
ظاهر واما على احتمال تقديم قول الزوج فللزوجية بعد ميراثه المشتهة الا يخرج
الناحية لانه قد حكم الشارع انها وبطل قولها فكان وجود دعواها كدعواها
ولما لم يجزها المصنف فيه لو لم يكن اياها لم يكن كسبه لها فكذا النكاح من محض
او حكم الشارع بالمتقاربات في واقعة مع اتحاد الموضوع والزمان وقد نصت
تدعاء التعمية كقولها موقوفاً ايضاً الى علمه اتفاقاً في الصورة الاولى في انكارها
اياها وهي موجودة هنا ايضاً في وقت ميراثه وفيه نظراً لانه انما وقت في الصورة
الاولى لعدم حكم الشارع بملكيتها اياه بخلاف هذه الصورة ولان كسبه في الصورة
لو لم يكن اياها قبل التكاليف موقوف ويحتمل على تقدير تقديم قوله او تكلها كسبه لها
فان وقت الصورة ثانياً **فصل** في التكاليف الموقوفة من ميراثه ما اذا دعي قيمة ما ادعيته
ميراثها اخذت القيمة الجارية من ثمنها اياها والاختلاف في السبب **في الميراث**
من الام لو اقتضت المذمومة فكلها وانما ينعن ميراثها المشتهة وتكوله او قد من
الزوج ولو بعد ميراثه وهذه من الميراث المشتهة وفروعها كثيرة اعرضنا
عنها لئلا يطول بذلك **المقصود** **في التكاليف** **في التسم**
والاشتاق وفيه يقول **الاول** **في سبب التسم** **قال** قدس الله
سره والتسم بين الزوجات حق على الزوج الحق له وقيل لا تجب التسم لما اذا ائتم
بها في آخره **قال** المشهور بجوب التسم بين الزوجات ابتداء ولو دود الا سراً
مطلقاً قال الميراث عليه السلام قسم الحرة الثلثان من ماله ونفسه وللامه الثلثان
من ماله ونفسه وقال الشيخ في الميسر لا تجب الا اذا ابتداء بها والاولى الحق له قوله

تعالى وعاشروهن بالمعروف المامودية هذا المباشرة وكثيراً بالمعروف وليس هذا
الامر الا للضرورة بل هو التكرار اجاباً وليس في كل الاوقات واجاباً في كل الاوقات
ما يتنصيه التسمية اذا لم قال بل ثالث ولا تسم عليه السلام قسم بين نسائه الاول والثاني
واجب لانه في الاصول **المقصود** **في التكاليف** **في التسم** **قال**
ثالث من امره وهل له ان ساكن واحدة ويستدعي ايجابياتها فيه نظراً
من التخصيص **قال** قوله لما في التخصيص اشارة الى دليل حذف كبراه
تقريره انما تخصيصه كمال تخصيصه بعينه وحذفه عن العزل منع ان يخرج عن
العزل لكن العزل واجب بنص الكتاب فيحمل الجواز لان ان يتخذ كتاباً لم يشرط
عن كل واحدة ثم يزعموا قد تكل ليلته اليه في ليلتها فالحال ان يكون عنده
احد من مع عدم اخلاله بغير ان التسم هو الدليل **قال** قدس الله سره والاول
نحو التسم بين واما الميراث فالحاشية وقيل يكون عندها ليلاً ويظل عندها صبيحتها و
هو مروي **الاول** هو المشهور بان التسم هو زمان الاستبراء وهو الدليل
لقوله وهو الذي جعل لكم الميراث لتكنوا فيه وقال عز وجل وجعلنا الليل لباساً
والثاني قوله ابن الجوزي لما رواه ابراهيم الكرخي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل له اربع نساء فموتت عنده ثلاث منهن في ليلتهن وميتت واحدة في ليلتها
الاربعة في ليلتها لم يمسها فقل عليه في هذا التسم قال انما عليه ان يكون عندها في ليلتها
وبطل عندنا صبيحتها وليس عليه ان يجامعها اذا لم يرد ذلك والى هذه الرواية
اشار المصنف بقوله وهو مروي واعلم انه لما كان الانسان محتاج الى زمان استبراء
و زمان آخر لا ينشأ والسعي في حاشية وكان الغرض للاقتضى في التسم السكن والاستبراء
عنده لانه من غلبة الاستبراء كان التسم زمان الاستبراء ففي الغالب هو الدليل للاجوبة
كان هو التسم وانها لا تنشأ والحاشية فلا ينعن في التسم وفي بعض الناس سبب التسم

وأشياء لهم في الليل واستقرأهم في النهار كما لا تفرق في الخامس ينكح الحكم فيجعل القسم في
النهار وغيره ولا يجوز بينهما ما فيه من التعطيل واختلاف نظام النوع **قال**
قدس سره ولا يجوز أن يدخل في ليلة على صفة ما لم يجز لها في غيرها فان
استوعب الليلة قيل يقتضي لعدم اتصالها حقها وقيل لا كذا راجعاً إلى
الثاني قول الشيخ في المتوسط والاول هو الثاني عندي **قال** قدس سره وهل يترك
الفرقة إذا أخذنا به في حق الزوج وعنده **قال** ان قلنا يجب التمسك ابتداءً من
الفرقة لمن يتدبر بها المتبادر وعدم جواز الرجوع بلا مرجع وإن قلنا لا يجب له إذا
ابتداءً بها تخبر لا بما لم يثبت عند واحدة لم يلزمه غيرها في هذا النمط المصنف وأعلم
ان الشيخ في المتوسط لم يوجب التمسك ابتداءً وأوجب الفرقة لم يتدبر بها إذا أراد
التمسك وهكذا عدم وجوب الفرقة عن يوم **المسألة الثانية** في
التمسك وتأسيسه ثلاثة **الاول** الحرية **قال** قدس سره وهل يقول
الحق بعضها من قبل الحرية والاوله أو يتوسط اشكال **قال** العدل بين الزوجات
واجب لقوله تعالى فان ختم أن لا تعدوا زواحدة أو ما حكى إيمانكم دل على ان علياً للعدل
للمزوجات فانه عبارة عن التسوية لان الواحدة لها عليه العدل بمعنى اتفاق الحقوق
فلا يصح قسمته بين ما ليس عليه العدل في تلك البين والدليل قياس قسم بين طرفي
التقيض ومن مصلحات العدل تأسيسه القسم فلا يفضل امرأة على أخرى في قسم لأب واحد
أو سائر النسب في الزوجة والمكره وتجدد النكاح وبخلافها في الاول وهو مبني على
جواز الجمع بين الحرية والامانة في النكاح الدائم وقد ذكر في موضع آخر إذا عرفت ذلك فنقول
لحكمة في القسم صنعت بالامانة لما دعه محققين سلم في الصحيح عن أحدكم عليها السلام قال
ما نكح الرجل زوجة بماله عن الحرية قال لا فإذا كانت تحت مائة تزوج عليها
حرة بتمتع بغيره مثل ما ينسب للملكة ملكاً في أقل قدر القسم ليلة لان بهيمة بعض

كان أقل ما للامانة ليلة والحرية ليلتان وهذا ما يكلن قال المناظر من علماء ابيسا
إذا تمسك ذلك فيقول إذا كان بعض الزوجة حراً وبعضها مملوكاً ذكر المصنف فيه
احتمالات ثلاثة **أ** انها تنزل منزلة الحرة لأن الآية دلت على وجوب المساواة بين
الزوجات وانما خصصت بالبينة المحركة كلها إما عند تأخير الزوجة المذكورة وانما من مخالفة
ومن تأخير في هذه البينة فليما رده من قول النبي عليه السلام والحرقة اشق من الامانة
الثالث الحديث فذهب القائلون **ب** ان كل من لم يحصل بقدر على اصل المساواة في القسم الآية
ب انها بمنزلة الامانة لان سبب فعل الحرية حرية الرجل ولم يحصل ذلك في قبل القسم إنما
تحتوي الثالث ولم يحصل سبباً لشيء **ج** التوسط بين الامانة والحرية من المساواة
بتمام الملك ويحتوي كل الفصل يعلم الحرية في كل واحد من الطرفين بقدره وهو عدل
المسألة الثالثة في العلم والرضا **قال** قدس سره ولو وجبت ليلتها
من ضربها فلهما نوع الاستماع فان قيل ليس للزوجة الاستماع ولا غيرها فليس له
المثبت عند غير الموهبة أو الواهية ثم ان كانت ليلتها متصلة بليلة الواهية بات
عندها ليلتين والافتقار جواز الاتصال نظر في عدم ما فيه من تأخير الحق **قال**
ومن اصله الجواز لان اللزوم المتكدر بالالتزام فلا يلزم لرفع **المسألة**
الخامس السرقة **قال** قدس سره وان أراد اخراجه من بعضه استجبت الفرقة
فان خرجت واحدة فهل لاستصحاب غيرها قبل اوله ان سافر وحده **قال** الدليل
المستع هو الشيخ في المتوسط والاوله لا سمت فائدة الفرقة وقيل يجوز لها ان تبيت من
المخبرات لان الاستصحاب يتبع والمزايا لا يستثنى به الزوجات القسم والفرق من تركها
مع المخبرات فانه جاز اجتماعاً واستصحاباً غيرها ان الفرقة لا يوجب بل يعيق
يستحق التمسك **قال** قدس سره ولو استحب واحدة من غير فرقة في القتل
الحال **قال** لا نقض مع الفرقة من النبي عليه السلام كان اذا اراد سراً اربع بين

نسيه فأيمن خرج اسمها خرج بها ولم ينزل الله عليه وآله إذا عاد من السفر فحق
 ووقفى لنقل مع ذكر سفره من خرج اسمها. أما عدم الموعنة فيجوز عدم القضاء
 لأن السفر لاحق للنساء فيه يجوز انزاده ويجوز القضاء ما لم يعلم بالتفصيل التخصيص
 مع وجوب الموعنة من التامة ومنشأ الاحتياط من دلالة قوله تعالى فلا تبادوا كل
 الميل نلذا اختصر الحديثين بالسفر من غير مخرج هو الموعنة ولم يبين كان ذلك كل الميل
 ومن أن السافرة وإن نازت بصحبتها لكن يحصل لها من المشقة بآراء ذلك ولا يحصل لها
 المزاغة معه كما يحصل بالحنود بل يوقفى فمن كان خطراً أو فرجاً خلاف العدل
 أو ميل كل الميل وكلاماً منى منه **قال** قدس الله سره ولو سافر المرأة ثم نزلت في
 في بعض المواضع فحق للباقيات ما أقامه دون أيام الرجوع على أشكال **الاول**
 منشاءه ومن حيث أنه في حكم السفر الواحد لأن الخروج بجعبه الرجوع ولا السفر
 الذي لا يقضى سفر العقبة والرجوع ليس سفر انسية دقاً فروع له ومن حيث أن
 السفر قد انقطع بالاقامة فيكون الرجوع سفر مبتدأ ولم يفرقه له وفي قضاءه **الحديث**
قال قدس الله سره ولو غيم على الاقامة أياماً ثم انشاء سفر آخر لم يكن منم
 عليه أولاً لم يقض أيام الاقامة دون أيام السفر ولو كان قد غيم عليه لم يقض أيام
 السفر على أشكال **الاول** يشاء من أن السفر الواحد ومن انقطاع **الاول**
 بالاقامة فهو سفر مبتدأ من غير موعنة وفيها فوجها **الاول**
 في اشتاق **قال** قدس الله سره وهو قد يكون مشور المرأة فإذا ظهرت اماره
 للزوج إلى قوله وعظما فان رجعت ولا هجرها في المصالح ما ن تحول ظره اليها في
 المذاشر فيقول ان ينزل قبلها **الاول** قال استعالي دلالاتي تحتل فون تزهن
 فظهن واجهوهن في المضاج واضربوهن والكلام هنا في الجهر وهو معلوم
 بالنسب والملاجم والمخبر هو الجهر في المضاج واختلت في لبيته فقال استأبويه

تحول ظره اليها في المضاج تحتل الجهر ان به ان الامر المطلق بما يتبل الشبه و
 الفتحة انما يحصل على اقل حرايته وهو ما ذكره وقال الشيخ في الميسر وابن اثير
 يفتقر لقرائنها والتحقق عند الرجوع إلى العرف **قال** قدس الله سره
 نقطة منه انما شرطان تمت غير الجاه من الاستماع احتل ستوط بعض النقة
الاول يحتمل ستوط كل النقة ان شرط وجوبها التمكن التام فلم يحصل ومن
 حيث أن مجموع النقة في بقا بله مجموع الاستماع فيقابل البعض البعض قبل
 ولاصل الاول فيمنحه لا يجب شيء وكصوره وشح البعض لا يفي ستوط النقة لانه
 قديم ما يح والاقوي عندي **الاول** في الولادة **قال** قدس الله
 الاولاد وكلام في الخضانة وفيه فصول **الاول** في الولادة **قال** قدس الله
 سره ويجب أن يوقف عن الذكر بذلك وعن الانثى بانثى وقبل العتيقة واجبة
الاول هو المنعورين الاصاب وانثى في اختيار المرقعي وابن الجني
 لما اصل البراءة احتج المرقعي بما رواه علي بن ابي حمزة عن العبد الصالح عليه السلام
 العتيقة واجبة الحديث **الفصل الثاني** في الخافي الاولاد بالآباء ومطالبة
 ثلاثة **الاول** في اولاد الزوجات **قال** قدس الله سره وعدم تجاذاق
 مدة الحمل وهو عشرة اشهر وقيل تسعة وقيل سنة **الاول** قول بعض
 الاصحاب والثاني في قول الشيخين وابن الجني والمرقعي في جواب المسائل
 صليات وابن البراج ولثالث قول المرقعي في الاصابة وابن حنبله والبي
 الصلاح ومستند الكل مفهوم الروايات **قال** قدس الله سره وان تزوجت
 بعد العدة فان ثبت به بيسة اشهر من وطئ لثا في قوله وان كان عشرة من وطئ
 الاول ويجوز الموعنة **الاول** قوله وان كان عشرة من وطئ الاول يريد به
 على القول بان اتمى مدة الحمل سنة وقدير الميلة ان اذا اطلق المخل

بها فاعتدت وتزوجت ودخل الثاني ثم امت بولد لسته اشهر من وطئ الثاني في
 لا قبل من اقصى مدة الحمل من وطئ الاول فمتا يكت ان يكون من الاول ويكون
 ان يكون من الثاني عند فادوا تقع في نفس الامر احدهما فاقترع المجهول بحمل
 توجب الثاني لان فراشه ثابت حقيقته الا ان يقال عليه السلام الولد للفراش
 يحتمل الفرقة لاحتمال كل واحد منهما والا عتبار بالفراش حال الخطي وفي فراشه لكل
 واحد من الحمل وطيه والدمان صالح لكل منهما لانه لا قبل مدة الحمل للثاني ولم يتجاوز
 اقصى مدة الحمل الاول والثاني مشترك بينهما فلا توجب الا بالقصة وهذا الاحتمال لا يخرج مذهب
 الشيخ في البسوط وهو لا يرى عنده به اثنى **قال** قلنا انهم ولما اوجب فان
 اجتمعت الشرايط الثلاثة لم يحل له نفيه عنه لكن لو نفيه اثنى من غير ان على لاي
الشرائط الثلاثة ان تكون احدى شأناها موطوءة بعد شرعي وعدم قهر
 الزمان المتقارن بين الوطئ والوضع عن ستة اشهر وعدم زيادته عن اقصي الحمل
 اذا عرفت ذلك فيقول قال كثير من اصحابنا ينبغي بعين لسان فولية اطلاق لفظ الفرقة
 على التام شرعا ولهذا حمل عليه عند الاطلاق في آية الاوف وكثير من الاطباء كذلك في
 الحان وقال المرتضى بوجوب الصلاح وايضا **قال** اذ بين انه انما ينبغي باللعان لانها توجب
 حقيقة والاحتمال لتعوله تعالي فمن اثنى واداه ذلك فاعليكم العادون **قال**
الطائفة الثالثة في ولد المملوك **قال** قلنا انهم ولما اوجب
 آخر فهو لا بعد علي المولى فالولد للمولى فان حصلت امانة انه ليس منه لم يجرى
 به ولا نفيه عنه وينبغي ان يوصي له بشي ولا يورث ميراث الاول وفيما اشكال
قال فتشاهد الرواية وعمل اكثر الاصحاب وقوله عليه السلام الولد للفراش والاب
 لم اعتبار امانة النسخ العلم بوجود سبب الاثبات واعلم ان السبب المنتهي للحاقه
 ان يكون موجبا اقلا والاول يوجب علمه وجوب استلحاقه وتجرم نفيه وان

لم يجرى لم يجرى الحاقه ولا امانة ولا حاقه ومن حيث الرواية من ثم استكمل الحاقه
 والاشك يفتي به لم يفتي المولى الوصية ولم يكره ذلك **قال** قلنا انهم ولما
 كذا في ملكه او عنك الحادث له **قال** الاشكال هنا في موضعين **الاول** في ملكه لانه
 لا يقال انه لو لم يكن حقا لم يقع الوصية له من مالكه لولا الفرقة وتقع الوصية من
 المالك المملوك بل يقال لو كان مملوكا يفتي باستحقاقه تلك الاب لابن لكن لم يجرى
 نفيه للرواية فلما كان مملوكا ان يكون قد حكم في الواحد بحكمين متباينين وهو
 باطل قطعا فلا يجرى له من احد الامرين اما مقتضى الوصية او كونه حرا لانه ابا ان
 يكون مملوكا او لا والثاني هو الثاني **والثاني** لا يجرى الاول لكنه منست لانهم لم يكرهوا
 في الرواية ذلك فيلزم اخيرا لبيان عن وقت الحاجة ومن حيث انه مملوكه ولم
 يفتي به شرعا فيكون مملوكا **الاب** في تلك الحروف لم يفتي على تقدير ملكه **الاب**
 له يوجب به على تقدير كونه مملوكا فيعتق من الوصية ان وصحت بان لا يكون مديونا
 ولو كان مديونا يستغفر دية ما لم يقع الوصية اذ بان كان غير مديون فيصير
 له ثلث رقبته واعلم ان الاشكال في هاتين الصورتين متشابهة الحكم بحرية او لا
الاشكال الثاني في الرضاع **قال** قلنا انهم ولما اوجب
 برضاعه فان رضيت الام بالتبوع فهي احق والا فلا وفي سقوط الحظاثة اشكال **قال**
 يشاء من اقلها لا تعلق له بالارضاع ومن لم يرضع لم يرضع وما رواه داود بن الحصين
 عن الصادق عليه السلام انه قال في حديث طويل فان وجد الاب من يرضعه
 باربعة دنانير وقالت الام لا يرضعه الا بخمسة دنانير فان لم يرضعها الحديث و
 الاقوى عندي ان الحظاثة تلام **القول** في الرضاع في الحظاثة **قال**
 قلنا انهم ولما اوجب الرضاع وهي حلالا ان كان ذكرا وفتي الاب بعد ذلك
 باخذه وان كانت انثى افتتق على الاقرب قالام احق بها **القول** في الرضعة

انفة في الانثى فيها فامة ملاك انت مستورة دايا والا يحتاج الي التبرج اكثر الوقت
 ثبت سلبها الي الام ومن عدم تخفيف الانفة والحق الاول لان حق الام ثبت و
 الاصل بقاؤه وحق الاب متجوز لا يحكم به الملاح وجوبه ولان الاصل بقاء
 وجودها في وقتا عدمها في وقتا فاداء بعلم سبب حادثة حكم بقاء عدمه و
 لان كلا علم وجوده سببه فالحكم بوجوده واجب وما لم يعلم وجوده سببه وهو كذا
 فتعلم تحقق سبب عدمه فيجب الحكم به الي ان يعلم وجود السبب وان نسبة
 الاب في نسبة الزوجين وجوده سببه وما لم يجب الممكن لم يوجد ونسبة الحادث
 اذا لم يعلم وجوده سببه نسبة الامكا في الحكم بنسبة تهمج والامكا في فلفظ ويراد ان
 الزيادة في الزوجين سببها الاقرب قطعاً فلم تقم بكل خبر يحسم وجوده سبب فانفكاك
 العلم بوجوده دون وجوده سببه لولا قبل القولين مشترك **قال** قد راسه
 سره الي سبع سنين من حين الولادة وقيل الي تسع وقيل ما لم يتزوج ثم بعير الاب
 ادنى **قال** قوله في هذا غاية القول لنا لام الحق بها اي بالثبت والضمير في قوله
 ما لم يتزوج راجع الي الام اي ما لم يتزوج الام فاذا تزوجت صار الاب احق بها
 فالاقوال هنا ثلثة اقول النسخ وهو اختياره في النهاية وابن الجراح في الكاشف
 قول النسخ وهو اختيار المصنف **دج** الام احق بالولد مطلقاً ما لم يتزوج
 وهو يتناول الذكر والانثى وهو اختيار ابن باري وقوله وقيل ما لم يتزوج ليس
 يراجع الي الانثى بل الي الولد مطلقاً وهذا اقوال اخبرني بمشورة يحتاج
 الي ذكرها وذكرها المصنف في المختلف والحق الاول وهو اختيار الشيخ في النسخ
 واختاره والذي هنا في المختلف لما قلناه الصلوة عن ايوب بن نوح قال كتب
 الي بعض اصحابه كانت لي امرأة وفيها ولد فقلت سبيلها فكتب علي السلام
 المرأة احق بالولد الي ان يبلغ سنين الا ان يشاء المرأة الحلي في رواية داود بن

سبع م

الحفين عن الصادق عليه السلام فانما العلم فالاب احق به من الام المحدث حمل
 الاول علي الانثى واثني علي الذي كسبه بين النجاة ولم يحيل العكر النسبة
 روايات اخذت من التمدد بقوله الصادق عليه السلام حين سئل عن رجل في
 طلق امراته فبينما ولد لها احق الملة ما لم يتزوج الحديث والنسخ في خلافه
 يعني ان الام احق الي سبع سنين ثم ان كان مؤملاً فادان ذلكاً فلما لم يولد
 والا فاما ما لم يتزوج وهكذا الي حد البلوغ واختاره ابن الجنيب ونسخ عليه ابن
 ادريس لجهلها بالاجماع والخلاف وما وجد الاقوال **قال** قد راسه ويتبادي
 العمة والخالة علي اشكال **قال** سننا انه في الدارجة ولهذا كما في
 موقية واحدة من مراتب الارث ومن حيث ان العمة اكثر نسباً فيكون اولى
 ولما قل فقل الشيخ في الموسط جعل الاخت من المراتب ادنى من الاخت من الام **قال**
 قد راسه والاقرب عدم اشتراط عدلها **قال** وجه المذهب ان الحجة والنجبة
 المعولة للنسبة في تمام النسبة ولا يحتاج اليها بولاية على ماله ولا نسبة عليه
 العدالة ومن حيث انها امانة فلا يباح لها النسخ **قال** **قال**
 في السننات **قال** من طفت اسد شامي بعاده ايجاب نفقة زوجي النجيب
 منها والحاجر اليها على الغنى لفحص التواب بالامانة والمغنيا والذوي الحيات
 بالابتداء للواجب علي حسب علمه تعالى وحكمه ولتأليف الخلق بوجود الكفاية
 فجعلها صدقات كالزكوة فمنها من غير تعيين اليحق بالتخصيص لعمومها وانما
 الاجاب معونة باسبابه وتعيين من له وعليه تعيين زوج من نسب وسبب
 والسبب زوجية ولك هذا الفضل مستور يعني بيان هذه الانواع الثلاثة
 الاخيرة ويدل بالنكاح لقوة ايجابه لوجوب قضاء الفانية ومعه المرأة الغنية
 الفقيرة واعلم ان نفقة الزوجة واجبة بالكتابة بحاشية والمصالح والكتابة تفقد

تعالى الرجال فقامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من
 اموالهم انفقوا على ان قوله وبما انفقوا على سبيل الوجوب وقال تعالى اسكنوهن
 من حيث كنتم من دجكم الى قوله لينفق ذو سعة من سعته ومن ثذليل ذرية
 فلينفق مما آتاه الله فامره بما في يده واعانه لا بالجميع وقوله تعالى وهو المولود
 له زوجهن وكسوتهن بالمعروف فذلك على وجه ما حال ثا عليها بولدها من استنكاح
 الزوج فلا النكاح عدم اشغالها بولادته اهلي وقال تعالى ان كن اولات حمل
 فانتقوا منهن حتى يضعن حملهن فاذا وجبت بعد الفراق فقتلها وفي قوله
 تعالى فاكنوا ما طامسكم من النساء وثلاث وبيع فان ختم ان تعدوا
 فخذة او ملكك ايمانكم فذلك ادنى ان لا تعلموا معناه ان لا يكون من يتولون
 فلا الوجوب النفقة لما كان الخفية كثرة العيال فانقرعتن بعض اهل النفقة
 بان معني عال يقول جاف خجده فاما كثرة العيال فيقال فيه عال يميل ما ذكره
 ابو ابي القاسم في اللغة كمن تقدم الآية وهو فان ختم انه لا تعدوا او واحدة والجواب ان
 اشراء ونقل عن الكسائي قال سمعت من العرب من يقول عال يقول معناه كثرة
 عياله واما آية تورات الاحاديث الدالة عليها فلم يحتاج الي بيان معناها
 في النكاح وفي مطالب **الاول** في الشرايط **قال** قد ان
 سره وهل يجب النفقة بالاعتدال شرط عدم النشوز او بالتكليف في اشكال **القول**
 يشاء ومن عدم النكاح كما تقدم لما منع النشوز بآية الإجماع كان عدم المانع شرطا
 ومن حيث انه قد دعى ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزوج ودخل بغير سنتين فلم
 يبق للمريد دخوله ولمن له عليها يلزم انفق الله في النساء فانهم عوا وعظم
 اتقوا من بآية الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله ولهن عليكم زكوة من
 كسبن بالمعروف واجب لهن اذا كن عند الرجال وهو يدل على التكليف ولان

بآية الله من وجوب النفقة خرج حاله التكليف بالجماع فبقي اياها في علي
 الاصل فيه نظر لان اصل البراءة انما يكون بجمعة مع عدم دليل مثل عنه لكن
 قد وجد هنا العواوات الدالة على وجوب نفقة الزوج والاصل عدم التضييق
 ولعلم انه خرج بين عدم النشوز ووجود التكليف لان الاول اعم مطلقا وعدم
 النشوز كلفي فيه اصل بقاء العدم الاصل في تخلف التكليف وفتح المصنف على
 التوليد فرفعوا ذكر من حملها انه لو لم يدخل ومضت مدة استحققت النفقة
 فيها على الاول اذا كانت ساكنة اذ لا نشوز دونه الثاني اذا لم تكن ومذهب
 والذي المصنف التكليف هو الشرط والبيع مع العقد الدائم وهو لا يصح عنك
قال فلو اسرعه ولو كانت كسيرة والنزوح صغيرا قيل لان نفقة الزوجين
 لتعق التكليف من طهرها **القول** الاول قول الشيخ في الميسر وابن البراج في
 المذهب ان العبي ليس لها الاستمتاع فلما انزل للكل في حقه فان التكليف شرط
 الاسكان ولا لم يتحقق ولان الاستمتاع من جهة الماعل اقرى من جهة القابل
 فاذا استطاع الثاني استطاع الاول والثاني في قول ابن الجنيدي لان الاسكان من
 طهرها متحقق وانما تعدد من جهة فلم تستطع كالتقارب ولان الشرط لما عدم
 النشوز والتكليف وكلاما متحقق من طهرها هنا فيجب لها النفقة وهو
 المأخوذ عندي **المطلب** الثاني في قد والنفقة **قال** قد
 اسرعه وجب سد الخلة كما تقدم وقد قيل من النفقة والوضعية من العسر
 فامر **القول** البعث هنا في موضعين **أ** في تنكير نفقة الزوجية فخلت فيه
 على احوال ثلثة **أسرعه** بكسيرة بل ما يستعملها اي يسرع جوعها وهو احتيا
 والذي وابن ادریس **ب** انه قد هو بطلان وبيع وهو احتيا والشيخ في الخلاف
 فلا على المهر وعند منصف على المتوسط وقد على المهر وهو قول الشيخ في

المسقط وابن البراج **باب** في جنسه قال المصنف انما يسه فحق اليك فان لم
 يكن فما يليق بالزوج **المطلب الثاني** في كيفية الاتفاق **قال**
 قدس سره ويك نفقة كل يوم في صبيحة وليس عليها الصبر الى الليل فان
 ماتت في اثناء النهار لم يسره وكذا لو طلقها ولو سرت استره على اشكال
اقول يتفاء من اشراط التكين او عدم النشوء في جميع الزمان ولم يحصل
 في ذلك اليوم ومن حيث استغناها به ولو لماتت او طلقت استعت
 والفرق انه لم يصد ر منع في الموت والطلاق منها وهو شرط وهو كالمستند
قال قدس سره وهو الواجب في الكسوة الاستماع او التملك اشكال اقويه
 الثاني **اقول** يتفاء من ان القاية وجوب الكسوة المستوي يحصل بالاستماع
 كما يكتفى والاصالة براءة النفقة من وجوب التملك لقوله تعالى وكسوتن وهي
 الحالة ويتم بالاستماع واجاب التملك يستلزم زيادة اثمان من غير ضرورة وفي
 ان الاستماع بها منتهى فكانت كالطعام واختار والذي للمصنف الثاني
 وهو تملك لقوله تعالى وعلى المولود لزوقهن وكسوتن عطاء على الزوق
 فيكون الواجب فيها واحدا لان نصية العطف التسوية في الحكم المتعدي وهو في
 الزوق التملك فكذلك في الكسوة ولقوله عليه السلام ولهن عليكم نفقتهن وكسوتن
 بالمعروف واللام للتملك **قال** قدس سره ولما نفى نصف المدقة سواء
 لبسها او لا ثم طلعتا احتمل على التملك التملك واختصاصها **اقول** على القول
 بانها استماع له اخذ لا لانه ملوكة له وشيت لها حق اللبس بسبب الزوجية وقد
 نزل السبب وزوال السبب يوجب زوال السبب اما على القول بالتملك فيقول
 التملك لانها في متابلة بجميع زماين ماض ومستقبل والمستقبل فاق الاستغنا
 بسببه في كل قطر فيقول اختصاصها بها كما لو دفع نفقة يوم ايمانها فماتت في نفقة

ولا يملكه ولم يملكه ما كان على ما كان ولا نه دفعها بوجوب عليه دفعه
 وانما صلة لانه افضل بها التيقن **قال** قدس سره والقول قولنا مع اليقين
 في عدم الاتفاق والظاهر وهو انما اذا كانت في نفقة انه نفقة عليها وان لو طلقها
 وهذا اقل من كلام الشيخ في الخلاف والاول احتيا باين ادريس وسيا في كتاب
 النفا تحتين ذلك في نفقته المدهى واعلم ان الاستدلال بالمساكنة استدلالا لاجل
 بما يجب الاتفاق غالبا مع تحمله عنه في بعض الوقت عليه وهو غير صحيح الاستدلال
 بالام من وجه فان قلت اماره قلت الحكم بوجوب النفقة معلوم فلا يما رضى
 انظر **قال** قال قدس سره وكذا الاشكال في الغراش اما آلة الطبخ والنظف
 فالواجب الاستماع **اقول** قوله وكذا عطف على قوله وهل الواجب في الكسوة
 الاستماع الى اخره ومشا وكذا ان القاية يحصل بالاستماع وهو الحق عندنا ومن
 وجوب دايم وجوبنا العبادته وقلة حصولها او سواها لا يلائم حصولها في كل وقت
 الواجب مثل ذلك والفرق بينه وبين آلة الطبخ عدم وجوبها عينا لانه لوجبا
 بالطبخ لم يجب الآلة وقلة الاحتياج اليها واعتياد استعمالها كثيرا وهذا هو
 الفرق بين آلة النظف وبين الغراش **قال** قدس سره ولو سكت في
 منزلهما في وجوب الاجرة نظر **اقول** نشاء من ان السكن من النفقة لزوجته
 غير ما عند كل نفقة للزوجة غير الناحية وجوب قضاءها فانه يجب قضاؤها
 اما القمري فظاهرة واما الكبري فلعموم النص على وجوب قضاء نفقة الزوجة
 ومن حيث ان الظاهر يربطها به حيث سكت في منزلهما من غير مطالبة به
المطلب الرابع في سطات النفقة **قال** قدس سره
 ولو سافرت لطاعة مندوبة او في تجارة فان كان معها وجبت النفقة وان
 لم يكن كان كما في بغاوتها فلا نفقة وان كان باذنه فالان نفقة **وجه**

او عدم التملك
 كانت في منزله
 قال نشاء سر
 الاصل وهو
 م

ها

الغريب ان السفر اذنه فلا تنقته في حكم تملكه ولو جوبها بالتمكين ثم لا يستطع لها انقرو
 ولم يجعل غيره ومن حيث ان التمكن لم يوجد حقيقة والحق عندي الاول
قال قدس الله سره ولو انسل الخلق اليه بعض الزمان كالليل دون الباقي
 احقل شوط الجميع او انما قيل زمان المنع وكذا انقشبت الحرة بعض اليوم
القول وجه الاول ان شرط وجوب كل جزء من نقته اليوم التمكن التام
 في جميع اليوم ولم يحصل فلا يجب اما المقدرة الاولى فلا نفقة اليوم لا يتبعها
 لانه يجب عليها دفعة واحدة ولا يفرق غدره وعشيه ولا نه لو طوي في ابناء
 اليوم لم يستطع قسط الباقي بل استحق جميع نقته وجه الثاني ان زمانات
 الطاعة بسبب وجوب نقته موجودا في المانع منت وزمان التثبور المانع
 موجود فيه فيستطع نقته والحق عندي الاول **قال** قدس الله سره اما
 لو كان غير مضيئ كالنذر المطلق والكفاية فالاقرب انه له شعرا الى ان
 يضيئ عليها **القول** وجه الغريب ان حقه مضيئ والآخر موشع والمضيئ
 ساقم على الموشع عند التواضع ومن حيث انه مستثنى بالاصل عن حقه وقصبة
 منوط باختيارها والام لم يكن موشعا والتقدير خلافه والحق عندي الثاني واعلم
 ان الفرق بين الصلوة والصوم فانه ليس لغيره من القوة في اقل الوقت كما اختاره
 المصنف هنا وله شعرا عن الصوم التوسع عند المصنف وذكر من وجوه اربعة
 الصلوة متى استثنى بعض القول ان لقوله تعالى اقم الصلوة للذكر المشرع
 عن الليل وهو عام فضا كما لصوم المعين **ب** ان الصلوة قبل وجوبها في اول
 الوقت ولا يجوز التاخير الا عند فعله هذا القول في ظاهره وعلى قولنا
 اول الوقت افضل لاجتماع القول عليه السلام اول الوقت رضا ان الله وآخرو
 الوقت عنوا الله وهذا عام بخلاف الصوم غير الوقت **ج** ان زمان الصلوة

يسمى بوجوب اليوم بخلاف الصوم **قال** قدس الله سره ولو قدر وقت
 حباله او بعد باذنه زمانا محينا فكم مضى وان كان في غير اذنه او كان مطلعا
 كان له المنع فانه طلقها قبل حضور الميعت فالاقوى الوجوب **القول** وجه القوة
 وجود السبب ووقال المنع فيوترب يحصل عده ان اذنه شرط علم يحصل **قال**
 قدس الله سره وكل موضع قلنا ان له المنع لو صامت فالاقرب سقوط النقطة
 ان سعتة الوطى والافلا **القول** لمعك في سقوط النقطة ان سعتة الوطى
 بل الكلام فيما اذا لم يطلب فلم يثبت المنع فلم يوجد التثبور ولا نه لو كان الصوم
 مانعا لزم التدبر ومن حيث ان الصوم هو عبارة عن توطيق النفس على
 الامتناع عن المنطرات ومن جعلها الوطى وبينه هي الحرز على منع النزع عن
 الوطى وهذا هو التثبور واعلم ان المصنفا اختار انه ان سعتة الوطى او نوعا
 من انواع الاستمتاع سقطت نقته وان عصته في ترك الاكل والشرب وغير
 لم يمنع لانه لا يتعلق حقه بذلك والنضابط ان كلا يتعد من التمكن منه يستط
 للنقطة وعبرة لاف هذا هو الاعم عند **القول** قدس الله سره ويجب النقطة
 المطلقة رجوعا لما اذا احييت من الشهوة وتأخرت هذه النفع وقلنا المرجعة
 له في الحال فلا يجب النقطة على اشكال **القول** بناء والمصنفا هذه المسئلة على
 مسئلة اخرى هي انه هل له الرجوع في مدة الحرام لا فان قلنا له الرجوع
 فالاقوى ان عليه النقطة لان النقطة عوض التمكن المباح بالمعقوف
 هو يتحقق هنا وان قلنا ليس له الرجوع ففي وجوب النقطة الاشكال المذكور
 ونشأه من انها مطلقة لميط في عدة رجعية واسبب النقطة التمكن في
 الكاح او العدة الرجعية وكلها قلنا تنق فيبقى وجوب النقطة اما الصغرى فتعطل
 اما بالطلاف فانه من زيل الكاح والرجعة هي جواز ان يرجع فالكاح حينئذ

بالقوة المحضة وأما **باب** فظاهراً والماكري فظاهرة وكان ممنوع من فعلها بشيها
فما يشككنا بشر من حيث أنها البتة عن حكم الزوجية الموجبة للنفقة لا يخرج
العدة ولم يخرج نفي حكم الزوجية **قال** قدس الله سره وأضغ كالمطلق أن
حصل برده وإن استند إلى اختيارها أو إلى عيها قبل الدخول استند
جميع المبررات إلى العنة والنفقة وبعد استند المبررات إلى النفقة أن كانت
حاملة أو حاملاً على أشكال إما إذا قلنا النفقة للحامل **أول** إذا استند إلى
الخيانتها أو لمخرجها أو عيب الرجل فإن كان لمخرجها فاما أن يكون قبل
الدخول أو بعده وكذا أن كانت للعيب فالانقسام أربعة **أ** أن تسبق لمخرجها
قبل الدخول فلا نفقة لها ولا مهر وإن كان بعد الدخول فاما أن يكون
حاملة أو لا فإن لم يكن حاملاً سقط النفقة خاصة وإن كانت حاملاً فلهذا
المهر النفقة أن قلنا أن النفقة للرجل ولا فاعمال يشاء من عموم النص
بوجوب نفقة الحال ومن أن تسبق صيرها اجنبية فلا نفقة لها ولا الحمل
وإن البتة على هذا التفسير **ب** أن تسبق لعيبه قبل الدخول فلا مهر لها ولا
العنة فلهذا النص فلا نفقة لها إجماعاً **ج** أن تسبق لعيبه بعد الدخول فلهذا
المهر أن كانت حاملاً فلهذا النفقة أن قلنا أنها للرجل ولا فاعمال يشاء ما تقدم
إذا استند إلى تسبق لوجوبها فلا نفقة لها وإن كان قبل الدخول أو بعده فإن
كان قبل الدخول فلا نفقة لها إجماعاً ولا مهر وإن كان بعد الدخول فإن
لم يكن حاملاً فلهذا المهر عدم تلبسها ومعه كسر وإن كانت حاملاً قلب
المهر والنفقة أن قلنا أنها للرجل ولا فاعمال يشاء فمقدم قوله على أشكال
الانكحالة في هذه الصور كلها وأنا أقول على قول الشيخ في الميسر أن النفقة
للرجل في المطلقة الباتية يجب النفقة في هذه الصور لوجود المتحقق وهو

الرجل وإن قلنا أن النفقة للحامل لم يجب هنا لأن وجوب النفقة على خلاف
الاصل لمصدر البتة فأنشئ النكاح فالتكليف فيه فأنشئ سبب الوجوب وأنشئ
النفقة للمطلقة الباتية بالنص فلا يتعدى لأن كل الزوج فلا الأصل يتصرف فيه
على الحمل النص **د** قدس الله سره وفقره المعلن كالباتية فلا نفقة على الرجل البتة
بالنص ثم كلف نفسه في وجوبها بالنفقة أشكال **أول** قال الشيخ في الميسر
لما الزوج عليه بالنفقة لأنه السبب في حكم الحكم بوجوب النفقة عليها وإن اللعان
شهادة فلا يرفع تمامه قد حكم الحاكم بشهادته بوجوب النفقة عليها كالدين ثم أكل
به نفسه كالرجوع في الشهادة بوجوب الحكم بوجوب النفقة عليها كالدين ثم أكل
لا يقتضي ولا أنهما أن يكون ذلك أهلاً لكل المتحقق الثاني لم يجب التمسك وكلما تحقق الأول
لم يجب التمسك أيضاً لأنها أنشئت من غير امره فلا بد أن لا يجب التمسك لها ولا الولد
لعدم وجوب قضاء نفقة القرب **قال** قدس الله سره والمقتضى بطريق الشهادة
إذا كانت في كساح فلا نفقة لها على أشكال **أول** يشاء من أن منع الرجل من جهتها
أدنى الموطوعة فأنشئ سبب النفقة وهو التمسك ومن حيث أنها معذرة في الشهادة
وهذا استند الرجل وجوب المهر والحق المطلق وكان من العدة لمخرجها والحق أن النفقة
لها وأعلم أنه كتر فيما يقدم أن المعتدة للرجعية إذا قطعت بالشبهة وقلنا يجوز أن
يجوز عهدها نفقة واستكملها ذلك بحكم الزوجية وهما الزوجية حقيقة
تامة بالرجوع لأن الرجعية هي ملك أن ذلك ذلك النكاح والمخرجية ملك النكاح بالرجوع
فأما كونهما تبييناً على أن تلك المصلحة لم يحرم بها بل هي مبنية على وجوب النفقة ههنا
هكذا قد ورد المصنف هذه المسئلة في درسه والحق عندنا أنه لا نفقة لها ههنا
لأن المصلحة المسائلة **قال** قدس الله سره وفي المتن في منهاج الرجل الباتية
الاشترائها لا نفقة لها ولا لآخرى ينفق عليها من نصيب ولله في الرواية

الاولى هي رواية رفاها ابو الصبح الكوفي عن الصادق عليه السلام قال في الخلق التي فيها
 رويها انما لا تنته لها والرواية الثانية رواية ابو الصبح الكوفي ايضا عن الصادق عليه
 السلام قال المرأة الطاهرة التي فيها زوجا يتفق عليهما من نصيب ولها الزوج
 بغيرها واعلم ان الحق عندني انما لا تنته لها **قال في النكاح**
قال قدس سره لو ادعى الانسان فذكرته فان كان غايبا فليس عليه البتة فان
 قدوت حلفت وحكمها فان كان حاضرا معها فذلك على الشك **قال** قد تقدمت هذه
 المسئلة **قال** قدس سره ولو ادعت الابن انما احمل دفع اليها نفقة كل
 يوم من اوله فان ظهر الخلل والاستحديت وفي مطالعتها يكون الشك **قال** يشاء
 من انما استولت على مال الغير بسبب لم يثبت يوم من حيث علم ثبوت استحقاق الزوج
 عليها وبقي التكاليف ان دعوى الخلل وجبة بشرط عدم ظهور الكذب او بشرط الخلل
 وتصديقهما المتعذر اثنائه وهذا يتوقف على ان عدم علمه يكون شرطا في جزمه
الطلب **الاول** في النكاح **قال** قدس سره ولو تزوجت
 القوت بالثمن في تسلط المرأة على النكاح روايات في الاثر لعدم **قال** الرواية
 المشهورة في رواية عبد الله بن الحسين عن الصادق عليه
 السلام عن ابيه عن علي بن ابي ابي اسامة استقرت على زوجها انه لا ينفق عليها
 فكان زوجها خيرا فاما ان يجبه فقال ان مع السرير هذا قول الشيخ المصنف
 ولغات وابن حمزة وابن ادریس عملا بالاستصحاب والرواية هي رواية حماد بن
 عثمان وحلت بن حماد عن يعقوب بن الفضل بن يار جيعا عن ابي عبد الله عليه
 السلام اذا كسى الرجل امرأته ما يوردي عورتها كان احق بها النكاح بالامسار
 انما رايان البغية والافتراء الضر وهو متفق ولعله تعالى فاما كسجه فله
 نسج بالحقان والاشكال مع عدم الاتفاق ليس اسكاهم عرف فتعين الشيخ ولانه

اذا ثبت النكاح بالثمن او الجلب فهو محقق عن الموطي ويقوم اليدين بدونه
 فالجرح من مالا يقيم البدن بدونه اليدين والاموي الاول لصا ببقاء النكاح
 والان النكاح ليس بملك فيه **قال** قدس سره ولو تزوجت بالثمن مع الجرح هل ينسج
 بالجرح من اللادام او الكسوة او يكون انقضاء الخادم اشكال **قال** هذا يخرج
 على القول بالنسج عن النكاح ونشأ الاشكال انه انما جرح النكاح بالجرح عن النكاح
 المستلزام وجوب النكاح فكيف الزوج يلزمه ان وعده تعريض نسجا بالامسار
 وصحنا لا استلزام فلا يجب ومن حيث الرواية الدالة على النسج بالجرح عن الزوج
 بالنسج والجرح عن المالك يتحقق بالجرح من بعض لغيره والحق الاول لصالة
 ابقاء وعدم العلم بوجود المانع **قال** قدس سره ولو وضعت بالامسار فصل
 لها النسج بجلد كالموتى منها اولها كالفين اشكال **قال** يشاء ان استحقاق
 النكاح بتجدة لا يستلزم بالاستصحاب الا ما وجب بالامسار يجب ان الامسار من
 باب الميراث وجوب واحد كالميراث **الفصل الثاني** في النكاح **قال** الامام
عليه السلام الكتابة الموجبة النكاح هي ثوابه البغية ومضاهاها في كل اصل ووقع
 شرعي له وعندني ولا قدسه له على كسب ودليل وجوبها كتاب والينة والرجاع اما
 الكتاب فتعلمه خالي على المولود وله نفقة وكسوته بالمعروف قدلت على وجوب
 النكاح الاول لا على الآباء اوله وقال تعالى فان ارضعتكم فاما ترضعون
 يعني المطلقات اذا ارضعن اولادهن وجبت لهن اجرة الرضاع فانقضاء اولي
 ودل على وجوبها على الآباء دون الامهات مع تمكن الآباء وقال تعالى ولا تطولوا
 اولامكم خفية املاات نحن نعلمكم دايما فلو وجب النكاح عليه لما خفيتم
 الاملاات من النكاح واما الينة فالاحاديث المتقاربة والرجاع ظاهر وفيه
 مطلبان **الاول** من يجب النكاح عليه **قال** قدس سره ولا يجب على

غير ممن هو على حاشية النسب وليس على قطبة كالخوة والأخوات والأعمام
والعمات والأخوال والأخالات أولادهم عليها أو أولواها أن كانوا ورثوا على راي
أقول هذا هو الصحيح يقال الشيخ يجب نفقة العارث لقوله تعالى وعلى
المولود له بدقته وكسوته والمعريف إلى قوله تعالى وعلى الموارث مثل ذلك
يعني مثل ما كان على الأب من النفقة وليس المطلق إجماعاً فهو المولود
العهلة المورث فيمتنع وجوب النفقة من نظريين لتساويهما في الإرث والمجاورة
بقرينة ذلك أن نقاساً لثمة مولدها قال ابن عباس وقيل في التفسير حجة واعلم
أن أحوال أهل العلم مخصصة في نفقة الآقارب في ثلاثة **أ** البعوضة ومقارنها وهو
قول الامامية وإشاقية **ب** كونه وارثاً وهو قول الشيخ وأحمد فيل **ج** كونه ذاهم
وهو قول أبي حنيفة ولم يسل بهذا لقوله تعالى وأولوا المالا يحكم بعضهم أو بعض
ولم يفسر جازعاً يعني عليه السلام أنه قال إذا كان أحدكم فقيراً فليبدل نفسه
فإن فضل فعله عليه فإنه كان فضل فعله قرابته والقرابة ذواتهم والمجاورة
أنه يدل على وجوب الاتفاق بشي من الولايات الثلاث فإنه في الإرث ولا
للأولاد والقباس وعن **ب** يمنع المسند ومجتمعة منع الملائكة فإنه قوله فإن كانت
فضل فعله قرابته للاستحقاق ولا مكان في عياله لأن العيال من يجب نفقته
عليه من غير من العيال **ثالث** المنع من الإرث كالزوجة والكفر والقتل
مانع من وجوب الاتفاق **قال** قد اشترطوا في المنع الثلاث فنفقة نفقته
وبوجبه وهل يجب لنفقة الآقارب أشكال **أقول** ذكر المصنف في وجهه في
شأن الأفكال وجبهين **أ** أن وجوب الاتفاق هل هو واجب شرط يحصل
إلا أن يقطع شرط بالتسوية يحصل الثاني لقوله تعالى وعلى المولود له ونفقته
فلم يشرط في وجوب المال وإنما شرطها القعدة لاستحالة تكليفه بالإطعام وإشقيانه

هذا إجماع الأمة وكذا أن وجوب إجرة البضائع مطلقة تدل على وجوب المطلات
وشبهه القعدة لما ذكرنا ومن الاتفاق على ذلك فيمكن لأهل لقوله تعالى ولينفق
ذوعة من سعة ربي من سعة ولأن الأصل عدم وجوب نفقة الغير يخرج
عنه مادام النص والإجماع عليه فبقي الباقي على أصله **ب** أن النفقة من باب المساواة
ولا يتحقق في الغير ومن أن القعدة على التكليف كالحق لقوله تعالى وعلى المولود له
والأولاد من بعده **قال** قد أسسوا في الاتفاق على مقتضى الحاجة وهو الذي
إلغى له والأغنياء اشتراط عدم القعدة على التكليف **أقول** وجه القريب أن التكليف
من الأكتساب كالغني لأن في الحديث سادي بين الغني وذوي المنة ليسوي
ولأنه غير محتاج ولأن الأصل عدمه ويحتمل الوجوب لأنه فقير ولا فرق
عندنا في اشتراط التجوز عن التكليف والمراد بالتكليف هنا التكليف الملايق **قال**
قد أسسوا وجوب على التا وهو على التكليف النفقة كما يجب على الغني على التا
أقول هذه الميمنة تقلت ويوجد هنا فتقول القعدة على السبب هو قل
على المسبب أم لا اختلت المتكلمون فيه وتحتيته قل ذكر في الكلام **قال** قلن
أسسه ولو كان له أولاد ومهره تشاكوا في الاتفاق أن كانوا ذكورا أو إناثا
وأما فذكرنا أو إناثا لا يحتمل التمييز أما بالنسبة أو على نسبة الميراث وأختصاص
المالك **أقول** الكلام هنا في توضيح **أ** هل يجب النفقة على الأب على كل حال
الأكبر والأناث أم على الذكر خاصة وبما أخذ الإجماعين أن الخطاب بصيغة المذكور مع
الاطلاق هل يختص بالذكور أم يتناول الأنثى والذكور والأناث قل حقي في الأصل
وايضا السبب الموجب النفقة عليه كون كل واحد له ولداً والولد سقول بالتوازي
على الذكر والإناث والتساوي في الحالة يقتضي التساوي في المولود أي الحكم الصادر
عنه ومن حيث أن الذكر يخدم في الأبقه فكأن في الولد **ب** إذا قلنا بالوجوب

على الكل وهو لا يحل عندى هل يجب على الشاوي او على مراتب الارث بمقتضى
 الثاني لانهم يتفاوتون فيما يستحقون بها فكلما فيها يستحق عليهم بها ولقولنا تعالى وعلى
 الوارث مثل ذلك رتب النسخة على الارث في ترتيب في الكمية والامم الاول
 لما تقدم **قال** قدس سره ولما كان من غير ما ذكره كتبها سواء على
 اشكال **قال** هذا فرع على وجوب الاتفاق على المقتضى بالمال العتيق المقدمة
 على التكب ونقصه انه لو اجتمع ذوا المال والمالاد وعلى التكب هل يقدم
 في وجوب الاتفاق ذوا المال او لا بل يتساويان في المال الذي المستغنى عنه
 وشاؤه وجوب الاتفاق على كل واحد فيصير عليهما اذا اجتمعا لعدم منع احدهما
 من اخذ المال البقا وسادة المقدمة في العتيق في السببية لا ما جرت على هذا التقديرين
 ولما جاز العتيق ضيا لوجب عليهما فكذا الواضع العتيق وساوية ومن ان وجوبها على
 التكب لضربة عدم غيره وبني فنية هنا **قال** قدس سره ولو كان لزاما
 ثبت احتمال التفرق واختصاص البنت بالنسبة **قال** وجه الاول تساويهما
 في السبب وهو الزاوية فيساويان في الاتفاق لا فاكورة فلكما وبالكونه
 والى في ايجاب الاتفاق في الكورة فكذا في الاثنية لانه لا مدخل للالتزيم
 منه ويريد لاعتبار التوليد والتي وصف المذكورة والاثنية لتساوي الابن
 الام وهو باطل وجه الثاني ان البنت يقدم على احد الاب والام متاخدة عنه
 فيقدم البنت عليها **المطلب الثاني** في ترتيب المنفق عليهم **قال** قدس
 سره ولو كان معاويان معه امكني احدهما تشاكا فيه فكلما كان اب وابن
 وابن وابن او ولدان او ابوان وولدان ولم يتفق به احدهم مع المشترك
 كثر منها وجه القرعة فان فضل من المودا وهي لحمل القرعة بين الجميع وبين من
 عداها اول **وجه** القرعة في البطلان الذي استحال التوزيع من غير حجج والشك

يتاقتض المعنى من تشرية الحكم من حيث تساويهم في سبب الاستحقاق والقرعة
 كاشفة اليقين من غيره والكل هنا يستحقون ليس فيهم من لا يستحق وجه
 القرعة في الثانية ان الاول مستحق ايضا ومن حيث انه فضل منه فليس يحتاج فيصير
 غيره اولى لان سبب النسخة الحاجة وغیره اوجب ولا نه حصل الاول ما يمكنه
 دون الباقين فاما في حكم في المنازل **قال** قدس سره ولو كان احد الاقارب
 اشترطه كما لصير مع الاب لحمل تقدم الصغير **وجه** الاول ان طلبة وجوب
 الاتفاق الحليته وكما كانت العلة اقوى كان تأثيرها اقوى وكان يحملها اولى بالحكم
 ومن حيث ان العلة النسب وطلق الحاجة وما يتساويان في المطلق من حيث هو
قال في نفع المالك **قال** قدس سره ولو كان
 عن الاتفاق على ام الولد اموت بالتكب فان عجزت انتق عليها من بيت المال دلا
 يجب عنها ولما كانت الكفاية بالتزويج وجب فان تعدد الجميع ففي اشكال **قال**
 نيشان عدم النبي عن سبب ام الولد ومن انه يحتفظ نفسه من الملاك **المطلب الثاني**
 في نفع الدقاي **قال** قدس سره وجه وجوب على الاتفاق على طمعه المذكورة
 العلم بما يقع عليه الزكاة للمجلى او عليها وعلى التدكية الاقرب الثاني **قال** اذا
 تعدد ابيس او لم يجمع قيل يحسم الحكم على الاتفاق لان الغاية الذاتية من خلق الدقاي
 شافع اخرى غير اللزج للآية دبرية نظام النوع فلا يرضى به الحكم بل يحسم على الاتفاق
 فان تخلص هو الذي جاز وقيل يحسم الحكم بين ابيس بين الزكاة والاتفاق والتحقق
 ان وجوب الاتفاق وجوب شرط باقيا على ملكه فعلى هذا التقدير يحسم على الاتفاق
 وفقا **المطلب الثاني** في اطلاق وفيه معامد **قال**
 خمسة احوال **المطلب الثاني** في اركان وفيه فصول **المطلب الثاني** قدس سره ويشترط

البيع

بين الاتفاق
في هذه النسخة

فيه امور اربعة المولى البوع فلا يصح طلاق العبي وان كان مملوكا ولو
 بلغ عشر الماع رداية منعتة **القول** هذه رواية ابن بكير عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال طلاق العبي اذا بلغ عشرين واجاب المصنف بضعه السند
 فان ابن بكير صحت واعلم ان الشيخ في النهاية عمل بهذه الرواية وادعى بصحة
 طلاقه وهو اختيار المفيد في المتنوع وعليه بن باقر في الرسالة وابن البرقاج و
 ابن خزيمة وما ذكره المصنف هنا اختيار ابن اديس وادعى القليل وهو الاصح
 عندي **قال** قد روي عندهم ان طلاق وقت انا قد سمع مصاحبة الطلاق
 في الطلاق عنه فقال **القول** يشترط ان لا يكون طلاق منه الوالي المصحة
 يصح ومن انزاه بالكل وقت المرافعة وجنونه يزول فكذا في العبي الذي يقع
 البائع فيه وان الاصل بقاء الكفاح ولعمري قوله عليه السلام الطلاق بيد من اخذ
 بالبيع وهو من بيع المحصر فطلاق الوالي على خلاف الاصل جاء في الجوز المطبق
 بالاجماع فيبقى الباقي على العموم **قال** قد روي عندهم وكما يصح ايقاعه مباشرة
 بغير التوكيل فيه لباقي اجماعا والمخاض على راي **القول** هذا اختيار ابن
 اديس وذهب الشيخ في النهاية الى ان لا يقع توكيل المخاض في الطلاق ويذهب
 ابن البرقاج وابن خزيمة لما رواه سعيد الاخرج في الصحيح عن الصادق عليه
 السلام في رجل يجعل امرأته الى رجل فتا ان استردا اتي قد جعلت امرأته لغيره
 فيطلقها اجماعا ذلك للرجل قال نعم وترك الاستئصال في حكمه الخال مع قيام العقد
 يد على العموم في افعال اخرج الشيخ الى ما رواه عن الصادق عليه السلام قال
 لا يحد الوكالة في الطلاق وحملها الشيخ على المخاض جازا بين الأدلة الاستحالة حملها
 على الغايب اجماعا **قال** قد روي عندهم ولو كانها في طلاق نسرا على راي **القول** قال
 الشيخ لا يقع الا في الشايل لا يكون ناعلا والمقتضى قوله عليه السلام الطلاق بيد من اخذ

بالبيع عدم صحة التوكيل مطلقا خرج وكذا في غير المرافعة برواية سعيد الاخرج في الباقية
 على العموم والوجه المصحة لان كلا قبل النية لم يعتبر فيه خصوصية الثابت واستدل
 بان النبي عليه السلام خيره بين المقام محققين فوافقه لما نزل قوله تعالى حذره
 يا ايها النبي قل ان لي حكمة الآية والى بقدها واجب بانها من خصايصه عليه السلام
 ونسخت **قال** قد روي عندهم فلو كان الملقى نكاحا فلما نزلت واحدة او بالكل
 صحت واحدة على راي **القول** وجه المصحة في الاول ان الامر بالمجمع امر بكل واحد فان قلنا ان
 المثل يجمع منه واحد مع والا فلا وقال الشيخ في الخلاف لا يقع في المثلين للجملة و
 ينبغي بطلان مخالفت فيه دونه **القول** في الثاني المحل في المراجعة
 ولها شرطان **القول** العامة **قال** قد روي عندهم وهي ان يكون
 العتد ايا الوقيين على راي الى قوله ولو طلق واحدة غير مجتمعة لانه ولا المثل
 قيل بطلان دليل يجمع وتعين الطلاق من شأ وهو اقوى **القول** اختلفت الصحابة في
 اشتراط تعيين المصلحة في الطلاق فتدل بالشرط وهو اختيار والى المصنف في
 المختلف وابي القاسم في النهاية والشيخ في احد قوله وقيل لا يشترط وهو احد قولي
 الشيخ اختاره في المبسوط وادعى ابن البرقاج وجه الله والمصنف هنا الاول
 بان الطلاق امر متعين فلا بد له من محل متعين استحالة حصول للعين في الذم ولا في افعال
 الطلاق كاللغة وغيرها لا بد لها من محل متعين اخرج الخبرين معوم النص ولان
 احدهما زوجة وكل زوجة يقع طلاقها وفيه نظر لمع الكبري واعلم ان هذه سبلة
 اصولية اختلف فيها الأصوليون فقال بعضهم بالمصحة وبعضهم بالبطلان ثم اختلفت
 التاويلات بالمصحة في ان الواقع هل هو سبب مؤثر في البينة في الحال ام لا
 صلاحية التاويل عند التعيين فغلب الاول يحكم الكل حتى يبين وعلى الثاني المثل
 قد جازت باح تكاد من المي ان تعين فالتمس بعد التعيين ويتفرع عن ذلك

كثيرة ليس هذا موضع ذكرها **قال** قدس سره ولو قال هذه طلاق أو
هذه وهذه قيل طلقت الثالثة وتبين من شأ من الأولى والثانية والثالثة
القول في أصل هذه المسئلة نظرا إلى الصيغة ليست موجودة في المعطوفين
ففي قول من لا يثبت اختلافها في عطف الثالثة فقال بعضهم إنها معطوفة على الأولى
أعني المطلقة وهو قول الشيخ رحمه الله لا يعدل من نقل الشك إلى الواو المعطوف
بغادكها الثالثة في الشك ويكون معطوفة على طهي الجملة وقال بعضهم الثالثة معطوفة
على الثانية لقربها وهو ظاهر وأما ابن ادریس وعلم القول الأول فطلعت الثالثة
لأنها معطوفة على المطلقة ويتبع الترتيب بين الأولى والثانية وعلى الثانية والثالثة
حكم الثانية إن طلعت طلعت وان لم تطلعت لم تطلعت فيكون الترتيب بين الأولى وحدها
وبين مجموع الثانية والثالثة وهذا لا يتبع على عدم اشتراط تعيين المطلقة وهذا
الترتيب حينئذ مانع من الجمع والخروج من المصنف هذا يخرج إلى قوله أن قصد
عطف الثانية على المطلقة ثبت حكم القول الأول وأن قصد عطفها على الثانية
ثبت حكم القول الثاني **قال** قدس سره ولعمارة قبل التبيين اقرع و
يكفي رقتان مع المهرمة على التعليل وعليها خبرنا من أبي الحسن **القول** الثاني
للشيخ وقول ابن ادریس اما على قول الشيخ رحمه الله من أن الثالثة معطوفة على
المطلقة وهي أحدها مطلقا سواء كانت الأولى والثانية فظاهر إذا الثالثة
مطلقة قطعا والتحديد أنها هي بين الثانية والأولى والثالثة لكن معطوفا
عليها لقربها والتعاند في الوقوع بين طلاق الأولى والثانية لانه أوقع في أحدهما
بلا عن الأخرى فيكتب الأولى في رقة والباقيتان في رقة الثالثة وحدها لأنها
أن خرجت طلقت الثالثة وأما عليا اختاره والري المصنف قد استدل ببلد
رقة الثالثة للامتناع الحاصل في الثالثة من احتمال عطفها على المطلقة أو الثانية

فيكتب الأولى في رقة والثانية والثالثة في رقة أو الثانية وحدها في رقة
ثم يخرج على الطلاق فان خرجت الأولى حكم بطلانها وبقيت الثانية لكن
يبقى الرقة التي فيها الثانية والثالثة ورقة الثالثة والرقة المهرمة فيخرج
واحدة لتحتوي حال الثالثة هل هي معطوفة على الثانية أو المطلقة فان خرجت
الرقة التي فيها الثانية والثالثة حكم بعطفها عليها وهي باقية على النكاح فيكون
الثالثة باقية على النكاح وان خرجت الثالثة وحدها حكم بانها معطوفة على المطلقة
وان خرجت الأولى والثانية والثالثة حكم بطلانها وبقيت الأولى على النكاح و
انما كتبنا الثانية والثالثة في رقة لانه كما علمت الثالثة قطعا لأنها معطوفة
على الثانية وعلى المطلقة فان كان الثابت في نفي الأمر الثاني في نفي المطلقة
قطعا وان كان الثابت في نفي الأمر الأول لزم طلاق الثانية طلاق الثالثة
ومن بقاها بقاءها في حال ان تطلق الثانية والثالثة لم تطلق وان خرجت
أولا رقة الثالثة حكم بطلانها وبقيت الثانية بين الأولى والثالثة فيخرج الأخرى
فان خرجت الأولى حكم بطلانها وبقيت الأولى على النكاح أو يكتب الأولى وحدها
في رقة والأولى والثالثة في رقة والثانية والثالثة في رقة فان خرجت
الأولى وحدها فالثالثة معطوفة على الثانية وان خرجت الأولى والثالثة
فالثالثة معطوفة على المطلقة وان خرجت رقة الثانية والثالثة علم بعطفها على
الثانية أيضا وقوله تكفي رقتان مع المهرمة المهرمة صفة الرقة وهي الرقة المهرمة
في ما يرمي بالزعة ويجوز أن يجعل صفة المطلقة أعني الثالثة لأنها مبهمة لأنها تعلم
هل هي معطوفة على الثانية أو المطلقة لكن الأول أولى لأنه قال في التعليل **القول**
قوله الشيخ وليست الثالثة مبهمة على قوله لعطفها على المطلقة فلا يهمل فيها وعلى قوله
ابن ادریس هي ساوية للثانية **قال** قدس سره ولو قال للزوجة والنجسية الحكم

طابق وقال ادوات المجينية قبل ولو قال سعدي طابق واشترك فيه قبل لا يتقبل ولو
ادعى قصده المجينية **القول** المرفق بينهما ان احدهما متواطؤ وسعدي مشترك بالاشتراك
اللفظي والادل صريح في ارادة الكل في الاقتران اما الثاني فلا يدور ان يكون المراد
واحدة بينهما ولا ان الاصل في الاطلاق الحقيقة فلا يحتمل المشترك على المحيين كما
على التقدير المشترك فيعبر عن التعيين في نفس التاميل وهو ما دللت القضية عليه والوجه
قضية ظاهرة لصحة تصرفاتهم صافين ثم قيل لا يتقبل تنسيه بغير الوجهية وهو
قول بعض الاصحاب وقيل يتقبل لانه اعرف بينته وبه قال الشيخ في المبسوط فانه
قال لا افرق بين المجنيتين وحكم في الادبي بقوله با دادة المجينية فيلزم
من قوله انه يتقبل في الثانية **قال** قد ايسر له ولو قال بالزنب فقال سعدي
ليكن فقال طابق فان عرف انها سعدي ونواها بالخطاب طلقت وان ادري
زنب طلقت زنب ولعلها زنب وقد المجينية فالاقتراب بطلالة لانه قد المجينية
لعلها زنب فلم تطلق ولا زنب لعدم توجه الخطاب اليها **القول** ويجوز للطلائ
الخطابية لا تخاطبها بالطلائ وهي وجهية **قال** قد ايسر له هل يقع الطلائ
بالمعينة من حين الايقاع او من حين التعيين الا اقرب الثاني فيجب العدة من
حين التعيين **القول** هذا اقرب على القول بصحة الطلائ مع عدم تعيين المطلقة
وتقوية ان يقول الاصل في في الواقع عند التلقظ فتدل هو امر صالح للتأخر في
البيوتة فيؤخر الفعل بالتعيين فيكون التعيين سببا لتفسيره بالفعل وقيل
الواقع هو الطلائ حقيقة باحد المعنيين والبيان كاشف وهو اختيار الشيخ الطوسي
في المبسوط فعلى الاول يقع الطلائ بالمعينة من حين التعيين هو اختيار المصنف
لان الطلائ لو وقع فاما على الكل وعلى واحدة معينة وكل باطل اما غير الاخير
فلما قال لا ينفك واما الاخير فلا ان الطلائ امر معين فلا يحل في غير معين لان المطلقة

موجودة في الخارج ولا شيء من غير المعين يجوز في الخارج ما وادوا لنقص
في الكفاية وعلى الثاني يقع من حين الايقاع وهذا اختيار الشيخ في المبسوط
عليه لانه حتم الطلائ وتجزئة فلا يجوز تأخيرها لانه لا يحل في غير معين فوجب
التعيين وان التعيين بين الذي يختارها للكل فيكون اندفاع كالح الاخير في القبط
السابق كما ان التعيين فيما اذا لم على الآخرين اوجب لا يثبت به من يختارها للكل كما ان
النداء في الاخريات بالاسلام السابق وردوه المصنف بان الطلائ يقع امر ولا يتحقق
لما في تخصيصه المحل فلا يصلح ان يحل في جميعه فيخرج عن القوانين ابتداء العدة فان
قلنا بوقوعه حين الايقاع فانه يتبدى العدة وان قلنا بوقوعه عند التعيين
لا قبله فانه ابتداء العدة **قال** قد ايسر له ولو قال طلاقا فليقع القلاء
بالفعل كما ان تعيينا وان قلنا بالتعيين لم يؤخر الوطى **القول** هذا دفع على عدم
اشتراط تعيين المطلقة وتقديره انه اذا قال احدهما طلاق ولم يثبت بالثنية واحدة
بعينها بل ايم لتفاوتيه وكان الطلائ باقيا ثم وطى احدهما هل يكون الوطى تعبيرا
ام لا يقول ان كان الطلائ يقع بالنظر على الايقاع ولا نحكي به انه يقع على
حقيقة في نفس الامر بل يقع الطلائ على واحدة لا بعينها كان الواطى تعبيرا لانه دليل
للتخيلا وكالح الموطوءة وهو صانع بسببية بثبوت التكاح بعد قوله ولهذا كان حجة
واختيارا لكاح احدهما بعينها يوجب الاخرى للطلائ وان قلنا ان الطلائ
لا يقع الا بالتعيين لم يقع الوطى بالتعيين لان التعيين يكون موثقا للطلائ اوله وحول
في ايقاع الطلائ والفعل لا يصلح لهما اما الا في فإجماع الكل واما الثانية فياجماع
المعامية **قال** قد ايسر له والاقرب تحريم وطئها حوا باحدة من شأ
منها **القول** هذا دفع على صحة الطلائ الميم وتفسيره طاف يقول اختلف الناس
من تحريم الوطى قبل التعيين فكلمن قال ان الطلائ يقع عند التلقظ بالمعينة

هذه مجموع الطرق في التمسك في كونه فقال بعضهم يحرم كل واحدة قبل التعيين ان
 الطلاق انما يحرم بالاشياء التي في الوقوع والحرية مستترة بالاحتمال فيلزم تحريمها كما لو
 اشبهت الزوجة بالجنسية ولا بد من حرية التعيين لم يطالب به ورد في كلامهم
 وقال بعضهم بتعديم وفيها معاً يعني تحريم الجمع في الطي وتخيير في طيها شاء
 انما تحريم اختيار اي نبي عن التعيين فيستلزم تحريم الجمع والتعيين بين المتعينين
 وهذا هو الحق عند المصنف واعلم اني اردت على المصنف انه اختار فيما تقدم وقرع
 الطلاق من حين الخطبة التعيين فيلزم من ذلك انما يحرم احديهما قبل التعيين
 لعدم وجود سببه فان الطلاق لم يقع قبله اي لم يوفى باليمين من حيث لا يتقدم
 السبب على السبب وهذا قد اختار تحريم الجمع قبل التعيين وهذا ان الحكمان متساويان
 صدقاً لم يجتهدا في اجاب نعم الله بوجوده **ا** ان النكاح مبني على الاحتياط
 التام فكيف في الحكم بالتحريم الاحتمال فالحكم بالتحريم يستند الى احتمال الوقوع والحكم
 مبني على انطواء ولا يحصل الا بعد التعيين كما انما فاة في الحكمين ولا في العولين
 اذ تحريم الزوجة قد ثبت مع بقاء الزوجية كما في الاشياء وعدم الطلاق لا يوقى غير
 متساويين **ب** الحكم باصل الوقوع يأخذ في صدق لادع الحكم الاول لزوماً شرعياً غير
 متساويين شرهما كما في تقرير التعيين ووجد في مساليل كلفه واداء اسلام الحكم بجمهورية
 رايي انما **ج** الاحتياط قوي وقد منع الله تعالى المتعينين في القول بغيره
 ولقد اتفقوا على الاحتياط في بعض الاحكام كذا في هذه المسئلة **د** في هذه المسئلة
 احتمالان الوقوع بالابقاع والتعيين في الحكم اشياء وعيد الاول في المطلقة فلا يشكك
 هذه المسئلة عن اشياء فالاحتياط يقتضي ما ذكرناه **هـ** فلا بأس به ولو مات
 قبلها ولم يتعين فالأقوى انه يتعين للمواريث والفرقة بل يوقت الحصة حتى يصطالح
ا انما اهل التعيين الموارث ام لا فنقول على التوازي

الحكم

يقع بالتعيين يكون التعيين طلاقاً فافعل طلاقاً فهو لا يقع من غير الزوج ولانه اختار
 لبعضين شانه ان يوثق وليس لبعض الوارث كما لا يكون في التعيين ذلك وعيظ
 القول بالوقوع بالابقاع فانما يقع بالمطلقة من المقتضية اما وقوعه بالمقتضية فسيبه
 التعيين مكان كالطلاق بالنسبة الي المقتضية فلا يقع من غير الزوج بقوله عليه
 السلام الطلاق بيد من اخذ بالابقاع **ب** في الفرقة وذلك لان الفرقة يثبت
 هو عين في نفس الامر وفي دلالة على المقتضية لسبب فعل القول بوقوعه بالابقاع
 فليس يثبت في نفس الامر اما على وقوعه بالتعيين فادنى انما يثبت ويحتمل ان
 تعيين الوارث لا يثبت له يوثق الوارث لعموم الآية ويحتمل الفرقة لانه امر
 شكل فغير الفرقة وهو نص **ج** في اتفاق الميراث قد اختلف في المصنف هذا الاشياء
 المستحقين هل الكل والبعض غير المتعينين فالاشياء هنا في الحكم والمطلقة وعدم
 النطق بوزارة الله في ايمان الكل الى احديها والابقاع هو الحق عندنا لا يقال
 قد يوجب المصنف ان الطلاق يقع بالتعيين قبله لا يقع ولو لم يحصل التعيين قبل
 مائة كانا نتا نرجح لرحال الوت ثبوتان كما عني لما يناف وانما فارت
 المصنف قد ذكر قبل هذه المسئلة انه لو ماتت وتما على القول بوقوع الطلاق بال
 التعيين فمهما قد نجا اتيان ارضها منه لومات حتى يصطالح وهذا ان الحكمان
 لا يجتهدان لانه اما ان يقول بالوقوع بالابقاع او بالتعيين او بسببية الحكم فعلى
 الاول لا يوثق منها وتوقف على الثاني يوثق شرهما ويثبتان منه بلا افتاء فعلى
 الثالث يوقت ارضه منها قبل التعيين وارضها منه للتعينين فالحكم بالاشياء منها يلغى
 ارضها لم يجتهدا في اتحاد السبب في الميراث منه ومما لا نأشك في عدم الاحتياج منه
 ويشد وجهان **ا** انه نعم الله ذكر ارضه منها على تقدير القول بوقوعه بالتعيين
 حتى ما يكتف المصنف لم يحزم به فذكر الاتفاق هنا لاحتمال وقوعه بالابقاع وكما

يأتي في تحيجه المتولد بالتعيين إلا أنه الترجيح عندنا غير مانع من التيقن بالحكم بآثره
 منهما على تقدير الجزم بآثار الحكم باليقين على تقدير عدم الجزم **ب** أن الواقع أما
 الطلاق في الخارج وهو المتولد بوقوعه بالإيقاع أو في المأمة متى وجوب
 الطلاق على المتولد بوقوعه بالتعيين والموت ينتقل ما في الذمة إلى المخل الفاعل إليه
 كما ينتقل الدين إلى المالك فينتقل الطلاق إلى أحد الزوجات أو بعينه أو بالتعيين
 موجب لوقوع الطلاق بالمعينة والموت يوجب وقوعه بتعيين المعينة وهي الزوجة
 المطلقة لأنه لا بد من إتمام الطلاق بالموت ولم يتل احكامهم من إيجاب هذا العقد
 بذلك ولأنه لو ادعى المأخوذات شيئا فحينئذ حكمنا بوقوع الطلاق في آخر جرح من
 حياته لا من انشاء الطلاق بعد الموت فقد ظهر أن المتولد بالتعيين إنما هو
 في حيزه المطلق لا بعد وفاته فظهر أيضا الفرق بين موتين وأثره من موت
 وعدم أرش من موته وموتهم المتفاوت في المصلحة السابقة وهذه المسئلة قد بحث
 بصريحه عن ادراك الأصول ووجه الصلح أن المتحقق بسببه ولا يمكن بآثره ضار
 لأدعي اثنين دارا وتعلم صدق أحدهما وأنها لو اختلفت ما خلاصة ويدل على خارج
 وهذا من باب اتحاد طريق المسيلتين وانما طولنا الكلام في هذه المسائل لأنها
 موضع اشتباه **ثالث** قد استسره **ج** لوطيق واحدة معينة ثم انفكك على منعهما
 إلى قوله وهل يكون الوطوق بآثارها أم لا فإجابته **أقول** معي كونه تعيينا أدته
 يكون بمنزلة إقراره بأن عين الموطودة هي كنت طلقتها لأنه يقبل قوله في النكاح
 فينزل وطوق بمنزلة اختياره ومنشأه لا شك من أنه تعيين شهوة واختار
 فصح بالطريق كطريق الجارية المبيعة في مدة الخيار ومن حيث أنه أعم ولأنه لا بد من
 الخاص ووجه القرب أن تعيينه مقبول وللأصل صيانة فعل الملمع المحرم
 ويجوز على المخل ذلك يستلزم التعيين ثم قال ههنا ولو ما تناقيلهم وقد نصيب

من كل منهما ثم يطالب ببيان إلى آخره فمتناجرح بالافتات لوقوع الطلاق بواحدة
 هنا جزمنا لأنه واقع حكم بواحدة معينة ثم استثبتت في ملك المصلحة على القول بأنه
 لا يقع إلا بالتعيين فإذا ما تناجرح في هذا الاحتكاك خرجت منها ما قد توثقت للثبوتات
أ قد استسره ولوعات الزوج خاصة في الرجوع إلى بيان الواقع أشكال
 الأقرب الزعة ويجوز للايضاح حتى يملك **أول** كرهذه القواعد في المطلقة المعينة
 إذا استثبتت بيا في الزوجات فعن يده إذا طلق واحدة معينة واستثبتت قبل
 قوله في التعيين لأنه آخر بيته والتعيين في المسائل المتقدمة سبب ههنا كانت
 توفيقا بين انشاء المأخوذات خاصة أن قلنا بوقوعه بالإيقاع أو بالتعيين وبشيء
 انشاء الطلاق لأنه انشاء الحق والآخرين بسببه انشاء ولأنه سبب لسياسة الطلاق الواجب
 ابتداء أما في المطلقة أو في المعينة على اختلاف الواجب وأما ههنا فالعينة اختيار
 وإقرار لم أعلم ولكن أفشى اختيار تعيين هذه لم يصح وقد ذكر المصنف في احتمالات
 الوجه في تعيين الواجب لأنه قائم مقام موثقة ومن حيث أنه إنما قلنا بعين الزوج
 لأنه الملتزم بالانشاء فكان أعرف بدلوله لظهور أنه مالك لآثار الطلاق وكل من
 ملك شيئا ملك الإقرار به والوارث يتحمل في الصورتين **ب** الترجعة لأن تحمل
 الطلاق حين في المأخوذتين عندنا كما طويحت إلى التعيين طاربا وهذا هو اختيار
 المصنف **ج** الاتفاق حتى يمتلحن لأن الميتمح له يجوز ويتبين البوالة يحصل
 بالصلح لا بعينه إذ الترجعة بيد النطق وانطق لا يجوز العمل به مع القدرة على
 التبين لقوله تعالى وإن الطلق لا يعني من الحق شيئا وهذا الأخير هو الأقرب عندني
الشرائط الخاصة وهي إيمان **الأول** الأقرب من
 الميتمح والقياس **ب** قد استسره قد يطلق الخاص أو النساء قبل النكاح
 اذبح للمخل أوجه العينة مدة يعلم استئجارها من المقر الذي يملكها فيه إلى آخره وقد

الصل بقاء النكاح فلا بد من طلاق ما يشترط شرعا تأثيره في زواله **قوله** لا يطلق بطلان
 نقل عن الشيخ انه قال يقع وقال المصنف انه حقيقته في المأخوذ عن الماضي وان نقل على
 خلاف الاصل قالوا الاشارة بلفظ الماضي هو اطلاقه بالوقوع من قوله انت طالق
 قلنا نعم الاشارة في غير الطلاق بلفظ الماضي واظهاره في الطلاق قياسا وبتبع
 الاولوية فان الرقابة دلت على قوله طالق ولم يرك على هذه اللفظة
 تدبر اسره ولو قيل طلقت فلا نه فقال نعم قيل يقع **قوله** القابل للوقوع الشيخ
 في النهاية وابن حجره وابن البراج قال ابن ادریس يكون اقوالا رتبة بطلاق
 شرعي وهو اختيار الشيخ في البسوط اجماع الشيخ على قوله في النهاية برواية الكوفي
 عن الصادق عليه السلام عن الباقر عليه السلام عن علي عليه السلام في الرجل
 يقال له طلقت اسواك فيقول نعم قال قد طلقت ما خييل ولا نكول نعم صريح في الجواب
 تابع لفظ السؤال فاذا كان صريحا كان الجواب صريحا فيها السؤال صريح في قوله
 اذا قال الحاكم اني قد طلقك ما نه فقال نعم حكم عليها جاب الصنت في الخلف
 بان السكوت في صنت عندي لا يقول على ما يتفرد به وقد روي بحديث ابي بصير
 في كتاب الحاج عن محمد بن سماعة عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في رجل
 قال امرأتك انت حرام وابانة او بقاء عليه او برة فقال هذا ليس بشيء انها الطلاق
 ان يقول لها في قل عدما قبل ان يجاسها انت طالق وليتهد على ذلك بغير عدلين
 والافقه عندي لا يقع بذلك **قوله** تدبر اسره في الرداء المحال **قوله** مشاء
 من بلفظ بطلاق وقيل اشيرا اليه حسنة مقام انت ومن رواه بحرفين نصروا ان
 صحة الرداء بوصف متأخر من شجرت ذلك الوصف الموصوف فلا يكون **قوله**
 في ايجوده والاداء اعلم ان الشيخ في موضع من البسوط حكم بوقوع الطلاق به
قوله لا يقع ولا يقع بالكتابة جمع وان نوي بها الطلاق الي قولنا واعني

وان نوي به على راي **قوله** قد عرفت منسكنا فيهما تقدم وعندنا لا يقع الطلاق
 الاكراه لان السبب هنا ومنه الشان لا انه في النكاح فاما لم يثبت نصا شائع
 عليه لم يزل مستفاد من الشرح وبقي النكاح محذوف من تركب او فاقك قالوا
 قال تعالى ومنهم من ساء خلقا جدا وشباهاه كما تقدم فدل استعوله في الطلاق فيكون
 شيئا لا يستلزمه ما يجوز واستعمال العرب على الحقيقة كما استدلال ابن عباس
 يستعملون لفظا لفظا على معناه قلنا ما ذكر ليس ليما في التفسير لا لفعل كقولهم
 الضيق ان كرم وليس له ان يقال ان سركم اذ عرفت ذلك فتقول اختلفت
 في قوله اعتدي اذ انوي به الطلاق هل يقع به ام لا فقال لا الا ان يقع به الطلاق
 وقال ابن الجنيدي يقع تحتها ما رواه في الحسن المجتبي عن الصادق عليه السلام الطلاق
 ان يقول لها اعتدي او يقول لها انت طالق لعاب الشيخ بان اعتدي محمول
 على الطلاق فاذا نفذاه لم يعتدي لانها ان يقول لم اعتد فتقول لا في طعنك فها
 اعتدي بتقديم الطلاق تنو كاشت عن لزوم حكم الطلاق فلا يكون هو الاداء
 وكلام ابن الجنيدي لا يلتزم البيروني او واحدا لبعض القرآن **قوله** تدبر اسره
 تدبر اسره وقصد الطلاق فانما تدبر نفسها في المكان على راي **قوله** اذا تأخذ
 لغتها ونسبها لم يقع ايقافا وانما اختارعت عقيب قوله بالفضل والاكثر كاشف انما يقع
 به الطلاق وقال ابن الجنيدي وابن ابي عمير يقع الطلاق بمحض ما رواه في الصحيح
 حران قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الخيرة بين من ساعته من غير طلاق
 ولا يراى بينهما لان العصة بينهما قد دالت ساعة كان ذلك ما ومن الزوج والحجاب
 ان يتجهوا ان يكون العقبى بسبب كذا ليس او عيب فلنظ الخيرة لا يراى على مطلوبهم
 واعلم ان القيس بن حنيفة النبي عليه السلام وهذه الرواية معارضة بانها لا
 عليه السلام لانك حيث قال وما لتاسر والخيال انها هذا شيء خاص الله رسول الله

صلى الله عليه وآله والحق عندي ان الطلاق لا يقع بشئ من هذه الالفاظ في
 القول بطلاق ذلك ما قطعت من لم ارفع عليه **قد ايسره** ولا يقع
 الاشارة الى المخرج المخرج من النطق كانه يرد في رواية علي القضاة عليها **قال**
 الاشارة من الاصر صحتها في وقوع الطلاق منه وهو اختيار المصنف في الشيخ
 وابن الجنييد وابن السراج وابن اديس وهو الاصح عندي لانه ما يرد على كل
 في خبره ويقوم اشارة مقام النطق في ان طلق في جميع العتود والاقا يرد
 المذلول وسواء في اشارة في موضعها وينتبه الى صريحه عن النية ومجي ما
 يصلح الجزم بدلالة ما فيها الكفاية وفي رواية يقع الطلاق والقاب الفاعل
 على راسها وفي رواية في خبر عن الصادق عليه السلام قال طلق الخرس
 ان ياخذ متعتها وبضعها على راسها ثم يتردها وهذا قول علي ومحمد وابي بوب
 وكذا الذي يكون في الجواب المنع من صفة ايسره وجاز جعله مع المراجعة **قال**
 في خبره **قال** المشهور انه لا يقع الطلاق بالكتابة واختاره المصنف والشيخ
 في المبطل والخلاف ابن اديس وقال في النهاية يقع وقال ابن حجر يقع بالكتابة
 من الاخرين والقاب اربعة شرط ان يكتب بخطه ويشهد عليه بربطه من الشاهدين
 وايقافها حتى يتبين الشراة ويحكمها المطلقة والشيخ لم يشترط ذلك كما في
 حصة برواية ابن حنبل التام في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 قال لرجل اكتب واقران الى امرائي بطلاقها او اكتب لي مدي بعتقه يكون ذلك
 طلاقا او عتقا فقال لا يكون طلاق ولا عتق حتى يطق به بلسانه او بخطه يده وهو
 يريد به الطلاق او العتق ويكون ذلك منهم بالاهلة والشهود ويكون غايته ان
 والجواب للمراد حال الاضطرار ولينظر بالتفصيل في الاختيار والمواضعة ورواية زائدة

في الخبر

في الخبر قال قلت لم ي جعفر عليه السلام رجل كتب بطلاق امراته او بعق غلامه
 ثم ردا لجهاد قال ليس فذلك **قال** ولا ينافي حتى يكمل به نية طلاقه او بعقه
 في الكتابات وان كانت سببية في النية بالكتابة وان اطلق حتى دلت على ان نية
 الكتاب والكتاب بالخطبة فلو كانت الكتابة سببية ايضا فم تأخير البناء عن وقت
 النية والنية لا يكون قبل ذلك واحدا بعينه مكان كل واحد هو غلط ومصححه
 عليها بطلب استحال عليه ذلك بحيث كان الشرط الثاني وهو التبرع ونعتنا
 عليه فلهذا لم يذكر هنا وعيننا الاول اننا اثبت انما ثبت عدم التعقيب بالمبطل
قال قد ايسره قال في قوله في المأخوذ به انما ثبت طلق لا بدعته ولا في طلاق
 الا بالشيء كما يقع وغيره وليس بصحيح **قال** فقال الشيخ في الخلاف يقع وبغير النية
 هذا الاثر في غلبة البطلان لانه لم يقصد الطلاق المراجع الكاح ولا في اللفظ بالبيعة
 المصدق والارادة فاذا تحققنا اذادة اللفظ لعني لا تحمله على غيره **قال**
 قد ايسره اما لو قال نصف طلقة او ثلثة او ثلث طلقة قال القرب **قال**
 وجه القرب ان قوله انت طالق موجب للطلاق والضميمة بون تمام الكلام لا
 انشيد بانه قال سبحم الذين ابوا القسم بن سعيد رحمه الله وقال الشيخ في
 المبطل لم يقع لانه قصد طلاقا نصف فلا يمكن ذلك وهو الاقوي عندي **قال**
 قد ايسره ولو قال انت طلق قبل طلقة او بعد ها او قبلها او بعدا لم يقع و
 ان كان انت مدخولا بها فيحتمل الوقوع لو قال مع طلقة او قبل طلقة او بعد ها
 طلقة قال بعض علماءنا لا يقع لانه طلاق محلق ما بعده لانه لم يقصد الطلاق
 مطلقا بل قصد طلاقا موصوفا بكونه قبل طلقة فغير الموصوف لم يقع لو لم يوصف
 اليه الموصوف من حيث انه موصوف موقوف على شرط وهو باطل عندنا
 ولانه لم يقصد النفل الطلقة المنفردة لانه الكلام لا يتم الا باخره والاقوي

او عليها دون قبلها
 او بعد طلقة
 سبيل اذا قال
 طلق قبل طلقة او بعد

وقوع طلقة لان قوله انت طالق يكفي في الطلاق وتبطل النكحة ولا ينفك
اقل مولود ثلثة فهو حرجي غير المأول ولم يشترط الثاني حصل ادلا ولا تفرق
قبلها طلقة او بعد لها قصد لطلقة اخرى تنصته فيص المصلحة وتبطل النكحة
لو قال انت طالق قبلها طلقة قبل لم يتبع لما شر وتقبل يتبع لانه قد طلقتين
مفيدة وتنصته فيبطل النكحة ويصح المصلحة ولا يصح هنا انه لا يصح لان القول
في الطلاق بطل سواه كان دور حجة او دور تقدم باجماع علماءنا وهذا دور
لانه شرط في الطلقة النكحة كونها بعد طلقة وفي المتن كونها متعقبة بطلته
ولا تصد طلقة سبقتا بطلقة قبله فان وقعت الاولى النكحة لم يتبع لطلقة
بعدم الخط مالا تصد طلقة بالطلاق الطلاق البسوق بآخر فوطلات
الطلقة فهو باطل وهذه البسطة كقول الله على ان اعنت باي ذلك امة امي
ومن ثم فرق المتن من هذه وقوله بعدها طلقة **ج** لقال طلقة معها احتل بطلا
لان دور متعقبة والا ياتي الصحة هنا وبطلان النكحة **قال** قد يصح
لو قال انت طالق ثم انا او انتين قبل بطل وقيل يتبع واحد **الاول**
اختيار السيد المرتضى وابن ابي عمير وابن حمزة وظاهر قول سداد واثنا في اختيار
الشيخ في النهاية وابن البرقي وابن زهرة وابن ادريس والمصنف والمختار
هو الحق عندي لنا وجود المتن وهو قوله انت طالق وانتاء المانع اذ ليس
الا النكحة وهي كذبة كما ثابته ولما رواه جميل بن دراج في الصحيح عن احمد بن
عليها السلام قال سالت عن الذي يبطل في حال طرية مجلس ثلاثا قال هي واحد
وفي الصحيح عن بكر بن اعين عن ابي ابي عبد الله السلام قال ان طلقتها العدة
اكثر من واحدة فليس الفصل على الواحدة بطلان اجمع المرتضى بما رواه ابن
ابي عمير في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال من طلق ثلاثا في مجلس فليس بشي

من يثبت كتاب الله في كتاب الله والجواب قوله ليس بشي اشارة الى انك لا
تلك في عدم وقوع الثلاث **قال** قدس الله سره ولو قال زني طالق بل عمة
طلقة ليجوز على الجواز من اشتهر لطلقة بالصيغة **قال** هذا الذي ذكره
المصنف مقدمة مسلمة يجمع عليها علماءنا ولازمها هو كبري الدليل وتبريره ههنا يفتق
في الثانية بالصيغة وكل من يفتق بالصيغة فطلقة باطل يتبع طلاق هذه العمة باطل
اذا المصنف في الثاني فيصير متلا وطال في حقه فقدم الكلام وقوله بل عمة
لم يفتقه بقوله طالق بل هو متعقبة ولا اعتبار بالاصحاح في الطلاق وما ذكره
فلا ينافي لان عدم الشرط يستلزم عدم الشرط وهذا الحد في
الاشكال والوجه الاختلاف اعطيت بمنزلة انطلق بالمعطوف عليه
قال الاشارة **قال** قدس الله سره ولما شهد من ظاهر
انما في الظاهر ان في من لا يثبت الاول مالا ثم تكليف ما لا يطاق واحد
المصنف بعد في من لا يثبت عدم التكليف بطلان البتة وقيل في نفي
لانه العدل حقيقة وادع عندني انه لا محل لها لان الاكتمال في العدالة بالظاهر
انما هو في حق غير هذه الاشياء العلم اليقيني منه اماها فعدل كل واحد كما انضوي
في من يعلم بطلان ما دل عليه الظاهر فلا يجري على غيرها في حتمها مع
علمها بكونه غير مطابق لما في نفس الامر ضرورة **قال** قدس الله سره
اما لو كان ظاهرا على فبشرها فالوجه البطلان **قال** لانها فاستأن عليه
في نفي الاشارة يجمع الطلاق يشهد بها ومن ان الامتياز في الظاهر واللام
احد الامرين اما كون الطلاق صحيحا بالنسبة الى بعض الكلتين وباطلا بالنسبة
الى بعض او تكليف ما لا يطاق واللام بتسميه باطل فاللزم متله والملا
وبطلان الثاني ظاهرا فان قول المصنف فليتب بطلانه في الاصول ولما لا يفتقه

من يثبت كتاب الله في كتاب الله والجواب قوله ليس بشي اشارة الى انك لا
تلك في عدم وقوع الثلاث **قال** قدس الله سره ولو قال زني طالق بل عمة
طلقة ليجوز على الجواز من اشتهر لطلقة بالصيغة **قال** هذا الذي ذكره
المصنف مقدمة مسلمة يجمع عليها علماءنا ولازمها هو كبري الدليل وتبريره ههنا يفتق
في الثانية بالصيغة وكل من يفتق بالصيغة فطلقة باطل يتبع طلاق هذه العمة باطل
اذا المصنف في الثاني فيصير متلا وطال في حقه فقدم الكلام وقوله بل عمة
لم يفتقه بقوله طالق بل هو متعقبة ولا اعتبار بالاصحاح في الطلاق وما ذكره
فلا ينافي لان عدم الشرط يستلزم عدم الشرط وهذا الحد في
الاشكال والوجه الاختلاف اعطيت بمنزلة انطلق بالمعطوف عليه
قال الاشارة **قال** قدس الله سره ولما شهد من ظاهر
انما في الظاهر ان في من لا يثبت الاول مالا ثم تكليف ما لا يطاق واحد
المصنف بعد في من لا يثبت عدم التكليف بطلان البتة وقيل في نفي
لانه العدل حقيقة وادع عندني انه لا محل لها لان الاكتمال في العدالة بالظاهر
انما هو في حق غير هذه الاشياء العلم اليقيني منه اماها فعدل كل واحد كما انضوي
في من يعلم بطلان ما دل عليه الظاهر فلا يجري على غيرها في حتمها مع
علمها بكونه غير مطابق لما في نفس الامر ضرورة **قال** قدس الله سره
اما لو كان ظاهرا على فبشرها فالوجه البطلان **قال** لانها فاستأن عليه
في نفي الاشارة يجمع الطلاق يشهد بها ومن ان الامتياز في الظاهر واللام
احد الامرين اما كون الطلاق صحيحا بالنسبة الى بعض الكلتين وباطلا بالنسبة
الى بعض او تكليف ما لا يطاق واللام بتسميه باطل فاللزم متله والملا
وبطلان الثاني ظاهرا فان قول المصنف فليتب بطلانه في الاصول ولما لا يفتقه

يحصل الاضرار بالبراءة ان قد يعاذها ويثبتت عندها علامات في
 الظاهر ويصير عليها ابيات فسمها وانصر رضى المخير المتواتر والحق عند
 المطلقات للسر الشارح الزوج بانها دعدايت وهو يعلم عندها الوصف الذي
 هو شرط لم يشترط الامر ولم يحصل شرط هذا الاقرب عند ان العدالة في تنكيل
 هي الشك ولهذا الحكم بنيتها دعدايت ثم شهدت البينة بنيتها حال الحكم بحكم الطلاق
 وكانت جعلت الشارع له علامات تحكم بالعدالة عندها ظاهرا العصر الاطلاق
 على ما في نفس الامر فاذا اظهر بخلاف العلامة غير حكمه وحكم بان حكم غير
 مطابق **المراد** كذا العصر ولو كان احدهما الزوج في حق ايقاع الوكيل لكان
 فان ثباته لم يثبت **المراد** من الموعود لان التصحيح المأمور بالانها
 هو مباشر الطلاق فليأمر هو الوكيل وقد اشتهر عند لين وبن ان الموكل في
 الحقيقة هو المباشر لان الوكيل نايب عنه في ايقاع الصيغة فالزوج
 هو المأمور بالانها وهذا يقتضي الثبوت بين المتهمة والمتهمة وهذا هو الاقرب
 عند من يفرع على القول بالوقوع في نفس الامر انه لم يثبت عند الحكم في وجود
 منها ان يكسر الزوج فمضى لها واحد واحد فلا يثبت به ولا يحل للزوج الانكار
 معاقبة على ذلك وهذا ظاهر ومنها بالنسبة الى نفي الولد لاداعي الولادة ولأن
 تكاثر الزوج فادعت الطلاق بحسب لا يثبت معه وشهد الزوج لم يمتع بالنسبة
 الى الولد ولما كان غيرة ثبت ومنها ثبوت النكاح المعلق به على الغيرة وغيره
 ومما اضحى آخر وقد ثبت كالبينة في النسبة اليه مع دعواها لذكره في
 عن الظاهر والاولاد **المراد** في تمام الطلاق
 قدس الله سره ولو طلق الماحل وراجعها جازا فان طلقها ورجعها
 ثمانية للمدة اجماعا وفي السنة قولان **المراد** في هذه المسئلة اقول الربعة

الحق

وقوله علي بن بابويه في رسالته ما ينه في المتنع وهو ان اذا ارجع المطلق
 قبل ان تضع ما في بطنها او يحض لها ثلثة اشهر ثم اذا طلقها فليس له ذلك حتى
 تضع ما في بطنها او يحض لها ثلثة اشهر ثم اذا طلقها فليس له ذلك حتى تضع
 ما في بطنها ومطهر ثم يطلونها ولم يتصلا **المراد** شرط ابن الحنفية في الطلاق انما في
 قبل الوضع وبعد الرجعة والمواقة معنى شهر من خطبة المواقة وكلها في المأث
 تقوم مدة حتى الحكل **المراد** قول الشيخ في النهاية واذا اطلق المطلق وهو
 مستبصر حيا فليطلقها اي وقت شاء فاذا طلقها واحدة كان المالك يرجعها
 عالم تضع ما في بطنها فاذا راجعها واذا طلقها المتيعة لم يجز له ذلك حتى تضع
 ما في بطنها فان ادا طلقها للمدة واقفا ثم طلقها بعد المواقة وبعد ابن
 البراء وابن حنيفة **المراد** قول والدي المقتت انه يجوز طلاق السنة كما يجوز
 للمدة وهو اختيارنا لقوله الناضل محمد بن ادریس رحمه الله وهو الاقرب
 اختيار بن بابويه ما رواه احمد بن محمد بن الحسن عن ابي ابراهيم عليه السلام قال
 طلاق الماحل واحدة فاذا وضعت ما في بطنها فقد بانت منه وفي الصحيح
 عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في الرجل يطلق امرأته وهي حلي قال
 يطلونها قلت فلو راجعها قال نعم قلت فان بدله بعد ما راجعها ان يطلونها قال
 لا حتى تضع اجاب الشيخ عن ابي راسين الاوليين بان المراد بقوله
 واحدة واحدة الصنف والمرااد بالطلاق الطلاق العدة اي لا يقع
 بها الا صنف واحد من الطلاق وهو طلاق المدة لما رواه احمد بن محمد
 قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الماحل يطلونها فراجعها ثم يراجعها ثم يطلونها
 المأثثة فقال تين ولا تحول الحق سمع زيدا سمع وهو الجواب عن الثالث
 اجمع ابن الحنفية بما رواه في كتابه قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن

على قول الجليلي فقال يطلقها واحدة للعدة انتهى وواشبه ذلك فله ان يراجعها
قال نعم وهي اسما منه قلت فان راجعها وسترها واداه ان يطلقها بتطبيقه اخرى قال
سأطلقها حتى يعنى لها بعد سبها شهر الحديث وجعل في تمام الحديث المطلقة الثالثة
بعد شهر ايضا والجواب ينحصر في وجه البتة واجبة المصنوع بعدم الايات لقوله تعالى
فان طلقها اطلاقا تركا قال نعم الدين بن سعيد الموجه لا اعتراض عن اجاب
الآحاد والالتفات الى ما قاله الترمذي ان عليه من جواز طلاقها مطلقا قاله
في المختلطة طلاق السنة والرجعة واحد وانما يصير السنة بترك الرجعة والموقعة
والعدة بالرجعة في العدة والموقعة فان طلقها لم يطرأ اي بالطلاق انه لا يهاجر
وانما يطرأ بحد امين اما الرجوع قبله والموقعة وهو عدالة العدة او بوضع قبل
الرجوع وهو عدالة التي هذا مراده انه لا يطرأ واحدتها الا بعد الوضع كما تبين
يقع في انفسهم بعض احوال وبعد الوضع يكون ذلك كله كما تبين قال المصنف في
المختلطة ان اراد الشيخ ذلك فهو حق وعليه تحمل الاخبار وقول جاز ان يطاها
يطلقها ثانية للعدة لاجلها المأذون اجتمع اهل العصر الثالث اي بعد عصري
ابن القنفذ وابن الجينيد لا تعرض للمخالفة فيه واجمع اهل العصر حجة خصوصا
على مذهب الامامية فلماذا اطلق القول بالجماع واقول على قولنا شيء يلزم احد
امور ثلاثة اما ان يحصل حصول وصف البتة والعدوي بالنية ادا الرجعة
سببا للمعدة او كما شفر بيان الملازمة ان الطلاق حين وقوعه قد شتر ك
بين شفر يعني العدوي والبتة بالمعنى الخاص فالتميز لا يحصل له احد الوجهين
الامامية ادا الرجعة والموقعة في العدة او غيرها ويكفي شقة والحصر لا يتبادر
غيرها اجابها طلاقا بعيدا عن عدم النص على النية ولم يزل به احد القائلين
ببطلان الامامية فيكون الاخير وانما هو كذا الكلام في هذه المسئلة لانها موضع

اشبهه على سنن العوام **قال** قد روي الله سبحانه وتعالى ولوطان الحامل ثم راجعها
فان وافقها وطلقها في طهر اخرع اجماعا وان طلقها في طهر اخر من غير طهر واحدة
فاجمع الروايتين **قال** الروايات المذكورة ان احدهما رواه عبد الحميد
بن عمار وصحبت سلم في الصحيح قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق
امراة واشهد على الرجعة ولم يجامع ثم طلق في طهر آخر على السنة اثبتت المطلقة
الثانية بغير جماع قال نعم ادها شهد على الرجعة ولم يجامع ثم طلق في طهر
اخر على سنة اثبتت المطلقة الثانية بغير جماع قال نعم ادها شهد على
الرجعة ولم يجامع كانت المطلقة ثانية لهذه الرواية قاله على الوقوع عليها
اشاد بقوله فاجمع الروايتين وهو قول معظم الصحابة والرواية الثانية وهي
العدالة على عدم الوقوع بناية اي بغير من الصا فلهذا يلزم قال المراجعة
في الجماع والافانها هي واحدة فلا في اصح في السند ولا متصفا بها بناية
احد من محدثي اي نصرة في الصحيح قال سالت الرضا عليه السلام عن رجل
طلق امرأة بشا هذين ثم راجعها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت
فرجعها ثم طلقها على طهر بشا هذين اتبع عليها المطلقة الثانية وقد راجعها
قال نعم وهذا القول هو الذي عندي وعند والدي وحزبي وبعد الوقوع
قال ابن ابي عمير لنا انها نفجة وكل زوجة يقع طلاقها اما الاولي فاجماعية
ولانها لم تعد للرجعة ولم يبعها واما الثانية فلم يبعها الاية والجواب عن
الرواية الثانية ان المراد بتولية المراجعة في الجماع الي اخذه في طلاق العدة
لما رواه محدثي سلم في الصحيح عن ابا عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجعة
بغير جماع يكون رجعة قال نعم **قال** قد روي الله سبحانه وتعالى وكذا لوقع الطلاق قبل
الموقعة في الطهر الاول بعد طلاق آخر فيه يعني اهي الرابطة بين كل الاولي

تفتقر الطلاق على الاطلاق **الاول** الرواية الاولى وهي الاولى ودائمة
 اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته ثم رجعا
 بشهود ثم طلقها ثم بدله فراجعها بشهود ثمين منه قال ثم قلت كل ذلك فطهر
 واحد قال بئس منه والرواية الثانية رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال قال
 ابو عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته ثم يرجعها قال لا تطلق طلقة
 الاخرى حتى يميتها وانما كانت الاولى اقوى من حيث المسند ومن حيث اعمادها
 بعموم القرآن والاخبار والصحاح واعلم ان الطلاق لثبوتك لا يلزم من ورود
 الاثبات والتي عليه يناقض لغيره اختلاف الحنفيين واذ كان الجمع بين
 الاخبار لا يتم به الاوجب حمل كل لفظ على معني غير المعني الذي حمل عليه اللفظ الاخر
 وحمل بعضهم الطلاق المتزوج منه على طلاق العدة بما لا يشترط فيه الطهر والاشبه
 نجم الدين ابي القاسم بن سعيد رحمه الله وهو يحكم لا يشترط العدي الوطء بعده
 وبعد الرجعة منه في العدة وهما شرط سبب الطهر وليس شرط في طلاق العدة
 فليتم هذا التاويل انه اخذ غير الشرط مكانه قوله ولكن الا في تفريق الطلاق
 على الاطلاق والمراد به الترجيح غير المانع من التيقض وذلك لا يقع الخلاف فيه
قال قلت في **المراد** بالمرجع في المذهب فاما رجعت في العدة
 استت رجعا بمعنى ان للزوج الرجوع في اليقوع وهل يتبعه وجوب المراجعة
 وتحريم المراجعة والاختلاف في ذلك مطلقا وفي النفقة مع العلم
 ملك الرجوع الرجعة الى النكاح بعد رجوعها اجماعي كونه في الاشكال هل يشترط
 في الحكم المطلق المسمى بتحريم المراجعة والمراجعة الاقرب ذلك مطلقا
 اي سواء لم يرجعها ام لا ولا يرد كيت تحريم لم يعلم لاستحالة تكليف الماذن
 قلنا يعني بطلان العقد عليها لوطئها به وقع بعد رجوعها لان ملك الرجعة

هو قريب من ان الامكان الاستعداد في تحقن نكاحها بالفعل ولم يزل لا يتو
 على رضاها ولا على شيء الا في علي قوله رجعت في النكاح فيحصل بعده الرجوع
 لنكاحها بالفضل وهذه الغرضية بشرطه ينبغي جميعها فان النكاح في الفاسدة
 من جهته وجوده المشروط فيمنع استناعه في الشرط ولا في معنى الطلاق الرجعي
 ما يملك الزوج فيه الرجعة وهذا يملك فيه الرجعة فيكون رجعا ويحمل العلم لان
 النكاح يقع في النكاح بالفعل لقوله تعالى وان جمعا بين الاثنين وجاز الرجعة
 ليس بملك حقيقة ولا ان الطلاق الرجعي هو ما يملك الرجعة فيه بنفس ما هي الطلاق
 الا بامر آخر وهذا ليس كذلك فان ثبت جواز الرجوع حكم شرعي حصل بسبب امر
 متاخر عن الطلاق بنفس آخر فلا يكون هو هو لان ما بالذات لا يكون بالمتاخر
 وهذا الاحتمال ضعيف واما النفقة فشرط وجوبها اعلام بالرجوع لانه لم يعلم جيل بالرجوع
 لاشتراط التمكن فيه كما يحصل الا بالاعلام فقبله ليست بمكينة فلا يتحقق نفقة اما
 النفقة الاولى فلا يشترط في الزوجية حقيقة ففي الرجعية ادبي واما الثانية
 فقها هي لانه بالطلاق ابيات انقطع النكاح وتوابعه من التمكن ولم يعلم رجوعها
 والامام عنده ما اختاره المصنف هنا في تحريم الخامسة فلاخت اما النفقة
 والثالثة في العدة فلا لان المقضي له قد زال بالطلاق ولم يوجد سبب
 نية بخلاف نكاح الاخت مثلا فان يحرم بملك النكاح **التميم** **التميم**
 في لواقعته وفيه نص **الاول** في طلاق المتيقن وهو مكروه **قال**
 قدس سره وبقايات في العدة الرجعية وتوفه في الباي ان مات في مرضه
 الى سنة مالم يخرج وفي الامة والكا فرة اشكال **الاول** يعني الامة لواقعته
 والتميم لو اعلنت بعد الطلاق في العدة وشاء الاشكال عموم النص ومن عدم العدة
 فان الميراث انما انبت للتميم وهذا ان اراد اخراجه من الارث ومشاركته الوارث

فما تله الشاع بعض مطلوبه والتمه متعينة والحق عندي انه لا وقت لها لان
 الكساح الحقيقي لم يوجب لها الميراث فكيف الطلاق والاحتساب عنده سابق
 قد والله سره واميراث مع اللعان والنفقة او يتجدد القهرم المؤبد المستند
 اليها بوضوح وفي المستند اليه بالواط نظر **اقول** البعث هنا في مقامين كيف
 يتحقق النسخ بتجديد القواطع للباطح فاما في على القول ما به يحكم لاحقا او يقول
 التحريم المؤبد بعد الطلاق ويكون قوله او يتجدد التحريم ليس بملطوف على
 الردة بل على النسخ وتغيره ولا ميراث مع اللعان ولا النسخ التجدد في التحريم
 التحريم بعد الطلاق المؤبد بالباطح او بالواط لان المترادف قبل الطلاق لا يحرم
 على قول اما بعد الطلاق الباين فيحرم اجماعا فغشوا والشغل على التقدير الاول
 وهو لا يكون قد خرج نكاحها بالوطع فلا يعلق به والنص انه لا يرث في الميراث في
 صورة الطلاق وهذه رجة عنها فلا تتناولها النص والاصل عدم الميراث
 بعد البينة لا تنافي السبب فيلزم نفي السبب خراج عنه صورة النص بجماع فيبقى
 الباقي على الاصل ومن وجود العلة في الطلاق وعندني الحق على تقدير النسخ
 بالمتجدد ان لا يرث لان صورة النص والقياس باطل لكن هذا التقدير لا يتم
 عندي وعلى التفسير الثاني من وجود علة الاول وهو الطلاق والتمه
 وعدم المانع اذا الاصل عدم ما فيه القواطع ومن حيث ثبوت التمه وهذا عندي
 ضعيف والامري الاول على التقديرين **قال** الله سره وفي الشك
 ان كان من طرفة **اقول** المراد كان في المراجعة عيب ففسخ النسخ المفسخ الكساح
 يتناول ثلثة الطلاق في انما في سنة استكمله والذي المصنف من حيث وجود
 في الطلاق عيب التمه ومن حيث انه ليس بصورة النص والحق عندي انه لا يرث
 به اما الاول فلا يفرق لجماع التمه في الطلاق ويحتمل العيب في النسخ وعدم رجوعه

هنا واما ثانيا فلا نكاحا هو خلاف الاصل يتم صرفه على موضع النص وادب المطلق
 خلاف الاصل واما ثانيا فلا نكاحا هو خلاف الاصل يتم صرفه على موضع النص وادب المطلق
 لم يوجب تلك الحكم بل الوصف ان ثبت الحكم وان انفي انفي ولا اعتبار بالشك
 بثبوت الحكم **قال** الله سره ولا يرث الميراث المطلقة ثم مات في السنة بعد
 عودها او ارتد عنها الا في الادب **اقول** وجه القرب في ارتدادها وجوده في
 ونحوه المانع وهو الردة طام في ردته فلا نكاحا لا يقطع الميراث ويحتمل عدم الردة
 لان الردة قاطعة للميراث فلا يعود النكاح ولم يوجد **قال** الله سره
 في الرجعة **قال** الله سره الرجعة نكاح وانه نكاح بطلاق تلك الزوج رفعه
 في العدة **قال** الله سره الاصل في الرجعة الكتاب والسنة والجماع فاما الكتاب فنقول
 تعالى ويعرفون الحق بردهن وقال تعالى فاذا بلغت الحبلون فاسكنوهن
 ويخرجن يعرفن وقال تعالى فاذا بلغت الحبلون فاسكنوهن ان يكن
 ازواجهن فذل سياق الاثنين على اختلاف معنى البوعين واحدهما محببة
 والآخر محبان فالمراد بالبيع الاول سائر البوع او مقاربه انتفاء العدة فانه
 يعني بوقفا بما اذا كان يقول انقضاء الليل اذا قارب بلفظه وهو مشهور في لسان العرب
 والمراد بالتالي انتفاء العدة وهو حقيقة واما البينة فلا يخبر بالمتخاتمة في
 هذه النسخ كثيرة واما الجماع فظاهر **قال** الله سره الرجعة جائزة بشرطين **قال** الله سره ان يكون
 الطلاق بائنا انه ان كان ثلثا فلتوله تعالى فلا تحزن لمن بعد حتى تنكح زوجا
 غيره واما الطلاق الذي لا عدة له فلا نكاح الرجعة انما في العدة لقوله تعالى فاذا
 بلغت الحبلون اي قاربن بجماع العادة فاذا لم يكن علة لم يكن رجعة وان كان
 الطلاق بعوض فلها باي في باب الخلع **قال** الله سره ان يكون عدة باقية فلو انتقضت عدتها
 فلا رجعة لانه يحل نكاحها لا رجوع لقوله تعالى فاذا بلغت الحبلون فاسكنوهن فان يكن

التي فيها بطلان كل طلاق يستحق عدة ولا محض فيه ولو لم يستوف به عدد الطلاق
 فان لم يستوف به المدة في عدة **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المدة
 عليها وقيل ياخذ النكاح من راسه **قال** اذ لا هو الحشر وهو اختيار المصنف
 والشيخ وابن الجوزي وابن البراج وابن ادريس والثاني قول عدي بن ثابت بانونة
 في رسلته وابنه الصدوق في المقتح لان طلاق الاخرى بان ياخذ متعتها ويضعها
 على راسها ثم يغيرها وهذا العدة علامة العقد اما الاولى فلما رضاء السكينة الصواب
 عليها السلام قال طلاق الاخرى ان ياخذ متعتها ويضعها على راسها ثم يغيرها
 اما الثانية فظاهره والمدة ثمان سنين **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في تصديق زوجها على وقوع البعثة في العدة وادعى خروجا قبل الرجعة يستلزمه
 ولا يمين على الزوج لعلق النكاح بالزوجين على اشكال **قال** مناش من اصابه ابتداء في
 زمان العدة والطلاق وتغير زمانها للمصنف ان الزوج يملك الرجعة من غير اعتناء
 بقاء الحولي لقوله تعالى وبمولى من احق بوجهك فلا يقبل دعوى الحولي في ذلك
 فلا يمين على الزوج لظلمة لتمامها ولا للمولى لعدم اعتبار رضاء وفيه نظر لا يخرج
 بقاء العدة اربعين رضاء الحولي والكلام فيه والحق انما هو الحولي لان النكاح في الابتداء
 حتى الحولي لا يملك الجارية ولا العبد فاد زوج السيد جارية وبذلك الزوج المقتح
 النكاح بالزوجين والطلاق حتى للمولى لان ليس للمقتح بوجه وانما ملك متاع البضع
 بسبب ملك الرقبة وقد زالت بسببيتها بالنكاح فاذ اطلقها اجبنا لم يرجع هو السيد في
 النكاح وكان قول الزوج مقبولا وانما لم يكن عليه يمين لان دعوى البضع لا تتبع الميراث
 بسببه اما العدة او ملك الرقبة ودعواه ابتداء من غير يمين اوسع ولا يستلزم
 هذا والثاني ليس على الزوج لان بسببته قد انقضت وشروط عودها عدم الرجعة فالتى
 في السببية لا يمين وهو امر جمل الشايع لا تعلق بهما وفيه نظر لان الدعوى هنا في الرجعة

وبعدها وبما من اسباب النكاح فدعوى البضع هاهنا بعد الدعوى السببية **قال**
 قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المدة بين الطلاق في الممنوع من الرجعة اشكال يشا من كون
 الرجعة زوجة ومن عدم صحة الابتداء به **قال** الرجعة فان رجعت رجعت في العدة
 ان شاء **قال** ويشا ايضا من ان الرجعة اثبات لا اضرار بقوة بالمتعلق فان الطلاق
 ازال قيد النكاح بالمتعلق رضاء بالسقوة القريبة من الفعل اقرب من رضاء الاستعداد
 والرجعة سبب فاعلم حصوله بالفعل ويقترط في تحقق الاخر من الفعل على قول
 المصنف وبالارتداد زال القبول الكلية لانها من قبل النكاح اثبات بالفعل ويحرم فزاله
 اقرب من رضاء الاستعداد اولى ودان الرجوع ترك بعثة الكافرة وهو منتهى نهضة
 لعله شاكى كما شكوا بعضهم كالكوا من ان الارتداد يمنع ابتداء النكاح ولا يجوز في ان
 الاستعداد لا بعد خروج العدة ولا خروج العدة اما كاشت اوسيب على شاكى في
 دليل الاول قلنا لم يلزمها عدم ثابته لزوجة والافق عند صحة الرجوع فان احلت
 في العدة والابطال لان المطلقة رجعية زوجة والرجعة استدامة الزوجية
 والردة لا يثبت في الاستدامة المانع استمرارها الى بعد العدة فعلى العدة يكون
 وقوله فان احتمل في الاستدام قبل انتماء الحق تبيها صحة الرجعة والابح **قال**
 قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الرجعة جواز الرجوع ولو منعها الرجعة لمقتصر
 الى اخرى جدا **قال** ووجه القرب ان الرجعة استدامة لا ابتداء في المقتح
 من ابتداء ومن حيث ان الطلاق ازالة قيد النكاح والرجعة تضييقه فاما
 ان يثبت بالرجعة عن النكاح الاول او غيره والاول محال الاستحالة اعادة
 الممنوع والثاني يكون ابتداء الاستدامة والافق عندي الاول لان الرجعية
 رجعة ولهذا ثبت لها احكام الزوجية ولا يجوز الحولي ابتداء من غير متعلق
 الحق والافق يصلح من غير الرجعة كذلك اجماعا ويجوز الرجعة للمحرم ولا يجوز له

استاء الكناح **قوله** امره ولو ادعى الرجعة عليها او لا فان صلته لم يثبت في الثاني وفي الرجوع بالمرسكال يشاء من انها اقوت ومن انها فوتت ولا كذا جئت قلت ان قلنا بالقدم والافلا **قوله** الاقوى عندي الرجوع لانها فوتت ماله بوضوح ما في فوض ذلك العوض **قوله** امره صريح الرجعة رجعت جازجت والمقرب في ردتها الى الكناح ولما سكنت العهدة مع النية **قوله** هنا سايل قوله رجعت ورجعت وارتجعت صريحاً للرجعة واعلم ان مراده اذا اقبلت هذه الاضافات عليها ومقرباً ان يقول رجعت فلانة او رجعت فلانها مجردة فلانة لانه لا يخفى انها لا معنى **قوله** ودعها هل هو صريح ام لا قبل ثم لو رده في القرآن لقوله تعالى وبمولى من احق بردهن وقال تعالى فاسأكن بمعرف او صريح بالاحسان والرد والاساكن منزلة بالرجعة وقال النبي عليه السلام ارددها اي رجعه الحديث وقيل لا لانهم يشترط الوضوح الشرعي ولم يكتفوا بغيره في الرجعة **قوله** اسكنت قبل صريح لقوله تعالى فاسأكن بمعرف او صريح بالاحسان وقضى الاساكن بالرجعة هل يقع الرجعة بقوله ردتها الى الكناح او اسكنت نكاحها مع النية الاقرب عندنا الذي المعنى الوقوع على القول بانها صريحاً في كلامه واساكن المعلوم فلانها كناية وقصص الكناية مع النية لولا انها على الرجعة ولا انها يقع بالفعل فلا يعجز صيغة معينة لجازت الكناية لانها اذا وقعت بالفعل لولا انية المراءى في اللفظ اولى قيل لا لان الاسباب الشريفة فيها هو بوضوح الشارع ولان الكناية اما ان يقع بواقعية ثم قبل معها الاحتمال او لا فالاول صريح والثاني يكون اعم ولا دلالة للامام على انقاص وقيل هنا سايل ليس فيه دلالة على استدراك حازات ولا اعادة مان ال بل هو يشترط في الاستدراك والاستصعاب بلا هو متحقق به وقوله تعالى اسكنك عليك زوجك والكناح ليس يتحقق بالفعل والمحقق هو عدم الكناح عدم الملكة والاقوى

لنيا رواه الذي **قوله** قدس الله سره وفي الترتيب اشكال **قوله** اشكاله سيرة قوله لولا انك اشككت فيقول كونه صريحاً لانها صالحة لا يتبدل العقد والحمل فلان يقعها الرجعة او لا ولا انها صالحة سبباً لاشياء الكناح في محل كان مودعاً عنه فالتصريح بانها في محل هو فيه بالقوة القريبة من الفعل اعنى اقرب مراتب القوة بحيث يكون بعدها الفعل لا انفصال اولى ويجوز عدم لانها صالحة في ابتداء الكناح وما هو صريح في نفي ما يفترده اي يمكن ان يكون صريحاً في نفي ذلك ولا الصريح هو انية حاشية على رفع له على سبيل الحقيقة ويعلم من اصل ذلك الاصل لا محذور حيث يستعمل بينهم في ذلك الحق بحيث لا يحتمل النقص ولم يعلم استعمال اهل الشرع لنية انقضت في الرجعة وكذا اشترط ذلك في اعد صريحاً في الرجعة يلزمها عدم اشتراط قضاء الرجعة لقوله تعالى وبمولى من احق بردهن ولا يتبدل الكناح لانه اشتراط قضاء الرجعة وبنا في العارزم يلزم على الثاني المذكور ان تمتعها بالحق في نفي الرجعة ولا يلزم لفظ عليه ولا يشاير اليه ولانه صيغة مخاطبة بها للجنسية فيكون تشريك اللطائف بالرجعة والقول الاحتمال قائم في الاعتبار **قوله** في قوله وجبان الكناح ابتداء ولا يصح عندي صحة الرجعة بل هو كذا **قوله** امره وكذا اعدت الخول ولفظت التحريم **قوله** هذا عطف على قوله ردتها الى الكناح والكلام في كونها صريحين او كنايةين وفي حصول الرجعة بهما مع النية اما الاول ففيه اشكال لان اعادة الخول ليس من فعله ولا يقع التحريم لا من فصل الشرايع بل فعله في سببه فلم يثبت ان قوله هذا سبب لعدم استعماله شرعاً ولانها بينهم والا قوى عندي انه لو قال اعدت حل كلحك الى يوم صريح وكذا دفعت تحريمكم كذا **قوله** لا فلا ما الثاني والا قوى حصول الرجعة بهما مع النية لانها ان كانتا صريحين فلا عطف وان كانتا كنايةين فتدلى ان الكناية مع النية تحصل بها الرجعة **قوله**

قدس المدرسة **قوله** في وقت اسكانها قديم قوله مع احتمال
تقديم قولها في وقت اسكانها قديم قوله مع احتمال
راجع الى قوله على دعي واعلم ان هذه السلسلة هي ان اقراؤه بالرجعة
على تقدير عدم سبقها هل هو رجعة اولاً فان قلنا انه رجعة فلا نزاع بينها ولا
كلام في قول قولها لا رجعة الكلام جعلت الرجعة تقدمت اولاً وان قلنا انه ليس
بوجه يعني هذا الاختلاف وجهه كونه رجعة انه يدل على حصولها في الماضي و
احتمالها في الحاضر والاستحالة فلا يكون ما دل عليه رجعة فداية وجه
عدم كونه رجعة ان الرجعة انشاء وسبب فلا يحتمل الصلح والكلام والاختلاف
بالصلح السببية ويحتمل الصلح والكلام وان الاختلاف من التوقيف لا يكون
سبباً محتملاً لان الاختلاف من التوقيف متأخر عنه بالذات وان تقدم بالزمان فلا
كان سبباً لتقدم عليه بالذات ايضا فيلزم اللغو وما شئت وادب ولا يمكن ان يكون
ذالاً على الحزم والانشاء لانه يقتضي عدم الرجعية في بعض هذه اللفظ فلا تأثير لها فيه
ولا نشاء يقتضي عدم حصولها الاية وبما فيها فلا هو ولا نزلوه سببية غيره و
استثناء السببية عنه فلا يكون سبباً لان دلالة الانطباع ما به فلا فائدة اذا قرأه ذلك
فيقول على تقدير عدم كون المقتضى رجعة محتمل تقدم قوله لانه اخبر عن فعله لم
تقله بالاستحالة في زمانه فلا يكون قولاً مقولاً فيه ويحتمل تقدم قوله لانها متكررة
والصالة عدم الرجعة اورد لولم يقدم قوله لاستثنت منه الرجعة لان على قوله
كل رجعة تقدم عنه يكون بطلانها لا تحصيل المحاصل ووجه الرجعة قد فرغ من قبل
والاطلاق واقرا بالاعتلاء على انهم جائز والجواب ينفع الاستماع لجوان الكذب
وجهه اقراؤه به **قوله** امسره ولو نعت انما لم توضح بمقتضى النسخ ثم
قال لا قوى اختار الحق الرجوع **قوله** الاقرب القبول لانها اقرب الحق

يقول دعي من حيث يتألف الكلامين والاقوى الاول لعدم اقراؤه الاعتلاء على انهم
سنة المحلل والفقهاء امور ثلاثة **قوله** في التحليل **قوله** الله سره فاذا طلقت مرة او مرتين ثم تزوجت
ففي الهمم روايات اقربها ذلك **قوله** فان اذا راجع المطلقة الرجعية بعد
البيان كالحكم فيما بين من المطلقات وكذا ان اقرأها بطلانها بطلانين واست منه ثم تزوجها
بعد منعه من المدة قبل نكاح زوج اخر او بعده وقبل النكاح اما لو نكحها فزوج اخر بعد
دائم وبطلانها لم يوقع بعد ثلاث نهي سببية المحتمل فيها وقد ذكر المصنف فيها
روايتين الرواية الاولى رواية الهمم رواية رابعة بن موسى قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام رجل طلق امراته تطليقة واحدة فبينت منه ثم تزوجها اخر فطلقتها
على السنة فبينت منه ثم تزوجها الاول على كم هي قال على غير شيء ثم قال يا راعه
كيف اذا طلقتها ثلاثاً ثم تزوجها بها مرة استقبل الطلاق فاذا طلقتها واحدة كانت
على اثنين وبعد هذه الرواية رواية عبد الله بن عتبة بن ابي طالب ان عمر
قضى نكاحاً بيني وبين ابني من الطلاق فقال امير المؤمنين عليه السلام سبحان الله
انهم ثلثة ايام واحدة ويعقدونها ايضا الشهرة فانه بهذا اثنى الشئ في النهاية
والوسط والخلاف وابن البراج وابن حمزة وابن ادریس ودللي المصنف
قوله امسره والرواية الثانية رواية حماد الحلي في الصحيح قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امراته بطلاناً واحدة ثم تزوجها فزوجت
عنها وتزوجت برجل غيره ثم مات الرجل او طلقها فراجعا فقال هي عندنا على
تطليقتين باقيتين **قوله** الاعتبار في عدد الطلاق عندنا بالمرأة قال عبد الملك
ثلاث طلاقات للرجل وللرجل ثلاث طلاقات لمرأة وعليه يقتضى على عدم انكاحه لقوله
قال الطلاق مهران فاساك معروف او تسريح بالسان وهو الوجه لقوله قال

سراجي كما ان تخذوا ما يتوهون شيئا من ان يخافوا المأثم احدود الله وليس لا يحل له الا انه
 بل لولاها هو العبرة وخلاف الشافعي يبطله رواية من جريح عن شافعي بن اسلم
 عن النعم بن شريك عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة طلاقان
 وعدة ما خيشتان فيعدل طلاقها معتبرا بها كما لعدة قالوا خطاب ولا يحل لكم ان تأخذوا
 للطلاق والاختار انها هو المحرم قلت يمنع كونه خطا بالطلاق بل هو من الادا ومن
 ما له سلتا لكن يمنع انقضاء المصاهرة انما هو من ذلك فيقول ككلا اوقع الزوج
 ككلا يملك من طلاقات النكحة بالتمام حرمت عليه طلاقا بالجلل طلاقا لعدة **قال**
المجلل قال قد راسه سره في شرطية اربعة **المبايع** فلا اعتبار بوطي
 العبي وان كان مراعاة على النكاح **قال** جواز ان يزيد والشيخ في السوط
 والطلاق قبل الماهق وهو الذي يقع نكاحا بقاء وبسوط المبيع ويكون فيه عادة
 المبيع بغيره من وخذ قوم بغيره من بشرط ابن حمزة في المجمل المبيع اخرج
 الا لو لم يعموم قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لما ان العبي لا اعتبار بوطي
 ولقول لرضا عليه السلام من سئل عن رجل طلق امرأته الطلاق الذي يحل
 له حتى تنكح زوجا غيره فتزوجها غلام لم يحكم قال لا حق بطلان النكاح النبي عليه
 السلام المرأة التي طلقها رافعة ثلثا ان تزدني ان ترجعي الي رافعة لا حق في
 عسيلة ويزدني عسيلة ولا يفتن ذلك الا في المأثم اذا اوطى في القبل خبيثا
 المحسنة والعسل قال عمن بن النعمان بن سلام انها لذة للجماع وذهب الخرون الى
 انها الا نزال فسل على المأثم **ابجاع النكاح** **قال** في المأثم **قال** في المأثم
 وهو لو انقضت مدة نكاح الزوج والمفارقة لعدة قبل حيا كان وان
 بعد وفي رواية ان كانت ثمة **قال** في رواية اشارة الى طلاقه
 بن سعيد بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلثا فماتت

لها في اريد ادا حاكم فتدعي زوجا غيري قالت قد تزوجت
 زوجا غيري **كفتي** انقضت نكاحها ويحكم بغيرها **قال** اذا كانت المرأة ثمة قد
 طلق في طلاقها **قال** في المأثم **قال** في المأثم **قال** في المأثم
 طلق الاول وان كانها لا ترتب العمل بطلان العقد وانما بينه عليها وقيل يعمل
 ما يوجب على الطلق من صدقة وصدقة **قال** الاول اختيار المصنف وهو
 الاقوي عندي لا تباصلت في شرطه وهذا انقضاء العدة فيصدق في سببه و
 انما لو لم يكن القول قولها لزم احد الميسرين اما عدم حاجتها بالنكاح وهو صحيح
 عظيم لوجوه من الزوج قبل استلامه او بعده ولانه اجنبي لا يعلق له انقضاء
 حقه بانقضاء العدة او كون البينة عليها او كونه متولدا في الغيب وهو اعظم
 حرجا قال الشيخ في السوط لان الطلق شرط الاحكام الشرعية **قال**
المبايع في العدة وفيه فصول **قال** في غير الدخول بها **قال**
 العدة كسرا عتبت ويقع الدال على الحيض ويتشدد الدال مدة مقدرة
 باصل الشرع بالاشهر او الاقرب او الحمل وحدها يقع النكاح بعدد المدة طلق
 بعد الدخول بغيره او بوطي غير محرم لا حنيفة يحرم فيها على المرأة نكاح
 غير من هي عنه ويملك الزوج فيها الرجعة في الرجعية **قال** الاصل فيها الكتاب
 والسنة والاجماع اما البينة فكثيرة مشهورة ومتواترة والاجماع ياتي
 اول ما تزل من العدد وقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وروي
 انما اوشتم فعدن ثلثة اشهره الا في لم يحضن واولات الاحوال اجلهن
 ان بعض جلعت ونزلت عدة النساء حالهن لعدة الطلاق في قوله والذين
 تزوجوا **قال** العدة على اربعة اشهر احداهما هو قيد واستبراء والاستبراء

والشيخ

فيه اقوى من التعبد فهو بالجلد وتأتيها وهو وسطها ويستوي فيها الاستبراء
 والتعبد وهو الاقراء وثالثتها الشهور وهو اقربها وان كانت مدخلا بها
 من يكون جليها ويستوي فيها التعبد والاستبراء ايضا واربعا عدة غير المتخذ
 بها العدة وهي تعبد **بعض** اجتمعت الامة على وجوب العدة في الجملة وانما
 اختلفوا في انواعها واجتمعت الامة ايضا على ان المطلقة قبل المسيل
 عدة عليه لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا تكلمتم بالقرآن فخلوا سبيل
 من قبل ان تشرهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فخرهن وسخرهن
 سراجا جهيلة **ع** اتفق العلماء على دلالة قوله من قبل ان تشرهن فما لكم
 عليهن من عدة على ان بعد الحول للعدة للزوج مع التعبد **والسنة** قد راسه
 سره والادخل يحصل بغيره الحنفية اعماسا واما الى قوله ولو كان يتعد
 الذكر خاصة قبل وجوب العدة لما كان الحمل بالمساحة ولو ظهر حمل اعتد
 بوضعه **اقول** قولنا هو قول الشيخ في الجواب قال فان حملت منه اعتد
 بوضع الحمل فان لم يكن حاملا اعتدت بالشهر وسرا لا اقراء لان عدة الاقراء
 انما يكون عن طلاق بعد دخول وهو متولد ومن جهة **والسنة** قد راسه
 سره وكذا لو كان منقطع الذكر فلا يشين على الشكل **اقول** يشاء من عدم
 الطلاق يكون متى ومن عموم قوله عليه السلام الولد للفراش والبراءة
 للحمل بالمساحة لان حمل متى الصليب ومن انه بعد عدة والعلم بالعادة
 ضرورية وقول الشيخ في المسئلة تعتد بعمته بالاقراء سريلا على انها تعتد
 بالاشهر **والسنة** قد راسه سره ولو دخل بالصفيرة وهي من نفس غيرها
 من تسع او اليائسة وهي من بلفت خبيث او تيت ان كانت قرشية او بنية
 فلا اعتبار به فلا يجب له عدة طلاق ولا تسع على راي **والسنة** الخلاصة

الصفيرة التي لم يبلغ اليائسة اذا طلقت بعد الدخول اخرج كما يحل الدخول حل
 عليها عدة الطلاق ام لا قال النجاشي وابا باعونه وبواب القلع مسلم وابن البراج
 ابن ادريس اربعة عليها وهو اختيار المصنف وهو الحق بخلافه وقال السيد المرتضى
 وابن زهرة عليها العدة لانا رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الوثائق عن
 الصادق عليه السلام قال ثلثت تزوجت عليا حال التي لم تحض وشهدا لا يحض
 قال قلت وما حدها قال اذا اتاها اقل من تسع سنين والتم بدخل بها والى
 كذبت من الحيض وشهدا لا يحض قال قلت وما حدها قال اذا اتاها اقل من تسع
 سنين والتم بدخل بها قلت وما حدها قال اذا كان لها خمسين سنة وفي الحسن
 عن زياره عن الصادق عليه السلام في العتية التي لا يحض فيها والى يذبت من
 الحيض قال ليس عليها عدة وان دخل بها وان كمل من فائت المطلقتين انني سبب
 الاعتدل فيها وكما انني سبب الاعتدال انني الاعتدال والثانية طاهرة واما الاولى
 فلا نسيب الاعتدال استسلام فراج المخرج من الحمل لارواه محمد بن مسلم عن ابي ابي
 عليه السلام قال التي لا يحض بشهر اعدة عليها وفي هذا الحديث ايماء الى ما ذكرنا
 والحمل هنا متنع بالظولي العادة لقوله تعالى حكاية الدخان يخرج وهذا على
 وافرها عليه ثم اجابوا بقوله الله تعالى وحرق العادات للامان لا يقتضيه الوجود
 احج المرفعي بقوله تعالى واللاي يبين من الحيض من نساكم ان اربتم فحدثت
 ثلثة اشهر بالاجي يحض والحيض ان العدة حادثة بالروية من الياس وعدم البلوغ
 وقوله تعالى واللاي يبين يدل على ان الياس في نفس الامر اعتبار به في الحكم بالعلم
 لاشياء الحكم بالروية **السنة** في ذات الاقراء **السنة** لفظان احدهما
 في طلاق **السنة** في ذات الاقراء **السنة** في طلاق احدهما
 العدة فيه على اربعة **السنة** في ذات الاقراء **السنة** في طلاق احدهما

شهر

وشروط الاشهر بقلها ما يشترط عليه بقوله واللاي اذا اعترفت ذلك فنقول هذه هي
 الاشهر الحيض لتناول الاثنين لها في الحائض فانها متى خرجت العدة وشرع
 على ذلك اذا ابتدأت العدة بالاشهر فزادت في اخر الثالث دم الحيض والميلاد
 المصنف بقوله اما لو لم يكن لان التام هنا لغيره بطلت الاشهر بطلت العدة بالاشهر
 لتعد طهرها يجب الماشي فزادت في اخر طهرها بطلت الاشهر بطلت العدة بالاشهر
 الاشهر عدة واحدة لجعلها لان الواجب الواحد لا يوجب سبعة الحمل وبعض
 المبدل الاضطراري الاضطراري بعد الاصل لا يوجب شرعي ولم يثبت هنا فيصير طلاق
 حكم ما يخبر من الاشهر واستيفاء عدة بالاشهر وشرع على هذا النوع خرج آخره
 ان هذه التي رأت في الثالث حيضه ثم استأنفت العدة بالاقراء اذا خرجت
 الحقيقة الثانية او اذا نشأ فيها للاسباب اقوال ثلثة **اختيار** المصنف هنا وهو ان
 ابن ادريس ومن تابعها انها تصيب مدة يعلم برأة زوجها من الحمل وهو عدة اشهر
 من حين الطلاق لانه اقصى عدة الحمل عدم فان طهرها حمل خرجت بوضعه
 وان لم يطهرها حمل علم برأة الزوج طهرها فاعتدت بثلثة اشهر وكان يترك
 الثلثة اقراء لان العدة اعلم برأة الزوج وثبت عليه في القراء بقوله تعالى وان اربتم
السنة قولنا تصير سنة لانه اقصى مدة للحمل فكذا على ان اقصى مدة الحمل
 سنة فان طهرها اجاب السنة حصل اعتدت بوضعه والاعتد بوضعه
 اشهر واستدل على هذا القول بحدائقها في السابلي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
 عن رجل اعتد اشهره شابه في كل شهرين او ثلثة اشهر حقيقة واحدة
 كيف يطهرها فاجاب ان امره هذا شك في هذه بطلت طلاق السنة طلاق واحدة
 على طهرها من خارج بشهر ثم يتركها حتى يحض ثلث حيضات حتى يخالصها فذلك
 اعتدت عدتها قلت له فان مضت سنة ولم تحض فيها ثلث حيضات قال لا يفرق

بقول السنة ثلثة اشهر فذا انقضت عدتها قلت فان ماتت اومات زوجها
 قال فانها ماتت ودفن صاحبها بينه وبين حصة عشر شهرا وهذه الرواية
 هي التي اخذها المصنف اليها بقوله وفي رواية يصيب سنة الى اخره وثالثها النجاشي
 في انها على ما اذا ما حلت الحيضة الثالثة بعد ان رأت الدم في اناء الشعرة اشهر
 ثانيا لا يصير عام السنة ثم بقول ثلثة اشهر تمام الحصة عشر شهرا او رد الفاضل
 ثم الذين بن حديد عدم دلالة الرواية عليه فهو يحكم بثلثة اشهر مطلقا ليس قول
 ما ينافيه ولا دلالة غيرهما يبقى ماعدا هذا التاويل فتأمل عليه ولا الحكم القول
 من غير دليل وبطلان دلالة امره من عدم الوقوف على فيه ولا وجوب الحكم يا
 البطلان فان عدم رجوعه واحدا لا يدل على عدم **السنة** قول ابن ابراهيم ان
 كان انقطاع الدم لعرض من مرض ووضعه لم يوتد بالاشهر بل يصير حتى يقضي
 ثلثة اشهر وان طالت مدتها وان لم يكن لعرض فان مضى ثلثة اشهر يصير على
 قدر ما رواه فذا انقضت عدتها وان كانت الدم قبل ذلك ثم ارتفع حيضها لغيره
 اضافت اليها شريطين وان كانت لعرض صيرت تمام تسعة اشهر ثم اعتدت بعد هذا
 بثلثة اشهر فان ارتفع الدم الثالث صيرت تمام السنة ثم اعتدت بثلثة اشهر
 بعد ذلك وانما طرقت الكلام في هذه المسئلة لانها موضع اشتباه **المطلب**
اختيار ذات الاشهر **السنة** قد راسه سره وان طلقت في انشاء الشهر
 اعتدت بثلثة اشهر ثم اخذت من انشأت كان ثلثين على راي **اقول** اخذت
 اربعة اشهرين في هذه المسئلة في اقوال ثلثة **اختيار** المصنف بالادلة والآراء
 واما بعد ويقتضي من المراجعات من المادل فلو كان المادل تسعة عشر شهرا
 طهرها وبقية عشر من تسعة عشر من بومان الرابع وقيل بالاشهر
 قوله تعالى فان لم يكن من اللهالة فلهي رابعت فاس والج **السنة** سقط اختيار البطلان

شهر

والتا افتراء الا اذا اجازت **ب** انه لا يطرح حجة ويستعمل في الحيض بخلافه **ج** انه لم
 يشرك بالاشتراك النقي بين العروة والطهر كما يراد بالاشتراك **د** انه لم لا اشتراك
 عتاد الى عتاد فيتناول الاشتراك بين الحيض والطهر والاشتراك من الطهر الى الحيض وانما
 اشتباه فعدا اشتباه على ان افتراء العدة احط لم يثبت من الحيض او الطهر واختلاف في
 النقص على الاقربا فمثل المراءى بالاشتراك بين الحيض دون الطهر هو احتياجا بجماعته عن الصحابة
 والتابعين والتمتاع المتأخرين وقال بعضهم المراد بالعترة الطهر وهو الاقوى عندك
 عندك الذي لا يورثه تعالى ثلثة قروء فاشتت القاء في العروة وهو يخص بالذكر
 الطهر وذكر الحيض مؤثرت فوجب ان يكون المراد الطهر دون الحيض وقال **ب**
 يا ايها النبي اذا طلتم النساء فطلتوهن لودن من اي في وقت عدته من لعتله تعالى
 ويضع المخاضين المستطير يوم القيمة اي في يوم القيمة والطلاق في الحيض ليس يورد
 بل يخص به اجماعا عدلان قوله لودن فتنقضي اتصال العدة بالطلاق لان دخول
 الام على الشوط يقتضي اتصاله بالشرط كقولها القابل اطعم زيداً ليشع فولي القول بان
 العروة هو الطهر اذا طلتم في الطهر اعد ببقية الطهر الذي وقع فيه هذا الطلق
 قولا ومن جعله الحيض يعتد ببقية الطهر فنصل من العدة والطلاق على
 الثاني في الاول اوجه العايل بان العروة هي الحيض بقوله تعالى والمطلقات يتربصن
 بانفسهن ثلثة قروء وهو عام وجعل العروة هو الطهر كما ان اذ اطلق ثم
 حاضت بعد يوم اقيم مقام العروة وعندنا قابل باطرافه فلا يكون عدتها ثلثة قروء
 فيلزم التخصيص والاشتراف لان الآية تقتضي تمام الثلثة تماثرا وهو ما لم يتم ويقول
 تعالى واللاي يمين من الحيض من نساكم ان اتيتم فودن من قتلها عا ليست منه
 اي بطله واللين غير المبدل فكما كان الياس من العرق دل على انه هو العروة وبما لي
 ان النبي عليه السلام قال لفاطمة بنت ابي عيش ان عدي عن الصلوة ايام افتراكك

وامراد الحيض والجواب عن الاول ان النقص طهر انتهى الحيض كما ذكره قوله تمام لا بعضه
 وعن الثاني ان العروة بمعنى الطهر من الحيض ايضا لا بد من طلق البقاء بل من يتأخر
 ينقضي الى الحيض فتبطل طهره من الحيض الى طهره من الحيض بالشرع ودون اثبات
 في قوله ايام اخرتك قال بعض الرواة انه زيادة في الخبر ولم يثبت ولان العروة
 يطلق على الحيض خصوصا مع انقضاء العدة والعتبة هنا ثابته ذلك البحث في لفظ العروة
 في العدة لا مطلقة ومنع المستد **قال** قدس الله سره ولما دعت الانضاء وتبطل
 مضي اقل زمان ينقض به العدة لم يثبت دعواها فان صبرت حتى يمضي زمان
 الاقل ثم قالت غلطت والآن انقضت عدي قبل قولها فان اصرت الى العروة
 فهي الحكم بانقضاء عدتها التكال نشاء من قروء كان ياد من قول دعواها لو استأنفها
 فيجعل الدوام كما لا يشك **قال** الاقوى عندي الاول **قال** قدس الله سره
 ولو كان مثلها حيض اعزرت بثلاثة اشهر ويلا في الشهر والحيض اربعا سبق خرجت اما
 لودات الدم في الثالث وتاخرت الحيضة الثانية او انما لودت صبرته تسعة اشهر
 براءة وجهها ثم اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر وفي رواية بصبر سنة ثم قتله بثلاثة
 اشهر فتهاقروا على احتباس الدم الثالث **قال** قولها سب خرجت العدة **ب**
 رواية فزادة في الحكم عن اليعاقبة البلام قال امرؤ ان ايام سب كانت المطلقة
 المستبراة سبب للحيض اذ مرت بها ثلثة اشهر يعني ليس فيها دم بانتهى منه وان مرت
 بها ثلثة اشهر ليس بين الحيضين ثلثة اشهر بانتهى بالحيض والمقصود بالحيض هنا
 اذا تاخرت الحيضة الثانية او انما لودت لكن فورد او لا ما ينبغي عليه هذه المبيضة **ب**
 فتقول هذه قاعدة ان المرأة التي احييت وشبهها بحيض يعتد بثلاثة اشهر اجماعا
 لقوله تعالى واللاي يمين من الحيض من نساكم ان اتيتم فودن من قتلها عا ليست منه
 اشهر ايضا **قال** الاصل في عدة الحائض الاقراء وثمة عليه تعالى بالطلاق والمطلقات

اشهر سبب من الحيض من نساكم ان اتيتم فودن من قتلها عا ليست منه

في الاول في كل من شلأين من المراجع ويعتبر ما بعد المراهلة وهو اختيار ابراهيم
 ويقول الشيخ اشراك الشهر انقطاع تعدد الحمل في بيع العدة وهو ثلاث **ج**
 سقط اعتبار الالهة في الجمع وانكسار لكل بانكسار الاول فيعتبر كل شهر ثلاثين **قال**
 تعودا نظبا لاطلاق في اول الشهر بان يستلبي بالنقط ويتبين آخره ومنه
 باقول جزء من الشهر هذا باجماع الميسلمين وعند المخالفين يتعلق الظاهر
 بانسلاخ الشهر واول الشهر الذي يليه **قال** قل من الشهر ولو انتقضت
 العدة ونكحت آخرها فانكسار الحمل من الاصل لم يطل النكاح وكذا لو لم ينكح جاز
 نكاحها ولو رأت قبل الانتضاء لم ينكح وان انتقضت العدة فالقرب جاز نكاحها
 للمراجع يقتضي الحمل ويحكي كل تنذر لو ظهر حمل بطل نكاح الثاني **القول** المدعى بالحمل
 الذي حصل له ما يصح ان يكون اماره الحمل بحيث يحصل لها معه شك في الحمل والحركة
 او مثل ونحوه اذا عرفت ذلك فيعدل كل عدة عن وطئ غير وضع الحمل في بدل اضطراره
 عن الحمل لان العدة للمالاة على برأة الدم وغير الحمل وهي الاشهر والاقران ولا تلت على
 البراة فظاهر اما ان ظواهر الخلاف فهي دلالة طيبة ووضع الحمل يدل عليها دلالة
 قطعية والكافي بالظاهر من القطع لتعذر تحصيله فاذا حصل الاصل بطل المبدل
 الا اضطراري فاذا اعتدت بغير الحمل ثم ظهر الحمل بطلت العدة على كل حال
 بجماع اما الرتبة بالحمل للمادة فوجبها اما ان يكون بعد انتضاء العدة ونكاح
 آخر وقبل ذلك فان كان المولم يطل العدة ونكاح اجماعا وان كان الثاني
 فاما ان يكون بعد انتضاء العدة وقبل نكاح اخذ حكم المصنف بعدم بطلانها وجواز
 نكاحها لان حكم انتضاء العدة شرعا فلا ينقص الحكم بمجرد الشك فيقول لها النكاح
 لم يفسد الحكم بالانتضاء وهذا انه وانما ان حصل الرتبة قبل انتضاء العدة فلا يجوز
 بها نكاح لاحد قبل انتضاء العدة قطعا لبقاء العدة وهل يجوز بعد انتضاءها مع بقاء

الرتبة قال لا يشق في المتوسط لا يجوز وان نكحت فالنكاح باطل لان النكاح مبني
 على الاحتياط العام وقال المصنف بل يجوز لوجود المتعدي وهو خروج العدة
 لان السبب الظن الرابع حاصل ولهذا يتطوع النفقة ولم تجز النكاح في الرجعية
 وانتفاء المانع اذا الرتبة ولم يهرج خروج الظن فلا يبرأ من الظن الرابع **قال**
 قل من الشهر ولو انتقضت رتبة البالغ بطل دون سنة اشهر لم ينكح فان ادعت
 انه وطل قبل العقد المشبهة احتمل انتضاء العدة والاقران لعدم الانتفاء عنه
 شرعا نعم لو صدق ما انتقضت به **القول** وجه الاحتمال انها زوجة حامل بحمل يكن
 ان يكون له وكل زوجة كذلك فان عدتها وضع الحمل اما الصغرى فلامكان صدقها
 في دعوى وطئها قبل العقد ولها الثانية فلا خلاف فيه وان ههنا فعدة مقدرة
 ان القول قول المرأة في انتضاء العدة بما منها مع تحقق الامكان وقد اتفق عليها
 الكل ويمكن ان يكون الامر كما يرفع منه والولادة من فهارها ولا اقرب عند
 المصنف عدم الانتضاء به لانه منعت شرعا والاصل عدم الوطئ والتحاو الولد به
 شرعا شرط الامكان ولم يثبت ههنا فاستغنى الامكان وفرضت هذه المسئلة
 وبين اللعان لان النكاح باللعان انتفى بمجرد افراذه وفي هذه استغنى بسبب شرعي
 غير جازمة وهو انتفاء شرط اللعان وان سبب اللعان شرعا وهو التزويج
 اللعاني موجود حكم الشارع بنيه عن مع ثبوت الامكان الشرعي وههنا السبب
 متى لا تلم يعلق في فاشته قطعا ولا يراه انه يلزم الحكم في قضية واحدة بتنافيين
 لان انتضاء العدة سببا امكان كونه منه وامكان لحاقه به في نفس الامر
 ونفي البراءة تنفيه في الظاهر لاني نشر الامر **قال** قل من امره ولو وضعت
 احد التولين بانك بالاول ولم ينكح الا بعد وضع الاخير والاقران لعلوا **القول**
 بضع الجميع **القول** المقل قول الشيخ في المهاية وابن المراج وابن حجر **قال** في

قوله في الخلاف والميسر وابن اديس وجه الغريب قوله تعالى وادوات
الاحمال لجهلهم ان يضع حملهم وجعلها مجمع الولدين فقال وضع الاول
لم يضع حملها تمامه والان العدة موضوعة للاستبراء والرحم وخلوة من ولد نظرون
فكيف يضع ان يتفتق مع بقاء ولد موجود **قال** قدس سره وخرج
ما يصح في علمه الا انه قد كلف علم بقاء ولدها في الاول انقضاء **اقول**
وجه الاول انه يصح عليه اسم الادي في فصلت وضع الولد ويحمل عنه
لانها لم يضع كل الحمل لم يحصل بقاء الرحم وفلان من الحمل يتفرع عن ذلك بقاء
الرحمة في الرجعية ويجوز الاتفاق والتوافق **قال** قدس سره
ولم يثبت فادعت الحمل بغير عليها اقصى الحمل وهو سنة على ان لا يتقبل
بهاها بقبول سنة اشهر **اقول** الكلام في تمامين في كية اقصى مدة الحمل
وقد ذكر في التاليف الاول منها قول السيد المرتضى في الانقضاء وفي الصلاح
وان في مذهب الخليل والشيخ في الميسر وابن الخليل وابن البراج وسلا وابن
ادريس وسيا في التاليف في موضع **ب** انه اذا انقضت اقصى مدة الحمل حكم
بانقضاء عقدها ولم يحتج الي اعتداده بغير مذهب ابن اديس لعدم كذب
دعواها ويقع العدة موضعها فقال الشيخ في النهاية يعتد بعد سنة اشهر
بنقضاء اخرى لما رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سمعت ابا بصير
عليه السلام يقول اذا طلق الرجل امراته فادعت حملا استقرت سنة
اشهر فان ولدت والا اعتدت ثلثة اشهر وان لم يولد فاعتدت ثلثة اشهر
انقضت اختار في المختلف اختار الشيخ في النهاية وهو الاخرى عندي
قال قدس سره ولو طلق رجعا ثم مات في العدة استأنفت عده الوفا
وان قصرت عن مدة الطلاق كما استدل به على اشكال **اقول** قوله

الف وصر

عدة العدة المراد به ان الماضى لا يحسب في اعتدادها بابتداء الحمل والعدة
في قوله وان قصرت راجع الى عدة العدة ونشأ الاشكال لعدم النص وانظر في
الحق والحكمة **قال** قدس سره ولو كانت بولدة لاقل من سنة فان لم يسكن
وتعافى من الحيض وان كانت رجعية حبس السنة من وقت الطلاق
وقت انقضاء العدة على اشكال **اقول** ينشأ من ان الطلاق هو
المرحل للملك فيجوز بطواها بغير الرجعة فيكون كالياسنة في النكاح والولد
سنة فيكون كالياسنة وفيه ومن ان الرجعية كالزوجة لانها يتوارثان
فيما لم يوطئ فيكون لجة وسبع الظاهر ومنه والاملاء وما سلكه النكاح وجود
المحل دليل بخبر العدة والتحقيق ان الرجعية هل هي فمباشرة ام لا
النكاح بالمثل وان بقي بعض لوازمه لان اللازم اسم وان قلنا انها فمباشرة
فالاعتبار بالمدة من انقضاء العدة وان قلنا انها ليست بمباشرة فالاعتبار
من الطلاق والاول اختيار الشيخ في الميسر وهو لا يوجب عندي ثم رفع الشيخ
على ذلك في الجعي انه اذا قضى قلة العدة من الاقراء اها لا تسقط ايت بول
لاكثر من سنة من انقضائه المدة لم يلحقه لا ما يتبين ان الحمل لم يكن موجودا حال
الاقراء والآخر يتبين بانقضائه تكون كالياسنة بالطلاق الا ان اول السهم ثم
انتهى بولده لاكثر من سنة من الميمنة وان انت بلاقل من سنة وبالجملة
القل من اقصى مدة الحمل يتبين انها حلت به في حال العدة وهي فمباشرة
حينئذ فيلحق به واعلم بهذا فوايد **قال** النكاح العام مع المتخول فمباشرة موجب
الاتفاق النسيب به مجرد امكان كونه منه ومعنى هذا لا يجازي بعد زوال
النكاح ببقاء النكاح بل ما رضى ارجح ومن ثم حكم الشارع بالحقاقه ولم يتبدل
منه نسبه بل يلحقه **قال** لا بد من امكان الطول منه في وقت الفراش فيمكن لحوقة

كاشف
الاشكال
في
العدة

ان كان كونه باق الى
انقضى مدة الحمل فيبقى الاكلان
نفسه او يولد غيرهما
وهذا هو الحق

بهر في الفراش جماعة والطلاق ما هو في المحل
مدة الحمل وقد تقدمت وثانيها في ابتدء هذه المدة مع الطلاق وشبهه فاما ان يكون
الطلاق باثنا او جمعا فان كانت الطلاق باثنا قال المتكلم الملاء من وقت
الطلاق وفي هذه العبارة نظرا لما يترجم ان يكون أقصى مدة الحمل لتعلم العود
على الطلاق لانه لا بد وان يكون العود في الفراش ووقعت قبل الطلاق
لان الطلاق البائن سبب البينونة وسبب ذوال الفراش والحق انه وقت
هو آخر اوقات اكلان العود قبل الطلاق وشبهه في الجاين واما في الرجعي
فيكون ذلك الوقت قبل الطلاق او ابتداء المدة على اختلاف الروايات
تقدم وهذه العبارة هي المتقدمة التي اخبر بها اخيرا المصنف **قال** قدس
استمر بعدة النكاح الفاسد بيندي بعد التمتع بانحلال الشبهة لا يوجب
وطية على اكلان **قال** يشاء من ان المدة الوسطى خاصة لان النكاح ليس يصح
وكله من من يجرد الوسطى خاصة فان بدا هذا النزاع منه ومن حيث انها النكاح
وهذا الاخير اختيارا في الوسط لان الاستيلاء به ينتفع والفراش في طه
ينوب **قال** قدس استمر ولو انتفى على زمان الوضع واختل في وقت الطلاق
هكذا ان قيل الوضع او بعده قدم قوله لانه اختلاف في قوله وفيه اكلان
من حيث ان الاصل عدم الطلاق والوضع فكان قول من قبله ما تقدم **قال**
عنا اصل يستمر منه سيلتان وهو انه قد انتفى على زمان الوضع بان كان يوم
الجنس كذا من الشهر مثلا في وقت الطلاق فتنا سئلان ان كان
الزوج قبله مكوم الادب في المثال المذكور فيصير انتفاء المدة وسيق
ويشمل في يوم المحبة في المثال فيعكس فيه واثباته فيقدم قول الزوج
لان الطلاق من قوله ويجوز ان الاصل عدم الطلاق يوم الجنس والاصل

في اصله فيصير في وقته **قال** كس الادب فيقول طلعتني يوم الادب فيقول
هو يوم المحبة فيسمى حته وسه هو وقتها قوله مقدم قطعا لان الطلاق من
قوله هو يتيقنه وقوله والوضع عطف على الطلاق اي الاصل عدم الوضع وهو
اشارة الى انه لو انتفى الزوجان عن زمان الطلاق واختل في زمان الوضع فانه
يحتل ان يكون الثقل نافذة لان قوله يوافق الاصل وهذا معنى المنكر فيجمل
تقدم قوله لانه من فعلها **قال** قدس استمر ولو اقرت بانتفاء العدة ثم جارت
باللثة اشترت بطلتها دليل لا يوجب به ويحتل بالحق ان لم يجاوز أقصى للحمل
ولم يكن ذات بدل **قال** قدس في الشق في الميسر عدم العود لان قول المرأة
مقبول في انتفاء العدة بما يمكن صدقها فيه لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكمن
ما خلقت الله في احكامهن ولو اقرت قولهن لما حرم كتمانها عليهن ويمكن تجرده
بذلك لان التقدير في اقل الحمل وهو ستة اشهر من حين الطلاق فلا يقبل
نفيها ومضى باقي اقراءها ولان اقلها بانتفاء العدة صحيح ظاهر لا
ينظر به بل يحتل كما اذا حكم الحاكم بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده فانه لا ينقض الاقل و
يحتل اللغات بشرط ان احدهما ان لا يتجاوز اقصى الحمل وثانيها ان لا يكون
ذات بدل وفي قضاء المولي اي يكون ذات بدل ولا يولي بها واول وجه
هذا الاحتمال ان هذا ولد يمكن ان يكون من قراشه وليس من يساويه
ولان هو ولي توجبا فيلحق به والاقربى عندي الثاني فلا ياتي هذه القاعدة
السابقة لان كلامه يقتضي احدا من العدة وهذا قد اقرت بغيرها **الفصل**
الزوج في عدة الوفاة **قال** ايج على الاسلام في ان عدة الوفاة
الحامل بأربعة اشهر وعشر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا

قربا على اقارب وغيرها الحداد على اكلان **قال** يشاء من انها عدة الوفاة
وعدة الوفاة بالزوجة الحداد ومن حيث انه لم يصدق ان قول النبي عليه السلام
ان الذي يخطب الحداد انما هو على الميت ولم يولد وانما حكم الشارع باليسيرة في حدادها
المصر بالخروج كخرج العيب لهذا الوجه كان النكاح باثنا والاصل براءة المدة
ولان لو كانت الموت للسبب حكم الحاكم شرعا لم يثبت وما يوجب عليها بغير الزوج بعد
لان حكم اجتهاد في طهرها تهاون دليلا قطعا وكل حكم اجتهاد في طهرها تهاون دليلا قطعا
نفس **قال** قدس استمر ولو انتفى على زمان الوضع واختل في وقت الطلاق
القول يشاء من ان في عدة براءة فكانت بمنزلة الماشي ومن انها في جباله فلم يوجب
سنة **قال** قدس استمر ولو اقرت قولك بغيره في سنة اشهرين دخول
الثاني لحي به ولو اقرت الاول وحكم لوطه ستر لم يثبت بغيره بغيره وليس
اقل بالضرورة الشق الوسطي في الميسر لانك قد اقرت الحق اختيارا والمصنف في
الافتاء في لانه قد اقرت في الحقيقة وقيل الاول وقال عليه السلام الاول الفراش
قال قدس استمر ولو اقرت في الحساب فاسرها بالحداد فاعتدت وتزوجت قبل
مضى مدة التمتع بطل الثاني والاشوب انما يحكم عليه مؤبدا مع الدخول
وجاء الزوج انها في المدة طاهرا والدخول بعدد ايام على المدة المحترمة انما لا يحل له
لانها ليست محترمة في نفس الامر ولا يحصل منه ثباتات بغيره بغيره بغيره
النقص في القيمة المؤبد والاصل الاية واما ما يجزم الاول لان التعزم خدم مع
التمارض لقوله عليه السلام ما اجتمع الخلال والحرام المأثبات للحرام والحداد انصفا
فيما بقي على الاحتياط فانما النكاح بين علي الاحتياط لانما **قال** قدس استمر
وليتبين موت الزوج الاول قبل اعادة والاقربى هي الثانية **قال** قدس استمر
انما عدة بغيره الماشي بغيرها ووافقت ما في نفس الامر نعمت فيقول ضيقا عليه

ان الموت في نفس الامر يعلم ويستند حكم الحاكم في صحيحه فالحكم خطأ **قال** قدس
استمر في الاقربى ان الحكم بعد مدة البحث بطلتها براءة الصبيحة والحق عدة
الوفاء والاحتياط في غير ما **قال** قدس استمر ولو اقرت بغيره بغيره بغيره
الطلاق وقال ابن الحنفية بامر السلطان الولي باقاع الطلاق فان لم يطلق
امر الحاكم بالعدة وقال ابن باز وباب حرمته بامر السلطان الولي بالطلاق
فان لم يطلق طلقتها الحاكم ولا يصح ما قد اختلف والرواية في دعوى براءة من حريم
الجملة في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المتوفى كيت تضع لمراته
فقال ما كنت عنه وصيرت فكل عنها وان هي رفضت امرها في الوفاي اجراها
ايحسين ثم يترك الى الصنع التي قد فيه فيسئل عنه فان خبرته نجات صيرت
وان لم يخبر عنه شيئا حتى يمضي الاربع سنين دعوا في الزوج المتوفى فمقتل
له هل يقتل ما لان كان لم لا انفس عليها حتى يعلم حرمته من حرمته وان
لم يكن لما لا انفس عليها فان فعل فلا سبيل لها الى ان يتزوج ما انفس عليها وان
اي ان ينفس عليها اخبره المولي على ان يطلق بطلتها في استئصال العدة
وهي ظاهر فصيل طلاق الوفاة الزوج فان جاء زوجها قبل ان
ينفس عندها من يوم طلاقها الولي فيبذل له ان يزوجها في اوله وهي عنده
على تطليقتين وان انتقضت العدة قبل ان يزوجها ويخرجت من الاطلاق
ابن سبيل في قوله والعدة عدة الوفاة الى آخره والى جواب عن
احتجاج الشق في عدم احتياج الى الطلاق وتتمير الاحتجاج ان عدة الوفاة
من خصائص الوفاة فلا يجمع الطلاق وتتمير الجواب الى عدة الوفاة فيجب
احتياط الاحتمال للموت كما شافنا لان الاحتياط يعمل فيه بالاحتمالات وان كانت
موجبة يحصل بغيره براءة **الفصل** في عدة

وصية لا دلجهم متاعا الى المحل غير اخراج ذلك لها النفقة في العدة فتشترى
 النفقة للميراث ونسخت السنة بالعدة اشهر وعشرة ايام لتأخيرها عن آية
 المحل في التنزيل اجاعا من العصابة ولا يصير بقدرها في العدة فان الاعتقاد
 في السخ بالتأخير في التنزيل **قال** العشرة العتية في العدة هي عشر ايام
 ايامها لا يقال استقطا في العشرة وهو يطلق على الليالي دون الايام لانها
 المؤثر ولما زاد الايام لم يات في العدة لقوله تعالى فخرها عليهم سبع ايام
 لما تقول الايام فيما قبل العاشر فلم ينتج دخولها في العاشر لان العاشر جميع
 العدة واحد ولا ان اطلاق الليالي يقتضي دخول الايام معها واطلاق الايام
 يقتضي دخول الليالي معها وايضا قال انس الاعرابي ان العاشر يدل على المذكر
 عن يدك على المؤثر اذ كان الحد منسرا فقل لعشرة ايام وعشر ليالي واما
 مع اطلاق العدة وعدم التفسير فلا يدل على ذلك ويحتمل ان يتنازل المدعو
 المؤثر كما لدى عن علي بن ابي طالب من صام رمضان فانيهم بيت من شوال فكانما
 صام ايامه **قال** عدة الوفاة ما بعد الاجل وفيه اثبات الامامة وهي
 مذهب ابن عباس فخره عليه علي بن ابي طالب لقوله تعالى يتوفى الله ورسوله
 بقاى اولاد النعمان اجمعين ان يصنع بطلان فيخرج منها ما ذكرنا
قال العدة واجب على المرأة في عدة الوفاة مدة العدة والحد وهو ترك
 التحلل والتطيب والتزين في البدن والثياب واما وجوبه في عدة الوفاة
 فاجماع فقهاء الاسلام والاعتقاد بخلاف الشعبي والحسن البصري لاجماع من قبلهم
 ومن عدمه وانما كونه تمام العدة فلعن النبي عليه السلام لا يحل للمرأة في موت
 بالحد الايام الاخذ ان تحل على بيت فوق ثلاث ليال الى على زوج او جازا
 عشر اشهر عليه ولما روي ام سلمة عن النبي عليه السلام قالت جاءت امرأة

الحاصل

الى النبي عليه السلام فقلت يا رسول الله ان نفي توفي زوجها عنها وقد اشكت
 عنها فالحكمها فقل لا تزني او قلنا تاكل ذلك يقول ثم قال انما هي اربعة
 اشهر وعشر الحديث **قال** قدس سره يجب عليها الحد والحد ما كانت او
 حايلا صغيرة او كبيرة مسلمة او ذمية وفي الامة اشكال **قال** ذهب الشيخ في
 البسوط الى ثبوت الحد عليهم واختاره ابن ادریس لعوم الحديث المروي
 عن النبي عليه السلام بعدم المتقدم وقال الشيخ في النهاية وابن الحنفية وابن التبراج
 والمنصف ان احدا عليها لواصل ولما في زارة الصحبة عن ابا قتيبة السلام
 ان الحد والامة كليهما اذا مات زوجها سواء في العدة الا ان الحد لا يحد ولا لامة لا تحد
قال قدس سره ولعلم ياموها الحكم بالعدة فاعتدت فالاقرب عدم الاكتفاء
قال الاقرب عندي هو الاقرب عند والذي المنصف لانه يتوسط بحكم الحكم
 لمعرفته بواقع الاحكام لانها من المبادئ الاجتهادية فلا يناط باجتهاد الحكم
 الاصلية بقاى الزوجية لعدم الموجب لانها شرعا غير الموت والموت لا يعلم و
 يحتمل الاكتفاء لان عدم الظهور بعد الطلب هذه الحجة علامة على الموت وفيه
 نظر لان الامامة تنبذ النظر والمعتبر هو طلق الحكم ولا يخرج من العدة لولم يكن
 وحمل الالفاح لم يكن فيها فائدة **قال** قدس سره ولو جازة بولادة العدة قبل التوليد
 مؤثر لان الاقرب انه لا يسيل عليها **قال** اذا جاء النزع وقد خرجت من العدة
 بطل النزع قال الشيخ في النهاية والخلاف هو اني في ما روي في البسوط
 انه لا يسيل عليها بل ماتت منه وهو مذهب المتيد وسلكه ابن ادریس
 اختاره الذي هنا لان حكم الشارع بالبيونة بقوله الطلاق والام لا يملك حال
 البيونة عما يقابلها ولان الحكم بعد قطع السلطة بالسلط يحتاج الى دليل
 وليس للاقوي عندي الاول **قال** قدس سره هذه كونه الموت والنفقة

الامة والاستبراء **قال** الاستبراء هو التوقيص الواجب بسبب مك
 اليقين حددا او ذوا لها ما يخص بهذا الاسم لان هذا التوقيص من دياصل
 ما يدل على البراءة من غير مكره وتعدد فيه وحقق التوقيص الواجب
 بسبب الكناح باسم العدة اشتقاقا من العدد لما يقع فيه من الحدود والاصل
 في الاستبراء ان شادي وحل الله عليه وآله وسلم شادي جدي سمي
 او طلس لا طلسا حاصل حتى يقع ولما كان حتى فحين ومن كان في الاستبراء
 بالحقيق واما العدة فيا لاطا **قال** قدس سره هل حكم النكاح المبيح
 حكم الطلاق الاقرب ذلك **قال** وجه القرب انه تعبت الكناح الذي لم يرد
 الدخول فوجب العدة لاستبراء النكاح كطلاق ويحتمل الاستبراء لعدم النكاح
 على القوة فلا تسبب ذوال ملك وهذا ضعيف لان الاستبراء لا يوجب حرة
 ملك او ذل ملك الاذال نكاح دائم والامع المقتضية الاول **قال**
 قدس سره والعدة كالعدة في الطلاق والوفاء وقيل كالامة **قال**
 هذه المبيطة بيني على مقدمة هي بيان عدة الامة في الوفاة وقد اعتد المنصف
 انما شران وخسة ايام ولم يعتبر بالخلات لعداؤه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق
 عليه السلام قال الامة اذا اتفق عليها زوجها فعدت اشهران وخسة ايام وفي الصحيح
 عن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال عدة الامة اذا اتفق عليها شران
 وخسة ايام وهذا هو اختيار الحنفية وقال المنصف وابن ادریس في
 اربعة اشهر وعشرة ايام قال ابن ادریس لو كان ام ولد لولها اولاد
 قد رجحنا في كتاب التباين عما قاله في النهاية لعدم الآية ولما في
 دلالة في الصحيح عن ابي قتيبة عليه السلام المذكورة في الحدود والحد
 المنصف ان العام يخص بالحداد والخاصة والكتابة يجوز تخصيصه

رفع

بالسنة والمساواة تصدق بالمساواة في طلق العدة وقال الشيخ في النهاية
 ان كانت ام ولد لولها فعدت عدة الحرة اربعة اشهر وعشرة ايام و
 ان كانت مملوكة ليست ام ولد فعدت اشهران وخسة ايام بغيره ابن البراج
 لما رواه علي بن ابي طالب في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الامة اذا طلقت ما عدت لها قال حفتة او شهران قلت وان توفي عنها زوجها
 فقال ان عليا عليه السلام قال في امهات الاولاد لا يزوج حتى يموت ومن
 اربعة اشهر وعشر لوهن اما اذا تفرقت فعدت لها سلتان اهل
 الامة الحرة كالعدة المسلمة في كنية العدة اذ الامة تقول الزينة كالعدة المسلمة
 في كنية العدة في الطلاق والوفاء في الحد وهو المهور بين الامهات
 ونقل المنصف قولا انها كالامة ولا اعلم من قائله لكن به رواية في رواية محمد بن عوف
 في الصحيح عن علي بن ابي طالب عن ابن ابي عمير عن ابي ايوب
 عن رواية عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن امرأة كانت تحت نصراني
 فطلقها هل عليها عدة مثل عدة المسلمة فقال لي ابي قوله قلت فاعدت لها
 اراد المسلم ان يزوجها قال عدت لها عدة المسلمة في اربعة اشهر وعشر
 يوما الحديث وقد ثبت في هذا الحديث عدتها في الطلاق والوفاء والحجاب انه
 لم يرض على انها حرة على المملوكة **قال** هل هي كالحة المملوكة في الحد والاشهر
 ذلك وقد قال انها كالامة في العدة والحداد على الامة يمكن ان يكون يقول انه
 لا حد عليها ولم اعلم من قائلها من اصحابنا واعتزمت بان الخطاب يخص بالمسلم
 في قوله عليه السلام لا يحل للمرأة تزني بالله وبما اقرب على ترك الايمان في
 الحداد والمطهر بجمع رواية ام سلمة عن النبي عليه السلام انه قال انما حدنا
 ونجها بالامر والعصر والاشهر ولا يحل ولا يحل ولا يحل ولا يحل ولا يحل ولا يحل

رواها
ابن ابي عمير
عن ابي ايوب
عن ابي جعفر

١٠٩
تؤمن بالله دليل على لزوم التكليف بالامان في **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام ان
الجنة بعد الطلاق با الحروب مسببت في ابناء المودة فالاولى بها لعدة الحرة
قال قد روي عن الصادق عليه السلام ان المودة لا تفسد الا بالطلاق **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام
انها تامة والحق الاول **المطلب الثاني في الاستبراء** **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام
سبعة وعشرين يوما في مدة الاستبراء غير الطهرين وهو الاستبراء اشكال **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام
من اناها كالحرة وكما لا يثبت من حيث ان الاستبراء لم يفسد الا بالطلاق في عدم واحد
فيمنع الرجل خاصة لان الاصل عدم التحريم والاصل الاول **المطلب الثاني في الاستبراء**
في اجتماع الزوجين **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام ان من تزوجت امرأة فانها فان زادت
احدهما تأخرها الى دخول الاخر في الاكل وقال الشيخ في الخلاف فابن اديس كل من خرج
يحتل على المرأة عدلان لا يثبت له ان ياتي بكل ما على الكمال ولم يثبت له الطهرين
بما في المطهرين **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام في عدة الحيض في الاكل والاكل
الكل **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام ان من تزوجت امرأة فانها فان زادت
بطل فكل حكم وبها ثبت عدة الفسخ وان الفسخ ليس من جنس الطلاق فلا ياتي
عدة احدهما على عدة الاخرى والاول قول الشيخ في الميسر واعلم ان الفسخ هنا في
العدة لم يثبت له **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام في عدة الحيض قبل اعدة
وليس **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام في عدة الحيض قبل اعدة
فان قال فيه اذ طهرت لم يجرها ثم خالفها قبل الاكل قال قوم يقي وقال آخر
تثبتت مهرها لغيره عناء وقال قوم عدة عليها مهرها وهو لا يقي والاول
هذا آخر كلام رحمه الله وجه الاول ان الطلاق يطل اتمام العدة بالرجعة ولم يثبت
في النكاح التمتع والخلل السحت فاشبه ما اذا اتمها ثم حلت كما في الحرام طهرت
قبل ان يسهل فيها الثاني وهو لا يقع ان يخل في نكاح يجعل فيه المباشرة وكل من

١١٠
لا يخل ان يكون من كل جنس فهو امر شكل وكل من شكل فيه العسر واليسر والاشهاد
اعتبرت هو الصحيح انه الثاني لا يثبت له الاكل والاول قول من هذا
صاحب الميزان ثانياً بالتحليل حال الحمل اولى بقوله عليه السلام ان من تزوجت امرأة
قال قد روي عن الصادق عليه السلام في عدة الحيض قبل اعدة
وعليه الميراث لها فقول العشر ونصف العشر **قال** الاول هو يوم من قبل
ان اديس وهو احد قول الشيخ والثاني قول آخر للشيخ **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام
عدة الطلاق من حين وقوعه حاضراً كان الرجوع او غائياً والوفاء من حين
بلوغ الخبر لغيره فذكر في الامة **قال** ان عدة الطلاق من حين وقوعه لغيره
بحرين سلباً يصح عن المباشرة عليه السلام اذ اطلق الرجل وهو غيب
فليشهد على ذلك فاذا اقصى ثلثة ايام من ذلك اليوم فقد انقضت عدتها واما
عدة الوفاة من حين بلوغ الخبر على المباشرة فلا يثبت فيها اذا قامت البينة
تقدم حجة اقامه الخفية بانه لاجل المعداد واجبة بما رواه في الحسن بن ابي نصر
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال اقتصرت منها زوجة يومئذ حين بلغها
لانها تريد ان تخلد في العجوة عن ذمها عن ابيها عليه السلام قال في
ماث عنها يعني وهو غيب فتثبت البينة على موقفة عدتها من يوم اتمها
الخبر اربعة اشهر وعشرين ايام عليها ان تخلد عليه في الموت اربعة اشهر وعشرين
الحديث اذا تم ذلك فقول على هذا التعليق بكل حكم الامة من حيث انه
لما دنا عنها فيسقط حملها فآخر العدة الي بلوغ الخبر فيسقط الحمل ومن عموم
رواية محمد بن سلم في الصحيح عن ابي قريش عليه السلام قال لو اقتصرت منها
زوجة وهو غيب يومئذ حين بلغها الخبر لم يكن لها قبل ذلك بينة
اوسعت احب ابن الحنفية بما رواه عبد الله الحنفي في الصحيح عن الصادق عليه السلام

هذا

هذا

١١١
قال قلت له امارة بلوغا متى وقع بعد سنة او نحو ذلك قال ان كانت حبلها
ان يضر حبلها وان كانت ليست بحبل قد سقطت عدتها اذا قامت لها البينة انه
ماث في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها بينة فليست من يوم حلت اجاب الشيخ
رحمته الله انه خبره نادى راضيه اجاب كثيراً فالصلح عليها دونه ولا يقي
عندى ان عدة الحنفية منها ما كانت اربعة من حين بلوغ الخبر والاصل
المطلب الثاني في البينة **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام ان من تزوجت امرأة
كما يستحق الفقة لتولد بها في اسكتوه من حيث سكتهم وقال تعالى لا يخرجون
من بيوتهم ولا يخرجون من ان ياتين بفلسفة بيعة والامارة بيوت ازواجهم
واما اضافة من سكتهم في البينة لا يثبت الا بالبين الاصل ولعله تعالى لعل الله
يحدث بعد ذلك امر اي في الرجعة ولا يثبت عليه السلام لم يجعل للناطقة بنت
فيس نكته ولا سكتي وقال انها النكته والسكتي لمن يملك زوجها رجعتها
بغيره لكت المراءى بسبب استحقاق الكل لكل واحد **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام
سرى والموطوءة بالثبته لاسكتي لها ولا نكته وكذا المكروه كما حافدا وام
الولادة اعتبرا سيدها اما لو كان احدهما حاملاً فانها يستحق النكته
والسكتي على اشكال **قال** هذه المسئلة مبينة على ان النكته هل للخل
سرى الطلاق البائن اقل من قبل فاشبه انها المفضل لوجودها بوجودة واثباتها
بانها ثبته كالزوجة فانها ثبتت البينة ولما اثبتت استسكت كانت
كالزوجة وقال ابن زهر انها المفضل لانها لو كانت للولاء استسكت عن المهر
بما رواه كوردوش من اخيه لايه وابوه قايمة ولا راث له سواء ولو وجبت
على المجدد فقت الالب لكن الثاني في اقساين باطل فالمقدم مثله والجاب
والذي يمنع بطلان الثاني في هذه القاعدة اذا قلنا انها العمل بحسب وان

١١٢
قال قلت له امارة بلوغا متى وقع بعد سنة او نحو ذلك قال ان كانت حبلها
ان يضر حبلها وان كانت ليست بحبل قد سقطت عدتها اذا قامت لها البينة انه
ماث في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها بينة فليست من يوم حلت اجاب الشيخ
رحمته الله انه خبره نادى راضيه اجاب كثيراً فالصلح عليها دونه ولا يقي
عندى ان عدة الحنفية منها ما كانت اربعة من حين بلوغ الخبر والاصل
المطلب الثاني في البينة **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام ان من تزوجت امرأة
كما يستحق الفقة لتولد بها في اسكتوه من حيث سكتهم وقال تعالى لا يخرجون
من بيوتهم ولا يخرجون من ان ياتين بفلسفة بيعة والامارة بيوت ازواجهم
واما اضافة من سكتهم في البينة لا يثبت الا بالبين الاصل ولعله تعالى لعل الله
يحدث بعد ذلك امر اي في الرجعة ولا يثبت عليه السلام لم يجعل للناطقة بنت
فيس نكته ولا سكتي وقال انها النكته والسكتي لمن يملك زوجها رجعتها
بغيره لكت المراءى بسبب استحقاق الكل لكل واحد **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام
سرى والموطوءة بالثبته لاسكتي لها ولا نكته وكذا المكروه كما حافدا وام
الولادة اعتبرا سيدها اما لو كان احدهما حاملاً فانها يستحق النكته
والسكتي على اشكال **قال** هذه المسئلة مبينة على ان النكته هل للخل
سرى الطلاق البائن اقل من قبل فاشبه انها المفضل لوجودها بوجودة واثباتها
بانها ثبته كالزوجة فانها ثبتت البينة ولما اثبتت استسكت كانت
كالزوجة وقال ابن زهر انها المفضل لانها لو كانت للولاء استسكت عن المهر
بما رواه كوردوش من اخيه لايه وابوه قايمة ولا راث له سواء ولو وجبت
على المجدد فقت الالب لكن الثاني في اقساين باطل فالمقدم مثله والجاب
والذي يمنع بطلان الثاني في هذه القاعدة اذا قلنا انها العمل بحسب وان

هذا

هذا

فلما انتهى من ذلك **قال** قدس الله سره ولا تفتة لتوفي عنها زوجها
 لم يكن في ذلك حائل من سبق عليها من نقيب الحمل والارض السوط **قال**
 عن سئل ان **قال** من تفتة لتوفي عنها زوجها اذا كانت حائلا اجاب **قال** والى
 السبب وان كانت حائلا كذلك لان تفتة لها على المتوفي وهل يجب على نقيب
 الولد اخذت الاصل بغيره في النكاح وانما يجب واختاره ابن الجين ومحمد
 بابويه وابو الصلاح وابن النجاشي وابن حنبل وقال ابن اديس لا يفتق عليها
 واختاره المصنف وهو مذهب ابن النجاشي وهو اختيارنا في الاستصحاب
 عند قبة الباب وادعاه اجاب المردون بجوابه **قال** فله تعالى وان كنت اولات حمل
 فافتقوا عليهن حتى يفتقن حملهن وهو عام **ب** ما رواه محمد بن سالم في الصحيح
 عن احمد بن عليهما السلام **قال** المتوفي عنها زوجها يفتق عليها من ماله في النكاح
 وحده الله الصغر في ماله واجاب الى الولد لان الحمل لا تفتة لها اجابا **قال** المرد
 الحامل وانما قلنا بجوابه في ماله ولجج الى الولد لان الحمل لا تفتة لها
 اجابا **قال** المرد الحامل وانما قلنا بجوابه في النكاح الى الولد لما رواه ابو الصباح الكاظم
 عن الصادق عليه السلام **قال** المرد الحامل المتوفي عنها زوجها يفتق عليها من
 مال ولها الذي في بطنها **ج** تفتة الحامل هنا تفتة الحمل وتفتة الحامل
 من ماله اما الصغرى فلما تقدم واما الكبرى فظاهره اذ المالى قلنا مثل الجرس
 الوارث وليس عليه تفتة الحمل والحجاب عن **قال** ان الخطاب في الآية للأعاج
 ولا يجوز الى الميت فالمراد المطلقات وعن **ب** بانه مما يقضى بها رواه الصدوق
 في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام **قال** سألته عن المتوفي عنها
 زوجها لها تفتة **قال** لا نعم **قال** يفتق عليها من ماله وترك الاستئصال **ج** قيام الحال
 دليل على التفتة في اللعان وعن **ج** ان الحمل لا يجب عليه شيء ولا يحكم بملكه **ب**

مع انفصاله حيا كما قاله الشيخ الفيد انه قبل خروجه الى بعض حيا لماله ذلك
 تنبثق عن الحلي من ما سئل لما له **قال** اجاب **قال** خرفت بما رواه ابو الصباح الكاظم
 عن الصادق عليه السلام في المرأة الحامل المتوفي عنها زوجها هل لها تفتة
قال لا وفي الحسين عن الحلي عن الصادق عليه السلام انه **قال** في الحلي
 المتوفي عنها زوجها انه لا تفتة لها وهذا هو الموضع عندني للاصل ولعله عليه
 السلام انها التفتة التي يملك زوجها وجعلها **ب** لا يفتق المتوفي عنها زوجها
 ان كان انت حائلا ولا واحدا وان كانت حائلا **قال** بعض المجهول لها السكنى
قال التفتة لها من نقيب ولها والمرد **ب** انه لا يفتق لها **قال** اجاب **قال** يفتق الزوج
 لثمة تعالى والتفت يتوزعت منكم ويدون ان واجبا وصية لزوجهم
 سئل عني الحول غير اخراج فتح بعض المدة فبقي باقيا على الزوجية والجواب
 انها منسوخة للحمل لا يجب عليه شيء قبل خروجه **الطريق الثاني**
 في صفة اليك **قال** قدس الله سره ولورجل اهله وبقي من فيه
 متعه دنانير معه فلم يزوج جوازا لم يتحل مع الاله دفعا لضرر الوصية
 بالتمرد عن **قال** ومن عدم قوله تعالى ان لا تحلوا جوهن من يوتق
 ولا يتزوجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة **قال** لا يزوجني اختي والمصنف
قال قدس الله سره وهل له انكاحها في سنة متناهية تناسب حالها للافدية ذلك
قال وجها القرب بين المعتقد في وضع الطلاق وقطعها في السنة و
 الاستدلال ان السنة سكن متناهية ولا يجب وجوب انكاحها في سنة **ب**
 الطلاق الشائع انما يحل على المأثلة لا على الفداء والمأثلة لا على السنة **قال**
 قدس الله سره ولو طلقها غيبا او غاب بعد الطلاق لم يكن له سكن مملوك
 لاستباحا سنة ثلاث الحكم عليه قدس الله سره وله ان ياذن لها في ما استباحه

فلما استأجرت من دون اذنه فالوجه رجوعها عليه **قال** لانها مطلقة
 لوجبة وكل مطلقة رجعية تنتهي سكنها كما لو لم ياذن لها وهو ظاهر
 واما الكبرى فاجاب عنه ويحتمل عدم الرجوع ان لم ياذن لها وهو ظاهر
 ولا دليل مع القدرة عليه اذ وليه الحاكم فانه ولي النكاح وكانت رجعية ولم يزوج
 المرد **قال** قدس الله سره ولو سكنت في منزلها لم يملكها **قال** يمكن ليس
 لها المطالبة بالرجعة لان اظها من المطالبة ولو قالت تصدت الرجوع فيه
 اشكال **قال** يشترط ان اها اعترف بمصلحتها لان سكنها في منزلها
 عدم سلطانها مع نكحتها من المطالبة يكون قاضية لوليه بخلافه ولا اذن
 شرعي فلا تخرج من تعني غيره بغير اذنه ولا اذن شرعي من اذنه
 البعثة والمحق عندي رجوعها لان حق اليك لها تابك فلا يستطاع اذنه
 انما استطاعا صريحا وعلم النكاح وليس شيء من هذه ثابت هنا **قال**
قال قدس الله سره ولو مات بعد الطلاق ارجع فطهرتها من بيته العدة **قال**
 مع الحمل على رأي **قال** قد تقدمت الطلاق في ان الحامل المتوفي عنها
 هل يفتق عليها ام لا **الطريق الثاني** في اذن الانتكاح **قال**
 العدة البيعة اليك تكن في السكن الذي كانت فيه عند الغزاة الى
 ان يقع مانع على ما بيته المصنف وليس لها الخروج منه ولا الرجوع الا لاجرا **قال**
 لها المأثلة في الغزاة ولو انتكحت انتكحة من الحاكم لان فيه حثا لله تعالى
 كما ان في العدة حثا لله تعالى وينبغي سكنى الحكم لغيرها للرجوع فان
 انتكحت من سكن الى آخره طهرت اعتدت في الثاني ولا اعتبار بصلها
 خاصة **قال** قدس الله سره ولخرجت من المنزل الى موضع اجتمع العادة
 اذ انتكحت فافتت قبل ما وقته المأثلة لا لا قربة لا اعتداد في الثاني **قال**

رجع القرب انها فافتت الاول باذن الرجوع قاصده الى الثاني باذن الرجوع
 قبل الطلاق فكانت كما لو طلقت في الطريق فيعتد في الثاني ومن حيث
 انها ليست فيه وهي في حكم المردل فيرجع اليه **الطريق الثاني** قدس الله سره
 ولو كان سفرها التجارة او الزيادة ثم طلقت فلا ترتيب انها يتخير بين الرجوع و
 المعنى في سفرها **قال** لما بين المصنف حكم سفرها في المثال ذكره هنا سفره
 وهو نوعان ساج كالتجارة وطاعة كالزيادة فاذا طلقت بعد استئجارها
 في السفر فيه احتمالات ثلاثة **أ** انها يتخير في الرجوع والمصنف في سفرها لانها غير
 مستحقة لو احدهما ولا في الاول سكنها لم ينتقل عنه فجاز الرجوع اليه ولاها
 حادث الى الموضع الذي اذن لها فيه بعد السفر فياخذها المصنف فيه ولان عليها
 مشقة في الرجوع **ب** اعتدادها في السفر الرجوع لانه منزله والاقوي
 عندني اختيار المصنف **قال** قدس الله سره ولو اذن لها في المعتكاف
 ثم طلقها خرجت وقصته ان كان واجبا سواه تبين زمانه على اشكال **قال**
 الاشكال فيها اذا شئت زمانه ونشأه من قاصد الواجبين المصنفين
 المعيني الزمان فان قلنا بوجوده المخرج هل يجب القضاء فيه الحكم في نشأه
 من ان العدة ليس بخيارها وعدم قبول الزمان له فلم ينعقد التذوق فلا
 يجب القضاء ومن انه قد يجب عليها التذوق ولم يجعل نقيب القضاء لماله
 صحة التفتة كالحق في رضا **قال** قدس الله سره ولو اذن لها في
 الخروج الى منزل آخر ثم طلقها في الثاني ثم اختلعا فالتفت فلهذا اعتمد في
 الثاني وقال ما نملكك احتمل تقدم قولها لان الاذن في المصنف اليه ظاهر
 للفتة بتقدم قوله لا اختلعا في قصده وهو اوجب **قال** اذا اذن
 لها في الخروج الى منزل آخر ثم طلقها واختلعا فالتفت فلهذا اعتمد في الثاني **قال**

وذكر
 في
 المأثلة
 ان
 سكن
 صحتها

وذكر
 في
 المأثلة
 ان
 سكن
 صحتها

وقال ما تملك احقق تقديم قولها وهو قول بعض الفقهاء لان اذنه لها في
 الحق الي هذا الموضع فاهمة الانتقال كما كنت دعواها يوافق الظاهر لانها في
 الحال في المنزل الثاني في موكبتي في يد انسان بذكره غير يخرج بعض
 الخلاف من تقابل الاصل والظاهر فان الاصل عدم الذات في التثنية و
 اختار المصنف تقديم قوله لانه اختلاف في ارادته وقصده فان قوله
 قوله في ذلك الحكم كالمخاطب بنظر محتمل الحسين حقيقته ثم اختلف
 القائلين والمخاطب في قصده فان القول قول الحكم هذا اذا كان المأذون
 المضي اليه من غيره كغيره آخره المأذون عمت اكلت اخري لثقله فانكر
 قالوا قوله ولما دعي اني قلت اخري الحاجة والفرقة فانكرت فانكرت
 قولها **باب** **القول في الخلع متروكه الخلع**
 بنوع الخلاء النزع وهو خلع الرجل ثوبه وبعضها ازالة قيد النكاح
 بوضعها وكراهتها للزوج ودونه بلفظ خلعت وعرفه المصنف بانه ازالة
 قيد النكاح بقوله والمأذون لا رتبة لما هيته فلا يرد التصريح بالطلاق
 بوضع وهي خلعت استعارة من نزع الثوب لقوله تعالى من لباسكم فطم
 لباس خلعت فكان كل واحد منهما ينزع لباسه ويسمي الخلع افتداء لان المرأة
 يتقدي نفسها من زوجها ما يتدله والاصل فيه قوله تعالى فان ختم للمبتدئين
 حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وجبته بيت سهل خالفا لزوجها
 مايت بن قيس بن جندب كان اصداها اياها بين يدي النبي عليه السلام
 باذنه قيل وهو اول خلع وقع في الاسلام **قال** تدبره ستره وفي
 وقوعه بغيره من غير اتباع بلفظ الطلاق **قوله** **قال** قال المصنف
 قال المصنف وابن الجوزي بنحو بغيره من غير اتباع بلفظ الطلاق وهو الظاهر

كذلك

من كلام ابن ابي عمير والمصنف والصديق وبذلك وابن حنبل وقال الشيخ
 في المبسوط ان يزوج بغيره بل يدعى التلظ بالطلاق وهو من باب
 الجراح في المذهب وابن اديس ويظهر من كلام ابني الصلاح واختار شيخنا
 في المختل وقوعه بغيره وهو ما قد عني لثما واداه محبتين احميل
 بن نزع في الصحيح قال سالت ابنا الحسن رضي الله عنه عن ياري زوجا
 او خلعها بغيره بشهادة شاهدين على طهرت غير جماع هل تبين منه
 بذلك او يبي امراته ما لم يتبعها بالطلاق فقال تبين منه ذلك له قدوي
 انها لا تبين منه حتى يتبعها بالطلاق قال السيد ذلك اذ خلع فقلت تبين
 منه قال نعم وهو من في الباب احمي الشيخ بها ردا وهي بن بكير بن
 الحسن المارق عليه السلام قال المختلعة يتبعها الطلاق مادامت في بيتها
 الحديث والجواب موسى بن بكير وافى وفي الطريق ايضا علي بن فضال
 وفيه قول **قال** تدبره ستره وهل هو خلع اطلاق فينتص به
 عدده قبل ان **قوله** الخلع يقع به البيونة اجماعا والخلاف في انه
 هل هو خلع اطلاق قال المصنف وابن الجوزي انه طلاق ويستعين عدد
 الطلاق واختاره والذي في المختل وقال الشيخ تقريرا على القول
 بوقوعه بمجرد المأذون انه نزع لا طلاق والامكان كناية في اطلاق لا
 صراحة الطلاق بل يقع بالكناية احمي الشيخ بقوله تعالى الطلاق سرات
 ثم قال فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ثم قال فان طلعها فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجا غيره فذكر بكير بن بكير والخلع وطليعة بعدها فلو كان في
 الخلع طلاقا كان اربعا ولا منافاة خلت من صريح الطلاق وبسته فكانت
 فتحاكيا لا الفسخ ولا التزوي عند ابي حنبل والمصنف لا ينفك عن بعض

من المتفرقة التي يملكها الزوج والمتفرقة التي يملكها الزوج ابتاعها هو الطلاق
 وذلك الصنف لان ثابت بن قيس لما خلع زوجته بيت يدي النبي عليه
 السلام لم يرد من لفظ الطلاق بل لما خلعها قال لها رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اعدي ثم التفت الي اخصاه فقال بي واحة ولان الزوجين
 راكبا في نزع النكاح بالتواضي لان المتزوج منه الدعاء والتاكيد ويتفرغ
 على ذلك انه هل يتنص به عدد الطلاق فان قلنا انه فسخ لم يتنص به
 ولم يتنص وعلي انه فسخ بمجرد نزع النكاح بالخلع من غير حصر ولا اعتبار
 الى محله في الثالث ومختلف ذلك على ان الطلاق **قال** تدبره ستره و
 هو اما حرام كما نكحها الخالعة يستطحتا فلا يقع بينهما كتابا يستط
 حقا ويتبع الطلاق لحيها ان يزوج به ولا يطل وكذا لو شربا حيا من الشربة
 وما شربته حتى خالعه على النكاح **قوله** **قال** تدبره ستره و
 لان منع فرائد النكاح وهو قوله في قوله فكان اكواها ومن انه لا
 يقدر اكواها والا فوقي عندي انه لا يقع لقوله تعالى فان طلقكم من
 نفسي منه نشأ فكلوه هنيا سرايا شرط في حل الندية اختيارا وهو بطبيعة
 الزوجين وهو منيف وقوله تعالى ولا يحل لكم ان تاتوا ما اتيتوهن
 شيئا **قال** تدبره ستره واما استحبابه فيقول لادخل على عيكت من
 كرهه وقيل يجب **قال** لا بد من الشهود والتا في اختيار الشيخ
 في النهاية وابي الصلاح وابن النرج في المأذون وابن نهر وهو الحق
 للمأذون احمي الشيخ بوجوب النوعين المتكرو ولا يحمي الا بهذا الخلع وطاير التا
 لمية قصه واجب والجواب النزع من المتدبة الثانية قال والذي في المختلف
 ان نكاحا من هذا الشيخ فذلك شدة الاستحباب **قال** تدبره ستره

حز

انت الفاحشة جازله عقلا لينتدي به نفسها وقيل انه نسخ **قوله**
 وجه المأذون قوله تعالى ولا تاتوهن لغيره ببعض ما اتيتوهن لان
 يا شيت فاحشة سبيبة طامستنا من النبي اياها ولاها اذ انتت
 لم يمس ان يبعته به ولان من غيره ففسد فراشه فلا يقع حدودا لله
 تعالى في حقه يدخل في قوله تعالى فان ختمت انما يفتا حد واداه
 تلجناح عليها فيما اقتدت به ووجه الثاني ما تقدم وقوله تعالى فان
 طين لكم من شيء منته نشأ فكلوه هنيا سرايا والمشرط عدم عند عدم
 الشرط واجاب بعضهم عن حجة المأذون بان الآية الاولى التي استدلوا
 باستنائها مشروطة قال الشيخ في المبسوط ما عناه ان النسخ خلاف
 الاصل يحتاج الى دليل ولم يثبت واختار رجعا الله الاول **قال** تدبره
 انه سرة لم يوجبت في البذل جائز له الرجوع في العدة وليس
 ان يزوج باختها كلابا بعد رجوعها في البذل وهل له ذلك
 بطله اشكال مشروط من حيث البيونة ومن حيث انها تنزل **قوله**
 ايضا ومن انها في حكم الحي ومن انه باين قبل الرجوع والمأذون عنده
 انه لا يحد لان يزوجها مكان ان يجمع اكثر من العدد في جال رجوعه
 شرها وهو محال **قال** تدبره ستره فان جوزه فوجبت في العدة
 فلا يقرب جوار رجوعها وليس له حينئذ ان يزوج **قوله** **قال** تدبره
 وجود المأذون وعدم المانع لا لا مانع لها وعدم رجوعه مانع ولم يثبت
 في حقها ومن حيث ان يملكه من الرجوع لان رجوعها والادام مست
 فينتقي المأذون **قال** تدبره ستره ولم يوجبت ولم يحم حتى خرجت
 العدة فلا يقرب طعة رجوعها ومنع رجوعه **قال** تدبره ستره

وهو من باب الجراح في المذهب

لوجوده انتهى وعدم الحاج كما نتفد ويحصل عدم حقيقة وجودها لانه مستلزم
 التغير في الوجود فيحصل لانه موقوف على ملكه وعلمه منها وان لم يكن كلاما
 كما في قوله من ذلك ان حواجز وجودها **الحال**
 في ان كانت فيه مطالب **الحال** **قد مر** البصر في الواجب
 وفي حال وجوده واذا في حال الالف او العكس فلا غريب بتدريج مذهب الحق
 لعدم النص على تدريج قول مذهب الحق في الواقع مع انكارها من
 حيث لا يخلو بالمثل **قد مر** الله سره وحضراته في العنق بالمثل
 مع ان قلنا هو في حاله **حكمة** خلق في الفضل عنه موقوف على
 مقدرات الوجود **ان** **الله** لا يحتاج ان يتبع بالطلقات **التي** يكون بها
 المثل او بالمثل مع حقيقة العنق ولا بد من اعتبار الحقيقة في الصور
 ان الذي يمكن في الكمال وعلى القول بان الخلق طلاقا او توقف على ابتداء
 بالطلقات فانه لا يقع من الذي **قد مر** الله سره والواقع المستفيض
 انقل مع ولا يقتضيه بل وليته فان سلمته اليه لم يتولد فان كان باختيار
 آخذة عليه ويرى وان اتقته كان له على مطالبها به فلا يبرأ بالمثل
 لها الوجود على انفسه بعد ذلك الخلق لانه سلطته على انفسه بتسليمه اليه
 ولذا ان له الذي في النسخ اليه فالاقرب برآة **كل** من
 مع استدلاله بالطلقات مع استدلاله بالخلق ويتفرع على ذلك صحة الخلق
 البتة وذكره الذي هنا بعض المثل وان شك في صحته بعض المثل
 لكن ان كان تصد الصورة الاجتماعية واعرض عن غيرها وهو حكم
 ما شق فلا شك فيه فان قصدها شرطا في نفسه فله نظر لانه لا يريد
 على الطلاق بجانا وطلقاته بجانا ما نأخذ خصصا على القول بان طلاق

وعلى القول بحقيقة الكمال وزوج الذي الصغيرة بل في المثل فصحة
 الخلق هنا الذي واطلاق الذي في التحريم صحة خلق السنية ولم يشرط
 المثل وهذا هو الصحيح عندى ويتفرع على صحة خلق السنية كماله
 وضا تامل الى ان يصل الى المستحق القبض والسنية لا يستحق قبضه فلا يبرأ
 بتسليمه اليه فاذا سلمه اليه كان في ضمانا وقدم السب هنا على المباشرة
 لان تسليمها اليه سلطته عليه فصار السب اقوى فلا يرجع على السنية
 بعد رشفة وترجع على العبد بعد عتقه لانه كل ما كان في الضمان بالخلق
 الغير في الجواز حتى الغير وكلها كان خطما لا نقص فيه انتهى
 في الضمان حاله واما لا يحصل حفظا له فانتهت فائدة الحبس
 فيرجع بل ابطال على الاصل هذا اذا كان التسليم فيه اذن الذي فاق
 اذن الذي لها في التسليم فالاقرب برآة ذمتها ويحصل لعدم لانه اذن
 في الايع والاصح الاول وانما طلقنا الكلام في هذه المسئلة لانه موضع استنباط
 قد مر الله سره في الذي لو اذن له الذي اشكال وكذا
 المجنون اقرب عدم البراءة **مقتضى** الاشكال من السب والى ومن
 عدم اعتبار قبضتها وهذا هو الاقرب والاصح عندى وعندى والفرق
 بينهما بين السنية ظاهرا لا محكمت **قد مر** الله سره وحملها
 المجمع على الذي مع جعلها اشكال اقرب ذلك لانه سبب **ويحصل**
 لعدم تساد الماذن والحق المارول **قد مر** الله سره وحمل العبد
 الخلق بغير اذن حوله اقرب ذلك لانه جعله مطلقا او الفسخ على اشكال
 وجه اعتنا لغيره على اذن الذي انه معاوضة لانه اذن تسقط
 فاني ابرأ عليكم فيما انتدبت به وكل انتدب معاوضة تارة والعرض على الذي

فثبت على اذنه والحق انه ان قلنا انه طلاق والطلاق بيده فكان هذا
الخلع بيده العبد لا الولي وان قلنا انه نسخ قال المصنف فيه اشكال
شواهد ان هذا نسخ بعوض فكانت معاوضة بمحضه من الطرفين كالخلع
والبيع الا لا يري انه لا يشترط ودوده على عوض الخلع بل يجوز ايراده
على عوض جديد ويشترط فيه التوصل والتطابق بين طرفيها كالبيع
والخلع ولا يخل في ما لا يخل في مقابلة ما يخرج من ملكه وبطلانه بطلان
العوض ويجعل عدم الحاقه بالخلافات المحضة لانها انما يكون مع كون
العوضين سالان وقد ظهر ذلك الفرق بين الطلاق والنسخ وانما ذكر
المصنف الاشكال في النسخ لظاهره والفرق خاصة والاقوى عندنا ان
لا يوقفت على التعيين وهو اختيار المصنف في التحرير **الطلاق**
الثاني المختلعة **قال** قدس الله سره ولو خالعت الامة فبذلت
ابن سولاهم فان اذن في ذل رعين فبذلت تعلق بما في يدها
ان كانت ما ذلها في النكاح وان لم يكن ما ذلها في النكاح
تعلق بكسرها وان لم يكن ذات كسب تعلق بذلتها يتبع اذا امتدت و
ايسرت ولو قيل تعلق بالبيد مع الاذن مطلقا كان حينا **الثاني**
الاول قول النسخ في الميسر والآخر اختيار المصنف لانه لم يحصل
العوض وباذنه فعلت فكانت العوض عليه وهذه المسئلة سمي
على انه لو اذن السيد لعبد في الخلع هل يكون المهر على السيد او في
كسبه **الثالث** الصيغة **قال** قدس الله سره و
لوني بالخلع الطلاق في وقوعه اشكال **الرابع** هذه المسئلة بنيت
على ان الخلع هل هو نسخ الطلاق فان قلنا بالاول لا يقع لانه يكون كتابا

من ص

في الطلاق حينئذ لانه مجاز فيه ولا يقع عندنا بالكتابة وان قلنا
انه طلاق فعلى اشراط اتيها به بالطلاق لم يقع الا حينئذ كتابا و
لا يقع بالكتابة عندنا وان قلنا انه لا يشترط فيه كان صريحا ووقع
تدبيرا للطلاق ووجه كل قول في المسئلتين فيما تقدم والاقوى عندنا
انه طلاق لقوله عليه السلام في قضية ثابت بن قيس بن واحدة
حكم عليه السلام بان طلاق وانما يقع بمجرد حكمه عليه السلام في قضية
ثابت باليقظة ولم يتبع بلطف الطلاق **قال** قدس الله سره و
لوني قضيت اذا نسخ لعيب الطلاق لم يقع واهل يلزم الخلع للاقوى
ذلك **الرابع** وجه القرب ان ارادة الطلاق تمل على النسخ بالخلع
ويجوز عدمه لعدم وقوع الطلاق والالتزام بالخلع تابع له واذا
لم يقع المتبوع لم يقع التابع وفيه نسخ **السادس** قدس الله سره ولو
طلبت منه طلاقا بعوض فخلعها بمجرد اذن لفظ الطلاق لم يقع على
القول بانه طلاق فلا على الآخر ولو طلبت منه خلعها بعوض فطلق
به وقع الطلاق رجحيا ولم يلزم البطلان ان قلنا انه نسخ ويلزم
على انه طلاق او معتق اليه **الثاني** اللفظ الدال على الزوجين
سواء من جانب المرأة واجابة من جانب الزوج اما ان يكون
واحد من الجانبين او لا فان كان الاول ثبت حكمه وان كان الثاني
نفيه مسئلة **الثاني** ان شأه الطلاق فيجبها بالخلع بمجرد اذن لفظ
الطلاق لم يقع الخلع لان سألها طلاق وبذلها عليه والطلاق
صريح في معناه يتبين استغنى عن الزامه حكمه والخلع فيه قولان فصل
قول انه نسخ ولم يفتيه بالطلاق لم يمسك وما يثبت عنه فلا يكون

له العوض وعق بطل العوض بطل الخلع وان قلنا انه طلاق فخلع قبل
من يجعله كناية لم يجزها بما سالت وبطلت لانها سالت المهر فاجابها
كناية وعلى القول بانه صريح لم يجزها بما سالت ايضا لانها سالت صيغة
صريحة بالثقات بقينا فاجابها مسئلة اجزها دية مختلفا فيها فلذلك
قال على القولين **ب** ان سالت خلعاً بعوض فبطلت به فبطلت على
القول بانه فسخ لم يجزها بما سالت في مقابلته فبطل العوض ببيع الطلاق
بجها ولم يلزم العوض وان قلنا انه طلاق وقع الطلاق بعوض
فكان له العوض لانها سالت بينونة بكناية فاجابها بصريح وهو ان
وعلى القول بانه منتزعي الطلاق والى بالطلاق يكون له العوض لان
القال بهذا القول يجعله كناية عن الطلاق وكناية لا يقع بها وانما
يقع بالطلاق الذي يعقبه فلا اعتبار حينئذ بالخلع وفيه نظر لا سيما
خوشرع الشارع حكاه عن ابائده وانه لا يؤثرياً وفي عبارة المصنف
وفيه نظر لا سيما لا خلو شرح الشارع حكاه عن ابائده وانه لا يؤثرياً
وفي عبارة المصنف نظر لانه صدد المسئلة بجائزاً بانه خلعه بمجرد
عن الطلاق والجواب انه لا بد في الاخبار انه لم يجزده **قال** قدس الله
سره وهل يتولى البذل والامتناع وكيل واحد منهما الا اقرب الجواز
قول هذه المسئلة بينية على البيع والتمكح وسيا بقوله فان
قلنا انه بالجواز فبطلت لان البذل لهما له وللوفى البيونة
الصيغة الماددة من الزوج فهو ليس بغير العتود وان قلنا انه بالبيع كائن
ادبوس في احدى هذه الجواند لانه يقع في بيع او في احدى هذه وقولنا
باعتنا به في العتود وعلى القول بغير الجواز يقول المانع من البيع والتكليف بالبيع

البذل والخلع من واحد اما الوكاله فتجوز في هذا اختيار الوكاله في تولي
ما شاء ومن الطرفين مع لآخر اذ كونه **قوله** تكليف المرأة بها وهو ايده
استلزام الخلع او الطلاق وتعد من العوض وبطله في مقابلة ما استلزمته من
الخلع او الطلاق وتسلمية فلا يخرج تركها عن هذا الحد ويجزى بطلها
وهو شرطه في ما يقع الطلاق او الخلع في مقابلة البذل ولا يخرج تركها من هذا
عقوله **المطلب الرابع في القدية قال** قدس الله سره ولو خلع على غير
ستحقة اما خصوصية اولاد فان علم قصد الخلع ان لم يتبعه بالطلاق وان اتبعه
كان بجواز ان لم يعلم استحقاقها قبل بطل الخلع ويحتمل الصحة ويكون له المثل او
القيمة ان لم يكن مثلياً **قال** قال الشيخ في الميسر بطل الخلع وجها احتمال
الصحة ان المعاهدة هنا ليست حقيقة كافي البيع والمصال في العتود والصحة
فلا يؤثر بطلان غير العوض في بطلانه بل قصص المرأة المثل ان كان مثلياً
او القيمة ان لم يكن كذلك فلو بقي عنده بطلان الخلع **قال** قدس الله سره
ويجوز البذل منها ومن وكيلها او كليهما عنها ومن نعمته باذنها وهل يصح من
المزوج الاقرب المنع **القول** وهل يصح العتدية بحتم ان يكون باجاء الي
الغنا فيكون البذل في ائنه اذا قال خلع زوجتك على ما عليه وعلى ما في هذه
الصيغة اعتبرها الشارع في الغنا في موضع بلهاج وهو ان متاعك في العتد
وعلى ما في هذه في مكان ما يحتمل العتدي من ثباته وغرضه على قول جماعة
قدوة في الميراث منه في قوله من تطيب اذ ينظر في الاحتاد البراءة من طيب
والا فربما من الميراث وانما يكون عن صفات وليس بقاءت قدوة الشارع
وجو الاجراء به وعلى هذا الاحتمال هل يصح هذا الاقرب وهو اختيار المصنف هنا
لانها في ما لم يجز منه عوض عن ملك البضع ليرجع الى المرأة ولا يصح ان ملك احد

عوضاً وعوضه على غيره ولانه على خلاف الاصل فيتمتد به على جعل العتد
وجه الجواز انه اقتداء بالاساءة ولا يتلوه يصح من الزوجي ويحصل بغير الضمير
في بيع الى البذل واختار المصنف عدم الصحة وهو الاصح **قال** قدس
الله سره اما لو قال طلقها على الف من مالها وعلى فانه ادعى عبداً هذا وعلى
فانه قدس سره فان لم يتصل بطل الخلع وفمن المتبع على اشكال **القول**
يشاء من انه في ما لم يجز ومن ان الضرورة قد تدعو الى ذلك لو لم يكن
في البيع وعلى فانه **قال** قدس الله سره وفيه جعل الارضاع قدية و
بشرط تعيين المدة والمرفق وكذا النفقة بشرط تعيين المدة وقد دها من
المالك والمليين فان عاش الى قوله ولو لم يجعل العتد اليها للمضام مع انكائه
حتى انقضت المدة ففي استحقاقه العوض نظر **القول** يصح جعل النفقة الوا
عليه كنفته او نفقة من يجب عليه انه عوض عن ملكه ويجوز ان يكون
له واذا لم تجب النفقة عليه فالعوض اخيره ومن انه متمم وموثر فيه
فيصح ويكفي ولا بالاول جره وينتقل منه الى من شرط له قايمة كاعتق عبداً
مق وجب التطري في انه اذا تمخض اليها انه لم يحصل له العوض الذي وقع عليه
اللعن وقد بان خصاصة المدة فيجب عليها عوضه ومن انما قد بطلت ذلك وكنته
وهو امتنع من استينافه لا تفقن عوضه ولا توفي بطلانه **المطلب الخامس**
في سوال الطلاق **قال** قدس الله سره ولو قال طلقك ثلاثاً على ان لك على
الثلاث فطلعت قبل ان يقع لانه طلاق بشرط والوجه انه طلاق في مقابلة عوض
فلا يعد شرطاً **قول** البعث هنا في ستامين في شرحه الصيغة وهو قوله
طلقتك ثلاثاً ان في ذلك التام من غير التثاق الى عدد الطلقات فانه لو قالت
طلقتك واحد على ان في ذلك التام من غير التثاق واحدة على ان عليك التام كان

كان الخلاف جارياً في صحته وفساده وتقريره ان نقول اختلفت المصنفين فيه
فقال الشيخ انه طلاق بشرط لان على التي تقتضيها ان من ادوات الشرط والطلاق
شرط يصح واجبة على الصغرى بانه ورد في القرآن استعمالها في اطلاق قوله
تعالى فان لم يحسب هل يتبعك على ان قلن ما علمت وشرا ولم يزل في
الاستعمال الحديثة وهذه الصيغة مشهورة في العرب انها للشرط واجاب
المصنف عنه بمنع كونه من ادوات الشرط حقيقة بل هي للعوض وقد ورد في
القرآن في قوله تعالى هل يجعل لك خراجاً على ان تجعل بيننا وبينهم سداً وفي
قوله تعالى اني اريد ان اتكلم احدي ايشى هاتيت على ان تلجروا شاني
يجوز ان تمت مشراحت من ذلك فبطلت عوض البضع وروى فيكون شركاً فلا يجزى
بالصحة لاحتمال اداة الشرط وكل عقد كذلك هو باطل والجواب انه اذا
تعارض الجواز والاشتراك فالجواز اصح ومن اهل اللغة ادوات الشرط واللعن
بأنكروا على هذا المصنف عندي اختيار المصنف والفرق بين هذه الصيغة وبين
طلقتك ثلاثاً بان الباء للعوض اتفاقاً **ب** من حيث جعل المثل في
مقابلة الثلاث وهذه المسئلة هي المذكورة في هذه المقالة **قال** قدس
الله سره فان قصدت الثلاث فلا يصح البذل ولو طلقتها ثلاثاً فنامر لانه
لم يتصل بمساكنه فقيل له ثلثت الالف لوقوع الواحد وفيه نظر **القول**
هذه المسئلة **ب** وعلى قوله ولا وان يقول انت طالق انت انت طالق
الميراث هو ان يقول انت طالق ثلاثاً **قال** قدس الله سره اذا سالت المرأة الطلاق
القتة ببدل فاجابها الزوج فان هذا معارضة من وجه وجب له من وجه
اما انهما عارضة فلا تحصل ملك البضع للمرأة وتزول عنه بما يتلوه من العوض
واما ما يشبهه الجعالة فلا تجزى المال في مقابلة ما يشبهه الزوج فيعقله وهو

الطلاقات فاذا اتى به وقع الوقوع وحصل مقصودها لذلك هو غاية لها في بطلان
 المال اذا اشتد ذلك فتقول هنا شيئان **قال** ان مقصد الثلاث ولادة الوقوع الثلاث
 ولابد انما يتغير مقصد ما كان يتغير بها وقد اختلفت التهمة في هاتين
 المسئلتين فقال كثير من المأمية بطلان البذل ولا شيء له اما في الاولى فلامتناع
 الغاية المحمل عليها عندنا وعند كثير من المتأخرين لان الطلاق الثاني
 اوقعه على المطلقة واما في الثانية فلا نه لم يأت ما سالت وفيه في المسئلة
 له ثلث المثلث ما هنا جعلت في مقابلة عدد ووقعت لها ثلثة فيكون له
 ثلث المثلث تزويجا للمهر على العدة والسؤال قال لو الذي قدس الله
 وفيه نظرت شافه قوله الشيخ في البسيط فانه قال ان له الثلث لما ذكرنا و
 الاصل انه لا شيء له لانها انما يثبت في مقابلة الجميع ولم يحصل فادلالة على
 التزوج بشي من الدلالات الثلاث ولان الطلاق في نفسه غير متقوم
 واعرض له لما يبدل عنه وقيل بانقاعه على الوجه الذي طلب جامعاً
 للشرائط لم يحصل منها البذل لمراد المخرج من حيث هو مجموع فلا يكون
 له شيء على الواحدة وايضا يد أنه كلما حصل المخرج حكم مطلوب لم يحصل
 الواحد من اجزائه ولم يكن المخرج استقومة في نفسها فان ذلك العوض
 عن الجميع من حيث هو صحيح لا يستلزم تسيط على الاجزاء والمخرج النص
 على مقابلة المخرج بالاجزاء **قال** قدس الله سره لو قصد ثلثا بوجنتين
 مع ثلثا بطلان فله الثلث وانما في مقابلة فله الثلث وفيه نظر لان مقابلة
 الجميع بالثلاثة لا يتتبع مقابلة المخرج بالاجزاء **قال** الفرق بين هذه
 المسئلة والسئلة التي عليها ان التي قبلها اطلبت ثلثا من غير رجوع بينهما و
 البذل على هذا الوجه فاسد عند المصنف واما هذه المسئلة فانها على

الثلاث ترجعتين اذا عرفت ذلك فتقول القول بان له الثلث للشيخ رحمه الله
 وجه النظر ما ذكره المصنف وسنده ما ذكرناه في جوابه واعلم هنا ان
 وهو انما تعلق الطلاق بالبذل فلو فصل شرط في عهده فاذا جعل المثلث في مقابل
 الثلاث والطلاق الثاني لم يتصل بالبذل للتحقق زوال النكاح بالطلاق الاول
 والرجعة واجبي عنه بان ذلك من مقتضات الطلاق ومقتضاها فلا يوجد
 فصلا والانتقال فيها هو بالبيع انما هو بالجن والمرد والانتقال الباقي بيع
 معتدي فيه نظرا فان البذل ليس على المرد وبعده يكون على طلاق
 يحصل في نكاح آخر فلا يصح المبتدأ فكذلك الباقي وقيل الرجعة مثله البتة
 مما لا يخلو الاصل فلا يكون له كونه كل وجه **قال** قدس الله سره ولو
 ثلث طلقتي واحدة بالثلاثة فله الثلث فانه قال ان له الثلث في مقابلة
 المثلث فله الثلث وقصت بانيه وثلثت الباقيات وان قال في مقابلة
 الثانية فلا يولي رجعية وكافية والباقيتان باطلتان ولو قال في مقابلة
 الجميع وقت المولي قيل فله ثلث المثلث ولو قيل المثلث كان وجهاً حيث وقع
 ما طلبته **قال** قال الشيخ في البسيط له ثلث المثلث لا تجعل المثلث
 في مقابلة اكل فيكون في مقابلة كل واحدة ثلث وقال المصنف له تمام الثلث
 لانها جعلت الثلث في مقابلة طلقة واحدة ففعل ما جعل له عليه وكل من
 فعل ما جعل له عليه شئ استحق ذلك المقيت سبحانه ان هذا يستحق المثلث
 والصريح ظاهره لانه التذرية واما الكبرى فلا نه عندنا لا يقع الثلاث في
 اضيق واحدة فليقل الضميمة والفرق بين هذه وبين ما لو كان في
 شك هذا العبد بالثلاثة فتال بتك مع هذين العبدين المتخزين بالثلاثة
 وقتنا بوجه تقديم التحويل فان البيع بطلان في المثلث عندنا ان البيع معتاد

ثلث الال في كماله الثلاث وتحتل الثلث لان هذه الطلقة لم تعلق
 بان من يحرم العتدي **قال** الاقوي عندي ان له ما ذكره في المسئلة
 السابقة **قال** قدس الله سره ولو كانت طلقتي عشر بالثلاثة فله الثلث
 فله عشر لالت فان طلقتها بانيه فله عشر فان طلق ثالثة فالجميع على كمال
قال نيشا ومن انها بثلث في مقابلة العشر لم يحصل ويحتل ان
 يكون له بثلث ثلث ثلثة عشر ومن حيث ان مقصودها الحرية الكبرى
 والعدد المذكور والتسيط عندي بعيد لما ذكرته وصرف المحول الى مضى
 السؤال بعيدا ايضا وهذه الشرع وكلها لا اعتبار بها عندي بل المضابط عند
 ان العدد السؤال ان ملكه الزوج كل ما اجابها فله المال المسمى وان اجابها
 الى بعضه خاصة ولم يملكه نيل لشي **قال** قدس الله سره ولو كانت
 طلقتي ثلثا بالثلاثة لانت طلقت واحدة بالثلاثة وثنتين مجازا فلا قوي
 المرد في البيع انما يفي بها بالمال ويعا قبلت المثلثا واثنان بعدها
 سابقا لثلاث ياولي بصيغة الطلاق الشرعي فيقع البينة ويحتل ان
 يكون له المرد في ثلث الال ويحتل بطلان الفدية ووقع المرد في رجعية
قال وجه بطلان الاول ان كلامه ليس جوابا عن سؤالها لعدم مطابقة
 اذسوالها ان اتفقوا لزوج فتد سالت كل واحدة بثلث المثلث وهم يرض
 المبالاة فلا يفرسك الواحدة بعوض في كل تقدير يكون مبتدأ بالبيع
 لان الطلاق بعوض جواب لسؤال لا اجاب ليقول عندنا فاعلى هذا الوجه
 وهو انه لا يقع المرد في ثلث المثلثا ان ياتي في كل من الباقيتين بالصيغة الشرعية
 انما كان في المرد وقصت البينة والامة وان الثاني فان ابي بالصيغة الشرعية
 في احديهما وقصت وثلثت الاخرى والمقتضى وجه احتمال ان يقع المرد في ثلث

محصنة والمطلقة شبيهة بالجماعة من وجه وانما قيل بقوله ولا احتراز عن ان
 يطلتها ثلثا بوجنتين فانه ليس لشي قطعاً لان السؤال الطلقة البائدة
 لان الطلقة في مقابلة عوض الزوجين وانما سالت طلقة في مقابلة عوض
 ما يباين عن المثلثه ولم يوجب السؤال بل اخرجت فلا عوض لها عنها **قال**
 قدس الله سره ولو كانت مع طلقة فتال طلقتي ثلثا بالثلاثة فطلقت واحدة
 كان لثلث الال وقيل له الال مع عليها لان معناه كل في الثلاث للحصول البينة
 وثلثت مع جعلها بان لم يبق للمطلقة واحدة فان ادعى عليها قدم قولها
 مع الميمن **قال** وجه قول المصنف انه جعل في مقابلة عدد وكل جعل
 على عدد يوزع عليه لانه متشبه بالجماعة والتايد بالتفصيل المذكور هو الشيخ
 في البسيط وجهه انه اذا كانت عاتلم ببدل في مقابلة ثلاث مبتدأ
 لعلمها بانها لا يحصل والعاقل لا يتقبل كلامه الا على الصحيح بل يكون مقصودها
 الحرية الكبرى لانها الغاية المقصودة من الثلاث فكانت كل في الثلاث
 فاما مع جعلها فمقصودها صورة العدد الميسر لزوج عليه وقد ذكرت
 ان الاقوي عندي انه كلما كانت البذل على مجموع لم يسيط مع وقوع بعضه
 خاصة فلا وجه عندي للثلاث بل مقتضى انه ان قصدت بعوضها ثلثا في كل
 في الثلاث لتحصل التحريم المحاصل من الثلاث فله المثلث ولا فلا شيء له
قال قدس الله سره وكذا لو كانت بثلث في مقابلة طلقة في هذا النكاح
 فطلقتين في نكاح آخر **قال** البحث هنا كما مضى لكن هنا يحتمل ان
 بقا له بعض على حصل في مقابلة هذه الطلقة **قال** قدس الله سره
 ولو كانت مع طلقتين فطلقتها اثنتين مع عليها استحق الجميع وجعلها
 الثلثين وان طلق واحدة استحق الثلث مع جعلها ومع عليها المثلث لانها

اللائق بناء على انه جملته لانها لم يرضى بواحدة لم يثبت لم ان حيث كانت
الثلاث بآلت بلا زيادة عليه كما في ساير الجملات وهذا الاحتمال الثالث
الذي ذكره المصنف وهو ملاصق عندني وهي ان القدية تبطل لما تقدم
ولا يلزم من بطلان القدية بطلان الطلاق بصيغته الشرعية لانه
ليس تعليلنا للطلاق على القدية بل هو ايجاب القدية فيجوز الطلاق بصيغة
الشرعية لا تدل على بطلان الطلاق على القدية بل هو ايجاب القدية
فمنع الطلاق ليجوز وهذا هو الذي استعمل عليه داي والذي قدس الله
وقوله في وجه الاحتمال الاول لانه ما نفى به المالك وبني ما ثبتت اشارة
الي فائدة وهي ثابته للعاقبة وعليه بناء هذا الاحتمال **قال** قدس الله
سره ولو كانت مع طلاقه فثابت طلاقه ثلاثا بآلت واحدة في هذا
الكاح واستيت في غيره لم يقع في المائتين فاذا طلق الثالثة استحققت
المات **قال** ملاده بالثالثة هنا الما في التي في هذا الكلام فآلت
كل واحد من ثبات ثبوتها لت بالنسبة الى المائتين **المطلب السادس**
في بيان ابحاث الخلع والتنازع **قال** قدس الله سره ولوقال طلق زوجك
وعلى الت لزمه الا الت ح الطلاق ولا يقع الطلاق بايضا اما لو قال
خالع على الت في ذمتي في الوقع اشكال **قال** هنا سئلان **أ** لقوله
طلق زوجك على الت على سبيل الجعالة مع ولزمه المالك مع الطلاق
لان الطلاق امر مستقل به الزوج فآدت الجعالة عليه من الماحين **ب**
اشكاله على موضوع سقوطه بقوله وعلى جهاله **ب** لو قال خالع زوجك
على الت في ذمتي قال للفتت فيه اشكال ونشأه من انه حاوضه
فلا يقع ان يملك في احد من موضوعه على غيره ومن حيث انه افتد

اللاية ولما بدأ به من الماحين والنفخ في البسط قوي المنع وماخذ التوليت
ان الخلع هل هو حاوضه او افتد ويملك ان يقال البقي هل الخلع منج بالزنا
او طلاق والبذل جعل على الثاني من كل منها يقع وعلى الما دل من كل منهما
لا يقع والغرب بين الشخ هنا والطلاق ان الشخ هنا بعض بالترافق فلا
يصح ان يتنوع به الماحين والغرب بين هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة
في المطلب الرابع في القدية حيث قال قدس الله سره ويقع البذل منها
الي آخرة ومن يفهمه باذنه ان قوله وهل يقع من يفهمه متبرعا واما في
هذا الموضوع فالمراد به ما ذكره والاصح عندني انه لا يقع في الموضوعين **قال**
قدس الله سره ولما انتقل على ذكر التنازع والاحتمال الخامس واختلفنا في الاودة
فيل يطل يقبل يقدم قولها وهو اقرب **قال** النازل بالطلاق هو الشخ
في البسط وقال بعض اصحابنا يتيم قولها واختاره المصنف وهو الاصح عندني
لانه اختلاف على في اودتها ولا مطلع عليها من البشر الا هي فكان قولها
مقد ما **قال** قدس الله سره فاذا اطلعت المرأة اتعت الخلع به الماشل
حالا بقدر البلد فان خالع بدوته او موجد او اودون من نقد البلد
مع ولو زاد فلا قرب بطلان الخلع **قال** وجه الغريب ان الزوج لم يبيع
الم بالزيادة واذا بها يتنوعها والخلع لا يقع موقفا فلا يلزم بها بطلان البذل
فيبطل الخلع بطلان البذل ولان الخلع اما حاوضه على قول او تعليق من
الزوج بالمعوض كذهب كيتوسن الما لغيره وعلى كل تقدير منها يبطل بطلان
البذل ويحقل الصفة فيحقل ثبوت مهر الماشل كساد عوض الجعالة ويحقل آتته
ان اضاف الما كيت ماله او عليها بطل الخلع وان اضاف اليه فاما بالضم ان
منها ادلا بان يقول علي او من مالي فيستب على مسئلة الماحين فلي التبرك

بالجمعة منه فربما يعجز عنه حيث لا يستدل فيه بالجمعة بالتمام الحال فيعجز
 وان لم يقف اليه والايها احتمل الزامه لانه جازل او اذنته وعنده فيبطل
 الخلق لانه معاوضة والاعنى عندي انه يطل الخلق وان اتبعه بالطلاق وقع
 رجعيًا ولا فلا لان فعله مبني عليه اي في اسوة ثابت بن قيس بن
 الصوف منها وكذا الاخبار الواردة من الائمة عليهم السلام **قال** قد روي
 عنه ولو كان التوكيل في الطلاق بعضه او لتيهه بالطلاق قيل وقع رجعيًا
 ولا تندية ولا يثبت التوكيل وفيه نظر **قال** اي لو كلفته في الطلاق
 بعضه او في شيء يتبعه بالطلاق بوقوع حديث او مطلق فذا على ما قيل
 اخطأ من اشتغل قال الشيخ يقع رجعيًا ويبطل الميثاق قال والدي وفيه
 نظر في الموضوعين **قال** في عدم التندية فانه يحتمل ثبوت مهر المثل كساده
 ما في جماعات فان تندية الطلاق جازله اذا الطلاق لا يقع مطلقًا على البين
 ولم يوقع الطلاق بجائزًا وانما التندية بعضه وادفع هو بعضه
 ايضا فلا يقع له بجائزًا **قال** في عدم زمان التوكيل ويحتمل ضا لانه لا يشترط ليل
 الزيادة وانما اذ كان ملكه عن البين فعليه عدله للاصل هذا اذا لم
 يثبت اليها ولا اليه اما لو اضاف اليها كقول عليها ادين ما فيها او اضاف اليه
 كقول من مالي يعني فالحكم يتقدم واعلم انه قال ولو كان التوكيل في الطلاق
 بعضه تبين على الفرق بين الخلق المجرى والطلاق وبينه وبين ما اذا اتبع
 بالطلاق فان الخلق يحتمل بطلان واما الطلاق فلا يحتمل بطلانه لان
 الطلاق ليس بجزء من العوض ولا لا بطل بل هو ملزم للعوض لا يقال
 الطلاق ببعض البين وبعضه عوض غير مقصود لاننا نقول الطلاق هو
 المقصود والعوض تابع له لا ينفك عنه **قال** انه ليس ببعض حقيقة **قال** قد روي

النته

الله سرة ولو قال لطلقتها يوم الخميس فطلق يوم الجمعة فالغريب البطلان ولو
 طلقتها يوم الاربعاء بطل **قال** وجه الغريب ان الاذن لم يتنا ولا اليوم
 الخميس ولم يتناول يوم الجمعة فالطلاق يوم الجمعة غير ما ذوت فيه
 ويحتمل الوقوع لانه مبني بحصول اشياء في يوم الجمعة وهو بينونة وثلاثون
 له في السبب الموجب لذلك والاقع عندي البطلان واما لو وقع يوم الاربعاء
 فانه باطل قطعًا لانه لم يرض بقوله ولا يوقع اثره فيه **قال** قد روي
 عنه واذا خالفها او بارها شئت العوض المستحق ولم يسطر ما كل واحد منهما
 من حق مائة واستقبل سواء كان الحق من جهة النكاح كالصداق وغيره
 او من غير جهة سوى النفقة المستتقة ما لم ترجح في العوض ففي استحقاق
 النفقة حينئذ اشكال **قال** هذه المسئلة تقدم حكمها **قال**
قال في المداواة **قال** قد روي عنه سرة واتباعها بلفظ الطلاق الجاهل
 وفي الخلق خلاف **قال** قد تقدم الاشارة الى الخلاف فيها **قال**
قال في الظاهر **قال** الظاهر شرعا تشبيه الزوج المكنت بكوته
 ولو مطلقه رجعية في العدة وقيل بالحد الذي يظهر منه وقيل تشبيهه
 بمكنتها بعد اتمام بغيره عليه اي انما يشبهه اذ رضع او صامره او لم يمت
 الكتاب واليسنة والابحاح اما الكتاب فبقتلها في والذين يظاهرون
 متكلمين ناسا بهم ما هن اشياء يحتمل انما هم لولا اللابقي والذين وانهم لم يمت
 سكر من القول وذكور وقولها في والذين يظاهرون من نسايتهم ثم يبرءون
 لما قالوا الآية واما السنة فلما ياتي واما الباحع فقاهرته ان اجاب للامة ولغيره
 الظاهر يحرم لقتلها في وانهم لم يمت من القول فزور واجب
 عليه الكفارة بالظهار والمعدول عنه تعالى والذين يظاهرون سرة

تأريخ ثم بعد ذلك لما قالوا فتعير رقية والعود غزلا هو انهم على ان
 لا يقع من العبي لان انظرنا للمعتبر وانكسر والورد لاية ولا يتحقق
 ظاهرا يعي لعدم كلفه وانتفاء اللانم يوجب انتفاء الملتزم ولا نعبا ربه
 غير جنبيه شرعا ولا استدلاله بوجوب الطلاق او كفاية واللائم شت في
 حق العوي فينتفي الملتزم وفيه مقصود **الاول** في اركانها ومعي
 اربعة **الاول** الصيغة **الثاني** قدرا من سره ولو حذف حرف
 الصلة فقال انت كظراي وقع ولحذف لفظ الظاهر فقال انت على كاي
 مثل ابي فانزوى الكرامة والتعظيم او انها كانت في الكبر والصحة لم يكن شيئا
 وان قصد الظاهر وقيل وقع وفيه اشكال **الثاني** قال الشيخ في الميسوط هو
 كتابه لم يتعلق الحكم بها لما يشتهر بالاختلاف واقول ان كان قوله بالاختلاف
 راجعا الى قوله لم يتعلق الحكم بمجردها فهو سلم وان كان راجعا الى الحكمين
 البتة من منه واليهي فليكن تقديره يقع بنيتها فلا خلاف في موضع المخرج
 وقال ابن الجنيب لا يكون ظاهرا وهو الحق لان لفظ الظاهر شرط في صحة الظاهر
 وكل شرط في صحة الظاهر اذا قصد بطلانها اما الاولي فلا لان انت على
 كظراي هو الظاهر الذي وردت الآية فيه كما ان قوله بنت ما كذب
 عليه قال لها زوجها ادسيت الصامت انت على كظراي فانت ابي اني
 عليه ولم يتكلم عليه ورسول الله بها ولها وتقول لها انت الله فانزلت
 عك فلم يبرح حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها
 الآية ولما ردا وزادة في الصحيح عن ابي اقر عليه السلام انه سئل عن
 انظرنا وكيف فقال يقول الرجل امراته وهي ظاهرا في غير جراح انت على جراح
 مثل ظهري الحديث ولان الظاهر مشتق من الظاهر وصرفت المشتق بغير

سوق المشتق منه اجتمع شيان تشبيها بغير لام وكلتها او بطلها فاصدا بها الظاهر
 طهرا وهكذا كان كذلك فتشبهها بالام مع قصد الظاهر بطلها واما المندبة فلو لم
 رعاه سدي عن الصادق عليه السلام قال قلت له الرجل يقول امراته انت
 على كظراي وكلفتها اكلفها او كلفها قال ما عانا ان اراد بها الظاهر بطلها
 واما المندبة الجارية فلولا لفظه عليه بطريق البينة فلا في علي الا في ذات
 المراجعة ضرورة والجواب بنوع المندبين اما فان سندها ضعيف فانت في
 طهرها سريين زياد وهو ضعيف فلم يعقد بالذي عرفت من رعاياته وفيه
 بين ابراهيم وهو يتكبر بما **الثاني** فلان يقع الاولوية والحق عندي انما
 الشرعية انما يستفاد من نفس الشرح لاسن غيره والذي وقع للجراح وذلك
 الكتاب والسنة المتواترة عليه انت على كظراي وغيره لم يرد فيه لما احياء
 آحاد ضعيفة السند فلا يصح في القرآن **الثاني** قدس الله سره وبوشته
 معصومان امراته بظروا له فالاقرب عدم الوقوع كان في قولك على كظراي
 اي او فنجك **الثاني** قال الشيخ في الميسوط يقع فقال ابن الجنيب لا يقع
 وهو لاصح عندي ودليلنا ما تقدم **الثاني** قدس الله سره ولو مكس
 فقال انت على كيد ابي او شعرها او بطنها او فوجها على اللابيب عدم الوقوع
 ايضا **الثاني** قال الشيخ في الخلاف والميسوط يقع اذا نوي به الظاهر وشبهه
 ابن البراج في المذهب طين حمزه فقال المرتضى وان ادريس وابن زهره لا
 يقع معها الظاهر من كلام المتيد والحق عندي عدم الوقوع لما تقدم **الثاني**
 قدس الله سره واقول انت على محرم كغيره ولا قوله وكذا على جراح كظراي
 انت على كمال **الثاني** قال الشيخ في الميسوط والخلاف لا يقع وهو بين البراج
 واستكمل المصنف هنا من حيث قول الشيخ لان هذه الصيغة غير الصيغة

المتفق عليها ثم بما والاصل بقا الحل ومن حيث ان قوله حرام كالكيد لغيره فلا
 ينافيه فان قوله انت علي كظهر ابي لا يدوان يتوي به التحريم فاذا
 نطق به كان اولى واختار في المختلف وقوعه لزيادة زيادة المتقدمة
 وهذا هو الحق عندي والعجب ان الشيخ رحمه الله جرد اكتمالات غيرها
 وما هو بعد من هذه ومنع هذه الصيغة **قال** قدس سره
 ولو قال انت طالق كظهر ابي وقع الطلاق ولو ان الظاهر وان قصد بها
 وقيل ان تصدعها والطلاق رجعي وتصا فكاكه قال انت كظهر ابي ناز النية
 غير كما فيه من ديف الصيغة ويتبعان معا لو قال انت كظهر ابي
 طالق على شكل **قال** هتاسيكتان ان يقول انت طالق كظهر
 ابي فان لم ينهها معا وقع الطلاق لا ينافيه بل نظمه الصريح ولا يصح الظاهر
 لا قوله كظهر ابي لا استقلال له وقد انقطع عن قوله انت بالناسخ الحاصل
 بينها فخرج عن الصراحة لاحتمال ان يكون قوله كظهر ابي صفة موكدة للتحريم
 الطلاق ولم يقصد به الظاهر فلا يتبع وهذا اجاع متا واما ان نواها معا
 فان يتوي بقوله انت طالق الطلاق ويقول كظهر ابي الظاهر قال المصنف
 لا يتبع الظاهر واختاره ابن البراج واجبة المصنف بان قوله انت طالق
 كظهر ابي الجار والمجرور متعلق بطالق وقوله انت طالق جمله تامة من حيثها
 وهو انت وخبر وهو طالق وكظهر ابي جار مجرور وهو صلة تامة على
 الجملة لا يوقت الحكم عليها فيفيد وجه الشبهة وتأكيده الطلاق لان الظاهر
 هذا هو المفهوم عند الإطلاق فاذا ارا وجله اخري قد عانت الاستدلال
 قبل قوله كظهر ابي فيبقى تنديره انت كظهر ابي حتى يتم الكلام فيكون صيغة
 الظاهر وبعضها متى رموي وهو انت وبعضها متى كود كذا في كذا في كذا

واليه اشار بقوله النية غير كما فيه من دون الصيغة ابي النطق بكل
 الصيغة وقال الشيخ الطوسي في المبسوط ان كان الطلاق رجعيًا وقع الظاهر
 وان كان باين لم يقع لانه ظاهرا ولا ينفك الباطن فلا يتبع لانه اجنبية حينئذ
ان يقول انت كظهر ابي طالق فتا لشيخ يبيع الظاهر والطلاق لان
 طلاق الظاهر لم يأت بها يعني قوله انت طالق ونية المبيد اية لا يكفي في
 السبيل الشرعي بل لابد من التلذذ وبيع الكوفيين من تعدد خبر المبيد
 لما ان يمكن استحادهما في ثالث كقولنا الماء بارد حار فانه يمكن اجتماعها
 في التناقض ومن حيث انه في العرف سئل ظاهر تعدد الخبر وقد اجاب انه
 البصريون والاصح عندي الموال **الوجه الثاني** المظاهر **قال**
 قدس سره رحمه الله ويصح من العبد والكافر على راي **الوجه** هتاسيكتان
الوجه يبيع ظهرا بانفاقا علميا خلافا لبعض النواصير لعموم الآية قالوا
 لازم الظاهر استحباب تحرير الرقبة لقوله تعالى وتحرير رقبة والمفهوم منها
 اللزوم والعبد لا يملك الرقبة قلنا قال الله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين من قبل ان يتاسا والعبد غير واحد **الوجه** الكافر والخلاف
 في صحة الظاهر منه يقال الشيخ في الخلاف والمبسوط وابن الجوزي
 لا يبيع الظاهر من الكافر وقال ابن ادريس والذبي المصنف ذلك
 الله سره يبيع وهو المباح لعموم الآية اجماع الشيخ بان كل من يبيع
 ظهرا يبيع كذا رقة لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون
 لما قالوا فتحرير رقبة والكاقر لا يصح منه الكفارة لاقتدارها الى النية
 لها عباداة ولا يقع من الكافر قولان ان ظهرا يبيع محرما يبيع ازالته
 بالكفارة وهو لا يحقق في حق الكافر فلا يتوجب اثر الظاهر وعليه فيقول

والجواب عن الاول والثاني ومنع المقدمة الثانية فان الكافر يبيع ان
 يأتي بالكفاية بان يأتي بشرطها وهو الايمان ثم يأتي بها واجاب بعضهم
 بان الكافر يبيع عتقه واطعامه فلا يمنع نفع منها وليس يجحد او عتق
 الكفاية عبادا وكذا اطعامها **قال** قدس الله سره والخفى والخفى
 ان حرمانا ضرب الاستمتاع **قال** سبق هاتين المسئلتين على تحريم ضرب
 الاستمتاع كانه فان ثلثا به وقع شها وان اقتصرنا على تحريم الوطى لم يقع
 منها الاستمتاع اما في الخفى فظاهر والمراد بالخفى هو الخفى المحمول
 والخفى الذي لا يمكن من الابداح واما في الخفى فان المراد الخفى المحمول
 فجاز ان يكون امرأة وآلة الرجال لها ذاللة فلا يتحقق الوطى المصادق
 من الرجال منها وهو مناط الرجال فظاهر فلا يبحث عن مقتضى الظاهر
 من التحريم فيقول تحريم الوطى اجماعي فيعتدل الى فعل الكفاية او ما
 يقوم مقامها كما لاستغناء في المناس لتقوله تعالى فانحرورفته من قبل
 ان يتناسا ثم قال فيصياح شهرين متتابعين من قبل ان يتناسا وكذا الحكم
 لو كان يكثر بالاطعام وان لم يتعرض له في الآية بل قال فاطعام شهرين
 سكتنا حلا المطلق على المتبوع مع اتحاد الواقعة واما تحريم ضرب الاستمتاع
 فذهب بعضهم حتى يكثر ويترتب منه النكاح العام كالاجنبية ولان الاستمتاع
 ينحصر الى الوطى ويفضي اليه ولان قوله تعالى من قبل ان يتناسا حاشية
 لغوية في سائر الاستمتاعاات والاصل عدم النكاح وذهب آخرون
 الى عدم تحريمها لها واقصاه على تحريم الوطى لانه لا يحل ملك الوطى
 بل انما هو للعادى كالنكاح والحقيق ولان الاصل بقاء التحليل الى ان
 ثبت سبب التحريم والاصل عدمه وقوله تعالى من قبل ان يتناسا محمول

١٤٥

على الوطى لقوله تعالى من قبل ان تنكحوهن فاللقوى الاول **الاول**
الثاني المطاهرة **قال** قدس الله سره وهل يفرض العقلانية
 نظر والمراد انه يقع بالمطهرة بملك اليقين **قال** اختلف الاطباء في
 انتم اطاعتهم في المطاهرة بها فانتم بعض وقتا وآخرون ويقتنع
 على ذلك هل يقع فيها بالمطهرة بملك اليقين اختلف الاطباء في ذلك
 فقال الشيخ في النهاية والخلاف انه يقع سواء كانت استة مملوكة او مملوكة
 اوام ملك وهو اختيا وابن ابي عمير وابن حمزة وقال المخيد يعلم
 وقعه واختاره ابو الصلاح وسلا روايت البزار في كتابه والصدوق
 وابن اديس ونقله عن المرتضى قال ابن الجنييد لا يقع القمار ولا موقع
 الطلاق واختاره الذي قدس الله سره في المختلف الاول احج الاول
 بوجه **أ** الامة بعض النساء وكل النساء بوجه ظاهري وقيل قال الامة بوجه ظاهري
 اما الاول فلقوله تعالى والذين يظفاهرون من نسائهم ثم بالجمع
 اذ عاقت للعموم **ب** ما رواه الشيخ بن عماد في الموفق عن الكاظم عليه
 السلام قال لا يملك من رجل قطا هرون جاريه فقال له الحرة والامة
 في هذا سواء **ج** ما رواه محمد بن يعقوب في الصحيح باسناده عن محمد بن
 سلم عن احمد بن علي بن ابيهم قال قال رسول الله عن النكاح والامة فقال نعم
 احج الآخرون بما رواه حمزة بن حمران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 رجل جعل جاريته عليه كلفه لامة قال بانها وليس عليه شيء واجاب والى الذي
 قدس الله سره بضعف السند فان في طريقها الحسن بن علي بن فضال وابن بكير
 ومحمد بن ابيهم قال وحمران بن حمران ما عرفه حاله **قال** قدس الله سره
 وهل يفرض كونه العقد دايما خلافا لقرينة الوقوع المبيح بها **قال** اختلف

المخ حذ الام من الرضاة وغيرها خلافت اقرية الوقوع اذا جاء بصيغة الظاهر
 في الشبهة بما اقول **أ** انها الام خاصة وهو اختيا وابن اديس **ب**
 انها كل حرة على التامية بالنسبة خاصة وهو اختيا وابن الجراح لان التحريم لا يرد لوجودها
 لم يثبت عليه بخلاف الرضاة فان تحريمه سبوقا بالزيادة بالعقد في بعض النسخ
 وجودها وبقوله التحريم عرضي يمكن ان يرد بالعقد في بعض النسخ لها التحريم
 يدوم بالتشبيه بها اعم من التشبيه في الحال للمولى والخاصة فلا تقوم ما رواه
 جميل بن دراج في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال قلت له الرجل يقول
 امرأته انت علي كظهر بعته او حالته قال هو الظاهر علم بغير الحنة بين العمة
 والحالة وبين الحرات ابدا **قال** **ج** كل حرة بسبب او رضاع وهو اختيا والتشجين
 وابن الجنييد وابن حمزة احج الاولون بما رواه سيف العابد في الصحيح عن الصادق
 عليه السلام قال قلت له ان الرجل يقول لامرأته انت علي كظهر اخوتي او
 عمتي او خالتي قال فقال انها ذكر الله الامهات فان هذا الحرام اجا وبالله
 بانه لا يملك على عدم الوقوع بالحد في الطلقات وفيه نظر فانه لو لم يملك لم ينفذ
 اليان عن عتق الحاجة او العول احج الشيخا فان يقول النبي عليه السلام
 يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب وما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر
 عليه السلام قال سألت عن الظاهر انما هو من كل ذي رحم امثا او اخا او عمة
 او حلة الحديث فتوكل كل ذي رحم تقع على العموم وفيه نظر **قال** لا التحريم
 بالظاهر بسببه التشبيه بالنسب بالنسب فلا يلزم من كون التشبيه بالنسب
 في الغير كون التشبيه بالرضاة بسببه **قال** انه ليس بجاه بل يشبه ببعض
 الكفاية فلا يدل على صورة المنزلة **قال** ما رواه عليه السلام فلهذا بالام والاخت
 الى آخره وهو في النسب حقيقة فلا يلزم الجان اعترفت والدون في الدين يتولى

الاجاب في وقوع الظاهر بما استنتج بها قال المصدق وايت الجنييد لا يقع
 اختاره ابن اديس وقال المرتضى وابو الصلاح وابن حمزة بوقوعه وظاهر
 المختلف هنا في المختلف احج الاولون بما رواه ابن فضال عن اخيه العاصم
 عليه السلام قال لا يكون الظاهر على مثل موقع الطلاق واجاب عنه المصنف
 بضعف السند وكونه حاشية احج الآخرون بقوله تعالى والذين يظفاهرون
 من نسائهم ولا يمنع بها من النساء والآخري لقوله تعالى والذين هم لغرجهم
 حاققون المولى اذا جهم او ما ملكك ايمانهم فانهم غير ملومين فمن اتبعي ودا
 ذلك فاولئك هم العادون **قال** قدس الله سره هل يشترط الدخول المروي
 اشتراطه وقيل لا للعموم **قال** الذي ورد في الروايات اشتراط الدخول
 في انقضاء حرمتها فلو كانت روايات ثلاثا **أ** ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن
 سلم بن الباقر والصادق عليهما السلام في المرأة التي لم يدخل بها زوجها قال لا يقع
 عليها الحلاء ولا عليها **ب** ما رواه الفضل بن يسار عن الصادق عليه السلام
 قال لا يكون ظاهرا ولا ابيدا حتى يدخل بها **ج** روى مثل الرواية الثانية
 بعضها محمد بن يعقوب باسناده في الصحيح عن الفضل بن يسار عن الصادق عليه
 السلام قال المتكبر سلا ما بين نهره وابن اديس انه يقع وقوله عز السيد
 باحجوا بعموم قوله تعالى والذين يظفاهرون من نسائهم المتنازل للدخول
 بها وفيها **قال** قدس الله سره فلا يقرب اشتراط التحيين **قال** وجه
 القرب ان الظاهر يستلزم الحكم لا يمكن تحلها بالاشخاص بل منهم كالمراعاة وضرب
 الملة فحين ذلك من الحكم بالاشخاص فيحصل عليه كما قدسنا في الطلاق
قال المشبه بها **قال** قدس الله سره وهل يقع لوطيها بغيرها
 من الفحريات نسبا او رضاعا كالاخت والعمة والحالة وبنت الاخت وبنت

تعالى والذين يظهر من شأيم الى قوله ما من امراتهم الضيم بايج الى
الذين يظهر من شأيم الى ما قبل قوله ان الصيغة بالام اجازية
عند الضمير الى بعض ما يتناول العام يتفق التخصيص وهذه المسئلة قد وردت في
المصطلح طاعة اجازية من الذي يظهر بالام وهو نوع من الظواهر التي يتفق اختصاصه
فيه كل محتمل حال ايقاعه بسبب اوضاع او صراحة للاشتراك في الجملة والاشارة
عند اختيارها من ادريس **قال** قد روي عنه وهو يدخل الجملة يجب الام
ان انقضت عليها الشك **قال** بنسب من انما هي ام حقيقة او جازية قبل الماول
للعلة تعالى حرمت عليكم امهاتكم واتقوا الكفر على ما دخل الجدة والمصالح في الاستعمال
الحقيقة لان ما في اللغة اقتصر على ما قال ابن عباس ما كتب لعرف الناطق حتى
تتأكد اليه من فناء احد ما استأجره ليطهري بيوتنا فانه ما كنت لعرف الدعاء
حتى سمعت بعض بنيات العرب يقول استقنى دهانا فاستدل بحجج الاطلاق على
الحقيقة فلم يزل كما من الاطلاق وقيل بالاشارة لقوله تعالى ان امهاتكم
اللاهي ولدتهن وهذه من صريح النص في اللغة التي فانه يصح هذه ليست
اي بل ان في اقامتي وهو خاصة مطلقة للمجان وليس على التقييد فكل
بل يتلها من صاحب اللغة انما صاحبها عرف **قال** في احكامه
قال قد روي عن الظاهر حرام للقائه بالمتكبر وقيل باعتباره لثبوت لغيره
باعتني **قال** اتفق اصحابنا على تحريم الظاهر لقوله تعالى فانه لم يتناول منكم
من التول وقد امكن لكل منكم حرام وكذلك كل زوجه اختلوا فقال بعضهم انه منق
عنه ولا يعتد بعينه الاخرى لقوله تعالى فان الله عن وعور فعبه بالحق
وهو يستلزم في الاعتناء بغيره بل حكم المعقوت في المخرجة **قال** وقد
ابته سنة في بيعها من اصلها كما في اصناف رعي **قال** في بيعها من اصلها

لعله عليه السلام لانه من اضداد فانتفى كما هو علة تأمة فيه وفي علمه التأمة
لصالة في المعلوم على نفي العلة وقيل يقع في المضاد لعدم التأمة **قال** قدس
الله سره وهل يقع موقفا على شرط الاقرب ذلك **قال** انما يقع في التأمة
والمبسط والاختلاف يقع موقفا على الشرط وهو اختيار الصدوق في المسح واين
حصنة وقال السيد المرتضى في المصاحف واين الاقرب وسدا واما المصاحف و
ابن تهر **قال** يقع بشرط ويظهر من كلام ابن الجني **قال** واختار المصنف **قال** قدس
الارض عندي لانه موعوم الآية وما روي في الصحيح عن الصادق عليه السلام
قال انما يظهر ان فاحدا ان يقول انت علي كظهر امي ثم يسكت ذلك الذي
يكفر قيل ان يواقع فاذا قال انت علي كظهر امي ان فعلت كذا وكذا ففعل
يجب عليه الكفارة حينئذ تحت احب للمخرون بما رواه القاسم بن محمد عن النبي
قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام اني طهرت من امراتي فقال كيت قلت
قال قلت انت علي كظهر امي ان فعلت كذا فقال لا شيء عليك ولا تعتد اجاب
والذي تدبر الله به بان في طريق هذه البرقة اية لا يصح الا في مروي
من القاسم بن محمد الزيات في رواية به والفرد بين ايمين والشرط مع
اتحاد صودتها ان اليمين المشورة منها الكت وزجر النسر والزام بالقيام
على تقدير المخالفة والمتصور في الشرط التحليل بشرط وقوعه عند وقوع
قال قد روي عنه وفي الفروع بينه وبين المعلق نظرا **قال** المراد
لمعلق هو المعلق بالزمان المستحيل كقوله انت علي كظهر امي اذا جاء رأس
الشرع واعلم ان هذا يقع على المشروط فكل من قال بعد وقوعه مشروطا قال
بعضهم يقع معلقا لان النص انا جزاء على الشرط الممكن وقوعه في الحال وعدم
وقوعه واما المعلق على الزمان فينتفي وقوعه في زمان ايقاعه ثم يختم

ايقاعه في الزمان المستحيل فلما قال الشيخ في المبسوط يقع معلقا كما يقع
مشروطا والمصنف قال في الفروع نفس وجوب وجود المعلق فيها وبين عدم
كونه صورة النص وايضا في صلاحية ما ذكره من قولنا رتبة نظر فانه وصف
طردى **قال** قدس الله سره ولو قال انت علي كظهر امي ان لم يشاء الله
فان كان عدليا وقع ان عرف التحريم وان كان اشريا فاشكال **قال** **الاول** هذه
المسئلة تقع على صحة تعليل الظاهر بشرط وتغيرها انه اذا قال انت علي
كظهر امي ان لم يشاء الله فله صورتان **أ** ان يكون المراد بقوله ان لم يشاء الله الظاهر
ايها وهذه المسئلة مترتبة على قواعد **احدها** ان الظاهر فيه حرام للآية
وهو اجماع **ثانيها** ان شية الله تعالى يعلق بايجاد الشيء احاطة المعقولة
والامامية وجوده المشاهدة وحقيقته في علم الكلام **ثالثا** انه هل يمكن
ان يقع خلاف شية الله تعالى فاحالة المشاهدة وجوده المعقولة والامامية
ورابعها هل شية الله تعالى هي السبب في وقوع كل ما يقع من الوجودات
والاحكام وغيرها قال الاشاعرة نعم وقال المعتزلة والامامية لا اذ انقروا ذلك
فيقول يقع الظاهر في هذه الصفة عند الامامية والمعتزلة لان التعليل على
شرط وصحة تفسيره تحقق الشرط مازما لوقوع المشروط وهو ظاهر وقد تحقق
الشرط المعلق عليه وقوع الظاهر وهو علم شية الله تعالى له واما الاشاعرة
فقد اختلفوا فقال بعضهم يقع المجهول بالشرط مع عدم امكن العلم به عادة اذ
شية الله لا يعلمها الا بالعلم بها عادة لا تطلع الحي بوقاة الدجول عليه
العلم والامم العادي بانقضاء الالهام مثله مثله وقال بعضهم يقع لانه كلما
وقع الشرط المعلق عليه الظاهر وكلما وقع السبب الجب لثبوت الظاهر وهو
المشية وقع الظاهر والمحدثان فاهران والتعريب ان تقول وقوع الظاهر

لازم للشيء فيكون واقعا لا ان يقع الشيء ان ادانك لازم واللام في
باطل اما لزوم الشيء لانه لا يجوز ان يتعلق المشية بالظاهر واما ان كان
الاول يقع لوجود سببه لا تقدم في القاعدة الرابعة وان كان الثاني وقع
لوجود شرطه المعلق عليه واما بطلان اللازم اما ارتفاع الشيء فنصروا
واما اشكال اللازم فلزمن نفسه ولزمن ان هذه موانع وحلها يقع لزوم الشيء
اما على قواعد الاشاعرة فعدم لزوم عدم شية الله تعالى ظاهر لانه كلما لم يشاء
الله تعالى وقوعه يستحيل وقوعه فلا يجمع مع عدم المشية فكيف يلزم هذا المعلق
باطلا لانه قد علق وجود الماحول على عدم العلة فلو صح التعليل لزم من
وجوده اجتماع الشيءين لان وجود الماحول يستلزم وجود علمه وهي المشية
هنا وجود الشرط المعلق عليه لاسمحاه وجود المشروط بل دون الشرط والشرط
هو علم المشية فلزم من وقوع الظاهر وجود المشية وعدم المشية في وقت
واحد بالمشية الى شخص واحد وامرأة واحدة فظاهرا وادخلنا في هذا
التعليل مثلا لاشاعرة ولا يقع الظاهر **ثاني** ان يكون المراد بقوله ان لم يشاء الله
ايضا في صيغة موجبة الظاهر فلو قول العلة يقع الظاهر لان هذه الصيغة تنكر
ولو ذلك وكلف النتيجة ولا يتعلق شية الله بالواقع فقد تحقق الشرط المعلق عليه
وهو علم شية الله تعالى اياه وكلما تحقق الشرط المعلق عليه تحقق المشروط
لانه لم يزل علمه لانه المراد هنا فاما على قول الاشاعرة فوقعه يدل على شية
الله تعالى له فانتفى الشرط وهو عدم تعلق المشية به فينتفي للشرط فلا يقع
الظاهر ولا يلزم من شية الله تعالى لهذا المنظر شية الظاهر لان هذا المنظر
يصلح سببا للظاهر اذا انت شية الله تعالى بالمشية **ثالث** لو وقع شية
الله لم يقع انما انا عند المعقولة فلما تقدم واما عند الاشاعرة فللمجهول المشية

حيث عليه ان يجامعها ويفرق بينهما الى ان ترضى المرأة ان يكون معها كما يحبها
 اخرج الشيخ على الاكثر ثمانية عشر يوماً عند الحيض عن الثلاث بعد اداءه
 ابويهم عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل ظاهر من امراته
 فلم يجد ما يعقده فما يصعد فداقني على الصيام قال يصوم ثمانية عشر
 يوماً لكل عشرة ساكنين ثلاثة ايام وداقني في البسطة **قال** قد
 الله سره ولو كان الوطء هو لشرطت الظاهر بعد فعله ولا يستحق
 الكفارة حتى يموت وقيل يجب بنسب الوطء وليس بحكم **قال** وقيل ان
 القابل بذلك هو الشيخ بعد ان يمتدح على ان الاستمرار وطءه وان وجب منه
 ان الوطء من ابتداءه الى التمتع واحدهما والمطلقات انها يحصل على الوطء
 والمشرط انها يقع بعد وقوع المشرط **قال** قد روي عن الصادق
 قبل التكنيز لم يمتدح كذا في تكثير الوطء وتكثير الحيض ولو وطئ ثانياً بعد
 ان ادى كفاية واحدة من الاول او من احد ما على كمال وجوب
 فادفع وان نواها من الظاهر فلا شيء **قال** عن الثاني **قال** هنا سأل
 الوطء قبل التكنيز عن الظاهر وموجب الكفاية اخرى غير كفاية الظاهر
 مطلقات وهو الممتدح ذهب اليه شيخنا والدي والشيخان والمريضة فان
 البواجي قال ابن الجنيح ان كان من تكثير بالاعتق او بالقيام لعدته على
 احدهما لا يلزم طعام فحين من المأثبات فانها يجب عليه كفاية اخرى في المأثبات
 والفرق التمتع في الآية قبل الثلاثين في المأثبات في المأثبات لحدوث
 لما في **قال** هل يكفر الكفاية بتكثير الوطء لا اختلاف لما صاحب هذا قال
 الشيخ نعم كل ووطئ التكنيز عن الظاهر وموجب الكفاية اخرى مطلقات وهو
 اختيار شيخنا وقال ابن حمزة يكفر بتكثيره على ما في الآية لم يكفر بها وكثير من

الظاهر والحق الاول لما رواه ابو بصير عن الحسن عن الصادق عليه السلام قال اذا
 وقع الندة الثانية قبل ان يكفر فله كفاية اخرى بالحيض ولو وجد المتعدي
 وهو الوطء قبل التكنيز وانتهى المانع اما الاول في لما رواه الخليلي عن
 الصادق عليه السلام قال ليس بها حق يكفر قلت فان فعل فعله شي قال اي الله
 لا يمتدح طم عليه كفاية غير الاولى قال نعم يعقن ايضا رقية واما الثانية
 فقاهرة **قال** اذا وطئ قبل التكنيز من الظاهر وجبت عليه كفاية وكفر
 واطلق ولم يمتدح في بيته كفاية الظاهر والكفاية الحيض وتوى احد بهما رقية
 ذكر المصنف فيه اكمالاً لبيان ما انه يصدر انه وطئ بعد التكنيز فالوطء بعد التكنيز
 لا يجب فيه الكفاية بل كفاية الندة ومن ان حكم الظاهر وانما يستط اذا كثر
 عن الظاهر وانما يقتصر الكفاية بالظاهر وبنيمة التكنيز عنه واصل البراءة
 يكون حجة اذا لم ينتقص وقد انتقص بالظاهر ونسب حكمة والاصل بقاء كفاية
 قدس الله سره ولو كثر الظاهر من لاحدة وجب عليه كفاية كفاية
 سواء فرق الظاهر او تابعه علي راي **قال** المراء بالمتفق ان يكون اتفاق
 متتابع عن الاول وقيل في مجلس آخر غير مجلس الاول والمراء بالمتابعة التوازي
 والمبحث هو انه ذكر الظاهر ولم يظهر انه اذا بالثاني تأكيد الاول وفيه خلاف
 من الاصحاب فقال الشيخ وابن حمزة وابن ابي عمير يلزمه بكل مرة كفاية و
 قال ابن الجنيح ان يغاير المحرمه المشية بها منها كانت ظاهرة مرة بامه واخرى
 بخسنة تكفرت الكفاية وان كثر الظاهر بما واحدة كما مشى ولم يكفر عن
 المرة الاولى لم يتعد الكفاية والحق الاول لما رواه يحيى بن سالم في الصحيح
 عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل ظاهر من امراته خمس مرات
 او اكثر قال قال علي عليه السلام كان كل مرة كفاية وفي الحسن عن الصادق

عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل ظاهر من امراته ثلاث مرات
 قال يكفر ثلاث مرات اخرج ابن الجنيح بإسناده عبد الرحمن بن الحجج في الصحيح
 عن الصادق عليه السلام في رجل ظاهر من امراته اربع مرات في كل مجلس
 فاحداً قال عليه كفاية واحدة اجاب الشيخ بان المراء والاحتياط وجب ان لا
 يمنع التكرار في الافراد او يكون المراء بالثاني في التأكيد ولما يدل ان يتولى على
 الاول الحجة يقال على تكرار الظاهر ولا يثبت في تكرار الصيغة كما في الدليل
 المانع التكرار بل يجب كل مرة ظاهراً او يكون الصيغة هي نفس الظاهر وليس في
 الخبر دليل عليها **قال** قدس الله سره ويقع الظاهر مطلقاً ومتوكلاً على لاي
قال هذا اختيار ابن الجنيح لعدم الآية ولانه متكفر من التكرار
 زوراً فكان كالمطلق خلافاً للشيخ في الخلاف والوسط فانه قال لا يكون
 ظاهراً ويتبعه ابن البواجي وابن ادريس واختار شيخنا في المختلص الصحة
 ان زاد من مدة التريض والافلا اخرج الشيخ بإسناده سعيد الامري في الصحيح
 عن الكاظم عليه السلام في رجل ظاهر من امراته يوماً قال ليس عليه شيء
 الموتى عندي اختياراً للشيخ لان الظاهر حكمه ولازمه التحريم بغير كفاية
 حايماً اذا كان سوراً اديماً ما دام الظاهر وهذا ليس كذلك ولانه لم يثبت
 التحريم فاشبهه تشبيهاً بالمحرمه اعني التاميد فقيل بيتي القليل ان
 هل يتبع في الظاهر والمعتق او المحرم في الجاهلية **قال** قدس الله
 سره فان قصرت المدة عن ثمان التريض وقع على كمال **قال**
 يشاء من الصوم ومن ان الظاهر يلزمه التريض مدة ثلاثاً فاشترط التوا
 وعدم الطلاق وذلك يدل بالافتقار وعلى ان مدة الظاهر يفيد عزماً على التوا
 واسلم من هذا ليس بشيء المصنف واسم استأطرها الكفاية من الصحة

ما استطاع بعض الشيخ وبقي في بعضه فله كفاية لم يمتدح في هذه الغرض كلها
 ساقطة عندي بل يتبع نفس الكتاب **قال** في اركان اربعة **قال**
 في الايمان وفيه مستندان **قال** في اركان اربعة **قال**
 الخلف **قال** الايمان واخذ الخلف وشرب الخلف على ترك وطئ الزوجة
 اكثر من اربعة اشهر لا ضرر ولا ضرر فيه قوله تعالى للذين يولون من نساءهم
 اربعة اشهر فان فاء وفاء الله غفر ورحيم وان عن محم الطلاق قال الله
 سبحانه علم وكان طلاقاً في الجاهلية نفخ حكمة وبقي بحكمه في الايمان
 بالله تعالى لقول تعالى وما تحلفوا الله عرضة لهما فكم قال علي بن ابي طالب
 الله باللغو في ايمانكم يعني بالله ثم قال للذين يولون من نساءهم فقلت
 به على اليمين بالله فاقصني ان لا يكون مولياً لما الله ولان مطلق اليمين بحسنة
 عرفاً وشراً على اليمين بالله ولا يحصل على غير ان يقيد به لقول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم من كان فاحلفاً فليحلف بالله فليصمت ولقوله تعالى
 فان فاء فان الله غفر ورحيم وعمران الماء ثم يوجه الى الجاهلية بالله تعالى
 ذلك غير كالتعق والطلاق قالوا الخلف بالاعتق سلباً لئلا يخلو
 ويحرم والمطلقات في المصلحة الحسنة والطلاق العام يقتضي حمله على جميع
 قلنا يجب ان لا تقدم ولانه خير من الاشتراك **قال** المصنف قال اهل العلم في المصلحة
 التي يقع بها الايمان في اقول ثلاثة ان لا يقتضيه ردة بل من حلف على
 الامتناع من الوطء في اي زمان كان ثلثاً واكثر صح وهو مذاهب ابن الجنيح
 لابي لا يكون مولياً حتى يحوط على الامتناع من فعلها على المبدأ فان قلده
 زمان وان طال لم يكن مولياً وهو مذاهب ابن عباس انه يستلزم اربعة
 مرفضا على المأثبات على اقتضاي بيع على ان لا يكون وهو مذاهب الجاهلية والشافعية

وأي حنية وما لك لقوله تريصا ربعة اشهر **قال** قدس سره ويترى من
 الملوك سواء كانت زوجته حرة أو أمة ومن الذي والحقي والمجرب على
 اشكال **اقول** المجيب لما ان يبقى من ذكره شيء يكن الوطو به او لا فان
 كان الاول مع ابلاوه اجماعا وان كان الثاني اختلفت المحاب فيه فقال
 الشيخ في الميسر يع لمعوم الآية فيل لا يع امتناعه كما لو حلت لا يصلح
 الى السماء وهو اختيارنا الذي المصنف في المختلف والاخرى عندي انه لا يع
 لانه لا يع الا لأضار ولا يصحها ولا في اجماعية والثانية بن بنية **قال**
 قدس سره الثاني المحلوف عليه فلا يع بالمتبع بالآخرى **اقول**
 وجه الثقة قوله تعالى فان عزموا الطلاق فعوا الضمير الى بعض اعمام
 يقتضى تخصيصه والالزام لمضاد وهو خلاف الاصل ولان الاصل الاباحة
 والاستثناء لانهم وهو استحقاق الزوجة المطالبة بالوطي ونهيب المدة و
 شئت في المتبع بها واستثناء الدائم يقتضى استثناء الملتزم ويحتمل خذاف
 وقوعه بها للمعوم وللأصح عندي الاول **قال** قدس سره وفي
 البياضة والملازمة والمباشرة مع النية اشكال اقر به الوقوع **اقول**
 منقاد الاشكال اختلاف الاصحاب قال الشيخ في الميسر يع والمختلف في
 المختلف اختيار الوقوع كذلك هنا لانها الفاظ يستعمل عرفا فيما نوه وقصره
 فيعمل عليه أكثر من الاطلاق ولذا لا الخبر عليه روي بن بنية معونة
 في الحسن عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول في الآية اذا الى
 المرحل لا يقرب لامرأته كما هي الحديث وقيل لا يع الطلاق للاصل ولما
 نذاه ابو بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الآية
 ما هو فقال هو ان يقول المرحل لامرأته والله لا جاسمك كذلك وكذا الحديث

والمثل في جواب ما هو نفس الماهية فلا يع بغير ماهيته ولانه لو صح بغيره
 لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة اوقوت السؤال كلاما خذافا لمعوم
 عنه كما حلة بقاء الحمل **قال** قدس سره ولو قال لا يع لاجل ما في وداك
 بخلة او لا سافيك او لا طيلت عيني عنك قيل يع مع التصديق **اقول** قال
 الشيخ في الميسر يع مع قصده الآية ولعل يتصل بقوله ولولم يتعلق به
 واختاره ما لدي في المختلف فقال ابن ادريس لا يع وان ذي به الآية
 ولحكم له لمصالة بملة الذمة وهو اختيارنا في المختلف والاخرى عندي
 اختيار ابن ادريس **الثالث** الصيغة **قال** قدس سره ولو قال
 وطيتك فبعدى حرة عن الظاهر لم يكن الآية لكن لو طي الزم بعق المعبد
 لاقتراره وهل يلزم يقتضيه مجازا لا اقرب المنع **اقول** هذا الميسر يع
 طاعة دعوى ان الاصحاب اتفقوا على ان الآية لا يع الا بأجماع الله تعالى
 وعند جماعة من المتأخرين يع بكل يع به اليمين كما لعق ما الطلاق وما
 ذكر هذه القاعدة نوع على القولين فربما وهو انه اذا لعق بالوطي حتى
 بعد عن الظاهر فقال ان وطيتك فبعدى حرة عن الظاهر ولو طياري
 في الكلام هنا في **قال** انه حكم عليه بالظاهر لا لقدره به ظاهر او يدان بينه
 وبين الله تعالى بما في نشر الامر **قال** انه هل يكون الماء ام هذا اتمنع على
 الحكم بالظاهر فاننا لم يحكم بالظاهر فظاهر لم يكت الآية باجماع اليمين فيقولوا اتفق
 اصحابنا على انه لا يع ولكان بن بنية وشبهة كبري لم يحكم الله على او الله
 ان وطيتك فبعدى حرة عن الظاهر اتفاق الاصحاب على انه لا يع الا بالياء واليمين
 على التزامهم وبالوطي واما على القول الثاني في المختلف وهو انه يع بالتزام بخلاف
 عنده وتعليقه بالوطي فيمنع منه كالحكاية عنهم في تلك الجارية **قال** قدس سره

سقط

على القولين اعنى القول بوقوع الالباء والقول بوقوع الالباء والقول
 بعد عدم وقوعه اتمنع انهما بالظاهر حكم عليه به ظاهرا وبانه اذا وطى
 الزم بعق بعد عن كذا رة الظاهر وهل يتعين هذا العبد فعندنا لوقته
 بن بنية او لم يكن لغيره تعيين والافان يلزم بعق بخلافنا وعلى قول
 المخالف انه يع اتفق الحق بشرطه عند وقوع الشرط يتحقق هذا
 هذا الجيد بالوطي لوقوع شرطه **قال** في قوله وهل يلزم بالمتفق مجازا بين
 المراد منه التزام بالعتق قبل الوطى وقيل الغرم عليه لعدم التفتي له
 لان الاقرب بالظواهر ثبتت الظاهر ثابته ظاهرا ولا يلزم من ثبوت
 الظاهر لعدم العتق مجازا لان حكم ضرب المدة والتعريض الطلاق و
 التكنين والوطي لا وجه لاحتمال تنبض بل المراد بالتعريض هنا العتق
 عند الغرم على الوطى قبله يحتمل ذلك لانه مقتضى الظاهر وانما حلت لعق
 عنه ويحصل عدم التعجيل بتجديده تعليقه بشرط ولا يمكن في الامان
 تقديم المشروط على الشرط لان الشرط المعلق عليه سبب والتسبب
 لا يلزم على السبب وهو الاقرب عند المصنف **قال** على الزامنا بالظاهر
 يلزمه جميع نوايع الظاهر اذا طاولنا الكلام في هذه المسئلة لانها موضع
 اشبهة واشنع رجاء الله اودوها في الميسر يع على غير هذا الوجه وهو
 انه قال ان اصيبك الله علي ان اعنت عبي عن ظاهرك او هذا
 المعبد عن ظاهرك فان كان قد رطاعة وتبرقنى وطى لزمه الوفاء
 وان كان قد رطاع لمع نفسه من طهها به لم ينفذ وتحتق هذه
 المسئلة ما ذكرناه نحن هنا **قال** قدس سره وهل بشرط
 تجزئه عن الشرط قولان **اقول** شرط الشيخ في الخلاف تجزئه عن

الشرط في انعقاده ومنعه ابن حمزة وابن ادريس وابن زهرة وقال
 في الميسر يع معلنا على الصنة والشرط واختاره المصنف في المختلف
 لمعوم القرآن السالم من المحاض **قال** قدس سره ولو قال لا يع
 والله لا وطيتكم لم يكن موليا في الحال وله وطى ثلاث فبعين التبرع
 في الرابعة ويثبت لها الالباء بعد طهين ولها المرافعة وتحب الكفارة
 بوطى الجميع ولو طى واحدة فربما في الحث وهو بخلاف ولا يصح به
 موليا ولو مات احد من قبل الوطى اخذت اليمين بخلاف ما لو طى
 احدهن او ثلثا لان حكم اليمين ثابت في البواقي لا كما كان على المطلقات
 ولو بالتمتع ولو وطى من حراما فالاقرب ثبوت الالباء في البواقي بخلاف
 ما لو طى الميتة اذ لا حكم لوطيها على اشكال **اقول** لا بد من تقديم قاعته
 الالباء عندنا يقتضى بقاء الحث في اليمين بوطى الزوجية الحلي
 منها المدة المسترطة كما قد تجوز الوطى على المولى **قال** الذي قد يكون
 موجبا للحث وهو ظاهر وقد يكون مقربا من الحث وهو بخلاف ولكنه
 لا يحرم ولا يتعلق به حث فلا يكون موليا فيه ثلاثة واحد مثلا لانه
 لم يتعلق به لزم شيء وليس يحرم وقد ذكر المصنف لمصوتين **اقول**
 اذا قال لا يع والله لا طيتكم جمع ويريد الكل من حيث هو كذا كل
 واحدة واحدة فيقول قد حكم المصنف رحمه الله في هذه المسئلة وقت
 حصول في الالباء ثم فيما يحصل به الحث ثم فيما به يتبع الحث ثم فيما
 يجب بالحث اما الاول فحكم بانه لا يحصل الالباء في الحال لانه يجوز له
 وطى ثلاث منهن والتمتعين موكول الى اختياره من غير حث بل يعين
 وطى ثلاث منهن موليا عن الرابعة او رد منع نفسه من طهين باليمين

بالله تعالى فكان موليا في الحال والجواب انه ممكن **في** بطل كل واحدة
منهن بغير خنث ولم يوثق بيمينه بغيرها قبل بطل ثلاث فلا تعنى بكونه
غير مول في الحال سوى ذلك واما الثاني فيحكم بغير الله عنه بانه لا يحصل
الخنث الا بيمينين جميعا لان اليمين متعلقة على الكل من حيث هو كل
لا تخلص لا بيمين في الوطى قبل بطل الكل لا يحصل الخنث واما الثاني
فقد ذكرهنا مسليتين **أ** انه لو مات واحدة قبل وطئها قبل انحلت اليمين
لانه يتبع الخنث لا امتناع فعل المحلوف عليه لان متعلق اليمين ما يطلق عليه
اسم الوطى حقيقة وهذا يلحق فرع آدي هي اصل في فرع كذلك فان الاطلاق
في فرع الميتة كما يطلق في ثبوت جرم جاري غير مشروط بوجوب واستكمال المصنف
ومشروكه ما تقدم من ردود النص فالعقوبة على بطل الميتة والاطلاق
دليل الحقيقة قالوا بل لم لا يشترك في الجحيم خير من قتلنا والمتواطى
اولي من الكل وهذا يلحق فرع اصل من آدي في فرع كذلك من غير اشتراط
الحية فلما تناقضت هذه الوجه ذكر المصنف فيه اشكالا **لا** اذا
طلق احد من اولئك ثمانين لم يخل اليمين لان بطل المطلقات فيحصل
شرط تحقق اليمين في الباقية لان الطلاق اما جوي او باين فان كان جويا
فهي كالزوجة ووطئها كوطئ الزوجة وان كان باينا جاز فطوئت
بالثبوت ثم **ف** في ذلك انه لو وطئ المطلقة البائنة وطئها بغير
شبهة قال المصنف لا تقرب ثبوت الالباء في البواقي لان الشرط الطو
وهو اعم من ان يكون محررا ومحللا وقد حصل ويحتمل العدم لان الوطى
المحرر لا يكون مقصودا للشارع وانما يحصل الطلاق المسلم لتعوله على المحلل
واما الرابع فيجب بطل الجميع كقارة واحدة لان اليمين واحدة هذا

بغير الميتة **ف** قدس الله سره ولو قال لا يطئيك واحدة منكن المقتلة
ولو اراد واحدة مبهمه في كونه موليا اشكال فان اثبتناه كان له ان
يؤتى واحدة فيختص الالباء بها ويقول هي التي اردتها او انشاء
تعيينها عن الالباء ويحتمل ان لا يكون موليا لان كل واحدة ترجح ان
لا يكون هي الميتة **لا** هذه الصورة الثانية وهي انه اذا قال
لاربعة والله لا وطئت واحدة منكن فتيه مساييل فذكر المصنف هنا
مسليتين **أ** ان يريد لزوم الكثرة بطل اي واحدة كانت منهن
فيكون موليا عنهن جميعا وليس التعيم هنا كالشعير في قوله والله لا اجا
معن فان اللفظ في قوله لا اجا معن يتناول كلهن ولا يحصل الخنث
فيجمع بعضهن وبهنا اليمين يتعلق باحادهن ويتناول كل واحدة
منهن على البطل فيكون موليا عنهن جميعا لتعلق الكثرة بطل اي واحدة
وطئها لانه وجد المحلوف عليه ولم ين المطالبة بعد المرة فان طلعت
بعضهن بقي الالباء في حق الباقيات وان بطل بعضهن حصل الخنث
الامة خالف يمينه بانه لا يجمع واحدة منكن فيدخل اليمين ويرفع الالباء
في حق الباقيات وان بطل بعضهن حصل الخنث لانه خالف يمينه بانه
لا يجمع واحدة منكن فيدخل اليمين ويرفع الالباء في حق الباقيات
ب ان يقول اردت الامتناع عن واحدة معينة منهن لا غير فيقبل قوله
لاحتمال اللفظ او رد بان اللفظ يقع على كل واحدة على البطل وهو مبهم
في ادراج بعضهن عن موجب اللفظ وظاهره واجب بانه اعرف بيمينته
واحتمال اللفظ اذا تقرر قوله فيقول لا يجاوز ما ان يقول اردت واحدة
معينة او واحدة مبهمه فان كان الاول قبل قوله وكان موليا في حال

ايتاعه ولو بالبيان وان كان الثاني وهو انه اذا واحدة منهما لم يثبتها قال
 المصنف في كونه مولى اي حال الالباء او عند التعيين اشكال وشك في كونه
 في اطلاق الميراثه وتخصيص على ذلك تحريم على الكل حتى يثبت في طائفة بالتعيين لا اداء
 الحقوق وابتناء المدة فان قلنا من حين طرايع فتمت بيده المدة وان قلنا
 من حين التعيين فتمت بيده المدة قوله ويحتمل ان يكون مولى هذا الاحتمال
 في اصل جهة الميراثه فالحال الاول مبني على جهة الالباء لكن اشكال في وقت كونه
 مولى بالانجول وهذا الاحتمال يحتمل ان لا يصح الا بلاء من اصله بل يكون باطلا لا
 الذي منها تحقق المستناع عنها فبالاثرية وكل واحدة منهما ترجح انها يكون
 هي المعينة اي التي منها فلا يحتمل المضارب ووضع الالباء على المضارب ويحتمل وقوعه
 الاطلاقات الآية **اقول** اصطلح المنتهاء على تخصيص لفظ التعيين بما اذا كانت
 غير معينة في نفس الامر بل بهيمة وتخصيص لفظ التعيين بما اذا اراد واحدة بينهما
 او كانت معينة في نفس الامر ثم انتهت فاستحال كل من اللفظين في معنى الآخر فحذف
 الاصطلاح النعم **ج** ان يبين تحريم كل واحدة على سبيل البدل **قال** قدس
 الله سره ولما طلق اللفظ فعلى اي الاحتمالين يحتمل اشكال **اقول** اذا اطلق
 قوله ما لله لا طليت واحدة سكت ولم يشر الى التعميم اي لزوم الكفاية بخلاف اي جهة
 كانت كما التخصيص بواحدة خاصة واليهما اشياء المصنف بقوله فعلى اي
 الاحتمالين يحتمل فيه اشكال مشكوه ان اللفظ يحتمل لكل منهما ترجيح احد ما على
 الآخر فينحصر ملامح لا يقال الاول اولى لاشتهاده عند الاطلاق والاستحالة
 وان التكرار في سياق النفي لا يوجب لانا قول الاصل في الاياحة والتعريف حاد
 سببه الالباء ولم يعلم وجوده والعلم بذى السبب موقوف على العلم بسببه
قال قدس الله سره ولو قال والله لا ارجأ موتك ان شئت فقلت

شئت افعل ان قلنا بالشرط وهل يخص المنة بالجليل اشكال **اقول**
 يشاء من انه المنوم عرفا والميتق ومن انه من حيث المنوم اعم ولا
 دلالة للعام على الخاص وقوى الشك اشتراط كونه في المجلس في الميسر والله
الركن الرابع المدة قال قدس الله سره ولو كان الوطو واجب
 بعدة شرب الخمر لا يطأها الى شربين في اعتقاده نظر **اقول** يشاء من
 ان الالباء انما يفتقد لان النجس يمنع من جعل زوجته مدة يجب في انها بها
 التي وهو هنا كذا ومن تعديه باقل المدة المتروكة شرها **قال**
القول في احكامه قال قدس الله سره قيل والمدة المضروبة من حين
 الترافع لاسن حين الالباء وفيه نظر **اقول** اختلفت الاصحاب في مبدأ
 مدة التريض فتال النجس ان من حين الترافع واشتاده ابع الصلاح فابن الراجح
 وابن حمزة وابن اديس وقال ابن ابي عمير وابن الجنييد من حين الالباء
 واختاره المصنف في المختلف اجمع المصنف بقوله تعالى للذين يولون من
 نسائهم ترجع اربعة اشهر فوجب على الالباء وما رواه بريد بن معوية في الحسن
 عن الصادق عليه السلام قال يكون ابلاء الميراث اذا اتي الرجل بموتها امرأة
 ولم يمسها ولا يفتق راسه واسمها منوي سعة ما لم ترض الالباء الا شرا فامضت
 اربعة اشهر وقت فاما ان يفي ولما ان يرض على الطلاق ووجه الفرق ان قال امرن
 القرآن والروايات يدل على ان في ومن حيث ان الشهود بين الميراث الاول
 والاصح عندي اختيار الذي في المختلف **قال** قدس الله سره ولو وطئ في
 مدة التريض علمت الزمة الكفاية لمجاها فان طئ بعد هاتلشخ فولات
 احد ما في الخلاف انه يجب عليه الكفاية وهو اختيار في النهاية واختار
 ابن الراجح وقوى في الميسر انه لا كفاية عليه كماله البرائة والميراث الا طئ

لشبه تعالى ذلك كقوله أياكم إذا حلنتم ولم ينص وما رواه مصور عن
 الصادق عليه السلام قال سألت عن رجل إلى من أسأله فمترت به أربعة أشهر
 قال يوقت فإن عزم الطلاق مات منه وعليها عدة المطلقة والكرهية
 ويسكرها وهذا هو الذي استقر عليه على ما لدى المصنف قدس سره وبأن
قال قدس سره ولو انقضت مدة التريض وهناك ما يمنع الطلاق
 والمريض لم يكن لها المطالبة على رأي لفرض وعذرة ويجوز للمطالبة بنية العاجز
القول الاول قوله الشيخ رحمه الله لأن امتناع الوطئ من جهتها قال المصنف قدس سره
 سره يجب عليه فدية الزاد فإن لم يكن يجب عليه فدية العاجز لما منع منها
 هناك بل يرى إمكانية **قال** قدس سره ولو تجددت عذرهما في البناء قبل ينقطع
 الاستدامة عند الحيض ولا ينقطع باعذار الرجل ابتداء ولا اعتراضا ولا يمنع من الموافقة
 انتهاء قوله وينقطع الاستدامة معناه أن أيام العذر عند الحيض لا يحسب من
 المدة فإذا زال العذر وبنت على ما بقي من المدة قبل العذر **القول** الثاني والثالث
 بانقطاع الاستدامة باعذار المرأة عند الحيض هو الشيخ الطوسي في الموسط أما
 الحيض فلا ينقطع لأنه لو قطع لم يتم مدة التريض في أربعة أشهر غالبا لتكرره
 في كل شهرة أربعين غالبا والمأدوم باطل فالمعزوم مثله وقال الكثير من
 الأصحاب لا فرق بين الحيض وغيره من الأعذار في عدم قطع الاستدامة
 لتمام فدية العاجز مقام الوطئ من القادر وهذا في حكم العاجز لأن عدم
 قبول المحل لعدم قدره التنازل **قال** قدس سره ولو احتجب
 نفيان المدة عليه لكانت من الوطئ بالرجوع على رأي **القول** الثاني والمراد بالمرءة هنا
 من غير فطرة لأن الردة عن فطرة كالموت يطل معها التريض والطلاق
 مع النكاح الطري في الميسرة فإنه ذهب إلى أن أعذار الرجل لا يمنع من ضرب

المدة ابتداء فلا ينقطع الاستدامة للمساكين أحدهما الطلاق الرجعي والطلاق
 النكاح فإن الطلاق دفع للنكاح وجبها إلى البيوتة بمعنى أنها في المدة أي في
 زمان يتعنى مضيق البيوتة فلا يجوز احتساب هذه المدة من مدة التريض
 يتعنى مضيقها المطالبة بالوطئ وهذه من التريض لقصد المرافعة فيقارن الموت
 وثانيتها الردة من إتمامها كانت لأن الردة تعنى في قطع النكاح كالطلاق فإذا
 عاين أن ذلك منها إلى الإسلام قبل انقضاء مدة العدة استقرت مدة
 التريض قال المصنف قدس سره الردة يمكن معها الوطئ بالرجوع فلا
 يكون عذر البناء معناه للموضوع فله والفرق بين الردة والعدة أن للرددة
 إذا عاد إلى الإسلام تبين أن النكاح لم ينجم وبالعجوة الطلاق المأذون لا ينجم
الباب في العان في المدة وفيه مقاصد **الاول**
 وهو المذهب وأنكار المدة فبما فصلان **الاول** المذهب **مذهب** المذهب
 ورد به الشرع في المذبح بعد استقرار محلنا في المذهب وعلى العموم والمأصل
 فيه الكتاب والبيعة والإجماع أما الكتاب فقول تعالى والذين يزوجون
 أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنهم فسدوا أحد عشر أربع شهادات بالله أنه
 لمن الصادقين والخاسرة أن لحنه عليه أن كان من الكاذبين فيبين بحقه
 الآية لعان الزوج ثم من بعد هال لعان الزوجة فقال تعالى ويدعونها
 العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لن الكاذبين والخاسرة أن
 غضب الله عليها أن كان من الصادقين وأما السنة ففي قضيتين قضيت
 هلال بن أمية فإنه قذف زوجته بشرك بن الحارث فقال النبي عليه السلام
 ولا أحد في ظهرك فقال والذي بعثك بالحق لا يصادق وليتق الله في أمره
 ما يري علمهم من الجلال فأنزل الله تعالى والذين يزوجون أزواجهم

أشترط أن يلاعن الحاكم بينهما أو من ينصبه لذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به
 من أهية أن يستلحي زوجته إليه لما نزلت الآية عليه ولاعن بينهما ولأنه عليه السلام
 لاعن بين الجاهليين وأمرته فولي القاتل بنفسه ولم يقع في ذمنا نه لعا في غير ذلك ولأنه
 أما إيمان أو شهادت ولا يثبت حكم واحد منهما إلا بعد الحكم ولأنه قد يتعلق به الحكم
 يتعلق بغيره فتعجب كقول الولد لا ليقال للعائن موضوع للفرقة فكان ملحوظا بالطلاق
 النسخ ولا يشترط فيها الحكم لا لتعلق الفرقة تابعة ولا يحكم بها إلا الحاكم وينبغي أن كل
 نسخ يمكن وقوعه لا بعد الحكم ولأن الحق في النسب يكون للحاكم الحاكم **أدناه**
 بواحد من العاصم ليلعن بينهما صحيح شرط لا يجزئ فلاعن بينهما جاز وهل يثبت حكم
 القاتل بقتل حكم من غير مقتله والى تراخيها بعد الحكم أولا بد من تراخيها فيه قولنا بنينا
 على أن القاتل عين إذا تراخى بأن يحكم بينهما غير من له الولاية الشرعية هل يشترط
 تراخيها بعد الحكم أولا فيه قولنا لا يشترط في البسوط قوى اشتراط التراضي وفي الخلاف
 أخبار النزوم يثبت الحكم من غير توقف على الرضا واختاره المصنف في المختار ومما يثبت حقيقته
 في باب النكاح ولا تقي عددي أنه يجوز الحكم في القاتل لما تقدم في المسئلة الأولى
 من ثبوت الحكم في غير المتلاعنين ويلزم على قول من يشترط تراخيها بعد الحكم أن يقع
 التكليم لأن لزوم حكمه لتمام موقف على التراضي وحكم القاتل لا يقع موقوف على
 التراضي لأنه لا يتم لتمامه وأجبا شرعا **أدناه** قدس سره **قوله** يجب ذكره لفظ الجلاء
 لقوله قال الله عز وجل ولا تقاتلوه بالحق والبالغة ولذا لا تجزئ البشارة لا قرب عدم الوقوع لم يوافق
 ذكر الله تعالى بذكر صفاته **قوله** وجه القرب أنه غير الصيغة التي ورد بها القرآن
 ويحقق ضمها للوقوع لتمام كل من المترادين تمام الآخر كما تقر به الأصول والاصول الأولى
 لا غير مخالفت لفق القرآن إذ القرآن بين أن يكتمسته وفعل الرسول ولم يتلقه بغيره **قوله**
 قدس سره **قوله** في كل منهما عند التلف وقيل يجب قيامها بواحد من يلي الحكم **قوله**

الذي ذكره المصنف هنا هو اختيارنا وإني انقسم من حيد وجهها الله وهو وجوب قيام
 من يلفظ بالشهادتين حين تلفظ بها لأجل أنه يلفظ بالآخر وقال الشيخ في النهاية سنة
 القاتل أن يجلس الإمام ومن نصبه مستند بالقبلة ويقتضى الرجل بين يديه واللمرة
 من يمينه قائم ولا يتعدى ذلك قال المفيد في الصلاح وصلا وحالين إلى عقيل ابن
 الجراح وابن حجرية وابن زهرة وقال في البسوط لا يلفظ الرجل بالشهادتين واللعن
 يكون المرأة قاعدة وهذا اختيار ابن إدريس واختار المصنف اختيار الشيخ في النهاية وهو
 الأقوى عندي لما رواه محمد بن مسلم في الحسن عن الباقر عليه السلام قال سألت عن
 المتلاعن والمتلاعنة كيف يصحان قال يجلس الإمام مستند بالقبلة فيصمهما بين يديه مستقيلا
 بجذائره ويبدأ بالرجل ثم المرأة ولما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن حجاج
 في قوله إني عبد الله عليه السلام للحاكم قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا
 لملاعنين أوقفهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال للزوج أرفع شهادتك واخلف
قوله في الأحكام **قوله** قدس سره **قوله** أشاء الولد من
 الرجل دون المرأة ولو شرط مولاة في صحة الولد من الحرية ففي حقيقته لولا عن الأب
 لنفيه اشكال وكذا الاشكال في الكس بغير شرط **قوله** هنا سئلنا **أدناه** إذا زوج الشخص
 صلبه بغيره وشرط في العقد رقية الولد وأنت بولد فضاء العبد باللعن ففي حقيقته
 الحكم لا يشاء ومن أن رقيقته تبعا كونه ولذا للعبد وقد اتفق عنه باللعن ومن حيث
 أن اللعان لا يثبت إلا بالحكم بغيره شرعا ظاهرا ولحقه به شرعا بغيره عبودية وهي
 حق العبد فلا يثبت لغيره إلا بالاعتقالات بغير المتلاعنين **قوله** إذا زوج المولى جارية
 بغيره بغير شرط رقية والى هذا أيضا بقوله وكذا في الكس بغير شرط فإذا انفاء الزوج با
 لعن أنفق عنه وهل يحكم بغيره اشكال يشاء من الحق بالشرط ظاهر والام يثبت القاتل
 باللعن فيثبت لغيره الحكم بغيره ظاهرا والحقية حق الله تعالى وللوالد فلا يثبت باللعن

ومن حيث وجود المستحق للرقية وهو كونه تاما ملكا وانتفاء المانع وهو بقية الزوج المحتر
 لأنشاء باللعن والحكم بالرقية هنا أدنى من سيلة الأولى **قوله** قدس سره **قوله** ولو أكره
 نفسه بعد اللعان لمحق به الولد ولا يرد له الأب ولا من يتعرب به ويترتب اللام ويتعرب
 بها ولم يعلم الغرض ولم يزل التحريم الموبد وفي ثبوت الخلع عليه روايات أخر بالثبوت
 لما فيه من كثرة زيادة حكمها فكذلك قد تفرق وكذا لعنه **قوله** قال الشيخ في
 النهاية لأحد عليه واختاره المصنف في المختار وأجبه الشيخ برواية الحلبي عن الصادق
 عليه السلام في رجل لاعن امرأته وهي حرة ثم ادعى ولها بعد ما ولدت ونعم أنه
 منه فقال لا ير داليه الولد ولا يتخلل له لأنه قد مضى التلغص وهذا يدل على بقاء الخلد لانه
 لو يجب ثم تأخيرها لبيان عن وقت الحاجة أما سوال ولأنه قوله قد مضى التلغص يدل
 عليه لا نفى الخلع عنه من آثار اللعان ومضيه ونقضه وصحته وهو ترتيب الأثر عليه
 خلع الولد المتزوج في الباقي على الأصل وهو ترتيب الأثر على الموش وأجبه المصنف
 على ما اختاره هنا برواية الحسين عليه السلام بن حيد عن محمد بن الفضل عن أبي
 الحسن عليه السلام قال لا تمنع رجل لاعن امرأته وأنفق من ولدها ثم أكره
 نفسه هل يرد عليه ولله قال إذا أكره نفسه حله الخلع وكذا عليه أنه ولا
 ترجع عليه امرأته أبدا قال الشيخ في التهذيب المرأة بهذا من أكره نفسه
 قبل تمام اللعان أما بعده فلا يرد عليه في حقها ولا يرد عليه نظرا ذوقا لا ترجع عليه
 امرأته أبدا فيه وأعلم أنه لا كانت الرقابة الأولى لا يرد على الخلع والانتفاء
 بسبب عدم يمكن الإمام المتيم لم يفسد عنه والرقابة الثانية صريحة في إثبات الخلع
 ولأن في القاتل تأكيد للثبوت فكذلك وأثبتها لاحتكاك أدنى بإيجاب الخلع لا فرق
 بانه كذب فيه وهذا هو القاطع الأقوى عندي وهو اختيار المصنف وابن أبي عمير
 قدس سره ولو لم يثبت ثم أكد بما نفى نفعه إلى عليه **قوله** من حيث ثبوت عند

الحكم ولها بما يتحد كل تلف ثبت مقتضاها عند الحكم باللعن العاذف من حيث
 إقراره بكذب البينة وإقراره باللعن على أنفسهم جازي وهذا هو الأصل عندنا
 لأن اللعان أقوى من الشاهد من لأن اللعان أثبت أحدهما سقوط الحد عنه والثاني
 إيجابه عليه ولا يستلزم إلا باللعن ويصلح تأنيده في استطالته الخلعته بإقراره بكذب
 في البينة حين أدعى **قوله** قدس سره **قوله** ولما عرفت بعد اللعان لم يجب الحد
 فإن أقرت أيضا في وجوبه اشكال **قوله** يشاء من وجود المستحق لسقوط
 الحد وهو اللعان لقوله تعالى ومن وطعها العذاب أن تشهد أربع شهادات لا يلهي
 ومن وجود أقرارها أيضا وعموم الدلائل الدالة على أن أقرارها بالزنا مع أمكانه
 وجب عليه الحد وقال عليه السلام أقرارا باللعن على أنفسهم جازي قد تقرر في الأصول
قوله قدس سره **قوله** ولو قلنا فافترقت قبل اللعان سقط الخلعته بالمرأة ولا يجب عليها
 الحد إلا بأربع ولو كان هناك نسب لم يثبت إلا باللعن ولا يخرج أن يلاعن لنفسه
 على اشكال **قوله** كل قد ف يالزما موجب الحد لا ينفذ على القاذف أن لم يثبت الحد
 أن لا على الحد فثبت أن يثبت فإن سقوط الحد عن القاذف وعدم وجوب الحد
 على المعتد وقمع عدم الحق والقبول لا يوجب أن لا يفي اللعان ومما أصره أربع أخرى
 أقرها بالبينة إجماعا **قوله** هذه البينة إذا قام بالبينة على إقرار الحد وقيل
 بالزنا سقط عنه الحد فإن رجح الحد وقيل بالأقرار سقط عنه حد الزنا ولا يعقل
 وجوعه في حق القاذف ولا يثبت الحد **قوله** سيما في أثناء إدراكها ومقتضى الاشكال
 من اللعان أن يكون مع الكاذب لأن وضعه على ذلك والكاذب ومن الله حق
 للولد فلا يعقل قوله في حقه ولا بد من طريق إلى نفيه والأمراء **قوله** قدس سره
 سره ولو ثبت فيها فاعترفت ثم أنكرت فقام شاهدان على اعتزالها في القبول بها أو
 بالادعاء اشكال أقوي القبول في سقوط الحد عنه **قوله** هنا سئلنا **قوله** أهل

الاقارب لما يحب المحرم بشا هذين ام لا يد من الميعة قبل بالاحول لان اللابغة
انما اعتبرت في مشاورة الزنا نسبه والاقارب لما لا يبرهن الزنا بقى الباقي على
عدم النص على يقول شاهدين فيل يان في لقتن الحلة وهي التختيت وايتر
ب ويمنع على الاولوي بقر بها انا اذا قلنا بعلوم ثبوت الاقارب بشا هذين فيرت
حد الزنا عليها هل يستط الحول من القاذف ذكر المصنف فيه اشكال لا يشاء من حلاله
قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة
على منع الخلعين حكم في حد القاذف واربعة شهداء وانما في منبها قالا وانما
وهو اعطيت ومن ان اقاربها مائة يستط الحول عنه فلو هذا يكون هذه المسئلة
هي الموضع الرابع من سقوط الحول من القاذف وعدم وجوبه على المصدق فيثبت
بشا هذين بالنسبة الي استقاط الحول بثبت به المال وموجب النص على التخت
ففي استاطه اولي لان الحدود مبني على التختيت وهو لا يقرى **قال** قدس الله
سره ولو قلنا فاضت قبل اللعان سقط اللعان وورث وعليه الحد لو ارث وله
دفع باللعان قبل ولولا عنه رجل من اهله فلا ميراث ولا حد والاقراب ثبوت الميراث
قال ان القذف موجب للحد على القاذف ولا يستط مع عدم التصل بين المعتد
الا باحد من ابي ابا بينة او باللعان فاذا لاعتها تعلق بلعان الرجل حكاه فيهما
دفع الحد عنه وجوب الحد عليها وبلعنا نراكم واحد وهو سقوط الحد عنها وبلعنا
احكام اربعة الفرق الاولى ظاهرة وباطنة لعقوله عليه السلام الولد للزنا **قال** في الترخيم
للحديث **استأ** النبي اذا اتى الولد باللعان **قال** تقي الارث بينهم تاذا ماتت المرأة
استنع لها نكاحا وحكمه يقي على الحد فاذا اطال به فادبها كانه قد دفع الحد عنه بلعنا وحده
من غير احتياج الى اقرار والورث اما جوارحها فليعلم الآلة ولانه شهدا ذات للآلة
والشهادة لا يشترط فيها حيوة المقتول عليه واما باقي احكام اللعان فلا يثبت

قال في النسخة في النهاية ان قام رجل من اهله فلعنه سقط الحد عنه ويستط ارثه
وهو يذهب ابن الهاج وابن حنبله واجه الشيخ بما روى ابن بصير عن الصادق عليه
السلام قال ان قام رجل من اهله فلعنه فلا ميراث له وان ابا احد من اوليائها
ان يقوم مقامها اخذ الميراث زوجها وعن عمرو بن خالد بن زيد بن علي عن ابيه
عن علي عليه السلام في رجل قذف امرأة ثم خرج وجاء وقد توفيت قال يحرم واحد
من ثنتين قال له ان شئت الميراث منك الميراث فبما نيك الحد وقطع الميراث
وان شئت اقررت فلما عنت ادق قاربها ولا ميراث لك واجاب والي المصنف
بان الرعاية المخصوصة الاولوي مقطرة السنن والناحية ضعيفة الرجال لانهم زبديت
لا يثبت الي ما يردونه وقال ابن اديس هذه الرعاية اوردوها شيخنا في نهايته
ابن والا اعتقاد كما اورد اشملها ولم يوردوا غيره من الصحابة مع ان الشيخ قد اخرج
بل صرح بالرجوع هنا لان عدة الميراث يتناول الزوجية الى الوفاة وعدة عدمه بعد الوفاة
بما روى في ما باللعان قبل الموت ولم يحصل والحق عندي انه لا لعان بعد ثبوتها لو روى
بين الزوجين فيثبت عليه الحد وله الميراث **قال** قدس الله سره ولو قذف فلم
يلاعن حدته قد ثبتا به قبل احدى ولا اقرب ثبوت وكذا الخلاف لو لم يلعنها ولا اقرب
سقوط **قال** هنا سئلان **ال** لو قذف ولم يلعن عن تحصيله ثم قذفها به **قال** اذا قلنا
ثم قذفها به ذكر الشيخ في المسئلة في ثلثين احدهما في البسوط وهو سقوط الحد في
المسئلة وثانها في الخلاف يثبت الحد في الاولوي ويستط في الثانية اما ثبوت في
الاولوي فلو جرد القذف وهو مقتضى الحد على القاذف ولم يثبت المستط له
فهو الزنا ولا اقاربها به وحكمه والحد به لا يصح للمأخوذة لان المسئلة لا يثبت
وعنده عدم تاثير السب في ثبوت لانه يجب له نكاح المس والمشاورة ولا يلعنها ولا يلعن
في الثانية فلا لعان ساء بالبينية والاقارب والنكاح في استاط الحد وانما

البينة او الاقارب او التكل لم يثبت حد باعادة ذلك في اللعان ويجعل في الاولوي
عدم الحد فلهذا ذكر به وعدم هتك سره لان غاية الحد السير بآية ويحتمل في الثاني
ثبوت لان اللعان انها استط الحد الذي وجب عليها بلعنا ولم يثبت زناها ولا اقرب
به ولا تكلت في هذا القذف الثاني وجب تجريب الحد لعدم الآلة واللعان المتقدم
لا يصح لاستط لان اللعان انما يستط حد القذف انتهى ثبوت اللعان وهذا القذف
لم يثبت ثبوت اللعان المتقدم لاحالة تعلم المسئلة السب والاقارب عندي
والاول في المسئلة **قال** قدس الله سره ولو لاعتن تكلت ثم قذفها الما يجزي
قبل لاحد كالبينية والاقارب ثبوت **قال** وجه القرب انه لم يوجد منها اقارب والقرابة
ولا تاست بينية به فلم يزل احصاها في عدم قولها في والذين يرمون المحصنات
الايم كون التكل يلزم ما تكل عن الحلف عليه طاهر لا يقتضي ساواة للاقارب ومن
كل وجه لا تحكم شرعي اذا انفصلت لها عن الدعوي البين ولم يوجد والا التزام لعدم
علة الخلاف لا لاقارب لان البين بخذوة فالتكل قد يكون حقيقة الدعوي وقد يكون
الحد من البين والمزيل لاحصاء الاول الثاني ولادالة للعالم على ان صرف
لا يلزم من كونه ملزما طاهر حقيقة الدعوي **قال** الشيخ الطوسي رحمه الله في
الخلاف لاحد عليه واختاره في البسوط لان التكل كالبينية والبينية سقطت لغير ذلك
التكل والصري بينية في كتاب الدعوي فكيف يجمع عليها اذ هي مزيلة للامانة
والجواب يبع المساواة من كل وجه فظننا نأخذ القولين خرجا عن الاحصاء
بالنكاح عليه **قال** قدس الله سره ولو شهد اربعة احكام الزوج حد لا ينجح على
باني ويستط حد الزوج باللعان وقيل ذلك ان اختلف بعض المرافيط واسيت
الزوج بالقتل والاحداث **قال** الاول قوله الصدق في الصلح وانما في
قول ابن اديس وابن حنبله وهنا قول ثالث لان الحنبل انها يقبل شهادة

الزوج مع عدم القول فلا يتقبل معه احكاما ولو بان للزوج حقا في اثبات الزنا لما فيه
من الشك في حقه هتك سره وعرضه فوالله عني فلا يقبل شهادة نفسه واجه الاخر
بان حق الله تعالى يقبل شهادة الزوج عن زوجته والاقارب عندي الاول **قال** قدس الله سره
ولو اود اللعان من غير المطالبة لم يكن لذلك ان لم يكن سب ولو طبق في السب احتمل
ان يطبق فيها الحكم بان يطلب المرأة باللعان وعنده **قال** وجه احتمال اللعان انه لا يثبت
طريق اليه في سب لغيره ظاهرا وهو مقتضى عدمه في نفس الامر ولا طريق الى اللعان فخر من سب يطرح
به السب وجه احتمال عدمه انه حق القذف فيثبت على طلبة لانه اللعان على خلاف
الاصل فيتمسكه به على رجل النص لا يلزم الخيم المحل في جاري النبي عليه السلام قال يا رسول الله
اذا كنت الرجل يلعن امراة رجل يقتله فيقتله امركت يقتله قال عليه السلام قلنا انما الله
يكلم صاحبك فانه يتكلم بها فقلها بطلها لانا نقول نحن نلعن طاعتها بطلها
واللوايق تكل على طلبة الى مجلس الحكم وهو لا يدل عليه لان الطلب لجواب دعواه ميراثا
فانما الخلف فليشده وضعت عرضة لغيره ليعمل الشارة لا الانتقام وفي الخبر اياه اليه وجواب
الدعوي احسن الثاني فانه قد يكون بالاقارب وانما الانتقام له منها وقد يكون
بغيرها وبما توجه تنقبت عرضة من ذلك واللعان كالبينية فلا يكره ولا يلزم المتكثرة البين
بل يجواب الدعوي والرعاية ايضا حارضة باستلزام طلبها مع عدم طلبة الحد في القذف
الانتم باطل لا يقال تستحق الطلب وهو متوقع منها فيحتاج الى دفعه لانا نقول هذا ثابت
الضرورة وانما يثبت اللعان اذا دعت الضرورة **قال** في الواجب **قال**
قدس الله سره ولو ولدت ثمانية بينها اقل من ستة اشهر فاستخرج احداهما فحقه المأخوذ
ولا يقبل غيره ولو نفي احدهما وكنت عن الآخر فلهذا ولو ولدت الما قبل انقضاء باللعان
ولدت آخر اقل من ستة اشهر فنفى اللعان آخر على شكله وان اقربا في بطنه وقوله انما
وهو ثابت الما ولد وهل يوث من النسا في شكله **قال** قدس الله سره ولو نفي احدهما الما

بهنقي احدهما باللفظ لا بالعان وهذه المسائل مستوية على اصل وهو ان الله تعالى
 اجري العادة واستمرت من اول خلق العالم انه لا يبيح النكاحات لحقها وانتفاء فانه
 ان يبيح ابدا في الجملة ولان ماء رجل ولد اخر من ماء اخر وحكم الشارع بان التوسط في
 التوسط من الانتفاء حكم يبيح النكاح كما يحكم بانتفاء به ولا يمان ولا يثبت النكاح
 بل قد اوجب السكوت اشهر من انقضاء والانتفاء لا يحصل الا بصريح النفي وفي المألف باللعان فيلزم
 من هاتين ان عدلين تغليب جانب الحق وتقرع على هذا المصل وعلى القاعدة الكلية ان
 اقل الحمل ستة اشهر انه اذا استحق احدهما او انتفاء وعلى التقديرين فاما ان يستحق الآخر
 او ينفيه ويكف عنه وعلى كل تقدير فاما ان يكون بينهما دون ستة اشهر او ستة اشهر والى ذلك
 من ستة اشهر فلو انما غايته من حكم المذكور في هذا الكلام الذي اوردته والى المصنف
 قدس الله سره وجه منها خبر سائل ان يكون منها اقل من ستة اشهر ويستحق احدهما
 ويكف من الآخر فالحق في الخبر **ب** المسئلة بحالها وبقي الآخر لا يتبل فيه **ج** نفي احكام
 ويكف عن الآخر بخلاف السكوت عنه بسكوته ولحقه الآخر لا يمنع التبعيض وتغليب الحق
 على النفي وقد تقررا فيما تقدم **د** اذا نفي الاول بعد الولادة باللعان ثم انتفى الثاني للغير
 ستة اشهر هل ينشر الى عان آخر ولا فكل المصنف فيه اشكال لا يحتمل احتياجه احتياج نفي
 الولد الى التصريح بالنفي كما يحكم فيه بل انشراح وهو احتياجه في البسط ويحتمل عدمه
 لعدم التبعيض وقد انتفى الاول شرعا وحكم الحاكم به فتنفى الثاني ولا يوجب عندى الاول
 لان اللعان لا يقطع لحوقه وارث الولد منه باقراره بعده فاذا كان كذلك في التصريح
 نفي الاول عاليا وبني فمكن ان يكتفى بالحقبة الثاني ويثبت الولادة وباني الباب و
 من وجه اخر كما هاهنا للاختصاص وتجبنا من المكابرة **هـ** اذا اقر باثني بعد لعانه من الاول
 فاقتراره به يستلزم اقراره بالاول لعدم التبعيض فيرثه الاول كما يثبت هو الاول كما تقدم
 حكم ويرثه الثاني قطعا وهل يثبت هو من الثاني فيه اشكال ينشأ من استلزام الخ في الاول

فيه وقد انتفى الاول باللعان فتنفى الثاني به فيكون حكم حكم من لعن عنه ومن
 ان نفي النسب لا ينفذ من التصريح ولا اعتبارا بل انشراح وهذا هو الاولي عندى **هـ**
 قدس الله سره ولما اقرت بالزنا وظن صدقها فالاعتبار انه لا يجب القذف بدونه
 وان شاع ان فلانا زني بها **الاول** اللاح عندي انه لا يجب المصطلح وان سببه انما هذه ولم
 يحصل ولا ما شاع دامت ايمان وكل واحد منهما لا يجوز اللاح العلم بالمشهور عليه او
 المخبر عليه ومن حيث ان اقراره العقلية على نفسه جازية فينبغي الحكم بالانكاح وكلا
 كان كذلك وجب قذفها لقطع انكاح الماتين بسبب حمل زنا يتجدد والروايات **و**
العتق وقبضه مقدسات **آ** العتق اقرار الملك
 من ادعيه والمصنف فيه اكتاب والسنة والجماع اما اكتاب فقولته تعالى ما ذيقوا الله
 انتم الله عليه وانصت عليه قال المفسرون الذي انعم الله عليه بالاسلام وانصت عليه بالحق
 وقوله تعالى انصت برؤية مؤمنة واما السنة فابي واما الجماع فلا خلاف فيه **ب** يحصل اقرار
 ثلثة العتق والمك لا لاستيلاء وقد ذكر المصنف كذا في موضعه وفيه مقاصد **الاول**
 العتق وفيه فصول **الاول** في اقراره **قال** قدس الله سره العتق فيفضل كثير ونواب
 جليل وقد روي ان من اعاق موصيا عتق الله تعالى بكل عضو عضوا من النار **الاول**
 هذه روايت متفق عليها ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم قال من اعاق موصيا عتق
 الله تعالى لغيره لغيره بكل عضو عضوا له من النار فان كانت انفي عتق الله الغرض لغيره لغيره
 مضمون منها عضوا من النار لان المرأة تصدق الرجل الروايات في ذلك كثيرة وهو من
 افضل العتق لانه تعالى يجعل كفارة القتل والبطي في رمضان ويجعله النبي صلى الله عليه وآله
 والذين كالا العتق من النار قال النبي صلى الله عليه وآله انما جعل العتق رجلا مسلما كان كافرا
 من النار الحديث ولا بد من اتي المعصوم من الرق وكله من اقراره بكل حكمه **هـ**
 ثلثة **الاول** **المحل** **قال** قدس الله سره ولا يصح عتق الكافر مطلقا وقيل يجوز العتق

وقيل مطلقا **قال** لا اعتنا في معنى القول اقل او اكثر **قال** انه لا يقع وهو من جهة الحق وسلاما لغيره
 اذ بين ذلك في كتابنا في اختاره العنت هنا وقال ابو الصلاح لا يجوز معنى الكافر وقال ابن
 الجوزي لا يلزم ان يعتق شركا **قال** ان يقع مطلقا وهو اختيار الشيخ في البسيط والخلاف **قال** ان يقع في
 طردونه وهو اختياره في النهاية **قال** الترتيب وهو قول والى قوله الله في الحديث والى قوله في
 اختياره لا يقتضي القول في كونه لا يثبت منه مقتضى وتعلم عليهم السلام لا يعتق المراد به وجه
 الادعاء الجوزي كما رواه الحسن بن صالح بن عيسى وهو قوله عليه السلام ان عليا عليه السلام اعتق هذا الفرس
 فاسلم حتى اعتقه ابي لهب استسلم له لا لانه لم يزل له انما اعتقه الله عليه السلام علم انه اعتقه الله عليه السلام وفيه نظر
 انظر في ذلك ما وجدنا في بعض نسخ التذكرة بما رواه سيبويه عن الصادق عليه السلام قال
 سالت ابا جعفر عن ان يعتق ملكا شركا قال لا يقع الجحيم بين هذه الرواية والاولى حمل الاول على الثاني
 وهذه على علمه **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى ان يعتق ولدك ان يعتق
 عن ولد الزنا واختاره ابن حمزة وقال ابن الجوزي لا يجوز ان يعتق ولد الزنا وقال ابن ابي
 عمير والحق الاول لعدم البراءة واعتاد سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام قال
 لا بأس بان يعتق ولد الزنا احق بان يعتق ولد الزنا كافر وكل كافر لا يعتق عتقه لما هو
 فلا لا يعتق لغيره لا يعتق ولد الزنا لا يعتق وكل مؤمن يعتق قوله تعالى قد افهم المؤمنون
 والى الكبري فلو تعلم عليه السلام لا يعتق المراد به وجه الله والى قوله في الصغرى وكلمة الكبري
 اتحاد الوسيط **قال** قدس الله سره وهل يعتق الجاني الا اقرب ذلك ان كانت خطاه
 واما ان اقصم مع رضاه والافلا **قال** في معنى الجاني اقوال ثلاثة **قال** ان كان عندنا الحق
 لانه انما لا يظلم بالقرين وان كان خطاه لم يثبت له قوله بقرينة كونه وهو قول الشيخ في
 وقال ابن ابي عمير يمكن القول به في اعتقاد عليه **قال** ان في وقوع الحق مرابي احتمال الجدة وكذا ما بين
 القائلين لما قال الاقرب بل كان قد جزم به لان مع الاداء اذ انما في كلامه في صحة الحق كذا في
 وانما ان عليه وتأخر الحق ليس الجحيم هذا بل مع تفرقه عما هو يكون باطلا او جازي لا يعلم

بغيره والى ذلك اذا عدم لم يثبت ولا ان الصيغة حال وجودها لم يثبت بعد عنها او في قول
 الشيخ في انما اذا اعتق عبد كافر خطاه جازعت له ولربما في القول لا اعتقلت **قال** ان
 كانت الجانية خطاه وقع مرابي فان لم يكن المالك المالك اقصم وهو مستحق الجانية ظهر صحة
 الاعتق بوجود الحق وعدم المانع وان تعدد الاداء واحدة مطلقا كانت الجانية عند ابطال
 وعلى القول في الغيبة وهو استمر بقاءه في العمل خطاه مطلقا وفي الخطاه مع عدم التذات
 وهو في الحق كونه وشيئ احد التناهيين مع الآخر الى هذا القول في الجاني لا يقتضيه
 ولا فلا ادعاء انما لم يثبت الاقرب ذلك نظرا في ما بين احدهما نظرا في قول من يعتق في
 العمل بعد الحق من غير وقت في ضاه الثانية في وقوع الحق مرابي باطلا في الخطاه مطلقا
 تعليل وقول من في الخطاه والزمه ان لا يثبت **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى
قال هذه سبعة ذكرها المصنفون واختلوا فيها فاختل فيها انتماء تعاليمها في الشيخ في البسيط
 وابن حمزة وجما لا يشترط التعيين في صحة الحق من غير تعيين لان الابهام واقع في الشيء
 ولا يثبت عن المصنف احد سعيد وراى كل على ذلك ولم يتجربوا فيه فاذا لم يثبت في الحق
 لم يشترط عدمه فيه فافاه ولمعوم قوله تعالى في قوله يدعية مؤمنة وعموم اوله الحق
 المانع بانما الحق امرين فلا يثبت من كل حق وعندي في بطله فوقف **قال** قدس الله
 روي قال احد سعيد يخرجه وعق من شاء ولا يجوز العدول والاقترب وجوب الاتفاق على
 الجميع والتمنع من استخدام احدهم او بيعه **قال** هنا سائل بكذا **قال** وجوب الانفا في الجميع
 لشبهة في الحق ذلكا يبره لاصالة البقاء ولان المهر على الحق ولم يحقق بالنسبة لكل واحد
 واحد محقق لعدم لانه مستلزم لوجوب الاتفاق على الجبسي الملك والله مستحق في المهر
 واقتضى هذه المسئلة على ان الواقع هل هو الحق في الحان والتعيين كانت او سبيل
 لتعيينه التعيين في الحان في كل حق قبل التعيين بتعيينه في الكل وعلى الاول الاقوى انه
 لا يجب الاتفاق ومقتضى الوجوب لا يمنع من مضاقة بعدم التعيين فكانت الشبهة عليه **قال** المذهب

استخدام احد علم لانه يحتمل استخدام المحر وهو شبه واذا اشتهر المحرم بالمحل
اجتنابا وهو مبني ايضا على القاعدة المذكورة فيقول القول بعدم وقوع العتق
قبل التبعين يجوز استخدام الكل فعل وقوع العتق على بيع يحتمل استخدام
ج هل يجوز بيع احد علم يحتمل القول بخلافه ان يكون هو العتق ويحتمل الجواب لان
التعيين المحرمية والرفقة باختياره فاذا عين واحدا لم يبيع كانه يبيعه للرفقة وجوز
للرفقة في غيره فيجوز للمبيع القاعدة المذكورة **باب** قدس الله سره ولو مات ولم
يعين عين الوارث وقيل بوضع **باب** الثاني في قول الشيخ وبني القولين القاعدة
المذكورة **باب** العتق **باب** قدس الله سره ولا ينفذ عتق الصبي وان كان غلاما
على ذاي **باب** هذا اختيار كثير من اهل الجاه فخالف في ذلك الشيخ في التبرئة فانه
قال انما على الغلام عشرين سنة وانتهت وصلة اذا كان على حجة المهر وفقد
في موضع محلي ربي واعلم ان بعض اصحاب الحديث ذهب الى ان بوع الصبي
بغير شين فعلي هذا القول يظهر تقرب المسئلة **باب** قدس الله سره ولا عتق
اكثر من علي بولي المتوفى فيه القرية في حقه **باب** اختلفت الاصحاب في صحة
صلة العتق من اكثر من سواه الجيم او كما ترفقا لبعضهم لا يبيع واختاره ابن
الديس لانه عبادة شرعية وشروط صحة العبادات الشرعية اسلام فاعلم ان لا يبيعه
كل قرية مشروطة بالنية وكلاما هو شرط بالنية لا يبيع من اكثر من القديس بغيرها
بيته وان العتق بغيرها لم يرد للمولاء كما ثبت ولان اكثر من علي المسلم المصغري
للقول عليه السلام الاول لمن اعتنق وانا الكلداني فلانة سبيل وقال تعالى فان جعل الله
لكا فريقتين على المؤمنين سبيلا وقال تعالى والمؤمنات والمؤمنات بعضهم اولياء
بعض ذلك بغيرهم على انه لا ولاية للكا فريقتين الجيم واشتاء اللاديم يستلزم
انتفاء المخرم فلا يبيع منه والجواب ان اكثر ما نفع من الاوثر من مطلق

الاولى كما يمكن وذكر كالتب ودليل الخطاب ليس يصح عند الاكثر وقال
بعضهم يبيع وهو اختيار الشيخ في البسيط لانه اذا ملك وملك اكثر فاصبحت
من ملك المسلم بها وبني قولنا في البيع كونه قرية مطلقا بل هو كذا ثا
وثا قرية ما علم ان لخصت قال في المختلث ان كان الكفر باختياره بابه
تعالى بشرط في اشرط بينه القرية معرفة الله تعالى من خبر اكنة بالثقل
فالوجه اختيار ابن ادريس ما كان اكثر فلا يبيعه المعبود بل باختياره
الشيخ او بعض اصول الاسلام كما لصوة او قلنا بالاكثاف في القصد بالثقل
صحة وامر ان الذي يبيع على دينه اذا بيع عنده العتق حكاه به **باب** قدس
الله سره والمهرين يستلزم نفوذ عتقه في حين ما تصرف في اكثر من الثلث على
الشكال بشا من انه لا يملك وعتق السوق وثبوت مال له فلا يبطل تصرفه
في ثلثه ومن وجوب التصرف بطلان التصرف فيما زاد على الثلث فيه **باب**
اخرج المصنف قدس الله سره مسائل يستدل بها اصحاب العلماء ووقع على ارجحها
هذا المصنف وعليه غيره فروعاً متفرقة وهي ثلاث مسائل **باب** انه اذا استلزم تصرف
المريض في جزء من ماله نقصان في ثلثه الا ان ما تصرف فيه وما بقي بحيث يفي
الثلث فان بطل تصرفه بالكلية عادت قيمته كما كانت ولم ينقص شيئا هل يمكن
ذلك تصرفا لمصلحة به وبسبب له غيره فيستحق له المخرج في بطل ما استلزمه او لم
يقبله وباحتساب نقص ما نذر التصرف فيه من الثلث في كسبه بطل الجديها
بعد ان يجد حال او اقلها يرد كما لو ابيع بعتن مدين ثلثة كل الثلث ثم
قبل اخذ ثا يرد والمعتق ويعتق الوصية من ثلث المدين المايين لان
نعمه لا يورد على الوصي **باب** اذا لم يبيع افراد جزء منه لا يبيعه الا قيمة كالوقوف
وكا ناضبا كل قيمة ولا قيمة لحزبه اصلا المصنف والمحقق فانه لا يبيع بغير اذن المصنف

لعلها بعين ولا ابقاء وكه وصحة الوقت في ثلاثة ويكاد الورقة ثلثه لانه لا قيمة
 للاجزاء فضا منها يبطل التصرف قطعا **ا** اذا قلنا انه اذا اعتق جزءا من عبد
 عتق الكل في حال عدم الحجر ثم مرض ما عتق هذا العبد فهاهنا عتق كله و
 جزءه مثلا زمانا واشياء هذا كثيرا لو زود في حال الصحة انه ان تصدق
 على المشتري بجزء من هذا العبد او المال تصدق عليه او على غيره بكله ويتفرع
 على المسئلة الاولى ما ذكره ههنا وهو مريض له عبد قيمته ثلثون مائلك
 سواء عتقه واستلزم نفوذ العتق في جزء ما تضمن ثلثي قيمة الكل وكل
 جزء بحيث يبقى قيمته عشرة عند التتبع وفيه كل ثلث ثلثة وثلث و
 ان يبطل العتق بالكلية عادت قيمة كل ثلث الى عشرة والكل الى ثلثين وذكر
 المصنف فيه احكاما **ا** صحة العتق في ثلثة لوجوه مال المريض ومعم
 قوله عليه السلام المريض يجوز عديله في ثلث ما له والاستثناء من الاثبات نفي
 في الحجر يستلزم جواز التصرف في الثلث فكل مريض له مال تصرف فيه معنى في ثلاثة والى
 من القيمة معدوم حقيقة وكما فصلنا لا تلاف ونقص قيمة السوق **ب** بطلان
 العتق بطلان لانه لا يكاد استلزم وجه الصحة وجه البطلان بطل وجه الصحة
 ايضا لاستحالة بطلان الدائم وصحة الملتزم **ج** قدر العشرة فلو كانت
 قيمته ثلثين ورجع بالتشريع كل جزء الى ثلث قيمته ثم كسبتا ثلث
 قبل الموت فعلى الاول الثاني مع العتق في ثلثي ثلث من كسبه فلا ثمة اشياء وللورثة
 ستة اشياء وان العتق منه في ثلثين ثلثة اشياء من قيمته لادى لان العبد
 بحسب عليه نصان للجزء لا ينفقه فكا ان لو اصل العبد لا يجب على الورثة نقضا بجزء لهم
 وصوله اليهم ما وجد كسبه في ثلثي عشرة اشياء فالتواضع ويجعل ان يقا العتق منه ثلثي
 ثلثي وللورثة ستة اشياء فما لعبد وكسبه في ثلثي ثمانية اشياء فالتواضع لا يوجد حصة
 من الكسب ما فرقت

من الورثة من نصيبهم بالشيء وهو ثلثي ان يكون للورثة من نفسه و
 ثلثان التفرقة وكسبه مثلا ما اعتق خاصة وهي كذلك ههنا لانه قد افترقت من خمسة
 وهو في ثلثي خمسة عشر ففوت عليهم عشرة من نصيبهم من قيمته فصل لهم
 خمسة من نفسه وخمسة عشر من كسبه وعشرة ما فرقت فبطل ضيفا ان يجزى
 ان يفرق كسبه لانه ثلثي ثلثي وبضعة عشر والثاني عشر عشر من نصيبهم من كسبه ففوت
 الكسب في ثلثي عشرة وهي ثلث القيمة فيقول عتق منه ثلثي وثلث من كسبه
 ثلث ثلثي وللورثة ثلثان فما لعبد والكسب في ثلثي ثلثة اشياء وثلث ثلثي
 اثنا عشر فينتهي كله ويأخذ دينارين ثمة الشيء الذي لمن نفسه وله من كسبه
 ثلثي اربعة فيسبى للورثة اربعة وعشر وثم وهو صحت ما اعتق وتضمنه
 على دفع على المسئلة الاولى التي فرض فيها استلزام تصرف المريض في جزء ما تضمن
 اكثر من ثلث الثلث كما فرض في عبد قيمته ثلثون فنقص بالتشريع بالوقت
 ورجع قيمته الى عشرة فذكرنا ههنا ان القيمة احتملت الاول الصحة ونقص القيمة ثلثان
 اكثر من السوق وثلثا كسبه وثلثا في البطلان لانه يفرق ولا يحكم بالصحة وبطلان
 على وجهه في المريض ولا يتجدد له مال في حال حيوة بعد الوصية
 بحيث تجزى من الرضخ المذكورة وتكون كسبه ولا يستلزم التصرف في جزء ما
 تنويث اكثر من الثلث على الورثة فاشتبى سبب البطلان وحكم بالصحة فنرض
 المصنف جعلوا الزيادة بسبب كسب العبد المعتق في حال حيوة مولا
 دفعه ان كسب ثلثين من ثمة قيمته الاولى فعلى كل الاحتمالين ههنا يصح
 العتق في ثلثي ثلثا فالبحت ههنا يقع في متابين حكم المسئلة على الاحتمال
 الاول في المسئلة الاولى على ما ذكره المصنف في الاصل من صحة العتق ونقص الثا
 كالثاني باللاف الميزان ونقص السوق فيهم وهذا الثاني في جعله انا اول

المسائل الثلاث التي استهانت بها في هذا الاحتمال يكون مغزله المبرهن اعترافاً
بأنه في عشرة وكسب ثلاثة مثلاً لا يتعدد في المسئلة اذ الكسب تابع فكلما عتق منه
ملك من كسبه بقدره وليس للورثة في متاعه ما ملك الكسب شيء لانه ملكه بغيره
من الحقبة ابتداءً ولا عطية من الميت وكلها دون منه للورثة بقدره من كسبه
بحسب حليهم من التركة فلا تعلم كمية هذا العتق الا مع علم كمية التركة ولا علم كمية التركة
الا مع معرفة قدر ما يحصل للورثة من الكسب ولا يعلم ذلك الا مع معرفة كمية قدر
العتق وكمية قدر المستحق منه فهذا هو الدور المذكور في المسائل الدورية في العتق
والعاقبة وايضا حصول الكسب قريدا التركة وهو مستلزم حصول عتق جزء واستحقاقه
مقابل من الكسب وهو مستلزم انقصا لتركه المستلزم لبقصها ونقصها مستلزم زيادة
التركة المستلزم لزيادة ما المستلزم لتماثلها وهكذا وهذا يسمى انهاء دور
الاستلزام الدور المعنى الاول وطريق القفل من الدور معرفة قدر ما ياتى
فيحصل لمن الكسب ان يقول عتق منه شيء وله ثلاثة اشياء من كسبه لان كسبه ثلاثة
اشكال قيمته وللورثة شيان في العبد وكسبه في قدر قيمته اشياء ثلثي سنة و
ثلثان في عتق منه سنة وثلثان في ذي ثلثها وله من كسبه ثلثة اشياء عشر وثلاث
وهي ثلثا كسبه وللورثة شيان ثلثة عشر وثلث ذلك صنعت ما للعتق منه حكم
المسئلة على الاحتمال الثاني الذي ذكره المصنف ثانياً وهو احتمال البطلان في
تعدد وعدم الكسب وهو الذي ذكرته في المسئلة الاولى من المسائل الثلاث
التي استهانت بها لا احتمال لا فنقول على هذا الاحتمال يقع العتق في جزء هذا لوجه العتق
وهو العتق وانما المانع اذ ليس الاستلزام وجب لجهة لوجه الطلاق وحل
هذا المزمع بوجوده في المبرهن غير العبد فيجب ان يحسب على العبد ما نقص
من قيمته ما تقدم من العتق واصلا الميراث ان النقص لمنه بحدان الورثة

الذات من جزء من نص حليهم فنقول عتق شيء وله من كسبه ثلاثة اشياء وللورثة ستة اشياء
في مقابل ما العتق منه لاني وما نقص من قيمته الجزء الذي تحركت العبد والكسب
في قدر عشرة اشياء في الشيء اربعة وهي بالنسبة الى قيمته شيان وله من
كسبه ثلثة عشر وللورثة اربعة وعشرون من نفسه سنة ومن كسبه ثمانية عشر
وهذا الاحتمال يبقى على ان ما نقص من قيمته الجزء بغيره كالوجه في
اعتباره عليه وفي حيف مقابل من الكسب ويحتمل ان يحسب عليه لا سبعين
من الكسب لانه من دم فنقول على هذا الاحتمال يبقى منه شيء وله من كسبه شيء
للورثة ستة اشياء في مقابل ما العتق من العبد وكسبه في قدر ثمانية اشياء فانما
خسة في قدر منه خسة وله من كسبه شيء خسة وللورثة ثلثون ان الشيء الذي العتق
منه في قدر عشرة عتق بقي احتمال آخر وهو ان يقع العبد في كسبه جميع نقص
قيمته ويقع الى قيمته النقص من الكسب فالجميع هو العبد لانه انقصه قيمته اليه
عشرون دينارا يبقى من الكسب عشرة فيقدر الكسب في قدر عتق منه شيء وله من
كسبه ثلث شيء وللورثة شيان فيكون العبد وكسبه في قدر ثلاثة اشياء
وثلث شيء فيبسط من جنس الكسب فيكون العبد وكسبه في قدر عشرة وثلث
اربعة ثمانية عشر فينتهي كله وله من كسبه عام قيمته دينارا وله من كسبه
اربعة بالبقية بقي اربعة وعشرون من الكسب للورثة وهذا الاحتمال ضعيف
لان عتق كل جزء يستلزم ملكه لمقابل من الكسب فلو عتق كل ملك كسبه لكان هذا
عتق جابت فلهذا لا يتجدد ولان نفع العتق في الرقبة شيء من المال يكون
له حكم الميراث في الشئ فلهذا الاحتمال عدي لا اعتبار به ولا قوي عند من الوجه
الثاني وهو ان يحصل من كسبه في قدر ثمانية اشياء **قد راس**
سرع وفي الاول يحتمل ان يحسب من كسبه ما فاقه بالعتق فيجب ان يحسب من

المختارات وعده فيكون بمنزلة عبد كسب ثلاثة أمثال قيمته **أول**
 قوله وعلى الأول أي على الاحتمال الأول الذي جعله المختص أمثلا وهو صحة
 العتق على تقدير عدم الكسب وفرض الثاني بالعتق كالتلفه والثالث بغير
 بالسوف ولعلم أنه لما تم حكم المبتلة مع حصول الكسب على الاحتمال الثاني
 ذكره وهو بطلان العتق على تقدير عدم حصول الكسب وهذا ان يتبين
 حكم المسئلة على الاحتمال الأول وهو صحة العتق على تقدير عدم الكسب وقد
 ذكرنا حكمه فيما مضى وهو الحق وذكرنا لصحت هذا احتمال فيه أحدهما
 أنه يجبر النصفان من الكسب لانا انما لم يجبر به حال عدم الكسب للضرورة وهذا
 قد زالت بوجوده مال وهذا أصيب جازا لانا فوضنا النصفين كالتلف في جبر
 ثانيا عليه أي عدم الجبر وهذا هو الصحيح على الجبريات من الاحتمالات
 ثلاثة **أ** ان ينصف نصف الحق الذي نأخذ فيه العتق موجودا بالنسبة
 إلى احتسابه على العبد لانه نفسه وبالنسبة إلى استحقاقه به متايلة من
 البرج وهو ما فرض فيه العبد والكسب عشرة أشياء **ب** يرضى موجودا
 بالنسبة إلى احتسابه عليه للاستحقاق به شيئا من الكسب وهو ما فرض فيه العبد
 وكسبه في تقدير ثمانية أشياء **ج** ان يجبر جميع النقص من الكسب ويقم إلى
 العبد فلهذا الكسب الباقي منه بعد ضم ما نقص منه إلى قيمته لأن وهو ما
 نقص فيه العبد وكسبه في تقدير ثلاثة أشياء وثالث ووجه كل واحد ظاهر
 لكن الاقرب ما ذكرناه نحن وهو عدم الجبر على احتمال صحة العتق مع
 عدم الكسب بالكلية **قال** قدس سره ولو اجاز بعض الودعة مفسر في
 حقه من الأصل وفي حق باقي الودعة من الثلث ما تضمنه كالنصف لقطعها
 العتق فان لم يكن سواه من الثلث في حق غيره ولو كان كسب أوله ما غيره

لم يجبر النقص **أول** كما كان النصفان يحصل تصرف غير المريض ولو فرض
 تصرف المريض منقذ حصل النقص بما من تصرف ذلك الغير فان النقص
 كذا قال بقوله لا يجب من الثلث لانه يحصل مع عدم تصرف المريض ولا شيء
 من محلول تصرف المريض كذلك قطعا لان من حكم الودعة انها اذا فرضت صحة
 عدم المحلول كما لو كان له شريك وأعتق حصته فصل نقص بسبب عتق الشريك
 فانه يكون كالثالث وهذا حكم ساد في كل شيء فاذا اجاز بعض الودعة العتق
 كان بمنزلة عتق الشريك فيصع العتق من الثلث وان لم يكن سواه وما من
 صورة يحصل صحة تصرف المريض المعبر من الثلث بنصفان الثلثة كما
 يحصل صحة التصرف بزيادة المال في هذه الصيغة لا غير ولو جاز المريض
 على العبد المستعيب الذي أعتقه في مرضه وهو يستوي تلتين فصا وبالجناية
 يساوي عشرة وعين أي جزء كان من نقص قيمته إلى عشرة أيضا مع العتق
 من الثلث ولم ينصفه المريض لانه بقيت من الثلث وهو يستلزم نفي النقصان
 فيلزم شفع النصفان فنيه ويصح عتقه بهذه الجناية وما منعنا مثلها من
 التصرف بجناية المريض جناية ينقص به تصرفه ويخرج على صحة تصرفه
 الشريك او اجاز به بعض الودعة ونقص النصف كالثالث انه لو كان كسب
 كان له مال غير ذلك لم يجبر النقص منه **قال** قدس سره ولو اعتق مملوك
 عن غيره بآية وقع عن الامر وهو ينقل إليه عند الامر المأثر في النقص بالحق
 العتق في الملك الاقرب ذلك لانه باول جزء من الايقاع ملكا يراه كالحق **أول**
 هنا سأل اذا اعتق عيدا من غيره بآية هل يقع عن الغير الاثر ام لا قال ابن
 اديس لا لأن شرط ونوع الحق عنه وهو الملك لقوله عليه السلام لا عتق لمولى
 في ملك وذلك الغير بل لا يتم بحصول سبب ناقل اذ ليس لا العتق وهو ذلك

لكن ما يؤثر موجبا للعتق لانه ان لم يوجب شيء ولا جزوه الملك لم يوجب العتق
 وكما هو الصالحه التشريعية يجب العتق بغير من ايجاب الملك او الشئ او حكم
 الشرع للعتق بسببها فينتهي بها بغيرها وهذا الملك لا يصح للاعتاق بالنسب
 ولا كونه شرط العتق انما هو لانه اعتاق بالبيان ولا تخي من العتق التخي
 كذلك وكل عتق بالصفة الموضوعه للعتق شرعا يجزى عن الكفاية والالتزام
 عندي بالاجزاء **اللفظ** **قال** قدس سره
 ولو قال يا حرة او يا عتق في النحر برأشكال يشاء من عدم القطع بكونه انشاء
أول انشاء العتق وضع لما اشاع صيغة الاخبار حقيقة وغيره كناية والكتايبه
 لم يصح العتق بها ومن حيث ان حرف الاشارة إلى المملوك لم يوجب الشارع
 وانما الاعتبار بالتعديس والاعتاق واستعمال يا عتق انت او فلانة مع قصد
 جازي لانه لم يوضع للتعديس شيئا ايا المقام بت حيد عدم الوقوع **قال**
 قدس سره ولا يقع الاستعجال لانه لم يشرط او فقت لم يقع وان وجد الشرط
 ولو علقه بالتعديس فالاقرب الوقوع ان اتخذ الكلام **اللفظ** التعليق
 بالتعديس كالتعليق لانه واقع على تقدير كل واحد منهما واحدهما واقع قطعا
 ومن حيث الباطن مقامان التعليق بالشرط مبطل ولان للشرط مخرقا للعتق
 لا بد من ائحة التامة لانه لو جعل سبب للاستعجال لولا ان المعبر الحقيقة
 المبيحة لوقوع العتق في الواقع اعني في تنبئ الامر مطلقا لا على التعديس
 قرب بيت الواقع في نشر الامر في الواقع في التعديس ولانه اذا خالف
 الشرع ما ليس منه وهو من عتق قطعا وبطلان كل واحد منهما وانما قيل بوجه
 ان اتخذ الكلام لانه لم يفر كل واحد منهما بطل عينا **قال** قدس سره
 لو قال يملك او جسدك الاقرب الوقوع **أول** وجه القرب ان الانسان لما

ان يكون هو المجرم المجرد كما زعم طائفة من المجتهدين او اخرا اصلية في البدن
 هذا الهيكل المحروس على كل تقدير فالملك انما يتحقق بهذا البدن المحروس للجواهر
 المجردة والجزء الصلية فالعتق انما له الملك بكونه في تمامه ثبوت عليه الملك ويجزى جونا
 عليه لانه ليس هو الصيغة المعنوية عليها شرعا **قال** قدس سره ولو شرط
 على العبد شرط في نشر العتق مثل انت حرة عليك الت او خذت سنة لوجه الوفاء
 به وهل يشرط رضا المملوك انما له ان يرضيه الخدم في الخدمة **اللفظ** اذا شرط على
 العبد شرط في نشر العتق وانما يتحقق بكونه حرة سنة ما رادة الا فقت لانه اذا قصد
 بوجه انت حرة فحقك الرقبة وغير الشرط في الشارع من الوت وبقاء الشرط
 فلهذا جعل الجميع من التعديس بالشرط صيغة واحدة وان الصيغة استلزم منها
 في الدلالة على الملك والشرط الجميع فالعبد يجمع معنيت فك الرقبة وبقاء الشرط
 في ملكية المالك اذا عرفت ذلك فنقول بشرط على العبد شرط في نشر ايقاع
 العتق هل يقع ويلزم سواء رضي به العبد او لا اولا بل من رضا العبد فيه
 للفقهاء اقول ان قلنا **أ** القول بالا ولانه ما ملك العبد يستحق لمنفعة كلها و
 كسبه ولم يضرب عليه وهي ايجاب مال من كسبه ويستحق في ذمته الخلة
 والسبي في كسب والعتق فك ملك الرقبة واستحقاق هذه الاشياء فاذا شرط
 عليه خلة او شيئا كانه قد استثنى من منافعها بآية ذلك لقوله عليه السلام المودة
 عند شرطهم واصالة العتق وباطلاق اللعاب صحة النشر **اللفظ** القول
 الثاني لانما كان كناية ولا يقتضاه العتق التعديس وانما كان الرقبة ولا يصح شرط شيء
 للمبتول العبد **ج** انه ان شرط الخلة صح بلا توقف على رضا العبد المستحقة
 العبد والخلة فاذا اراد الملك عن الرقبة واستثنى الخلة صح وما غير الخلة
 كشيء من المال فلا بد من رضا العبد لان المولى يملك اثبات شيء في ذمته العبد

لا يخل قال ويصح عن ابى بشير الاصح عن الاحارب ان الامر ينتقل اليه المكمل
 ان ينفذ ودليلنا في المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيح عن يزيد بن محمده
 العجلي عن ابى قيس عليه السلام قال سالت عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات
 من قبل ان يعتق فانطلق ابنه فاتباع رجلا من كسبه فاعتق عن ابيه
 وان المعتق اصاب بعد ذلك مالا ثم مات وترك له من تركته قال فقال
 ان كانت الرقبة التي على ابيه في اهلها او شكر او واجب عليه فان المعتق
 سايه لا سبيل لاحد عليه الى قوله وان كانت الرقبة التي على ابيه تطوعا
 فكذلك ان ابوه اموره ان يعتق عنه نسمة فان ولاه المعتق هو مرات لجميع
 وللماليت من الرجال قال ويكوث الذي اشتراه فاعتقه بامر ابيه كواحد من
 الورثة اذا لم يكن للمعتق قربة من المسلمين احدا يرثونه وان كان ابنه
 الذي اشترى الرقبة فاعتقه عن ابيه من ماله بعد موت ابيه اذا لم
 يكن للمعتق وارث من قريباته اذا عرفت ذلك فتقول كلما كان وراء
 للامر كان قد انتقل اليه ملكه وصح عتقه عنه لمن تقدم حق هذه الوقاية قالوا
 مثله والملازمة ظاهرة متى ملك الامر اخلفت العلماء فيه فتقول بالامر وكشف
 عن ذلك عتقه فالسبب الامر والعق كاشف عن ملكه بالامر وسبب
 عتقه عنه بالاول فانه بالامر يملك في المعتق وقيل بالعق فانه سبب ملك
 الامر والامر للتحرير ثانيا وقد الاول بانه لا يعتق بملك الانسان بغيره بمجرد
 لنظر صدمته والثاني بانه لا يرضى والمتنافيان عن واحد ولا ان المعتق
 وضع لادله الملك لا لثقله ولا لضعفه في اختيار المصنف انه باول يجوز من
 النقط الموجب للمعتق ينتقل الملك الى الامر ثم بكل النقط يتجوز ابدانها الخلف
 علة لشرط المعتق وهو ملك الامر لكل سبب لولا ملكه عنه بالاعتاق وقوله

كالمع اشارة الى سببها ان شاد الحرس والطعام الذي يحضره الاشاء
 وياضه بالكله فانه يملك ذلك بالمع فاول جزء من المعتق كالمع هنا **قال**
 قدس الله سره وابله بالعق سايه عنه **اقول** هذا جواب عن سوال الجود
 هنا وقصيره ان يقول ثبوت ملكه يستلزم عدم ملكه استلزم ثبوته عدم ثبوته
 بحال اما الاول فلا يملكه يستلزم عدم اعتاقه لان عتقه اما بملك الله منه
 او لا فلا يحال لانه يكون قد كلفه في عتق عبده غيره فلا يصح لان الرقبة لم تملك
 حينئذ والثاني محال ان يعتق بامتنع على الاجارة ويطلب اذا وقع في ملك الغير
 قبل اذ نه يطل في عتقه يستلزم عدم ملكه قطعها والجواب ان عتقه باذنه ولان
 هنا يقع في الملك يستلزم للعق ولان يقع ايقافه على شرط **قال** قدس الله سره
 سره فلو كان المعتق بالامر وضع عتقه في الكفارة على المحال **اقول** محتمل عدم
 الاجارة لانه اما ان يكون قد ملكه قبل اعتاقه فلهما كان في ملكه عدم الاجارة اما
 على الاول فلا يملكه يستلزم عتقه فلهما بالنسب لا لاختيار فلا يصح عن الكفارة واما
 على الثاني فلا يصح العقق فضلا عن العتق في الكفارة لانه لا يعتق للمالك ولا ان
 شرط العتق النية ولا يمكن تحققها الا بما بعد تحقق الملك اذ قيل الملك لا يصح نية العتق
 ويكون قبل تحقق العتق فيكون بينهما وبينها محال لانه لا فضل بينهما بيمين
 ويحتمل الاجارة لان الموجب للمعتق هنا المصلحة التي وضعا الشارع للعق
 القادة اختيارا منه بالنية ما غيرها لان ذلك الغني اما الملك او النسب اوهما او
 حكم الشارع بشرط وجود الملك والنسب الظاهر انشاء الاولين اذ الملك علة معتدة
 لوجود مملكتها فيه وكذا النسب لوجوبه مع الملك ابتداء وعله عدم لا يجمع الجود
 ابتداء وليس هذا موضع تحقيقة ولوسنا فانه انما ينفذ في عدم المانع والمانع هنا
 سوا ما يشترطه لسيب وجود وهو العتقة فان اذن لها الملك بشرط يكون صالحا

ولما وجد احديهما في الصحيح قال سالت ابالحسن عليه السلام عن رجل قال المملوك
 انت حر في ملكك قال لا ابتداء بالحرية قبل المالك فتقول له في ذلك وانت
 حر بغيره المملوك والمال ليس بهذا وهذا اختيار الذي المصنف قدس الله سره **قال**
 قدس الله سره ولو شرط اعادته في الرق ان خالت اعيدح المختلعة وقيل
اقول اذا شرط عليه شرط في نفي العتق بشرط فيه انه ان خالف رد في
 الرق فيه فقال ثلاثة **اقول** الشيخ في النهاية ايض العتق والشرط **قال**
 والذي المصنف في المختل ان يطلعت المعتق والشرط واخاره احوالهم من
ج قول ابن اديسر ان يطلعت الشرط ويصح من كلامه انه يصح العتق اجمع الشيخ
 بما رواه اسحق بن عمار وغيره عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل
 يعتق مملوكا ويبيعه ابنته ويشترط عليه ان هو اغارها ان يرد في الوقت قال
 بشرطه اجاب عنه الذي المصنف بالظن في الاستدلال في حق قولنا
 لكن جاز حصول شرط بطلان المعتق والخوف عندي صحة العتق وبطلان الشرط
 المذكور لان العتق مبني على التعليب **قال** قدس الله سره لو ابقى مدة الخدمة
 اشترط لم ينفذ في الوقت وله المطالبة باجرة الخدمة وكذا لو رتبته على راي
اقول قال الشيخ في النهاية ليس للعتق عليه سبيل وهو اختيار ابن الجنيدي
 قال ابن اديسر والذي الذي المصنف في هذا الكتاب وفي المختل لم اجبه اثن
 عن تلك اللة لانها مستحقة عليه لم يرد فانت او قاتلها يرجع عليه باجرة مثلها
 قال ابن اديسر فانما نفي الخدمة فليس لهم سبيل عليه يعني في نفي الخدمة قال الذي
 وهذا ما يدل حسن دليده **قال** الله وقي فليس لهم ان يستحلوها ويترك عليها ما
 رواه الشيخ في الصحيح عن يعقوب بن شبيب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 رجل اعتق جارية بشرط عليها ان لا تتزوج من سواي فاعتق ثم مات الرجل فوجدت

ورثته اللهم ان يتجدها قال لا ينبغي الاستحسان يستلزم نفي الاجرة القائمة
 عليها عوضا من الخدمة المستحقة لهم **قال** قدس الله سره ولو نذعت اوطاعك
 يملكه او اقل داخل فلك جماعة دفعة او دفعة لكانك قبل يطل وقيل بخير وقيل
 بخير يبيع ويحتمل حرية الجمع لان الاولية وجدت في الجميع كما لو قال من سبي
 فله عشرة فخصعت لعدم المعوم هناك **اقول** الاول قول ابن اديسر لان اول
 ان اضيت الى العام افاد المعوم وان اضيت الى الخاص افاد الخصوم وملكك
 نكرة لانهم قالوا ان الملك واحد هو اقل فاما ملك جماعة لم يوجد بشرط فلا ينفذ
 احدهم وامتنع بالنسبة الى المستقبل فيبطل النذر لمتاعه لا باختياره والثاني في قوله
 ابن الجنيدي فانه قال تخير في عتق من شاء فان مات امتنع عن بيان ارادة اقرع
 واعتق من اخرجته القرعة وقال الشيخ في النهاية اذا نذر الانسان ان يعتق
 اول مملوك يملك فملك جماعة من الجويد في حالة واحدة اقرع بينهم فمن خرج منه
 اعتقه وقد روي انه يختار في عتق ابيهم شاء والا اول احوط والثاني قول
 الصدوق لان الاول يختار فيه فيقول بغيره وقد ايجابي والمشيائي فلم يبق عتقه
 والى الجاني ان يبيع على غيره فلا يملك يعتق بالثاني بالاسكان اى بغيره
 آخرى ان ملكه مملوك نكرة وكل واحد اقل فلا يعتق لكل لعدم العموم فتجوز
 طيس احدهم اولى من حيث القرعة والمختار وعندى هو اختيار الشيخ في النهاية
 لما رواه الشيخ والصدوق سقا في الصحيح عن الخليلي عن الصادق عليه السلام
 في رجل قال اول مملوك امك فهو حر فوفيت سيعة جميعا قال يبيع منهم ومن يعتق
 الذي خرج سهمه اجب ابوالجنيدي بما رواه الشيخ عن الحسن الهيثمي عن الصادق عليه
 السلام قال حالته عت رجل قال اول مملوك امك فهو حر ففانصا بسنة قال اخذ
 كان نيته عت واحد فليخبر ابيهم شاء فليعتقه والحياء ان طريق الاولي صحيح وفي

طريق الثانية يجوز وما نحن القائل قال والذي لا اعرفه وضعت فان في طريقها
 استعملت يسار الهاشمي وقال في والذي ذكره اصحابنا بالضعف وجه ضعفه الثاني
 لا يخرجه فان من المعوم وملوك المعصوم فلا يصح للمعوم **قال** قال قدس الله
 سره اما لو لم يمتدح اقل ما يله الى قوله واحصلت الاول شيئا احتمل بطلان
 العقل لا شرط النذر وجد في الميت وليس محلا للصحة في الحي لا يستحال تحلوت
 المعنى باليت **قال** نذر العتق لها هو ازالة قيد المك من هو ثابته عليه
 بصيغة شرعية اختيارية تهويل على الحرية بالالتزام فكانه قال اقل ما تلتزم
 الاحياء اوجبا وهو طاهر من ثم احتمل عتق الحي والظاهر عندي **قال**
 قال قدس سره ولما عتق بعض ماله كعتق عبد كفا لزم عتق ذلك البعض
 خاصة وهل يشترط الكثرة الاقرب **قال** الاقرب من الاسباب
 بل هو اختيارا يصح فلا يصح اذا لم يكن مطابقا لخاصة وجب عليه ولا بد ذلك
 السابق من سبب فان علم سبب يمكن حمله على حقيقة صرف اليه وانصرف عليه
 ولا يتعدى فان كان يتعدى لزم يعلم وجود ذلك السبب حمل على الاكراهة
 الصورة لان الجمع المضاف الحق للمعوم لانه اذ عتق ثلاثة من ماله كعتق
 قوله هؤلاء ماله كعتق حقيقة فاذا قيل له اعتقت ماله كعتق ماله وعي يقتضى
 اعادة السؤال وتقريره فيكون اقرا ويعتق المالك الذين اعتقت لولا
 ليزم بغيرهم ماله البراءة ولان الاقرب انما يحصل على التحقيق والتميز لا على
 ما فيه احتمال وهل يشترط في الاقتصار عليه بحيث يصدق عليه الجمع كقوله
 حقيقة امل او ان وشاء القولين ان الشئ انما يحصل على الاقرب اصل
 الحقيقة ومن حيث اصل البراءة ومن حراز التحقيق به ويستخرج اللاكفاءة
 بالواحد وعدمه فعلى عدم الاشتراك يكتفى بالواحد وعلى عدمه لا يكتفى بالواحد

ولزم بعق ما يصدق عليه الجمع حقيقة ويكون في الباقي كالمشقة واعلم
 ان البحث هنا في متناهي **قال** في الحكم على جبره اقرا وه ظاهره وتقريره **قال**
 البحث عما في نذر الاقرب فتأمل مقتضى هذا اللفظ شئ اصله لانه اختيارا وانما
 يستحق في نفس الامر ما وقع عليه المعنى بصيغة انشائية سابقة على هذا
 اللفظ لان حكمه عليه بالكثر في الظاهر لظاهر اقرا **قال** قدس سره ولو قيل
 له اعتقت غائبا لزم بقصد الانشاء في الوقوع فقل **قال** انشاء من ان
 ثم حقيقة في الصيغة التي هي حقيقة شرعية فكانت حقيقة ومن حيث ان لم يكن
 ماهي حقيقة في الحقيقة في التي حقيقة في ذلك الشئ وهو ظاهره لظاهر اللفظ
 المعنى ولانه لو كان حقيقة لكان مرادها للصيغة فيلزم كونه مشتركا بين الشئ والموضوع
 له للصيغة والصيغة وهو خلاف الباع **قال** قدس سره ولو قيل عتق
 كل عبد له ذلك او عتقه اقرب الى من مفعلي عليه في ملكه مشرقا على وهل يجب
 في ملكه او الصيغة بكل ملك قد لم او لا قد لا اشكال **قال** حل الاصحاب لفظ
 القديم على ما مضى عليه ستة اشهر فصار شرا فيمن حذرا ونذر يحرك كل عبد له
 قديم في صورة واحدة وبين ذلك ان ابا جريد الخزازي دخل على الصفا عليه السلام
 فقال رجل قال عند موت كل ملوك لي قديم فوجرت لوجه الله تعالى فقال نعم ان
 الله تعالى يقول في كتابه حتى عادك العرجون القديم فما كان من ملكه اني
 لستة اشهر من قديم حق فصار استعماله في هذا المعنى حقيقة ادبنا نحن اول ليلتنا
 له بالاطلاق من غير قيد ولما نزل الصواب عليه عند اطلاقه وهذا من الحقيقة ثم الاستدلال
 بالاستدلال في الآية من غير قرينة في صورة تبيين المتي على ان الاستعمال حقيقة
 شرعا ويحتمل الثاني لانه حقيقة لغوية فيا قدم زمانه مطلقا وعرفية فيا لم يثبت
 الحكم والثاني غير مراد اجماعا والاصل عدم التعلل فتشاهد الاعتراف في هذه

خاصة

السئلة مما روى المجاهد والتمثل وتقرير على ذلك اطواره ان جعل حقيقة لانه من خواص
 الحقيقة وعدم اطواره ان جعل مجازا يحتاج على المتدبرين ثبات في مقدي الحكم
 الى نصف ثم يتبع على هذا النوع سائل ثلاث **قال** هل يتعدى الى الامة **قال**
 نذر الصقة بكل الامة **قال** او اقلها بكل مال في يده قديم فان قلنا باطواره
 استعمل الحكم في هذه الثلاثة والاول لا يقال في خبر ابي سعيد الخدري كل ملوك
 يتناول الامة فنكون متوجهين عليها لانهما هذه الرواية ضعيفة لم يستند اليها
 في قوله الميا بل الى اجمع الصواب وهو بلفظ المبد فان مع سندها وثباتها لفظا
 كانت مخصوصا عليها لكن في المختارين شك فالاشكال وارد **قال** قدس سره
 ولو قصرت مدة البيع عن ستة اشهر فان ترقى انا الاقرب عتق الاول ولا يلزم
 ويحل قدي الخدم فيما **قال** اذ اذ عتق كل عبد له قديم او تحريم كل عبد
 له قديم لم يبعد قصرت مدة كل كل واحد عن ستة اشهر فاستلحاق ان
 ترقى في كتيبه لهم بان يتقدم ملك بعضهم على بعض قال في المصنفا الاقرب انه عتق
 الاول لان الثاني يملك على ما تقدم على غيره فان كان حقيقة عرفية حل عليه وان
 لم يكن حقيقة عرفية لم يحل على الحيان فيلزم للصالة صحة تصرف العاقل الرشيد
 واختيار القارة وقيل لا يحصل على الحيان لاجل صحة التصريح فوق الحقيقة
 بل يبقى هذه المسئلة على سبيلين **الاول** كونه حقيقة عرفية فيها ذكرها هنا او
 بما لا يورث علم التمسك بل يتبع الشبهة علماء الوضع العرفي **الثاني** انه هل يحصل على
 الحيان لصحة التصرف بلا قيد وشيخها الم لا يورث علم التمسك واختلنا التمسك فيها ولما
 قوى الضعف كونه حقيقة عرفية فيها قال الاقرب عتق الاول ويحل ليطمان
 الاساقية الملك **قال** لو لم يكن وقعة واحدة يحتمل عتق كل واحد وهو المعنى وهو
 عدم سبق عتق عليهم وسبق عتق على من سيخده ملك لان في الثاني المعنى كافي في

اكل اى في كل واحد ويحقق عدم الانشاء القديم بالمعنى المشكوك والمعنى الآخر
 وهو التمسك والحق عندي البطان في التصديق لمصالة بقاء الملك **قال**
 قدس سره ولو قلنا نذر العتق بعدم الدخول مثلا ولم يتوقفا متبا أو آخرهم
 دخولا عتق في آخر جزء من حيوة وهل له سبعة قيل ذلك اشكال **قال** هنا
 سئلان اذا قال الله عتق هذا المبد ان لم يدخل الما د العينة ولم يتوق
 وقتا فالشرط عدم الدخول من حين النذر الى آخر جزء من حيوة الموي اما
 عموم عدم ذلك لانه العرفية عند اللطالات ولما قصرت بطل الدخول في لسانه
 الايجاب جزئي فالملك واللفظ عند اطلاقه انما يحصل على الحقيقة العرفية وانما
 جعل الخرج من حيوة غاية لا يتحقق عتقه في ملكه كذلك الزيد وعتق آخر من
 يدخل من بيته وهو متوط بطنه لتعود العلم **قال** اذا قلنا نذر العتق على شرط
 ممكن عادة هل تنع من اخراجه من ملكه قبل حصول الشرط او لا يحتمل تحولات
 الحكم بغيره في اى الاطاعة فان يقره من فعل النذر والواجب ومنعه له
 عن المعصية وهو مخالفة الله فيكون لفظا في الوفاء بالتدب بالواجب فكلا
 هو لطف في واجب فهو واجب ويحل عدم المنع لان المنع هو الوجوب وهو
 شرط بوقوع الشرط ويحل عدم الشرط على الشرط فالتصريح بوجوده والمنع
 منيت فمع التمسك والاقرى عندي انه لا يصح اخراجه عن ملكه لان النذر اواقع
 الصحيح عند الشرط يورث النذر وقبله لصاحبه الناشئ والحق عند الشرط يحصل
 الاق وهو وجوب التمسك باللفظ وبلم هو بال حصول ذلك فيه لآخره من ملكه
 قبل صلاحته التنازع ويحده عنه بل يصح في الاستدعاء اقرب ويحل في قول المحل
 لا نسب التمسك فقد زال كل من شرع فيه وليس كذلك لان هذين الحكمين
 لانهما لصحة التمسك **قال** قدس سره ولو قلنا على الدخول ثم ابعده ثم عاد

اليه في عتق مع الدخول نظر **قال** ينشأ من البيع بغير النذر لعدم شرط
العتق وهو ملك واستثناء الشرط يستلزم انتفاء الشرط قبل الملك شرط صحة العتق
فانه لو لم يكن فان يعتق مملوك بغير بيعه ومن حيث انه قد وجد فيه شرط النذر
ينع بطلانه بالبيع مطلقا واعلم ان هذا ما يثبت ان هذه المسئلة فرع على عدم
منع من بيع من عتق نذره بشرط يمكن وقوعه بل حصوله **قال** انه فرق بين
المسئلة السابقة وهي قوله ان لم يدخل بيت قوله ان دخلت لان الاول شرط
وهو عدم الدخول حاصل والاصل النقاء فالدخول مانع والاصل عدم كونه
له على ان اعتق هذه العبد لانه يدخل هذه المسئلة اقوى في المنع من
العتق ثم في قوله ان لم يدخل ثم في قوله ان دخل **قال** فلا يفسد بغير
الشك ان لو دخل قبل عوده اليه ثم عاد ودخل من حيث انه عتق على شرطه يتقوى
العتق فاذا وجد صرة اختلف المصنفين **قال** وهذه المسئلة متينة على سبيلين
أ انه يمنع من بيع **ب** ان يبعد بطلان النذر فقد ذكر المصنف احدا فقال
الاشكال في وجه الاحتمال لاحتمال ان الشرط انما هو الدخول حال كونه في ملك
لانه الشرط هو اخذ العبد ليعتق لانه يحصل عتقه بلا فصل ولا
يمكن ذلك مع كونه في ملك الغير والحاصل ليس هو الشرط ولا انه يحصل عتقه بلا فصل
كما يمكن ذلك مع كونه في ملك الغير والحاصل ليس هو الشرط والنذر ينافي
محل العمل للمقدمة الثانية وملك الغير مانع للحكم بالنسب لان البحث في هذا
التقديم فاذا قال المانع والتعق موجود وجد الشرط وجب حصول الحكم في بيع
هذا الاشكال على ما عرفت **أ** ان الشرط المعلق عليه هو الدخول مطلقا او الدخول
في الملك يحصل الاول لانه المفهوم في اللفظ لقبول التسليم بكل منهما وجهه الثاني
ب ان الشرط لا يكتفي في المرات بل اذا جعلتة فحصل مانع من الثاني فيقبل

وجه الاحتمال الثاني ثم قدم وجه البطلان الذي ذكره المصنف نقاشا من الامكان
الاول من القاعدة الاولى والثاني من الثاني وانما كانت هذه المسئلة اقوى الشك
الاستلزام البطلان في الاول البطلان في الثانية قطعا لموجود المتعق البطلان
وهو البيع ان قلناه واما على تقدير صحة الاول فيحصل في المسئلة الثانية
البطلان فلا صحة كما ذكرنا ولا يستأنس الاول على المسائلتين المتقدمتين بل عرفت
اما هذه المسئلة فيها على المسائلتين اللتين انشأ المسئلة الاولى على
القاعدة من وفي الاولى منها اشكال والاقوى عندي البطلان في هذه المسئلة **قال**
تدبر الصرة فان شهدنا ان الدخول اتمه الحكم بالاعتق فاذا اعتقه فظهر كونه باطل
ويحصل العتق والتعقين ولو لجعا ضنا مع العتق **قال** اذا نذر عتق عتق
دخل الباطل مثلا ثم ادعى العبد الدخول واكثر المولى فاقام بينة بالدخول الذي فيه
شرط في العتق فالصحة للحكم بالعتق وقصره عليه فاعتق ثم ظهر كونه الشاهد
كان في الشاهد ان كان ظهور ان العبد في الوقت الذي ذكره انه دخل فيه كان
في موضع بعيد يمنع الجمع بينهما ويحصل بجمان ضد الدخول بجمانا او بطلانه
خبرهما والى هذا الوجه ان اشار بقوله فظهر كونه باطل بطلان العتق **أ**
ينبغي ويخرج شاهد الدخول قوله على سبيل مسئلة هي ان المهر المشرعي
الافعال لا يقتضي بطلانها ولا لا انتفت فائدة المهر المشرعي وهو يتقوى المهر
في شرح الحكم ونفس الحكم والمهر غير المشرعي يبطل المهر ودافع الحكم بالاحتمال
التكليف بما لا يطاق اذا اتفقت على حصول هذا بطلان العتق لانه قد ظهرت
المهر غير المشرعي لانه سمي على شهادة كاذبة والمهر على العاقل فاسد ويحصل
العقبة وتبريم الشهادة لانه توكل على الشرع المأمور به شرعا شرعي وهذا هكذا لانا
مأمورون بالظاهر قال عليه السلام نحن نحكم بالظاهر واسمى في السر بالاقوى

عندي الاول لانه لو كان حكم الحكم بناء على الشاهد صح شرعي في السر المأمور
على من حكم له بطلان الحكم به كلف المأثم باطل باتفاق علمنا فالمنزوم ثلثه
واورد لوجوه مانع من الشروع في موضح واجب باختصاصه علم يعلم بطلانه وحنا
علموا اشار اليه بقوله فظهر اما الوجه الثاني فلا نفي لغيره الا انما علمنا على انفسها و
نقد العتق ولاننا نرى ان العتق في حق غيره وهو باطل **قال** فذكر انه
سرع ولو نذر عتق المقيدا ان حل قيده وعتقه ان نفس ذلك العتق عتق
نفسه واعتد الحكم بالنسبة حكم بعتقه ولم يحصل قيده فظهر كونه عتق بحل
العتق فقلنا ان لم يفتى بالشرط الذي حكم الحكم بعتقه به وفي نفسيها اشكال ايضا
من ان الحكم لم يحصل بشهادتها بل بحل قيده فلم يشهدا به ولانه لو باشر الحل
لم يفتى بتقديم الغنا بشهادته اولى ومن انشهادها الكاذبة سبب بطلان
والثالثه ولان عتقه حصل بحكم الحكم البني على الشهادة الكاذبة **قال** فتزويج
المسئلة انه اذا عتق نذر العتق بكل واحد من شيئين وجعل كل واحد منهما
سببا تاما فاما يحصل وجود العتق به كما في المثال الذي ذكره المصنف وهو
يحتاج علمنا من ان لا يصح العتق المعنى على الشرط اني نذرت وسبيل **أ** ان
الزام الحكم بالعتق البتة ان كان مطابقا لما في نفس الامر من احواله والعتق
المصادق من الملك بالعتق المذكور صحيح لانه شرعي وانما يبطل العتق بالطلاق
اذا كان الاكراه فمشرعيان كان شرعيا في الظاهر وغير شرعي في نفس الامر بل
العتق صحيح في نفس الامر فان حكم به الحكم فاذا ظهر كونه القهر غير شرعي في نفس
الامر فظهر بطلان العتق او يكون قد وكل في العتق كما لم يتصوره لكن عتق الاول
في العتق بان يكون قد حصل احد السببين المذكورين في نفس الامر ومنه ان
تم بان قد وقع احدهما او يقول الحكم ان يقع هو او وكل من يملك قد وقع اذا وقع

شرط النذر ومات الناذر وحلت طلاقا غير صحي او اشترع او غاب وكلنا
لذلك بحسبة **ب** انه نذر عتقه ان كان قيده فاعتق عشرة وعتقه ان
حل بقيته الحاء المهره وهو فعل مالم يسم فاعلم من اي فاعل صدر ولو من غاصب
وهكذا هو في الأصل **ج** ان الحكم لا يوجب التمسك بالحكم بوجود العتق بل اذا
وقع صيغة للعتق الشرعية اما هو او وكيله او الحكم على الوجه الذي قررناه قوله حكم
بعتقه اي بعد ان اتم بالعتق فلما اعتق احد المذكورين حكم الحكم بعتقه ثم امر
بحل قيده قوله يشار من ان الحكم يريد به هنا العتق فسمى الحكم به كالحجاء
تسمية للشيء باسمه وقوله يشار من ان الحكم يريد به هنا العتق فسمى الحكم به كالحجاء
فقولنا هذا الكاذبة سبب بطلان العتق وحل العتق سبب بطلان العتق فان
يحدث النذر لا يحصل الا بسبب حل القيد المعقود الا العتق نذر فتمت دهما
الكاذبة سبب البطلان لانه كلما اتفقتا بسبب الشهادة الكاذبة ضمتا وعلى الفرض
واللجاء ولان سبب السبب موجب الضمان فان واضع الحجر في الطريق
ظلمنا اذا اعتق به غيره فوقع في يديه جرحت ظلمنا ضامن دون المخافه وايضا
فانه السبب الاول وقوله تدبر الصرة ليعلم ان العتق فسمى الحكم به كالحجاء
قيمة العبد لا انما سبب لوجوب العتق عليه وعلى قوله من يري صحة العتق
الحق على شرط من الضميمة فان لا يصدق هذه ايضا والاصل فيه حصول الخراب
له على التذلة فعل ما كلف به بل على ان كسب جميع عدم الغنا بالشهادة لانا
نقول ان شهادة الزور يوجب عليه ما لم يفتى على الحل لتدبر يد الشارع فيها
وفي عدم ضمانها بالحل منع في حل الاجبتي والاصح عندي ان لا ضمان عليها **قال**

وكان
در
المرارة
الشرع
صحيح

لم يفتى على كونه
اجبا بل انه منه
على كونه
الاجبتي

ان يكون علما وامورا لملك ب ان يكون جاهلا وامره المالك ولا يشك في
ان لا يفتن في هاتين الميثلتين قطعا ان يكون علما وامره المالك فيحصل هنا
القانون لان التملك من احدى السبب الموجب للتملك لا من جعل شيئا ولا الوصف
بالنفع من وصف التملك به فان من اتى القوي في التملك لم يوصف بصفة التملك
بالنفع هنا انما يوصف بالملك وهو فضل المالك ولانه تصرف في ملك الغير بغير
اذنه ويحصل التملك بغيره فيحصل منه لان سبب التملك التذوق
الغالب بسبب عقله ولا يشترط ان يكون له الملك يحصل له بالتقاضي الطام
ولو غلبه الغير يحصل للمالك العوض وقال با دارة المال وليس كذلك ان
يكون جاهلا وامره المالك ولا يشك ان تقدم وجاهل الحكم لا يوزن في حقيقته
الا ديميت ان يكون علما ولا يوجد امر للملك ولا تميزه ولا يشك ان تقدم
والنقصان في القانون الذي ان يكون جاهلا ولا يميزه المالك به ولا يميزه
الاشكال لا يميزه **قال** فلهذا سمره ومال العبد حلال وان علم به حلاله
انعتق ولم يستثنه **قال** داي **القول** البعث هنا في مقامات ثلاثة **المقام**
الاول ملك العبد فيقول هذا احكام ثلاثة **الملك** بنية المالك استغراب
ملكه بالتصديق والحق الثاني لازم للمال دون العكس **البعث** التفتد والملك في
حصول الثالث للعبد وعليه اجماع الجليلي ساءه ان من الحق ايجز غيره
ويتصرف بملكه فيكون الحق اياه الي هذا الثالث عند التايلوت من المولى
والخلاف في الاولى والثانية **قال** الشيخ ابو جعفر الطوسي قلنا لله وجه في الثانية
من الحكم الله وانما في الثانية **قال** والعبد المملوك لا يملك شيئا من الاموال
ولا فان ملكه بولاه شيئا ملك التصرف فيه بغير ما يملكه وكذلك اذا فطر عليه
ضرب يوزن به اليه وما ينقض بغير ذلك يكون له جاز له ذلك فاذا ادي المولى

ضربه كان له التصرف فيما بقي من المال وكذلك اذا اصيب العبد في نفسه
بما يستحق به الادب كان له ذلك وجعل التصرف فيه وليس له رقية المالك
على وجه من الوجوه فان تفرغ من هذا المال او تفرغ من ذلك جاز
وكذلك ان اشترى مملوكا فاعتقه كان العتق ماضيا لهما انه يكون سائيا لا يكون
له ولوا له ولا يجوز له ان يتقاضي اليه لانه عبد لا يملك جيرة غيره ويتبعه ابن
الرجل وينتفع بغيره والذي المصنف هنا وفي التكملة وكذا ابن اديس
قانه قال العبد لا يملك شيئا وهو لا يفرق عتدي لانه لا شيء من العبد بقا قد
على شيء من انواع الملك وكل من كان شيئا فهو قد ادعى شيئا من انواع الملك وينتفع
بشيء من العبد بملك شيئا من انواع الملك وهو المطلوب اما الاول فيقول
قال في ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يملك شيئا الا ما تعالي جنة ذكرها
لبيان في نفق التقدمة وانما يتم بمصوم الشيء كقولنا وما قوله عبد وان كان
لكن المراد به العموم لان العدة سنة العبودية وكلما ثبت العدة ثبتت العتق
ولا في الامة يوت قال يلين قال بعضهم بان كل عبد يملك ان يملك احد الثمانية
التي ذكرها الشيخ بعضهم قال يملك ان يملك عبد شيئا اصلا واليه انما العتق
بان عبدا يملك ان يملك وعبد لا يملك ان يملك قول ثالث باطل لا يستلزم احلا
ثالثا كاشت في الاصول واما الثانية فمفردة الشيخ بعموم لا حديث
الدالة على اضافة الملك الي العبد والجواب الاضافة تقتضي باقية الامة
وقال بعضهم بشروط الحكم الاول اعني لعله يملك الرقية ويقدر كلام المصنف
ان الحديث فانما اطلق القول بان العبد يملك ما روي في العتق قول الله
عليه السلام اذا ادى الي سيرة كما كان فرض عليه فيها اكتسب بوزن الرقية يبي
المملوك الحديث ولعله لم يحقيقة في الملك ولا يفرق صدقة من فاضل الرقية

وروي
وهو
المراد
الرجل
بشيء

عين المال وكل من صحت صدقة بعين المال فهو ملك ولا يقع صدقة عتقه
من فاضل لضريبة وكل من صحت صدقة فهو ملك من ان العبد ملك امرا
الضريبة في الدليلين فلهذا في الصحيح من قول الصادق عليه السلام **القول**
من ساء له فما توي المملوك ان يصعد في ما اكتب ويعتق بحد التريضة
التي كان يودها الي سيدة نعم واجيز ذلك له قال البايل وهو عمر بن زيد
قلت فان اعتق مملوكا ما اكتب سوى التريضة لمن يكون ولوا العتق فقال
ما ذهب ويأتي الي من احب فذا صحت جريته وعقله كان مولاه وورثت
ابن قال رسول الله صلى الله عليه وآله الولاء لمن اعتق فقال هذا سائيه
لو يكون ولوا العبد من تملك فان صحت العبد الذي اعتق جريته وحدته
اليلم ذلك ويكون مولاه ويرثه فقال لا يجوز ذلك ولا يورث عبد حرا واعلم
ان التايل بكنية الرقية يفرق منه القول بصدقة عتقه واما الشيخ رحمه الله
ففي قوله بصدقة عتقه وانما لا يقع العتق الا من ملك الرقية وان هذا يملك
الرقية بياق من ملكه بغير الله عتقه اكبر قد راس ذلك وهو اعلم بما قال
من شيخنا والي رحمه الله وقعت في المختل في هذه الميثلة ومي ملك
العبد نظر الي هذه الرواية الصحيح **المقام الثاني** في تبعية المال للعبد
عنايته فيقول كل من منع ملك العبد المعين او التصرف قال بغيره ماله
يجتاح الاستثناء به لا يكون المولى كما ينقل الي العبد المولى قال شرعا
وهو احتياط والذي في هذا الكتاب وكثير من كتبه واحتياط ابن اديس
يكل من قال يملك الرقية او التصرف مطلقا فانه قال ان علم به حلاله
ولم يستثنه فهو المملك وللا تفرق بينه وبين العتق وابن الحنبل وابن
الصالح واحتياط ابا داود في الصحيح عن ابي ابي عبد الله عليه السلام قال سالت

الملك

عن رجل اعتق عبدا وللعبد مال من المال فقال ان كان يعلم ان له
مالا تبعة ماله ولا يورثه وقوله قال في المختل قال قول الشيخ قوي اعتبارا
الحديث الصحيحة الدالة عليه كنية بشكل من حيث النظر ونعت في هذا
الميثلة من المتوفين **المقام الثالث** في كيفية الاستثناء فتقول
على تقدير ان مال له مع العلم وانما لا يكون المولى لالابا الاستثناء هل يشترط
تقديم الاستثناء على الحرية قال الشيخ نعم وقال في الذي واطلق الصدوق
ابن الحنبل وابو الصلاح احتج الشيخ بما رواه حريز في الصحيح قال سالت
ابا الحسن عليه السلام عن رجل مال المملوك انت حررتي ما لك قال لا يتا
بالخير قبل المال يقول لي ما لك وانت حرير صا المملوك واجبة والذي
المصنف ان الكلام لا يتم الا باستثناء فلا ضرت بين التقديم والتاخير قلت
في الاستدلال بهذه الرواية نظرا فانه شرط مع التقديم رضا المملوك بالشيخ
لم يزل به ولا يفرق عتدي قول الشيخ فان قوله انت حررتي ما لك قال لا يتا
فتصح انما بعد السبب الموجب وهذه الدقة شرط المصنف في الشرط
الاستثناء في اعتق ان يكون بين الاسباب والمقول **قال** قلنا
اسدسه ولو اشترى امه سمية فاعتقها وتزوجها الي آخره **القول** قد تقدم
في هذه الميثلة في كتاب النكاح وقدرنا الخلاف فيها وما يدل الرواية
المقام الثالث في خواصه وفيه مطالب **الاول** في الرواية
قال في الرواية الخاصة وهي الماطلة وهي عتق بغير بشر وشيخي
عن كلام اسداه او ايا اضافة بغير تسليين وينبغي عن ثالث في خاصة
تكميلها بالنسبة الي الثالث والي الآخر عرض عام فقلنا قد راسه في خواصه
يترك به مطلق الخاصة اجمع المطلقة والاضافة وانما قد راسه في خواصه

وروي
وهو
المراد
الرجل
بشيء

تقدم الامراض خاصة دون القرب جواربين الاغيا **قال** قد سببه الثاني ان يمتنع
 باختياره سوا كان بشرا او ذهابا او غيرهما ولو ورث شخص من ابيه لم يتقدم عليه في
قول عتق الشخص اما ان يكون مباشرة بالمصنعة وهذا قد عني حكمه واما بالسبب
 وهو القرب فاما ان يكون اختيارا او اضطرارا فالاول اكثر الاشخاص او انها به
 ان القرب والاصالة او غير ذلك الحق انه يمتنع عليه وهو اختيار الشيخ في الميسر
 وابن البراج وان كان قد خالف فيه شواذ والاصل فيه ان القدرية على السبب هل
 من قربة على السبب وقابل السبب هو على السبب لا اختل المتكلمون فيه ولختيار
 المصنف ان ناعل السبب هو ناعل السبب والثنا وعليه قد روي عن ابي الحسن
 بالتقدم والتميز في كان يرث شخص من ابيه او اخته وقد اختلف الاصحاب في عتق
 قولين احداهما يرى على الميراث احدا في الفتح في الخلاف فان لم يجرى الميراث وانما روى
 وقال في الميسر لا يرى على الميراث وهو اختيار ابن البراج لان العتق ليس من
 فعله وانما الكل على ان لا يرى على الميراث **قال** قد سببه مرقه ولو قيل الميراث
 هبة الى الميراث منه انما هو ولو قيل هبة البعض العتق البعض وفي الشرح في الحال
 يشاء من ان يقول الميراث لكونه كالوكيل ومن دخل في حكمه فهو اختياره **قال**
 الاصح عندنا الثاني **قال** قد سببه الميراث والقرب السراية في الوهن والكتابة و
 الاستيلاء والتميز **قال** وجه الميراث ان حق الميراث ليس اقوى من ملكه كذا
 ما كان وهو ما يفتح السراية فلا يوجب ان يخرج المصنف والكتابة تؤهل الى العتق فلا يصح
 ان يكون ما فعله وكذا الاستيلاء واما التميز فمنعت كالوصية لا يمنع ولو عني
 السراية لعدم الجواز المقتضى وهو روي عن النبي عليه السلام ان يجعل عتق شقرا
 من مملوكه فاجاز النبي عليه السلام معتقه وقال الميراث لله **قال** قد سببه
 وجه التزامه على ابي باللفظ او بالاداء او يكون مراعى ان ادي بان العتق من

عنه

وقت امتناعه فان لم يؤد بان استعرا والملك في نصيب شريكه انما كان **قال** لا اثبت
 كميل العتق بالسرارة بحيث هناك كهيئة التخييل يقتضيه ان يقول اذا اضاف
 العتق الى الجزء الشايع هل يمتنع الجميع بالصفات اعني بالصفة بلا تقييد في الملك
 به او باداة او لشخصه الى الشريك جردا او يكون عند ائتمار العتق بل هو بان جعل
 ملك ما كانه ليطالبه باقوال ثمانية **أ** وهو الاول من هذه قول ابن ابي اسير
 وهو الثاني من هذه الاحكام وهو قول المصنف **ب** وهو الثالث من هذه الاحكام
 الشيخ في البسيط واستكمل المصنف هذه المسئلة اجمع الاولون بوجه **أ** رواية
 غياث بن ابراهيم القتيبي حيث قال عليه السلام في جواب ان رجلا عتق بعض عبده
 هرج **ب** ما روي عن النبي عليه السلام انه قال اذا كان العبد يربى شقيقا فاعتق
 احدهما نصيبه وكان له مال فقتل مقتله عتق عتق العتق يفتق بالافضل وقد
 للمحققين فلا يمتنع على غيره ويروي بنو حنبله ويروي من عتق شريكه في
 عبد وكان له مال يطلع شريكه العبد من عتق **ج** الميراث على ان يراه بالبيعة
 قائم حاكمه اليان في امسرية فاعتق باللفظ **د** ما رواه حسين بن خالد عن
 الصادق عليه السلام انه قال انك على صلبه رقة وهو ذال على الانساق بالاعتاق
 وحسن الاضيق لعدم اخذنا الاولون بالباقي بوجه **ب** من عتق عتق العتق من اليان
 عليه السلام قال من كان في شركا في عبد اذاعه قليل اكله فاعتق فاعتق شريكه
 فليست من صاحبه فيعتق كله واجه الثانيون باللفظ بان يجرى به الميراث
 ويختار في هذه المسئلة فوخت **قال** قد سببه الميراث ولو عني حاكمه فلا يوجب
 القيمة حتى يضمنت فليست من صاحبه فيعتق الا اقيمة ما حين العتق وان شرطنا الاداء
 فوخت بالاداء وان قلنا بالسراية في الحمل **قال** قوله ان قلنا بالسراية في الحمل
 فوخت بالاداء وان قلنا باتبعية الحمل للحامل في العتق كما قال الشيخ وهو امر واجه في

وركا
 ده
 الميراث
 الشريك
 نصيبه

البيعة بما رواه السكوني عن الصادق عليه السلام عن الباقر عليه السلام في رجل عتق
 امة وهي حلي فاستثنى ما في بطنها قال لا ام حرة وما في بطنها حرة لا ما في بطنها
 منها والجواب ان المصنف قد قال المصنف فعلى قول الشيخ لا اعتق نصيب الحامل
 شلابة نصيب الحامل ثم يجرى الى المصنف الاخر فيتم عليه والبحث في عتقه
 كالاصل هذا لظلمت في دونه **قال** قد سببه ولو اختلفنا في العتق فقدم
 قول المصنف مع ميمته وقيل الشريك لا يمتنع الشرائع **قال** قد سببه قول المصنف
 اختيار المصنف وابن الجنيذ لاصالة البراءة كما لو اختلفت المقاصب على امة لظلمت
 منه في القيمة فالمصنف المقام مع ميمته وكذا الجاني وقد سببه قول الشريك اختيار
 بعض الاصحاب فليست من كلام الشيخ الطوسي بوجه اسم في الميسر لان العتق يمكن
 عليه فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت
 والعقود ان ميمته هذه السراية على ان السراية هي التي تجعل ينسب العتق او يتاخر الى
 الاداء فان قلنا بالاداء فالعتق مثل حصته شريكه فيعتق لانه عادم كما لمثلت
 وعليه البداية وان قلنا بالثاني فالمصنف الشريك لان حكمه باق وما لم يصح
 فلا يتقدم منه لا بالتولية فان الاصل ان لا يستحق ملك الانسان الا بعضه **قال**
 قد سببه ولو ادعي ضاعة فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت
 لم يمتنع ان يكون معلوم فيه تقدم قول الشريك وان معنى زمان احق قولنا
 قول المصنف لاصالة البراءة وقول الشريك لاصالة عدم التجدد **قال** قوله لاصالة
 عدم التجدد فيه نظرا لان اصل عدم التجدد يستدل به على استمرار المصنف
 لا على تقدم الوجود ولا اصل عدم التجدد فلا يقع للاستدلال به على استمرار المصنف
 هذا لان الاصل اذا ثبت خلافا لم يمتنع حجة ويمكن ان يقال ان هذا الخلاف في
 قد الفقه كما في الفصول السابقة فان قلنا تقدم قول الشريك قدم هذا ولا اعتبار به

عنه

السبب وان قلنا بتقدم قول المصنف قدم هذا والاقوى لان الاصل عدم سبق الضاعة
 التي يملكها الشريك ببراءة دونه عن الزيادة **قال** قد سببه ولو اختلفنا في عتق
 المصنف على قول المصنف ح عتق شريكه المصنف عتق شريكه **قال** قد سببه
 قول المصنف اختيار المصنف وابن الجنيذ لاصالة البراءة كما لو اختلفت المقاصب على
 تملك المصنف من القيمة فالصنف المقام مع ميمته وكذا الجاني وقد سببه قول
 الشريك اختيار بعض الاصحاب فليست من كلام الشيخ الطوسي بوجه اسم في الميسر لان
 العتق يمكن عليه فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت
 والمخوذ والعتق ان ميمته هذه السراية على ان السراية هي التي تجعل ينسب العتق او يتاخر
 الى الاداء فان قلنا بالاداء فالعتق مثل حصته شريكه فيعتق لانه عادم كما لمثلت
 وعليه البداية وان قلنا بالثاني فالمصنف الشريك لان حكمه باق وما لم يصح
 فلا يتقدم منه لا بالتولية فان الاصل ان لا يستحق ملك الانسان الا بعضه **قال**
 قد سببه ولو ادعي ضاعة فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت فوخت
 لم يمتنع ان يكون معلوم فيه تقدم قول الشريك وان معنى زمان احق قولنا
 قول المصنف لاصالة البراءة وقول الشريك لاصالة عدم التجدد **قال** قوله لاصالة
 عدم التجدد فيه نظرا لان اصل عدم التجدد يستدل به على استمرار المصنف
 لا على تقدم الوجود ولا اصل عدم التجدد فلا يقع للاستدلال به على استمرار المصنف
 هذا لان الاصل اذا ثبت خلافا لم يمتنع حجة ويمكن ان يقال ان هذا الخلاف في
 قد الفقه كما في الفصول السابقة فان قلنا تقدم قول الشريك قدم هذا ولا اعتبار به

وركا
 ده
 الميراث
 الشريك
 نصيبه

ان العتق لا يثبت بالشاهد واليمين نعم عليه الفقهاء والمصنف ذكر في كتاب
 النكاح في الفصل الخامس في البين والشا هدا نا قال ولا يثبت الخلع والطلاق
 والرجعة والعتق بالشاهد واليمين واجتنب القائل بالشاهد واليمين هذا بائنه
 يدعي الحيولة بينه وبين المولى واستحقاقه كسبه بتدليس نفسه ومنعته و
 الاقوى عندي ان لا يثبت هنا وعلى هذا القول لو كان الشريك المدعي مع كقول
 المدعي عليه الاقوى عندي ان لا يثبت هنا وعلى هذا القول لو كان الشريك
 المتبني ذلك لا يثبت القول بالبراءة بنسب العتق هو الاثبات لخصه الشريك وعليه
 رواية سليمان بن خالد بن الصادق عليه السلام وتبعها من اهل البيت والصحة
 او يقول يستعمل المولى في العتق ويستحق الشريك قيمته وعلى الاداة هو معا وضه ماليه
 لا يبرح حتى يشهد العتق والاصح انه لا يخلع على كل تقيد بوا لفرق بينه
 وبين الكفاية يوجب المال اذ لا يتم بتمتع عتق الكل او البعض والاداء هنا تابع
 للعتق وفوت بينه وبين دعوى اشراط العتق في البيع لان العتق هنا
 تابع للبيع **باب** انما عتق بقوله مسيرت عندي لان اعتناق المحصر لا يوجب العتق
 على شريك ولا يثبت في ذمته ما لا لا يوجب عند سواه فخط هذا في النص هنا
 اكلام وانما لا يوجب عتق العبد عليه والعبد مفرق فخر في ذلك لا يكون هذه دعوى على
 الشريك بل لا دعوى حصة **احكام** قدس الله سره ولو اشترى احد ما نصيب
 صاحبه عتق عليه ولم يبرأ الى النص الذي كان له ولا يثبت عليه ولاه والكنية
 في ذمته على شريكه ليعترف ما اشتراه منه لم يقل اما الولاء فلان على العبد والاداء
 ولا يلزم عليه سواه وقيل كما لا اقله اشترى الولاء عنه اذ ليس هو للعتق ثم ثبت
 له المال لاشرافا لبايع بالاسواق فلو مات قبل العبد ووفى العبد والوفى المال
 لم الولاء **باب** هذه فرع على ان الشريكين للميراث اذا ادعى كل منهما نصيب

الكتاب

نعم

الآخر اشترى لهما نصيب لمجه اعتق عليه وعلا به بعتله اشترى الاقل من
 جهة الشري فظاهر اذ هو مع من جهة البايع فقول الشري بخلاف دعوى قوله اعتق
 عليه انه يحكم عليه باقوله فظاهر باعتقده وانما نصيب في قوله عتق واجتنب
 الذي اتبعه قوله لم يبرأ آخره وذلك لان المياصر مصر والميراث ميراث العتق بل
 هو محتج به وعلى ما لا يثبت عتق تقي لان سببه عتق الشريك كما لو ورث عتق
 قديمه وبالسبب دفع عتق عتق المعسر لا يجوز نصيب الشريك به هو قيل الساية
 مملوك قوله ولا يثبت عليه ولاه لان ليس المياصر كمن الحق عندي انه لو مات
 لمواته بالرب فللميراث باخذ منه فذا العتق الذي دفعه لان البايع يزعم انه
 للميراث المالك وهو يزعم انه بايع بالولاء وقد ظفر من قوله بال وعتقه السببا يحكم
 الحاكم فله ان ياخذ منه بقوله ولو اكل الرب نفسه في غداة على شريكه ليعترف
 ما اشتراه منه ولم يشيل منه لافاة هذه الدعوى اقراره قيل والولاء له لان
 عليه ولاه ولا يلزمه سواه ولان البايع يزعم ان ماله له ولا يكون له كذا ثم يبرح في
 انكاهه وادعي المال فيشيل كما لو قال ذوا ليد هذا المال لزيد قلن به
 زيد ثم يبرح والذم والذم الغاية التصوي من الولاء المال وهذا فيه نظرا لان
 المال تابع للولاء وهو في باقي اقراره وان كان منكر للولاء فكيف يحكم له ولان
 ليس بمعتق ولا وارث للعتق ولا يورث بالولاء الاحكام ولا يشيل الميراث
 الا ان يثبت قوله الولاء له لم يخلو لكن ثبت له المال لا بدعوى ولا البايع يصدق
 والماله لا يخرج عنها **باب** قدس الله سره ولو كان احد ما اشترى الآخر
 هذا من اقسام ما ادعى كل واحد من الشريكين الميراث على صاحبه بقوت
 نصيبه فقد يبرح في اول المسئلة فتقوله ولو كان احد ما اشترى آخر
 ولو كان قاسم **باب** قدس الله سره وعلى ما اخبرناه من الساية الاقوى

من

حجب العتق فكان كمن لم يخلع بالبيعة لشا وبها بالنسبية وليس يتناسل بل
 ضرر في لان العلة دخوله تحت قول من اعتق ان يثبت في حقيقة على فعل اختيار
 السبب الموجب للعتق ويحتمل لعدم لانه اما اختار الملك لا العتق لان ارادة العتق
 يستلزم ابراهه ضرره وكس الملك على سبب حجة العتق لتضا دعما بل التنازع حكم
 بالعتق بعد الملك فالملك علامة والحق الاول والحقين انه ان كانت
 القدرة على السبب قد مره على السبب قدم وكذا ان قلنا ان الفعل نسب الي
 انه ان كانت القدرة على السبب قد مره على السبب قدم وكذا ان قلنا ان الفعل
 نسب الي من صدر منه بقدره ما به فعله وهو فعله وان قال على السبب
 هو فاعل السبب قدم ايضا فله السبب واشباهها ترجع الي هاتين القاعدتين
باب قدس الله سره وعلى يقوم اختيار الوكيل واختاره جاهلين مقام
 اختياره علما فله نظر **باب** هل يقوم اختيار الوكيل جاهلا
 مقام الوكيل نظر وجه النظر من انه ملك بعض قديمه سبب اختياره لانه من
 وكلمه فاعل الاختيار الي اختياره وكلمه ولا يلزم له لانه لو فعل الوكيل علما بتقيد
 لم لا يجازي الوكيل ولا تميزه قصود الوكيل لان المقصد مشروط باعلم ولا يشرأ
 في العلم اختيار العتق لانه اختيار **باب** هل اختياره جاهلا كاختاره علما
 يجب العتق عليه او لا يحتمل الاول لانه اختيار الملك واختيار السبب يتقدم
 اختيار السبب لانه فعل سبب العتق اختيارا فيصدق انه اعتق اختيارا
 ولما اذناه الشئ في الحسن من تعين تقيس على المصادق عليه بلهم قال قلت
 له لعل دفع الميراث لآخر الميراث من مصاديقه فاشترى اياه وهو لعله قال
 يقوم فان كان دهما واحدا اعتق فاستسقى في مال الرجل **باب** قدس الله سره
 ولو ادعى لبعض ابن اخيه فمات قتل اخيه لم يقوم به لان لا يملك

القبلة لم يملك في حصة الشريك ويحتمل ان يكون حركا فمال في ذمته قاذرا
 مات اخذ ماله بية الساية وعلى الاداة يثبت بقوله الموقية والاصح
 كما كتب يثبت منه يتقدم ليدعي **باب** في القرب ودلية يحتمل
 تقيس الحقيقة من المصادق عليه السلام قال لو كان شريكا في عتق ادمه
 فكيف اكره في عتق حصته وله سعة وليتقنه من صاحبه فيعتقه كله وان
 لم يكن له حصة من ماله نظير قيمته يوم اعتق منه ما اعتق ثم يبرأ العبد
 في حصة باقى حتى يعتق جعل العتق بعد السبب في الميراث بعد الاداء
 وهو ظاهر ولما رواه الخليلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام في
 جارية كانت بين اثنين فاعتق احدهما نصيبه قال ان كان مؤمرا كذا
 نصبت فان كان حرا خلت بالخصص وجه احتمال الحرية البردية المقتلة
 من غياث بن ابراهيم في قوله ليس للشريك **باب** قدس الله سره
 عتق القولية **باب** المأونة وان عتقت كالجدودة والبنوة و
 ان نزلت كولد الاول موجبات للعتق على احد المتضا بينت منها اذا
 استرق مفاتيحه قال يثبت للرجل ان يخلع والذاة وقال تعالى وقال
 اتخذ المرحان ذللا سبحانه بل عبادا مكرهين دل على منافاه الولادة
 والعبودية بتغير الانى نسيا او رضا ما يوجب اعتاقها اذا احكمها من
 حيث عليه بذلك اجازة **باب** قدس الله سره ولو ملك اخاه من شريكت
 عليه العتق ومن يخلع عليه بالملك كله عتق بعضه لو ملك ذلك البعض فكيف يقوم
 عليه وكان مفسرا باجماع سواه لو ملكه غير اختياره فلو ملكه فاختار او ميراثا
 القوم **باب** قوله احدهما القوم فلا يرجع الماذن والمراة اذا عرفت ذلك
 فبقية كالنية في الميراث يوم عليه واختاره المصنف لانه ملكه اختيارا ليس

نعم

يحصل الميت ثم لم يكن له حصول لغيره واختياره ويحتمل التسليم **أقول** القيمة
في قوله اخذوه له راجع الى الولد ويوجب الاحتمال انه ملكه باختياره وقد وجد
سبب العتق باختياره فكان مباشر للعتق واعلم ان هذا البحث اذا
قبل للميت انما اذا قبل لنفسه احتل الصفة فيعتق عليه ويعتق ان قلت
باستتوي في شدة ولا يتصرف منه ديون الميت لو كان من العتق عليه و
يحتل البطلاق لانه لم يوص له **قال** تدبر اسرته وكذا الاحتمال للزوج
اليه بعض قويمه يرد وعوضه بالغير **أقول** تدبره ليس لانه ان الانسان اذا
ملك بعض قويمه من الاعتق عليه ثم مات ابايع وورثته من يعتق هذا
المبيع عليه لو ابايع بعض اخيه ثم مات ابايع ولم يترك وارثا سوى ابن
لخيه الحق الذي اياه مملوك ثم بعد موته ظهر في القن للدفع الى ابايع
معب قويم سابق على البيع ولم يصرف ابايع فيه فوجه وارثه يوجب ان ينفق
البيع ويوجب اليه بعض ابيه باختياره فيعتق عليه المبيعة المردودة مطلقا
وهل يبري اليه باقية ويبري عليه الاحتمال ان كان تقدم في المبيعة الاولى
قال تدبر اسرته ولو اشترى الزوج والولادة صفة في جاسل
ميت قومت حصة الزوج على الابن وعنتت الميت عليها ساقا لانها بنت
للزوج واخت الابن وليس احد جامع للآخر وكذا لو وهبت لها قبلها دفع
ولقبها الابن او اعنتت هي وحدها وغرم القيمة وهل هي للزوج او
للزوجة اشكال اقرب الثاني فلا نصف قيمتين ولا لان للزوج نصف قيمة الام
أقول المراد في هذه المبيعة تأخر قبول الزوج تأخر لا في التواصل الترتيب
بين الايجاب والقبول كما شئت اتم قول ابن قبل تمام قبول الاب مع اتصاله
وعلم انتقاله ولا اشكال في شأن ان سبب ملك الزوج العقد المبرك

الاب

الايجاب والقبول والملك متاخرين كل واحد من اجزائه والمسيب لا يقدم على
السب قبل القبول بل ملك الزوج واذا اهلكته من الموهوب قبل القبول يظن
القيمة فيكون القيمة للواهب وهذا هو الصحيح عندي ويحتمل ان يكون
الموهوب لان القيمة ثابتة مقام العتق وقد تعلق حق الزوج بالدين
باسمها في ملكها فتعلق بالقيمة وهذا الاحتمال لا وجه له عندى لان سبب
القيمة انما هو الملك حقيقة لاسيما ملك ان يملك ولان ملكه السراية ويوجب
القيمة بعدها فعلى كونها للواهب يكون على الابن نصف القيمة والواهب
وعلى كونها للموهوب يخدم للزوج نصف قيمة الام وقد علم منه ان نصف من دفعه
البنت شيئا لانها من ثمن من قيمة البنت لم يسبق ملكه لغيره منها و
هو مستلزم اعتد عليه فلا يجمع ثمان القيمة على غيره وكذا لو اوجب
بان الوفاة له لانه يملك ان يملك والموتى انما هو الملك بالفعل لا بغيره ان
يملك ولذلك لم يفرق المصنف بذكر البنت وهذا البحث كله عنك ليس متعقبا
قال تدبر اسرته ولو قبل الزوج او اعتق عليه الولد كله ثم اذا
قبل الابن عنتت عليه الام كلها وبثاقصات على الاولاد ويرد كل ثمنها الفضل
على صاحبه **أقول** اذا قبل الزوج او اعتق الولد عليه كله نصت بالملك والنصف
بالسراية ويقسم قيمة النصف للولد على الاحتمال فاذا قبل الابن ملك نصف الام
وانعتت عليه بالملك والسراية فيقسم الزوج نصف قيمة الام فيثاقصا
ويرد من فضل عليه على صاحبه الفضل وهذا لا يتحقق من نظر اذ الثاقص ينبغي
على ان قيمة السراية للموهوب له وانه اذا كان الموهوب لم ينفق عليه
المال الموهوب يفرم لمن عتق عليه في التواصل فلا يملك المصنف على تقدير ان
يكوفا القيمة للموهوب لم يوجب للزوج نصف قيمة البنت لانها من ثمنه عليه ويهو

يتعنى انما يكون الولد مطالبة بقيمة نصف اخته لانها يعتق عليه فلا
يتحقق الحكم باسحقاق الابن المزوج نصف قيمة البنت مع تقدم
قبول الزوج لعدم المزوج نصف قيمة البنت على ما بين لو تقدم قبول
الابن والتاخر ما لا يجمعان لكن المصنف لم يصرح بعدم تقويم نصف
البنت على الزوج اولاً فلما كان الحق عندنا ان القيمة للواهب كما تقدم
فاذا تقدم قبول الزوج كان نصف الام وبطل نكاحه ولا يعتق عليه
ونصف البنت له ايضا ويستعتق عليه ويسري بغيره نصف قيمة البنت
لواهب ومع قبول الابن يملك نصف الام ويستعتق ويسري الى النصف الذي
يملك الزوج وعليه فيد للزوج وان يقدم قبول الابن اعتق عليه ويعتق
نصف قيمتين للواهب **قال** تدبر اسره وكذا البنية **أقول** معناه
اكتفاء في الوصية كالحكم في الهبة في السائل ويكون المعنونة للموصي لم يكن توجهه
بغلاف الموهوب له لان القبول في الهبة جزء من السبب لجماعا واما في الوصية
بجلافت قال بعضهم قبول الوصي كما شئت من ملكه بالموت ووجهه يكف عن
عدم ملكه بطلانها لان استحقاقه يتعلق بالهبة الموت فاشبه الميراث وقوله
تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين اهتبر الوصية بجزء الايضا ومن غيب
اعتبا بالقبول ولانه جعل الميراث بعد الايضا فقبل القبول انما ان لا يكون
ملكاً للحل وهو يحال او يكون تاماً للبنت وهو يحال لانه بالموت خرج عن
ملاحظة المالكية اذ الموصي سبب تمام نقل الملك عنه ولا الورث لان الوصية
لا يكون قبلاً ولا اداً وفيهم اجماعا فيمن الموهوب لم يكون القبول كما ساقا
وقوله القبول سبب تام لانه ملك بمقتضى ثبوت على القبول كما لا يعود لانه
العقد المركب وجزء السبب التام سبب لتمامه ويصرف على المتنازع المتنازع

عقود

المعقود بين الايجاب والقبول **قال** التدبر **قال** التدبر
من خواص الوصي الاضائية القيمة والقيمة تحت قيمتها متساويت احداهما في
وقد حكم المصنف في هذا النصف واثباتا كينيتها وبحث المصنف عنه فيما بين
ثم لحمل اما على الايضا او على التخييل او على اشتباه ما هو في نفس الامر
لبيان ما لا يحتمل الايضا فضا بطران تقع القيمة على واحد او اكثر معلوم
التدبر من من جملة ماله من حيثها الى اخرها لجملة في السوية ولا يتنازل
الكل المحقق كقوله احد عبيد حر واما سبب التدبر فيخص الميراث في التبرع على
الامع والمخرجات الكلى فباطل ان يعتق عبيدا في سرف موته دفعه واحد يظهر
عنه الثلث ولم يجره الوصية وديع من بين الخصمين ان رجلا عن الانصاف
اعتق ستة مملوكين في حوضه ولما لم يفرم بجزام وصول الامم الى الله
عليهم ستة اجزاء فاعتق اثنين ودفع اربعة وهذا نص في شيء لخطا
استعمال المعلقة رجح الحديث وهذا حديث مشهور في الوصية ان يوصي بثلث
الكل دفعة واحدة فثابتها اجتماع الحرية في بعضهم لو عين بكذا او
يقرب منه ويتحقق المعلقة بتناول المصنف المتخفية لعنتهم اما مطابقة
الما لتما بما سبب السراية بالمطابقة ان يحل الكل بنصف دفعة وحكم عليهم
بالعتق بنصف واحد كقوله هؤلاء احرارا وعتقهم كل واحد وحكم عليهم بالعتق
بنصف واحد كقوله غنمهم وسلم وعبيدكم احرارا وكل من سلم وغنمهم و
سبيك وعبيدكم احرار فلهذا سبب المعلقة اجماعا واما الاكتمام بالسراية فذكره
المصنف في قوله الثلث من كل واحد منهم حر اما سبب التدبر فذكره في قوله
بعضا مقيان من عبيده كاحد عبيد يبيته ثم يشبهه بغيره او يعتق
بالقريب ثم يشبهه السابق فها هنا المعلقة كاشنة لانه من عتق في نفسه

وغير محين عندنا فجد ان كان محينا لا اشتبا و عرض لانه امر كل بكل امر شكل فيه
 القرعة **قال** قدس الله سره فحق اعتق احد عبيده ولم يبين ثم مات قبله
 قيل يمين الوارث وقيل القرعة **قال** قدس الله سره فحق الاعتق في هذه المسئلة وانما يقع
 دامن الجنب اختيار القرعة **قال** قدس الله سره ولو قال الثلث من كل واحد
 منكم حتى اجزاء القرعة اشكال **اول** ينشأ من ان استعمال القرعة انما كان لانتفاء
 ضرر المشتري وهو قد قص عليه لانه قد حرر ثلث كل واحد بخصوصيته والجزء المحرر
 لا يجوز استرقاقه ومن حيث ان الولد له على الخصوص دامت في بعض العبد الخالص
 كاعتاق كل واحد كما لو قال اعتقت هؤلاء اذ اعتقتكم وقد قيل في هذا في الوصايا
 وحق يمين المضر بها والمولى على الموت كما لو قال تملك كل واحد منكم حتى يودوني
 اذ ملكا هؤلاء اذ اريد يودوني من كل واحد ثلثة والبيع لانه لا سارية
 بعد الموت وانما يتناول قوله اعتاق الثلث منزلة اعتاق الكل مع السارية
 والاصح لانه لا قرعة هنا لمع السارية هنا لعدم اعتاق الثلث لها ومع انتفاء
 المبيع وهي السارية يتبقى البايع وانما قال ثلث كل واحد منكم حتى يكون
 الاعتاق دفعة لانه لو ثبت ليدى بالاول وتحقق السارية لا يسهل في تسعة الثلث
 للمقتد **قال** قدس الله سره ولو اعتق ثلث امارة في مرض الموت ما يملك سواهن
 اخرجت واحدة بالقرعة فان كان بها حاصل يتجدد بعد الاعتاق فهو حق
 اجماعا وان كان ما يتا بالاقارب الوقفية **اول** تنوي المسئلة ان الثلث
 اما كل واحدة هي الثلث والملك سواهن ومات وهن باقيات فيتمتع
 التي يخرج نوعها من الثلث ثم فرض حل من اخرجتها القرعة فان كانت
 بغيره باعتق قبل علوقها بالحل فالحل حرام اجماعا وان كان قبل تلفظ بالاعتق
 فحلال وعندنا الذي قدس الله سره وجه الحل قد سبق رقة والاصل البقاء

قال الشيخ في البسط دامن الجنب يوتي بتمامها لانه كالجزء منها وقد سبق الكلام
 في تسمية الحل للام في العتق وغيره وعرا دانت انما اذا خرجت من يمينها من
 الثلث وبني القولين ان الحل كالكتب عندنا والجزء عند الشيخ **قال** لا بد
 من تقويم الحل على دخوله الاعتبار من الثلث وعلى عدم دخوله لاعتبار به على الورقة
 ان لم يولد في حاله حيوة المعتق لان زيادة القيمة بانفسا لمحتا حصلت في تلك
 الورقة فلا يجب عليهم ولولذلك في حال حيوة المعتق قيم على الورقة منتصلا باقل
 قيمة حيث الوفاة بحيث قيمتها اياه وبما بينهما **قال** قدس الله سره ولو ادعي
 بعتق عبد يخرج من الثلث لزم الوارث اعتاقه فان اشترى معتقه الحاكم ويحكم بحريته
 من حين الاعتاق حين الوفاة فما اكتسبه بينهما الوارث على ما في **اول** قوله يستتبع
 الحاكم لانه حق الله تعالى وحق العبد متعلق به وبكل من وجب عليه حق الله او
 لادى قام الحاكم مقامه في ذلك مع اشتباكه كالزوجة والدخول وقوله على راي اشارة
 الى خلاف الشيخ في البسط فانه قال يحكميت احدهما انه يعتق حين الاعتاق
 حين الوفاة واما الثاني ان كلا اكتسبه بعد وفاة المعصوق وقيل الاعتاق من العبد
 لانه ما لكتسبه بعد استرقاقه سبب العتق بالوفاة فكان احق به قال واذ انبت
 انه يرجع اليه فاما يملك بعد الاعتاق لانه قبل بقاء الايك فانما كان احق به
 اعترضه الذي في المختلف بان سبب العتق ان كان قائما جاسما للشرط يثبت
 العتق والملك للاستحالة انما كان المولود عن علمته التامة وعلى علم به لانه حكم بقرعة
 فانما يتجوز الاعتاق وان لم يكن تامة لم يثبت شيء من معلولة ولا مولود مولود
 فيكون اكتسب ملك الوقفة لوجود السبب التام فيه **قال** قدس الله سره ولو
 اعتق المريض شصا من عبيد ثم مات مضر فلا تقويم فان لم يكن غيره على ثلثة
 ولو خلت ضمن قيمة الشخص الباقي قوم عليه وعتق على اشكال ينشأ من اشتراك

التركة في الورقة فلا يبقى شيء يقتضي منه للشريك **القول** ومن حيث ان العتق
 موجود والمانع منتف اما الاول فلعوم قوله عليه السلام من اعتق شصا من عبيده
 عتق عليه كله واما الثاني فلان المانع للاسار والشرائط الايسار والمانع يثبت
 والمعتق موجود لوجود الايسار لانه يملك ضعف قيمة الشخص الذي يتجوز فيه السارية
 وانما يكون ذلك اذا خرج الجزاء الذي يعتق بالباشرة من الثلث فيكون قد خرج
 الباشرة من الثلث وذلك الورقة ضعفه ومكوا ايضا ضعف الباقي بالعتق
 السارية **قال** قدس الله سره اما لو ادعي فلا يجب عدم التقويم وكذا التفسير
اول وجه القرب ان انوارا رشا انما يعتق من الميت والميت لا يملك شيئا لاما
 ادعي به فهو بمنزلة المصرف فانتق شرط التقويم وهو الايسار وانتفاء الشرط يوجب
 انتفاء الشرط وتحقق ضعيفا السارية لمعوم الرداية والحق عندى ان لا يقوم
 على الميت الا اذا ادعي بالتقويم يخرج من الثلث وهو بمنزلة قضاء الشريك
 الا لا يلا لانه بوضيعة واحتمال الثلث له فكانت قيمة النصيب باقية في حكم
 ملكه فصارت بمنزلة الموصر اذا اعتق او رد تقويم غيره واجب فكانت قيمة بوضيعة
 بشرا ملك غيره وعتقه فاعترض قضاء الشريك قلنا على السارية الايسار فثبت بوضيعة
 وهو وجه من الثلث ملك وقضاء المال الى يمينه فانه يخرج من الثلث كما ثبتت
 بله لا سبب في قولنا قال ان الايسار متاخر عن العتق واذا كان حال العتق
 حراما في اسرها بعد فلا تقويم وكذا هنا **القول** قدس الله سره ولو ظهر من مستوف
 بعد الحكم بالحرية لم يخرج من الثلث فانه حرام حكم بطلان ان اعتق وان قال الورقة
 نحن نعتق الدين ونعتق العتق فالأقرب نفقده لانه المانع للدين وقد سقط
 ويحتمل عدمه لان الدين مانع فوقع باطلا ولا يقع بزوال المانع بعده **القول** العتق
 لا يمكن ان يكون موقفا بل على الاحتمال الاول يكون حراما والاصح عندى الاول

قال قدس الله سره ولو وضعت القرعة على واحد من الثلثة فاعتق ثم تفرق بين
 نصف التركة احتل بطلان القرعة لان صاحب الدين شريك والعتق يخرج نصف العبد
 وقا **القول** المراد بطلان صاحب الدين شريك ان يشارك الورقة في الاقرار فاحصلت
 الشفعة مع عدمه كانت باطلة كالمهرتين فان توافقت المهرتان فشرهما دون المهرتين
 بطلان اجازة وشركيه المهرتين في استحقاق التصفية ولم يحق المهر كان الورقة حصة
 بل على القول بان الورقة لا يملكون الا بعد قضاء جميع الدين يكون قد عتق لهم
 حق الاستحقاق بدفع الدين وابتاء التركة لهم فاطبق عليه الشريك بجواز الاسترقاق
 الحقيقة وهو كل جزء من التركة ووجه هذا الاحتمال انه يمكن الجمع بين الحق في
 اعتق حق العتق وحق الدين لانه يمكن انشاء التصفية واقرار حصص الدين من كل واحد من
 النصيبين لان القرعة لاجل العتق دون الدين لان سلع الدين من التركة
 ما يتا بله لانه قد قيل ان اعتق الدين بالتركة هل هو يتعلق بكل جزء من تلك التركة
 او يتعلق بكل التركة على التشبيط او يتعلق منها بقدرها بله وقد تقدم البحث
 في ذلك في النسخا وهذا المسئلة المذكورة هنا مبينة على مسئلة تتعلق الدين
 بالتركة **القول** قدس الله سره ولو شهد على المريض بعتق عبد هو ثلث تركته
 حكم الحاكم بعتقه ثم شهد آخر ان يعتق آخره فحقه ثلث ثم بيع الاذان فان يثبت
 تابع شهدا بها فلم يكن ابدا الورقة بغيرها عتق الاول ولم يقبل بغيرها قبل ولم يبرها
 شيئا فحق القول بالباشرة الثاني وعتقه لانها منتفعة بشهادتها المرحي عنها وان
 حلتها على المرحي وكذا بوصفا في شهادتها وعتق الثاني وجعلها عليها قيمة الاد
 لا تاتوا فقه عليه بها دما المرحي عنها فان تأخر بطل عتق الحكم بعتقه ولم
 غيرها شيئا لو كانتا متطابقتين او احدهما امانت لكانا ربحان اذ في ان خرجت من
 الثاني في عتق وبطل الاول ولا عدم وان خرجت على الاول لم يثبت الورقة لانت

كذلك الاول في شهادتها على الثاني ويجوز على الشاهد بيمينه المأذون لتقويت رده
 بيمينه دان لتقويتها في وجوبها لم يرجعوا في **اول** خاسايل ان يشهد
 ابنتان العادلان المشاويثان في شرايط التبول كل واحدة متى عدها ثلث
 وسبق تاريخ الحكم بالحكم بالبينة المسماة بالتاريخ ثم جعل الحكم بها رجوع الشاهد
 القاطن بين ابيها ولم يملك الورثة وجوبها فلا يصح ما فيه فلم يضر ان يصدق شئ
 من الشاهد في ما يثبت هنا في مقامات احدهما على الاول وهو الجاهل لعدم
 تاريخ رجوعه من الحكم شهادتها وتاريخها في تقدير الراجلين قيمة المراجعة عنه للورثة
 قل نساء بعض الشهادتين لان شهادتهما في البينتين انهما ليستا متباينتين ولا يصح
 صدق احدهما كالب الثاني وعدم الحكم بها لعدم تنفيذ عمل الشهو وعليه
 لعدم اجازة الورثة فيحكم بصحتها والمردود وبذلك المرفوض هنا بينا براءة لا فيها
 التفتا عليه اخرج المرفوض ثلث مالا استقال كل واحدة منها ما ثبتا له ولو امكن
 الاخير فلا يصح المراجعة قلنا ثلث كالشهادة اربعة على ذيل شجر في رجاء ان
 جعل الحكم فانها لا يضافا على احد المواقف وهذا كور في كتاب القضاء لا يضاف للثلاث
 عنها لتجوز قيمتها واخراج الميت الثلث لانه لكل واحدة منها وكل ما لم يزل واحد
 من احياء لا يخلو الواقع منها فثبت في قبضها الامر والبينة كاشنة فالتفت
 المراجعة لتبوتها مع فرض عدمها وانما اقتار المراجعة بيمينه الشخص وهي المراجعة عن
 الاصل العتيق وهي لا تصح مع عدمها فان اصل التهمة كالشهادة على ذيل شجر
 عين بيمينتها او ان يد واحدة المشتري ودفع التهمة ثم رجعا والمشتري ياتي
 بخلافه وقد ذكر ذلك في كتاب النكاح ولا يقال فيه ولم يملك الورثة **هذا**
 في وجوب عام يقل تصديقها وعدم تصديقها وتكونها تاريخ الحكم للعام بيمينه
 كقول واحد من شتمه فيقيم من صورة تصديقها في الرجوع على الاول وعدم العلم

شاخص لتولدها بعد وان صدقوا في الرجوع على الثاني ورجعوا عليها بيمينه
 الاول والاثنيان ان يكون قوله وان صدقوا في الرجوع تكرارا لان عدم التكرار
 في الرجوع يقتل التصديق ولا تيلزم ان يكون قد اعمل حكم كل منهما لان التكرار
 لما دونه ولم يكن بيمينه ما ذكرناه وهو عدم كونهما بيمينه وصدقتهما
 في شئ ابيته ويملك عليه قوله فيما بعد وان صدقوا وعلى قوله فلا ينافي في قوله
 اخل حكم كل منهما ليس يرجع لان على القول بعدم تزويجهما حكم عدم كونهما وعدم
 تصديقها واحد وفي بعض النسخ وجد بعض ولم يملك الورثة والبينة
 الورثة رجوعها وقال في التقرير كونهما الورثة في رجوعها وعدم في صورة عدم
 التكرار وعدم التصديق بغيرهما وهو الاصل ان البينة المراجعة عنها هي البينة في
 اخراج ما رجوعا عنه وكذا اخرج بالشهادتها المراجعة عنها نعم انشاهدت
 اللذان رجعا ولا في الحكم رد الثانية ولم يحكم بها فالثلث الثلث انما كانت لشهادة
 المراجعة عنها لان شهادتهما بالتاريخ السابق لرد الشهادتين الثانية وثالثتهما
 بغيرهما للبعد الثاني وهو الاصل لها العلة في الحكم **هذا** في وجوبها
 عنها فيعينان لكفر من باع عبدا ثم انقضت قبله فلهما تحليله وعنتهما
 كان من الاثام فيهما في ساقه لما يرجع عليه بعد العتق كما ياتي في اعتراضه وان
 بطلانهم يلزم من شهادة الراجلين بل من قصو الثلث وعدم اجازة الورثة
 لبعثه عتق الثاني مع اثنائه احدهما والرجوع جبان شهادتهما باستيناء للرجوع
 ماله المرفوض هو البطلان كاشتهاده بيمينه المرفوض وقول انها مرفوضان
 منها للورثة ولم عتق الثاني فكان كالغير العبد وانما العبد الثاني في بيمينه
 قيمته انما الورثة عتقه وبالجملة فله هذه البينة مشكلا **هذا** في رجوعها
 لكن صدقوا في الرجوع وكذا في الشهادتها فيقيم المراجعة لان الورثة

ادعوا عليها باقارب ثلثة المائل بشهادتها الكاذبة فصدمت الشاهدان على ذلك فزما
 التهمة للورثة فادخل التهمة الاول حكم انما عليهم بيمينه الثاني لحصول قيمة
 الثاني في يدهم من التهمة والغريب بيت هذه البينة والاولى ان في الاول لم يعلم الله
 الصدق والكلاب حكم التهمة بيمينه الثاني وتحليل بيمينه وعنته وانتم علم الاداء
 ان يشره ويلجأ جميع تراجم الملك ثابت لم يملك الا في لم يملكها ولا
 لزم كليات ما يوافق بطلان ما اذا علموا صدق الرجوع وكذا في الشهادتها فان
 البعالي يتبين بيمينه بغير هذه الاحكام كلها وان لم تحصل الورثة قيمة الا والشاهد
 الشاهدين مثلا واعتزوا بان ليست اعترفا في كان الاول تالماس التوكيد
 يعنى من الثاني بقدر ثلث الباقي من التهمة بعد الاول **هذا** ان يكونوا في رجوعها
 ويصدقها في شهادتها انما لا يفرقات للورثة شيئا اجبا فادخل بغيرها للبيد
 ان في الاثام عندي الخدم كما يقدم وهو اختيار الذي قد اصره **هذا**
 نزل اسمه فلو كانت قيمته اربعة الف عتق بيمينه وسدسهم **اول** اذا عتق عبيد
 في موهبة او اوصى بيمينهم قيمتهم اربعة الف فله الف عتق بيمينهم وسدسهم
 وطريقه ان تصير ثلثة في قيمتهم وهي اربعة الف يكون اثنى عشر الف في سبيل
 التركة وقيمة الف في ربع ذلك المقدار البالغ بالضرب وسدسهم فيعتق من
 العبيد ثلثا نسبتهم في اربعة عشر بيمينهم يعنى من تخريج المربعة بغير وديهم
 وسدسهم ليس المراد ان عتق ربع المجمع وسدسهم في سبيل الشفعة لان مذهبنا
 في الشفعة في واحد او اكثر بحيث يبلغ الثلث وعليه اجمع عليه **هذا**
 في قيمته **هذا** في كقيمة المربعة ان لا يمكن تقطيعه بالعدد ولا بالقيمة
 كقيمة قيمة واحد الف واثنين الف واثنين ثلثة الف فيحصل بيمينهم ثلثة
 الاكثر الموجه ويقسم الى الثاني ثلثا ثلثا في قيمة ويجعلها جزءا والباقي جزءا

ثم يرجع بيمينه وبعين ردف ويقدر في الثلث بالقيمة كما تقدم ويجعل عدم
 القيمة بل يخرج المربعة على واحد واحد حتى يتبقى الثلث فيكون
 وقاع باسما ثم يخرج على المربعة فان كان الخارج بقدر الثلث عتق وان
 زاد استحق في الباقي وان نقص اكل من الباقي بقدر الثلث بالقيمة
 ولا لقب عند استماع الاخير في جميع المرفوض **هذا** في المراجعة من المصنف
 عن محل المراجعة في البحث عن كمينه المربعة والمربعة التي يترقب عليها
 المربعة وتذكرها طريقتين احدهما ان يكتب اسم العبيد في وقاع ثم يخرج على
 الرف او المربعة والثاني ان يكتب في الوقاع الف والمربعة ويخرج على
 اسم العبيد والاول احضرا لان الثاني يحتاج فيه الى اعادة المربعة ثم ذكر لستم
 الاول طريقتين **أ** ان يجمع بين الاثنين واحد في بقعة واحدة **ب** وان
 يجمع انما الاول نفعنا المتكدر في هذا الكلام الى قوله ويجعل عدم القيمة وذكر
 هنا لا يتجوز بالوقاع لا طباق الشهادتها عليها ولما اريد من التهمة واقرب
 الى اظها وما يخرج مثلا الفرض المتكدر ان يكون قيمة واحد الف وثمان
 مائة والاخر لثا ومائتين واليه اشار بقوله واثنين ثلثة الف واخر
 قيمة ثلثة مائة واخر قيمته سبعمائة واليه اشار بقوله وقيمة الاثنين الف
 فيحصل الذي قيمته ثلثة مائة جزا والاخر وهو الذي قيمته الف
 مائتان ح الذي قيمته ثلثة مائة جزا ان يجمعها الف وخمس مائة الذي قيمته
 سبعمائة والذي قيمته الف يحصل ثلثة اقسام قيمته الف ثلثة مائة
 وقسم الف وسبعمائة وقسم الف وخمس مائة وجميع هذا الاحتمال ان الشرح **هذا**
 فلهما كمينه فتمت اطلاقا بالعين المربعة وراعي كميل العتق في واحد او اكثرهما
 امكن فارجى العتق فلو لم امكن في شتمه واحدا في عين محل الشفعة

عليه الحق ولا يحصل بواحد وهذا الاعتقال اخضر الطرقت الى المداواة هنا
والاعتقال الثاني هو عدم التجربة بل يتبع المنة على واحد واحد حتى يتقوى
الثالث لانه في تلك المنة في التجربة يجوز ان يقع ما انصبت له في الحرية الى مال
نصيب فيها فالولد احبط وهذا الاحتمال هو الصحيح عندى وقد لا قريب عند
المصنف لان فيه انتم التيقين بالنسبة الى كل واحد واحد والحد من العبد
هو الاقرب الى الحق لانه لا يمكن ان يكون ضمما فيه الحق الى ما ليس فيه الحق بل
ما ليس فيه الحق فيوجب عقوبت لا يجب اذ يتبع من يجب لا يقال روي عن
خصين ان يخلص من الالف واعتق سنة اعيد للحال لغيرهم فالحرام المنيح له
عليه وآله ثلاثة اجزاء فاعتق بين اثنين وثلاث اربعة فكل جمع بين اثنين في يده
وفعله صحيحا يتابعه لانه تقول هذه الدعاية ان يمتثل في احكامه على العظام
المنقوعة من ان النبي عليه السلام لا يمكن ان يمتثل في احكامه على العظام
والطرق الطيبة والقرعة الطيبة وهذا اجزاء الامانة والاستدلال بها لا يمتثل
مع ضعف البند الا انما الحكم وفكر الشيخ في الميسر الاحكامين قولين وقال
القائل من حاشيتنا ان اذ تشرع في ذلك فليخرج الى المنيح قوله ويضم الى الثاني المراد
بالاكثر من الاثنين بعد الاول وهو ان يقيم المنيح وما يتاخر والمراد بال
الباقين هو الذي يقيم ثمانية قوله وان راى استسنى بناء على مذهبه وهو
الاعتماد من تحليل الحرية **المطلب الرابع في الولاية وفيه ما بحث**
في سببه **قوله** اصل في الولاية قوله تعالى ادعوه لآبائهم هو اصل
عقائه فان لم يلقوا آباءهم فاخراكم في الدين واوليكم وقول النبي صلى الله عليه
والآله فاشركا كما تسمع النبي المرات خاصة عندنا وروي بفتح لامهم وضمها
قال صاحب النسخة يقال بينهما ولاية والنتج وجه المصاحبة بينهما وبين النبي

الحق كما لا يخفى نفسه الموجود وليدة لا لا يستدل ولا يمكن ولا يمتثل لنفسه
ليسته وان كان على القول به فليسته ايضا فاذا اعتقه صار نفسه ملكا في ذلك
نفسه فما لا يوجد نفسه للمعتق ما يوجب الوجود الحكم كما قال الاب
سببا لوجوده الحق وكما يوجد منه في عتق وغيره فالولي سبب السبب
فيه فله العام على الحق وكذا كل من انعم الحق عليه سببه وغيرها المولى
سببها ولا يكون العتق سببا قاطعا فيها **قوله** قد روي عنه وسببه المنيح
اذ لم يتبعه من حق الحرية وان كان بعد الحق كما لا يخفى فليتم بفتح بل اعتق
في واجبه كالتدبير كفاية وشرا العبد نفسه والاستدلال في راي **قوله** اختلف
النفية في الولاية على الميت لانه اذا اعتقه غير تيمنا فذهب الشيخ في الميسر
وابن حنبل الى ثبوت الولاية عليها وشرا ابن ديس من ذلك وهو احتيا
المصنف هنا وهو الله عندى وبه اقول لما ان الميت لم يمت لم يمت لانه لم يمت من
نصيب ولها وان اشاع حكم بفتحها بغير احتيا المولى فلا يدخل تحت قوله
من امتى وادعى الشيخ على قوله في الميسر **الاجماع** **قوله** قد روي عنه
عن القرابة على **قوله** قال الشيخ رحمه الله في الميسر اذ الملك لم يمت
عليه يرضى او يرضى عن عتق عليه كان ولادوه له وبعد ابن حنبل وقال
ابن الجنيدي لولا ذلك عليه لغيره واختاره المصنف وابن ادريس اخرج الشيخ
يعمد الخلف ومما رواه الصدوق عن سماعة عن الصادق عليه السلام
في رجل ملكه امة هل يبعها ان يبيعه او يستعده قال لا يبيعها ان يبيعه
او يستعده قال لا يبيع ولا يتخذ عبدا وهو مولا واخره في الدين فانها بايت
وقد صاحبها لان يكون له اوت اقرب اليه وفي الحديث فحق ولا يبيع
ولا يملك في ماله فان ثبوت الميراث بينهما مع وجود الرحم لا يثبت في الميراث

احتمل ابن ادريس بقوله عليه السلام المولى الحق اعتق وهذا لم يمت هو الامة
عندى فعلى ذلك لا يخرج من المولودة اذ اعتقت بغير السبي كل من قال
ملكه بالحرية عن رقيق لا في عتق وجب عليه شرا بقله فانه مولا وعندنا
كل من اعتق بغير ما اعتق عليه ببراءة الشريعة فهو مولا **قوله** قد روي عنه
والاقرب الله لا يشترط في سقوط الاشهاد بالولاية **قوله** اذ اشترط المنيح المنيح
بالعتق سقطت في الحرية كاذن مبيحا في سقوط الولاية اجماعا ما اختلف
الاعتقاد في اشراط الاشهاد بالعتق في تاني شرط التيقن في سقوط الولاية
فشرط الشيخ والصدوق وجماة من الصحابة ومنه ابن الجنيدي والمصنف
هو الحق عندى وبه اقول لاصل ولان المراد من الاشهاد الاشهاد عند
الحاكم لا الشهود اجمع الشيخ بما رواه ابن سنان في الصحيح عن الصادق عليه
السلام قال من اعتق رجلا سائيا فليس عليه من حريته شيء وليس له من
الحرث شيء وليس له ذلك ومن ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله عليه
السلام عن سائيا فقال الرجل يعتق غلاما ويقول له اذهب حيث شئت
ليس في ماله شيء ولا يملك من حريته شيء ولا يملك من حريته شيء
الامام عليه السلام عن متهم اسم سائيا فلا يملك في الجواب ماله بل يملك في نفسه
ولا الخراج شيء فيكون الاشهاد اذ خلا في متهمه والجواب عن الاول
ينبغي الدلالة اذ الامر لا يملك في الاشراط وعن الثانية يتبع صحة الاستدلال
قوله الله سرور ولسوفنا عتق ككاتب فاعتق حريته فثبت الولاية فانها
العتق سائيا فان سبي الجيعة واعتق فولي الولاية منه وله الولاية على عتقه
وهذا ثبت المولى في السيد ولاد على عتقه الاقرب ذلك لانه مولى مولا
يحق له لعله لا يحصل له من انعام عليه سبب لذلك **قوله** وجه الاول

العتق على ان مولى المولى له ولاد ومن حيث انه ليس سبي في عتقه بخلاف عتق
الرق بالامانة فان عتق المولى له لم يبع عتق العتق ما لا يرقى عندى
الثاني **قوله** قد روي عنه سبب ذلك سرور ولاد واجبي وامتاته فولادها وبها نفعا
فان مات بعد المنيح الاول فشرطه نصت ماله مولى نصت ماله على اكمال
قوله هذا فرع عن ان عتق المكاتب يبع وقد روي ان كافرا اسمه زيد اعتق
عبدا اسمه غانم واجبي زيد اعتق غانم فاعتقه بغير اخذ ولا اجنبي
فكانتم بالسوية لكل نصت ولين لكل ولاد غانم فاذا مات زيد فهو لزيد
غانم نصت تلك زيد وروى لاجنبي نصت فان قلنا ان الولاد يورث فولاد
غانم فله زيد كما ماله نصت لاجنبي ونصته لغانم فيكون نصت غانم سائيا وان قلنا
ان الولاد يورث به ولا يورث فقول يورث لاجنبي نصت تلك غانم فيجوز ذلك
لان مولى نصت المولى فيدخل تحت الصوم النص التالة على ان مولى المولى وارث
غانم ولا له انعام عليه ببيع فلا يكون له ولاد عليه وهذا الاشكال قل قد روي في المسئلة
السابقة للافضل **قوله** قد روي عنه اما لو اعتق سبي او كافرا وسوغته فهو سبي
والحبيب وسبي والمقرب حواذ اسراقة فان اعتق احتمل ثبوت الولاية للثاني
لما خسر ولما قل لثبوت تدهولا وهو معصوم فلا يزول بالاستدلال وبها اول المسئلة
وجه القرب وهو سبب ملكه وهو شجرة في دار الحرب اسره المسلم
فيكون مطلقا اوسع النية ويجعل العدم لان على جمل الغنم وهو جمل الاول والاول
وملكية الحر لا يجمعان لان الولاية شرط لطبيعة الحاصلة بالاعتاق وبكيفية
الغير بغيرهم عدم الحرية وطرد عدم الشرط لما في الشرط بغيره وقد روي
لقد اختلف بين من يستلزم في الآخر ثبوت الميراث والآخر في عتق الاول كما لا يخفى

فليس الله سره وهل يجهل بغيره لا والله عليه ايعني ولا يوه
 احيى اسه اشكال يشاء من كون الولد ثانيا في ابويه دونه مع انه ولد بعد ما تزوج
 الاصل اوله ولله **قال** هذا فرع على انجيله ولله ابوه اليه وقد ضربنا الامثلة
 حثيثا **قال** انتقال الولد اليه بحيث يثبت له هو لا يتصور في الانسان نفسه **قال** نوال
 الولد عن مولي الام وهذا يتصور في الاب وفي نفسه والمهر في هذه المسئلة هذا الموقن
 وما في الاب فقد تقدم لما في ساقه في معناه وهذا اشارة الى ما يظن على ان يتصور عليه
 النشأة وهو ان كل واحد ولد له اباؤه في الاصل واحدا من عليهما ولله
 فعليه ولله فلو قلنا بانتقاله عن مولي الام لزال الولد عنه فيكون الولد تابعا
 على ابويه فعنه وهو جزم فيضا بط المذكور وقوله على ابويه اما على الام فظاهر وانما
 على الاب يعني التولي بالانجيل ولله الاب اليه فظاهر ايضا وما على القول بعدم
 الانجيل يعني انتقال الولد فلا ياتي قوله في ابويه ولله **قال** فليس الله سره
 ولو كان المشتري لابي له ولي لنا واعتقد ان قلنا بعدم المقتضى في الزنا ثبت
 له الولد قطعا وانما يتصور في الولد ولله **قال** هذا من غير ان يثبت المقتضى
 عليه بالحق النسب شرعا وقوله في **قال** فليس الله سره اما المشتري في هذا الولد
 عبثا فاعتقه فاشترى المعبود والاب واعتقه دار الولد وصار الولد مولي
 المشتري لما شرته المقت والمشتري مولي له ولله لا يعتق اياه وانما هو لولا الولد
 من مولي الام اليه وصار كل واحد مولي لآخرين فوق واستدل ويثبت كل واحد للآخر
 بالولادة فان ما كانا مناسبا لهما قبل رجوع الولد الى مولي الام وفيه نظر فترى
 العدم ويبراهن الام **قال** اذا اشترى ابن المعتقة وعليه ولله المورث
 عبثا فاعتقه من مولي الام ولله المعتقة وهو الولد للمعتقة ثم اشترى هذا المقت
 اب بعتة وهو اب ولي المعتقة بترعا كان ولله هذا الاب للمقت وانما هو لولا

عن

هذا الاب للمقت وانما هو لولا ولله هذا المقت فلهذا ولله ابوها فلهذا ولله ابوها
 الولد على الاخذ بكل منها مولي لها فيه من اجل ان السبل وكل من مات منها ولدا
 له ولله الاخذ فان ما كانا ولله ابوها فلهذا ولله ابوها فلهذا ولله ابوها
 ويوجد اليه الولد لان الولد لم يكتسب النسب فعلى انجيله صيرورة ابوي لانا
 النسب لا يولد بوجود ابي منه قال فيختص بالذي المقت هذا فيه نظر لان مقتضا
 الانجيل بانقطاع الولد عن مولي الام من حيث مقتضى الاب لانهم حكموا بولاد
 ولله مولي الام فلا وجه لعوده اليه ولا لاقترب ما اختاره المقت وهو ثبت في الولد
 للام **قال** فليس الله سره وهل يعرف للام الولد اشكال **قال** هذا فرع
 على القول بان الولد يورث وقد تقدم البحث فيه فمقتضى الزوج ان غير الام
 من الولد يورث يورث الولد فاذا لم يكن من يورث المولود واحد هل يورث الام
 الولد استكملته والذي المقت من حيث انهم جعلوا ولدا والاماعة فيها لولا
 العتق فلا يكون تمامه ومن حيث ان الولد من جملة المورثات قال لا موالد
 ويورثه الولد فيرثه الام كما يورث الام والاب وكما يورثه والاب في عتق
 ان قلنا انه يورث يورث الام **قال** فليس الله سره فان قلنا بعدم يورث على
 الزوج والزوجة قلنا به **قال** هذا فرع على ان الولد يورث الام واليه
 اشارة بقوله فان قلنا ولا يورث الام وتزويجه انه اذا قلنا ان الولد يورث الام
 اذا مات المقت ولله ابوها فلهذا ولله ابوها فلهذا ولله ابوها فلهذا ولله ابوها
 المقت من النسب يصير الولد للام فاذا مات المقت يورثه ذلك وخلفه في ذلك
 او زوجة والام كان للزوج والزوج المقت الا ان يكون ابوي في الام
 ان قلنا ان الزوج والزوجة في غير المولي عليه اذ لم يثبت النسب غيرهما يورث
 والزوج ابوي في ولله الام والي هذا اشارة المقت بقرائن قلنا به لا يعرف

مولي م

المعتري به يرجع الى الفرع على الزوج او الزوجة وانما كان هذا للام لانه هناية
 بولاد المقت لابيها والاماعة ولله الاماعة متأخر عن الزوجة ولله المقت
 شاركها ولا يورث عليها مع ما على القول بان الزوج والزوجة في غير المولي
 عليه لا يورثها بل ابني في الامام عليه السلام فبما يكون الباقي للامام قطعا لكنه
 لا يكون بولاد الاماعة بل بولاد المقت واسم المقت بان الولد لا يورث به
 فلا يورث به الا بالنسب مطلقا او بغيره فاذا مات المقت بغير وراثته بالنسب
 يورث بولاد المقت ولله الامام بولاد الاماعة رجاء الخلاف في الزوج
 والزوجة **قال** فليس الله سره ولو تزوج ولد المعتقة فاشترى ولله
 منها بعتة لا عتق عليه ولله ولا على اشكال ويجوز اليه ولا يورثه ولا يورثه
 جته ومقتضى دعائه ولله جميع معتقه ومقتضى ولله المشتري لمولي الام ابي
 حقا لولاه عليه عني ما تقدم من الانتقال **قال** البحث في هذه المسائل قد
 تقدمت فلا حاجة لعادته **قال** فليس الله سره ولو تزوج عتق بعتة
 فاولدها ولله ولله ولله المقت امه فان تزوج المولود بعتة آخر فاولدها ولله
 فالقريب ان ولله الولد الثاني لمولي امه لان الولد الثاني ثبت على ابويه من جهة امه
 وشبهه ثابت في حق نفسه وما يثبت في حقه اولى مما يثبت في حق ابويه في
 يثبت ان يكون لمولي الاب لان الولد الثاني ثبت على الاب بمنح من شوق الولد
 للام لان عتق الانجيل لا لانما على الاب بالمقت وانما على الاب هتا مولي
 ام الاب **قال** للثاني عن الثاني لان المقتضى لانجيله ولله ولله ولله
 عتق الاب وشوق ولله عليه والمقتضى للاب هو مقتضى امه فهو يساوي والمقتضى
 لعقته قوله في حق نفسه ايا ولله من جهة الام قوله ما ثبت في حقه اولى مما يكون
 واحدا **قال** فليس الله سره فان تزوجت بعتة بعتة بولاد ولله ولله ولله

ابوها لان ولله هاله وان كان ابوها ابن مملوك بعتته فاولده لمولي امي الام عليه
 الوجه الثاني لان مولي امي الام يثبت له الولد على ابوي الام فكان من مولي امي
 وبشيت له الولد عليه **قال** هنا مسلمان اذا تزوجت بعتة بعتة اي
 كل من ابويه عتق بالمباشرة بملوك فولاد ولله ولله ابوها لان كل واحد يورث
 في الحق اذ عتقها ولله فولاد ابوها مولي اسم قطعا وانما البحث في سلبين في
 ولله هذه المرأة هل هو لمولي ابوها المولي امها فيه احتمالا لان قدما احدهما
 ان يكون لمولي الاب لان جهة الابوة اقوى من جهة الام ولهذا يجوز منعت
 الام الى عتق الاب ويحتمل ان الولد من جهة الابوة والاماعة لا يثبتان
 فالولاد من جهة الاماعة لا يثبت ولا الابوة في صورة اصلها والولاد من جهة
 الابوة بجهاد الولد لمولي الاب من مولي الام فكان ولله الابوة اقوى وثابتها
 ان يكون الام لان جهة الاب كانت اقوى اذ لم يكن اصله الاماعة اما اذا كان
 اصله الاماعة فثبت بل هو مقتضى من الاماعة الثابتة بغير ميسر فان ولله الاب
 بواسطة امه فيكون ولله الام الاب قد انقضى في ولله هذه البيت بواسطة ما يورثها
 في الاب وهذه الام بغير واسطة فولاد الابوة هتا والاماعة كلاهما من جهة الاماعة
 لكن ذلك بغير واسطة وهذا بغير واسطة اقوى والاصح عندي الاول لان عتق الولد هو
 حرية الاب وشوق ولله عليه وهو مقتضى هتا وهو الذي يورث الولد من جهة
 الام **قال** البحث في ولله اولادها المتابعين لها في الحرية كما اذا تزوجت بملوك
 وانت منه بولاد فيقول ولله اولادها هتا فعتق القول بولادها المولي امها
 كان ولله اولادها هتا ايضا وعلى القول بان ولله المولي امها فولادها ولله
 فليس الله سره ولو تزوج بعتة بعتة فاولدها بعتة فاشترى اياها عتق
 عليها ولله ولله على اشكال والزيادة في العتق هذا الاشكال يشاء

قال قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
 العبي وان بلغ من ارضي يداي **القول** خالف في ذلك الشيخ حيث جند وصية العبي
 اذا بلغ من ارضي يده **قال** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
القول هذه المسئلة بنسبة على سبيلين احدهما ان التدبير على هو وصية يعق
 عتق معلق بالوقت فعلى الاول لا يحتاج الي ثبوت معنى الثاني ان قلنا ان العتق يشترط
 فيه نية التبرع بشرط هنا والا فلا وقد قال كثير من الاصحاب انه وصية وقال بعضهم
 عتق معلق وبطريقه ذلك من كلام ابن التبرع وان اذ ليس كذلك ان عتقا معلقا لما في الجمع
 فيه والى الثاني باطل اجماعا فالمتقدم مثله قالوا ان وصية الاحتياج بعد الموت الي
 اتباع وصية وليس للاجتماع **قال** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
 الكافر ما كان ذميا او موقدا وان كان من غير فطرة على الشك **القول** حاسبا
 هل يقع تدبير الكافر فيه احوال ثلاثة احدها يقع مطلقا وهو قول الشيخ وثانيها
 لا يقع مطلقا وهو قول ابن اديس لان شرط التبرع فيه ولا يقع من الكافر فاما ثلثها يقع
 تدبير الذي دون الحرية **ج** تدبير المتقدم عن غير فطرة **قال** الشيخ في الخلاف
 يقع وقال في الميسر باطل لانه يجوز عليه بالبدعة **ج** المتقدم عن فطرة لا يمكنه فلا يقع
 تدبيره **قال** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
 ومتننا عتق الكافر فلا **القول** جند الشيخ رحمه الله تدبير المجدد الكافر ومنه
 المرفوع واعلم ان سبقي هذه المسئلة على متدهات ثلاث **أ** عتق المجدد الكافر هل يقع
 اجمالا وقد سبق القول **ب** هل يشترط في التدبير نية التبرع **ج** الكافر هل يقع
 التدبير به اولا فان قلنا انه يقع عتق الكافر فلا يشترط في التدبير نية التبرع
 الكافر فوسيط به يقع تدبير المجدد الكافر فاما قلنا لا يقع عتق الكافر فلا يشترط
 نية التبرع في التدبير وقلنا ان الكافر لا يتبرع به لم يقع تدبير الكافر **قال** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير

العبد

ولودعوا لشريك ان تم اعتق احدهما لم يمتد عليه حصته الاخر والوجه التقييد ولو دعي
 احدهما ثم اعتق وجب عليه تلك حصته شريكه **القول** قال الشيخ في الميسر لا يمتد لان
 لجهة دعوى بهما الحق اختيارا والى المصلحة هنا وهو اختيارنا جدي ان لا يمتد عليه
 لانه لم يخرج من ملكه بالتدبير **قال** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
 على الشك **القول** نبينا ومن قول الشيخ رحمه الله ان حصته التي ليس لها جهة عتق والى
 ما ذكرناه اولامن انما كل ملكا قابلا للعتق فيسرى لغيره **القول** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
 سره ولودعوا احداهما فاعتق من لا لا يقبل له **القول** قال الشيخ في الميسر يقع لانه
 الماعتق معلق او وصية والعتق قد تقدم انه يقع مع عدم التعيين وكذا الوصية وقيل
 لا يقع وقد تقدم في العتق والاقرب عندنا **قال** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
 فان مات قبله فالاقرب المرفوعة **القول** هذا فرع على صحة غير العتق وهذا اختيارنا
 الشيخ في الميسر لانه اعدل وقيل يمين المودع لان العتق من الميراث يكون
 لاوارث ولا هذا من قبل الواجب المخير والفرقة فيه ولا نقيض مثل هذا اختيارنا
 وتعيين الفرقة تزي لان الفرقة تميز ما وقع عليه العتق عن غيره والاختيار هنا
 تدبير المجدد الكافر والاقوي عندنا هو اختيارنا والمصلحة **قال** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
 ولوجعل خذله لغيره من حيوة الغير ثم جرد جردت الغير لم يمتد عليه باقية
 ويكون جعل الخذلة لا مالا لا يمتد عليه ويتبع من الاصل ان يمتد على الخذلة وان
 مات قبله فاشكال **القول** يجوز كونه من الثلث لعموم قولهم التدبير من الثلث
 ولانه عتق حصل بعد الموت فكان كوصية ويجوز كونه من الاصل لان اذن يملك
 وصية او عتق معلق والا فلا هنا شئت فان قلنا في الوصية بكون التدبير باطل
 فتعين الثاني فيكون قد ان في حاله من الثلث **القول** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
 ولودعوا منهم يخرج عن الرقة ولودعوا بها وهي ابنتها اذ ابقاها فان جردت منه شئت

عتق

يدينونها بولها من الثلث فان يخرج عتق الباقي من نصيب الولد ولو جردت
 مملوك من زنا او عتق او شئت كان الاول كانه فان وجع الموي في تدبير الام قبل ان
 له اوجه في تدبير الولد وليس بمحدد **القول** محل الخلاف وطور المبررة بعد تدبيره
 اجمالا كمال المك ونفوة التعريف بها ولما في الاستدلال بحق العتق فيها
 الكه والفرق بينها وبين المكامة ان المكامة انقطع نصيب الموي عنها وصارت
 احدى غنيتها واذا عتقت اشبهت احدى غنيتها كالمهر واشترطنا في اختلاف
 المبررة والمستدولة فان المهر اشر الخلية يكون الولد قد من زنا فيه نظر ونزوم
 المبررة اذا زنا كان اولادها كانه فان كانت زانية ايضا كان الولد كالمك لكن قولنا
 لم يكن له الوجه في تدبيره لولد هذا اشارة الى قول الشيخ في النهاية في الخلاف
 جردا من التبرع وابن حنبل وقال ابن اديس لم يخرج في تدبير الولد وهو اختيارنا
 والذي يثبت رحمه الله اجماع الشيخ باجماع الفرقة واجبة والذي بان التدبير وصية
 ككل وصية يجوز ابيع لغيرها والمقتضيات اجماعا من ان التدبير عتق اختيارا
 لان الولد مذكور في كل حديث فلهذا اجماع في تدبيره والادلة اجماعا والثانية
 ياتي بنا **قال** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
القول اختلف المتأخر في انه اذا تبرع الامة الحامل والطلق هل يكون تدبيرها
 للحمل ام على احوال ثلاثة **أ** انه لا يكون تدبير الحمل مطلقا سواء كان عاصيا
 بالحمل ام لا وهو اختيارنا في الميسر والخلاف وان اديس والى المصلحة
 نعمنا لانه عتق **ب** انه يتبعها مطلقا اى سواء كان عاصيا او جاهلا وهو قول
 كثير من الاصحاب وقول ابن التبرع **ج** انه ان كان عاصيا بالحمل فهو الحامل والا فلا
 وهو اختيارنا في النهاية وان حجة وبطريق كلام ابن الجنيدي وهو قولنا ان
 هكذا نقل عنه رواية الشيخ في الميسر عتق من يبيع الكلا في عتق الكلا

مولا

انه قال ان كانت المرأة دقعة وباحصل ولم يذكر في بطنها الحادية مصرية والولد
 رقبه وان كان انما حدث للحمل بعد التدبير فالولد عتق في تدبيره اجماعا
 ما روي الحسن بن علي عن الرضا عليه السلام قال سالت عن رجل دق جارية
 وهي حرة قال ان كان علم بحمل الجارية ضا في بطنها قبلها وان كان لم يعلم
 باي بطنها دقت وداه الضربة في الصحيح عن الحسن بن علي الرضا
 عليه السلام واجاب والى ذي سره للحمل على ما اذا دق للحمل مع الام **قال**
الشيخ في الميسر **قال** قد اصررت على ذلك ما قل فاصدحوا بما من الضرب ناذر فلا يصح تغير
 في التدبير فلا فصولا ولودعوا وانما يتبع او عتق او وقت او عتق او عتق به او
 باع على راي او بعتة بطل التدبير مطلقا كان التدبير او موقدا **القول** التدبير
 بطل الفرع اجماعا لما روي جابر بن رجاء عتق مملوكا لعن دبره احتاج فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من يفر بعتي فباعه من نعم بن عبد الله ثمانية
 دهم فزعموا اليه فقال عليه السلام انت اخرج منه بطل ان يطل او لا كما كان
 يحتاج الي جده التبرع فانه لا يقع في حيوة المولي ويحصه واضع في اسرته
 احدهما القول والثاني ان جعل القول كذا لم يثبت في التدبير ولا بطلته
 او رقتة او ما اشبهه وهو اجماع **ب** الفعل وهو اسود هبة فاذا ذهب
 الميراث لغيره فانه بطل وان لم يبق ميراثه بطل لان الميراث المذلل على الهبة قال
 في الميسر لان ارادة الشيء يستلزم كونه ضرة وصيب وجوده الميراث
 بطلان الفعل والآخر والآخر اجتناب الميراث بطلان احد السببين وهو اختيارنا
 الشيخ في الميسر والخلاف خلا بين حجة فانه صرح بانه لا يقع الهبة الا بعد رجوعه
 في التدبير لفظا وسيأتي اطلاق حجة **ب** اذا امتنع كان رجوعه عن التدبير
 دفع الحق لانه لم يخرج عن ملكه ولا نية بطلان الحق او عتق لودعوا بعتة بالعتق

هرم

سبب التدبير في بيعه والتدبير في بطلان التزاول من الالاف سببية فمن
 انما بانه قد بقي حكم التدبير على حاله مع البيع وحكم التدبير ان لا يرد
 الحق في بيعه ابطاله في بيعه والحق في ان يقول اما ان يقول البيع يتناول
 حذو من خاصة لا يقتضيه ان يقول يتناول الرقعة ويتناول الى المشتري من قول لا يخط
 الاول مرجع بالمرجع الى البائع بمعنى استمراد ملك الوقف فان بالتدبير يتناول
 ملك الميراث بطلان يستمر كما ان الاصل الثاني في الاقرب ان يكون المشتري
 اليك المشتري او الزوج لان البائع اخذ العوض عن العيب بعدد لان
 والعقب بوجه ليس في البيع فلا يعود البيع الميراث فان عاد الفتن الى المشتري
 كان العقب كخلف البيع وتوارد العوضين وهو باطل باتفاق الكل اما القايوت
 ببقاء التدبير فظاهرا اما القايوت بوجه فظاهرا لا لا يعقب ولا يتبع البيع و
 انما في **قوله** اسره واحد بوجه البائع مريضاً بانه بعت مريضاً فمصر
 انكف عن التنازل كما لو كانت قيمته ثلثين وباعه مريضاً بعشرة هي قيمته و
 عادت فيه لغيره في بيع التدبير دخلها له عندنا وعند الشيخ لوقع انقضاء
 بالقيمة فلا يمكن بيع البيع في جن مع بقاء منه لاشتماله على عيب المشتري وطريقه
 ما في **قوله** ان تروى هذه المسئلة ان تقول اذا تروى المرض بعد بيعه فيه
 فتدبر **قوله** في التدبير ثلثون **قوله** نصت في تدبير التدبير في
 انما صارت في عشرين هذا النص ليس لوجه بل بسبب نص منه في استمرار
 الكف فان التدبير قبل الاستمرار **قوله** كل جزء يبطل التدبير فيه تعود قيمة ذلك الجزء
 الى ما كان به اذ لا وهي نسبت من الثلاثين وكل جزء بعد تدبيره فقيمة نسبت من
 العشرة التي تنقسم قيمته الاصلية الى تسعة من العشرة **قوله** ان الشقيع بالبيع انفس
 القيمة فتقول بان هذه المسئلة في وقت في مبيعات **قوله** كل ما يقع فيه بيع وقدره

التدبير وكل ما يقع فيه التدبير في بيعه وفيه البيع وهذا ان كان ملازمان لان كل ما يقع فيه
 البيع قد حصل اليه العوض عنه وبطلان التدبير فيه يرجع الرقعة الى المشتري فلا يابى
 للبايع في ابطال التدبير ما يقع فيه البيع ولان التدبير بالنسبة الى المشتري لان كثر
 العقب كما تقدم ليس للمشتري ابطاله وكذا وقع فيه التدبير في بيعه بغيره لما جاءه وتزاول
 البيع هو باعها به ان لم يخرج من الثلث وعقب التدبير ان اجازها الوارث
 مع والاذل **قوله** كل ما نص بالتدبير من الشيعة يجب على العبد الميراث من غير
 عليه لا لشدة فخره كالوجود بالنسبة الى العبد **قوله** ما وقع فيه التدبير لا يجب على
 المشتري بالاشية الناقصة لان التدبير لازم بالنسبة الى العبد من لوازم صحة البيع في
 بوجه من الاصل **قوله** الجزء الذي يبطل فيه التدبير وما دلت قيمته بحسب على الخلة
 بالقيمة الفريدة حيث يصح اليهم **قوله** كلما حصل المدة من فن من الجزء الذي هو البيع
 وما يبطل فيه التدبير قيمة الزائدة يكون مثل انقص من قيمة الجزء الذي هو فيه
 التدبير لانه المحسوب من الثلث واما ما قال بل العوض الذي حصل من الجزء الذي هو
 البيع فيه ومع التدبير فان تدبيره يبقى من الاصل لوصول عونه اذا تفرقت
 هذه الخد ما فت فيقول هذه المسئلة دونية لانه لا يقع البيع والتدبير في
 الكل لانهما ملازمان وصحة استمرار الحال لاستمراره تصرف المريض في اكثر
 من الثلث وكما استمر الحال فهو الحال وهو يدعي فمما قلناه انما ما وقع فيه
 التدبير وما يبطل فيه التدبير والتدبير يتوقف العلم بكل منهما على العلم بالآخر والعكس
 فالحد لازم من وجوه ثلاثة **قوله** يوقف معرفة كية التركة على معرفة ما يبطل فيه التدبير
 ومعرفة كية ما يبطل فيه التدبير معرفة كية التركة بانه اذا ابطال من التدبير في
 عادت قيمته الاولى فيجب على الورثة فيكون حينئذ من التركة في التدبير
 بالتدبير على العلم ما يبطل فيه التدبير يوقف العلم بالكل على العلم بالجزء ولكن معرفة

ما يبطل فيه التدبير معرفة كية التركة بحيث يعلم ان ثمة يتصرف ولا يجتهد
 فيوقف معرفة كية ما يبطل فيه التدبير **قوله** يوقف معرفة كية ما يقع فيه التدبير على معرفة
 كية التركة وهو ظاهر ويوقف معرفة التركة على معرفة ما يقع فيه التدبير لانه لا يعلم
 كية التركة حتى يعلم ما يقع فيه التدبير من الثلث البائع واستمر ملكه عليه ولا يعلم ما يقع
 البيع فيه من الثلث الا مع معرفة تدبيره فيه البيع من المبيع وذلك هو ما وقع فيه
 التدبير من ثلثه كية ما يقع فيه التدبير **قوله** انما يعلم قلة ما يقع فيه التدبير على معرفة
 استمرار ملك الورثة على نصفه ولا تعلم هذا الموصوف الا بعد معرفة قلة ما يقع فيه التدبير
 والجواب ان هذا لا يرد في وقت وطريق استخراج ان يتجدد هو البيع
 في ثلث من العبد في ثلث من الثلث فيكون الذي هو فيه البيع من العبد في ثلث من الثلث
 اشياء لان الثلث ثلث العبد وكل ما يقع فيه البيع فيه التدبير وقيمة الاصل بحسب
 على العبد وكل الورثة نصفه واما الجزء الذي حصل لهم من الثلث سادس
 فلا تحسب تدبيره من الثلث كما تقدم فيكون الورثة من العبد ما حصل لهم من الثلث
 على مقابل ما وقع فيه التدبير من الثلث اربعة اشياء وستين من الثلث ثلثه
 اشياء من العبد لانه لا يملك المريض غير ذلك فيكون العبد باعها بالقيمة الاولى
 في تدبيره اشياء فاشي خمسة لان الثلثين اذا بطلت على ستة خرج خمسة
 فتبطل مع البيع في خمسة من العبد وهي سبب الشخص باستمرار التدبير نصه
 بغيره من الثلث وهي في تدبيره خمسة عشر لان العشرة الناقصة بالتدبير يجب
 على العبد ويملك الورثة نصفها وبطل البيع في نصف العبد وهو سادس وخمسة
 لوجه فيه لانه لا يملك بطل نصفها وبطل خمسة عشر فيسبب في الورثة العشرة
 الزائدة فيعقب البيع في نصف العبد وبطل الثلث نصه في مقابلته نصف العبد
 في خمسة اذ يقول بطل البيع في ثلث من العبد وبطل من الثلث في مقابلته

فما لم تكن البائع الميراث من العبد وعشرة اشياء من الثلث من الثلث الذي
 من العبد في تدبيره اشياء كما تقدم في العشرة بغيره من الثلث في مقابلته
 مع عشرة وشي من ثلثه ما دلت بالتدبير فلم يحصل في مقابلته العشرة
 عن وهو شيان فيكون عشرة كاملة وشي من سادس اربعة اشياء يستل شيان
 يساوي عشرة فالثاني خمسة وهو المطلوب قوله حمله لانه عندنا فان عتد
 الثلث اشياء الى مذهب المصنف من ان اذ يبطل البيع في جزء ويجب
 ان يبطل في جزء من الثلث ما يتايل للجزء الذي يبطل فيه البيع من
 البيع سواء كان بغيره لغيره او غيره واما الثلث فان قوله هنا كقول المصنف
 انما يبطل جزء من البيع يبطل من الثلث مقابلته لان البيع لم يشتمل على عاها
 هنا بل مع ثلث من الثلث فوضع البيع في جزء من الثلث مقابلته لان البيع لم يشتمل
 مع بقا وجب الثلث لزم الثلث على المشتري وهو لا يجوز فصار هذا البيع كاورث
 بخلاف غيرهما في غير الوريوات وفي هذا الموضع كما اذا باع مملوكا وبطل
 بعشره وتايل فان عنده يقع البيع في ثلثة بعشره وانا في بيعه في ثلث
 والمجاهاة يعني من الثلث عشرة اخرى فيعقب البيع في ثلثه بحسب الثلث وهذا
 لا يمكن ذلك من قولنا ان قوله وعند الثلث اشياء الى مذهب الثلث من ان
 البيع يبقى في حله دون رقبته فقد اخطأ في فهمه فانه لا يعلق له
 على الموضع قوله وطريقه ما هو الاشارة الى ما في استخراج هذا المسئلة المروية
 واماها وقد بقي في فقرات المريض في باب النصاب وقد ذكرنا في غير
 ههنا **قوله** تدبر اسره مريضاً كما يشك فيسقط الثلث بالسرقة هنا مع تفاوت
 قيمة الخوف لانه اذا ابطال البيع في جزء يبطل من الثلث ما وقع فيه التدبير في ذلك الجزء
 كما ان ابطال من الثلث ثلثه وهو هنا كية فان الزيادة حصلت هنا

بطلان البيع **القول** لما تم الثمن على ما هو التدبير فيه وعلى ما بطل فيه
 بالسوية وردة عليه ان كان هذا مبيع قد وقع في بعض اجزائه وبطل
 في بعضه او في مختلفه النية بالكلية وكل مبيع مع البيع في بعض اجزائه و
 بطل في بعضه والجزء المحللة التيممة في الكلية يجب ان يسقط المثل
 على قيمة الاجزاء والى عدد ما و نسبتها اليه اما الاولى فلا انها التقدير
 المتراض واما الثانية فاجع الملوذ عليها واللازم منها انه يجب
 تسطيط الثمن على ما هو فيه وبطل على نسبة التيممة لا على نسبتها ولم
 يجعل ذلك اجاب المصنف عن هذا بوجوب ان الثمن يسقط على
 اجزاء المبيع على تقدير صحته يعني ان اذا بطل البيع في جزء من
 المبيع بطل من الثمن ثمنه ومنه قد سقط لذلك فانه لو لم يبيع في
 النصف الذي حكمنا ببطلان البيع فيه لمكانت النصف ذاك بطلان وهذا
 القاعدة الكلية اجمع علينا المسكون وقوله يسقط الثمن على قيمة الاجزاء
 قلنا هذا صحيح وهو هكذا لانه انما يجب التيممة حال البيع في
 تقدير صحته والجزء ان اعني الذي وقع فيه التدبير وبطل على تقدير
 صحة البيع فيما قيمتها تساوي **ثابت** انه انما يسقط على اجزاء المبيع
 التي كانت متضمنة بها حال البيع التي لم يثر في التيممة في نصف
 التيممة فلا يسقط على تقدير ذوال ملكا للصحة وحصول صحة اخرى
 فوجب زيادة قيمته وهذه قاعدة كلية اجمع المبلون عليها وهو
 قد سقط هذا كذلك وذلك لانه ما عه مذكور وهو كما يصح في النصف
 لقيمته فانه انما يثمن في بعض بعد البيع حصل في ذلك الجزء الذي
 بطل المبيع فيه زيادة منه ولو استمر المالك بعد البيع المتراكمة

موجبة للنقص عنه في زيادة حصلت بعد البيع فالتسيط يكون باعتبار ذلك
 القيمة التي باعتبارها لا باعتبار الصفة المتعلقة اذا عرفت ذلك فقد قلنا
 انه لا يفي هذه القاعدة المبيع عليها وله يخرج من القاعدة الاولى لانه اذا سقط
 باعتبار قيمة الاجزاء بالصفة التي وقعها البيع وهي وبيع مثلا زمان وكلما
 مع البيع حصلت تلك الصفة او المالك لم يوسط على التيممة لان خلاف البيع
 وطريق هذا حقيقة يجب ان تصح العين الواحدة المشايخ غير العين فكلما
 القيمة بسبب حصول عيب او صفة تنقص القيمة لاخذ النصفين ولم يحصل
 النصف الآخر لصفة الموجبة للنقص بل حصل صفة موجبة الزيادة فثبت
قال المصنف ولعل وجه قيمة الجزء فان قلنا بصفة الذي يور
 اجزاء به يجري لا ينافي مع التدبير والبيع في الجميع لعدم عود ان يور
 العشرة وقد حصلت بالبيع وان قلنا ببطلان فان لم يعد القيمة مع التفتيش
 بالبيع بطلان **القول** اذا لم يعد قيمة الجزء ببطلان التدبير فيه
 بل اى جزء وقع فيه التدبير نقصت قيمة الكل باعتبار نقصه بالتدبير
 ففيه احتمالا لان احدهما انه ينزل منزلة الاطلاق قلنا في العتق لان
 نفي كسب لانا نقص من القيمة لم يحصل لاحد ملكه او استحقاقه لانه انما نسبتا
 يستدعيان وجود المشتريين لا يمكن تحكيمها لاحد ملكه كما كانا لاصح
 وثانها انه انما ينقص لنفع العبد فيجب نقصه عليه كاد عيب جلد
 بسببه وقولنا ذلك هذه المصلحة في العتق المجرى يتبع على ذلك البيع
 فان قلنا بصفة التدبير مع البيع في كل ما عه فيه التدبير كما قلنا وان قلنا
 ببطلان التدبير فاما ان لا تعد القيمة بتفتيش البيع والى ان لم يعد
 القيمة بتفتيش البيع كما لم يعد بتفتيش التدبير بطل البيع والتدبير معا

فليس اليه سره وان عاقبت بتفتيش البيع دون التدبير فالأصح اجزاء
 يجري تدبيره بالشرك ويحكم ببطلانها مع ان قلنا بطلان المالك في المشتري مع رجوع
 المالك في التدبير لا انتقال الى المشتري مطلقا فليز من صحة البيع صحة التدبير
 فان قلنا بوجه المالك الى ابيع احق ببطلان التدبير وصحة البيع في خصة
 من الثلث مع الحماية فيها يرجع الى الوحدة بعد الموت لا تصرف البيع الى
 خصة حال حياته **القول** اذا كان وقع التدبير في جزء
 ما يوجب النقص الذي يوجب دفع التدبير في الكل فسادى الخواص
 الكل في اقتضا والنقص المذكور ما المبيع فانه سواء وقع في الكل او في
 البعض لا ينقص من القيمة بسببه شي ولا فيقول هنا احتمالات ثلثة
 صحة التدبير والبيع اما صحة البيع فلا ان البيع لما كان له تأثير في
 نقص القيمة سواء وقع في الجميع او في البعض في جزء ما ولم يستلزم بطلان
 في أكثر من الثلث ومجده مال المرفق كان النقص لصحة البيع وسقط المبلغ
 فوجب القول بصحة واما التدبير فلا انه اذا وقع البيع في جزء ما وتوهم للتدبير
 فيه لانه اذا ابعه مديرا فالتدبير في جزء المبيع لا يفسد المبيع كسقوط
 العتق ويلزم بالنسبة الى ابيع لانه اخل بمحضه ولا يمكن ان يبيع بين الموضع
 والموضع فاذا بطل التدبير بقيه لا يرجع اليه الرقبة واذا وقع التدبير
 في جزء ما فنقص القيمة فاذا انقصت القيمة انقضت الحماية فكان البيع في جزء
 الاجزاء لقيمة فهو البيع فيه فهو فيه التدبير وفي هذا التقدير انما انقص
 بطلان التدبير اجزاء ويخرج من التدبير بطلان اى بطلان التدبير
 بطلان البيع اما التدبير فلا يستلزم بطلان المبيع لانه لا يستلزم صحة في جزء
 ما تصرف في اكثر من ثلثه واما بطلان البيع فلا التدبير لا يفسد المبيع ولا يفسد

التدبير ولان المالك لا يفسد المبيع فكلما لم يفسد المبيع فكلما لم يفسد المبيع فكلما لم يفسد المبيع
 الاولى فيها ما قلنا من بطلان التدبير بوجوب المالك يستلزم بطلان المبيع
 الرقبة هو بناء على القول بالانتقال المقتول ولقد تقدم ان سبب قولنا
 التدبير لا يفسد المبيع انما لا يتناول لانه سببه فاستمر المبيع المشتري اذا
 تنقذ ذلك فيقول لا يمكن بطلان التدبير صحة البيع لانه انما ينقل الى المشتري
 مديرا ويصح به فكلما كسره سقط العتق ولان المالك المورث في بطلان التدبير
 في البيع في المبيع فاذا وقع التدبير في المبيع في الباقي لا يكون بمنزلة التدبير لا
 بطلان البيع استلزم صحة البيع لصحة التدبير لا ينقل اما دفع التدبير في المبيع
 هذه الصفة وهي كونه مديرا **القول** يبطل التدبير ببيع البيع في رقبته فثبت الحماية
 ببيع البيع بطريق البطلان في رقبته بنصف الثمن على قاعدة المصنف وفي ثلث
 المصنف ببيع الثمن على قاعدة المصنف في ثلثي ثلث الثلث على قوله الثلث ببيع
 في خدمته مع بطلان التدبير فيعتبر التدبير مع الحماية فيها وهذا الصانع لا يفتي
 على ان بيع المديرا هو بيع المدير من حيزه وهو الذي لا يفتي في الثلث
 المتعلق فاذا مات المولى قال من المشتري بالكلية فبطل هذا التدبير ولا يلام
 بفساد البيع والتدبير بل لصاحبه اثنان فيقول التدبير باطل لانه لو وقع في جزء
 ما لم تصرف المرفق في اكثر من ثلثه كما قلنا وهو باطل وقد تقدم البيع فيه
 واما البيع فاذا نسب الثمن المسمى الى المدير فان كان فيه حماية من الثلث
 يستحق بالجميع كما في غيره ويصح ما قلنا البيع فيه الى الوحدة وفرض ببيع بيمته
 مديرا لانيا في زيادة قيمة الخدمة مدة حيزه المملوكة الكلية بيمته على ذلك
 فحق في التتبع بين ما يحل التمسك والزيادة في ما هو عليه التدبير
 فالباع بيمته مديرا حسب الظاهر ثم يرد كونه المدة بيمته فثبت القيمة بيمته

عنون العبد بالنسبة لثلاثة وبإجازة الواوثة سعة فيشكل المتحد عنه
 أربعة أساعه ونحوه غير ثلثة ونورثة الجيرة ساعه وانما اصل ذكر الأخير
 هنا لانه فيهم ما تقدم في ابتداء القصة فلم يوجب الى تكريره **قال** فلهذا سعة
 ولكل ما يرد على قدر الثالث بسبب الإجازة بجزء ما صحت الإجازة
 من الثلث ويعتبر قيمته الأولى لكونها سبب البطلاق على أشكال ينشأ
 من المدد أو بإجازة ينشأ في حصة الآخر من الثلث فيعتق حينئذ من
 حصة الآخر فيستطاع اعتبار القيمة الأولى بالنسبة الى غير الجيرة واليه يعود
 ان اعتبارا في اصل ترتيب هذه الاحكام **قال** هذا فرع على بطلان
 الإجازة مع تنوينها أكثر من ثلث التركة وتنوينه انه لو خلعت الجيرة مع
 حصص الثلث بقدر ما كانت بإجازة وزيادة عليه حراما وان قل صحت
 إجازة فليزى في العبد المذكور وهو الذي قيمة ثلثه ونصيبه من الثلث
 في جنة ما عشرة دنانير فالمدد الثالث بالإجازة خمسة عشر نازا مائة
 نصف العبد خمسة عشر وجزء ما كان يرد مثلا صارت تركته أحدا وثلثه
 فيبقى ان يتخذ على الورثة ثلثها وهو عشرة وثلثان وينفذ في
 في عشرة وثلث فالعشرة هي الثالثة وثلث دينار يفتقر من العبد فيبقى
 من العبد أربعة وثلثان ينضم الى ستة عشر فيكون الجيرة عشرة وثلثين
 للورثة فلهذا أخذ على من صنف ما ناهم وهو عشرة وثلث ولهم يرد ما خلت
 من خمسة عشر من الإجازة لان تركته على ذلك التقدير ثلثين ويوسف
 القيد ويأخذ في جيب ان يتخذ على الورثة ثلثا ذلك وهو لا يحصل
 هنا لان الإجازة بقدر عشرة وينشأ في جنة فينضم ما مع الورثة من عشرة
 وثلثين فلا يقع للإجازة **قال** في سعة ويصير قيمته الأولى لكونها سبب

الطلاق على أشكال ينشأ من المدد أو بإجازة ينشأ في حصة الآخر من الثلث
 فيستطاع اعتبار القيمة الأولى بالنسبة الى غير الجيرة واليه يعود ان اعتبار
 الموطى اصل ترتيب هذه الاحكام **قال** هل يعتبر في الجيرة الذي نددت
 فيه الإجازة قيمة العبد الأولى أو الأيدة كالتلاخي في الغرض المذكور أو
 الثانية أي التي بعد النقص وهي في هذا الغرض عشرة فيجعل كل منها اما الأولى
 لا تأخذ على تقدير بطلان التدبير لم يخلت المولى شيئا عليه وبطلان
 الإجازة اذا لم يكن للجيرة سوى الشخص الموروث وسبب البطلاق في
 العورين انما هو اعتبار القيمة الأولى أو الأولى اعتبارا لها المعنى المتعارفين
 ثلث العبد موت سواه وفي ثلث حصة الجيرة الميراث المستقلة اليد بالورث
 هذه الاحكام كلها متوينة على اعتبار القيمة الأولى واما الثانية فلا يحال
 اعتبار القيمة الأولى لاستلزام بثوته نفيه وكذا استلزام بثوته نفيه
 منعت فاعتبار القيمة الأولى منعت وكذا استحالة اعتبار القيمة الأولى
 وجب اعتبار الثانية لاستلزام خلاف اعتبار القيمة عنها اما المدد الأولى فلا
 الإجازة تقع على كمال التقديرين في شيء ما من حصة الجيرة فان هذه المسئلة
 فرع على ذلك ان التقديرين للجيرة مائة أكثر ما فأت بإجازة بحيث يحصل للورثة
 منعت ما فأت من القيمة وما انعت منه بإجازة وإذا انعت في إجازة
 من حصته نفذ العتق في حصة الشريك فان النقص بالنسبة الى الشريك كالمثلث
 لا يجزئ التركة فيستطاع اعتبار القيمة الأولى بالنسبة الى الجيرة وكذا استطاعتها
 بالنسبة الى أحد الشريكين سطر بالنسبة الى الآخر واستلزام ثبوت الشريك في
 المصنف وغيره من القدر، وذلك واما المقدمة الثانية فليزى والنسبة
 الاجتماعية لا يقع فيها **قال** قدر العشرة فيجعل المدد ان لم يكن له مال على تقدير البطلاق

العتق أو فخذ إجازة في ثلث حصته يستلزم نفوذ العتق في جنة ما من
 حصة الآخر يستلزم لعدم اعتبار القيمة الأولى المتوقفة على نفوذ الجيرة
 من حصة الآخر المتوقفة على العتق أما الإجازة الآخر صحت إجازة الميراث
 الثلث بقيمة الآن قطعا **قال** تعتبر الميراثية انه اذا كان للجيرة أيضا
 فلم يخلت سوي ما يحصل للورث من هذا العبد فنقول اننا ان يحكم بعتقه بغير
 الميراث المورث الا ان ثلث ثلثه بقيمة الثانية أي الثالثة ويكون النص
 كتنص السرق أو اللعان أو فتول بطلانه وقد تقدم البحث في هذه المسئلة
 وان فيها احتمالات في جنة التبرع لإجازة هذا الواوثة في ثلث نصيبه
 بالكلية وعلى القول بطلان التدبير ذكر المصنف فيه احتمالات البطلان وقد
 تقدم **قال** وهو المذكور في هذا الكلام لان إجازة ينقص في جنة
 النص عليه وثانها حصة التدبير في حصة شريكه ونقصا وهذا الثاني لا يمكن
 ان يقال ان ثلث الثلث لان النص على الشريك في الميراث نصا على وارثه
 فيعبر الإجازة بالنسبة الى نفوذ تدبير الشريك لأن معنى العتق هنا توجب
 اثر الإجازة عليها لانها من باب الأسباب وينتج نسبة نصيب الشريك من
 ثلث تركه الميت الموروث الا انه ينقص قيمة الشخص العبد بسبب بقاء العتق
 في حصة الشريك وذلك يستلزم عدم اعتبار القيمة الأولى في حصته لانها كلها
 سطر اعتبارها في حصة بعض الشراك سطر اعتبارها في حصة الباقي من نصيب
 الإجازة ثم اشكال المصنف هذا الاحوال وشك الاشكال هذا الوجه المذكور
 واستلزام العتق الدد وهو حال واستحالة الانع يستلزم احتمال المدد
 فيكون حصة الإجازة محال لبيان استلزام العتق الدد وان حصة إجازة في جنة من
 حصة الميراثية على عدم اعتبار القيمة الأولى أو لو اعتبر بطلت الإجازة لاستلزام

العتق في أكثر من الثلث وعدم اعتبارها موقوف على حصة العتق في جنة ما من
 حصة الآخر الموقوف على العتق أي على نفوذ العتق في شيء من حصة الجيرة لان
 علة حصة العتق في نصيب غير الجيرة حصة في الجيرة فيكون ثبوت العتق موقوف
 على ثبوت وجود المدد **قال** الثاني في الكتابة وفيه فصول
الأول في ماهية الكتابة **قال** على سبعة وفي حاشية مستقلة **قال**
 ليست بواجب للعبد من نفسه ولا عتقا بعتقه فلو باعه نفسه بغير ما يخل في العتق نظر
قال هنا سأل الشيخ الكتاب عند استقلال بنفسه لعتق كتاب عليه قال السيد
 تعالى والذين يتفرون كتاب ما ملكت اياكم كما تبهم ان علمتهم خيرا **قال** الكتابة
 ليست عتقا بعينه ولا سببا للعبد من نفسه لاصل ولجها في التأسيس على التاكيد
 وقال بعض ائمتنا الكتابة اعتاق السيد من عبده على ما في ذمته يؤدبه مؤجلا
 وقال ابو الصلاح يبيع السيد من نفسه وتبعه ابن ادريس في ذلك والاول اختيار
 الشيخ وهو لا قوي **قال** الكتابة يشترك العتق ببعض مبيع العبد من نفسه ويصح
 وهذا لكل واحد منهما بعض العتق بعض دفئا لتمام في الشرط والاحكام و
 التتابع **قال** لو باع السيد عبده نفسه بغير مؤجل قال الشيخ في البوطه وانعت
 العبد وكانا الهاء للامام واستشكل المصنف هنا وفي التدبير من حيث ان
 الاصل الجواز ومن حيث ان البيع انتفا عن ملكه من شخص لا آخر فلا بد وان
 يتحقق انفاة الملك من الشري والمبيع يوفى الاضافة على ثبوت المضافين
 وهذا ليس كذلك لان ملك العبد يتوقف على حقيقته وحقيقته متوقفة على ملكه
 فيه **قال** لو لم يوجع العتق قال الشيخ بطل العتق وفيه نقص
 من حيث ان بطلان العتق يستلزم بطلان البيع **قال** قدر العشرة وفيه
 عند لان من العتق لان اذا كانت شرطية وجب العبد وقيل ان كانت

شكل

نحو

مشروطة كانت جارية من جهة العبد لان له ان يفتن نفسه وليس بمعتق ان
يجب عليه السعي ويجبر عليه **قوله** اختلفت اشقياء هنا في مقامين في لزوم
الكتابة وجوازها **باب** في تنبيه جوازها اما المقام الاول فالقول فيه ابدية
انها لازمة من الطرفين مطلقا في المطلقة ومع الاداء في المشروطة عند ادريس
لخدمته انما هي مطلقة في المطلقة ومع قدومه الاداء في المشروطة وهو اختيار
شيخنا وشيخنا في التاجين سعيد رحمه الله **باب** قال الشيخ في الحاشية
لان من جهة السيد جارية من جهة العبد واطلق والطاهر ان يريد الكتابة
المشروطة واطلق قولنا لانها لازمة من جهة السيد وجارية من جهة
العبد **ج** قول ابن حنبل ان المشروطة عند جاز من الطرفين والمطلقة
عند لازم من جهة السيد جارية من جهة المكاتب **د** قال الشيخ في الميسر
المطلقة لانه من الطرفين والمشروطة لازمة من جهة السيد جارية
من جهة العبد وهو قول ابن ادريس والحق عندي الاول لقولنا في
ادعاء بالاعتقاد والحق المحكي بلام الجنس المحكوم وهذه عند ولا بد من الوجوه
والعادية وانما لها تخصيصها بالحق في الباقي على الاصل المقام الثاني فيه
قولان **أ** اطلق ابن حنبل القول بالجواز ولم ينسب **ب** قال الاكثرون جوازها
من جهة العبد لا يمكنه التسليم كما في عامل القرض ثم اختلفت طرأ على قولين **أ**
انه يعني ان للعبد الاستعانة من اداء ما عليه وتجزئة فاذا امتنع كانت
سبيله لا بالخيار من البقاء على العقد والتسليم وهو قول الشيخ في الخلاف
قال في الميسر لا الاستعانة من اداء ما عليه مع القدرة عليه فاذا امتنع
تغير سبيله **ب** قوله في الميسر ايضا الذي يقتضيه مذهبتنا ان العبد ان
يجزى لم يجز على الاكثرون لان لم يجز ذلك من معه واستمع اجبر على الاداء

الوردية

كن عليه دين وهو ميسر والحق اختيارا والدي واداء العبد ان قد
على الاكثرون وجب عليه المداومة اليه فان امتنع اجبر عليه لانه قضاء دين
وجب فان عجز عن الاكثرون كان له على الشئ وان امتنع بغير العجز **قوله**
قال المصنف معنى لزومها من الطرفين ان ليس لواحد منهما باقتضاه فخرها
ولو تقابلها ما اختلفت وذلك هو معنى قوله ولو اتفقا على التقابل فثبت
قال قدس الله سره ولا يصح من دون الاجل على راي **قوله** قال
الشيخ في الميسر الكتابة لا يعتد الا بالاجل ومتى كانت بغير اجل كانت
باطلة وقال ابن ادريس الكتابة بغير حله وموجله وليس الاجل شرطا
في صحتها والحق الاول انه متى من رضى النبي عليه السلام ولا في
رضن الصحابة مع انهم كانوا ان احدا عندها حالة واتفقت الصحابة
على تركها اجماعا واختار مذهبهم ياروي عنه عليه السلام انه قال الكتابة
على تبيين والايقان ومن الثاني وفيه نظر المنع من صحته السند اجماع ابن
ادريس ان الاصل هو الجواز **قوله** في الاركان وهو رضى
القول المقتضى قدس الله سره وهو ان يقول كاتيك على الف
تلا في تخم فصار عدا فيقول قبلت وهل يتبرح ذلك في قوله فاذا اديت كانت
حفظ **قوله** قال الشيخ في شرط ان يقول فاذا اديت فامتنع
قال الشيخ في شرط ان يقول فاذا اديت فامتنع وقال ابن الجوزي
وهو ظاهر كلام ابن ابي عمير اجماع الشيخ ان الكتابة لا يبرحها الا على
فلا يحكم عليه بالعقوبة بغيره فظهر من ذلك تعليق المعنى بالاداء واجبة
ابن الحنبل بان لفظ الكتابة صريح في معناها وهو المعنى عند الاكثرون
فتعليق المعنى به نطق بما دل عليه المعنى من غير ان يكون كرايا بغيره

اليه واسمحه والذي في المصنف المختل وقوله الشيخ عندي اترك
قال قدس الله سره ولا يضمن بنية ذلك ان لم يفتن نفسه لفظا فاذا اديت
انفق وان لم يفتن نفسه بغيره على راي **قوله** الخلاف تقدم قدس
الله سره فاذا اخرج المشروط كان للعقوبة في الوقت وحد العجز ان
يخرج بها ان يخرج او يعلم من حاله العجز عن ترك نفسه وقيل بان يخرج بها
عن محله **قوله** قال الشيخ في النهاية وحد العجز ان يخرج بها ان يخرج
او يعلم من حاله انه لا يقدر على ترك نفسه ويجه ابن الجوزي ان لا يقدر
النفيد وابن ادريس والمصنف في المختل لانه اختلال بالشرط فكان
المعنى الشيخ قضية للاشتراط وهو المختار عندي لما اداه معونة ابن
وهب في الصحيح عن الصادق عليه السلام ليس له ان يؤخر بها عن
اجله اذا كان ذلك من شرط اجماع الشيخ يارواه اسحق بن عمار عن
عن الصادق عن ابي ابي عبد الله السلام ان عليا عليه السلام كان يقول
اذا اخرج المكاتب لم يتركه في الدف ولكن يفتنهما او عامين فان
قام بكاشبه والاداء ملوكا فقال ان صدقت شئت فلا ثم اجم فان هو عجز
ورد **قوله** **باب** العوض **قال** قدس الله سره الثاني
ان يكون عجزا على راي ولا يقرب عندي جواز الجواز **قوله** قد اختار
هنا جازا كون ما لا يلزم قوله تعالى فكاتبهم ان علمتهم فيهم
خيرا وزيادته شرط خلاف الاصل قبله ولا يصح فيه القرآن بخلافه
وهو اختيار ابن ادريس وقال الشيخ في الميسر الكتابة لا يعتد الا بالاجل
ومتى كانت بغير اجل كانت باطلة وبغير ابن حنبل اجماع الشيخ ان ما في
يد العبد لم يملكه لا يقع للمطالبة عليه وانما يقع على ما يتوقع حصوله بالكتاب

فلا بد من ضرب الاجل تحفظا من تطرق الجاهل وقيل لا يحد بالبينة
مطلقا **قال** قدس الله سره ولو قال كاتيك على ان تودي كذا في غيره
كذا على ان يكون المشروط الاداء لم يصح على شكل الا ان يعين وقتا **قوله**
قال في الميسر لا يصح قال ابن الجوزي ويصح والاقوى الاول لان وقت
الاداء محمول وكلما كان وقت الاداء محمولا بطل وان الجوزي منع
المصري ومنه نعم الواجب المحرر فانه يصح والاداء واجبه
ان يكون تحريرا ولو عين وقتا كان يقول يودي في يوم كذا **قوله**
قدس الله سره وفي اشتراط اتصال الاجل بالعقد اشكال والاقوى المنع
قوله يشاء ومن اختلاف الامتياز فانه الشيخ في الميسر ذهب الى
الاشتراط وقيل لا بشرط وهو الاقرب عند المصنف ولا يصح عندي
لوجود شرائط الصحة وضبط الاقل والمال وايقاع الصيغة اشتراط
اجبة الشيخ باصالة بقاء المك وعدم النقل بغير اشتراط شرعا ولم يرد
النص على هذا **قال** قدس الله سره ولو قال على خدم شهر بعد
هذا الشرط على الاقوى **قوله** هذا فرع على اشتراط اتصال الاجل
بالعقد فمن اثبت الاشتراط فحق الصحة واقبها من نقاه **قال** قدس
الله سره ولكما بتم ثمنه فاعلم اجرة مدة جيسم وقيل بجسما جيل متلبها
قوله نج في الميسر الاول وقيل فيه ايضا الثاني والاول اصح لانه
اذا جسر المكاتب ضمن ما فقهه والمنافع اما نقض بالقيمة فيوجه
انما في يجب امهاله تلك المدة ولا يقيم له قيمة بتمه بتمه وهو من
قدس الله سره ولما اعتد على ان يخدمه شرعا في حاله وعليه الاداء
فان تعدى ما لا يقرب قيمة المنفعة لقيمة العرقية **قوله** وجوز القريب

ان الله يشاء في الحق المحقق شيئا فاذا امكن ذلك فاعلم فيه وفيها وفي الحق المحقق شيئا
 فبينة لا يفتقر لان الحق يفتقر عند ادراكه لا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 عند ذلك وفي الحق فلهذا صاحب الحق لا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 واما الثانية فلا في كل المقدمات الاختصاصية متوسطة على ما وقع عليه القول
 وانما وقع على ذلك الحق المعقود ولم يحصل **قوله** ما يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 سوء **قوله** ان الحق لا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه فان اقام بينه
 لم يفتقر فيه وان لم يكن بينه حلت العبد والحق المحقق في نفسه او لا يفتقر فان
 بين الحق والمحقق الى حق من اياه اذ كان قد عتبه اذ لا ولا يفتقر في يده وفي الحق
 انظر فان انكسرت استحقاق الحق في نفسه الحكم وحكمه الحق العبد **قوله** يفتقر
 من انه قال في نفسه ولم يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه فان اقام بينه
 ومن انكسرت ان يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه فان اقام بينه
 في البسوط تفرقه في يده واعلم ان الحق لا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 قوله وادع عليه ان اقامه السيد البينة على انه عتبه ان يفتقر لاشياء
 ما لا يفتقر ويؤيد شرعية واجاب المصنف عنه بان لم يفتقر فيه ولا يفتقر
 تحصيله بالاقامة البينة **قوله** قدس سره لوقفة احد السيدين **قوله**
 حقه بالحق لا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه ولا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 ولا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه ولا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 بين الحق والمحقق الى حق من اياه اذ كان قد عتبه اذ لا ولا يفتقر في يده وفي الحق
 القول بالاسرية اذ اطلعت كتابه الشريف بيمين وموت لان نصه عتق
 بالكتابة ونصته بالاسرية فخص ما عتق بالكتابة بالعبد وحده ما عتق بالاسرية
 الاولى وعلى الشيخ بالسرية في الكتاب وان لم يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه

قوله

لا

لا بد ذلك ما عتبه كونه ما لا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه ولا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 ويحتمل ان يكون مراده بتدعيمه فيه اجزاء متدين بتدعيمه ما انكسرت اول
 ما اذا اصاب فيه او اختلفا ويحتمل ان يكون مراده انه لا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 باعتبار كونه ما لا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه ولا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 القول بالاسرية اذ اطلعت كتابه الشريف وتأتي البحث فيها بالخذاء ايضا الشريف الذي
 الذي لم يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه ما في يده بقوله ما دفع الى الشريف ويؤيد
 بين العبد وسيكون لان الحق المحقق بالاسرية يكون ما في يده لا السيد والمحقق بالكتابة
 ما في يده له واما بان قاعدتان اجماعيتان فقد اجتمعتا هنا فيكون ما في يده له
 السيد والمحقق بالكتابة ما في يده له واما بان قاعدتان اجماعيتان فقد اجتمعتا
 هنا فيكون ما في يده له والسيد اعني الذي عتق نصيبه بالاسرية **قوله** ذكر الشيخ
 في البسوط ما استاده ان كتابه الشريف المشرك بين اثنين اذا عتق نصيب
 احد ما سري الى الآخر في ما يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه اذا عتق نصيب
 الا المقصود من شرح الاسرية انما يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه وهو الحق
 واستاد ما عتق بالاسرية لانه استند به والكتابة بضعف الحق ويعتبه الى
 العتق فلا تتم الاسرية والكتابة بالحق هذا اختلف وانما قلنا الكتابية
 المشروطة لان الكتابية المطلقة لازمة لا يكون فتحها والمشروطة عند غير لازمة
 ترى حقيقة ولا ان المطلقة لوسري العتق بها سري يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه
 وليس اجماعا بانما والحق المحقق لانه قد اختلفت سري المحررة للمصنف المحررة
 العبد بما لا يفتقر الى الحق بل الحق هو الحق في نفسه على الاسرية فربما ان في حقها
 حاله عند العتق بالاسرية او لا يكون مراد من قوله في باب العتق حكم الكلب
 فافهم هذا الحق ويحتمل ان يكون ايضا بين العبد وسيدك الثاني ان الاسرية يفتقر

الكتابة ويقتل الكلب الى العتق وهو الذي يفتقر نصيبه ثم يفتقر عليه وبطلان
 الكتابة واستاندا من الكتاب الى غيره يقتضي ذلك المستقل عنه كعب بتدعيم
 ما له في نفسه ويحتمل ان يكون الجميع للعبد استطاع تعقب المولى عنه وانزاده
 ما في يده لانه استند من الكتابة الى العتق وفي حال الكتابة بصفة منقطع وفي حال
 العتق اولى وان الكلب كان يملك العبد فلا يزل عنه بالعتق وهذا الاحتمال
 ضعيف قال في الذي في القدر هذا القول وكذا الشيخ كانه قد علم من المحققين
قوله قدس سره ولعلهم يفتقر بين الاثر والرد فيسقط العتق على الكتاب
قوله شفاء الاشكال ان يقال العتق الكلف واشهادك فاذا حكم بوقوعه لم يبط
 كالحق وان يقال العتق انما يستمر باسناد الاداء وهذا دفع الاداء فيكون العتق
 وهذا ان الجواز كونه المصنف حاشية بخطه على اصل واداء العتق في البسوط
 البطلان مع الرد فان له الرد لان هذا ليس تسليم من العيب وقال الكتاب تسليم من
 العيب والتحقيق ان الرد بالعيب هل هو في حق متدين او في حق العتق من
 اصل في الاول لا يسطر العتق وعلى الثاني يبط لان الرد يكون كاشفا عن بطلان
 الاداء **قوله** قدس سره ولعلهم يفتقر بين العتق والعيب عند السيد بن الرشد
 بالعيب الاول مع ادراك الحادق وقال الشيخ بن **قوله** وجه قول الشيخ لانه ساقط
 كالبيع والحق عندي الاول **قوله** قدس سره يجوز بيع مال الكلب بغير
 الرخصة به فان كان البيع ماسا فادى العبد المال الى المشتري او اختلفا في البيع
 يفتقر الاول في العتق فانه يفتقر الى الكلب فيخرج السيد المشتري ان كان
 من غير جبر النفس والاتفاق بطلان الاول ويرجع ذوا العقل وعدمه لازم يقتضي
 التناهي ولم يستنبطها بفتق انفسه وكان في البيع ماسا كالبسوط في الكلب فانه
 استنابه وادعى بالاذن فيسقط العتق في البيع ماسا فانه حكم العتق في ذواته

بين البعير وغيره يسبق ما لا يكتبه بجماله في ذمة العبد ويصح على المشتري على البيع فانه
 له المشتري الى ايجاب بيعه لانه قبضه بغير اذن الكاتب فاشبه ما لو اخذه من
 مال غيره اذ ذمه على المال يشاء من تعيين العبد ايا مال الكاتب بالبيع ولا يحكم
 ببعده مع البيع المفسد او على المشتري لم يحكم ببعده على اشكال **القول** هنا مسائل
 اختلفت الفتاوى في بيع ما لا يكتبه حاله في ذمة كاتبه فاما المصنف فيقول
 سلفا وقال الشيخ في الميسر لا يبيع ولا يطلق وعقل بان لم يقبض وتبين عليه
 السلام من بيع ما لم يقبض وشيخان ابراهيم وقال ابن ابي عمير الجيد لا يبيع مع ما لم
 يكتبه في المطلق والمشرط نظر فيها وعقل بان لم يقبض جيل لليلة ولما لم يخلو
 الاصح عندي صحة بيعه مطلقا لان السيد يملكه في ذمة الكاتب فحق بيعه كسائر المملوكين
 ويلزم من يلزم المشرط بالاداء او السعي قبل عند اشتداعه بطلان البيع قالوا غير
 مستقر لانه معرض للمعطل بيمين الكاتب وبعده وكذا هو غير مستقر معه باطل في
 هرطاهر قلنا المتعنتان في بيع ما لا يكتبه حاله في ذمة كاتبه اتفاقا **القول** يتبرع
 على ذمة البيع انه هل يبرأ الكاتب بيمينه الى المشتري قال الشيخ في الميسر
 لا لا يكتبه المشتري وقيل نعم لما ذكره ايضا وقيل بغيره ان صح بالاذن في
 الاقباض بغير اذن من دخل ماله السيد به بخلاف البيع فاذا اذنه لم يحصل من
 البيع اثر البيع بل عليه دلالة الاقباض لانه من اذن بيعه وصحته فاذا لم يحصل
 اثره لانه من صرح بالقبض اذ اذن المقتضى **القول** اذا لم يشتريه بالبيع المفسد
 انما يبيع ما يقبضه من العبد لا يبيع ويبرأ الكاتب استكماله المشتري من اذنه
 يقبض من ماله يبرأ ذمه وكذا كانت كل لم يفتقر والمقتضى الا في موضع فانه يقبض
 على ما لا يكتبه قطعاً من جهة ذمة المالك وعين جهة المبيع وهو لا يذنه
 تكونه للمالك والمشتري من اذن السيد والمشتري ولا يخلو للعبد بل في ذمة اذنه

الذي عليه **القول** المشتري لم يحكم ببعده لانه اذنه المالك والمسيد البعير ولا يحكم
 الحكم ببعده لانه دفعه فاسد ولا يذنه عندي اذ من جيل العبد نبهنا وبيع اذ يبيع
 الا بغير اذن مع القول به يبرأ منه لانه المولى **القول** فزوج السيد في المشتري
 ان كان من غير جنس الثمن والاتفاقا بقدر الاقل ويصح ذوا الفضل مراده
 بذلك من ثلث العين وانها لم يبيدها هذا لان احكام النقصان وهو محقق في
 موضع **القول** قدس الله روحه لو ادعى العبد دفع المبيع الى احداهما ليقبض
 حقه ويلزم لباقي الشريك فانكر حلفه ويبرأ ولو قال دعيت في حق والي
 شريك حقه حلف الشريك ولا نزاع بين السيد والشريك وللشريك مطالبة
 السيد بجميع حقه بغير حلفه ونقصه ومطالبة المدعي بالباقي بعد ايمين لانه
 لم يقبض من الكاتب شيئا ولا يرجع الى العبد فان يقبض العبد فلا يبرأ من الشريك
 نصه قبل ويقتضي على القاضي نصيب الشريك لا اعتراف العبد بالرقبة بخلاف
 الادلى ويحتمل عدم التقويم لاعتراض القاضي بيمينه للجرح والشريك بيمينه
 الجرح **القول** فله ولو قال دعيت في حق والي شريك حقه حلف الشريك لو قبض
 التقويم ومثاله الشريك فيما قبضه الاخرين المالك المشترك قوله يقول يقوم على
 القاضي نصيب الشريك هذا القول للشيخ الطوسي في الميسر ومراده في الكاتب
 المشرط وبني على عدم سداد احداهما انه يقوم باليمين بالكفاية حصص الشريك
 الكفاية مكانه شرطه وانيتها ان رقبته المحضه ثابتة وثبت ايضا على نصيب
 ولم يثبت حصة نصيب النكر ولا حلفه على عدم القبض استقر عليه ومكانته
 غير مطعون عند الشيخ او غير مطعون وتجهيزه عند آخرين قوله لا يبرأ والعبد
 بالرقبة بخلاف الادلى اشارة الى الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى
 المذكورة في المتن وسي قوله لو ادعى دفع ما لا يكتبه بجماله في ذمة العبد

اليمين

تعدله لانه ما ذكرنا آخر فانه اذا حلف الآخر على عدم القبض ثم جازع احد من
 اذنه حصص الخائف واستقره فان نصيبه منها لا يقوم على ايمته فيقبض حقه
 في مال الكاتب مع وجود المتقضي وهو حق قبضه بالكفاية وبقوله العتق
 وجه الفرق المسئلة الاولى في ادعي القاضي دفعه من مال الكاتب الى السيد
 اكل يشقون على عدم التقويم فان العبد يلقى حرة جارية بغير مال اليها والمشتري
 له نصيبه في ذلك فيلزم انما لا تقويم والشريك للآخر المقتضى ولم ياذن للمالك بعض
 في القبض فذمه الا ذنه متفق عليه فلا يفتقر نصيب القاضي بيمينه بمشاة وكذا
 النكر انه لم يحصل يقبضه كمال نصيبه واما في هذه المسئلة فانفق النكر على حرة نصيب
 القاضي وبعيد عن حرة بيمينه نصيب شريكه الى قبضه ولم يثبت اكل يشقون
 سببا لتقويم بخلاف المسئلة الاولى فانهم يشقون على اذنه سبب التقويم كان
 النص في هذه المسئلة وهي ما اذا ادعى دفع المبيع الى احداهما الى اخره فيحتمل
 عدم التقويم على تقديره التقويم بالعتق بالكفاية لان القاضي يدعي حرة المبيع
 والنكر يدعي رقبته للمبيع لانه يزعم ان ما قبضه الشريك له نصبه فلا يفتقر قبض
 جميع حقه فيه نظرا الى التقويم حق الله تعالى والعبد فلا يدفع باقيا والشريك
 لوجود المتقضي وهو متقضي البعض عتقا يوجب التقويم وبقية البعض واستاءه
 المانع اذ قول الشريك ادعى اخيرا فيقيد **القول** قدس الله روحه فان صدقة
 القضاة بقى ما ادعى انه دفع الى شريكه المشت حلف الشريك ويصح عن شاة فان
 يرجع على المصنف بجميع حقه عتق الكاتب ولا يرجع عليه بشيء وان دفع على العبد
 ليجز العبد في القبض سدا صدقة في ذمه ما لا يكتبه بجماله فانما يبرأ العبد
 له اخذها من اذنه من سببها فانه قد حلف ان لا يجزها واستقر ان نصيبه وشاة
 القاضي في النص الذي قبضه حرة عن نصيبه قبل ويؤتم على الشريك انما يقبض

يساه الا ان يصدق العبد في الدفع فلا يتم الاعتراض به نحو وان هذا طامع الاستدراك
القول قوله وقيل اشارة الى قول الشيخ في الميسر فانه ذكره عدة كونه في نصيب
 الشريك في الكاتب المشرط يفتقر بالسرابة باعتراف نصيبه بجماله بالاداء وقد
 تقدم البحث فيه فلا حاجة الى التكرار وهذا **القول** قدس الله روحه **القول** لو اختلف
 في القول فالتوك قول السيد مع غيره ويحتمل تقديم قول العبد **القول** اذا اختلفا
 في ذمه مال الكاتب فذكر فيه احتمالا بين وجه الاول منها ان الاصل في الكاتب
 كسبه ان يبيده فالتوك قوله فيه مع ايمين لانه قد تناقوا قول النكر في سائر
 المواضع لا الاصل حقه ومما مع السيد ولا العبد هو المدعي العتق والوكيل
 يكره الاصل بقاء الرقبه ووجه الثاني اعتراف السيد بالكفاية وباستحقاق
 العبد العتق وادعي زيادة في ذمه العبد بغيرها والفرق بين الكفاية والبيع
 ان الكفاية ليست حاوية حقيقة لانه ما حاملة على مال السيد بما له من رقبته
 العبد وكسبه ملك السيد فكانت اشبه بالبيع لان شبهها للعتق بالصدقة وانما
 بالحقيقة فهي تبرج واما البيع فانه عتقه عاقبة حقيقة مائة **القول** قدس الله
 روحه لو قبض من احد مكاتبه واشتبه بغير ابراهيم المذكور على الاقوي فان مات
 استعملت الفرقة **القول** هنا مسائل انما هل يقبض في حيوة ام يبيع لم يثبت
 اعتنا والمصنف الذي لان الانسان قد يكون مدعي هيبين له ما اشتهر عليه
 هو اقرب من الفرقة ويحقق الفرقة لانه امر شكوكا وكل امر شك في الفرقة
 اذا مات استعملت الفرقة قطعا لا شاع العلم بها **القول** قدس الله روحه
 فان ادعى كونه ماله على نفي العلم ولومات حلف العتق على نفي العلم ايضا ونواقم اخذ
 المبيعين منه بالاداء قيل سواء كان قبل الفرقة او بعده وبغيره واد الفرقة لان
 البينة اقوي ويحتمل عتقه مع **القول** وجه الاول ان الفرقة ليست عتقا وانما هي

منه

مما كاشفه من الموت والجنة انفس من التربة لانها لا تقع الا مع فتلها وبعثها الى حال
 الثاني ان احدهما حكم الشارع بانه متى بالقرعة فلا يعود على لان العتق متى على
 التقلب والثاني حكم بقتله بالبيعة والاولى لان بالبيعة عرفنا خطأ القرعة
 فظهر بيقينة من قلنا حريته وحرية من قلنا بقتله ولا من لم يزد لا يصير موقفا
 بوقع القرعة فلا يوجد موطئة الذي هو العتق لا شائع وجوده المعلوم بوقوف
 عتقه **والثاني** قد اصرر بغيره ان يجعل المكاتب بعض العتق قبل اجل يستطاع
 الباقي فلا يجوز الزيادة عليه لثبوتها ويجوز ان يصاحبه على ما في ذمته باقل او اكثر
 لا يجعله لا يصير بيعا ولا يملكه على يدي **الاول** قوله على ما في ذمته الى ان يذهب
 من جعله الصلح بعض ما في عن عوض ما في بيعا وقد مثل هذا عن الشيخ في بعض اقله
المكاتب **الثالث** السيد **الربيع** قد اصرر في القريب عدم
 اشتراط الاسلام فلو كان مكاتب الذي عبده مع ولو كان العبد مسلما ففيه كتابته
 نظرا فيه المنع بل يظهر على بيعه من مسلم **الاول** هنا سئل ان لا يشتط في
 البيعة مكاتب الاسلام فلو كان مكاتب الذي عبده الذي فيه خلاف بيني على
 الخلاف في عتقه فكل من قال ببيعة عتقه قال ببيعة كتابته بل هو الذي قالوا بكون
 بطلان العتق اختلافه في قتال بعضهم بطلان كتابته لانها متى بغيره والآخر
 على البيعة وهو اختيارنا والمصنف لا يراها معاملة بين السيد وعبيده على عوض معلوم
 فهو نوع خاص من بيعه من المكاتب **الربيع** فيقول على القول ببيعة عتق الذي حكم
 به مع سده كذا يعبده المولى او يجبر على بيعه ولا تقع كتابته قال المصنف الاقرب
 المنع وهو اختيارنا ابن الجوزي لوجوب اخراج المسلم عن ملكه كما في قولنا ان مكاتب
 ليس في اخراجه المالك على العتق في بيعه من المالك عنه وانما هذا لما اذا
 ائتمنته الا ان يلقى له في حال جعل الله له كذا في حق المولى سبيلا ولين

شيئا لا بد فينتقم من التوفي الزمان وهو المطلوب واما الثانية فطاهرة وانما في
 الجارية ولعمري ان النكاح بوجوب بيعه واكتماله ليست بوجا قالوا الثانية في بيع السلعة
 وبالكفاية يحصل قلنا يمنع الثانية وسنده ان مكاتب مملوك ولا يبيع اعظم من ملك
 الرقة ولا ان لم يكن شيئا لا يبيع ببيع **الثاني** قد اصرر اما ان يبيع
 المكاتبه قال القريب **الاول** اذا كان مكاتب الذي عبده فاسلم العبد هل يرفع
 المكاتب فيه احتمالا لثبوتها في الخلف في اتمه اذا اسلم عبده فكتابته هل يقع
 ويكتفى بها فان قلنا نعم فاذ اطرأ الاسلام على المكاتب لم يرفعها واقر على كتابته ولم
 يرد على بيعه وان قلنا لا في اتمها احتمالا من حيث ان كتابته لازمة وبيع
 المكاتب لا يجوز ومن حيث ان ابقاء المكاتب يستلزم ابقاء المالك وهو منفي بقوله
 تعالى من يجعل الله على المكاتب في الموضعين سبيلا والقرآن بين هذه البيعة
 وبين ما اذا ابتداء المكاتب في الموضع قوة الدوام وضعت الا ابتداء به او العكس
 على اختلاف الفقهاء وقد ظهر في الكلام **والثاني** قد اصرر بكون العتق
 فحريته واسترققه بيع عليه ويحتمل عدم التبعين **الاول** وقد اصرر بكون العتق
 المالك ولا يتم الا بالبيع والواجب عليه فمرد واجب فقبول التبعين والبيع وجبه
 الثاني ان يبيع من يستلزم زيادة المالك او فقهه وهو سبيلا لا يجوز **الثاني**
 قد اصرر ولو اصرر ان المكاتب لم يبيع كتابته ان كان عن خطرة لزيد في ملكه عتقه
 وان كان عن غيرهما فذلك ان كان العتق لوجوب بيعه عليه ويحتمل وجوبه
 بوقوعه فان اسلمت المكاتب ان قبل او مات بطلت فان اذ حال الرقة
 لم يحكم ببيعه بل يكون موقفا فان لم يطرأ رقة الدفع وانقضى بالاداء وان وقع
 البيع كان موقفا او باطلا على التردد **الاول** هنا سئل الميراث في فطره
 بالردة يدل على بيعه ما كان ملكا لاجل ما يشاء كل من بيع كتابته ماله كذا

فلا يصح كتابته الميراث من فطره **الثاني** كتابته الميراث مطلقا تنفع على ما قيل في الاول
 المكاتبه منقرعة على المالك اجماعا متادعى عدم الجبر عليه شرعا فكل من لا يملك لانه
 كتابته وكذا العتق عليه شرعا الثاني الميراث من غير فطره هل يردل ملكه من
 اطلاقه لا يردل اجماعا بالقتل او الموت ام يكون موقفا او مرامي فعلى الاخيرين
 هل يكون موقفا عليه بنسب الرقة او يخرج المالك منه اقول بكل قول في موضع
 فعلى الاول لا يصح كتابته بطلانها على الثاني نعم كتابته بغيره اقليم قبل الجبر فلو كان
 قلنا ان لا يصح عليه بالردة بل يصح الحكم بان قلنا بالجبر بالردة بطلت
 الثالث يكون موقفا او مرامي كذا يترتب ان فان مات سرقا او قتلنا بطلان
 فان اسلمت كتابته ولو ان كان العبد مملوكا قلنا بجمد الاكتفاء
 بها في الذي فيها اولى فلا يصح لوجوب بيعه عليه وان قلنا بالاكتفاء وما
 في الذي يحتمل هنا الاكتفاء ايضا لا يفتقر الى الاسلام وكنهه غير صريح
 في نظر اسلامه فكنهه اضعفت ويحتمل عدمه لانه لا يترتب عليه والذى يترتب والميراث
 قبل خروج المالك الذي يخرج المالك **الثاني** اذا لم يحكم بطلان كتابته بغيره
 بل ابا بغيره او يكون موقفا او مرامي فان قلنا بالجبر بالردة بطلت
 الى من قبض احواله واليه اضافت بقوله فان ادى حال الردة
 كان قلنا ببيعة المكاتبه صح الدفع وان قلنا بطلانها بطل الدفع لا يعني
 ان لا يكون ملكا للسيد او فقهه بل يعني عدم تأثيره في العتق واليه انما ائتمنت
 بقوله لم يحكم ببيعه وان قلنا ببيع كتابته موقفا او مرامي كان الدفع موقفا
 اصله فان مات كذا بغيره بطلان كتابته وبطلان الدفع بمعنى عدم
 توقف العتق عليه وان مات بغيره ببيعة المكاتبه يعني ان العتق على
 احواله عند السيد بعد كتابته لم يجعل ودفع الى المالك اليه ويعتق بآراء

فان دفع الى الميراث كان موقفا او باطلا على التردد وهو مبني على ان تصرفات
 الميراث هي اطلالة او موقوفة بحتم الاول لان الميراث هو عليه وسبب الجبر بالردة
 ومن حيث ان الجبر مسئلة اجتباة يتوقف حكمه على ما في **الثاني** قد اصرر
 في اشتراط الحكم في الجبر في بعض تجزئة بالدفع الى الميراث مع الثلث انكسار
الاول هنا سئل ان الميراث هل يتوقف الجبر عليه على الحكم اكمال يشاء من
 ان الاصل على ما خرج ما بعد حكم الحاكم اجماعا فبقى الباقي على الميراث ومن ان
 سبب المنع الردة وقد حصلت ولا تملك الفقرة في خروج المالك بالردة او الموت
 فيمنع من الميراث بنفس الردة للاحتياط **الثاني** اذا اتمت بعد كتابته ودفع
 المال الى الميراث هل يعتق بالاداء او لا قد مضى التردد فيه ووجهه
 ومنشوره **الثاني** قد اصرر ويجوز لولي الطفل والمجنون ان يكتب به مع
 الغبطة على راي **الاول** في حقه لا يسلطه قولنا اجماعا الجواز مع
 الغبطة لان الولى موضع لعمل المصالح وهو اختياره في الخلاف ولتراه
 المصنف والآخر المنع لان كتابته شبهة بالتبع لانها محالة على له ماله و
 هذا قول في الجسود ولا يصح عندي الاول لارواه مجاهد بن وهب قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام اني كاتبت جارية لا يتامنها واشترطت عليه
 ان يخرجني في ذمتي الوقت وانما في حال ما اخذت منك فذلك شرطك
الثاني قد اصرر ببيعة مكاتبه من الميراث من الثلث لانها مملوكة على ماله
 بانه فان خرج من الثلث عتق اجمع عند الاداء وان لم يكن بغيره
 في ثقة وكان الباقي راي **الاول** هذه المسئلة مبني على ان
 غيرات الميراث حل هي من الاصل ومن الثلث فان قلنا انما الثلث
 فان كتابته من الثلث وان قلنا انما الثلث لاجل ان كتابته لا ينفص

الوكيل الرابع العبد له شرطان **قال** قدس سره ولما كانت
 المصلحة كذا فالأقرب بطلان **القول** هذه المسئلة منسبة على أن الخبير المذكور
 في قوله تعالى فكما تبين أن علمه خيرا من العلم به المراد به الذي لا يتخصص وهو اختيار
 المحقق ولما كان خاصة أدها وهو اختيار الشيخ في الخلاف والمبسوط فانه فسر
 الخبر بالمأنة والتكليف فان كان الأول فلا يقع بكتابة العبد الكافر وان
 كان الثاني صح وعلى الثالث لا يقع أيضا وهذا اختيار من حوز استرأب
 الشافعي المشترك في كل من صنيعة وقوله تعالى فكما تبين وأتوهم من مال الله الذي
 أتاكم وهذا هو الذي هو لازم لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله في
 اليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله وهذا اختيار المرحوم بقوله
 الشيخ في الميسر **قال** قدس سره ولما كانت مثله لم يقع على المكاتب
القول إذا كاتب الذي عده الذي استعمل المصنف الصحة وهو رتب
 على مسئلتين أتمر الخبير في قوله تعالى فكما تبين وقيل قد علم أنه هل
 يصح أن يكتب الذي عبده وقد تعلقت هذه المسئلة وأعلم أن قوله
 ولما كتب قد ذكره في الوكيل الثالث في نصيبه وحكم بالعبودية في قوله لا
 عدم اشتراط الاسلام فلو كاتب الذي يعبده صح والمراد أن يكون العبد
 ذميا لانه قال بعد ذلك بلفظ ولما كان العبد مسلما في صحة كتابته
 نظرا لانه لا يبعد أن يتغير اجتهادهم في المسئلة ولا يغير في
 في تصنيفهم ما تقدم يعلم من كتب عليه أن يكتب الحكم وجما وانه لا يرد
قال قدس سره ويحذر أن يكتب بعض عبده على رأي بعض من المتكلمين
 من العتق بعض **قال** هل يجوز أن يكتب بعض عبده ويسعى باقية
 كتابه لا قال الشيخ في الميسر لا يقع لأن الكتابة يلزمها دفع لغيره المكاتب

١٢٧

في جهات المكاتب واما توقف عليه كالشعر ويغير بما يدفع اليه من المكاتبين
 من الزكوة ولا يمكن توقف الشعر والتكليف على أن الشاهد وشا ذكره
 يدفع اليه من المكاتب من الزكوة لأنه كسبه وقال الشيخ في الخلاف
 بيع واختاره المصنف رحمه الله وحينئذ به أحق المصنف بجمع قوله المصنف
 الناس سلعون على أموالهم واية بيع بيع نصيبه وكتبه والكتابة لا يقع عنهما
 ويندفع ما ذكره في الميسر بالمأنة كالمشركين فلا ينفعهم من السرور جهات المكاتب
 في توبة العبد وتنتج مشا وكذا في سهم المكاتبين من الزكوة لانه إنما دفع إلى جهة
 المكاتب ولما لا يمكن النصيب بل يعرف في كتابته **سبيله** المكاتب الورث
 من بعضه وقت قد استقر وبعضه حرمه اتفاقا لغيره لاستغراق الكتابة
 للرق فاقادته الاستقلال **قال** قدس سره ولما كانت حصة بعضه
 إذا ن شريكه صح وإن كره الشريك ولا تسري الكتابة إلى باقي حصته ولا إلى
 حصته شريكه فمقتضى إذا أدى جميع مال الكتابة عتق كله وقوم حصته شريكه
 عليه أن كان مؤسرا ولو كان له سري العتق إلى باقيته **قال** هنا
 سائل أذهب الشيخ في الميسر إلى بطلان كتابة أحد الشريكين نصيبه
 بغير إذن الآخر قال في الخلاف بالصحة وهو اختيار المصنف لما تقدم
 والمحققون على بعضهم بما تقدم في صحة المانع وبعضهم استعمل في
 استلزامها مقتضى الشريك فيصير به ويتفرع على العقيلين ما إذا اذنت
 الشريك فعلى الأول لا يقع وعلي الثاني يقع لانه استطحقه ورضي بقصره
قال إذا صح كتابته الشريك على القول به مطلقا ويشترط إذن الشريك في ذلك
 لم يشر الكتابة إلى نصيب الآخر لأن المراد من خواص العتق والمقتضى قبل
 لإدائه وأما إذا أدى إلى المكاتب وأنصف نصيب المكاتب هل يسري العتق

حين التيقن وعلي الثاني يحصل من حين الرضا ووجه الأول أنه إذا تيقن
 العتق جاهلا بالبيع في الصرف ويترد قبل العلم ويصح العتق فليس
 يكن كاشفا عن صحة التيقن لم يقع البيع ووجه الثاني أن هذا العتق
 ليس مال الكتابة وإنما يكون عوضا عنه إذا دفع به فالرضا سبب من
 أن يحصل العتق **الطاس** الثاني في أحكام اللاد **قال**
 قدس سره ويجب القول به دفع النجم عند حلوله وذلك في غاية يقينه
 الحاكم ولولا أن هو حرام لم يقبل ويحتمل أن ينتزع الحاكم فيعطى في بيت المال
 إلى أن يعين ما كرهه وإن سقيه فينبذ إلى الأقرب بقول كذا نصيب نفسه أما
 لو يقين لم يقبل كذا نصيبه إلا أن يكتب به المقر له **القول** قد تقدم ذكر أقوال
 المال كبحر المال الذي جاء به المكاتب إلى سيده ولم يعين المقر له
 قال الشيخ في الميسر أقول في يده وقد رد المصنف فيه ولم يذكر لاعتبارين
 بل قال فيه نظر وأما هنا فذكر الاحتمالين **أ** أن الحاكم ينتزعه ويتركه
 في بيت المال إلى أن يعين المحقق صاحبه والآخرى إلى أن يظهر مالكه **ب**
 يوق في يده لما تقدم فمضى هذا الاحتمال الآخر ولو كذب نفسه في كونه حراما
 هل يقبل منه قال **الشيخ** لا يقبل منه لأنه قد علم ما زعمه أحد في ملكه و
 يحق له لا أنكر بعد أقواله والآخرى عندى **الآخر** **قال** قدس
 سره ولو قبضه من مال الصدقة وجب بقوله فانما يخرج ما سرق من الأقرب
 عدم ثوابه ملكه عند **القول** أي ندوا لك السيد لا يمين مصارف
 المصدقات واستقر ملك السيد وقال ابن الجوزي قدس سره إلى مالك المذكور
 دفعه من الزكوة أن عرفه وألادته إلى أهل الصدقات لانه ظهر أنه
 لم يعرفه في تلك الوقفة وهي لم يأت المصنف إلا بذكر بل يعرف في ذلك فإذا لم

قال الشيخ نعم لعدم الحديث القائل على المارية بصورة النزاع فان المكاتب
 معقوق قيل لا لا يباعه مائة أوجبة أوجبة عليك كل من السيد والعبد وكل
 ما جعل من العتق فاعتق ليس السيد ولا في الكتابة بيع العبد من نفسه فيعتق
 على العبد من نفسه العتق صدقته ولم يسر على السيد وهذا الدليل أنها
 يتشبه على تذهب إلى الطحال وابن ادريس حيث قال لا يصح ويقر
 من يقول أنه عتق معلق يسر على السيد **ج** لو كان باقي العبد السيد المكاتب
 على القول بعبودية التي يمتنع بعض عبده قال الشيخ سرى إلى باقيته لانه المعتق
 لا فاعل السبب اختيارا فاعل السبب اختيارا فاعل السبب اختيارا فاعل السبب
 سرى العتق إلى باقيته هو تمام لقوله قيل إذا أدى جميع مال الكتابة إلى آخر
التمسك الثاني في الأحكام وفيه مطالب **القول** ما يحصل
 به العتق **القول** قدس سره ولما ظهر في العتق فله رده وإبطال
 العتق وأخذ المادش نسق على العتق ولو عتق عتقه كان له دفعه بالأرض
 وقيل لا **القول** قوله وقيل لا إشارة إلى قول الشيخ في الميسر فانه
 قال ليس له رده بالأرض وأصحت ذكر هذه المسئلة فيما سبق واستعمل
 بطلان العتق وهنا قال وإبطال العتق وليس مراده إبطاله بعد وقوعه
 بل يرد فطران المكاتب لم يرد مال الكتابة لأن هذا ليس هو مال الكتابة
 نظرا أن العتق لم يحصل لأن العتق ليس من المصروفات التي يتفرق الشخص
 إليها فلو حصلها لانتفع وكيف يتصور انتفاع العتق وهو مال الملك
 أعاد **القول** قدس سره ولما قلنا المالك بالعبد يعتق وهل يفتق
 من حين الرضا أو التيقن أشكال **القول** ينشأ ومن أن الرضا بالبيع
 هل هو كاشف عن صحة التيقن العتق أو سبب في الأول يحصل العتق من

قوله لا تملك شهادة الجواب سوال وهو انه لو كان الحق المكتوبة يسري لما عرفت
 عام الحق المكتوبة المطلقة على الادالة بالبيع الاول يعني قد عرفت فيسري في
 ادلة في بيعت بالمرأة سقط باقي مال المكتوبة وتقرر الجواب ان يقول السلطة
 في الكتابة انما هو في الوقت الحق لا فيما هو مكتوب وفيه سبب الشريك المستحل
 اليه بالتعدي وانما نسخ المكتوبة فيه فيعلم من هذا التفسير ان الحق المكتوبة
 انها يسري فيما ليس مكتوب لافها كما تبين وان كان لا يوافقها وانما قلت
 التعديم بالبيع وان ادت التعديم عتقت بالكتابة وبطل حكم الاستيلاء عليها
 المهر على الداعي تأخذه ان لم يكن قد اخذته وان لم يقدح في بيعه فحق المكتوبة
 من له على الوافي الشريك نصت مبرها ونصت قيمتها **قال** ليس الله سره وانما
 العبد ليس له ان يصر في ماله بما في المكتوب ليقوله ولو اعترف باذ الوافي
 مع ولونه وانما الحق على الحاجة والمطلان **قال** ما فرغ من بيان احكام
 تصرفات السيد في الكتاب وفيه شرح هناك في البحث عن تصرف العبد للكتاب
 ما ليس كل تصرف لا ينقل على بيع ولا خطر بل هو كتاب اخذت به غير
 اذن السيد لانه قد يملك به عقده بكمية فلا يمنع منه ولا لئلا وكل تصرف
 هو بيع او بيع عرض او فدية خطه لادالة بغيره من البيع بالنسبة و
 الجاهلية على ان السيد عندنا لان الحق لا يبعد عما قالوا ملك الكتاب لا يقص
 بالبيع السيد من ماله في بيعه فلا يخرجها من ملكه لو اذنت حال حرة الميراث
 وطبقت في تصرف العتق قلنا انما نصت في الكتاب السيد الثابت الميراث بخلاف
 لو اذنت في تصرف ما في حكم بيع العتق به لانه لو اذنت اذ عرفت ذلك
 فيقول يلزم على ذلك بطلان الكتاب تصرف الميراث توقفه على اجازة الميراث من
 غير اذنت سيد ذلك ما لا يمكن كونه مبرها يعني كون الاجازة كاشفة عن صحة

دعوى عن بطلان بيعه عن ذلك انما لو اعترف الكتاب عبده بغير اذنت سيد
 فالحق لا ينفذ على الاجازة عند المصنف بل قبل بيعه مراعى وقيل لا ينفذ لانه
 مبني على التذلل ولهذا يسري في ملك الغير بغير اختياره ولا اجازة فان قلنا
 لا ينفذ مراعى لم ينع هنا قطعاً وان قلنا ينفذ يحتمل عدم الوقوع هنا لان الولاء
 لازم للعق المبرع به الصادر عن مسلم لقوله عليه السلام الولاء لمن اعترف
 ولا ولاه كتاب لعدم صلاحية المارث ولا للعصوية ولا لغيره لان ليس
 ينفذ وسياتي في البحث فيه ومنه الشيخ الغنية الذي وقال هو سابع في
 المصنف الثالثة وسياتي واعلم ان قول المصنف هنا احتمال الوقت على الاجازة
 لا ينفذ به وقص الحق بل الحكم به هو الموقوف لان العتق اذا قلنا
 بوقوعه مراعى كان الحكم به موقفاً على الكاشفة وهو الموقوف عليه
 وهو هنا اجازة المولى هذا المحقق هذه المسئلة وقيل ان ينفذ على كثير
 من حجية المصلحة **قال** قدس الله سره وفي المكتوبة اشكالان في حيث
 انها مضافة وعتق **قال** الثاني عندي انه لا يقع الا باذن المولى لانها
 تبرع اذ هي مضافة على ماله لانه لا يملكها كانت من الثلث اذ اصدرت من
 الميراث **قال** قدس الله سره وفي ثبوت الوفاية وبين مولا اشكال
قال ينشأ من اذنت لكونه ليقول النبي صلى الله عليه وسلم الكتاب عتق ما بين عليه
 درهم وكل عبد لا ينفذ بيته وبين سيد والاعم المقص به ان لا يملك السيد
 وعبد ومن انقطع سلطته بمولاه عنه وتملكه لعتق البيع وبين سيد
 في استحقاقه والاقوي الاول وقطع السلطنة عنه لا ينافي كونه مولى كالحديث
المذكور **قال** قدس الله سره وهل له ان يشترى من بين يديه على الاقرب
 ذلك مع الاذن لا بدونة **قال** شرأ الكيل بغير اذنت سيد ينعى عليه ذلك

سيد جازة قولاً واحداً والكلام هنا في شراءه بغير اذن سيد فتبين لا يجوز له
 وهو اختيار الشيخ في الميسر لانه تصرف يستلزم لنفسه ماله يتبين وقد عرفت
 انه لا يجوز له التصرف الا بالكتاب وما هو يستلزم لنفسه ماله يتبين
 الاكتساب فلا يقع اما المضافة الاولى فلا تخرج من ماله ما يجوز له التصرف
 فيه داخلاً في ماله ما لا يجوز له التصرف فيه داخلاً في ماله ما لا يجوز له التصرف
 واما الثانية فقد تقدمت واما الثالثة فبيته وقيل يجوز لانه اشترى مملوكا
 كما لا يخفى وانما هو على سيد في شرايه فهو كالاجنبي اما الاول فلا تـ
 ياخذ كسبه ولا يخرج ما يملكه المولى واذا عاين الميراث لم ينعى والمثانية
 ظاهرة والاول هو لاعم عندي **قال** قدس الله سره واذا اعترف باذ
 مولاه كان الولاء موقفاً فان مات وصفاً استمر لعتقه وان اعترف
 بغيره فان مات العتق في مدة الوقت احتمال ان يكون للسيد والكتاب
 موقفاً **قال** اذا اعترف الكتاب باذن سيد تبرعاً به وهذا ثبت
 ولا على العتق قال الشيخ لا بل هو مضافة وقيل نعم بل هو مراعى فلا يخفى اما
 ان يموت الكتاب وقتا او يموت بوعا ويكون على التفسيرية حيث ان
 كان الاول للمولى وهو هنا كان في الثاني كان الولاء للكتاب حيث
 اعترف فان مات العتق في مدة الوقت ففيه احتمالان ان يكون الولاء
 للسيد لانه العتق في الحقيقة اذ الكتاب ملك له وما له ايضا واذا تم
 للكتاب استتابة له في عتق العبد الذي هو مملوكه وانما عتق تبرعاً به
 ففيه ولله الكتاب لا يعرف ولا يوصيه وليس له ولاد ولا يولد وما الولاء فهو
 للسيد ان يكون موقفاً فان اعترف بوعا فالولاء له والا فلا ينعى
 او اذنت مولاه قبله لكونه عليه السلام الولاء لمن اعترف وعلق حق

السيد كالميراث وهذا هو الاقوي عندي واعلم ان الوقت هنا يكون
 للميراث للعصوية **الكتاب** **الواجب** في احكام الجارية **قال** قدس
 الله سره وان كانت خطأ تعلقت بحقيقة ولان يعتق في نفسه بالارث
 والاعتراف الاقوي **قال** هذا شرح في بيان احكام جارية الكتاب ويؤيدان
 ما قبل السيد والاختصاص قبل هذا بالتمسك الاول فذ كجارية على المولى خطأ
 فتقول اما ان سيد الارث على القيمة ولا ان كان اثباتي فلا يثبت وان
 كان الاول ففيه قولان احدهما يطالب تمام الارث والثاني انه يطالب
 ببدنية القيمة عن الارث لا غير كما هو الشيخ في الميسر ولم يخرج
 احدهما هنا احد القائلين بالارث يانه كالحرف في المطالبة ما امت المكتوبة
 بادية وشا بهته بغيره بالنسبة الى المولى واجبة لان دفعه يمنع استحقاق
 المولى مطالبة بوجه غير القيمة وتوابعها فلم يجز فيه شاسعة الميراث
 لم يكن الحكم باستحقاق المولى الارث واجبة الا عرفت بقوله عليه السلام لا
 يحق الجاني على كثر من نفسه فلو طوبى بالمرء من قيمته الميراث مطالبة بالتمسك
 من نفسه وهذا هو الاعم عندي وعند المولى واما اذا كان الارث
 اقل من القيمة فليس للميراث عليه سبب الجارية ان يملك الارث ويعتق
 الصوفى المتولين ايضا بان يقال ان للكتاب ان يعتق في نفسه في الجارية
 فكم ينذرها فيه قولان احدهما باقل الارث من الجارية والقيمة والثاني
 باكثر الجارية بالذما بل لا تـ لا يخرج نفسه وما اشترى بذلك الميراث
 قدس الله سره ولو اعترف مولاه سقط مال المكتوبة دون الارث على اشكال
قال اذا جنى الكتاب بغير اذنت سيد جازة بوجوب الارث فاذا اعترف مولاه
 سقط مال المكتوبة جزئياً وفي سقوطه اوش الجارية اشكال من حيث ان

اجاعا فحيثما قبله قولات احكاما المنع وسياقي وعلى الترابين يكون كل من لفظي
 الولد والام هاتقان استعمل في الحقيقة والمجاز وقيل بل الحى الفاعل المجاز بالحقيقة
 هتاف في الاحكام وقيل بل حقيقة شريفة في التردد المشترك وقيل تعارض المجاز في
 النقل هنا **فيستحكم الاستيلاء** مادام الولد حيا لا في حكم الميت قطعا الى موت
 الاب او حكمه ينقسم بشرطه كحق في موصوفه **ولا استيلاء** ينقل منزلة
 الاستيلاء فاستيلاء المهرين في مرض الموت كاستيلاء المهرين والمهرين على ما
 الراجح فكيف الموصيا **قال** قد يسره ولها حكمها كحكمها في
 امة غير امة لشبهة ثم حكمها في الام ولد **اقول** هذا القول غراره في
 البسوط وحتم به في الخلاف واجب بان طريقه الاستباق بتخصيه نالها بط
 عنده ان يجمع نسب الولد منه وحديثه ومك امه فاذا اجمع هذه الثلاثة
 حكم بانها ام ولله والنفاط عند الذي ما ذكره عملا بالاصل وعلى بعضه بان
 الولد الحاصل من قطي امة الغير لشبهة يستحق لها ثم يعتق عليه ويقوم عليه
 ولا استيلاء انما ثبت باعتقاد الولد من المهر عليه السلام في ما روي عنه
 ولها ولهنه المقتضى فرض طلبة الغير بالقبول **قال** قد يسره ولو
 تزوج امه غير فاحيلها ثم حكمها لم تصرام ولد وان شرط طرية ولو اشتراها فانت
 بولد يكون تجدد بعد الشراء وقبله قدمت اصالة عدم تقدم الحمل على
 عدم الاستيلاء اما لو باعها فانه ينفي الاستيلاء قطعا وفي افتقار رثي
 الولد الى المهران **الحال** **قال** هنا سائل اذا تزوج امة غير فاحيلها
 ثم حكمها بشهر ولها ان شرط حرية الولد قال الشيخ في الخلاف يفسر
 ام ولد بناء على قاعده **قال** اذا اشترى نكحته ووضعت بعد الشراء
 ولها يمكن تجديده بعد الشراء وقبله كما اذا وظفها بعد الملك وانت بولد

لسته اشهر من وقت الوطى بالملك ولا قل من اقصى مدة الحمل وطيلة
 بالزوجه في ملك الاول تعاقد اصلا ان احدهما اصل عدم تقدم الحمل على
 الشراء وثالثا خذرا عنه بتحقيق شرط الاستيلاء وثالثا اصل عدم الاستيلاء
 فيخرج للاصل الاول على الثاني لان عدم الاستيلاء موقوف على تقدم المهرين
 على الشراء وتقدم المهرين على خلافه الاصل فيكون عدم الاستيلاء
 موقفا على خلافه الاصل وكل موقوف على خلاف الاصل لا يقع الاستيلاء
 به ولا يصير اصلا الا بدليل يوجب ذلك ولا دليل هنا ولان الولادة مرقبة
 التقدم المهرين عليها والمهرين حادث محتمل فتقدم على الملك وتاخره
 والمحدث اذا احق ان يكون في احد زمانين احدهما تقدم على الآخر الاصل
 عدم حدوثه في الزمان المستعمل لان عدم الحادث اذني ولذا اصل
 بقاء الاول في الاستيلاء لا بدليل فلم يوجد بهما دليل على تقدم المهرين
 على الملك فيخرج اصل عدم التقدم لا يقال ان لان في الاستيلاء منها الملك
 عن التصرف في ملكه بولدها كان له والاصل بقاء ما كان على ما كان و
 اصل البقاء مقدم على باقي الاصل لا احتياجا في دلالة اليه لا نقول
 اصل عدم المهرين كان محققا والاصل بقاءه الى بعد الملك واصل
 بقاء عدم المهرين عارض لاصل بقاء المهرين **الحال** اذا نفي
 هذا الولد عنه انفي الاستيلاء لان هذا الولد اما ان يكون قد تقدم
 على الشراء فلا يحصل الاستيلاء وعلى المهرين البعوض واما ان يكون قد تأخر
 عن الشراء فتشيعي الولد بمجرد النفي والنسب حذ عن الاستيلاء فاذا انفي
 انفي الاستيلاء قطعا فاستقاء الولد لازم لكل واحد من قولين لا يتجوز
 الاخرهما وفي هذه الحقيقة انشا والمصنف يتخذ قاعده ينفي الاستيلاء

قطعا اي بمجرد نفي الولد ينفي الاستيلاء **قال** انه هل يحتاج في نفي
 الولد عنه الى لعان ام لا لعان كمال نيشا ومن انه ولد ملكته فينتفي بحرم
 النفي اما الاول فلا فاقهنا اصل عدم تقدم الحمل على الشراء واما
 الثانية فلا اتاقت على ان ملك الجارية ينتفي بمجرد النفي ومن انه ولد
 من كانت نكحته فيحمل بولدها والاصل بقاء المهرين ولقوة فراض
 الحقه الثاني ولا لا تحكم بنفي النسب بمجرد الاصل الذي يبين الظن
 وهذه المسئلة ايضا سني على ان المهرية بعد ارتفاع النكاح الدائم اذا اتمت
 بولد محتمل ان يكون منه فتقاه هل يفتق المهران بينهما قد ذكر ذلك في
 باب اللعان **قال** قد يسره ولو ملك امه او اخته او بنته من
 النواضع انعتق على المهر وقيل لا يفتقن ولو طلي احد من فعل حراما
 ثبت لمن حكم الاستيلاء **قال** قد نقلت هذه المسئلة واما ذكرها
 منها لهذا المفعول وهو ثبت الاستيلاء على قول من لم يوافق هذا عند
 شعيت فانهم حتمت عليه **قال** قد يسره ولو ملك بنته حكم
 الاستيلاء في المهرية بالنسبة الى المهرين حتى يجب على المهران الوطى
 ان يجعل كما بنا لعنا او فدية الى ان اول الاقرب المنع ان لم يكن سواها
 ولذا الزم **قال** اذا طلي المهرين بولدها فاما بالنسبة الى المهرين فبطلان
 حكم الاستيلاء بالنسبة الى الولد قطعا واما بالنسبة الى المهرين فبطلان
 ان يبطال المهرين **قال** نال المصنف والشيخ في الخلاف ان كان محررا
 بطل المهرين والام المهران قيمتها يكون وان كان محررا بالدين فانه
 بجاله ويجوز جوازه ووجه التخصيص انه مع النسيان من بيع امراته لاد
 وحق المهرين سائر على كذا ام ذلك فلا يجوز ابطاله ووجه الجمع بين لفظي

انه يلزم مع اليسار يجعل غيرها ههنا او يفتق الذين ومع الاعساد
 لا يمنع صاحب الحق منهم عن حقه وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في
 ثلاث مواضع من هذا الكتاب احدها في كتاب المهرين فانه قال
 لو احيل المهران لم يبطال المهرين وان كان باذن المهرين وفي جواب
 بعض اشكال ثانيا في هذا الموضع وثالثا في المطلب الثاني في الاحكام
 من مطلق الاستيلاء فقال له وكذا يجوز بيعها لو كانت ههنا ولم يفسد
 ولم يستكمل **قال** الشيخ في المبسوط لا يفسد المهرين سوا كان محررا
 او محررا ويجه ابن ادريس **قال** قد يسره واذا طلي الكافران
 امته الكافرة وحملت فاسلمت قبل بيع عليه وقيل يحال بيعه وبغيره
 فتجعل على يد امرأة ثمة **قال** لا دلالة لاشع في المبسوط
 اختاره ابن ادريس لقوله تعالى وان يجعل الله لكافرين على المؤمنين
 سبيلا والثاني في قول الشيخ ايضا في خلاف وقال والذي في المختار ينسج
 في قيمتها فاذا ادهت القيمة فتمت للنهي عن بيع ام الولد ما دام ولدها
 موجودا عليه انعقد اجاع اهل المهر الثاني وابقاء ههنا في يد المهر
 لا يجوز وعنتها بجناها ايضا دبا لم يولي وكذا المهرية بينه وبينها فيخرج ما
 اخبرناه وهو الصحيح عند **قال** قد يسره اما النكحة في
 لا تقب عدم الاعتدال بها **قال** وجه المهرية انه ليس بولد حقيقة
 حكم ام الولد على خلاف الاصل فان الاصل بقاء المهرين فبطلان المهرين
 في ملكه محتمل ذلك لان صيرورتها لولد او مخرجه حكم كذا ام ولد بشبه
 حين الوطى بطلان النكحة من حين وقوعه فيكون المهرية او الخطية
 اما كانت او شرط او سبب وان في ذلك لثبوت حاله ولا لثبوت

الشرط او السبب في المشرط وهو باطل بالضرورة فيكون الاول
 فاسيب هذا النطفة وهو ضيق لان النطفة قد تنسد ولان في بحر النطفة
 لا يحصل مع يمين الاستيلاء كمالا بحيث به توثق
 الاستيلاء والتمسك فان **المطل** **اقول** في الاحكام
قال قدس الله سره ام الولد ملوك لا يخفى موت المولى بل من نصيب
 ولدها فاذا ماتت مولاهما جئت في نصيب ولدها وعققت عليه ولو
 لم يكن سواها عتق نصيب ولدها وسعت في الباقي فلا يتم على الولد
 وقال الشيخ ان كان لولدها مال ادى بقية عنها منه **اقول** هذا مبني
 على ان من ملك بعض ذرية فرائد ميراث وشبههم هل يقوم عليه الادلاء
 قد تقدم **قال** قدس الله سره فان مات ولدها قبل مولاهما رجعت طلقا
 بغير بيعها وجعلها وانصرف فيها كيت شاء ولو كان ذلك ولدها جئت احتمل
 الخاتمة بالولد ان كان وارثا مطلقا والخدم **اول** هنا احتمالات ثلاثة
 ان يكون حكم الولد مطلقا وهذا هو الاقوي عندي لانه ذلك
 ان كان وارثا بان لا يكون الولد للصلب بل هو الميراث لانها يعتق
 عليه عدم الا الحق مطلقا لان الاصل عدم ثبوت احكام الاستيلاء
 بغير ثبوتها على موضع النص وعدم النص انه اذا مات ولدها رجعت
 الى نفس الميراث وهو تم صورة النزاع **قال** قدس الله سره وكذا يجوز
 بيعها مع وجود ولدها في ثمن بغيرها اذا كان دينها على مولاهما ولا شيء
 لدواها ولا تعيب عدم اشتراط موت المولى **اقول** نعم الميراث
 وابن ادريس على عدم اشتراط موت المولى في جواز بيعها في ثمن بغيرها
 اذا لم يكن لولدها مولاهما ولا يخفى في ذلك البعاج اطلقوا القول

يجوز بيعها في ثمن بغيرها مع اعسا المولى وشهاد ابن حنيفة في بيعها في ثمن بغيرها
 موت مولاهما وانما يثبت سواها اجماع الاول بها واداه عمير بن عبد الله
 عليه السلام قال انما يثبت ميراث جارية فاولدها ثم لم يولد منها ولم يولد من المال
 ما يؤدي عنه احد ولدها منه ويثبت فادى ثمنها قلت نعمين فما سوي ذلك
 قال لا اجماع ابن حنيفة بها واداه ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال ما عتق
 رجل اشترى جارية فوالت منه ولدت فمات قال انفق وان سبها باعها وان
 مات مولاهما وعليه دين قوت عليه فان كان ابنها صغيرا انظر بعقبي بكره
 على بيعها فان ماتت ابنتها قبل امه بيعت في ميراث الوارثة ان شاء الوارثة ولا ميراث
 فيجب صرف ثمنها في الدين كما لو كان المات منها قال والدي في المختلف ونحن
 في هذه السلسلة من المتوفين وملاقى عندي انه لا يباع ثم الولد **قال** قدس
 الله سره وهل يجوز بيعها في ثمن بغيرها **اول** قدس الله سره في ذلك في باب الوهن **قال**
 قدس الله سره ولما دلت على بطلان حكم الاستيلاء وفي رواية محمد بن قيس عن
 ابي ابي عبد الله عليه السلام ان ولده نصرانية اسلمت عند رجل ولدت منه غلاما وماتت
 فاعتقت فتصرفت وتزوجت نصرانيا ودلت فقال ولدها لا ميراث لها في ميراثه
 حتى تصح فاذا دلت فاقبلها وقيل ينعى بها ما ينعى للميراث **اقول** قدس الله سره
 المارة في قول الشيخ في باب الميراث ومالك لا يمان من كتاب النهاية **قال**
 قدس الله سره وقصص الوصية لم المولى من مولاهما خاصة فيعتق من الوصية
 فان نصرت عن قيمتها الميراث الفاضل من نصيب الولد قبل موت من نصيب
 انقل الوصية **اقول** قد تقدم ذكر الخلاف في هذه المسئلة في الباب **قال**
 الله سره لو جئت ام الولد خطأ وخلقت لجنابة بغيره بغيره في ميراثه
 الميراث عليه او افاقا بل جئنا منه وبين قواها باطل الميراث من ارث لجنابة

وقتها على راي **اقول** الخلاف فيها اذا قلنا ان المولى هل يترد بها باقل الميراث
 من ارث الجنابة بغيره يبرأ في الخلاف فيها اذا قلنا ان المولى هل
 يترد بها باقل الميراث او باقل الجنابة والخلاف هنا كما في جنابة سائر
 المالك والشافعي والشيخ وغيره على راي باجتماع الخلاف في حكمها مطلقا
قال قدس الله سره ولو ثبت اثبات على اقراره بالاستيلاء وحكم بغيره
 عنها لم يثبتها الولد ان كان في نسبه ولا يعرفان في النكاح لقيمة الجارية لانها
 انها اذا استلمت البيع كقيمة له ويحتمل الارش **قال** هذا المحتمل ما يصح عندي
 لشان القيمة بسبب ثبوتها الميراث عنها والشهادة المرجع عنها كالجناية
 المصونة فاذا انقضت الجنابة شيئا وجب الميراث كالميراث معونا **قال**
 قدس الله سره بل ولا بعد الموت لانما يحسب على الولد اي ارضى من قيمة
 الجارية بعد الموت لانها اعتقت من نصيب ولدها فلا يقتضاها الميراث من
 الورثة ولا لانها ابشاميرة **قال** قدس الله سره وهل يورث هذا
 الولد النكاح **اقول** ينشأ من انه ثبت نسبه ولولده ثبوت ميراث
 فيه لان الميراث بعد الحكم ومن انهم لم يثبت الميراث بل يثبت بالولد المولى
 بما يستلزم نسبه وهو اعم من الميراث بغيره لانها جاز موته قبل موت
 الميراث او عدم ارضه فارتفع حكمه به الشارح لا يرضى ثبوتها عليها **قال**
 قدس الله سره فان قلنا به فارجح ان الورثة تعنى بها خاصة **اقول** وجه
 الميراث ان شهادة قاسب لآلاف نصيبه على باقي الورثة وقد رجحنا عنها
 والشارح اعم الميراث عنها بمنزلة الجنابة مباشرة للاختلاف وان شهدا بها اوجب
 ملكهم عنها فكانت كالميراث ملك الميراث عنها ويحتمل القول لانها انما
 شهدا بالثبوت الميراث وان كان ذلك مستلزما والتقدير كما تقدم **قال**

قدس الله سره ولو لم يحصل من المولى اعتزال بالولد كما قلنا في غيرنا قيمة امه
 وحصة من الميراث لباقي الورثة ان ثبت الميراث **اقول** اذا عبد الميراث
 باستيلاء ولحق ملكته ولم يعد ومن الشهادة عليه تسديت لها ذلك
 فانها يعرفات ولو رجحنا عن شهادة الورثة وماذا يعرفان فنقول في بيان
 قيمة الجارية وقيمة الحجوبة الولد وحصة من الميراث ان قلنا بوثيقته
 على ما تقدم من الميراث لان شهدا بها سبب لذلك اذ لو كان الشهادة كانت
 هي مملوكة ولولدها مملوك ولم يورث شيئا وبالله التوفيق والله اعلم
قال في الميراث وفيه فصول **الميراث** في حقيقة ما **قال** الميراث في
 الميراث الكتاب والسنن والجماع قال الله تعالى ما يواخذكم الله بالثغرة ليعاذكم
 ولكن يواخذكم بما عتقتم الميراث وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله
 لا عزوة في قرينة او جلع على اعتقاد الميت في الجملة ظاهر معلوم **قال**
 للاصحاب في تعريف الميت عبادات احسنها ما ذكره المستحسن منها وهو الميت
 لنظائمتي تحققت ما يمكن فيه الخلاف بل هو الله تعالى اوصافه المختصة فتقولا
 تحققت المراد به بالنسبة الى داعي الجنابة غالبيا فانه لما يتعلق الميراث والكنافة
 بالجنابة يحصل له اعم لا زادة الى الميراث بمتقني الميت وقيل المراد بالقرينة
 الشرعي ويحل فيه المافى والمستقبل والمضى والاثبات وينجح به بين
 النقص والمباشرة لانه لو كان يصرف الميت الشرعية التي يثبت بها الميراث
 بالجنابة والساكن في النكاح لم يرضى شرعية بل يرضى سببا بخلافه **قال**
 انما في الميت الشرعية هو لنظائمتي تحققت امره فتقوله بل هو كالميراث
 الله تعالى اوصافه من صفاته المختصة به وشهادته العانة باحد امره

او بالبرادة من رسول الله صلى الله عليه وآله من احد الامامة المعصومين الذين انقضت
 الله طاعتهم ولا يجب المنطق بها ولا يحل ان يفتوا بها وهو اختيار المحدث المصنف
 هنا لا يصح الميمون لما لا يفتوا به تعالى واحدا والله جحد ايمانهم بخلقها غاية
 لما ياتي وانظرها واحدا بحديث سلم في الصحيح قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 قول الله تعالى واذا قيل اذا ينشئ والجمع اذ هو واحد والاشراك قال لان الله ان
 يتنهن خلقه باثاء وليس خلقه ان يتنهن كما لم يره وقال سدا ان يجب بالحيث كعادة
 ظاهرا فقال ابو الصلاح يجب كعادة ظاهرا بخبر الحنف وان علق ذلك بشرط ثم
 ولما احلنا ما على عليه البرادة به فقلبه كعادة المذكورة وقال ابن حنبل ليس
 يمين فاذا كذب اثم ولزمته كعادة النذ ودعا لابي ادريس بن جعفر عفا عنه
 في نفيه في بسوط فقال اذا قال انا يهودي او ضاري او مجوسي او مسيحي او مسي
 اومن القرآن ومن الاسلام لا فعلت كذا ففعل لم يكن مينا ولا ينجس بخلافه كما لم يره
 كعادة وفيه خلاف قال وما ذكره في بسوط هذا الذي يروي في نسو واليه ذهب
 وبه افق وقال المصنف في المختصر لا يجوز الحلف بذلك فان فعله لم وان حلف
 في يمينه يجب عليه اطعام عشرة مساكين كل مسكين مسك واستغفر الله تعالى
 وهو الحق بانه لو حلف بحديث صحيح في الصحيح كان كذب بحديث الحق والحق محمد
 السكوي عليه السلام يعلم خبره من رجل حلف بالبرادة من الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وآله فحلف ما يجب فوقع عليه السلام بطعم من مساكين كل مسكين مسك
 الله عز وجل ولا ما قاله بين ايجاب الحنابلة لا يكسب اليقين انما شرعا مما
 لم يفتوا به انه اذا شاع عند العامة كحلف فيها ومن ثم حلف بها **باب**
 بذكر الله سرع ودعا لله بالبرادة لا شرب الحان ايشاء زيد بن عبد الله بن مسعود
 ان يابا زيد بن ابي شرب لان الاستثناء واليمين يتفق منه شفا هذا والمستثنى

او بالبرادة من رسول الله صلى الله عليه وآله من احد الامامة المعصومين الذين انقضت
 الله طاعتهم ولا يجب المنطق بها ولا يحل ان يفتوا بها وهو اختيار المحدث المصنف
 هنا لا يصح الميمون لما لا يفتوا به تعالى واحدا والله جحد ايمانهم بخلقها غاية
 لما ياتي وانظرها واحدا بحديث سلم في الصحيح قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 قول الله تعالى واذا قيل اذا ينشئ والجمع اذ هو واحد والاشراك قال لان الله ان
 يتنهن خلقه باثاء وليس خلقه ان يتنهن كما لم يره وقال سدا ان يجب بالحيث كعادة
 ظاهرا فقال ابو الصلاح يجب كعادة ظاهرا بخبر الحنف وان علق ذلك بشرط ثم
 ولما احلنا ما على عليه البرادة به فقلبه كعادة المذكورة وقال ابن حنبل ليس
 يمين فاذا كذب اثم ولزمته كعادة النذ ودعا لابي ادريس بن جعفر عفا عنه
 في نفيه في بسوط فقال اذا قال انا يهودي او ضاري او مجوسي او مسيحي او مسي
 اومن القرآن ومن الاسلام لا فعلت كذا ففعل لم يكن مينا ولا ينجس بخلافه كما لم يره
 كعادة وفيه خلاف قال وما ذكره في بسوط هذا الذي يروي في نسو واليه ذهب
 وبه افق وقال المصنف في المختصر لا يجوز الحلف بذلك فان فعله لم وان حلف
 في يمينه يجب عليه اطعام عشرة مساكين كل مسكين مسك واستغفر الله تعالى
 وهو الحق بانه لو حلف بحديث صحيح في الصحيح كان كذب بحديث الحق والحق محمد
 السكوي عليه السلام يعلم خبره من رجل حلف بالبرادة من الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وآله فحلف ما يجب فوقع عليه السلام بطعم من مساكين كل مسكين مسك
 الله عز وجل ولا ما قاله بين ايجاب الحنابلة لا يكسب اليقين انما شرعا مما
 لم يفتوا به انه اذا شاع عند العامة كحلف فيها ومن ثم حلف بها **باب**
 بذكر الله سرع ودعا لله بالبرادة لا شرب الحان ايشاء زيد بن عبد الله بن مسعود
 ان يابا زيد بن ابي شرب لان الاستثناء واليمين يتفق منه شفا هذا والمستثنى

ايجاب الشرب بيمينه فان شرب قبل شربة زيد بن ابي شرب قال زيد بن شيبان ان يشر
 او ما شرب ان لا يشرب لم يحل لان هذه المشية غير استثناء فان خفيت شربة لزمه
 ان يشرب لا يفتي الشرب بيمين المشية وهي محدودة بحكم الاصل والتحقق ان الله ان
 قد بقوله الحان ايشاء زيد ان يشرب فالحكم بصد ما يتكلم والتفاد ثابت هـ
 ايضا وان جعل الحان ايشاء استثنى ما يتكلم والمطلوب ان **باب** اذا قال والله لا شرب
 هذا اليوم او يوم كذا الحان ايشاء زيد ان شرب في اليوم علي الشرب في الوقت
 المعين ولا يتصل عن طريقت احدهما ان يشرب في الوقت المعين وهو بطلان
 شفا به وانما يقع المستثنى بالنظر لما هو مشية زيد لما تفاد استثنى اليمين
 ان وقت قبل الحلف عليه وان وقت بعد لم يكن له الحكم اما الحان فلا
 ويقع الشرب بيمينه دفع صدقة متفق اليمين وهو يتفق على اليمين اجماعا واما
 الثاني فلهذا القول يفعل متفق اليمين فلا تشر المشية بعد فيه ولا انما يحصل
 الحاصل في هذا بحثان **باب** ما هو متعلق المشية المذكورة فالاشية هو
 عدم شربة فكيف معناه والله لا شرب هذا اليوم الحان ايشاء زيد عدم الشرب
 فلا شرب واحدا فيضنا ابو القاسم بن سعيد لوجوب **باب** ان لا يستثنى والمستثنى
 منه متفادات اي متفادات ولا استثناء من المتفادات في من المتفادات
 اليمين على ثبات الشرب فالاستثنى صدقة وهو عدم الشرب او ما يستلزمه باعتبار
 استثناء الله وقد علمته على مشية زيد فلما قام استثناء في حلف حلف الاستثناء
 عليها ويجوز بالبرادة لغير حلف اليمين **باب** ايشاء انما شرب في شربة او شربة
 والاشية في الشرب لان اليمين تعلقت بانبات الشرب فالاستثناء وانما شربة
 وشرب الاستثناء هو حلف المشية ولما لم يستلزم المطول ايضا لا يحصل
 المشية شافية للشرب ولا ياتي في الاستثناء المراتدات المراتد صدقة اذا كانت

ايجاب الشرب بيمينه فان شرب قبل شربة زيد بن ابي شرب قال زيد بن شيبان ان يشر
 او ما شرب ان لا يشرب لم يحل لان هذه المشية غير استثناء فان خفيت شربة لزمه
 ان يشرب لا يفتي الشرب بيمين المشية وهي محدودة بحكم الاصل والتحقق ان الله ان
 قد بقوله الحان ايشاء زيد ان يشرب فالحكم بصد ما يتكلم والتفاد ثابت هـ
 ايضا وان جعل الحان ايشاء استثنى ما يتكلم والمطلوب ان **باب** اذا قال والله لا شرب
 هذا اليوم او يوم كذا الحان ايشاء زيد ان شرب في اليوم علي الشرب في الوقت
 المعين ولا يتصل عن طريقت احدهما ان يشرب في الوقت المعين وهو بطلان
 شفا به وانما يقع المستثنى بالنظر لما هو مشية زيد لما تفاد استثنى اليمين
 ان وقت قبل الحلف عليه وان وقت بعد لم يكن له الحكم اما الحان فلا
 ويقع الشرب بيمينه دفع صدقة متفق اليمين وهو يتفق على اليمين اجماعا واما
 الثاني فلهذا القول يفعل متفق اليمين فلا تشر المشية بعد فيه ولا انما يحصل
 الحاصل في هذا بحثان **باب** ما هو متعلق المشية المذكورة فالاشية هو
 عدم شربة فكيف معناه والله لا شرب هذا اليوم الحان ايشاء زيد عدم الشرب
 فلا شرب واحدا فيضنا ابو القاسم بن سعيد لوجوب **باب** ان لا يستثنى والمستثنى
 منه متفادات اي متفادات ولا استثناء من المتفادات في من المتفادات
 اليمين على ثبات الشرب فالاستثنى صدقة وهو عدم الشرب او ما يستلزمه باعتبار
 استثناء الله وقد علمته على مشية زيد فلما قام استثناء في حلف حلف الاستثناء
 عليها ويجوز بالبرادة لغير حلف اليمين **باب** ايشاء انما شرب في شربة او شربة
 والاشية في الشرب لان اليمين تعلقت بانبات الشرب فالاستثناء وانما شربة
 وشرب الاستثناء هو حلف المشية ولما لم يستلزم المطول ايضا لا يحصل
 المشية شافية للشرب ولا ياتي في الاستثناء المراتدات المراتد صدقة اذا كانت

سببا للمقتد يكون متعلق المشية هو في الشرب ثم فرع على هذا القول اعني الشربة
 فردا ثلاثة **باب** تعلق مشية زيد بالشرب **باب** تعلق مشية زيد بالشرب
 حكمها لا يتجمل بها اليمين لانها غير متفادات في وقت واحدة بل دفعا فلا ياتي لها
 في استثناء ما لم يعلم امتنان على استثناء المشية المعك عليها حال اليمين لو
 حلف مشية زيد لزمه الشرب بوجود المتفق وهو اليمين وعدم المتفق اذا انقضت الحلف
 هو مشية زيد ولم توجد والمطلوب بقاء عدم الحلف قال المصنف في الشربة انما يتألف
 على تقدير اعادة الحلف عدم مخالفة اليمين مشية زيد اما لو ادا مخالفة مشية بان
 يشر الحان ايشاء زيد ان شرب في الحان ايشاء زيد ان شرب كان الاستثناء استثناء مشية
 زيد للشرب فانما شاء ان يشر قبل شربة لم تحل اليمين وان رفع وجوب الشرب
 لوقع الشربة لان هذا الاستثناء صحيح لان شربة مشية الاستثناء كون حكمه مضاهي
 اليمين اي المتافاة بينهما وهو كذا كذا كما قد روي في هذا المعنى اشار المصنف
 والتفاد هنا ثابت لحكم الاستثناء في شربة ايشاء وفي تقدير الحلف مع ارتفاع
 وجوب الشرب لكن في شربة ايشاء هو حلف على شربة مشية زيد عدم الشرب
 وفي تقدير الحلف على شربة مشية زيد الشرب وكلاهما صالح بشرط لان الشربة
 حلفه الشارع شرطها وسبب يجعل الحان ايشاء مع كونه تعدد كذا كذا يتوفى
 العمدة موجود هنا والمتفق في هذا تقدير الحلف مشية زيد للشرب
 يستلزم انحلال اليمين ومشية عدم الشرب لا يتفق انحلال اليمين **باب** حكمها
 وفي تقدير الشربة مشية زيد عدم الشرب يستلزم انحلال اليمين ومشية الشرب
 لا يتفق انحلال اليمين حكمها والى ذلك اشار عليه ولكم بقدم تقدم ثم
 فرع المقتد فريعن **باب** لوجوب مشية زيد كذا كذا في شربة ايشاء زيد
 وعدم الحكم بوجود المتفق الحلف والمطلوب عدم **باب** لوجوب اعادة الحلف

ولم يعلم اي التقديرات ادا قيل حصل على الاول اعني تلك الشئ لانه اطهر مما
 ويتبادر الى الخيال لانه لا يمكن ان يكون الشئ مشترك لا يحصل على احد حاشية لم يقترنه
 ولم يوجب ولا يحصل على الجميع لتساوي بينهما فيبطل اليقين ولم يقبل احد من
 حجاب اي نقدي المصنف **البعض الثاني** في تحقيق الاستدلال بالمشية ذ
 المستثنى منه هذا الاستدلال ولا يثبت لاسيما في شدة وهو في الخارج حقيقة
 فيقول اليقين وقعت على الشئ على كل تقدير يترتب من المفادير المحللة على
 سبيل البدل فاستدلال مشية زيد من تلك التقادير فيلزم استثناء الشئ من
 هذا التقدير وان كان داخل فيها وقد فرض خارجا بالاستدلال هذا خلقت
قال قد افسدوه ولا يدخل المستثنى في غير اليقين وفي دخوله في الاطلاق
 الكمال اذ هو عدم الدخول **القول** هنا سئلنا في الاستدلال بالمشية
 لم يدخل في غير اليقين لان النفس جاز في اليقين لتوحيده العلم والله لا يزداد
 انشاء الله وقال صلى الله عليه وآله من حلت على من قال انشاء الله لم يثبت واما
 في غيره فلا يرد عليه **نقص** هل يدخل الاستدلال في الاطلاق لا في قول
 احد من اهل العلم وهو قوله في البسطة والخلاف في كتابنا في المطالبات لان
 الاصل عدم لزوم العتبه وانما في ذلك في الخلاف ايضا في كتابنا في الامان
 وقال ابن اديس الصحيح الذي في الخلاف فيه بيننا بنا ما قاله في الخلاف
 في كتابنا في الامان فيقول ان ليس لاجماع عليه ولما جاع المتقول بخبر الواحد
 حجة وانما المصنف في المختلف قوله في البسطة لانه على مقتضى اللغة والافراد
 الذي هو الخبر لم يحصل ولا يوجب عندنا اختيارا ليس له دليل لانه يحصل من
 لزوم الاطلاق وليس له دليل لان المراد بدخول الحشية في الاطلاق انه اذا عتبه
 بالمشية لم يحكم بما هو في اذ اعقب اليقين بالمشية اذ هو اجماع يحصل من التماثل

في العمل متفاهرا بوجوه عدم دخول الاستدلال بالمشية الحكم بالمراد وعدم الاستدلال
 اليقين لانها لا تكون بعد الاقرار ولا يسمع لتوحيده عليه السلام اقرارا واعتقاده على انهم جاز
الفصل الثاني في الحاشية قال قد افسدوه ولا يثبت لاسيما في شدة وهو في الخارج حقيقة
 فلاح ووالده لما ذكره في هذا الموضع مع تفصيله لما ياذنه في الحكم مع حاشية لما
 ياذنه وذلك في هذا من فعل الواجب وترك النتيجة اما فيما فيعتقد من دون اذنه
 فاقبل بانها اذا ما انعم كان معها انهم لم يثبتوا في الوقت مع بقائه الولد والرضية
 فلو كانت الماهية او طهرت النعمة لولم يثبتوا في الوقت مع بقائه
الوقت وجه الوجه عدم ملائمة الدلالة على وجوب الوقت باليقين
 قوله تعالى فاستنوا اليه ان وقوله تعالى لا يواظبكم الله بالعقوبة ايما انكم
 ولكن يواظبكم بما عملتم من الاماني فكذلك اطاع عشرة مساكين من اوسط الطريق
 اكلهم اكلهم او يحرقونهم فثبت فيهم بعد خصام ثلاثة ايام ذلك كفاية
 ايما انكم اذا خلعت وقوله تعالى يشترط بعد الله واما فيما في ذلك وقوله تعالى
 واحفظوا انما لكم هذه الايات ثم صورة النزاع خرج ما اذا حل الماهية في
 حاله ولا احتياط ويحصل عدم الاعتقاد لانه لو اعتقد دخل تحت قوله تعالى وما
 عندكم الاماني والاصل فيه انما اذا انزل الى حاله بل هو جازع بطلان احدا
 اليقين او عتبه في لزوم اليقين وتأثيرها كاليقين المشقة على شرط وجوب
 فان وقع اليقين شرط بذلك الشئ اذ كانت **قال** قد افسدوه ولا يثبت لاسيما في شدة وهو في الخارج حقيقة
 لوقول المتع من الماد في المتع او اللطف في اول اوقات الامكان **الحال**
 اذا حلت القيد بآفة شرط على عمل لم يمتد الوقت او يمتد وقتا يصلح
 المتصل بمتصل الله عز وجل اصاب في يوم الجمعة والجمعة او في يومه الكونية
 هل للوقت شدة فعلها في اول اوقات الامكان **قال** قد افسدوه ولا يثبت لاسيما في شدة وهو في الخارج حقيقة

زمان الفعل الواجب من حق المعنى ولعدم الدلالة الدالة على فضيلة الماد
 في اول اوقات الامكان ومن انه منع من فضيلة غير واجبة فكان له ذلك وجميع
 مندي الماد لان الواجب المصح من قبل الواجب فيجب النسبة الى الاوقات ذ
 التفسير فيكون الوقت ولعدم الماد امر بالمسارعة الى الواجب ولا يحكم على
 مناعة الماد في فضيلة المحضه ولا يثبت تلك العتبه **قال** قد افسدوه ولا يثبت لاسيما في شدة وهو في الخارج حقيقة
 اليقين من الكفاية في اي **القول** اليقين من باب الواجب فثبتها بما
 من ترتيب اثرها عليها وبطلانها عنده اذ لم يثبت فنقول هل يقع اليقين من
 الكفاية لان قال في البسطة من فان حلت حال الكفاية قال وجبت عليه الكفاية
 لكنها لا تقع حال الكفاية في وقت محتمل على النية وهي لا تقع منه وقال في الخلاف
 لم يثبت بين الكفاية بآفة تعالى في الواجب عليه الكفاية بالوقت ولا يقع منه
 التكليف بوجه وهو اختيارنا ايضا بل هو وانما ادريس في هذا القول بان الكفاية
 يتناولون بحركات القرآن في وقت تحت قوله تعالى ولكن يحل لكم بما
 عتقتم الايمان واحصوا الاخرى بان اليقين بخبر الله لا يقع وانما في يعرف
 الله تعالى فلا يثبت به وقال في الذي في المختلف ان كان الكفاية يعرف الله
 كان في حشية او يشبه كالحج فلا يثبت بيمينه وان كان كاشف الحجة لغرضه
 فيكون من الميث ضرورة اعتدلت بيمينه بالله تعالى لوجود المتعني
 وفي الخلاف بالله من مكلف عاتق به غير من عليه الفعل المتعلق عليه فان
 كان من المتعني وجب عليه تعلم اللعلم وفعله لا يتناع وقوع الطاعة
 من الكفاية لانها لا تكون ملزمة للواجب وهو مستثنى من الكفاية في وقت من التلزم
 وان كان غير ملزمة وجب عليه مطلقا وان حلت وجبت عليه الكفاية لان
 لوجود التمتع في كل حال منه اذ هو الماد في وقت الاسلام عليه فان اسم بولي الحاشية

سقطت الكفاية عنه لقوله عليه السلام الاسلام واجب ما قبله واعلم ان الغنى في
 اليقين اما يتحقق اذا قيلت بوقت معين وخروج ولم يفعل او بشرط محتمل انه
 يشمل حاله او بعده بالافضل والحق عندي قول الذي في المختلف والله اعلم
القول متعلق اليقين وفيه مطالب **القول** في المتعلقه يا
 لذلك والمشرية **قال** قد افسدوه ولا يثبت لاسيما في شدة وهو في الخارج حقيقة
 لم يثبت احد ما بعينه في جملة على العربي او اللغوي اشكال اذ هو الماد **القول**
 يخاف من تعارض الحقيقتين فان ذلك لا يثبت حقيقة في كل واحد من المعنيين
 ووجه ترجيح اللغوي بان الحقيقة الأصلية والشرع انما اجاد على ما ان العرب عالم
 يثبت في الشارع ذلك المنظر من ذلك المعنى ووجه ترجيح العربي بانها حاشية
 واللغوي مشروحة عندي والمأثري عندي هو ملوك عند المصنف ان كان
 الخالف من اهل العرب لان الحقيقة اللغوية بخارج عربي والمنظر انما يحصل على
 الحقيقة عند المناظر لا المجاز لان الحقيقة العربية ابلغ في الافهام والفرق من
 الكلام هو لافهام القريب اليه وان كان من اهل اللغة حصل على اللغوية
 وهذه المسئلة اصولية وقد قد المصنف حجة كل فريق في نهاية الاصول والفقه
 يشبه من المصنف **قال** قد افسدوه ولا يثبت لاسيما في شدة وهو في الخارج حقيقة
 الظاهر على كمال **القول** شتم الظاهر هو المصنف اني لا يخالف الظاهر الجبر اذا
 عرفت ذلك فعل يثبت بآفة لولدت لكل شيا حاشية في كل احد ما لا لا لا لا
 من واما بغير عند المصنف وطلق عليه العلم وانفقوا بآفة المصنف في
 انه لم يثبت حقيقة النوعية والثاني في شتم حاشية قوله تعالى
 حوتنا علمهم في الماهية ظهورها في قوله تعالى في علمه لفظ انهم حقيقة

كما ان الاستثناء من غير الحرف يكون مجازا ولا يصلح عدله او دونه انه عطف عليه ما
 اختلط به من غيرهما فاما ذلك ان الاول فمما كان الاستثناء متصلا وشخصا لا بعد
 يستلزم استعمال اللفظ الواحد في حالة واحدة في الحقيقة والمجاز ولا يجوز وفيه
 نظرا لان عطف الاستثنائية بعضها على بعض في قول من ذكره بحرف الاستثناء
 فيها استثناء آت واثبات اهل القول ليس يتجوز مع منعه وقوي الشك في البسط
 لما دل وحكم به في الخلاف فذهب ابن اديس الى ان في اخذاته المشت
 في الحقيقة ونحوها ان ادريس اجمع اهل اللغة على صدق اسم الشئ عليه حقيقة
 وقال ابن الجوزي ان اكله لا ياكل ما كان له من غير ان ياكل ما كان له من غير ان ياكل
 قدس الله سره ولوحده لا ياكل راسا انصرف الى ان الغالب كما لم يوافق ولا ياكل
 دون راس الطير والتمسك بالخمار وعلى هذا ان اوله يتناول ان اللفظ حقيقة
 لغوية في الكل قطعا وهذا مستعمل فيها عند راس الطير والتمسك بالخمار فعمل هذا
 الاستعمال على سبيل المجاز او متعل في حق ما وحقيقة عينية فتدلها وصف
 المجاز هنا والتعل على قول المجاز هل غلب على الحقيقة بحيث صار الحقيقة
 متجوزة ام لا وعلى قول غلبه هل يجوز لللفظ عند الاطلاق على الحقيقة العينية
 او المجاز والغالب وهذه مسائل اصولية اختلفت لمؤلفين فيها فاقنعتم فيشك
 الاختلاف واعلم ان الاصحاب اختلفوا في هذه المسئلة فقال الشافعي في البسيط
 لا يجوز ان لا يضر النعم المبلع بالستر والغفم دون غيرها الا اذا اشتد غريب
 يتحقق اطلاق ادريس عليه حقيقة ولخص في بله في اكل بشرط علم الحائض
 ولا يثبت من اكله وقال في الخلاف اذا اكلت اكل فضا حشواكل نوح
 بلان والستر والغفم دون الطير والعصا فيد الجوارح فليما نوه واختار
 ابن اديس وقال المصنف في الحديث ان نبي الخائف حتى صنف اليه الا ان

٥٦

فان هذا كحرف خاص بعيدة الخالت ويتصرف اطلاق لفظه اليه حمل
 عليه والاحمل على الحقيقة الغوية **قال** قدس الله سره ويبحث في الطبيب
 والبسرا لمصنف على اشكال الباء في اما في الرطوبة والبسرة **قال** الاصل
 الذي يوجب اليه ويعتمد عليه في البر والختن اتباع موجب اللفظ الذي
 تاملت اليه به وقد يتطرق اليه التقييد والتخصيص فيه فيعرفت به
 او بصلاح خاص او بغيره اخرى اذا عرفت ذلك فيقول اذا احدث لا ياكل
 لفظا او حدث لا ياكل بسرا فاكل المتصنة اي التي تضعها بسرا ونقصها طبيب
 هل يثبت ام لا استشكل المصنف من حيث صدق الطبيب على الخبز والمريض
 والبسرة على الذي لم يربط ومن عدم صدق كل واحد منهما عليها حقيقة عينية
 اما لو حدث لا ياكل بظيمة او بسرة لم يثبت بالمصنف قطعا لان الرطوبة اسم
 لما تطبق عليها والبسرة علم لما لم يربط منه شئ وذلك غير ما يتحقق في المصنف **قال**
 يثبت به **قال** قدس الله سره ويندفع الرمان والحبيب والطبيب والطبيب
 في المأكلة ولا يدخل الخضروات كالنشا والخيار وفي البطخ اشكال **قال**
 هنا سائل اسم المأكلة يتناول الرمان والحبيب والطبيب اذا احدث
 على ترك اكل المأكلة تحت بكل واحد من هذه لان المأكلة ما يتناول به اي
 يتعم بها قبل الطعام وبعده ولا انها تسمى في عرف الناس فأكلة ويسمى
 باكلها فأكلة نيا وموضع بيعها وان المأكلة والاصل في الاطلاق الحقيقة
 الخاصة الجارية بهذه الاشياء فثبتها ولها اليقين لا يقال انه تعالى
 عطفها على المأكلة مرة وعطفت المأكلة عليها اخرى والعطف يقتضي
 المقايير والجواب ان المتأخرين اكلوا الخبز فثبت فيجوز عطفه كال
 واحد منهما على الآخر ولان في عطف النوع على الجنس شرعا له واظهره

لما وصل وسبب التحريم طار عليه في واحدة فاذا لم تعلم بينها نكل واحدة يفرق
 اصلا المباحة ولم يعلم السبب المحرم فيها يكون التحريم ما يتحقق به وهو اكل من
 حيث هو اكل الاكل واحد بل البعض فالضابط في هذا الياج اجاب انكلها
 كان تحريم كل واحدة ثابتا بالاصل وسبب المباحة في واحد غير معين
 عند المكلف وهو معين في نفس المصنف واشهر حرم كل واحد فاكل كالا كان
 حل كل واحد ثابتا بالاصل وطرا سبب التحريم على واحد غير معين عند نا
 وهو معين في نفس الامر حرم اكل من حيث هو اكل واحد على اليد بل
 يجب ابقاء واحد هذا كثر من المشهور في الماشد بقوله وان حرمنا الماشد
 بالاجتناب الى آخره **قال** المصنف قدس الله سره لما قريب انه ان كانت
 الاشتباه في محصور لا يشترطه احتمال وجوب اجتناب الكل لانه احتراز
 عن القرار المخطوطة وعن فعل التيقيد بالاضطرر والاحتراز فيه فيجب وعينه
 قوله عليه السلام وما اجتمع الحلال والحرام الاغلب الحرام الحلال فاما مع
 المشقة والاضطرر في اجتناب كل واحد فحكم ما تقدم وهو وجوب اجتناب
 الكل للكل واحد بل البعض لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج
 ولقوله عليه السلام لا اضربوا الاضراء في الدين وهذا هو الاصح عند
قال قدس الله سره ولوحظ لا ياكل طعاما اشتراه ذكرا نكل ما اشتراه
 مع غيره لم يثبت فان اقتضا على اشكال **قال** هنا سائلان اذا
 حلف لا ياكل طعاما اشتراه ذكرا نكل ما اشتراه ذكرا وعمره ما واشتره
 لم يثبت لان اطلاق العقل في العرف يقتضي الاضراء به وليس في قوله
 ابن اديس والشك في الخلاف وقد د في البسيط **قال** هو الحق عند
 لان جزء المتاعل لا يكون فاعلام **قال** اذا اقتضا نكل ما حصل لزيد هل

الفضل لقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل
قال لم يدخل الخضروات كالنشا والخيار واجزا **قال** هل يدخل البطيخ
 في المأكلة لا لا في الميسوس لم لان له نفسا شجوا اذا صير نعيم
 كالتب والطيب ولانه يصدق عليه اسم المأكلة عرفا وقيل من الخضروات
 فلا يكون فأكلة ولا تة ورد في التفسير في قوله تعالى اذكي طعاما انه البطخ
 ثم سميه فأكلة والحق عندي انه يرجع الى اهل العرف او اللغة فان
 صدقت عليه اسم المأكلة حقيقة في اللغة او العرف حث به والافتلا
قال قدس الله سره ولوحظ لا ياكل نكهة معينة فثبت في ثمر لم يثبت لما ياكل
 الجميع او يثبت اكلها ويجب ترك الاستيعاب ولو باقيا واحدة وهو يجب
 احتساب المحصور غير المشتق اشكال **قال** في ذلك **قال** اذا اكلت لا
 ياكل ثمرة معينة فثبت في ثمر واشتبه لم يثبت لما يعلم كل المخلوق على ترك
 اكلها ولا يعلم ذلك الا ياكل الجميع لانه به يتبين اكلها او يعلمها لو كانت من
 البر في وقعت في حتمز بالبر في حصر اخر فاكل اليه في كله والجملة اذا
 علم ان اكلها باي اسباب العلم كان حث فيجعل له لا اكل حتى يبي واحدة
 وبالمثل حتى يبي ما حلف به تركه كما لو تولى فيترك قدر ذلك العدد ولا
 يحرم اكل الايقال فثبت انه حتى اشبه الحرام بالخلا لانه تحريم اكل ومن
 ثم حرم الزوجه مع اشتباهها بالاجنبية فكيف حلف هذا عدا واحدة
 نبي الخيلوت عليها فاي فاق يبي المستلزم لانا نقول العرف انه في
 الكراج المتصف للتحريم ثبت اولاني اكل وهو كونه اجنبية وتوق عليه حكم
 وسبب التحليل طار عليه وهو الكراج ولا يعلم ايها وقع في كل واحدة
 على الاصل الى ان يعلم ثبوت السبب الصحيح فيها وفي اكله اكل مباح في

فلا يحمل على لغة غيرهم وقال الشيخ في الحديث انما يحمل على الحقيقة
 اللغوية لغة النبي من المعنى العربي وهو دليل المحاجة **قال** الله سبحانه
 ولوحلت لاسم سابع الا يشترى الا لا يتزوج فتكون في هذه المتعبد فالقريب الخ
اقول لان اسم سابع واشترى والتزوج حقيقة في العتود شرط والمباشر الفعل
 فاعل حقيقة فليكن الخنثى لتوكل فتدخل عنده لصحة نية عزها فان
 يقع قوله ما اشتريت ولا تزوجت بل اشترى زيد وانا وكيله وهذا ضعيف
 لانه يقع عرفا لا يقع انما اشتريت انا بل وكيلي **قال** قدس الله سره ولو
 حلت لاسم سبعة بشرا فباعه باقل من الخنثى المكال واشترى المكال لكان قطعها
 وبالنسبة في الذل **اقول** مشروطة النقل الى الحقيقة القوية فاشتقت
 نفي البيع بشرا فقد حصل اذا البيع بسبعة غير اسم عشرة وهذا اذا تخالفا
 متخالفا فلم تخالف اليقين ومن ان النظر في المعرف فانه يقتضي ان المقصود من هذه
 اليمين منع النفس عن زوال ملكه للمعاشرة فاسم سابع بالزيادة على العشرة
 خارج من النقط الذي يقتضيه العرف **قال** قدس الله سره ولو حلت على
 على الحقيقة انطلق لكل عطية متبع بها كهدية والقطعة والعمرى على كماله
اقول هذا المكال لاسم سبعة المكال هذه لاي يلزم وهي ثلاثة انما بحث في الحقيقة
 انما بحث بالفعله وشا لا اشكال فيها ان كل عطية في الحقيقة متبع بها
 بتزويج من الصدقة فحسبة وانما قيدنا بتزويج من الصدقة لان
 الهبة والصدقة مختلفان لانما تامة وحكا اما المأم فلا من يقتضي على
 غير ابطال وجب منه ما الغاية فلا ان المقصود من الصدقة التزويج لله
 تعالى والهبة كالتسليم لله فاما الحكم فلا ان التزويج لله عليه والى حكم كان
 ياكل للهبة وبما ياكل الصدقة وانما غلب في الحقيقة لان الحقيقة تتركب من الوقت

وانما قال عطية ليدخل الهدية فانما لم ينتقل الى ايجاب ويقول ومن
 حيث ان الهبة تخص بالنقل خاص وايجاب خاص والقبول يشترط له
 المتبع بها ابتداء في الحقيقة الى الهبة داني هذه المعاني ووجود التبع خاص
 لكل واحد من المانح والمأخوذ والاشارة **قال** هل بحث بالعمرى فيه اشكال
 منشاءه وجباة احدها ما ذكرناه في الخطة والهدية وثانيها ان عليك المنافع
 هل يكون للهبة ام الهبة مقصورة على تملك المانح وانما هذا
 البحث ان المنافع هل يقد ما لا اطاق ان في حكم على اهل العرف ولا شك
 انما مقتضى قبول النقل من مالك الى آخر **قال** قدس الله سره فلو ثبت
 ليعتدق بما له لم يتقبل الجميع دون المكاتب وام الولد وفي المنفعة كالحاجة
 الماد نقلوا **قال** من انما قد قلنا ام لا وقد تقدم **المطلب الخامس**
 في المضافة والصنات **قال** قدس الله سره ولو حلت على سبعة دخل للمسا
 والميتا في المخصوص اشكال **اقول** بناء من ان المكس هو موضع السكنى
 ولا يشترط في اطلاق الاسم حقيقة كونه حق لان المضافة بعدت ماد فلابد
 حقيقة كونه بحق حكم يوجب بها التحليل والتسليم والغالب وعنده واليمين انما
 يتفق بالإجماع في الحكم ومن حيث ان اليمين تابعة للحقيقة العرفية والمضافة هنا
 انما المضافة الملك او الاستحقاق **قال** قدس الله سره ولو جمع كقولهم الخنثى
 دارين هذه او لا استخلفت هذا عبد زيد فاما قريب يتا واليمين ح عديم
 المضافة **اقول** اليمين المتعلقة على صفة في موضع كل بغير شرط
 كالحقيقة ونحوه لا يشترط اذا حلت ما دخلت جاد الزيد او ملك
 زيد او لا كملت عند له او ملكا له فباع فبيد الماد او لا عند او اعتقد
 لم بحث بالخل ولا بالكلام ولو حلت على الميت كما لو قال لا دخلت هذه

الدار وهي لزيد ولم يذكروا انها الي زيد حثت لادخالها سواء بقيت
 على ملك زيد ولو جمع بين اليمين والمضافة كقولهم لا دخلت دار زيد
 هذه قيل خلت لما شاة ولا يصح المضافة لانها للتعريف وان المتعبد
 بهذه اليمين قطع الموالاة بينه وبين زيد والموالاة لا يقتضي في الدار
 فكان ملكه شرط في اليمين وقيل انما على مجموع اميرت الوصف والمالاة
 والمجموع يقتضي باسنا وبعض اجزاء به اذا اتفق ذلك يقول اذا دخلت
 الدار وهي ملك زيد حثت بل باع اليمين وان خرجت عنه قد دخل
 فيها فيه الخلاف فعلى الاول حثت وعلى الثاني لا حثت ولما قوي على
 الاول لان الدخول فعل موضوعه الدار فاما ما الي زيد لا يقتضي
 تعليق حكم بها لانه اتم ولا دلالة للوام على الخاص **قال** قدس الله سره
 ولو حلت على الدخول نزل من السطح فالقريب الخنثى **اقول** وجب
 القرب تقدم بها احتمال متايله **قال** قدس الله سره ولو حلت على كرامة
 العبد لم حثت مالا بما يملكه بدن العتق ان احلنا الملك **اقول** هنا مقتضات
 اشكال ان النقطح الاطلاقات يحمل على الحقيقة في التصرفات ولا مانع
 اذا المبيع لم يخله على الحيان ولا تسمية غيره ذلك يحمل على المبيع المتصرف
 واليمين فلا يدع في النقطح انما لا يتصور والا لما يطق تصرف في اليمين
 اصلا لانه تصرف ناسط لا يقع حله على حجة ارادوا في ثوبه
قال المضافة يقتضي الملك كقول دار زيد او يسه لا تحكم على قوله وبك
 زيد ولا قبل قوله اريدت كونه وذلك اذا قالت الشاهدان الحكم هذه الدار
 لزيد على وجه اتمه انما كان شاهدا بالملك ولم يجرى الى استئصال وهذا
 من خواص الحقيقة والشيء ما يملكه صديق اضا قال داني زيد اريد كونه

الا نقول انه يجوز لانه يقع فيها يقال هذه ليست دار زيد كونه وبك
 طه حثت النبي في جواب من قال هذه الدار لزيد فقلت لا وصحة الشيخ دليل
 المجاز لانه لو كان حقيقة لزم الاشتراك فقد تراض الحيان لاشتراكهما
 في المجاز ادبي لا يثبت في المصطلح ان العبد لا يكون قد تقدم اذا اتفق وهذه
 المقتضات فيقول اذا حلت ما يملك دابة العبد فعلى القول بان العبد
 يملك ما حثت المباداة هي ملكه فكان الخنثى ممكنا هنا وعلى القول باحالة
 ملكه لم يحمل المضافة على المقتضى والملازمة لتصبح اليمين تمام قد تقدم
 في المقتضى الماد فيقول هذا لا يحث لانه على اليمين على مجال وقال الشيخ
 انما حثت بما يملك بعد المعنى يقتضي اذا عتق العبد فملك دابة فوكيها
 الحائض حثت وعندي فيه نظرا لانه لا يتحقق معن اليمين لانه انما ركب دابة
 حرة دابة عبيد وانا نقول ان قال لا ركب دابة هذا ولا يزد عليه
 حثت في هذه العتودة وهي التي ذكرها المصنف وان قال لا ركب دابة
 عبيد فيحقق الخنثى هنا لان حال العبودية يسقط ملكه وحال الحرية يخرج
 من مقتضى اليمين لا كونه وان قال لا ركب دابة هذا العبد فعلى
 الخلاف فيما اذا قال لا اكرم هذا العبد فحقن كلفه وباقي ذكره **قال**
 قدس الله سره ولو حلت على ليس بعتق فارتد به في الخنثى اشكال **اقول**
 من ان ليس بصدق على الارتداد حقيقة باذنه يقال لا يحل
 الوداد ومن ان ليس بصدق حقيقة عرفية وهي من رتبة متقدمة
 فاضافة ليس الى التبعين دليل على ليس المقتضى به قالوا كونه حقيقة
 عرفية موقوف على النقل وهو خلاف الماصل ولذا خراس الحقة في قوله
 فيه وخراس الحيان موجودة في هذه ولو لم يجز انما غلبت حقيقة حلت

فمن ثم يشاء الاشكال **الف** قدس الله سره واذا علق على الماشية دأ
 بلوام العين كقولنا المصنف هذا اكل كفته ولوعلى على الوصف انجلى
 بعد كونه لا اكلت من اكلت لم يخلو فكلم من اعنى اكل لم يشر
 واجتماعها فلا تريب فليس الماشية كقولنا اكلت هذا العبد اكلت
 لم هذه العلة فيمت وتكرر **اول** اذا جمع بين الوصف والاشارة فقال
 الوصف فعل يخل اليه او تعلق الماشية اليه حيث هنا كما تقدم فيما اذا
 بين الاشارة والاشارة من غير تفاوت **الف** قدس الله سره ولعل
 لم يجمع بغير اذنه فاذا بحث في سبب المادون في الحث اشكال **الف**
 اذا حثنا بجمع من الدائم فلا يغير اذنه فلا نأخذ حكم المخرج مع عدم
 المادون وهو متحقق الآن وحلله باذنه بمتحقق التيد وهو متحقق
 فان اذن وعلم المادون لم يثبت بالخروج اجماعا وان خرج ولم يصدق
 منه اذن فثبت اجماعا وان اذن ولم يسمع اذنه ولو بيقول بخبر علم
 به احتمل عدم الحث لوجود الاذن والرضا منه وهو السبب و
 الشغل المساوي في التحمل للمعين ولانه حتم خرج لم يوافق اذنه
 فاذا دعه وهذا المخرج قدما في اذنه ما رادته فلا يثبت ويحتمل
 بان المادون سبب في اعادة المخرج شرعا هنا ولما سبب الشرعية اشأ
 يخرج العلم موجودا لان الخطاب الشرعي متعلق بالخطاب العاقل
 اذا لم يسمع به فلا ينفرد القول بالحث كتحجج من سبب عدم اعتزال الوكيل
 بغير اذنه **الف** قدس الله سره ولو حثنا بحدوث اذنه
 فدخل بها كما كان دار المصنف ولوقال لا دخلت هذه البنا فانهدت
 صارت براحا احتمل الحث بل خلتا وعلمه التردد بين الترجيح الي

الاشارة

الاشارة والوصف **الف** البحث هنا في مواضع ينشأ الاشكال
 فيه ويحتمل احدها ما ذكره المصنف هنا وهو هنا وصف الوصف والاشارة في بعض
 غلب الماشية الوصف لان العين تعلق بالجميع ينزل بزوال جنس رانه
 لو لم يكن له دخل كان ذكره ههنا لان الاشارة الغنية بالمعنى المتعريفات لكن
 الثاني باطل لان كلام العاقل لا يوصل على الحد وبعض غلب الماشية فلهذا
 لو قال لا اكلت هذه الخطة فخلت وخبرت ببحثها وكلها واعلم ان الشيخ رحمه
 الله قال لا يثبت من غير تردد ونجنا الوالقام بن حيد قال في الشرايع
 وفيه اشكال من حيث تعلق العين بالمعين فلا اعتبار بالوصف وانما
 ما ذكره المصنف في دونه ان الدار اسم وضع العروة وليست العروة جزءا
 من مفهوم اسم الدار كقولنا فيفة باذنه بالعلية باليسند فثبت
 فقال عليها سالت المامد سماها دارا بعد اقرارها ويقال دار بربعة وداد
 بني فلان لعمري ليس باعادة واذا بقي المام المعلق عليه حقيقة حث
 بل خلتا ويحتمل عدمه لان التعيين في الدار توجيه الي شيئين مجموع
 حقيقة المام هي العروة والبناء فاذا ذهب البناء والجزء المعين للمفوض
 فادفع الجميع فزال حقيقة المام والاطلاق اسم الدار على العروة بغير اعتبارها
 بحدوث الدار فالحال ما يحتمل عند الاطلاق على الحقيقة دون الحث **الف**
 هنا في المصنف خلاف هذا العبد اذا اعتق فان الدار ليست بخاصة فكيف
 يسمى الدار هنا فصانع له حجة فلنا غرضه التبيين على ان الدار اسم
 يطلق على العروة بعد خطاب البناء كما ذكرنا بخلاف العبد **الف** الله فثبت
 بين الدار المطلقة وبين الدار المختصة **الف** الله فثبت في المطلقة ان لا يثبت
 بعرضه كانت ههنا وفي العروة استشكل في المادون اجماع وفي الثانية خلاف

والفرق من وجوب احدهما فاما العرف انعام المتقن عليه من الكمال
 الوصف في الحاضر المعين لغو وفي الثاني المنكر حثيد ووصف الكمال
 معتبر حتى المنكر دون المعين فاسم الدار وان اطلق على العروة
 لغة كدور العرب كذلك والحيطان والبناء صفة كمال فيعتبر في المنكر
 دون المعين وفي المقدوسين منع وانما ان المعنى في المام الحقيقة
 لا المجاز في المطلق ويعتبر المجاز مع التعيين فانه لو قال لا اجلس
 في سراج فجلن في الشمس لم يثبت وان سماها الله تعالى سراجا فلو
 ولو عين فقال لا اجلس في هذا السراج اشارة الى الشمس حثيد
 فيها وكذا لو قال لا اجلس على بساط لم يثبت بجلوسه على الارض
 ان سماها الله تعالى بساطا ولو عين فقال لا اجلس على هذا
 البساط شيرا الى الارض فجلن عليه باحث وكذا العروة بكون
 دار مع التوابع الماع والاطلاق والتعيين ان كلا لا يتنا ولا المام الحقيقة
 مع عدم التعيين لم يتنا وله مع وجود التعيين والماعتار الاشارة
 لا بالوصف والاصح عندي انه لا يثبت مع الماطلاق المام التعيين
الف قال قدس الله سره ولو حثنا لا يدخل الا قبل بيتا فدخل على
 جماعة هويتهم عالما ولم يستثنه وكذا ان استثناه بان نوى الدخول
 على غيره خاصة على ناي **الف** ظاهر كلام الشيخ في البسوط انه نوى
 عدم الحث اذا نوى الدخول على غيره لا عليه وقال في الخلاف
 انه يثبت ولا اعتبار بالنية وهو اختيار ابن ادريس واللي
 المصنف هنا وفي المجلد وقال ابن البراج اذا حثنا لا يدخل على
 ديني بيتا فدخل بيت غيره ودينه هو وعلم بذلك حث ولم ينفذ

والاشارة

والاصح عندي الذي اتفق به انه يثبت لانه يصلح في الدخول عليه
 مع الاستثناء اما لو حثنا لا يسلم على زيد مثلا فسلم على جماعة هويتهم
 فان استثناه بالنية ونوى السلام على غيره لم يثبت والفرق
 بينه وبين الدخول للحقيقة واحدة لا يثبت باختلاف المقادير
 والله اعلم في كل ما يثبت في الكلام المتعريف في معنى كونه خطا الى
 قصد توجيهه الى الخطاب فلا يقع تعلقه بالعين بدون قصد توجيهه
 الى الغير وعدم تحقق الحث في السامي والمنكر لا يثبت الا بالحق
 في فعل المحلوف وتعد المخالفة للمعين **الف** قدس الله سره
 والعشري هو وطود المامة وفي جعل التحذير شرطاً فلما **الف** ينشأ
 من تحقق ما يطلق عليه اسم الشرعي حقيقة فتقول قال الشيخ رحمه
 في الخلاف ما هو الشرعي المادني ان يقال انه عبارة عن الخطي والتحذير
 فيه لان الجارية ضربات سرية وخاتمة فاذا اخذها ودخل فثبت
 تسري وترك الاستخدام ونوي في البسوط انه اذا جامع وانزل
 فثبت تسري سواء حصنها او لم يحصنها والخطا وما اختاره المصنف في
 المختلف وهو الاعتقاد على العرف **الف** **الف** الكلام **الف**
 قدس الله سره لو قال والله اكلت في قوله ولو عدل مثل لا اكلت حاسدا
 او عددا فاشكال **الف** ينشأ من حيث انه ممة للمعين لعدم استكمال
 بنسبه من حيث ان المعين بغير حمله بحسن الكون عليها فثبت فائدة
 لانه فلا يكون من تنها بل هي تام له لا العكس **الف** قدس
 الله سره ولو حثنا في المهاجرة في الحث بالكاينة اشكال **الف** اذا

حلف ان سها جديدا فكاتبه هل يحث ام لا ذكر المصنف فيه اشكالا
 ينشأ من ان مهاجرة المؤمن لم تنقض شرعي حرام مكروهة قال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل المؤمن ان يجر اخاه فوق ثلاث
 السابق اسمها الي الجنة فهل يتبع الملاح او الكراهة بالحكمة ام لا
 فيه قولان فعلى الاول لا يحث وعلى الثاني لا اجماع الاول بان المحرم
 يستلزم الوحشة والبعد والمساورة والحكمة تقتضي الممانعة ولان
 الحكمة لغرضات هذه الممانعة للشاهد وهي يوجب الحث فكذا
 ما يتبع مقامها والقرى الوجع الى العرف والمهاد بالحكمة الموافقة
 للثام اذا حلت عن الوحشة كالمساورة والمساورة لان فيها زيادة
 الوحشة وتاكيد الهجرة فعلى هذا لا يحث بهذه الحكمة اذا حلف على
 المهاجرة **قال** قد اوردته ولو حلت لم يكلم في الحث بقرارة
 القرآن او توريد الشروع نفسه اشكال **القول** اذا حلف ان يكلم
 وانفصلت بيته فقيم مسئلتان ا لو قدر القرآن هل يحث قال
 الشيخ في الخلاف سواء كان في الصلوة او غيرها لا تكلم كالكلمات
 كلما خارج الصلوة كان كحالاتها لكن الثاني باطل والابطلت به
 ثبوت الملاح وفيه نظر فمطلق الثاني وامتناع الاول تنصه وقوله
 تعالى انك ان يكلم الناس مثله في الامور لا ذكره كذا كثير
 ومع ذلك لا يحث ولا يكلمه بالتمسك مع قطع الكلام عنه والملاح يمنع
 من الكلام لئلا يترتب المنع من كلامه مع نفسه سلفا لغيره
 انما فلا يترتب في الملاح عن الخاص حقيقة وايضا ما رخص
 بقوله عليه السلام افضل الكلام البيع سحان الله والحمد لله

سواء الله والحمد لله اكبر وقال ابن اديس والمصنف في المختلف يحث
 لان القرآن كلاما بغير خلاف لقوله تعالى حتى يسبح كلام الله ولان
 الكلام والمنطق من الحروف المعجمة المتواضع عليها اذا صليت عن
 قاده واحد والحق عندى انه يحث اذا اذاعها في الصلوة ان انفصلت
 بينه قالوا الكلام في الاصطلاح العربي حقيقة في كلام المؤمنين والمؤمنات
 يحل على العرف والملاحى متنوعة **ب** هل يحث بتوريد الشروع
 نفسه قيل لا لانه لا يبعد في عليه انه يكلم لصلى عليه عنه فانه يبعد وانه
 لم يكلم بل قال شراعه من عنده وقيل نعم لانه كلام والحق عندى الثاني
قال قد اوردته ولو حلت ان لا يصلى قالوا قرب الحث بالحكمة
 دون التعظيم اذا اقتضاه **القول** اذا حلف ان لا يصلى في المكنة المكلم
 او لادفات المكروهة حتى يحث قيل لا يحث بالمصلحة الكاملة لا
 بالتحريم بحقي انه اذا كبر تكبيرة الاحرام لم يحكم بحثه حتى يتم الصلوة
 لانه اذا حث اذا انما يصعدت عليه الصلوة حقيقة ولا يصعدت
 الا على صلوة كاملة وقيل يحث لتولد عليه السلام ان جبريل صلى
 انظر حتى زالت الشمس والملاح التعظيم قبل الايام وعلى الثاني يحث
 لا يحث اذا اقتضت الصلوة بعد التعظيم قبل الايام وعلى الثاني يحث
الفصل السابع في الخصومات **قال** قد اوردته ولو حلف
 بضرب عينا مائة سوطا قبل مجزى ضربة واحدة بضعت فيه الضربة
 ولا تقرب المنع فلو اقتضت للصلوة ذلك فعل لم يقرب ويشترط حصول
 كل شراخ الى جبهته ويكفي لمن الوصول بجذبه ما يمتد به ضاربا
 بشرط ايلام **قال** قوله قبل اشارة الى قوله الشيخ في المصنف

بشرط ان يعلم ان كانها وقعت على بدن بدنه فصل المصنف بانه اذا اتفقت
 المصلحة ذلك بان كان المضروب مريضاً بشرط جحان وصول كل واحد
 منها الى بدن عتله سواء مع انقضاء يان يكون على او لا كان طفت
 وان لم يقض الصلوة فكل ادم يجر عنه وصول كل واحد الى بدن لم يجز اجماع
 الشيخ بقوله تعالى ونحسب انك ضعيف اذا ضرب به ولا يحث بقاء الضربة حقيقة
 هو دفع الضربة على المضروب بقوة تشمل الضارب وذلك حصل المسعى الحقيقي
 فهو واجبا المصنف ومع المتقدمة لما ولي واجب المصنف بانه لا يجزى اختيارا وجزا
 في الحد وحكن الثاني باطل اجماعا لما تقدم مثله بان الملازمة ان الواجب
 في الحد والضرب فان صدقت حقيقة اجزاء ولا يبعد عرفا انه ضربة
 واحدة لما به والملاحظ انما يحل على الحقيقة والعرفية ولا بد في صدق الحقيقة
 من ايلامه وان لم يصدق عليه حقيقة قوله فيكون ظن الوصول لان الحكم
 الشرعية منقطة بالظن قالوا الاصل عدم الاصابة فلم يحصل بقاء البواقة
 فلا يتحقق بقاء الوجوب قلنا فبما انظرت اجريت مجزى يتحقق في الحكم
 كما يحكم بخبر واحد وبشت ادبتي به الحق لقوله تعالى الثانية والاراني
 نأجل كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بها رافة في دين الله فوجب
 من الاطلاق الضرب الايلام فلو لم يكن شرطا في سبأ والملاح لم يجب
 دليل وجوب قوله لا تأخذكم الى اخوة قالوا يصح تسمي الضرب الى الملاح
 وغيره واستعمل صادق على قيام حقيقة والعام لا دلالة على ان الضرب
 لصلب فيه منه كقوله ضربه فلم اوله ولا يقتضي نفى اللزوم واشترطه
 في الدلالة في الحد وهو ما شرط في كل الة الاقتصار ولا ان اضرب
 في الحد والقرينة ولا يحصل الايلام بقوله عليه بقرينة ما باطلا ولا

استفاد من قوله ولا تأخذكم بها رافة لمن الضرب قلنا العرف يستفاد
 ما ذكرتم قوله مجزى ما يصح به ضاربا اشارة الى انه لا يجزى وضع السوط وقص
 واما الحكم بالظن فان صدقت عليها حقيقة أم الضرب احرازها لا فلا **قال**
 قد اوردته ولو حلف بضربة مائة سوطا لا تقرب اجزاء الضربة
 لا يجزى بالسوط الواحد مائة مرة في الحد والتعزير وانما في الصلوة الى ثوبه كذا
 العنود والكرامة **القول** قوله بانه سوطا بعد الا اذ المصنف لم يورد
 تعدد الضرب او لا وان ضربه بضعت فبصل كل ضربة الى بدن بقصدت
 الضرب بالمائة قوله هذا في الحد والتعزير وهو ظاهر قوله اما في الصلح
 الدنيا وانه لا في العنود لقوله تعالى وان تعذروا فربا للفقير والمؤمن
 لا يعقل على خلاف الملاحى **قال** قد اوردته ولو حلف لم يردى
 وقعة الى القاص لم يجب المبادرة فان صدق المصنف بطل احتمله واحتمل
 الجس **القول** ان قصد احد المصنفين حال المصنف فلا اشكال لانه يحل على
 ما قصد وان لم يتصن شيئا فتمية الاحتمالات وشاؤها ان الامم هنا في
 اعرف هل هي للعدو والجس عند الاطلاق وهذا يرجع فيه انتهى الى
 علماء الاصطلاح العربي انما هي **قال** قد اوردته ولو حلف بضربة
 البض في الوقع اليه اشكال **القول** يتقدم شارة في تراض الاشارة واليمين
قال قد اوردته ولو اطلق القاص عليه قبل بدو ضربه فني لجوز ان كان
 يشك من عدم وجوب التعزير لنفس ومن ان المقصود اعلم الثاني وقد
 علم فلا يلائم فيه وقيل ان كان القاص يقضي في حق الله فلهما يجب برفع
 والملاح وهو **قال** قد اوردته ولو حلف بضربة مائة سوطا قبل مجزى
 ثم حلف لم يستدح الحث على اشكال **قال** قد اوردته ولو حلف بضربة مائة سوطا قبل مجزى

وجزاء فالشرط ما طلب الجزاء ما قبله والشرط به فالشرط شرطه ان لا يكون
مصلحة لتولده عليه الله ما ان وفي مصلحة بكونه الحديث وانتم الكل في الله
بأنهم على شرف التذرع عدم المصلحة وان منع بعضهم ولا لانه المصروف كمن
لهما ولا على حكمه اجابا وفي الجزاء ان يكون طاعة لانه عليه السلام
استطاع ان ياتى اسرائيل حيث لا يوصم ولا يبعد ولا يستل ولا يكمل على
طاعة فيه وانوه بالقيام مانية طاعة فقال عليه السلام مروه فليكن يستل
ليعود عليه صومه مستد والتولده عليه اليه لا يذوق طاعة ابن آدم وان
المذوق لم يكن وهو في غير الحق والحق والثاني ان يبتدئ بالتذرع غير
شرط وجزاء وكقول الله تعالى ان اصوم او تصوم وهو صوم لا م من الصوم
المادة لتولده في تحريمه عن ام موع اني نذعت لك ما في بطني محررا فتقبل
منها فاطلق نذرها ولم يذكر مقلته على شرطه قالوا لانه لغة وعيد بشرط نكدا
شرعا ولا نتم التسل والاصل عليه تكلنا لاجته فيه مع ورود المعلوم
قدس الله سره وفي نذركم ان في المولى ولو ياد لم يعتد وان تحوز
لوقوعه فاسدا وان اجاز ذلك لوم والاقرب عندي ما سئل في العيب
وجاء القرب عم الآية وطيفا ويصلى على من لا يفرق في حكمه فلا يصح ما
يتم الصوم سره ولو اعتد التذرع بالصوم لم يعتد على ما قال
الشيخان في صعدا اعتد الله على كذا شئ فله على كذا وجب عليه
ما قبله ابن الجوزي وابن حزمه وقال ابن ابي عمير لا يعتد لما ان يلفظ
به ويظن مع الآية ايضا وهو اختيار ابن الجوزي وهو الحق في اجابة
الشيخ فتول عليه السلام انما المولى بالتيات وانما كل امرئ ما نوى وانما الله
والله لا يبيته وذلك يدل على حصة بيته في الشية فلا يفتقر على غيرها ولا

انذره

المصل في العبادات الطيبة لماعتادها لصبي وقد تحققت هنا واما اللذيق
فان غايته اعدام الغيبة في الضمب وانه تعالى لم يمسك بالسر فيعتق
عقد التذرع بعد الضم عليه وان لم يجد لفظه ان عليه قال والذيق
المتكلم ويحسن في هذه المسئلة من التوثيق ولما قوى عندي انه لم يرد
من اللفظ لانه من المصائب **الفصل الثاني في الملتزم** قدس
الله سره ولو نذرع التمام او صوم السنة احتل ابطالا لتذره
عادة والعلة لكان ان ياتى بالنظر في قدرة الله تعالى وجوب المذود
معه عمره **القول** وجه الثالث انه مستد ويمكن فلا يطل التذره لوجود
مستغنى العلة وعدم المانع وهو الاصح عندي **قال** قدس سره فلو نذر
الحج في عامه سقط ولو نذر صوما في غير ذلك لكانت رديها الصلوة كل يوم عشرين
ولما قرب لم يستجاب **القول** الرواية هنا رواية الحسن بن عمار عن الصادق
عليه السلام رجل يجعل عليه صياما في نذر في يتي قال يعطيه في كل
يوم مدين واعلم ان هذه المسئلة فيه خلاف بين المصنفين فقال الشيخ
في النهاية من كان عليه صيام يوم نذره صومه فيجوز عن صيامه فلم يكن
مدين من طعام او كفارة لذلك اليوم وقد جازاه وقال الشيخ المنجد رحمه الله
عليه السلام انما الكفارة وقال ابن ابي عمير في النهاية في النهاية ليس على
ظاهره بل ان كان نذره كبر او صوم او حجي يرد وهو في العادة مثل العطاء
الذي لا يرجي برفعة فما ذكره الشيخ رحمه الله صومه وان كان له نذره حجي
يؤد في كل الحن ويؤد في كل ارجب عليه المصنف في النهاية بل ان يظن فيه
من غير طعام مدين كما كفارة بها قال والذيق المصنف في المختل والحق
ما قاله في النهاية لاصلا لا لبراءة **قال** قدس سره وقيل لو نذر صوما

يوم من رمضان ثم يعتد لوجوبه بغيا لانه وليس يجزى والتأني في
الكفارة **القول** قال الشيخ في البسيط ويتبعه ابن ابي عمير لو نذر في صوم
اول يوم من رمضان لم يعتد لانه مستغن صيامه لوجوبه لا يمكن ان
يقع فيه على حال صيام غير رمضان قال المصنف في المختل والوجه عن
الاعتقاد لانه طاعة وصوم الادلة وهو المختار وعندى لان صحة هذا
النذر لظن في الواجب ان نذر وكل لظن في الواجب في صومها لانه
فكان اللطف هو ما يدعى الوصل الواجب ويصرف من فعل التبع كما
ما جعل له في التكمين وهذا لانك لانه يلزم ما كفاية عنه ان لم يفعل
كفاية الصوم وزيادة لما تم المخلال واما الكبري فتدبر في علم
الحكام وهذا المقتضى باب الاصل في الدين **قال** قدس سره **الثاني**
المباحات كاكل والشرب وفي لزومها بالنذر لكان لم يقتضها التقوى
على العبادات او منع المنع من اكل الصوم واجب **القول** المنع المباح هو المانع
عليه ان يفعله ولا يتبع فعله على تركه ولا يترك فعله شرعا وكل فعل
مباح يمكن ان يقع على قصد طاعة فتصير فعله واجبا كما اذا اقتضيه
التقوى على العبادات او منع المنع من الصوم اذا اقتضى ذلك فيقتض المانع
المباح فان قصد بالنذر الحجة الذي يصير به واجبا مباحا او اجابا
وان لم يقصد به ذلك ففي اعتقاد نذره لكان يشاء من عموم الآية
التي لا على وجوب الوفاء بالنذر ومن انه عليه السلام روى انما
نذرا قال في الترمذي لانه فقالوا ابو اسرائيل نذر ان يتوب ويقتد
فلا يستل ولا يكمل ويصوم فقال عليه السلام مروه فليكن يستل ويستل
وليتقم صومه **قال** قدس سره ولو نذر الصلوة في طاعة المصنف

على الحال **القول** يشاء من كون ما هيبة الصلوة طاعة والمكره ايقاعها
في ذلك الوقت ومن ان المكره لا يصح نذره **قال** قدس سره ولو
نذر صلوة وقوى فريضة تداخلتا ولو نوى فيهما لم يتداخل ولو اطلق في
المكانة بالفرقة على القول بجواز نذر الفريضة اشكال **القول** هناك
الثانية منها مفرقة على المولى اهل نذر الفريضة ام لا قال الشيخ لا يعتد
وتبعه ابن ابي عمير والمصنف عنده الذي وجدني عندي الاقوال
لتاثيرهم كآية وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نذر ان يصلي
الله فليطعه وقول عليا عليه السلام من نذر ان يصلي الله فليطعه ثم نذر
قدم نذر دون كل يؤثرون ويخوفون كل يؤثرون ويخوفون
ما يشهدون الحديث لا تأثم على المصنف لكون عدم الوفاء بالنذر مطلقا
فيما اجمعه الشيخ بانه لو نذر الواجب لزم احدا سورا اربعة ايام عدم
تأثيره على تدبر صومته او تأخير تحصيل المصالح او اجتناب الماشا لانه يترك
الواجب الشدة والضمت او الزيادة والتمتع والادام باجماع
بالعلم فالنذر من مثله بان المداومة ان النذر من تبديل المصائب ومعنى
صحة توبته اثره عليه وهو وجوب المذود ما لم يوشأ او يوشأ او يوشأ
ولا دل على المولى والثاني اما ان يكون تأثره الوجوب الحاصل وهو
الثاني او وجوب آخر ويستلهم الثالث او زيادة الوجوب المراد وهو
يستلهم الاسرار الواجب واما بطلان الثاني فاقسامه فله الجواب منج
الحصانة يؤثر وجوب الكفارة على الترتيب **قال** يفرغ على العلة لانه
صلوة واطلاقه فله يتبع فعل الفريضة قال المصنف في الحال يشاء من
ان انذر ذلك الذي احل حرمه بانه الواجب فيجزي ومن حيث الوجوب

وهو ان اطلاق النذر يشترط الجاهل بالواجب **قال** فليس الله سبحانه
 ولو نذر ركوعا او سجودا اعتل البطلان وجوب ما نذره خاصة وايضا ركعة
القول الاحكامات هنا اربعة **أ** بطلا نذرا ولا لا يتعين بالركوع و
 حده في الشئ ولا بالجود وحده لما في مواضع خاصة فلا يلزم غيرها **ب** انه
 يجب ما نذره خاصة لقوله تعالى والركع السجود وقوله تعالى واكعوا واجدوا
 نوطاعة لكل طاعة يوم نذرها لما تقدم **ج** ايجاب ركعة لوجوب المندور
 لم يصح الركوع في غير مواضع الفقه ولا السجود الا في ركعة ومطابقا لوجوب السجود
 بنوا ايجاب **د** الفرق بين الركوع والسجود لان السجود مقيد به منفردا بخلاف
 الركوع وهذا معناه من المستند في اللبس **قال** فليس الله سبحانه
 بيان سعيهم في الاقرب عدم ايجاب صلاة او عبادة فيه **اول** هذا
 المختار وعندنا وقال الشيخ في المبسوط يلزمه المتي فاذا وصل اليه لزمه ان
 يصلي ركعتين لان المقصود التوبة وما يلزم الواجب لم يره فهو واجب كال
 بالذي المنصت القصد اليه المحل في نفسه طاعة وكل طاعة نعم نذرها
 اما الصغرى فليست على السلام من شيء اليها يقع بحله على طيب ولا يفسد
 حجت له في الموضعين السابقة ولانه اذا كان طاعة بنذره لم
 يتوقف على الصلوة وان لم يكن طاعة لم يتحدد فلا يجب عليه الصلوة **ثاني**
القول الثالث الصوم **قال** فليس الله سبحانه وليفقيه بالتبانيخ
 وجوبه فلا يجب فيه التريق لو نذر على اشكال شذوه من ايجاب يوم
 غير الثاني فلا يتجوز **الثاني** **القول** ومن ان التابع افضل وتخصيص
 الزمان وهو يوم نذره في غير مقصود لانه لو كان مقصودا بالنذر انما
 الخلاف بل المقصود في هذا اليوم وهو مرجح والا فري عند وجوب

التريق لان النطق عند الاطلاقات انما يحمل على ما يدل عليه وضعا وهو يدعي
 نذره غير الثاني **قال** فليس الله سبحانه ولو نذر الساج في صوم شهرين في وجوبه
 في تقايه نظر **القول** يشترط ان التقاء حظه داء بعبته وانما اختلاف الوقت
 وذلك يجب تناسلا كذا هذا لان الساج طاعة مندورة يجب كايخرج عن
 العبد لا لا يتعلمه ولم يحمل وجوب قضاءه وهو تابع القضاء ومن انه لا يتجوز
 وضعا فكذا في غيره لا تفرق وجوبا ولانه انما نذر الساج في عين الاداء و
 الفصل عدم الوجوب في القضاء **قال** فليس الله سبحانه ولا نذر صوم هذه السنة
 لم يجب قضاء العبدين كل ايام التشرية اذا كان بمضى فاشهر رمضان وهل يدخل
 رمضان في النذر الاقرب ذلك **القول** لا نذر هذه السنة وهي حبيثة
 في اشهر شهرها ورمضان يوم نذره فلا مانع هذا على قول من يصح نذرا في ايام
 كايخرج على قول من منه **قال** فليس الله سبحانه ولو صام نحو الاوكا ن فاصلا قال
 المنصت فيهم يومين لان اشهر امعدة بين هلايين او ثلاثون يوما والاولى
 هنا ككرة يوم العيد في الثاني وعقري الشيخ في المبسوط فصل الثاني انه يقع في
 يوم واحد من اشهر **قال** فليس الله سبحانه وكذا لو كان بمضى ايام التشرية وصام
 في السنة وكان فاصلا منه بخمسة ايام على راي **القول** لانه المقصود في خبره
 يوما لا يتجوز عن شريك خصة ايام اخرى وعندنا في غير اربعة ايام
 ثلثه ايام فيصم العبد ويستعمل يوم النص **قال** فليس الله سبحانه ولو صام
 منه واحدة كلها بشهر من رمضان ويومين من العبدين ولو شرط المتابع
 في المظنة فالحل بدوامهات وكذا كفاة قبل ان يكون بحاقبة المنص **القول**
 اما الاستيفاء فان السنة المتتابعة منها بعدت حبيثة في غير ايام الاقل او يوما
 فحلها الصلوات الباقية فيجعل عليه فلا يخرج انظار يوم واحد يخرج عنه

ما هو عند المنص فيبقى انبا في على المصل وقباسة على التشرية باطل لان كل
 ما هو خلاف المصل يتصرف فيه على مخرج النص والقياس عندنا باطل واما القول
 الآخر وهو انما انكاه الشيخ في المبسوط وقد روي اصحابنا انه افضل بعد
 انصام النص وهذا عليهم بوجد وان كان اقل عد ذلك الشيخ فربما في
 سنة معينة ولكن لا يتجوز في الدين اذ قالهم بن سيد في الشرائع فانه اذا قال
 اذا نذر صوم سنة معينة يجب صومها اجمع الا العبدين واما التشرية فمن
 كان بمضى فلا تقام هذه الايام ولا يقضي ولو كان بغيره لزمه صيام ايام التشرية
 ولو شرط المتابع استيفاء وقال بعض المحققين ان يتجاوز النص جاز النذر
 ولو شرط وهو حكم هذا آخر كلامه **قال** فليس الله سبحانه وان يكون مقبولا فلو نذر
 صوم قدوم زيد لم يصح صوم لئلا اضماعا على كمال **القول** اذا نذر صوم يوم
 قدوم زيد بعينه لم ينفذ به اجماعا لم يتحدد نذره لاجتماعه وانقضى بها وا
 فنيه خلاف قال الشيخ في الخلاف لا نفس لصاحبها فيه والذي يقتضيه المذهب
 انه لا يعتد نذره ولا يلزمه صومه ولا يصوم يوم يذله وقال في المبسوط **قال**
 بعضهم لا يعتد نذره وهو الموقر عندي واختار ذلك ادریس علم الامتداد
 وقال ان الجنب يصوم ويجزيه ذلك اليوم فان لم يكن بنيت الصيام من الليل
 بالاحتياط لم يصوم يوم كان يتقدم فيه نيته على كل حال ولا يحتار له فطريقك
 اليوم ان لم يكن احدث في اوله ما ينظر انصام وان قدوم لئلا لم يلزمه الله
 وقال في المنص في المختل تقدم قبل النذر ولم يوجد منه ما ينافي
 صحة اليوم وجوبه لا فلا وهذا المستكمل يشاء من صوم احله وجوبه **الثاني**
 مع ثبوت النذرة عليه والندبة عليه محتققة هنا اذ لم يمتحل النية منه
 ما نذر في شهرين اما صوم يوم نذر ولا يشترط في صحة النذر قدرة النذر

في الا اذا داء اياها كالمندور يوما فحل وفاته يجب القضاء وهذه حجة المنص في المختل
 ومن انه يلزم اما تحقق الصوم او تجدد وجوب صوم زمان بعد منيته فغاية لانه
 اذا قدم زيد في اثناء النذر وانما يتجدد صوم بقره لزم الاول وان يتجدد وجوب
 صوم اكل ايام في الثاني لا يقال له لا يوجب القضاء لانا نقول القضاء على خلاف الأصل
 وهذا الوجه لا يصح على عدم انعقاد **القول** فليس الله سبحانه ولو نذر
 بجعله وجوب ما بعده ولو انقضى ذلك اليوم في رمضان صامه نيته ومقار لا ينفذ
 كما يستثنى كلقضاء على الموقر **القول** اذا نذر صوم يوم معين كيوم قدوم زيد
 وايضا فانقضى بعض الايام يوم عيد او عقيقة بوجبه غير ذلك فانقضى يوم عيد
 ترك صومه وهل يجب القضاء ام لا قال المنص لا وهو احتيازا بين البراج وابن
 ادریس وقال الشيخ في المبسوط قاله في وجوبه القضاء اجماعا المقسب بالشرط
 صحة النذر ليقول الزمان المقصود كمال لا يقع صومه بها لا يدخل تحت اللبس
 هذا هو الموقر عندي اجماعا الشيخ بما رواه علي بن مهزيار قال كتبت الى ابي الحسن
 عليه السلام رجل نذر ان يصوم يوم الجمعة وايضا فانقضى ذلك اليوم يوم عيد
 فطردوا حتى الى قوله عليه صوم ذلك اليوم وقضاء ما لم يكن يصوم واسيد
 اليه قد دفع الله الصيام في هذه الايام كلها ويصوم يوما يذله يوم ان شاء الله
 والحياب العمل على الاستحباب لا الذلوك واجبا لم يولد به التشرية بل لا بد
 ان لان ان يخص بالمختل لم المختص لم يقل انه لا يتجوز انما نذر المصل
 في الاطلاقات المعينة وفيه نظر لان النذر وشاء الله ايضا **الثاني**
 المندور والوجوب على هذا النذر صوم شهرين بشرط قبل يوم
 في اوله على الكفاة وفي الثاني عن التشرية بوجبه صومه عن النذر فيها
 لا نذر على لا يتطوع به الساج مع الوقت بيت تقدم وجوب التكنين

الان النذر صوم شهرين في وجوبه

القول

على ان تذوق قاحره ولقد تم ليلا لم يجب فحق **القول** اذا نذر الانسان
صوم كل خيس دائما اكل اثنين كذلك يجب عليه صوم شهرين متتابعين
عن كفاية وتعين عليه ذلك ليحتمل هنا في متامين **القول** ما قل
هل يصوم المذوق الكفاية او عن النذر فيه للاصحاب اقول
أ انه يصوم المذوق في الشهر الاول عن الكفاية وكذا اليوم الاول
من الثاني ان كان من مذوق لم يجب حصوله لشهر ويوم سليمان من الكفاية
واما بعد الشهر واليوم فيجب يصومه عن الكفاية وبين صومه عن
النذر وحلان لفظا فيه لا يسلط التتابع فاصوم عن غيره والي ان
لا يسلط التتابع **ب** قال ابن اديس يستل في المطعام لتعذر لفظ
وهو التتابع دائما في الشهر الثاني والي باقتضاء الانتقال عن الصوم الي
المطعام **ج** اختيار الذي المصنف في المختلف انه يصوم المذوق
دايما من النذر وسواء الشهر الاول والثاني فلا ينقطع التتابع واما في
رمضان فانه يصومه عن رمضان لانه يستثنى من **القول الثاني** على
من يتبع على صيام المذوق عن الكفاية اما وجوبها في شهر الاول
او غير ما خيلا كما في الشهر الثاني عندنا هل يتبع المذوق الذي
صام عن الكفاية اولا فولى الشيخ في المبسوط الاول سواء تقدم اقله
على الكفاية او اخره قبل ان يتبعه فيقول بالفرق بين تقدم النذر وقا
فيتمه في اول الثاني لعدم تناوله ما في الكفاية مع **الظاهر** **ب**
تذوق الله سره ولو نذر الصوم في بلد معين قبل اجزاء ابن شاذ **القول**
صدا قول الشيخ في المبسوط وتذوقه فيه صاحب الشرايع والمصنف عندك
الاول لا يقع الصوم بكونه في هذا المكان منه فاذكره على صفة

في نفسه فلا وجه لترجيح اتباعه في البلد المذكور قالوا لم يات بالمذوق
فيبقى في عهد التكليف والشكوك المذوق ونفسه طاعة لاصفاته
كلها المستبعدة واعلم ان البحث انما هو في موضع ليس للصوم فيه منية بل
شهرين اما الصوم فيه منية كصوم ثلاثة ايام بالمدينة الحاجة فلا شك
لا اشكال في تعينه بالنذر وهو اجماع **ب** **القول** قدس الله سره ولو نذر
صوم الله عز وجل استثنى العيدين وايام التشريق بين جمدا لا قريب
دخل رمضان **القول** وجه القرب انه يصح نذره انه يصح نذره
لما تقدم في نذر الواجب بالاصالة فتعقل المستثنى موجود وهي
عموم الملقطة والمانع مستند لا مانع الا وجوبه الاصل وهو لا يصح
لما تعينه لما تقدم والخلاف فيه تقدم **القول** قدس الله سره وان نذر
دخل العيدين وايام التشريق بين يدي النذر لهما ولو اطلق في الايام
وجوب غير العيدين وايام التشريق **القول** قدس الله سره وايام التشريق
يطلق اجماعا نذر غيرها صح اجماعا والبحث انما هو فيها معهما
اذا اطلق هل يصح نذرهما اما ان يسلط من اصله قبل الاول اختصا
المعنى بهذه الايام فلا مانع غيرها واجزأ الزمان هنا اعني في نذر
الوهم ليس بمتعة صوم بعضها مشروطا بمتعة صوم الآخر لا يصوم كل يوم بما
بواسطه ويجوز إطلاق النذر لان الصيغة انما يتناول الجميع بين
حيث هو مجموع نذر الاجزاء تابع لنذر الكل من حيث هو كل فاذا
يطلق المتبوع يطلق الثاني والحق انه اذا يتناول كل واحد واجزأ
والجميع تابع فالحق انه يصح النذر في غير العيدين وايام التشريق
القول قدس الله سره وهل له ان يجعل قضاء ما قام من رمضان في

او حيض او مرض او يجب عليه ان يصيق الي رمضان الثاني اشكال
اقره جواز التعجيل **القول** وجه القرب انه مستثنى بالاصل ويجوز قد
جوب القضاء لان النذر واجب مضيق وقضاء رمضان واجب موقع
والمضيق مقدم على الموسع التام ومنع قضاها عنها هنا **القول** قدس
الله سره ولو عين يوما القضا قبل له اظنا به قبل الزوال اختيار اشكال
القول شاذ ان هذا اليوم قضاء رمضان وكل قضاء رمضان يجوز
الاظنا قبل الزوال فهذا يجوز الاظنا فيه قبل الزوال وهي
المطوب والكبرى اجابية والصغرى ظاهرة لانه بنية القضاء وخرج
عن النذر وصار قضاء ومن حيث انه انما يحكم بتبعيته للقضاء ببيعة
التقضاء لا بمجرد النية فصحة صومه عن القضاء كما شبه **القول** قدس الله
سره فان سوغناه ففي ايجاب كفاية حلفت النذر اشكال يشا من
انه اظن يوما كان يجب صومه بالنذر لغيره نذر اذا العزم بصوم القضاء
ولم يعله واظنا به خرج عن كونه قضاء وان سقوط الكفاية في اليوم
الاول توجب حمله في اليوم الثاني وهكذا **القول** المصنف في قوله
فان سوغناه دا جازي اظنا قضاء رمضان من هن الجهة وهو كونه قضاء
بمضان لا الى اظنا بهذا اليوم مطلوبا بل من هن الجهة اذا عرفت
ذلك فتقبل يلزم من جواز اظنا به من جهة كونه قضاء ورمضان حيوان
جواز خروجه عن القضاء والمستثنى من النذر باصل الشراء انما هي
قضاء رمضان بل لا يخل الى الاستثناء فيدخل في النذر فيلزم اظنا به
كفاية حلفت النذر بالاعتقاد انما يبحث على تقدم جواز الاظنا به
بقوله ان العهد عن النذر وساق شرط القضاء ولم يحصل معني

الاظنا بذلك قوله فقد اظن يوما يجب صومه عن النذر فان وجوب
الصوم ياتي جواز الاظنا به ناسنا لثاني مع اختلاف لفظه فان جواز اظنا
من حيث انه قد نوي به قضاء رمضان نية شرعية وتخييم اظنا به من جهة كونه
نذرا واعني قدس الله سره من قضاء شهر رمضان فجزا لفظا في غاية
جلية كونه داخل تحت النذر وما في نفس الامر غير بلا ذم وانما فان جواز
اظنا به يستلزم عدم جواز اظنا به لاجل اجزاء اوله نذر الدهر من غير
عن ربح زمانا عن الصومين كان قد راعى عليه عقلا لاجل انصاف غير
المتعدد باحد الحكم الخمسة وكلما كان هذا المذكور قادرا على الخلط كانت
حدا لم شتاع خلو زمان يصوم صومه عنها شرعا ونفع المطوب وعدم وجوب
كفاية محينة لم يستلزم عدم وجوب غيرها والحق عندنا انه يجوز له
لما اظنا به **القول** قدس الله سره وكذا انما اظن بعد الزوال ففي وجوب
الكفاية بين اواها في اشكال **القول** قدس الله سره في ذلك في كتاب الصوم
القول قدس الله سره ولو نذر صوم يوم قدومه فظهر بعلامة قدومه في
الغد فالاقرب استحباب نية الصوم وان عرف قدومه بعد الزوال
القول قدس الله سره هذا الكلام على انه اذا دعي قدوم من قوله اذا نذر صوم
يوم قدوم لم يلزم به النذر على اشكال انه اذا جمل قدومه واما اذا علم
اوقن قدومه بامانة قبل ذلك اليوم فالاقرب وجوب الصوم لانه قدوم
طاعة مستدرة خالية عن عجزه عن الفاسد فصح واذا جيب و
جبت نيته من الليل او عارضة لطرفة الفجر كاي الصوم الواجب في
تحتل حينئذ عذمه لانه يلزم تقدم السبب في السبب فان
سبب الوجوب بحجة فوجوب الصوم قبله يستلزم ما ذكرنا فاقرب

بيت ان يعلم انه يتدبر قبل الزوال او بعده **قال** قدس الله
 سره ولو نذر صوم بعض يوم احتل البطلاق ولغير يوم كامل اما
 لو قال بعض يوم لا ازيد بطل **اول** فيم البطلاق انه لا يجب صوم
 بعض يوم وباقية غير منذر وولا يصح ومن ان صحة البعض ملزمة
 لصحة الكل وقد نذر الحنفي صوم فيلزم اللزوم والحق عندي انه لا يصح لان
 النذر لا يصح الا بالتصريح ولم يصح هنا **قال** قدس الله سره ولو نذر
 للمؤمنين دايما لم يجب عليه قضاء الا ثنتين الواقعة في رمضان لما
 الخامس مع الماشية علي واي **اول** هنا سئلان انه لا يجب
 قضاء الا ثنتين الواقعة في رمضان لانه مستثنى في الاصل وقال
 ابن حنبله يصوم ما في رمضان من النذر وبينه رمضان ويقضي
 النذر وان صام نية النذر اجزاء عن رمضان وعقده يوم
 النذر **د** يوم الاثنين الخامس اما ان يكون من رمضان
 ويتقدم المصنف لا يقضي وقال الشيخ يقضي **قال** قدس
 الله سره ولا يوم العيد علي واي **اول** اذا نذر صوم كل
 يوم جسي او كل اثنين فأتى يوم العيد اخطر اجها وفي قضاء
 يوم بل قولان وقد يتقدم البحث فيها **قال** قدس الله سره
 وفي الحيف والحق على كمال **اول** يشا ومن ان المهرق
 لا يحايض لا يصح صومها وكل صوم لا يصح ايصح نذره والمذبة
 ظاهرا ومن ان سقوطها فكلفت بالمهرق والحيف
 مانع في الحكم لا يتاخر وجوب القضاء والاصح عندي الاول

قال قدس الله سره ولو نذر ان يصوم شهرا قبل
 ما بعد قبله رمضان فهو شوال فقيل شيان وقيل يجب
اول بناء بصفة كونه شوالا على ان يكون التقدير شيئا
 رمضان قبل ما بعد قبله اي قبل ذلك الشهر المذد وقاله
 في مثله راجع الي الشهر المذد وما بعد قبله اي قبله
 ذلك الاشهر لانه كل شيء فهو بعد قبله نفسه بهذا واضح
 فكذلك قال اصوم شهرا رمضان قبله وهو حليل شواله
 لان الشهر الذي قبله رمضان هو شوال المفعلي هذا
 الوجه رمضان مثلا وقيل من قوله قبل ما بعد ظنوت
 مستتر في موضع خبره وهو رمضان الى ما دعى اما هو
 موله بعد صلته او موصوفة بعبء صفتها وقيل
 الصفات الحب الفهر بحجور وباضافه بعد اليه والجملة
 التي هي رمضان قبل الى آخرها في موضع نصب منه ثم
 من قوله اصوم شهرا والظاهر ان المصنف قدس
 الله سره قد في هذا الوجه لانه بداهة بغير
 عليه في تعليل بخطه على ظاهر بعض معناه
 واما وجه كونه شيئا فظاهر وتدل على الكلام
 اصوم شهرا كانه قبل ما بعد قبله رمضان وان
 الكائن بعد قبله رمضان هو رمضان لان كل شيء

فهو بعد قبله نفسه على ما تقدم تقريره في الوجه الاول
 والكاين قبله شيئا فكذلك قال اصوم شهرا قبل رمضان
 وقيل رمضان شيئا فهو المذد وقيل ظنوت
 مستتر في موضع نصب سنة شهرا او موصولة او
 موصوفة كما تقدم وبعد صلة او صلة وقيل بخبر
 باضافة بعد اليه ورمضان سرفوع الطرف الذي هو قبل
 علي انه قال على الاستمرار وهو تحتا لم يبره ومن بعده من
 المحققين وبالايتاء وقيل في موضع خبره عند الاختلاف
 الكونيات والحداد في قبله علي هذا الوجه يعود الى
 ما دام ابن الحاجب الي هذا الوجه في اماليه ورحمة
قال بعض فضلا والفتاة هذا اظهر من الوجه واما
 وجه كونه يجب عليه نوع فليس فيمكن توجيهه باق
 يجعل قبله شخصية على الظنوت وبعد مبنية على
 الصم يتطهر من صفات متدد فهو ضمير يرجع
 الي شهر من قوله اصوم شهرا اي اصوم شهرا
 كانه بعدد ويجعله قبله المضاف الي الضمير
 شخصية على الظنوت والضمير المضاف اليه
 اما ان يكون ناسبا

او كناية عن رمضان ورمضان بدل منه كما في قول العرب على احكام اسبوع
 عنهم مهربت به المسكين سحر المسكين على البدل من الهاء في به ويكون
 محروفا فليقل به اما ان التوثيق في كونه او متوجع التوثيق
 بما بعد ان كان بعد كلام ويصح بعد الكلام اصوم شهرا قبل رمضان
 بعد رمضان اي ذلك الشهر المذد موصوف يا فتيل شهرا
 قبل وكان ايضا قبل رمضان وهذا الوجه فيه من النقص ما يرى
 وهذا حكم المصنف احيرا وهو قول بعض الفتاة والله اعلم بما يتوكل
الطلب الرابع للشيخ **قال** قدس الله سره ولو نذر الحج ماشيا وقلنا المشي
 افضل فقعد الوصف والافلا بخرنه المشي من بدل وقيل من الميقات
اول هنا سئلان اذا نذر الحج ماشيا فقعد اصل المذد اجاها
 هل يلزم القيد مع القدرة فيه من لان مبييان على ان المشي افضل من
 الركوب او الركوب افضل قبل الاول افضل للركوب بن علي عليهما
 السلام وزين العابدين ومضى انك اظم عليهما السلام وموافقهم على ذلك
 مع استحقاقهم للحاصل والمجاه والمجال والرجال والموت الذي عليه
 اجرك على قدر تضيقك وقال آخرون الثاني افضل لانه مع السكون
 صرف المال في الطاعة فكان افضل ولا نعليه السلام راجح راجح افضل
 آخرون فقال المستطيع للراحلة ان لم يصعبت عن القيام بالهرايق
 كان المشي افضل والركوب وهو اختيار الشيخ رحمه الله وهذا القول
 هو الصحيح عندي **د** مفرع على الانقضاء انه هل يجب المشي من بدل
 او من الميقات قال المصنف بالاول وقال الشيخ في المستطاع الظاهر
 من موضع النذر وقال قوم بخرنه من الميقات لان ماشيا حاله

ذكر

فيه اجم متلا واما بصحة حقيقته حاله كقوله ضرب زيد كذا فان
 انما يكون حال الفعل ولا يصدق حقيقته قبله ولا بعد احب المولود
 بالعرف ولا لفظا انما يجزى على الاصطلاح العرفي **قال** قدس سره
 ولو نذر الحج راكبا فان قلنا انه افضل اعتد الوصف والافلا **اول**
 البحث كما تقدم في المتي وانا اقول كل واحد من هاتين الصفتين هما
 ومنها اجر والحق في اعتقادنا احدهما ان اذا نذر المقتول هل يتعين
 عليه عتق انه لا يصح منه الا فضل لان المقتول طاعة متدورة يصح
 نذرها فلا يتان تغيرها انما يتغير الواجب فيبقى في عتق التكليف و
 يحتمل ان يقال لا يصح بالفضل تحريم عنه لان القصد من النذر التخليص
 والمقتول بالنسبة الى الفضل كما قد التفتيله **قال** قدس سره
 لو نذر المتي فغيره فان كان النذر عينا لسته معينه ركب وليتجان
 ليقرب منه ومنه يجب **اول** الاول وهو لا يحجب قول كثير من الاحكام
 والمصنف وشيئا ابي القاسم بن سعيد رحمه الله والثاني قول الشيخ في
 الخلاف ومثل الخلاف ما ذكره الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 انه قال انما رجل نذر ان يقتل الى بيت الله ثم عجز عن بيتي فليركب
 ولينقرب منه اذا عرف الله منه الجهد فتدله ولينقرب من ههنا ولا يحجب
 من العاجل انما نذر عليه فله في بيته دالة على كون الامر من الاضيق
 واما على القول بان صفة الامر لا يحجب نذرا فظاهر وللوجوب طرعا
 للمعية فان سببه للوجوب عند تحقق المصليين والاقرب عند الاحتياط
قال قدس سره بنحو ولو ركب ايضا فذلك وقيل بمعنى ويركب ما سقى
 ويمشي ما ركب **اول** اذا نذر الحج ماشيا مطلقا ولم يبيده سنة معينة

في سنة ركب بعين الطريق مختارا ومشي بعينه اختلت الامهات فاحاد
 حكم الامهات انه يستأنف الحج ماشيا ولا كفارة وقال الشيخ الاعظم الميرزا
 استأنف الحج ومشي واركب ويركب ماشيا وبعينه الشيخ في النهاية والبراج
 اجمع المولود بان لم يات بالما موبه متى في عتق التكليف ويستأنف
 السنة فلم يستأنف المندور ولم يحصل للاختيار به فلم يجب الكفارة اجمع الحج
 بان يحتمل بينهما صحة مطلقا ماشيا ولا استبعاد فيه فان الماشي اذا نذر
 له في اثناء مشيه قصد موضع بعينه فمضى اليه راكبا ثم ان الموضع الذي
 فارقه او لا ثم اكل مشيه اجزاء ذلك فكما لو كان العارض في اثناء مشيه
 قصد البيت والاقرب عندي اختيار المصنف هنا **قال** قدس سره
 ولو فات الحج او مضى مع قفيه فمضى لزوم لقاء البيت اشكال **قال** الخليلي
 في مقامين **١** اذا نذر الحج ان يحج في سنة معينة كقوله السنة فلان متى
 وقاته الحج قبل الاجرام فمضى يجب لقاء البيت بالنذر ذكر المصنف في الكفاية
 ومشاو ان نذر الحج ليتكلم بنذر لقاء البيت واذا نذر احد الحاجين
 وقدر على الآخر لم يستطع المقدور بالمسور وهذا مبني على ان لقاء البيت
 عبادة يصح نذره وهو الاصح لان ابن عباس روى ان النبي صلى الله عليه و
 آله وسلم امر اخذت عتبه بن عامر وقد عذرت ان يمشي الى بيت الله تعالى
 ان يمشي حج او حرة ومن حيث ان لقاء البيت انما وجب لاجل الحج لا لغيره
 ولم يحصل انفاة المقصود منه شرعا واشياء عابية مشروعية الفعل
 اشياء ولا تكون شرع الحكم عينا هذا خلف والاصح عندي انه لا يجب
 ان يكون نذر يلبس بالاجرام وهذا المقام فيه بحثان **١** ان يثبت الحج
 يجب المعنى الى البيت لعمرة التحلل ان لم يكن فان قلنا يجب لقاء البيت

بالنذر وجب من حيث النذر ومن حيث لقاء البيت فان اهل كل زمان
 قلنا بعدم وجوبه بالندم كمن وقع في اوجهين كما تقدم **٢** ان يثبت
 الاجرام يجب لقاء البيت لا تمام التماسك فان قلنا بوجوبه بالندم وجب
 والفاصلة في الكفارة والعقوبة وعلى قولنا لا يجب **قال** قدس سره فان
 اوجبا متى جازا الركوب اشكال ثم يرم قصاص الحج المندور **اول** مشايخ
 وجوب المشي بالنذر لانه طاعة في سنة يصح نذره ومن حيث ان المندور
 المشي في الحج لا يغير فالج نذر قوله ثم يرم قصاص الحج المندور المار به اذ اهرق
 السنة وفات منوطه اوله من السنة سواء فطر او لم يكن ثم سوى
 القضاء وتكونه الكفارة وهذا كفارة ولا يبرى القضاء ويكون قد استعمل
 لنظر القضاء في القضاء الشرعي ومثل الواجب كقوله تعالى فاذا قضيت
 مناسك فقد استكمل اللفظ المشترك في معناه ولو السنة ولم يطر فقلنا
قال قدس سره ولو نذر الحج في عملة فمعه درهمين ففي القضاء اشكال ولا
 لو قدر بالصدقة **١** مشايخ من حيث ان الصدقة مع القدرة فلا يصح
 التكليف منه واما المرفق في حصة شرعية المستطاع القضاء لوجوب القلة
 العقلية ومن حيث ان تكليف الميضي حرج وهو منى بالآية فقد فاستطر
 صحة المندور **قال** قدس سره ولو نذر ان يحج ولم يكن له مال حج عن غيره ففي
 اجزائه عنهما اشكال قال الشيخ في النهاية يحج عنه ما قال لان البراج يحج
 عن المرفق خاصة ثم اذا لم يكن النادر من الحج وجب عليه وهذا هو الصحيح
 عندي وعند الذي وحده لثانته وحده سببان مستقلان في وجوب
 حجتين مختارين لا يجب اداها في السبب عن السبب اجمع الشيخ باروا دفاعة
 في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل حج عن غيره ولم يكن له

مال وعليه نذر ان يحج ماشيا يحج عنه عن نذره قال نعم والواجب الجاهل على
 من نذر ان يحج مطلقا ان يحج عنه او عن غيره وقصد النذر على ذلك **قال**
 قدس سره ومنه اذا نذر ان يحج راكبا حج ماشيا مع الكفارة فمضى بحث فجب
 الكفارة **٢** القضاء **اول** هذا قول بعض اصحاب وقال الشيخ في المبطل اذا
 نذر ان يحج راكبا او باق في بيت الله الحرام راكبا فعليه الوفاء سدره فان خالف
 ومضى قال فمضى عليه دم وهو لا يحيط وهذا القول مبني على مقتضى
 ان نذر الركوب يلزم **٢** ان الركوب في الطريق ليس جزءا من الحج بل هو خارج
 عنه ونذره لا يصير شركا في الحج اذا لم يخل عنه على ما بين المتقدمين في
 الحج عن نذره ونذره يجب ذلك الا بان بالصفة لاختصاصها بالحج المندور
 والمندور فعليه يجب كفارة للاختلاف بين المتي ولم يجب قضاء الحج
 ويمكن حل كلام المصنف على انه قيد النذر بسنة معينة فانه قيد نذر مشايخ
 احدهما يكون ماشيا والثاني في بيده السنة فلا يبطله بقوات الخليلي
 وهذا الركوب لا يثبت ابطاله في غيره للاختلاف بالسنة المعينة و
 ترجع احدهما ترجيح بلا مرجح فيصح حجه ويجب عليه الكفارة للاختلاف
 بالركوب والاصح عندي صحة حجة سواء عين سنة او اطلق ولا يتعين
 الركوب فلا كفارة عليه ولا قضاء وعلى تقدير صحة نذر الركوب يجب
 الكفارة باختلافه به ويصح حجة **قال** قدس سره ولو نذر القصد في البيت
 الحرام او بعينه منه كالصفا والمروة فمضى حجة او حرة ولو نذر في غيره او لغيره
 لم يجب اهدما في اعتقادنا لكنا **اول** مشايخ من ان حج مقصدهما على
 هو طاعة او لا من حيث انه قد قصد الشارع بها وجعلها مقصدا لا حظا لها
 والحج ومن حيث انه لم يفيض على كونها طاعة حال ان نذرها **قال** قدس سره

ولونذر الصلوة المستطوع الحج في عامة و في حجة الاسلام تداخلا وان في
 غيرها فان قصد مع فقد الاستطاعة اعتقد وان قصد معها لم يمتد وان
 اطلق في الاستطاعة كمال **اقول** فانما الضميمة المستطوع ان حج في عامه
 قاما ان يمتد بالحج في الاسلام او بطلان ولم يمتد احدا من هذه فلا تمام
 تده **ت** ان قصد حج في الاسلام فيصنع نذر ولم يجب عليه غيرها وهذا مسمى
 قوله تداخلا او الحج المستزود وحجة الاسلام فان هذا الحج له اعتباران كما
 ذكرنا وهو اجماع التالين صحة نذر الواجب بلا مالة **ت** ان سوى غير حجة
 الاسلام فان قصد بشرط فقد الاستطاعة مع وكان هذا النذر نذرا مسلما
 على شرط وان قصد مع الاستطاعة لم يمتد وان لم يمتد احدها بل اطلق
 احتمال الصحة وحله على ان قصد الاستطاعة لان الماصل في النذر الصحة
 وتحقيق البطلان لانه نذر في عام الاستطاعة مع وجوب حج الاسلام على غير
 حج الاسلام فقد نذر ما يصح منه فطل نذر وهذا هو المقصود بقوله
 وان اطلق **ت** ان يطلق بان لا يمتد حج الاسلام ولا غيره وتسمى الحج
 فيه في كتاب الحج **المطلب السادس** الهدي قال قد راسه سر اذا نذر حجة
 بدنه انصرف المطلق الى الكعبة ولو في سائر ارض غيرهما لم يمتد
 على كمال **اقول** اطلاق نذر الهدي اى مع عدم تعيين الموضع يمتد الى
 لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة وقوله تعالى ثم حملا الى البيت العتيق ولم
 في اى ارض او ذكرها لفظا لم ولو نذر الى غير مكة ومضى واليه اشار بقوله
 الى غيرهما فل يمتد استكمله المصنف من حيث اختلاف الاصحاب فان
 الشيخ في الخلاف قال لا يستفاد ولا يمتد وقوا في المبسوط حيث قال
 الهدي المشرع ما كان الى الحرم احيى الا ولو لم يبارى الشيخ في الصحيح

عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث وقال في رجل قال عليه بدنه خيرا
 بالكونه قال اى اى كما قال في خبره احيى الموقوفون بان النذر واجب ولا يجب
 للمكان المعين **قال** قد راسه سر ولو نذر الهدي مكة وجب ونفي القرين
 بها وكذا مسمى لا يميزها على شكل **اقول** هنا مسائل **ت** اذا نذر حذر الهدي
 مكة او غير مكة نذر لان النذر والذبح باعياد معصومة ومكة نذرية بها
 لان اطلاق الهدي يقتضى ذلك قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة وهذا اختيار
 الشيخ في المبسوط فلو لم يميزه القرين لم يصح النذر اذ ادب في
 حمل الحرم بحيث نذر فلا يمتد به وهذا **ت** اذا نذر حذر الهدي او غيره
 من غير مكة واطلق اى لم يذكر القرين بها قال الشيخ في الخلاف يصح ويجزى
 ان يمتد بذلك الموضع وقال في المبسوط ان ذكر ان يمتد في الحرم بها يصح نذر
 ولا فلا في غير مكة لانه لا يمتد نذر لان الماصل براوة الذمة هذا هو كمال
 رحمه الله احيى الموقوفون اما صحة النذر فلم يسم قوله تعالى او قوا للمعذون
 بالنذر واما التفرقة بها على المساكين فلا تسميهم الهدي لان قوا
 لم يصح اذا فطن النذر والذبح ليس يقرب احيى الآخرون بان جعل الهدي مكة
 لقوله تعالى حملا الى البيت العتيق وغيره ليس يرفع الهدي فلا يصح نذر
 ولما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال عليه بدنه
 ولم يسم ابن حجر قال انما التفرقة يسمي بها بين المساكين الحديث فلا يصح
 بغيرها الا بمكة الآيب والامام والذبح استكمله المصنف **قال** قد راسه سر
 وبصرف اطلاق الهدي مكة ومضى الى الحرم ويجزى انما يسميها بها
 وقيل اخرى ولو يسمي **اقول** الفقيهان لا يسمي الاول قوله في الخلاف وانما يسمي
 والثاني قوا في المبسوط احيى الموقوفون باجماع الفرقه واجبا دم بانهم

رووا ان الهدي لا يقع الا على النعم فاما النذر وغيره فلا يقع هديا وطريقته
 لا يمتد احيى الموقوفون بان يذبح عليه لغته تعالى الهدي مضة ومرة وشرا
 قال تعالى في حجه به ذوا عدل لكم هديا بالغ الكعبة فكذلك يجب به ذوا عدل في
 هديا وقد سلكنا بغيره عصفور او جراد او مسمى البقي على الله عليه وآله
 هديا فقال في التكميل الى الجمعة من راح الساعة الخامسة فكما اهلك
 ولا في عندي لا **قال** قد راسه سر ولو نذر ان يذبح الى بيت الله الحرم
 غير النعم فيل يطل ومثل باع وشرف في سائر البيت **اقول** قال ابن
 وابن اديب وابن ابي عمير والشافعي في قول بعض الاصحاب نقله شيخنا
 الدين بن عسيرة في الشرايع واختاروا في اختلاف الصحة وصحة في الفقر
 بتلك البقعة كما هدي وهو الحق عندي لما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن
 قال سالت عن رجل حمل جارية هديا للكعبة كيف يصنع قال ان اقام
 رجل فلا يحمل جاريته هديا للكعبة فتناول مرثدا يذبح على الحجر ميتا
 وقرب عقبه او قطع به او عظمه فليات فلان بن فلان وامر ان يبيع
 او اذ لا حتى تفقد في الحار دية احيى الموقوفون بالبطون براءة ان يبيع
 في طريقه عن الصادق عليه السلام فان قال الرجل اذا هدي هذا الطعام
 فليبيع هذا بقى الما يذبح الميت ولا اعتبار بهذه الرواية لصنف طريقها
 في ذكر شيخنا لما ذكرتها انا وحدثتم في حجه امالة بمائة الذمة احيى
 في طريقه في صرف في مصلح البيت بما رواه علي بن حمزة عن اخيه عليه السلام
 قال سالت عن رجل سئل يهدي الى الكعبة كذا وكذا ما عليه اذا كان
 لا يذبح على ما يذبح قال ان كان حمله نذرا وليكف فلا يذبح عليه وان كان
 ما يذبح عليه فليذبح او جازيا وشبههما باعته واشترى بمثله طيبا فيطيب

الكعبة وفي طريقها محمد بن عبيد الله بن مهزيان فلا اعتبار بها البتة **قال**
 قد راسه سر ولو نذر القرين بذبح شاة بمكة لم يذبح ولو لم يذكر القرين
 ولا التخصيص بالكمال **اقول** شاة من ان نذر لم يملكه بقرين ولا يصح
 نذر المباح وفيه ما تقدم في صحة نذر المباح ومن حيث ان النذر والذبح
 بها بنفسه مزية وهو مسمى قوله تعالى يوفون بالنذر **قال** قد راسه سر
 ولو نذر هديا على مكة لم يذبح على شكل **اقول** شاة ومن عموم
 النص لئلا على وجوب الوفاء بالنذر ومن حيث ان التلخيص نفسه ليس
 قربة ومن استقرامه لوضع بين على المصيبة في الحرم لانه يدخل الى الله
 ثم الى مكة **المطلب السادس** في الصدقة والعنت **قال** قد راسه سر ولو عنت
 موضع الصدقة لم يذبح وصرف في اهله ومن حضر فان صرفها في غير اعماد
 الصدقة بمثلها ثم ان كان الما لمعنيا كغيره فلا ولا يحرمه لو صرف
 ونذر على اهل بلد النذر على شكل **اقول** شاة من انه لم يذبح بالنذر
 يفتي في عهد التكليف ومن اذ البلد انما يسمي بالصدقة على اهله وقد
 نقل ولا اعتبار بغير المكان في الصدقة فان لم يسم على قبيلة **قال** قد
 راسه سر ولو نذر ان يصدق بجميع ما يملكه لم يذبح فان خاف الضرر فزومه
 اجماع لم يصدق شيئا فشيئا حتى يصدق بغيره ولا ان يصدق
 في المال وان يكتب به والكيف له وهل يجب ان يصدق بغيره
 به ثم يقوم المصنوع به شكل **اقول** شاة من انه يمكن من قبله في نذر
 وهو نذر واجب ومن عموم النص بان يقوم ماله ثم يصدق به ولا يصح
 عندي الاول **قال** قد راسه سر ولو نذر الصدقة على قوم يسميهم لم يذبح
 ان كان في اعيان فان لم يقبلوا فلا قرب بطلان النذر **اقول** راحة القرين

ثلاث الى قوله والحيرة كفارة من افطر بيثا من شهر رمضان مع وجوب
صومه والمنذر المعين على راي وحلف النذر والعهد على راي ويجب في كل
منها عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا او صيام شهرين متتابعين **قال**
الخلافة هنا في كفارة حلفت المنذر والعهد فقال الشيخ والمصنف وابن
الصلاح وابن حزم وابن البراج يجب كفارة من افطر بيثا من شهر رمضان
عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا بخير في ذلك
سواء كان النذر صوما او غيره سواء كان حلف النذر في الصوم المعين
باعطائه بما يجب الكفارة في رمضان او لا وهو الا في عندي لما
رواه عبد الملك بن عمرو في الصحيح عن الصادق عليه السلام في حديث
قال من جعل لله لارك محرما ماء فركبه الى قوله فليعتق رقبة او ليعتق
شهرين متتابعين او ليطعم ستين مسكينا وعن أبي بصير عن احدهما
عليهما السلام قال من جعل عليه عهدا له وميثاقه في امر الله طاعت في
قلبه عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا
وقال الشيخ المعين من نكث عهدا له تعالى وجب عليه من الكفارة
ما قلنا وهو كفارة في كل الخطاء وقال سلك فاد حلف النذر كفارة
ظهار وهو يغني الكف والكيبة والزيب وقال شيخنا علي بن بابويه
في رسالته كفارة حلف المنذر صيام شهرين متتابعين وروي كفارة
بين فان نذر ان يصوم كل يوم فليس له ان ينكح من حلفه فان افطر
من غير علة نكثه فكان كل يوم على عشر مساكين ونقل ابن دراج
عن السيد الرقي في المسائل الموصلية وعن الصدوق ان النذر ان
كان لصوم يوم فانظم وجب عليه كفارة من افطر بيثا من شهر رمضان

منه المندور فان الصدقة عليهم موقوفة على يتوهم ومن حيث انه يكن
بقا بعد تفصيل موقوف الى حين موته **قال** قد راسه شر ولو نذر صرف
وكونه الواجب الى قوم باعيا منهم من المحتقين ثم وهله العدد الى
الافضل كالا فتم ولا يعدل الا في المصلحة **قال** وجه القرب عموم ادلة
وجوب الوفاء بالنذر ويجوز الجواز لان الافضل لثقل على المصلحة وزياد
قال قد راسه شر ولو نذر ما لا يقع ملو له لم فان اضطر الى بيعه جاز على
راي **قال** قال الشيخ في النهاية يزعم المنذر ولا يجوز سبه وان احتاج الى ثمنه
وسعه ابن البراج وقال ابن دراج هذا غير واضح ولا مستقيم على اصول
المذهب لا يخلو خلاف بين اصحابنا ان النذر اذا كان في خلاف ما سئل
صلاح ديني او ديني او في فليعمل بما هو اصح له وكفارة عليه احتج الشيخ
بما رواه الحسن بن علي في الضعيف عن ابي الحسن عليه السلام قلت له الجواز
ليس لها متى كان ولا حاجة ويحتمل الميعين لا في كيف حلفت منها
عين فقلت له على ان لا يبيعها الا في ثمنها حاجة مع تخفيف الو
فقال في نه معقلا ولا يصح عندي جواز البيع والجواب انها مع ضعفها
لا تذلل لقوله ولا مكان لها مع حقة الموت فانه يبطل ضعف الحاجة **الفضل**
قال في العهد **قال** قد راسه شر ولا سعة له باللفظ على راي **قال** هذا
غير واضح عندي وقال الشيخ في النهاية والمعاهد ان يقول عاهدته
تعالى او تعهدت فقلت ان من كان كفارة على كفارة فقلت او اعتقد
وجوب عليه الوفاء به عند حصول ما شرط وجوز ذلك بحري النذر
الفتاوى في الكفارات والنظر في اطراف **الاول** في اقسامها **قال** قد
انه شر وهو انما شره او غيره او حصل فيه الاموات وكفارة للبع فالمرية

عن علي بن محمد بن قتيبة عن عبيد بن سليمان عن عبد السلام بن صالح
الهمداني قال قلت للرضا عليه السلام يا ابن رسول الله قد روي عن ابيك
عليهم السلام في شهر رمضان او افطره ثلاث كفارات
وروي عنهم ايضا كفارة واحدة بنى الخبرين احدى قال بها جميعا
حق جامع الرجل حراما او افطر على حرام في شهر رمضان عليه ثلاث
كفارات عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا
وقضا ذلك اليوم وان كان نكح حلالا او افطر على حلال كفارة
واحدة قال والذي المصنف في اختلاف في هذه الرواية عبد الواحد بن
محمد بن هيدوس النيسابوري ولا يخصص في الآتي حادثة ان كانت نكح فالمرية
صححة بتدوين العمل بها والمشهدون في الاحكام وجوب الواحدة حلال
بلا صل ورواية عبيد الله بن سنان الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل
افطر في شهر رمضان سفها يوما واحدا من غير عتق قال عتق رقبة او
يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا فان لم يتقار بيفضل
ما يطيق وتمك الاستصاف في الجواب مع قنات الاحتياط في العمل العموم
في المقال والاصح عندي وجوب الثلاث لما مر من العري الى الصدوق
قال قد راسه شر ومن حلف بالبراءة من الله تعالى او من رسله او من احد
الامة عليهم السلام لم ينعقد ولم يجب به كفارة وبالجملة وان كان حادقا
ومثل يجب كفارة ظاهرات عجز كفارة عجز اذا حثت وروي ايضا
عشر مساكين وليستفهم الله تعالى **قال** هنا احكام **الاجبة** بالبراءة من
الله تعالى حرام وكذا من رسله او احد الامة عليهم السلام وقيل بالجماع اهل
الجم هل يجب بالحنث فيها كفارة او لا فيه احوال اخذها قول المصنف

مؤمن

منا وهو انه لا يجب فذلك لان لا يستبعد ان لا معنى عدم الاعتقاد وهو اختيار
 الشيخ في المبسوط والخلاف وابن ادریس للاصل ولا تلامع الا باسه
 متا في كل تقدم وهذا عدم اعتقادها وثانها انه يجب بالحق فيها
 الكفارة وهو قول المصنف والشيخ في باب الكفارات من الشهادة وهذا
 وابن البراج وسدد فعلى هذا يستبعد عدم وثانها قول المصنف
 فانه قال قول القائل ان الله برئ من الله ورسوله او احد الامية عليه السلام
 مطلقا محتملا متصفا كونه ما لم يؤمن او يجب عليه التوبة وكفارة طهار
 وان كان مكرها فلا يخفى عليه وان علق ذلك بشرط اتم وضاف ما علق
 عليه الاية فقلية الكفارة المذكورة **قال** القول بموجب الكفارة
 بالحق ما لا يجب من الكفارة فيه اقول احدها انه يجب كفارة
 طهارة فان عجز الكفارة عين وهو اختيار الشيخ في باب الكفارات من
 الشهادة وبتمه ابن البراج وقال سدد كفارة طهارة بذكر حال العجز
 وثانها قول ابن حزم انه يبرمه كفارة المذنب وثانها قول المصنف
 انه يصوم ثلثة ايام ويصدق على عشرة مساكين ورايهما الحسن
 في المختلف وهو اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مائة سبعة اشواق
 لما رواه محمد بن يحيى في الصحيح **قال** كتب محمد بن الحسن النعماني الى
 المصنف عليه السلام رجل حلف بالبراءة من الله ورسوله صلى الله عليه
 وسلم فبطلت براءته وكفارته فرفع عليه السلام طعام عشرة مساكين لكل مسكين
 مائة سبعة اشواق وهذا الرواية التي اشاد المصنف اليها اجملا
 قال شيخنا محمد بن ابي بن سعيد في كتبه الشهادة والحق عندي انه لا كفارة
 في حق من ذلك **قال** ذكر الشيخ انه لم يثبت وانقصه الرواية تاد

فلا تنهض المكاتبه بالحجة لما استغرق اليها من الاحتال **قال** قدس الله سره
 فعقل في جزء الحلة شرها في المصالح كفارة طهارة ومقتل لعمري
 قبل لا كفارة **قال** الاول هو الظاهر من كلام ابن ادریس والثاني هو
 الظاهر من كلام الشيخ في الشهادة لانه شبهها بمثل الخطأ في الكنية
 وجعلها مجزئة لانه ذكر الخطأ بلفظه او المتصية بالتحريم والثالث
 نقله شيخنا ابو القاسم بن سعيد في المزارع اجملا الشيخ بما رواه خالد
 سديد اخيه بن سديد في حديث طويل عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال واذا حدثت المرأة وجهها او جنت او نبتت ففي حق الشر
 عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا **قال**
 عندي انه لا كفارة للاصل وهذه الرواية لا تدل على الوجوب الا بضم
 ولا ظاهره الا في حلفها على الاستحباب **قال** قدس الله سره وهل يقول
 الحكم البعض والجميع اشكال **قال** نعم من صدق جن شرها مع جن مبغض
 حقيقته ومن اصابه البراءة في البعض قبل قولنا جنت شرها ينافي
 قولنا ما جنت شرها عرفا حقيقته عرفه والثاني ساليه جنبيه فيكون
 الا في موجبة كلية والجواب المنع من صدق الصغرى **قال** قدس الله سره
 ومن زوج امرأة في عهدتها فارقتا وكنت نجسة اصبح من بيت زوجها
 على راي **قال** ابن ادریس انه على سبيل الذنوب واطلق الشيخ في الشهادة
 وقال من تزوج امرأة في عهدتها كفر نجسة اصبح من بيت زوجها
 او المذهب وكذا ابن حزم **قال** قدس الله سره ومن نام عن العشاء حتى خرجت
 الليل اصبح صائما ندبا على راي **قال** ما اختاره المصنف منها مذهب
 ابن ادریس ونفى المذهب على الوجوب والشيخ وجأه من المذهب **قال** انما

ما يؤول الى سقوا لوجب اوندب ولا في عندي الا في الاصل اجملا
 بالاجماع ويقع له تعالى وانما الخبر لم يمتدح ورواية عبد الغني
 عن صدق من الصادق عليه السلام في رجل نام عن العتمة ولم يقم الا بعد
 انقضاء الليل قال فضلهما وبصيح صايبا ولا جاع لم يفتن ولا ولا
 في الآية على مطلوبه والرواية متعلقة بالسنة **قال** قدس الله سره ومن
 ضرب عبد في حق الحد استحب حقه كفارة لتعده وفي اعتقاد اخذ
 حد الحية اشكال **قال** نعم من ان اللفظ المقتول بالتمكيك يجعل على القول
 عند الاطلاق لا صالة البراءة ومن ان الحد اذا اطلق في عرف اهل الشرع
 انما يراد به حد الحزب والعقود ان الاشكال هناك من هنا اصل بقاها المالك
 سليا عن فتلحق من الصنق عليها لانه لا يحكم بتعلق من به الا بدليل
 يعقبي لان حقوق آدميين مبنية على الاحتياط التام وتعليق النص
 على الحد مطلقا والحكم المعلق على حقن باي جنزى وجد الحق عندي
 الحكم بجحد الحية لانه المستبين في الحق وفيه مطلبان **قال** الموصاف **قال**
 قدس الله سره اما الاسلام فهو شرط في كفارة الهتل اجملا وعجزها على
 البرزخ **قال** اختلف الناس في حق عتق العبد انما في قسم من جاحته
 كما لم يفتى ابن الجوزي في الصالح وسددوا بن ادریس والشيخ في كماله
 ومن في المبسوط والخلاف بالحق واجمع الكل على انه لا يصح عتق الكافر
 في كفارة القتل واشتلتا في عجزها فكأن منع من عتق الكافر مطلقا
 منع منه في كفارة القتل والقائلون بوجه عتقه لا في الكفارة اختلف هنا
 فقال الشيخ في المبسوط والخلاف بوجه كونه مكروا ومن كثير من الاصحاب
 منه من اولى قدس الله سره ففت في الاولى وجيم في الكفارات كلها اجملا

الصحة وهو الاصح عندي لانه يبرر المؤمن لا يفتن براءة الذمة ما في
 به شيئا ولا يحز في دفع ما وجب باليمين الى القيد او ازالة الشك
 من لزمه ولا تفتن في قيد كفارة مثل الخطأ بل ايمان فيقبل المطلق عليها
 في الباقي وان اختلف السبيل على ما ذهب اليه بعض المصنفين فيفتنك
 عندهم وعندهنا الزاوي لما رواه سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام قال
 سالت ابي جعفر لعل ان عتق مملوكا مشركا قال لا قالوا استدل بالحق
 على اعوام قلنا قال تعالى قاتلوا الذين كفروا وخرجوا من الديار **قال** قدس الله سره
 الماعوف واللام قلنا حكم الكل واعتقادهم واحد **قال** قدس الله سره وهل
 متبر الايمان لا في ذلك **قال** اختلف القائلون في اشتراط الاسلام
 في اشتراط الايمان فقال ابن ادریس لا يحزى الى المؤمن وهو الاصح عندي
 والا في عنده والى لما تقدم من الاحتياط **قال** قدس الله سره ولا يخفى
 من لا حجة له مستقر فلا قريب عدم الاجزاء **قال** وجه القرب انه في حكم
 الميت ولهذا اجزاء الذبيح في الذبيحة اليه والقتل مع وجوبه يقع بوقته
 اذا صادت حيوته غير مستقر ومات وبحكم المدة المدة وصيته
 ونقرته واصاله بقاء وجوب الكفارة **قال** قدس الله سره ونحوه الصغير
 مع اسلام احد ابويه وفي رواية لا يحزى في القتل الى البالغ **قال** نعم
 قال ابن الجوزي لا يحزى الصغير في القتل ويحزى في غيره وقال ابن البراج
 يحزى وهو اختيار والذي هنا اجملا ابن الجوزي بما رواه معمر بن يحيى
 في الحسن عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل يظلم من امرأة
 يحز عتق المولود في الكفارة فقال كل العتق يحز في المولود الا في
 كفارة القتل فان الله تعالى يقول فتحرير رقبة فبذلك مقم

تدبعت الخشت اجمع المصنف بان من الحقوق احكام الاميان به ولا بد
 بيد بلوغه ولولم يبين لفظ بالشهاد بعد البلوغ فيكون حقيقة
 انما يجعل على حقيقة ولقولته تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم
 في ايمان لا في افعال ايمانهم يدل على انهم ممنون فالو الحقيقة في الفعل
 هو المباشرة والمتولد والحق كونه صادرة من الفاعل والاصل على الفعل
 ولو سلمنا في الرواية مخصصة لجواز تخصيص الكتاب بالسنة وان كانت
 حيزه واحد ومنع من منع منه وقد حقق في الاصول والمقدمة عان في
 الصغير قالوا تدخل في الوصية للمؤمنين فلو الحقيقة لما دخل والمصنف
 عندي اختيار الذي قال قدس الله سره ولا يمكن ان يملك الطفل من كافي
 وان كان مرافقا على شكل **اقل** نشأ من انه يقع وصيته وكل من يقع
 وصيته يقع مباشرة للاسلام فالمرافق يقع مباشرة للاسلام والاولى
 تقدمت والثانية ظاهرة ولان الباشرة اولى من عند فضل الامامية
 وهو موقوف والمصنف عندي انه لا يتبرأ اسلامه وانما يجري على قول من يقول
 باجزاء عتق الكافر **قال** قدس الله سره ويجزى ولد الزنا المسلم على **اقل**
 هذا هو المشهور واختاره الشيخ والذي المصنف في كتابه وهو القوم
 لانه من وكل من يجري والصغرى بينه لان التقدير اقل من غيرها
 في الكفر ولما دواء سعيدين لبيان عن الصادق عليه السلام قال لا بأس
 بآبى عتق ولد الزنا وهو عام في الكفارة وغيره لما نكحته من قبله
 ان ينفق وانما الجسد لا يبيع لانه حبيث والكفر اتماما وقد نفى عن الامانة
 من الحبيث والنجس في العبادات بمعنى الفساد والعق عبادا اما المولى
 فتقوته عليه السلام لا يخبر في ولد الزنا لا في لحمه ولا في عظمه ولا في جلد

ولا في عظمه ولا في شعره ولا في بشره ولا في شيء من اعضاءه فغضوضه
 واما الثالث فلقوله تعالى ولا يسموا الصبيته منه سمعت واما الرابعه
 فلما تقر في الاصول واما الخامسة فاجابة والحق عندي الاول
 منع المولى قالوا قوله عليه السلام واما الثانية فغضوضه واما الثالثة
 فلقوله تعالى ولا يسموا الصبيته لا خبر في ولد الزنا نكح من قبله فيم لا يقع
 الخبر ولا جزء عن الكفارة والعق خبر قلت فاجاب لا يبيع المستدلال به
قال قدس الله سره ولا يجري عتق المكاتب وان كان مشروطا او مطلقا
 لم يرد ولا قريب منهما وفي المذهب الاجزاء وان لم يبين تدبير على اعيان
اقل هناك **قال** هل يجري عتق المكاتب المطلق الذي لم يرد شيئا والشر
 قبل اتمامه في الكفارة قال الشيخ والمصنف في المختلف لا يبيع لان الملك تجريه
 وقال ابن ادريس يجوز لانه مملوك وكل مملوك يبيع عتقه في الكفارة اما الصغرى
 مستدست واما الكبرى فلعنهم الامامية والمصنف عندي الصغرى **قال** المدبر
 تدبير هل يبيع عتقه في الكفارة اولا قال الشيخ في النهاية لا يبيع لان
 تدبير تدبير فان نقص تدبير ورثة الى محض اذنت حازله بعد ذلك عتقه
 فيها وجب عليه وبسببه ابن العراج وقال المصنف وابن ادريس يبيع ويكون
 ذلك اطلاقا لا تدبير وعقلا لا يصح الشيخ عاروا عبد الرحمن في الموقوف
 قال سألته عن رجل قال لبيد ان حدث ليحدث فخرج وعلى الرجل
 رقية في كفارة بين اوطار الله ان يمتنع عبد الذي جعل له العتق ان يمتنع
 به حدث وكفارة تلك البدين قال لا يجوز الذي جعل له ذلك **قال** المصنف
 الصغرى ويكون عتقه فحيا للتدبير بالاجن منه وتجرى اياها بعد **قال** قدس
 الله سره ويجزى المات والمكاتب وام الولد والمولى بتدبير على التام

وشتق من بعد مشترك مع بيار اذا نفى الكثير ان قلنا انه متفق **قال**
 وان قلنا بل اجماع فنفى اجزائه عن الشكل نشأ من اعتاق العتقة بالاداء
 لا بل اعتاق ومن حصول جميع عتق الرقبة بعمله المستند الى عتق
 ذلك البعض فاذا ادى ونفى به العتق العتق لانه مفيد قانه اعتق
 وهو الفاعل له افعيها في الباب انه ليسب آخر غير الصغرى والملاءة
 تحت يرقبه ولم يشترط بصيغه او غيرها **قال** قدس الله سره ويجزى للمنفق
 دون الموهون ما لم يجز المرفق وان كان الراهن موهون على راي **اقل**
 قال الشيخ في النهاية والمبسوط اذا اعتق الراهن العبد الموهون من الكفارة
 وكان موهون اجزاء وان كان مسلما لم يجز والمصنف قول المصنف لانه منع
 من كل انواع العتق **قال** قدس الله سره ولو يبيع فاعتقه من غير صلة
 قبل بيع العتق من المتق دون العتق عنه سواء كان حيا او ميتا **اقل** قدس الله سره
 اشارة الى قول الشيخ في المبسوط فانه قال منع من المالك العتق لا يمتنع
 عنه لان العتق يبقى على التخليل ولا يصح **قال** قدس الله سره ولو
 اعتق الوارث من ماله عن الميت فصح عن الميت وان لم يكن موهالا ولعل
 سهوا في **قال** قال الشيخ في المبسوط بصحة تبرع الوارث بالعتق عن
 من ماله لان مال المورث وفق الشيخ من الوارث والاجنب بان الوارث
 قائم مقام المورث في كثير من الاحكام فان الوارث ملك كما كان ملكا
 للمورث ومثل قوله فيما كان جعل قوله فيه كالاقرار الجوهول وتبين
 المطلقة والعتق تعريضا انتاها والعقل قوله في الكاشف مع البين
 وعلم اليقين وعليه قضاء ما عليه من ميام اصيلق واما المرفقة
 ابتداء اليقين المصنف فوجهان هذا احدهما والاخران الوارث اذا ادى

من التركة فهو من ماله بالحقيقة لانه ملكها بالموت واذا صح من اهلها
 صح من المال وقال شيخنا ابن سعيده في شرائيه والوجه التبرع بين الجاني
 والوارث في المنع او الجوان وصنفه ظاهر بما ذكرناه **قال** قدس الله سره
 وهل يستقل الى الامر بتل العتق فكل نعم تفصيل في قوله اعقت عنك الملك
 اولا للامر في العتق ومثله كل هذا الطعام اقول هناك **اقل** اذا قال
 اعقت عبدك عن فتعل صح وقم العتق عن الامر اجماعا واستقل الى الامر
 مثل وقم العتق عنه بالعمل على عليه الشيخ في المبسوط وكتاب النظار
 ولا خلاف فيه ولقوله عليه السلام اعقتك في ملك واما الخلافت في قوله
 فعل ملك بالامر ويكون قوله اعقت عنك كانت عن ملك الامر بالامر
 ملك الحق شرط في صحة العتق وينتد عليه بالزمان ولا واسطة بين
 قوله اعقت عبدك عنك وبين قوله اعقت لانه لو تخللها لم يصح العتق
 لانه موقوفه بايجاب وقبول ومثل العلة في ملكه والعتق قوله اعقت
 فهو علة في امرين احدهما سابق على الآخر وهو ساق الملك اليه ثم
 العتق اليه واقتناء العلة الواحدة شيئا بالترتيب بينهما ثابت و
 المصنف ان قوله اعقت عتق قوله اعقت مملوك باول حرمه كعقل الملك
 للامر والجوع عليه في انصافه وهو اختيار المصنف واعلم ان قوله
 المصنف قبل نعم اشارة الى قول من قال انه متفق بالامر بقوله بل العتق
 لشربه المقتل ابتاع صفة العتق ثم اشارة الى الآخرين اذا قال لكل
 هذا الطعام فقبل يأكله مباحا له وملكه فغير وهو اختيار المصنف و
 هو لا يري عندي وقيل انما يأكله مملوكا له واحتجوا بكونه مملوكا فله
 بين ومثل بوضعه في فيه ومثل باستداعه والاخران المتكلمة حكما

في المبسوط والقابلة يظهر في جواب اعطايه الغير وعدمه وبما لو كان في راضي
 من متخرج والاقوى عندى الاول وهو لا يستعمل بمكانه بل يكون
 مادونا له في اكله واما حقه له فيه **قال** قدس الله سره ولو قال العتق
 على الف فان قلنا بالملك مضافا مطلقا في ام فتدعه لا عن الامر
 ولا عن وجوب المطلق **قال** كل موضع يضع الشارع على جاز نقل ملك
 ام الولد من مستولدها الى غيره نقل لا يستعقب العتق كما لو كانت فدا
 او في غير رقبته او كانت للذوق فاسلمت على العزل به فانه يصح هل الصيغة
 وتقتل ويستحق على امر اجاعا انا في غير موضع المتع هل يجوز بهل الصيغة
 او لا يقول هل المسئلة ينبغي على اصيلين **قال** انه هو مقتل الملك الى الامر
 وتل العتق **اولا** هل يصح من نقل ام الولد مطلقا الى سوا استعقب
 العتق او يتجوز بالاستعقب في الملك فعلى العقل بعدم تقدم الامر الى الامر
 يصح العتق هنا عن الامر لان الاشتغال المقدر هنا كعدمه وان قلنا بتقديم
 العقل الى الامر فان قلنا باختصاص المتع بغير المتعقب للعتق صح هنا عن
 الامر ايضا وان قلنا بصوم المنع بطل الاشتغال فيقتل بطلان العتق لان
 العتق تابع للمقتصد ولا ارادة ولم يقصد المباشر عن نفسه فلم يقع عن ولا
 عن الامر لعدم الملك لقله عليه السلم لا عن الاقربك ويجوز وقوعه
 عن المباشر لان عن صدر من اهل في محله دفع اذا عتق سبي على السلب
 واعلم ان العزل بعد لا يقال الى الامر وجهه العتق عنه باطل انما
قال قدس الله سره ولو قال عتق عبدك عني على حر او معتق قد
 العتق ورجع القيمة المتل على اكمال نكاح من ان عتق من مالك كامل
 والعق سبي على العتق ومن ان لم يقصد العتق عنه ولا يصح عن الغير

لنهاد العتق وهو مع فتق فيقتل بفساد العتق **قال** المصنف **الشأن** في
 في الشرايط **قال** قدس الله سره ولو اعنت وشرط عتقا لم يجز من الكفاية مثل
 انت حر وعلقت كذا وفي العتق نظرا في انكشاف من انه انما العتق على الكفاية
 ولم يحصل وغيره لم يقصد فلا يصح لان المانيات تابعة للمقتصد والملازمة
 ومن ان عتق صدر من اهل في محله وهو سبي على العتق فلا يستدعي
 ولا ينفذ بفساد **قال** قدس الله سره فان قلنا به وجب العتق **اقول**
 اذا قلنا بوجوب العتق وجب العتق على الامر لانه فعل ما امر به عتق
 عنه ووجب العتق كالحال **قال** قدس الله سره ولو قال عتق مملوكك
 عن كفارتك وعلى كذا فعلى ذلك لم يجز من الكفاية وفي صود العتق
 اكمال **قال** ذهب الشيخ في المبسوط الى وجوب العتق لاهن الكفاية في يوم
 العتق لا شقراط الاجزاء عن الكفاية بتقصيصه بها وهذا لا شقراط كذا
 وجب العتق واذا لم يقع عن الاول صح عن الثاني لان العتق سبي على العتق
 لسببه يصح في حين منه الى باقية العتق بالماهية وان وجد تاما مع
 ذواله او كان ملكا لغير المباشر شرعا ومثل المحل واستشكله المصنف لانه
 على وقال عليه السلم انما الاموال بالنيات وانما في عن الكفاية ولم يحصل
 ولم يتغيرها ولان المصل بقاء الرق **قال** قدس الله سره وسعه الاقرب
 في يوم العتق **قال** هذا تقرع على القول بصحة العتق لاهن الكفاية الى
 اذا قلنا بصوم العتق لاهن الكفاية هل يلزم الاول العتق ام قال الشيخ
 في المبسوط نعم وقا المصنف لان العتق لم يسرع بالعتق وانما جعل
 في مقابلة عتق برضا وبذلك ايا فيلزمه ويقع عن الامر ويجوز العتق
 لا يتم بامر مقتته عن الامر بل عن نفسه بوجوب عليه ولم يلا يصح **قال**

والذي المصنف رحمه الله في المختات الحكم بعدم الاجزاء عن الكفاية مع وجوب
 العتق لا يجزئات لان الجاعل لما جعل له العتق في مقابلة العتق عن
 الكفاية فاما ان يقع او لا فان وقع في الحكم بعدم الوقوع وان لم يقع
 لم يستحق العتق لعدم الفعل الذي وقع الجعل عليه وكلا لا يتحقق مع عدم
 الاعتاق فكذا مع الاعتاق الذي لا يجزى قال وفي صحة العتق لاهن
 الكفاية نظرا لان العتق لم يقصد لاهنا الوجه فاذا لم يحصل وجب الحكم
 بفساد لا يتابع لا يقال الجعل على الاعتاق عن الكفاية لاهن وقوله
 عنها في قول الامر وبصديق الاول بايقاع الصيغة ونبته عنها وقد
 نقل والثاني ليس من فعله لا يقول المراد بالجعل على فعل انما هو وقع
 على الوجه الذي حصل عليه لا غيره فاذا لم يحصل لم يستحق جلا للمجاهل
 لم يحصل على العتق مطلقا بل عن عتق مخصوص وهو جزي من جن بيات
 العتق ولم يحصل **قال** قدس الله سره ولو اعنت عتقا عن اخرى كفارته
 صح عن القول بعدم القيين ولو كان عليه ثلاث كفارات مستأوية
 فاعتق ونزى الكفارة مطلقا ثم عجز فاضام شهرين بيته التكفير لطلب
 ثم عجز فقصده على ستين كذا لاجزاء عن الثلاث **اقول** اذا تعددت
 الكفارات على واحد فاما ان تختار السبب حسنا والمردية الماهية
 المبرجة او لا فان كان الاول هل يجزى في نية فعل الفصلة الواحدة لا
 قال الشيخ في الخلاف من لا يختلف وهو الحق عندى وعده والذي هو
 وان كان الثاني قال الشيخ في الخلاف لا يجزى المطلق مطلقا ويجب
 نيتين الكفارة الخرج ويجب نيتين الكفارة الخرج عنها ومن اختار
 ان ادريس وقال في المبسوط يجزى مطلقا وقال والذي في المختات

يجزى ان اتخذ الحكم قتل الخطا والظهار ولا فلا كالحفزة والمهنية مع
 على الخطا كلها وهذا هو الحق عندى لاستناع الضمارة اليها اجماعا
 والى احد يما يثبت لانه ترجيح بلا مرجح ولا الى احد يما لا يثبت لانه
 ترجيح بلا مرجح والى احد يما لا يثبت لان ان ثبت بدل القوي في الخرج
 بغيره المبرية ولا الحفزة وهو ترجيح بلا مرجح وخلاف التندرية وتيق على
 ذلك انه لو كان عليه ثلاث كفارات فاعتق بيته التكفير من غير تعيين
 ثم عجز فاضام شهرين متتابعين ثم عجز فاضام ستين متتابعين من
 اثلاث ان اتخذ السبب على قوله في الخلاف ومطلقا على قوله في المبسوط
 وعلى قول شيخنا ان اتخذ الحكم فذلك قال المصنف مستأوية على قوله
 المراد مستأوية في الحكم وعلى قول الشيخ في الخلاف مستأوية في السبب
 وتبره مستأوية شملها **قال** قدس الله سره ولو كان عليه كفارة ظهار و
 افطار رمضان فاعتق ونزى التكفير فلا ضرب عدم الاجزاء لعدم القيين
 والاختلاف كما ولو سوغنا نفى ونزعه عن الظهار اكمال اقرب الوجه
 عانوا وهو المطلق وحليد لو عجز فلا قرب وجوب الصوم عينا و
 لو لم يجز فلا قرب وجوب العتق **اقول** قوله والاختلاف حكاه عن اختلاف
 حكم صرف الى الظهار وحكم صرفه الى الافطار فان الاول لا يتحقق عدم
 وجوب العتق عينا مبدل وصرفه الى الافطار يقتضي بقاء وجوبه عليه
 عينا وبما متناهيان فصحت مستأوية الحال كما تقرقها معنى المستأوية
 للحال حال قوله ولو سوغنا ان علنا على اختيار الشيخ في المبسوط
 ان لا يشترط القيين سوا اختلفا حسنا وحكما او لا يحصل صرفه الى الظهار
 لان من العتق في كفارة الظهار قربية مرجحة للظهار فلا يجزى الترجيح

من غير مرجح ولا قريب عند المصنف تنزيلا على الصحة هنا وقوله من غفل
 الكفاية من ان يطلق البيع في الكفاية لا يفتى على هذا التقدير وقد فاء
 فيجعل له الحق عليه السك والاعمال على امر ما في قوله وحيد لا يجوز اشارة
 الى فرع السك بل على صحة المطلق ومقرره انه يقول على القول بفرع
 المطلق هل يحكم بان لا يتخير بين صرفه الى اشارة منهما او لا يحتمل الاوله
 وهو لا يصح عندى على القول بالصحة لانه كان له قبل العتق نصيبه الى اشارة
 كذا بعد لان الاصل مبادى ما كان على ما كان وقوله في الاقرار انه ان يبي
 التغيير بين العتق وغيره كان مضمونا الى المرتبة وان لم يبين التغيير كان
 مضمونا الى الخيرة قلنا لا يبرم من جهة التغيير صرفه الى المرتبة لان مبادى التغيير
 بين الخصا ان يقابل ماله فهو صرف الى المرتبة لكتابته بثبوت التغيير
 بين الخصا فلا ماله بل التغيير الباقي اما من بين صرف العتق الى الخيرة
 والمرتبة فان صرفه الى المرتبة يثبت التغيير بينه وبين غيره شيئا نصرفه
 الى المرتبة لا قبله وان صرفه الى الخيرة لم يثبت التغيير بينه وبين غيره من
 التغيير على تقدير احدى جزئى من الخلق الخيرة فيهما دون الاخر لا يعلم
 ثبوت اشارة بغير واسطة فالوجه هنا تشاؤك اشتراك لفظ التغيير
 بين التغيير في العتق وبين التغيير في الخطأ وبين التغيير في استلام
 ملك واسطة وبين التغيير في واسطة لاختيار سببه وكل على التقديرين
 فالوجه من اشتراك اللفظ وبحتمل الثاني لانه يستلزم تناقضا بين
 الوجهين يحكم بالاحتياط فنقول اما ان يجوز من العتق ثانيا او لا فانه يجوز
 العتق كما قيل من الصوم لانه يجوز على كل تقدير لانه ان كان العتق قد
 قطع عن المرتبة اجزاء الصوم عن الخيرة وان لم ينع من الخيرة اثنى الصوم

عن المرتبة فهو يتبين الاجزاء وغير غير يتبين والثابت في اللمة يتبين لزومه
 لا بالجزء يتبين مع القدرة عليه وهو ما عرفت وان لم يعجز عن العتق فالجزء
 يتبين العتق ثانيا وغير غير يتبين الاجزاء فلا يجوز للفاعل ان يكتفى بجزء
 وهو ان كلما كان ثانيا في اللمة يتبين لانه لا يجوز بالجزء بالعتق مع
 القدرة عليه وبشكل بان يتبين العتق في كفاية الصوم لانه يتبين وصوب له
 في حكمنا يتبين العتق لزم احد الامرين وهو ان الحكم بثبوت المبرور
 او المصنف مع الشك في اللزوم او السلب او الحكم ببقاء المرتبة والاولى
 البطالة والثاني يستلزم التمسك من غير مرجح وهو محال لان يتبين العتق
 ساق التغيير وهو ما في الخيرة وثبوت احد المتباينين ساق الاخر والجزء
 ان يتبين العتق في الكفاية بما يستلزم ما ذكرتم وهو ان يتبين العتق ما يفي
 لاسباب الكفاية وقدم بين العتق في الكفاية الخيرة بسبب غيرها كالزك
 عليه مع الخيرة في الاطعام والصوم وللتنظر في هذا الاشكال والجواب قال
 المصنف ولولم يجوز فلا قرب وجوب العتق وايضا لاجل ان التغيير
 في صرف العتق الى اهما اداء ولا في هذا المعنى ان كان المالى الخدم
 بالاجزاء وهذا المزمع كلها لا تاتي عند المصنف ولا عندى لوجوب
 التعيين وعدم اجزاء الاطلاق مع اختلاف السلب والحكم وانما ياتي
 على قول الشيخ رحمه الله فان قال الشيخ بالتغير في صرف العتق ما يفي
 فينا اشكال هذا تحقيق هل المسئلة فانها من غير انفس هذا الجواب قاله
 قدس الله سره ولو اشرى الى اياه او غير من عتق عليه ونفى التغير في
 الاجزاء اشكال بقاء من ان يثبته العتق يورث في ملك المصنف لان ملك
 غيره والمرتبة ساقية فلا يصبى دف السلب ملكا **قال** وبسبب المرتبة يتفرقة

عن الملك لان سلب عتقه هو السلب ليشترطه بقوله في ملكه والشرط
 مستلزم على الشرط ونقدته عليه هنا بالزمان فان لا يد وان عليك
 في ان قيل ان العتق والنية وعند البيع وقول المصل هو السلب التام
 في الملك فانما قوى به العتق عن الكفاية واستمر النية بالفعول للنية
 آخر جزء منه فقد قارنت ملكه وتقدمت على السلبية فاثبتت في ملكه
 لا في ملك الغير ولم يتأخر عن السلبية لان مانع القتل وقبله قيل قلنا
 والاصح عندى ان لا يجوز لان الملك سلب بعد العتق لانه لا يملك
 الفاعل لانه سلب الفاعل هنا السلب والمالك لانه على المالك قابل
 لتأثير السلب في العتق وقاعل قول المالك لا تصاد عن غير السلب
 فاعل لذلك الامر فلا يصدق عليها انه عتق لان الملك به مباشرة
 العتق وبمباشرة العتق انما يكون بمنزلة سلب الموقوف القابل لا يصلح هنا
 للتأثير ولهذا عجزت هذا على المصنف فاستحسنه وقال الذي افاق
 به ان لا يجوز ولا يثبت على فاعل السلب المورثات فاعل السلب
 حقيقة بل بما اذا واكثر محققا المتكلمين على ذلك ولا امل شرعية انا
 يحيل على الحقيقة فلا يجوز فاعل السلب المورث عن المورث فاعل السلب
 فكيف السلب القابل **السلب الثالث** في الصيام **قال** قدس الله سره
 ولا يجوز الخادم كثير الثمن يمكن شراء خادمين بقرنه بخدمة احد
 بغير ثمن آخر عن الكفاية احق من وجوب البيع **قال** وجه هذا الاحتياط
 انه قد روي على العتق فاضلا عن خادم مقدمه وكل كان كذلك قرب
 عليه ولا يقر بالبيع ولا يقر الواجب لانه يقر واجب ويحتمل عدمه
 لعدم التمسك عن بيع الخادم الواحد **قال** قدس الله سره ولو وجد الوقة

بكثر ثمن المثل ولا ضرر فلا قرب وجوب الشراء مع احق له علمه
 لمومية المال **قال** وجه وجوب الشراء انه قادر على العتق في الكفاية
 المرتبة ولا ضرر فحجب وجه عدمه ما ذكر المصنف ولا قرب عند
 الاول **قال** قدس الله سره ولو اعتق العبد ثم ابيع بثل الصوم فلا قرب
 وجوب العتق **قال** وجه القرب انه حال الامراء فاد فحجب العتق
 لان له اعتبارا باللياء وقت الاداء لا وقت الوجوب ومن ان العتق
 لم يكن من خصا كفاية لان كفاية العبد لا يكون بعتق وفوق بينه
 وبين الجزء المعجز ان العجز مانع الحكم والوقية مائة السلب فلا يجب
 وهذا السلب لا يصلح لاجباب العتق **قال** قدس الله سره واذا عتق العبد
 عن الصوم وجب في التطهار وقبل لفظه على الصوم شهرين
 ذكر كان او اتى وعلى الملوكة صوم شهر واحد ذكر كان او اتى و
 لو اعتق قبل الاداء فكل الخ و لو اعتق بعد التلبس كذلك على اشكاله
القول يريد انه لو اعتق العبد بعد التلبس بالصوم هل يكون كالحر
 عليه اتمام شهرين فتبايعين او لا يجب عليه الا شهر واحد فيه اشكال
 مطلق من ثبوت حرية مثل روات من الكفاية فاجزاء الشهريه
 يروى سببه ومن ان عند المشرع كان عبدا ولا اعتبار بحال المشرع
 كما لو ابيع بعد المشرع في الصوم بالعتق فانه لا يجب عليه العتق ولا ماله
 براءة اللمة فبما زاد ولا يفي عندى ان حال المشرع معين بما فيه
 الواجب وبكيفية **قال** قدس الله سره ويجب المتابع بان يصوم شهرين
 متتابعين ومن الثاني شيئا ولو يبقا وهل يجزئ شيئا الي في شهرين

ولا خلاف في اجزائه **اول** انا وحيد على الخ في كفاية كل الظاهر شهرين
 متتابعين وجب ما بين الشهر الاول وسبع الاضداد في اثنائه فان
 اضطررنا لمؤدته تعالى ولا يطلوا اهلنا ولا يستنبط لانه لم يحصل
 الكفاية التي ينبغي عليها الشارع به وجب عليه ان يتابع صومه باليوم
 الاول من الثاني فان اضطررنا واستأنف الشهر الاول كله وهذا الحكم
 اجمع عليه الاصحاب بقرينة قوله وهو انه لو فرق ما بين اليوم الاول والثاني
 الثاني بحرفي اجماعا وهل يات في قوله وهو اختيارنا في المصلحة وان
 ادلبي والظاهر من كلام السيد والمفيد وقال ابن الجنيدي يات فيكون
 مباحا وهو الظاهر من كلام الشيخ في المبسوط وان ابي حنبل وكلام
 الشيخ في النهاية يبيح وجوب المتابع في الشهرين وان متابع الشهر
 الثاني يوم منه للدلالة ان يكون مع الجزاء واختار المصنف في المختار
 مذهب ابن الجنيدي واجتبه عليه باصالة البراءة وان المتابع اما ان
 به او لا والثاني محال لا يستلزمه عدم الاجزاء لانه غير لما مودبه وجب
 الاستيفاء والاول المطلوب ولما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق
 عليه السلام انه قال والمتابع ان يصوم شهرين من الاثر اياها او شيئا من
 الحديث اجمع المحزون بان يتابع الشهرين انما يتحقق باكملهما ولم
 يحصل الحق الاثم ولا استيفاء في الاجزاء مع الاثم احاب المصنف با
 تتبع من ان المتابع انما يحصل باكملهما ولا قرب عندي اختيار المصنف
 في المختار **قال** قد راسه شهرين والحق الاختيار في قاطع المتابع وفي نسيات
 النية اكله **اول** اذا نسي النية في بعض ايام الشهر الاول ولم يذكر الامه
 الزوال بطل صوم ذلك اليوم فهل يكون هذا النسيان عذرا فيحذف ذلك

نحو

لنقله عليه السلام رفع العلم عن ثلاث وثلاثين عليه السلام رفع عن اهل الظاهر
 والنسيان ويحذف عنه التقصير في النسيان **قال** قد راسه شهر ولا
 يتقطع بانظار الحامل والمجتمع اذا خافا على انفسهما او على الولد
 على راي **اول** اذا خافا على انفسهما لا يتقطع باخثاره المصنف وقال
 في المبسوط ان يقع المتابع وهو الظاهر من كلام ابن ادريس **قال** انظر اسر
 ولو تدرا اثنا تين سنة فوجب الصبر حتى يخرج السنة اكله اقره الوجي
 المصنف **اول** وجه القرب انه مع عدم الضرر بالاختيار قادر على اليان
 بالمتابع مع غير ضرر حقيقته وكل من كان كذلك وجب عليه الاتيان به
 ولا يقر له بالاختيار ولا يقر له باليه فهو واجب فالتأخير واجب واما الضرر
 فهو عذر لمؤدته عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام واما الضرر في
 ويحذف عنه وجب التأخير لعدم الوقت بالعدالة في المستقبل وهذا
 عندي **قال** قد راسه شهر ولو حاصت في اثناء الثلاثة الامام في كفاية
 العيين فلا يقرى انقطاع يتابعها **اول** هذا اختيار الشيخ فانه واجب في
 كفاية العيين الاستيفاء لعدو وغير كسوم الماعكاف وكفاية من
 انظر في بيان قضاء شهر رمضان واختار ابن حنبل وقال ابن ادريس لا يتابع
 المتابع ويجوز النية فانه قال صوم كفاية العيين وهو ثلثة ايام متتابعات
 لا يجوز الفصل بينهما بل لا يفاد محاشا لان عرض مريض وحسين يجوز
 النية على ما تقدم سواء جاز اكثر من النصف او اقل من ذلك **قال** قد
 راسه شهر ووطي المظاهر من المتابع وان كان ذلك على راي **اول** هذا
 قول الشيخ في المبسوط والخلاف واستدل باجماع الفقيه وطريقه الاحتياط
 ومؤدته تعالى فضيام شهرين متتابعين من قبل ان يقاسم وهذا قد روي

قبل الشهرين متتابعين كفاية فان وقال ابن ادريس لا يتقطع المتابع لانه لا بد
 على استيفاء الصيام من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا يصل براءة الذمة
 ولا في الاستيفاء ما جاء في المواضع المعروفة اجمع عليها وهذا البراءة
 والوجه ما قاله الشيخ لانا انما يتحقق اوجب عليه صوما موصوفا بكونه
 قبل السنين فلا يجزئ غير **الطرف الرابع** في الطعام **قال** قد راسه شهر واذا
 عجز في المرتبة عن الصيام اشقل وضنه الى الطعام وجب طعام يستعين
 لكل مسكين مد وقيل مائة حال القدرة ومدع الجزاء **اول** الاول وهو
 وجوب المد مطلقا قول الصدوق وابن ادريس واختار المصنف
 وفي المختلف لاصل براءة الذمة ولان الواجب بالآية الاطعام من هبة
 تقيد وبالمند صيد قمام ولا يرد ويجزئ الاقل لئلا يبال الخيرة في
 بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام واذا قل حظه ادى دية
 الى اولى به ثم اعتق دية فان لم يجد صيام شهرين متتابعين فان لم
 يتطعم اطعم ستين مسكينا مائة مائة او دية هبة براسها والثاني
 قول الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف واجتبه باجماع الفقيه وطريقه
 الاحتياط والحق اجماع صحيح لوجود الخلاف فان مذهب المصنف
 قد ذكرنا وقال المفيد لكل مسكين شعبة في يومه واد في ما يطعم كل واحد
 منهم مدين طعام وهو بطلان ودفع وسبعة سلالات **قال** قد راسه شهر
 وخاف المظاهر الضرر بترك الوطون وجب المتابع لثقل شعته **قال**
 لا قرب لاسم الى الطعام **اول** وجه القرب استلزامه الضرر وقال عليه
 لا ضرر ولا ضرار ومن عجز في القدرة فلم يجز ولا اشكال في المرتبة في المرتبة
 الظاهر انما هو بالاجزاء والاصح عندي انه ان كان الضرر بالمرض والنسيان

الحق بالاجزاء ولا خلاف **قال** قد راسه شهر ولو وطى في اثناء الاطعام لم يجزئه
 بالاستيفاء ولا قرب وجب اخرى **اول** وجه القرب ان هذا مظاهر
 وطى قبل التكثير عالما بخياره وكل مظاهر وطى قبل التكثير عالما بخياره
 وجب عليه كفارة فان هذا يجب عليه كفارة وان ائلا وفي قلته ما لم
 يتبع طل الاطعام لم يكن مكرا فبعد ان انه قبل التكثير واما الثاني
 قلص ويحذف عنه لان قبل التكثير انما يصيد قبل الشروع فيه لا قبل
 التكثير وما يراى ان التكثير فاعلاما مصلح عليه والحق الاول **قال**
 قد راسه شهر وهل يجزئ الصغار اكله لان قلنا انهم اسوا حال
اول لثلاث من بعض العزائم على المسكين فلا يجزئ غيرهم مطلقا ومن ان
 الخلاف واقع في انهم اسوا فان قلنا المسكين اسوا حال لم يجز التكثير
 قطعاً وان قلنا ان التكثير اسوا حال احتل الاجزاء لان العلة المحاجة
 وهي الكد ومن لا يجوز ان يعطى ما يستحقه قوم غيرهم والتكثير انما يعتد
 ان يكون التكثير اسوا حالاً هل يصيد في عليه اسم المسكين حقيقته ام لا
 في العدد المشرك او لا شرا في اللطف عليه هل يجزئ مع الاطلاف
 على المعنيين او لا ولما روي عن المصنف قال المصنف فيه اكله **قال**
 قد راسه شهر ولا يجوز الصرف الزوال الفقه ومن يجب نفقته عليه ومولاه
 ولا قرب جوانه لمكانه المسرا **اول** ولذا التقى ان غنى او فقير فان كان
 الاول لم يجز وان كان الثاني فهو حق باسه لوجوب نفقته عليه **قال**
 ومن يجب نفقته عليه الضيق في عليه راجع الى التقى كايه ورويته
 واما المكاتب المطلق العسر فاما ان يكون كاتباً او مكاتب غير فان
 كان الاول قال المصنف الاقرب جواز الدفع الميلا لا مسكين وبذلك

وأما قيدا للمعسر لبيع عتقه بالموسر فعلى قدر كفايته وفقرته
 أو يبيعه على كسبه والمعسر يفتد فأن قيل إنما استحق الزكاة لأنه داخل
 في سهم الزكاة لا للعقل وهو لا يملك ملكا حقيقيا كالحق والكنانة عليه
 مستقر قلنا لا لأنه لا يستحق ثمنه المسكين لا يملكه إلا بغيره
 المستمتع والعقل الذي ليس له ثمنه لا يحتاج إلى الاستقلال
 لا ففقد عتقه أنه لا يجوز له ماله لعله عليه الحكم المكاتب دفع ما يق
 عليه ودرهمه وإن كان الثاني فإن قلنا بجواز ملكه فله كسبه الغير
 أولى وإن قلنا لا يجوز له ملكه أحق الجواز هنا ولا يفرق عتقه عليه **قال**
 قدس سره ولا يجوز حرمانه إلى من يملكه عليه مائة درهم المكسر على
 أشكال **قال** نشأ من عدم وجوب الثقة عليه مع أعباءه فضاك لا يجرى
 ومن عوم النص على عدم جواز الدفع إلى من يملك الثقة عليه ولا يفرق عتقه
 الأول **قال** قدس سره ولو صرف إلى مسكين مدين والمحسوب مدين وفي
 استزاج الزيادة أشكال **قال** نشأ من أنه دفع الزيادة على أنه صيغة
 ونفى بها العتق وكل صدقة تفي بها القريب يترجم بالعتق وكل ما يجرى
 فلا يوجبه **قال** قدس سره ولو فرق على ما به وعشرين سكرتيا لكل
 واحد نصف مذهب تكبيل اثنين منهم وفي الرجوع على الباقيين
 نشأ مما تقدم في استزاج المدا الزيادة **قال** قدس سره سر
 كفارة العتق بعتق غيره لعتق والمطعام والكسوة فإذا كسا العتق
 وجبه أن يعطيه ثوبين مع العتق وطعاما مع العتق وقيل بجده بعتق
 هذه المسئلة أقل أربعة الواجب ثوب واحد مطلق وهو
 قول الشيخ في المصنفات أدريس ثوبان مطلقا قال في المصنف وطعام

بالعتق فإن
 ملكه قول الحق
 فإنه لا يملك
 لا الزكاة

أصحابنا وقال الصدوق لكل رجل ثوبان وعتقه بالرجل بلوح منه آخره
 المشوب للزكاة وهذا عبارة المصنفين وكذا قال سائد أن قدر رجل ثوبين
 وجا ولا ثوب واحد وهو قول الشيخ في النهاية وابن البراج ومن
 اختيار أبي الصلاح إذا كسا المرأة يجب ثوبان وإن كسا الرجل آخره
 ثوب واحد والشيخ رحمه الله في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن جابر
 عن الصادق عليه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ثوبين
 ثوب يورث عورته وقال ثوبان قال والذي المصنف في المختصر هنا
 يدل على وجوب الثوب واستحقاق الثوبين أو على التفصيل المذكور
 الشيخ وبالجمله فهو مرسل والمقدم ما قاله ابن بابويه لكل مسكين ثوب
 واحد عمدا باصالة البراءة السالبة عن المادعي هذا آخر كلام والذي
 المصنف ولا يفرق عتقه ما ذكره المصنف هنا في البراءة
 قدس سره سر ولا يجب كفارة العتق إلا بعد اللبس ولو كسر قبل لم يجز
 وكذا لو قال إن شئني أنه مريض أن يعتق هذا العبد فاعتقه قبله وكتب
 عليه كفارة خلت التدان هو في مريضه وضع عتق السابق وفي وجوب
 موعده أشكال الكلام هنا في موضعين صحة عتقه قبل وفوق
 الشرط لأن وجوب العتق لا يمنع صحة العتق وإنه أمان يمنع التدان
 من الضرر فأتى أولا فإن كان الأول فلا جمل العتق فلا يمنع العتق وإن كان
 الثاني فالعتق أولى بالصحة ولأن التدان يمنع وجوب العتق موقفاً لا
 ثابتاً ولا يملكه مخالفة لعتقه تعالى وسأدعي إلى دفعته من تركه فلا بد
 المكروه فينع العتق مع صحة العتق هل يجب عتقه أم لا قال المصنف
 فيه شكاً ونشأ أن العتق لم يمنع عن التدان والتدان صحيح فغير

وجوب العتق وهو الذي فرت اختياراً فبينهم وكذا لو حلفت ليكفن هذا
 الطعام عتفاً فأكفه اليوم ومن عتق المندود بسبب سابق شرها
 قدس سره سر ولو باعته فبعتته أشكال كذلك في عتق عتقه
 هنا سلكان هل يبيع بيمينه قبل وفقره الشرط أم لا قلنا يبيع بيمينه
 يجب عليه عتق عتقه أم لا ونشأ الاشكال في الملتحق الاختلاف
 المسحوب وما خذ لا يقال قال ابن الجوزي يبيع اليهم ولا يبيع عتق حتى
 اصاحته البيع فلا بد قبل وفقره الشرط هو ملك ملكاً تاماً ولا مانع إلا
 وجوب العتق ولم يفتقر ويحتمل عدمه لأن التدان قد يفتقر به حيث
 وجوب الوفاء بالتدانات كلها وجبت الكفارة عليه كان متباعد
 فضله لكن المقدم حق فالثاني مثله والملازمة ظاهرة وحقيقة المقدم
 أحاطة بالثمن فما يدل على الصادقات حكمه انتهى لا يبيع للمراب فانه
 إنما يبيع عن البيع للوفاء بالتدان ولا يبيع للمراب والبيع وهو ظاهر
 قدس سره سر ولو أراد خلق دابة لأدلى واللبس للمزور فهو جواز
 المقدم أشكال الرجل الحرم يبيع عليه خلق دابة وليس الحظ
 وفي كل واحد شاة فان به أدى احتاج فيه الواحد فموجود قد تقدم
 الكفارة أشكال نشأ من أن الكفارة هل هي من سبب للاباحة
 أو شرط فيه أم هو مباح وسبب وجوبها التعطية وهي جبر لا محال
 يجوز الكفنة النص بمقتضى لها والسبب لا يتقدم على السبب وأهل بيته
 وأما ذكر المصنف كفارة القتل للفرق بينهما وبين كفارة خلق الدابة
 واللبس وهو أن كفارة القتل عتقته فلا يثبت قتل الذنب وكفارة قتل
 لللبس عتقه فمما لا يملك مباح فلا يثبت عليه عتقته شرعية بل جا

أما شرط في الاباحة أوجب سببها التعطية واللبس وهي بشر **قال** قدس
 سره سر وكذا الحامل أو الموضع لوعرتا على الأمطار فتدنا الهندية
 أول نشأ من أن العتدية واجب بخبره وبين الصوم لا يباع عتقه
 اختياراً ومن أنها سبب الاباحة ولأن سبب وجوبها الأمطار فلا
 يتقدم عليه **قال** قدس سره سر ويقتصر في الخوف على أقل الفضائل
 ولو أوصى بالزاد أخرج الزائد من الثلث فان قام الجميع ولم يطل
 في الزائد وجب الدنيا ويحتمل الوسط مع الوسطين أو أقل إذا مات
 من عليه كفارة بخبره أخرج من تركه أقل الفضائل أن لم يترع الوارث
 الديان بالزبان أو كان في الوارث صغير ومجور عليه فان أوصى العليا
 أخرج ثمن الدنيا من الأصل والزائد من الثلث لأنه غير واجب فاما
 أن يبيع الثلث للزائد من ثمنه العليا ويحصل به العليا أولاً فان كان
 الأول وجب العليا بلكلامه وإن كان الثاني فاما أن يحصل للجميع
 من الأصل والخارج من الثلث وسطى عتق رقيقه فيقتلها الفقير من العليا
 وأعلى قيمة من الدنيا أولاً فان كان الثاني وجب الدنيا لا غير وإن
 كان الأول فهل يجب الوسطى قال المصنف فيه أشكال نشأ أن الوسطى
 ليست واجبة عتفاً بالأصل وبالوصية فلا يجب من أن قيمة الوسطى
 يجب صرفها في العتق وهو قادر عليه ويجب العمل بالوصية مما يمكن
 يجب الوسطى ولو يجب كل جزء من أجزاء قيمة العليا ولا يقطع للبيوت
 بالمعسر فيجب ولا يفرق عتقه الأول **قال** قدس سره سر وإذا اعتدت
 بين العبد ثم خنت وهو رقيق ففرضه الصوم في الخيرة والمترتبة ولا يفرق
 بغيره من الطعام أو عتق أو كسوة بأذن الولي مع على أي **قال** قدس سره سر

الزكاة

في الملبوط في الاجزاء وقال المصنف في الحائض مخبري لانه كما لم يرد في
 كلام ابن ادریس الميع والامع عندي اما الصنف فلا يشترطه الملك
 والصيد لا يملك وكذا الاطعام والعكر في الميع فان يبيع الايجري
 عن الحي **قال** قدس الله سره ولو حلفت بغير اذن من لا يملكه على ان يملكها
 فان حلفت فلا كفارة بل ايجد العتق شرط على اذنا في انعقاد يمينه اذن يلا
 واما على اشراطه في اللزوم بغير عتق قبل ابطال سواه لها فالاحت
 بعد العتق لزمت الكفارة فان حلفت في ملكه فان قلنا اذن المولى او مودة
 قبل حلها كما شئت لزمت الكفارة وان قلنا سبب فلا كفارة والاصح عندي
 في الحل **قال** قدس الله سره ولو اذنت في اليمين انعقدت فان حلفت
 بانه كفر بالصوم ولم يكن المولى معه ولو قبل بيع المبادرة **قال**
 لان حق المولى صبيته والصوم موشع والمصين مقدم على الموسع ولكن
 هذا ليس بجيد بل الاصح انه لا يملك منع المبادرة لانه مستثنى من حق المولى
قال قدس الله سره ولو حلفت بغير اذن قبله منه من التكفير وان لم يكن
 الصوم معترا وفيه نظر **قال** قوله وقيل فاشارة الى قول الشيخ الطوسي في
 الملبوط لان الماذن في اليمين منع من الحنث قال رحمه الله فيه وكل يوع
 بقلنا له منه منه فان اراد ان يصوم في وقت تضعف به في بدته وعمله
 وهو هو ان الصيغ كان له منه فان خالفت وصام وقع موقعه ويؤدى
 في حقها انه لا يقع موقعه ولذلك نقول اذا حج بغير اذن لا يبيع من نفسه
 وان كان الزمان معتبرا لا يغيره الصيام كرهان الشا وما جاوره فليس
 له منه منه لانه لا يصر على سبيل فيه ولهذا النظران الماذن في اليمين
 ينطبق في لزومها والبرم اللزوم وجوب الكفارة عند الحنث ويعد اللزوم

ليستحرم اللزوم وبالجملة فليجب الوجوب وقبح باذن السيد ويحفل بعدم
 لان الحنث في اليمين والامر بالحق ليستحرم النجس عن حنث فلا يكون
 ملزوما لمحل الحنث وان لحنث يقتضي الوجوب على العبد والسيد لا يملك
 منه عن فعل الواجب عليه ولما قيل ان يقول للسيد منه عن فعل
 ما وجب عليه ايقاعه في حال الصيرورة فان قيلت الصيرورة به كان حق
 الدعوى فيكون مصادرة على المطلب وان قيلت به العكر خاصة له
 يبعد الوسط وان هذا احدها كان استدللا بيقوت العام على ثبوت الخاص
 وهو من المخلط والافق عندي انه ليس له معه **قال** قدس الله سره وكفى
 ما يورى الرضيع اذا اعتد المولى له فان اخذ نفسه في الاجزاء **قال**
 من حيث ان كسوة الفقير الذي دفع اليه لم يحبس ومن حيث انها مخبري
 فقير مخبري فليحمله والاصح الاول لان الفقير كماله على كسوة له يفي
 ان يكونه لا يملك الصافي الشرعي **قال** قدس الله سره ولو افطر نادرا
 الدهر في بعض الايام غير رمضان لعد ذلك قضاء عليه ولا ذنب عليه
 ولا كفارة ولو تغد كسوة لا قضاء والا قيب وجوب ذنبه عنه لتغذ
 الصوم فكانت كايام رمضان اذا تغذ وقضاها **قال** ويحفل عدمه
 المض عليه والاصح الاول **قال** قدس الله سره ولو انظر في رمضان فتق
 ولا يبره فدية بل اليوم الذي صام فيه عن القضاء كان ان افطر
 لعدده لا وجبت على الكمال ولا كفارة على شكل الا في افطر رمضان
 بل ان يكون السفر احتيازا فيعدى ولا كفارة **قال** اذا نذر المكلف صوم
 الدهر لثلاثة اشهر ولزم ثم افطر يوما من شهر رمضان فغيره وجب
 القضاء باجماع المسلمين وانما الاحكام في رمضان في وجوب الغدبة

عن ذلك اليوم الذي صامه عن قضاء ورمضان فيحفل عدم الوجوب لان
 رمضان وقضاؤه خارج عن النذر ويحفل الوجوب لانه داخل في
 النذر لان صامه جزء من الدهر فتعدله عليه بالتقيد وفلان في تركه
 ليجب اضطراري والناذر على حال التكليف وكل كان كذلك وجب
 عنه الغدبة لما تقدم وهو على اختيار المصنف من ان النذر للمولى
 كرمضان في الغدبة وجوب الصوم القضاء عجز عن النذر لان اجتماعهما
 مستلزم لتكليفه لا يطاق فتعق **الاجز** **قال** هل يجب عليه كفارة حلفت
 النذر فيه اشكال بيننا من ان افطر يوما من رمضان فغيره وجب
 عليه وهو سبب في وجوب القضاء والتمددة على السبب قدس الله سره
 واختاره يستعمل اختيارا كما ذهب اليه جماعة من المتكلمين فتعق
 خلف النذر اختيارا ولو سلمنا انه عذر وجبت الكفارة انما لما رواه
 جميل بن صالح في الصحيح عن الكاظم عليه السلام انه قال من حج عن نذر نذر
 فكفارة كفارة يمين ومن حيث ان رمضان وقضاؤه مستثنى من اصل
 كما تقدم **قال** قدس الله سره ولو افطر يوما مبيها بالنذر لا في مساواة
 رمضان اما لو لم يصمه فلا في كفارة يمين وفيه نظر **قال** ذهب الشيعان
 الى ان كفارة حلفت النذر كفارة من فطر يوما من شهر رمضان عن فطر
 او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا بالخبز سوا كان
 في شهر رمضان او غيره واختاره ابن الجوزي وابن حجر والادنى المصنف
 في الحائض وقد تقدمت الحجة فيه وهذا التفصيل هو الجمع بين الروايات
 واختاره ابن ادریس وجه الجمع انه قد ورد عهد المالك بن عمر في
 صحيحه عن الصادق عليه السلام قال من جعل له عليه الارك فحجها

وكفه الى قوله فبعثت رقية اولي صوم شهرين متتابعين او لم يطعم ستين
 مسكينا وعن ابي بصير عن احدهما عليهما السلام قال من جعل عليه عهدا
 به وميثاقه فامره بطاعة محبة عليه عن رقية او صيام شهرين متتابعين
 او اطعام ستين مسكينا او فسخ من الحلق عن الصادق عليه السلام قال
 ان قلت لله على كفارة ولم افطر كفارة يمين وسوى جميل بن صالح في الصحيح
 عن الكاظم عليه السلام قال كل من حج عن نذر نذر كفارة كفارة يمين
 فحلفت الزوايا على كفارة على وجوب الكفارة الكبيرة على نذر صوم
 الميت وافتظار وحمل المقضية للكفارة الصغيرة على ترك صومه كان
 يترك النية لا يستحق له العكس اجماعا ولا ثالث وجه الجمع ادخل احد
 على الوجوب والآخر على الاستحباب لم يعل به احد ولا غيره وهذا هو الذي
 عندي **قال** قدس الله سره وكفارة العهد واليمين واجبة وفي كفارة
 النذر قولان احدهما كاليمين والثاني كرمضان وقيل بالتفصيل **قال**
 ولا تقام وكما الخلاف في هذه المسئلة **قال** السيد **قال**
 وفيه مقاصد **مقدمة** **١** اما زعم الكتاب بالصيد والذبايح لان
 الحيوان انما يصير مذكي بطريقين الاول الذبح او الخرق والثاني العقر
 المذبح في اقصى كان لان الحيوان اما مقدور عليه الا فلاول بالبول
 والثاني بالثاني وبالعقب القسم الثاني في الحيوان الحي والجم به لا يذبح
 المذبح والمستحق لقوله البهي صلى الله عليه وآله وسلم آية النية في حنث
 فذلك كما ذكره الوجه رواه جابر وقال البهي صلى الله عليه وآله وسلم وانفل
 برحمتي في حاضرتي حال ذلك اسم الاصطيد حقيقة شرعية في زمان
 ثلثة ولا يشترط ان يلتقي احدها عن الحيوان الحي بالثلاثة المختل

المريد لا يشاع به أنه مضطرب في المعنى والثاني المقترع الموهوب للحيوان الحي
 بلا صالة الساج أنه الصيد في القلب والثالث أثبات اليد على الحيوان
 القابل للثبات وبطلان اشاعته **ج** الأصل في إباحة الصيد الكتاب قال الله
 تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير على الصيد وأنتم حرم و
 جهمة الأنعام هو وحش الأنعام قاله أبو صالح لا بما يمت عن الفهم والفتير
 أولاً بما يمت عن الفهم والنهي قوله غير على الصيد وأنتم حرم وينبغي
 جميع المحرمات من الصيد في الحرم والأحرام وهذا أعماية غلبت في إباحة
 والصيد في حلقه خليل وحكمه وثالثاً في كفاها ما أسكن عليكم وهذا يعق
 لإباحة السنة المتأخرة وهي كثيرة منها رواية عدي بن حاتم وثاني وباروا
 على بن رباب في الصحيح عن أبي عبيد الخذاء قالت سألت أبا عبد الله عليه السلام
 ليسر كلبه المملوك وبني أخا سره فقال يأكل ما أسكن عليه وإن أدركه وقد
 قيله فإن وجدته عليه غير مملوك فلا يأكل منه قلت والعهد قال الفهد
 إذا أدركت ذكاته فكلت فليلين العهد بمذلة الكلب فقال ليس بشيء
 يملك منه كلب إلا الكلب وإباحة على إباحة الصيد **الاول** **قوله**
 قدس سره وثالثاً في التسمية هذا لم يجز ولو كان ناسياً حلاً ولو أرسل
 ثم سعى قبل الإصالة أو حتى عند غش الكلب بعد الإصالة فلا يجب الإجزاء **قوله**
 أجمع أصحاً على اشتراط التسمية عند الذبح في إباحة الذبيحة وكذا التسمية
 في حل ما سئل الكلب بإجماع علماء النجاشية وأما الخلاف في وقتها بعد تعاقبهم
 على أنه إذا سعى حلالاً لم يرسل حلاً أو اقتصر بعينه عليه ومنع غيره فخرج منه
 صورته **ج** أن يبقى بعد الإرسال قبل الإصالة **ج** عند غش الكلب فخره
 والأورث وبعضهم جعل في منع غيره في حقه صورته محلاً لحد ثلثة مواضع هي

هند الإرسال والصورة المذكورة وفرا شجنا قدس سره سره إذا تفرقت
 فتقول أما اشتراط التسمية في الجملة فتلوه **ج** قوله تعالى ولا تأكلوا مما
 يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق وهذا من **ج** تعالى فكلوا مما أسكن علىكم وذكر
 اسم الله عليه بشرط يجمع أمرين فلا يجوز أحدهما لا قبل التسمية عند
 الذبح أو عدم ملكه من جهة واحدة أو كليهما لا قبل التسمية وليس
 السنان بل الفقه المتعبر بهما بالطلب لا بالقول ذكره لا علم باللفظ ولا لزوم
 الإحصاء أو الجواز في الإجماع وكلاهما خلاف الأصل **ج** قوله النبي عليه السلام
 لما هو عدي إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله فكل قلت وإن قيل
 قال وإن قيل إلا أن يأكل الكلب فإن أكل فلا تأكل فإن أخاف أن يكون
 أغاسك على نفسه بشرط لإباحة بالجميع **ج** رواية ابن رباب وقد تقدم
ج قوله النبي عليه السلام في جواب السائل إذا أرسلت كلبك وصيت فكل قلت
 أرسل كلبك فأحده عليه **ج** قال لا تأكل فقلت أنا صيت على كلبك ولم
 على آخره تنق عليه وإنما جزاؤها بعد الإرسال قبل الإصالة وعند غش
 الكلب فتلاوه **ج** قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه لها بين صورتين ولقوله
 تعالى وما علمتم من الجحاح كلبين فكلوا مما أسكن علىكم وذكروا اسم الله
 عليه وهذا الآية بينا وصورة التراجع وكذا تباركها عنهم المضروبة
 ولقوله النبي عليه السلام كل ما سئل الكلب إذا صيت رواه عبد الله
 بن أبي عبد الله وترك الاستئصال بيد علي العموم أجمع الخالف بأن لا
 سئل الذكاة لأنه يخرج عنه فلا يجوز صيد كذا كذا بما رواه زرارة عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أرسل كلبك ولقي أن يسي حتى يركب من
 ذبح ولقي أن يلقى وكذا إذا رأى بالرمهم ولقي أن يبي ويأرأه وزياده

أنه قال في صيد الكلب أرسله فحسب قياكل ما أسكن عليه والمفهوم من عرفا
 حال الإرسال ولقوله عليه السلام الكلب يرسل الرجل وبني الحديث ولأولي
 الأول وإن الموجب للذكاة هو العزم المخرج والتسمية إنما تقارن الموجب
 للذكاة لكن الشارع رخص في تقديمها عند الإرسال اعتد شارسة للمعة
 فأجاز وعنده أولى وكذا كلما كان أقرب منه في الحيوان الحي **المقصد**
الثاني في أحكام الصيد **قال** قدس سره ولو روى بهم فاقطع الوتر
 فأرقت السهم فاصاب فالوجه الحل **قوله** هذا هو الأقرب عندى لأنه
 فيه السهم بغيره لأن ملكه ورمية أو حجب كسر الفرس وحركة السهم
 وهي سب الإصالة والأصل لإباحة ويجوز عدمه لأنه صيد فعليه
 عرفاً أنه لم يرم ولأنه لا يفتد أصابه في السبق والرمية ولا يبعد من خطه
 البرى **قال** قدس سره وقيل يحرم ربه ما هو أكبر منه وقيل بركه **قوله**
 الأول **قوله** الشيخ في النهاية فإنه قال يحرم ربه ما هو أكبر منه وقيل بركه
 أنه وهو قول ابن حزم فإنه قال فإن قتلته بالمقتل أو بما هو أكبر من الصيد
 حرم وإن سعى وإن قتلته بعد والثاني وهو الكراهة مذهب بعض أصحابنا
 واختاره شجنا أبو الفتح سمع من سعيد وقال ابن أدريس ولا يجوز أن يرى
 الطير ما هو أكبر منه فإن رى ما هو أكبر منه لم يجوز أكله على ما ذكر في الجواز
 وأما أن يأخذ العزولين ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى رضى
قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يرى الصيد بشرى أكبر منه وأخذت
 النجاشية في ذلالة النهي على التحريم حقيقة فمن قال يدل قال بالتحريم لأن
 اللفظ عند الإطلاق إنما يحمل على الحقيقة ولا يقرأ كراهة لعدم الإزالة
قوله قدس سره سره ولو اعتاد المعلم الأكل حرمت الفرسية التي ظهرت

فان روى

بها عادت ولا تحرم التي أكل منها قبله على أشكال **قوله** الكلب الذي يجعل قبله
 إذا تحدث له عاده. بل كل من الصيد حرم الصيد الذي أكلته وحصلت
 به عادت بإجماع العلامة وأما اختلافنا في مقامين **ج** ما إذا حصل العادة
 قبل مرتين لا فما تمتعت من العود ووجد المعنى يقتضي الاستتار
 وقيل بثلاث مرات وقيل بما لا يجرى عادة عرفاً وهو اختار سفيان الثوري
 وهو الأصح عندى وعند المصنف **ج** هل تحرم الصيد الذي أكل منها
 من قبل اختلاف أحد هذا التحريم لأن أعياد الأكل كيف عن وجوه عن
 كونه مسلماً من أول أكله ولا تكلأه اشتبه الحلال والحرام فليحجب القريم
 ولقوله النبي عليه السلام لحاتم بن عدي وثانيهما عدمه وهو لا يرى عند
 لأن المتأخر لا يورث وغيره لا يصح للسببية لأنه التثنية وما رواه عبد
 بن أبي عبد الله قالت سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أرسل كلبه
 فأخذه صيدا فأكل منه أكل من فضله فقال كل ما قبله الكلب إذا صيت فإن
 كنت ناسياً فكل منه أيضاً وكل فضله **قال** قدس سره سره وإن أدركه سفل
 لجوز لم يجز إلا بالتذكير أن أسع الزمان لها ولا حل إذا لم ينع وإن كانت
 حيوت مستقره ما لم يتوان في ذكركه وإن كانت غير مستقره حل من غير تذكير
 فيها حاشية **قوله** في هذه العبارة نظره هو أن المقسم هو أن يذكر كونه
 الحيوان فتقوله أن أسع الزمان لها أما أن يريد الاستشاع لغيره فكل الزكاة
 أوها ولما يفت عليه من تحصيل آية الذبح أو سعادته وعجزه فليفت
 كان الأول كان سافياً لاستقرار الحيوان لأن الحيوان المستقر هو ما يمكن التفتيش
 بربا أو نصف يوم أو يومين فلا يدخل تحت المقسم فلا ينع المقسم وأن
 كان الثاني فإن كان قوله ولا حل استثناء من قوله أن أسع الزمان

فلما سمع قوله على مطلقا لولا ان يحتاج في تعيين الامانة والمعاون الى اكثر من يوم او يومين فعمله بوقت واحد لهذا ليس يصحح على مذهب وان اراد عدم الامتناع لما خاضع لم يصح التفسير والاصح الذي اوصى به ان يعلم ان خرج الكلب اذا لم يصب الصيد غير مستقر للحيوان حل من غير احتياج الى تركه ولا فان ادرك ذلك في حيرة مستقر وكان قبل بقاء الاستقرار حل ولا حرج ويمكن حل كلب المصنف على ان يظن استقرار الحيوان ثم ظهر انه لا يتم الزمان لذلك كانه حادثة فتدبره عدم استقرار الحيوان فيحل من غير ذكوة قوله وان كانت حيوانه مستقر اي في قفله وصحبا الكلام بهذا التقدير **قال** قدس سره وروى ان ادنى ما يبرك به ذكرته ان يظن تركه رجله او نظره عليه او تحرك ذنبه **قال** روى عبد الرحمن بن ابي عديسه عن ابي عبد الله عليه السلام في كتابه على عليه السلام اذا طرقت العين او سر المصطل او تحرك فكل منه فتدبره ذلك انه ومن ابان في قلبه على عبد الله عليه السلام قال اذا حركت في حيرة شاة ورأسها نظرت عنها او تحركت فيها او تمصع يذبحها فاذ بها فامض اليك وروى محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الدجيج فقال اذا تحركت الدنيا او طرف او لاذت من ذلك لا قال روى الحسين بن مسلم قال كنت جالسا في مجلس عبد الله عليه السلام اذ جاء محمد بن عبد الله فقال لي هل فعلت هذا فتعجبته قلت حدثت في ان رجليا ضربت مني فاضطربت ثم رجعت فلم يبرك به بالحيوان سمعته ان كان الرجل الذي دجج المخرجين في خرج الدجيج فكله وانه كان خرج من جوارحه ما لا يقرى الا ناسا فقرر روى الاول في قوله قدس سره وروى ان ادنى ما يبرك به ما يبرك به تركه

الكلب يقتله ثم يأكله ان شاء وفيه نظر **قال** قوله وقيل اشارة الى قول الشيخ رحمه الله في النهاية وابن الجوزي والصدوق ومنه ان ادريس قاته قال اذا صير الكلب خيومتع وهو مستقر للحيوان لم يحل له الا ان كان في المصنف في الحالت قول الشيخ في النهاية لقوله تعالى فكلوا مما اسكن عليكم وهو عام في المباح وما رواه جميل بن مناج في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل يرسل الكلب على الصيد فدخله ولا يكون معه سكين بما ائذعه حق قتله وبما كانه قال لا بأس قال الله عز وجل فكلوا مما اسكن عليكم ولا ينبغي ان يأكل مما قبل الفها حتى ابن ادريس بان مستقر للحيوان غير متع وكل مستقر للحيوان غير متع لا يحل له الا ان كان اما الصخرى قلته التقدير واما الكبري فاما تقدم ولا يقرى عند اختيار ابن ادريس والامية لا يدل على العموم والاحتياط مع وجود الدجج والرواية لا يدل على مطلوب الشيخ لان قوله فباحل اي فباحل القلب الصيد وهذا لا يدل على ابطال امتناعه بل جاز ان يرسل الكلب والكلب مسك له فاذا قتله حبيبه قبل ما هو متع فيحل بالمثل فكله الكبري دليل الشيخ منوعة وهذا وجه للنظر الذي ذكره والذي في هذا الكتاب **الكتاب الثاني** في اسباب الملك **قال** قدس سره وروى في آية الصيد كالحالة والشك بملكه ناصبا وكذا جميع ما يصحح في علة ولو انككت بعد قبضه بعد اشارة لم يخرج عن ملكه ولا كان حلت من بين تاويا قطع ملكه عنه ويحل ما يخرج كادور المحترق مملوكه فانه يكون مباحا للغير **قال** اذا اطلق الصيد من بين يدي قطع ملكه عنه لم يزل عن ملكه مطلقا لانه لا يتبع الملك ولا يراض

البر من اسباب الخرجة لا ينافي عليه وقال بعض المصنفين ان خرج الى الزرع وصار مستحقا ان الملك عنه ولا يلزم المخرج واللازم باطل فالمراد منه بيان الملازمة انه لا يمكن احتراز غير المالك بترك الصيد بالكلية واختار الشيخ في المبسوط والاصح الاول قالوا ان الملك باختياره ملكه بالاحتياط وروى ان الغدوة على الشيء قد تترك على صلب قلبها الغدوة على الاحداث لا يستلزم الملازمة على الاحتياط ولا تشبه بما كان تفعله الجاهلية من تسليب السوابب وتسرع على المثل بل لم خرج وجه عن ملكه هل يباح للغير كما لو روى الحقير مملوكه قبل بذلك لان اعراضه عنه هو اذن للغير والاصح عدم الامانة بقاء التحريم وذكر المصنف هنا مسئلة وهات لوالحقير كسفر خريفه يباح للغير اكلها لان الطريق الظاهر كافي في الملازمة وهذا باح السلف الصالح السقاط المسكين وفي قوله المصنف الحقير يكون مباحا للغير اشارة لطيفة فانه جعل المجت في اقلات الصيد خرج وجه عن ملكه ه هنا اشارة للغير وذلك اشارة منه الى الفرق بين هذه والصيد فانه في هذه الصورة اولى ان يملكها المالك ويبقى على ملك المالك ان روى الملك عن ذمها يحتاج الى سبب ناقل لا يحصل الا عراض واما الصيد في ملكه اليد الاختيارية وقد ان لها ومن ثم تقدم من تقدم وقال ملكه قدس سره وروى ان اتخذ مرحلة للصيد فوقع فيها بحيث يمكن ان يخلص لم يملكه لا بنا لبيت آله في العادة على ان كان **قال** يشاهد ان كان فانه متعلق العادة الغالبية ومن ان ثبت فعمله فيها حله آله ومن صالح للالكية كسب الشك ولا يدوان يكون في موضع له فعل ذلك و

انما قال لواتخذ مرحلة للصيد اشارة الى ان لو وقع في مرحلة التي دخلها للزعم لم يملكه لانه لم يقصد الصيد والقصد مخرج في الملك **قال** قدس سره وروى ان غلق عليه بابا ولا يخرج له او الجاء الى الصبي فحق غلقه بذلك نظر **قال** يشاهد ان اذ اتيه وازال امتناعه وحل لم يستلزم عليه ومن اتم لم يثبت في يده ولم يسجل آله امتناعه فعلى الثاني وهو لا يقرى هل يصير اولى به كالحرف قال والدي **قال** قدس سره وروى في لو قصد سائر الدار فقتل الطائر او اسفينة وثوب الملك فكله **قال** هذا بناء على ان القصد مستلزم ولا الظاهر اعتبارا لما تقدم في باب القنطرة في ملك المباحات ومنه الاشكال من انها تصح للملك لا بنا قد اوصلت الى الملك وقد قصد به ذلك فيجب ان يحصل الملك من حيث انها لبيت باآله في العادة والاصح الاول ان الصيد في الدار والدار في يده يكون الصيد في يده واذا حصلت اليد والقصد للملك في المباحات ملك ولو جرد معنى المالك فيها واللفظ بايع المعنى قالوا يحاد والشارع انما يحل طاعة على حقيقة شرعية او عرفية وكلها لوجهها واللازم الجواز او الاشتراك والاصل عدسها قلنا بل الشارع يرضى على نظر المالك وقد وجد المعنى الذي وضع اهل اللغة له اللفظ وهو ان يترصل به الفاعل الى الفاعل في الموضع والموضع له المعنى المشترك فلا يجوز الاشتراك ولا الجواز **قال** قدس سره وروى ان لو اوصط الملك الى ملكه لم يملك لم يملك وهو اولى ولو كانت ضيقه ملك على ان كان **قال** اذا اخطأ الملك الى البركة واسمى بغير اخذ الملك فيها لم يملك له بالملك لكن حصل لها في بيع التمسك بملكه فيثبت له اختصاصا كاختصاص الفقير

ولوكات ضيقه ملك على اشكال يتأخر من ان صار مقدورا على قبضه
فقد صير غير متع بما يعبد ق عليه من الاك ^{من} ومن انها ليست باه في
العادة العنانية **قال** قد علم سره ولو ان خرج حام حلوك خصوص بجم بل لم
يجم الصيد ولو كان غير محصور في اشكال **قال** فرض المسئلة انما المخرج
حام حلوك غير محصور بجم بل قد فعل بغير تغير الملك الاصلياد منها
فيما اشكال يتأخر من السيل ^{من} الحرام بالحلل ومن استقره المخرج
في الذي لم يعدم كان التخرينه والاصل علم التخيير فيما لم يعلم
انه حلوك للتغير ولا ينافي حكمه في العادة باختلاط ما لا يتغير
به ولا نرم المخرج وهذا هو الذي عند **قال** قد علم سره ولو جعل
تبعها اشتركا وحتمل الفرعة **قال** اذا رأى ايان صيدا وعلى ان احدهما
اشتباه ولم يعلم عنه فيه احتمالات **قال** الاشتراك لا يحد لهما اليه
اشتباه ^{من} صحيح احدهما من غير مرجح ^{من} الفرعة لا تافل ان احدهما اثبتة
دون الاخر فلا يشترك بوجوب قبلك من ليس بمالك قطعاً واثبات اثر
مع علم اثناء المؤثر اثنى السبب عنه وهو محال فيدخل تحت قوله علم
الملك كل امر شكل فتيه الفرعة وهذا هو الاصح اما لو اشتبه انه يفعلها
او يفعل احدهما على الثاني اشتبه بقبيل فتيه الاشتراك ادنى **قال**
قد علم سره ولو كان يمنع باسري كالدرج يتبع بجانبه وعذر ^{من} فكرر
الاول حياته ثم الثاني رجله يتبع موطأ ومثل الثاني لتعلق بالاثبات
يفضل **قال** اذا تريت البيان وحصل الزمان مجزئهما وكل واحد ^{من}
لو انظر لم يزد فن يكون الصيد على العزتين الشيخ في الملبوط مرجح ^{من}
فيه لان سبب الملك بالاثبات وقد حصل بفعله لان العلة هو جميع من

عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله عرف القنبر وكان يجلس اليه
ولا يجيبه فاتي به ارباب فتركوها ولم يجيبها وهو يحمل على عدم تحريم
ذكاتها وجلودها جميعا بين الابدان واما المقدمة الثالثة فلعمد القنبر
من الامة فقال بعضهم بخاسنا فضع من تركتها اما الاول ثلثوا اية وقس
المقدمة والقرية كثر ولما رواه الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يصلح اكل شيء من السباع انى ذكره واخذ. وصلى القنبر هرب
واما الثانية فظاهر اكل نجس المعنى لا يتبع عليه الذكاء. وابن ادریس
حكم بطهارة الكل وهو اختيار المصنف وبجمل الذين سجدوا وكثير من
المصالح ثم اختلفوا في وقوع الذكاء عليها فقال بعضهم يقع الذكاء عليها
وهو الاقرب عند المصنف ولا شبهة عند سفيان بن سعيد ولا في نسخة
واحد بعضهم عليه بارواه الشيخ عن جماعة قال سألته عن جلود السباع
يلبغ بها فقال اذا دببت وميت فاسفع بجمل. واما الميتة فلا يقول
قد بين هنا مسددين احدهما ان جلود السباع يجوز الانتفاع بها اذا
اقتى وسماى ذكى او ما يقوم مقامه كقتل القلب والامه والثانية
ان الميتة لا يجوز الانتفاع بجلودها وصلى قاعد مقره اجابيه و
هنا على ما يتبع عليه الذكوة فانه يكون بالذبح او قتل القلب او السهم
فيه موقوف ليجوز الانتفاع بجلود السباع بالذكاة ولا شيء مما يشترط
عليه الذكوة لا يجوز الانتفاع بجمل. بالذكاة ولا شيء من السباع ميتة
بالذكاة. وهو المطلوب والكبرى للمقدمة الثانية الاجماعية احسن
القبولين بخاسنا بما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن سنان
عن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلح اكل شيء من السباع نقي

لا كفة واقدود وفيه الاستلال ان القدر في الغاية ولاه ليس
 المراد القدر ولا في التكرار ولا التفرع الفاسية لا خطاب للمام
 عليه السلام لبيان الاحكام الشرعية لا الطبيعية **قال** قدس الله سره
 ونظير جلودها بالتركيب وفي اشتراط الدرع **قال** ان **اختلف**
 الاصحاب في جلد ما يجرى كل من الحيوان الطاهر في حيوت ويقع عليه القدر
 وسماه يكون طاهر بعد ما هل يجوز استقاء قبل باخه اخرج والذي
 المنصت في المختلف برواية جماعة المذمومة فاما ناطقة بان الاستعمال
 حاز به عيب التركيب والتمية بل فصل لان الطاهر للتعقيب من غير تخرج
 فلا يوقف على غير ما لا بد باخه ولا ان لو قد دقت لزم الاعتدال بالجهل
 ان اطلاق الحقيقة و ارادة الحيوان من غير قربته اهراء بالجهل ومن
 البيان عن وقت السؤال او الحاجة وكلاهما محذور وللاصل ولا تكلما
 حاز استعمال جلد السجباب والصلو فيه من غير باخه حاز في كل من كل
 لحمه وبيع الذكاه عليه والمقدم ثابت لما رواه علي بن ابي حمزة قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن لباس الفحل والصلو فيها فقال لا يفتل فيها الا
 فيها كانت **دكيكا** قال قلت لو لبس الذكاه مادي بالحديد فقال لم يدا كان
 ما يجرى كل لحمه قتلته وملا بوج كل لحمه من غير الصلوة قال لا بأس بالسجباب
 فانه دابة لا ياكل اللحم وليس هو ما في عنه رسول الله صلى الله عليه و
 اذا عن كل ذي ناب فتدحكم بعد من **لويح** الصلوة في السجباب
 التركيب ان التذكية ما يجرى بالحديد فلا يصف على غيره ولا يخرج
 عن كون علة للتزيين ولزم تأخير البيان عن وقت المزاول والحاجة
 وانما الملازمة فلا حرج المالك فان كلن قاله باشتراطها في السجباب

او اخذوا حاز على قتل الكلب اياه سحر بصير او قربه وعلى القول بخيان
 اصطباد لا بد من اصطباد بصير لما قبله الكلب والسهم ان اصطباد
 شرط حيث قد منه وقلنا بخيان اعتقاد على غير غير لا ما رواه
 كثر هذا الحكم من الاحكام الشرعية شرط اصطباد بصير لفتاوا لاصح عند
 جواز اصطباد مع تحقق صدقه وشاهد بصير لقتل الصيد ما ايج قوله
 به و اعلم ان مراد بالصيد هنا المقتل لثاني وهو غير المقتل للحيوان الحي
 بالامالة الحلال بالاصطباد ولا مكان في ابحاثه وانما بالمقتل الثالث
 لا يحتاج الى البصر اجماعا ولا القصد في الاصطباد بل غير القصد في تلك
 على قول ومنه يظهر حكم المقتل الاول **المطلب الثاني في المذبح** **قال** قدس سره
 وفي المذبح كاللحم والذب والقتل قولان وكلنا في السباح كالمسد والغير
 والفتد والشلب ولا قرب الوقوع **قال** هنا مسلمات **هل** مع الذكاه
 على السوخ فيه خلاف كملن قال بغير استناء ذهب الى انها لا يقع عليها
 الذكاه واختاره الشهيد والشيع في المختلف وان حرمه وسد ومن قال بطلان
 قال بعضهم لا يقع عليها الذكاه **وهذا** في سجد الذكاه الذي في المقام من صيد
 وقال المرفق يقع عليها الذكاه اخرج القائلون بالحجاسة بقوله تعالى وفي
 سورة حاسين والمقصود الماهنة فلو كانت ظاهرة وانكارا لاجاز كان
 مع اليد انهم اليها كرمه طهر لما رواه يونس عن بعض اصحابه عن علي بن
 عليه السلام قال سألت بحون ان من الثعلب والاربع اشيا من السباح
 او من قال لا يضره ولكن جعل بين فمها وحبل على اليد من هذه
 الصفة قامة مقام صيده افضل وصيحه افضل للوجوب في ثمن معاير
 يجب غسل اليد بيه فلا تنج من هذا الاشياء بغيرها وفيه في السجباب

عند الطهارة لما رواه الفضل بن العباس في الصحيح قال سألت ابا عبد الله
 عن فضل الهدى والشاء والبصر والابل والحماد والخيل والبعال والوحش و
 السباع فلم اترك شيئا الا سألته عنه فقال لا بأس حتى انتهيت الى الكلب
 فقال رجعي بحسن الحديث وللصل ولا قرب وقبح الذكاه **عليها** لان
 وغير ما ياتي ذكره مع ويقع عليها كلها الذكاه وكلما وقعت الذكاه عليها
 وقعت على غيرها والاربع وقعت عليها الذكاه **وهي** من السوخ الطاهر
 اما المقتل الاول فلما رواه محمد بن الحسن الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه
 قال الفحل سحر كان ملكا زنا والذب كان ملكا اعرابيا يؤثا والاربع
 سحر كانت امرأة تتحن زوجها ولا يعتل من حيثها والوطواط سحر كان
 ليرث يثروا الناس والفرجة والخنثان يرقم من بني اسرائيل اعتدوا في الميت
 والجريش والضب فرقة من بني اسرائيل حيث نزلت المائدة على النبي بن مرير
 لم يوسوا قاتلها فرقت فرقة في البحر ورفقة في البر والمقارة هي المقلية
 والعقرب كان قاتلا والذئب والذئب والذئب وكان لحما ييرق في الزمان
 واما المذمومة الثانية فلوج **المطلب الثاني** ما رواه محمد بن الحسن
 عليه السلام انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكره الفتاوى والوطواط
 والسر والبعال والحمل فقال لا بأس بالخول الاما حماسه في كتابه وقد في
 حصول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن كل لحم طير وانا بناهم من اصل
 طير ومن ان من وليت بحرام قال اقر هذه الآية فلا احد فيها اوجى
 حرمها على طاهر طيرها لان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزيرة
 رجس او شيئا اهل لغيبه به واليه المراد سقى الخنزير في لحم الخنزير
 المذلة على خنزيره فيق عظم الذكاه وما رواه حاد بن عثمان عن ابي عبد

بلا خلاف فان خالف ودج لم يحل اكله سواء كان ميتا او مفلسا وقال
 بعضهم في السن والظفر المنفصلين ان خالف وقيل حق اكله وان كان ميتا
 لم يحل واختار الشيخ في التهذيب مائة مذهب ابن ابي حنبل وروى في
 الحسن عن الصادق عن الصادق عليه السلام قال سألت عن ذبيحة العود و
 الحجر والقصة فقال عليا السلام لا يصح الا للهدية وفي الحسن عن محمد بن مسلم
 عن ابي ابي عليه السلام قال سألت عن الذبيحة ما للطف فقال لا ذكاه
 الا تحيد بداهة والهدية الخبرين اشار المصنف بقوله للشيخ قال الشيخ فاما
 في حال الصدرة فتدوى حواء ذلك ثم روى في الصحيح عن ذبيحة النعام
 عن الصادق عليه السلام قال سألت عن رجل لم يكن يحضره سكين اذ ذبح
 قال ادبح بالحجر والعظم وبالقصة والعود اذ لم تقب الحديد اذ قطع
 الملقوم وخرج الدم فلا بأس وفي الحسن عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي
 عليه السلام قال سألت عن المروة والقصة والعود دبح بها اذا لم يجد
 كينا قال اذا قرى لها وادح فلا بأس بذلك **الكيفية**
قال الله سره ويكره ان يحرم الذبيحة وان نقل السكين فذهب الى
 فرق وقيل بحومان **هنا** مسلمات **سبح** الدعوى قطع بمحاشية
 بالذبح بان لا يخلطها سكون البت والفتاح عرق اسير واحل في حرم
 الظفر واشتلت الاصحاب فيه فقال ابن ابي عمير **ان** يحرم الذبيحة
 لا بعد ان يهد بالموت وهو ان لا يبين المراد من الهدى وسطح الصاع
 وهو حيط الاربعين الذي الحور سفلوه منه وهو من الرقبة عند ذوات
 عيب الذبيحة عند اصحابنا حرام برجله الحيات التي في الذبيحة فان
 سبقت السكين وان المراد من اكله لم يكن الغسل كرواها واتوا

المكروه. ثم بعد ذلك دون ان يكون محظورا في اصل كلاله ان فعله مع العمد كونه
 فلا يحرم ولا يحرم الاكل بشرط عدم خروج الدم وقال الشيخ في النهاية من
 السنة ان لا تضع الذبيحة لامعدان يرد وهو الامس من الراس من الجسد
 وقطع الفخاع وسحق الاكل مع العمد وطلعا ان لم يخرج الدم ونبهه في تحريم
 الاكل ان ذمته والصحيح عندي باختاره والذي في المختلف وهو تحريم
 الفصل واما احكامه الاكل اما في طرواية الخلق في الحسن عن الصادق عليه السلام
 قال لا يصح ولا يحل ان يقيع بعد سادج والنهي للتحريم كما ذكر في الأصول فلا
 رواه الصدوق في الصحيح عن الخلق عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل
 دبح طيرا فبقيت له ارجلها قال لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها **قوله**
 الشيخ في النهاية ولا يجوز ان يملك السكين مذهب الى قول بل يباح من ذلك
 من فرق الى ان يقطع الخلق من ونبهه ابن البراج وقال ابن ادریس في
 وحمل قول الشيخ لا يجوز على الكراهة واستدل بالأصل وعول الشيخ على رواية
 حرمان ابن عرس عن الصادق عليه السلام قال لا يملك السكين ليدخلها تحت
 الخلق ومنطه الى قول قال والذي في المختلف وقول ابن ادریس في
 لان في الطريقة ابا هاشم الطيمري ولا اعرف حاله ولا يصح عندي قول ابن
 ادریس للأصل **الفصل الثاني في المواضع** قال قدس الله سره في
 في مواضعه قال الشيخ في النهاية لا يجوز لاميد بردها فان سلحت فقل ان
 يرد ابو مسلم في منعهما لم يحل اكله ونبهه ابن البراج وان ختمه ومنعهما
 ابن ادریس للأصل ولا يصح عندي كراهة واما احكامه الاكل اما الاول فلو روي
 في صحيحه فيكون الشيخ عن احدى محمد بن محمد بن يحيى رفعه قال قال
 ابو الحسن الرضا عليه السلام اذا دبحته وسلخت اوسلخ في منعهما

به في غيرها ومن لم يشربها في غيرها لم يشربها في السجاب فالقول الثالث
 باطل احكاما صحيحا الشيخ بالاجماع على جواز استئصال سدد الدماغ والدليل
 قوله والجواب قد بينا الدليل قدس الله سره اما الفلزات كالقناد و
 الصب وابن عرس فلا قرب عدم وقوع التزكية فيها وجه
 انه لم ير عليه نقوا وكذا نابعة للعلم بالفرق على جوازها لهما من حيثها
 الشرعية وقيل يقع وهو شاة قدس الله سره وكذا الخنزير ذكاه
 امه ان عنت خلعت بان اشمر او ابري وخروج ميتا وان لم يتم خلعت
 فهو حرام ولو خرج حيا فلا بد من تركيته قتل ولو خرج حيا وعاش
 بعد ما يبيع الزمان لم يتركه حل وان عاش ما منع الزمان لم يتركه
 ثم مات قبل ان يذبح حرم سواه فعذر ذبحه لعذر اكله وانعيرها
 هذا الحكم مستفاد من الخبر المقول عن النبي عليه السلام رواه ابو سعيد الخدري
 قال سالت النبي عليه السلام قلنا يا رسول الله انا نذبح الشاة ونذبح البقرة
 او الشاة وفي بطنها الخنزير انقلب ام ناكله قال كل ان سقيتم فان ذكاه
 الخنزير ذكاه امه في رواية الثاني بالرفع وعليه عمل المصنف وهو المشهور
 بين الاصحاب صلى الله عليه وسلم احتج الى ذكوة نفسه بل ذكوة امه في رواية
 الثاني بالرفع وعليه عمل المصنف وهو المشهور بين الاصحاب صلى الله عليه وسلم
 الى ذكوة نفسه بل ذكوة امه نتيجة وذلك بشرطين ان يتم خلقة
 ويظهر ان يشمر او يبروان لم يتم خلقة فهو حرام باطلاق الكراهة فيه
 احوال ان يخرج ميتا احدا من بين اخر وجه ميتا او جازما
 لا يبيح لفعل تركيته فتملا باعتباره ولا بد من اختيار الشيخ في كراهة
 والثاني اختياره في المبسوط في كتاب الطهارة ولا يتركه فانه قال يخرج

ميتا فهو حلال ان كان اشمر او ابري عذنا وان لم يكن كذلك فلا يجوز
 اكله ولم يفسد الخائف وان خرج حيا بغير فاعاش قدما بسم الزمان
 لذبحه فهو حرام سواه متلف ذبحه لعذر اكله او لم يرها فعلى الاول لو
 خرج حيا فلا بد من تركيته فان لم يتركه لم يحل اكله وهذا اختيار الشيخ
 في النهاية والختلاف وابن الجوزي والمرحقي قال المتيقن حنين الحيوان
 حلال اذا اشمر او ابري وذكوة ذكاه امه ولا يجوز اكله قبل ان يشمر او
 يبري مع الاحتياط وقال ابن ابي عمير ذكاه امه ان كان تاما ذكاه
 حراما وقول الصدوق لكنه قال وروى انه اذا اشمر او يبري ذكاه ذكاه
 امه وشروط ابن البراج في اباحته ذكاه امه ان يشمر او يبري وان لا يجلج
 ولا يحل ان يخل احد ما ذكاه امه بل ان كان تاما وادرك ذكوة تحل بها
 والا فري عندي اختيار المصنف له فله تعالى احلت لكم بهيمة الارض
 روي ابن عباس وغيرهما انها الاجنة وماروا به في ثوب بن شبيب في الصحيح
 عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الحيوان تذكي اكلها ذكاه امه فاما
 كان تاما ونبه عليها الشرع في كل **المطلب الثالث** الاكل قدس الله سره
 من وهل يصح بالطرف والنسب مع تذخيرها فقل نعم وقيل بالمنع للشيء
 ان كانا منفصلين الاول وهو الحق جامع عدم غيرها قول ابن ادریس
 فانه قال الذي يلحق بتحصينه جواز ذلك في حال الانفصال اما حال الاختيار
 فالحق ما ذهب اليه شيخنا من الاختلاف بينا انه يجوز الذباحة حال
 الانفصال وعندنا عند الخلد يد بكل في عرف الاول وواح سواه كان غلبا او محظرا
 الحق في اوجزه ذلك وهو لا يصح عندي والثاني قول الشيخ في المبسوط والحل
 فانه قال لا يحل الاكلية بالنسب ولا بالطرف سواء كان منفصلا او متصلا

قيل ان يموت فليس يحل اكلها واما حكم الشيخ لانه لم يفرق احد من الاصحاب
 قولهم يحرم السخ مع تحريم الاكل ثم احداث قول ثالث وهو باطل والجواب
 المنع من اختيار الامه والنهي يحول على الكراهة قبل السخ احتياطيا ولا يبا
 الحصر ولا يصح عندي كراهتها اما عدم تحريم الاكل فلو جاز المستحق فدل
 التقدير انه قطع ما اوجب الشارع قطعه بالذبحها الشارع فيدخل
 في عموم قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه واما اشتعاع المانع فللصل
 اماه الراس وقد تقدم البحث فيه **قوله** قدس الله سره ويجب تباعه
 الذبح حتى يبق في اعصاء الاربعية فلو قطع البعض وادسه ثم استأنف
 قطع الباقي فان كان بعد الاول حية مستقر حل والا حرم على شكله
 او صافه الخروج الى الذبح **قوله** ومن حيث انه يصير في حكم الميت بتقطع
 ملائكتي في الذبح المحلل لان الذبح المحلل هو قطع المري والخلق من
 الروحان ولم يحل وكما يحل من القطع بعد صيرورة حيوة غير
 مستقر لا يحل وهذا هو الصحيح عندي وهو تحريم **قوله** قدس الله سره
 وذكاه الحكم اخراجه من الماء حيا ولا يشترط التسمية ولو ربي في
 حيا حل ولو ادركه بظفر فلا قربة التحريم **قوله** وجه القرب ان ذكاه
 الحكم احذ حيا ولو قطعت موت خارج الماء لقوله تعالى احل لكم
 سيد البحر اما بعدد بالخذلني وهو لا يحل بالنظر ولما رواه الشيخ
 في الحسن عن الخلق عن الصادق عليه السلام قال انما صيد اللبيان اخذ
 واما الحصر فالمعبر اصبا باليد والملاكة واخراجها باحدا من الماء الحية
 وسوتها خارج الماء ومن حيث ان المعبر عند بعضهم خرج من الماء
 حيا وسوتها خارج الماء والحرم انما هو موت في الماء واخراجها بغير الذبح

سعيد في نكت النهاية لما رواه سلمة ابو حنيفة عن ابي عبد الله عليه السلام
ان عليا عليه السلام كان يقول في السمك والسيد اذ ردها وهي تضطر
به وتضرب بذنبها ونظرها فيما فيها حتى كما ما على هذا القول يكني للنظر
لها يضطر به ويكون النظر كما اشفا لاسبابا وقت النظر اليه حيا
خارج الماء فاقام مقام اخذها فامات خارج الماء ولما قلنا ان النظر
فاقيم مقام الواحد لما رواه الشيخ في الصحيح عن ثعلبي عن الصادق عليه السلام
قال سألته عن صيد الحيات وان لم يلم يمت فقال لا بأس وسألته عن صيد
السمك فقال ما كنت اكله حتى انظر اليه وجه الاستدلال ان اخذ الحوي
لا اعتبار به اصلا ولما اعتد به نظر السلم انما الاول فلو رواه علي بن
عبد الله عن الصادق عليه السلام قال سألته عن صيد الجوى فقال لا بأس
اذا اعتقك حيا والسمك ايضا الحديث فلهذا الرواية دلت على عدم
اعتبار اخذهم وشروط في ثقب الياس اخذ السلم للسمك منهم حيا والرواية
الاولى دلت على ان نظر السلم يورث خارج الماء كاف فوجه الجمع بين
الروايتين ما قلناه وهو عدم اعتبار اخذ الكفا والمعتبر اخذ السلم ونظره
وهو المطلوب والرواية الاولى اعني رواية الجوى اوضح بحسب استدلالنا
فلذلك قال المصنف الاقرب والاصح عذري ما اختاره المصنف وهو
التحريم لما تقدم **باب** تدريس سره ولو نصب شبكة في الماء فمات فيها
بعض واشتبه ما فهم حكم للجم على راي **باب** تحريم الجمع مذهبنا
واين اورد في المصنف وهو الاصح عنه وقال الشيخ في النهاية وان ابلج
بكل الجمع ان يعمد عليه التيقن ان لا يجمع بينه وبين ما يشبهه الحرام بالاحتمال
فيه وكل شخص يشبهه الحرام بالاحتمال فيه وكل شخص في هذا الشأن

حرام اما المقدمة الاولى فلان الحكم اذا مات في الماء حرم المادوا عمدا
 قال امرت زيد سال لي ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صاد حمارا
 احيا ثم اخرج من بعد ما مات بعضهم فقال ما مات فلانا تاكله فانه
 مات فبقا منه حيوة واما المقدمة الثانية فلان اجتناب الحرام واجب
 ولا يمكن الاجتناب بها وكذا انفق عليه الواجب فهو واجب اجتناب
 بماروا ابن سلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام في رجل نصب شبكة
 في الماء ثم رجع الى ست فتراكها منصوبة فاما بعد ذلك وقد وقع
 حكم الموت فقال ما علمت بوجه فلا بأس باكل ما وقع فيها والجراب ان
 مونة والشبكة لا يلتزم بمونة في الماء والمطلوب الثاني ولم يدل عليه
 لئلا من الذوات **قال** قد راسه سرح وساح اكله حيا على راي **الاول**
 ذهب الشيخ في الملبوط الى التخييم والحق عندي مذهب والذي لعدم قوله
 قتلى احل لكم صيد البحر وطامه وركا. **الحكم** اخذ حيا وتدخل
قال قد راسه سرح ووضرب الحكمة بالة في الماء فغير جونا غير مستقر
 ثم اخرجها فلا قرب التخييم **والثاني** **الحكم** فبقا اذا اخرجها ومنها الخبيث
 ولكن حيوة غير مستقرة ووجه القرب ان هذا الخبيث لا اعتبار بما اذ
 في الحيوان المدبوح بعد الذبح لم يحرم ولو ادركا مثل الذبح لم يجز بالذبح
 وهي في اعتبار الشيخ كالمرت وهذا هو الاصح عندي وسجل عليه لانه
 بعد ان اذ اخرجها من الماء ومنها الخبيث وهي الذكاء ولقوله علي السلام
 من البحر من الطيور وماه الحل ميتته **المسألة الثامنة** في المذقة و
 الاشربة وفيه فصلان **الاول** في حالة الاختيار وفيه مطالب **حيوان**
الحيوان قد راسه سرح وفي الماد ما في الترهان والفرهون ورايتان

فتمت الاموال في هذه المسئلة ثم يذكر الروايات منقول المتن المختلف الاحصاء
في هذا الموضع الثلاث فقال الشيخ في النهاية انها مكرهه متدينه الحرام
وان لم يكن محظرة ونسبه ابن البراج وقال في باب الحد في شرب الخمر من
النهاية وبعيد كل الجري والمارحاهي وسوخ الملك وعنه ذلك المتن
فان عاد ادب ثابته فان استدل شيئا من ذلك وحسب عليه القتل
وجزم في باب المكاسب من النهاية فحرمها ايضا وقال المصنف في جرم الجري
والمارحاهي والزناد وكلها ليس من المكاسب وجزم في الخلاف العظيم
واما الروايات فاحد يروى رواية القليل وهو رواية محمد بن مسلم عن الصادق
عليه السلام قال سالت عن الجري والمارحاهي والزمر وما ليس له قسمة
المكسب حرام من فقال لا يا محمد افرأيت هذه الآية في الاقسام فلا اجد
فيها اوحى الى محرمها قال فحرمها حتى فزعتم منها فقال انما الحرام ما حرم
ومرسله في كتابه ولكنكم تدعون ايضا من اشياء فحرم بقاضها ورواية
نفاذة في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الجدي فقال
وما الجدي فنع لم فقال لا احده فيما اوحى الى محرمها على طاهر يطعمه
اخر الحلية ثم قال لم يحرم الله شيئا من الحيوان في الزمان الا للضرورة
وكل شيء وكل شيء في الجري ليس له قسمة مثل الورق وليس بحرام انما هو كرجل
والذي قدس الله من هذه الامتداد وان كانت حبيبة لكنها قدس على الله
الجري والحق يحرمه حتى قد خرجت حرج المقتة وثابتهما رواية سنن
ابي سعيد قال خرج ابي الحسنين عليه السلام على فله رسول الله صلى الله
عليه وآله فحرم الله حتى استبين الى موضع احباب المكسب فحرم فقال الله
لا شيء فيكم فلو لم تاكلوا لانتروا الجري ولا المارحاهي ولا انطاف

عليها، ولا يبيح. وروى أن مصال عن حمير وأحد أصحابنا عن الصادق عليه السلام قال الجرف والماداهي والطاف حرام في كتاب علي قال والذي في المختلف لا وفي الزمر والماداهي والزهر التخييم لا وفي قول الكبر الحجاب وهو لا وفي عتدي للصحابة **قال** قدس الله سره ولو وجدتموه في بطن أخفى حلت علي راي ذلك، المختلف عديم المقتين بالشرط والاستصحاب **قال** القابل بالحق أن كانت من جنس ما يحل للميتد والشيخ في النهاية وعلي بن بابويه وقال ابن إدريس خرجت حية أكلت ولا حوت ومثنت الحكة أن شرط حل الحكة أخذ حيا ولا شك أن هذه الحكة حلت فيها القيوة وقاما ومزصل القيوة إلى المأخذ ومن حيث أن شرط الحل هو حيونها حال مأخذ وهو مجهول ومع الجهل بالشرط استحيل التحريم بالمشروط احتج الشيخ بهوم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطاهه وقوله عليه السلام من الطهور ماء الحل مسه وما رواه الكوفي في الوقت عن الصادق عليه السلام أن عليا عليه السلام سئل عن حكة شق بطنها فوجد فيها حكة قال كلهما حيا والمزقي عتدي قوله بأن إدريس لأن وجود الشروط بدون وجود الشرط محال ولا يمكن الشرط شرط هذا حلت مع الجهل به يكون الحكم بوجود الشرط خطأ إذا السبب مع الشك في وجوده الشك محال **قال** قدس الله سره ولو وجدت في بطن حية مثل حلت أنه لم يسلح والوجه القوي لم أن يأخذها حية **قال** قوله مثل إلى أخيه هذا قول الشيخ في النهاية والملاح اختيار المصنف هنا وهو التخييم المأخذ مأخذها حية وهو اختيار ابن إدريس احتج الشيخ في النهاية بما رواه أبو أيوب بن أعين عن الصادق عليه السلام قال قلت له حلت من الشك

في

ما قول فيه اسلمت سكة ثم طهرتها وهي حية تقطع بأكملها فقال
 ان كان قلوبها قد تسخت فلما نكلها وان لم تسخ فكلها والجواب اننا
 نقول بوجوبها وليس فيها دالة على مطلوب الشيخ **قال** قدس الله سره و
 الخلال حرام وهو باكل الصلابة لان ليتهما يحمله في ماء واولوية
 يطعم فيها علقا ظاهرا لا يصلح على شكل **قال** قلت انما كان النقص
 على انه يطعم علقا ظاهرا وهو حية على الطاهر بالفعل الذي ليس ينقص
 بالاصالة ولا عجزت له نجاسة وساعتدت له النجاسة لا صيدق عليه
 انه ظاهر لا نجاسة ولا صلابة بقا، التحريم انما من سبب التقليل ويزاد
 صدق المشتق حقيقة لا يشترط فيه بقا المعنى المشتق منه فبقي الاشكال
 انه هل يشترط في صدق المشتق حقيقة بقا المعنى المشتق منه ام لا
 الموصولون فيها من شرط لم يحل عند ومن لم يشترطه حاله عليهم ولا فرق
 عند الاول فان الموصول بالظاهر اذ انما بالنقص لم يكن مستثلا فلا يصح
قال قدس الله سره ولو قد ذكرنا في المخرج او نصب عنه حيا وادرك في اكله
 الاشكال اذ فيه اشتراط حيا **قال** قلت ان اصل الاباحة وهو علم
 الشرط وهو اكله حيا واعلم اننا ذكرنا فيما سلف روايتين احدهما دالة
 على ان ذكرته اكله وذكرنا رواية اخرى ان فطر المسلم حرم حيا وروى
 في تاريخنا، قايما مقام اكله وهذه الرواية ذكرناها في مسلة صيد الحوت
 وان اكله لا اعتبار به لما دل على رواية اخرى فيه ذكرها في المسألة
 المذكورة ولا يصح عندنا ما هو اقرب عندنا المصنف وهو اشتراط اكله
 حيا **قال** في جواب التبرؤم بذكر المصنف فيه تحكما **قال**
 في التبرؤم قدس الله سره واما الغراب فيجوز منه المأدود الكبير

وهو

يكن الجبال وماكل الحنف والابنوع واما الزراف وهو عراب الزراف و
 العراف وهو اصغر منه اغبر اللون كما مراد فقي حيزها خلاف **قال**
 الخلاف في كل اصناف الغراب لكن المشهور في منقبتين منها وهما المذكورتان
 هنا فذهب الشيخ في النهاية الى كراهته قال ويكره اكل الغراب واطلق
 وهذا يدل على كراهية العذافات والزراف باليقين وقال في الخلاف ان الغراب
 كله حرام على الظاهر في الروايات وقد روى في بعضها نقص الزراف و
 هو عراب الزراف والعذاف وهو اصغر منه اغبر اللون كما مراد وقال
 ابن ادريس يحرم اكل الزراف فانه قال انه مكروه قال والذي
 في المختلف المعتقد من الجميع وهو الاصح عندنا رواه الشيخ في الصحيح
 عن علي بن حمزة عن اخيه انكاه عليه السلام قال سألته عن الغراب في شبع
 ولما جردا يحل اكله فقال لا يحل شي من الغراب زراف ولا غير اكله
 على اباحة الصحيح بما رواه زرارة عن احدهما عليهما السلام انه قال
 اكل الغراب ليس يحرام انما الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن لا يفتن نفوس
 عن كثير من ذلك فعلمنا ان الشيخ ليس المراد انه حلال طلق بل المراد على
 كراهية لما رواه عياض بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام انه كره كل الغراب
 لانه فاسق والجواب المنع من جهة سند هاتين الروايتين **قال** قدس الله
 سره ويكره اكل الهدد والخفاف على ما في الخلاف والخلاف في الخفاف
 فقال الشيخ في النهاية لا يجوز اكل الخفاف وللشافعي وعبد الله بن ابراهيم في
 الحرم وكذا ابن ادريس وادعى الاجماع عليه وقال المصنف يحرم من الطير
 ما يصف ويحلب منه ما يذيق وان كان يصف ويذيق اعتبر فان كان
 ذيقه اكثر شكل وان كان منعه اكثر احتجب وجعله ضابطا لا يفرق

لبن نبات الطير وقال المصنف في المختلف وهو يصفى اياه اكل
 الخفاف عنه لانه رفته اكثر بل هو ما يذوق ولا يصف وأخبار في المختلف
 انما الجواز على كراهية لان الاصل الاباحة لعدم قوله تعالى خلق لكم
 ما في الارض جميعا ولا نال شيئا على الاباحة فتدل الشروع انما يوجد
 بقى من الشرع على خلافه والاصل بقا ما كان ومنهم من قال لا يشترط
 على التحريم فتدل الشروع والاصل بقاؤه انما يرد على خلافه اصح
 والذي بما رواه زرارة في الصحيح قال رواه ما رايت مثل اني صمغ قط
 قال سألته قلت لعلك الله ما ياكل من الطير قال كل ما دق ولا ياكل
 ما صفت قال والذي وهذا الخفاف مما يذوق في الموتى عن عمار بن
 عن الصادق عليه السلام في الرجل يصيب حقا في الصخر او يصيد
 فقال هو مما ياكل الحلي ولا تروقه للرجل واكله ذوقه للرجل
 فهو حلال لما روى في المأدود عمار بن موسى في كتابه روى عن الصادق
 عليه السلام قالوا نحن والخفاف لا بأس به هو ما ياكل ولكن كره اكله لانه
 استخار بك وروى في ذلك كل طير يستجيب فاجب اكله الشيخ عيا
 دوا الحزين داود البرقي قال بينا نحن نقول عند ابي عبد الله عليه
 السلام اذا مر رجل بين حفلات مدنيج فربث اليه ابو عبد الله عليه
 السلام اخذ من يده ورجبه ثم قال اعاكم الله بهذا ام قبيحكم لفتد
 الحزين ياتي عن حدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله في مثل البسة
 الخلة والفضة والصفائح والفرج والهدد والخطاب واجابوا
 عنه محله على الكراهية حيا بين الاخبار **قال** قدس الله سره **قال**
 في الجبل من البير ان قد عثر في القرم من وجوه **قال** الخلال وهو عربة

عذو. الا ان لا غير وهو المشهور بين الاصحاب وهو تفسيره قال
 يحرم الخيل وقال الشيخ في الخلاف والمبسوط ان الخيلة هي التي
 يكون اكثر علفها العذرة قال شيخنا ابن سعيد ونعم ما قال هذا
 صواب ان قلنا كراهية الخيل وليس بجواب ان قلنا بالتحريم ما
 حكمه معقول فيه خلاف فلا كراهية على التحريم وقال ابن الجوزي الخيل من
 سائر البهائم مكروه. اكله وكذلك شرب البهايم والركوب عليها
 والاصح الاول وبما في دليله والاصل فيه ان النبي عليه السلام في اكل الخيل
 وعن شرب البهايم حتى يجلس فتبيل السهم هنا في تحريم ومثله في تحريم
 وحسن اللحم والخيل والمذبذبة والرجيع والبول **قال** قدس الله سره بان
 ينقطع عنه ذلك ويطعم علقا ظاهرا من ماء فروع الشاة وهو في الشاة
 اربعون يوما وفي البقر عشرون على ما في قولنا ما بين ان الخيل حرام ولا
 ان تحريمه عارض لان البحث فيها محل اكله بالاصالة اذ صار جلالا و
 الصنابط ينقطع عنه ذلك ويطعم علقا ظاهرا فكل على تقديره. بقى
 انما تزول عنه اسم الخيل عرفا وكما ورد نص على تقديره ولا يصح
 تحريمه عليه ومع المعارض مقدم الاخرط وهو اكثر اذا بقى في فمك
 قد ذكر المصنف هنا مسألين **قال** الناقة تستلها باربعين يوما وهو ما
قال اختلف في البقر فقال الشيخ في النهاية والخلاف وان زهر يفتن
 وهو اختيار المصنف وشيئا في انعام بن سعيد رحمه الله **قال**
 ابن ادريس في المنع ثلثون يوما وذكر ابن الجوزي روايته وقال في
 اربعين كالناقة ومنه ابو الصلاح اصح المصنف بما رواه في
 عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام الجارية الخيلة

حصة اليوم والثلاثة الخلاله عشر ايام والبقر الخلاله عشرين يوما
والناقة اربعين يوما قال والذى المصنف في المختلف والروايات
في هذا الباب لا يتخلف من صفت في السند منها من وسها رواه يسمع
عن الصادق عليه السلام قال قال ابو الحسن عليه السلام الناقه الخلاله
لا ياكل لحما ولا يشرب لبنها حتى تعد اربعين يوما والبقرة الخلاله
لا ياكل لحما ولا يشرب لبنها حتى تعد اربعين يوما والثاة الخلاله
لا ياكل لحما ولا يشرب لبنها حتى تعد اربعة ايام والبقرة الخلاله لا
ياكل لحما حتى تربط حنطة ايام وللحاجة ثلاثة ايام والاقاى عدى
اعقاد الاكثر في المقادير كما ذكرنا في النسايط للاحتياط **قال** قدس سره
سره وطول الاوقات فيجوز هو وسيله بذلك ولا يقرب اختصاص الحكم بها
لاربع دون الطيور **قال** وجه القرب ان القليل كان ثانيا ولا يصل
مقامه ما كان على ما كان خرج دقات الاربع للنقص ولا جاع متبقي الباقي
على الاصل ويجوز ان المعد لان المحرم بوجوه خصوصية المحل لا يمتنع
الافق يحدى الشافى **الطلب الرابع** في الحاميات **قال** قدس سره سره **الشيء**
والريق والغزق والنظف والمغظم الى قوله ولا على اللبن على راي **قال**
المتكلف في لبن الميت وهو ما حلب بعد موت البقرة الطاهرة لبنها الملح
في جوفها على راي **قال** انه ما حارب اختيار الشيخ في النجاسة والميت
في المشقة وان حرقه **قال** ابن البراج هو محرم **قال** ابن ادريس النجس
وقال في معاد لا ياكل البان الميتة التي قد جف وزرعها بعد الموت وانما
يؤكل في الميت مذهب ابن ادريس متاوفي المختلف وهو الصحيح عند

قال

٢٠ ما ج ٢ في محلها نجس وكل نجس حرام والمتدثرات ظاهرات و
لاروا الشئ عن وهب بن وهب عن الصادق عليه السلام عن الباقر عليه
عن علي عليه السلام انه سئل عن شاة ماتت تحلب منها لبن فقال علي
عليه السلام ذلك الحرام **قال** الشيخ ياروا رواه زرارة عن الصادق عليه
السلام قال سالت عن النخعة سمح من لبن الميت قال لا بأس به قلت الذين
يكون في صفة الشاة وقد ماتت قال لا بأس به واجاب المصنف عنه **قال**
علي ما اذا قارب الشاة الموت حبا بين لادلة قال الشيخ رحمه الله الخمر
الذي رواه وهب بن وهب ضعيف السند فان وهب بن وهب ضعيف
قال قدس سره سره ولو امتزج الزكي بالميت اجنبيا ومثل بيع من يستحل
الميتة ويحل على قصد بيع الزكي خاصة **قال** اجمع الكل على التحريم وعلى بيع
بيبه على غير مستحل الميتة اما الخلاف في جواز بيعه على مستحل الميتة فقال
الشيخ في النهاية بالجواز وبنيته ابن حزم وقال ابن البراج لا يحل البيع
وقال ابن ادريس لا يجوز بيعه وقد روى انه يباع على مستحل الميتة ولا روي
اطراح هذا الرواية وترك العمل به لما بناه مخالفة لاصول مذهبا وانكر
عليه السلام قال ان الله اذا حرم شيئا حرم منه وهذا اختيار والذى المصنف
وهو الحق عندى لان النبي عليه السلام قال لعن الله اليهود حرم عليهم
فيها عواذهم على ما حرم الله والميتة فلا حرم الله اكلها احق الشيخ
ياروا الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سمعت نزل في
الزكي والميت باعه من يستحل الميتة واجاب المصنف عنه بان لا يبيد
بيع الزكي واعلم ان المصنف في المختلف قال هذا ليس ببيع حقيق بل هي
استيلاء لانه لسفك مال الكافر عن يد مومن فهو يشبه البيع

ج

المؤمنان لا يخرجه من حيز فلا يرد ان الزكي مجهول لان العلم شرط في البيع
في الاستيلاء وهو محرم عن يد **قال** قدس سره سره يتاخر الخامس
الطين ويحرم عليه وكثير الحقوله ولو اضطر اليه للتداوى كما لا يخفى
فالوجه الجواز **قال** جميع الحيوانات التي لا يتكلم بالغير صالح بالضرورة
كالميت والدم لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه **قال**
تعالى لا ما اضطررتم والعج في الضرورة معقول انكلم هنا في موضعين
دفع الهلاك للمحرم حيا في الماد كثرنا ولقوله تعالى ولا تقتلوا انفسكم
وهي عامة في المباشر والتسبب اجماعا وترك فعل داخ الهلاك
سلب في قتل نفسه **قال** التداوى من المرض وان لم يكن محققا هل
هو ضروري ساق بها اهم اذ هل فعل لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار
ولان تخريبه حرج وهو متى فعله تعالى ما حصل عليكم في الدين من حرج
وقتل لا يمارى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجل شفاءكم فيها
حرم عليكم وروى عنه عليه السلام لا شفاء في محرم ولا في الاصل حرام و
واصل البقاء معول عليه ما لم يسل عليه دليل وهو ثابت والنسايط
في التعارض وانما قال المصنف ولو اضطر اليه للتداوى احتراز من دفع
الهلاك فان دفع الهلاك لا خلاف في جواز ولا اشكال وهو معلوم
من قوله فمن اضطر لان الميتة والدم الحقيق والهلاك معهما فهذا روي
نعم من باب التنبه **الطلب الخامس** في المايعات **قال** قدس سره
سره وفيه موضع قليل من الدم الغض في قدره على النار وجب غسل
الغض والغض الجوزي وكل والمراد نجس على راي **قال** الشيخ ان كان الدم

قليل اجاز اكل ما فيه لان التداويل وان كان كثيرا لم يجز اكل ما فيها
بعد دقا عمن الدم وقترها بالشار وان لم تزل عين الدم منها حرم
خالصة الدم وحل ما امكن غسله بالماء ولم يعتد بصله وقال ابو الصالح
الاهوط عندى انه لا ياكل في من خالفت قليل كان الدم او كثيرا والحق
عند المصنف وعندى نجاسة المرق وتخريبه وجواز اكل اللحم والقول
بعد عهده لان ذلك يظهر بالمثل وهو اختيار ابن ادريس انما نجاسة
المرق فلا دماء قليل او مشاف نجس فلا يظهر بالمثل وانما اللحم والقول
بقابل الطهارة بالمثل ولا يظهر بذهونه كسائر اعيان التي هي كذا
احق الشيخ ياروا سبيل الاجماع عن الصادق عليه السلام قال سالت عن
فلان حيا جرد ووقع فيها قدرا وقبه من دم اوكلى قال نعم فان الشاة اكل
الدم والجواب بالمتن من صحة السند قال والذى في المختلف سبيل الاجماع
لا اعرف حاله فلا حجة في روايته لجها لانه عدل الله التي هي شرط **قال** قدس
سر **قال** المزمار والمساكن المايعات نجسة على احوال العقول **قال**
لا خلاف عندنا في نجاسة الخنزير وما ذكره علي بن بابويه رواية ضعيف عند
مناصرة بالقرآن والاجماع والنس المقاترة ومن ظن ان فيه خلافا
لمحقق شرائط اعتقاد الاجماع وانما الخلاف في غيره مثل المزر والنجس
وعبر ذلك والحق النجاسة لا بنا حركه كل حركه نجس فعل نجسة اما الماروى
فلما روى عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم للفر من حمة العصير من الكرم والمغرم من
الزبيب والتم من الغسل والمز من السمير واليدين من الخمر في الخمر
انما هي خمر الحامسة العقل السكر والمغرم من جود في هذه الروايات لا يقال

في

اطلاق الخبر عليها بحال من الاشراك قلنا البقي عليه السلام
 بينهما في التهمة وبين الاشراك بل هو القدر المشترك لهما لكن
 لا نسلم مرجحته بالنسبة الى الجهاد وقد نفرد في المصالح لهما لكن
 اقرب الجاهزة المسوات في جميع الاحكام واما الثانيه فيعلم من
 دين النبي عليه السلام بالضرورة قدس الله سره ولو وقت نجاته وجلب
 الى قوله ولو كان ما بينا نحن وجاز الاستباح به مطلقا وتلاهي
 تكريمه وقراء الشيع في المبوط وهو الاقرب عند علماء الروا الشيع في جميع
 عن معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام قال قلت له جردت في
 من اوزيت او عمل قتال اما الممنوع من فعل الجور وما حله وانا
 المذنب فليصحب به وقال في بيع قلت الزبيد بيعة وبينه لمناشاة
 للبيعة به ولم يفصل في الصحيح من رزاده عن الباقر عليه السلام
 قال اذا وقعت القادة في الممنوع فانت كان حراما فالتمها وما عليها
 وكل ما بينا كان ذابيا فلا مأكلا واستصحب به والزبيد مثل ذلك في
 نجاسة ودخان المهيان النجاسة مثل ان تجوز وقراء الشيع في المبوط قال
 في الخلاف هو طاهر للصلاة ولا يلزم بعيد لانه لا بد وان سقاه
 شيئا من اية قبل حاله النار لها بسبب النجاسة المكتسبة من النار اذا
 كان في النار تارة نجاسة وقال ابن ادریس واختاره المصنف فانه
 جازم في حق الاستباح به تحت الظلال بقية شرعي لا نجس
 في احواله النار ولم يجعلوا استصحابه شيئا من اجزاء النجس فيجعلها
 ابطهارة **قال** قدس الله سره وروى انه يامر الجوزي اذا اراد مأكلة
 قبل يده وهو يحمله على الاجسام الحامدة او مع اختلاف الاول

الرواية هو رواية عيسى بن القاسم في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 قال سالت عن مأكلة اليهود والنصارى فقال لا بأس اذا كان من طعام
 وسالت عن مأكلة الجوزي فقال اذا كان من طعام فلا بأس والمرد بالوصف
 المعنى وهو عمل المذنب اذا شرب في حاله ولا يعلق لغو اليد
 بالمأكلة واعلم ان في هذه المسئلة خلافا فقال الشيع في النهاية يكره
 ان يدعى الانسان احدا من الكفار على طعامه فياكل منه فاذا دعاه
 قلنا سبيل يبيح ثم ياكل منه ان شاء واعتقد على هذه الرواية وقال
 الشيخ المفيد لا يجوز مأكلة الجوزي وقال ابن البراج لا يجوز الاكل والشرب
 مع الكفار وقال ابن ادریس انك لا تجوز عن ابيك كل ما بيع لامسه
 واكل الخبز حرام فلا يجوز الاكل من ما بيع منه الكافر او من اخيه او من
 من بعده وهو اختيار المصنف وهو الحق لما رواه علي بن جعفر عن اخيه
 انك لم عليه السلام قال سالت عن مأكلة الجوزي في قسمة واحدة واخذ
 معه على من واحد واصافه قال لا و احباب المصنف عن رواية
 عيسى بن جعفر بن الحسن بن الجبار بحديث لا يتعمل طيب الجوزي وان لم
 يوطئة **مع** بنابر الاول **قال** قدس الله سره ويكره الاسلاف في الصحيح
 وان يرمي على طيحه من يستحل شربه مثل دغاب ثلثه اذا كان سوارا قبل
 وهو اجماع **قال** هناك مستان **في** الاسلاف في الصحيحين فقال الشيخ الطوسي
 يكره الاسلاف في الصحيح فانه لا يرمي من ان يطعمه صاحبه ويكون
 افعال الجوزي بل سعى لا يبيعه بل يبيد وان كان لا يفعل ذلك لم يجرى
 وقال ابن ادریس وذكر شيخنا في نظره ان السلت لا يكون الا في
 لا في العين فلا يضر غير العين الحامدة التي عدت وقال المصنف في المختلف

ويمكن ان يريد الشيخ بالسلم البيع ويغرض التسليم بمدة والاحقر
 كلام ابن ادریس **قال** اختلف الاصحاب في ان يوفى على طيحه من سفل
 شربه مثل دغاب ثلثه ولا غيرها ويتبع ابن ادریس واختاره المصنف
 وقال بن ادریس بن سعيد يكره والحق على اختيار الشيع وهو المنع لما رواه
 معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل القرية
 بالحق ياتي بالفسق ومثل ذلك طبع على الثلث وانا اعرف انه يشرب على
 النصف فقال حررا ليشربه قلت فنجعل من غير اهل المعرفة من لا يعرف
 لشربه على الثلث ولا يستعمله على النصف نتجنا ان عند سحيقا على
 الثلث لشربه منه فقال نعم والمراد بقوله على الثلث اي وقد بقي منه
 الثلث وذهب بالاعتبار بالثلاث **قال** قدس الله سره واداني الخبر بطهر
 بالفضل ثلثا بعد زوال العيب وان كانت من حطب او قرح او حرق غير
 مستنور على راي **الاول** الخلاف هنا في موضعين **في** طهارتها **بالفضل**
 قال المصنف بطهر وبه قال الشيع في المبوط وقال في النهاية لا يجوز
 استعمالها في شيء من المأبغات وهذا حكمه بانها لا تطهر بالفضل وقد
 تقدم **في** كية الفضل قال المصنف هنا يعمله ثلاث مرات وقال
 الشيع في المبوط سبع مرات وقد مر **قال** قدس الله سره ولو وجد طهر
 مطروح لا يسلط ذكره اجنب مثل طريح والنار فان استعمل فذكر في
 بوقا البسط فثبت قوله ومثل اشارة الى قول الشيع في النهاية فانه قال
 بطرح في النار كما حكى اورد عليه بان الشيخ حكم في النهاية بانها لا تطهر
 لذلك بالميت وجب احتياجا وجوز البيع على استعمال الميت وهما
 جعل الاحتياط في طهارة طهارة صالحة للشرب بين الذكي والميت فاي

فرق بينهما والجواب ان في الاختلاف يتبين ان احدهما ميت والاخر ذكي
 فقد اشبهه الحزم بقايا المعلوم وجده بالفضل في حق اجثا بما في
 المعلوم نجاسة احدهما واما هنا فلم يخط ادميت واما جازان البيع فانه
 سفل وجده ذكي ونقصه به وقول الصادق عليه السلام اذا اختلط الذكي
 والميت باعه من يستحل الميت الحديث الصغير فيه راجع الى الذكي بان يعلم
 وانه لا يعلم عيه ويكون الاخر لا يظنه في الثمن كلا من وفي النكاح نظر و
 الموضع التحريم ولا اعتبار بالنار **قال** قدس الله سره وروى اباحة ما يشرب
 الانسان من الشجر والورق والغل اذا لم يقصد ولم يفسد ولا ياحذ
 منه شيئا **الاول** جواز الشيع في الخلاف والمبوط اكل احتيازا وختم العمل
 واختيار الصدوق وابن ادریس اصح الشيع ما رواه الحسين بن سعيد
 داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن مرون عن الصادق عليه السلام قال قلت له
 امر بائنا فاكل منها قال كل ولا تتحل قلت جيلت ذلك ان التجار قد
 اشتقوها ونفذوا امرهم قال اشتقوا ما ليس لهم احب بانما سره فلا
 يعمل بها ولا نسلم ان الشرع قال الشيع وقد روى الحسين بن سعيد عن ابن
 ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل يبيع
 بالفضل والبيتان والشرع فيجوز له ان ياكل منها من غير ان صاحبا من
 ضرورة او عجز ضرورة قال لا بأس وسبيل بن ابي عمير بنق الاصحاب
 على العمل بطلان لا يرسل الا عن ثقة باتفاق الكل وقت والذكي قدس
 الله سره في هذه المسئلة وعندى ان صاته سال المصنف عن اختيار الجهاد
الفصل الثاني في حاله الامتناع ومطالبة ثلاثة **الاول** المضيق **قال**
 قدس الله سره ولو خاف طول المرض او عسر علاجه فلا يقرب منه مضيق

الكل اجمع الكل على اباة اكل الميتة المنطهر والخلاف في تفسير المنطهر
 قال الشيخ في النهاية لا يجوز ان يأكل الميتة الا اذا خافت تلف النفس فاذا
 خافت ذلك اكلها ما يهلك نفسه ولا يهلك غيره وهو اختيار ابن البرج
 وابن ادریس ووالدی المصنف في المختلف وقال في المبسوط انها حلال
 للمنطهر ومن هو في معناه وهو من خاف الموت وان تله اكلها او كان في
 في سفره لم يأكل متعة والقطع عن الرفقة او كان راكبا لم يأكل
 عن التهرب والقطع عن الرفقة فحمل بن خاف في حكم المنطهر في اباة
 شيخنا المصنف هنا حمله منقطع وكذا من خاف حوله او عسر بربه
 هو لا يوجد عند ان مقتضى حرج ولغو له تعالى ولا يلتزم بالملك الى التهلكة
 اي ما يقع التهلكة عند والموت كذلك **قال** قدس الله سره ولا يخفى
 الباقي وهو الخارج على الامام العادل وقتل الذي سقى الميتة والهادي
 وهو قاطع الطريق وقتل الذي بعدوا شيعته **اقول** هنا مستان آتيا
 اذا منظر الى اكل الميتة لم يحمله اجماعا لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ
 ولا عاد لكن اخلف في تفسير الباقي فقال المصنف هنا هو الخارج على الام
 عادل وقال الشيخ في النهاية الذي يخرج الى الصيد فوا وبطرافه لا يجوز
 له اكل الميتة ان اضطر اليه وتبعه ابن البرج وابن ادریس ولا في عندنا
 لا يخرج لا للادنى ولا للثاني **قال** العادي لا يحل له الميتة وان اضطر اليها
 اجماعا واختلف في تفسير فقال الشيخ في النهاية العادي هو الذي يخرج
 لقطع الطريق وسبه ابن البرج وابن ادریس قبله الذي بعدوا شيعته
 قبله والذي قدس الله سره وشيخنا نجم الدين بن سعيد رحمه الله والجمعة
 اية على التفسير به ايضا **قال** قدس الله سره وهل يتحقق العاصي ليعرف

ما

كل ما بين والطالم وطالب الصيد هو وبطلان الحال **اقول** نقاشا من اتحاد
 العلة المستترة لعدم التخص في العادي والباقي فيها وفي المعاصي
 يسفر وهي المعصيات بالسفر واتحاد العلة تقتضي للاتحاد في الحكم بين
 عموم قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد والمعاصي يسفر للبراهين
 لوجوبها عن التفسير الذي ضرره على اختلاف تفسيرهم واعلم ان
 منع من تخرص المعاصي يسفر **قال** قدس الله سره وهل للمنطهر الذوق ومن
 الميتة الا ضرب ذلك **اقول** وجه القرب وجود مقتضى لجواز اكل وهي
 خوف الهلاك بالترك فيجوز للمصلح للاتحاد العلة المستترة بالقرآن
 ولا باحة ما يتوقف عليه الجاهل وتحقق العدم لان الآت قد دفع الضرر
 فلا يتحقق ولعموم التمهيد من الاستفاد بالميتة وطالب الجواز لقوله
 تعالى ولا تقتلوا ما يذكركم الى التهلكة ولوجوب حفاظ النفس ولا يبرأ
المطلب الثاني في جنس المستباح **قال** قدس الله سره كل ما يورث الفشل
 معوم حل كالحمل لانه العطف ومثل محرم **قال** الشيخ في النهاية
 بالجران وابن البرج وابن ادریس وهو اختيار المصنف وقال في المبسوط
 بالتحريم والملاحع الاول الا باحة الميتة والدم المنسحق ولحم التفرير
 للمنطهر فيباح كل ما يحرم سواه لان تحريمها اخص فاباحة يستفهم
 اباة الاولون **قال** قدس الله سره واما المتكادى به فحرام ما لم يحلف
 وبطلان باعادة الصلاح فنية حيثما كان **اقول** فليكن من اختلاف
 الاصحاب فسخ من الشيخ في النهاية وابن ادریس وجزة ابن البرج
 اخص الشيخ بما رواه عمر بن اذينة في الحسن عن الصادق عليه السلام
 عن الزوار به قال لا ولا جرحته وقال انه سره وحل لم يميل في ثبوتها

ما

حرم دواء وفي الصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال سالت عن داء
 عجل بالخر فقال لا والله ما احب ان انظر اليه فكيف اتداوى به يتوله
 لحم الخنزير واحباب المصنف بالحمل على طلب الصحة لا طلب السلامة
 والمباح في الثاني لا الاول **قال** قدس الله سره ولو اضطر الى اللق والعا
 فان كان **اقول** يحتمل ان لا يتولى احدهما عصمة دمه ويحتمل القتل لا
 حفظ المسلم او من حفظ الكافر فيقتل تناوبها لان كلاهما كافر
 فتحريم الاول والمعاهد لان الذي يقترب واحب والمعاهد تروى لان
 الذي يقترب عليه منه تحلف المعاهد **قال** قدس الله سره ولو لم يحل في
 نفسه قبل جاز ان يأكل من المواضع الخمسة كالنجد وفيه اشكال لثنا
 من انه دفع الضرر بقتله تحلف قطع الاكل لا قطع سارية وهذا احداث
 لها **اقول** الا في الجواز وهو قول بعض الاصحاب وقال الشيخ في المبسوط
 ليبره ان يأكل من نفسه شيئا ومن جاز عن قوم فقال فيه فان لم يجد
 المنطهر شيئا حلال قال قوم بانه يقطع من يده من المواضع الخمسة
 ويأكلها يأكل حتى قاعى نفسه لا يبيع الا لاف المعص لا يستفاد الكل
 كما لو كان به اكله او حبسه فقطعها قال والمصنف عندنا انه لا يفعل
 ذلك لانه اذا يأكله حتى قاعى نفسه وفي القطع فيه حرج على نفسه **قال**
 المحقق في الحرف وفيه وبينها وبين الاكل بان قطعها قطع سارية وفيه
 في كل احداث سارية والجراب الهلاك هنا منقطع به واغلب من
 فيقول اول الجواز من قطع سارية الاكل **قال** قدس الله سره ولو وجد
 ظاهرا لغيره فان كان صاحبه منقطع فمؤاخذ ولو كان يخاف الاضطرار
 والمنطهر لولا ان لا يقتل واحب عليه دفع العوض لوجوب بذله على

ما

ما لكة ولو كان الثمن موجودا لم يجوز قتلها لانه عليه اذا طلب ثمنه بل
 يجب دفعه ولو طلب زيادة قبل لا يجب له ذلك ولا قرب الوجود او القدر
 دفعه للضرر **اقول** اذا اضطر لثمان الطعام الغير معيانه لم
 يسبقه تلف وكان المالك مستغنيا عنه فالكلام هنا في ثلث مسائل
 انه هل يجب على المالك دفعه اليه ام قال الشيخ في الخلاف وابن
 ادریس لا صالة براءة الله وقال في المبسوط يجب على المالك دفعه اليه
 ام قال الشيخ في الخلاف وابن ادریس لا صالة براءة الله وقال في المبسوط
 يجب على المالك دفعه اليه لا نبيعه معين على مثل المسلم وكما ان كان
 به على مثل المسلم حرام يجب دفعه فبعضه حرام يجب دفعه اما الصغرى
 فظاهرة لانها التقدير واما الكبرى فلقوله عليه السلام من اعان على قتل
 مسلم ولو بشره كله حيا يوم القيمة مكذب بين عبه ابراهيم رحمه الله
 تعالى قال والذي في المختلف وهو اقوى عندى لما فيه من حفظ نفس الغير
 مع القدرة عليه واتقاء الضرر وهو الصحيح عندى لانه متاوان على
 الله فكان واحيا اما الاولى فظاهرة واما الثانية فللاية هل يجب
 عليه عوض المالك فيقول اما ان يكون المنطهر بعسل عنه او موثر به
 فان كان الاول وهو المفضل ومن هنا قل لا يجب نقله المصنف وشيخنا القم
 بن سعيد لوجوبه على المالك ولا يحسن على فعل الواجب والخير والوجوب
 لعصمة مال الغير وفيه جمع بين العقوق ان يكون موثرا بالنفوس
 هذا هو الصم الثاني من التقسيم الى الضرر والموسر فها يجب دفعه اليه
 اجماعا واما الخلاف اذا طلب زيادة على القيمة الوقتية هل يجب دفعه
 اليه او لا قال في المبسوط لا وقال المصنف نعم وهو الحق لان مع وجوب

ما

القدمة على المطلوب لا ضرورة اليه فلا يباح قهره عليه ولقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لأن يكون تجارة عن ترأضكم **قال** قدس الله سره ولو شتره بأن يمد من الثمن كراهة لا رارة الدم قيل لا يجب إلا في المثل **أقول** قدس الله سره لا يجب إلى أخيه هذا القول حكم الشيخ في المبسوط عن قوم وقال هؤلاء قري عندنا وليس يحيد ونحن خلافة **قال** قدس الله سره ولو وجدته وطعام الغير فإن يذله بغير حق أو بغير حق هو قادر عليه لم يحل الميتة ولو كان صاحبه غائباً أو حاضراً ما منع عن يذله قراً على وضعه أكل الميتة ولو يمكن المضطر من دفع صاحب الطعام الضعيف قلاً أكله وضمته ولا يحل له الميتة **قوله** لا يجب إلى أخيه إشارته إلى قول الشيخ في المبسوط فإنه القابل لهذا القول ولا يصح عندي المنع مع منع المالك ويجوز له أكل الميتة **قال** قدس الله سره وكذا لو وجد لحم الصيد والميتة ميتة لم يفتقر على الفتنة أما لو وجد لحم الصيد كان أولى من الميتة لأن تحريمه خاص ويجعل له السبع حينئذ **أقول** قال الشيخ في النهاية إذا اضطر المحرم إلى أكل الميتة والصيد أكل الصيد وفداء ولا يأكل الميتة وإن لم يفتقر من الفتنة جاز له أن يأكل الميتة وأطلق وقال في المبسوط إذا وجد المضطر ميتة وصيغاً حياً وهو محرم فصدنا يأكل الميتة لأنه أن ذبح الصيد كان حكمه حكم الميتة وإن وجد مذبوحاً أكل الصيد وفداء ولا يأكل الميتة وكذا قال في المختار وهو قول ابن تيمية **قال** قدس الله سره ويجوز للمسلم أكل ما يذبح لشربه عليها حتى من المسكرات أو المتعاقب والأقرب التمسك به إلى الاجتماع للفساد والفساد **أقول** لا بد من باب الشئ من المكروه فيجب وحكمه عليه لا اختصاصاً بل من باب الشئ من المكروه

عليها الخمر والغياس عندنا باطل ولا قري الأول لأننا نوجب من جهة أنه بغير عن المكروه لأنه أحرأق من فاعله وإما أنه لا يجب القول بالتحريم **كتاب الفرائض** ومقاصد ثلاث **أول** في المقدمة **المقدمة الثانية** في سوانع الإرث وهي ثلاثة **الكمز** والقفل والرق **الطلب الأول** **الكمز** **قال** قدس الله سره ولو كان مع الولد الكافر زوجة مسلمة فأنقلا بالردة فلا يثبت ولا فاقري الإحقات أنه للزوجة الثمن والباقي للولد ثم الزعم قالوا في له أو لها أو للامام **أقول** في حق المسئلة أن كافراً مات وخلفت زوجة مسلمة وأبناؤها وذلك أناس قد إذا سلمت الزوجة ومات الزوج في الفتن على غيره فماتت برث إذا عرفت ذلك فعزل المسئلة المذكورة هنا بمنزلة على مسلمة هي أن الزوجة مع عدم الولد هل يرث عليها أم لا فيه أربعة ثلاث أحدها يرث عليها مطلقاً والثاني لا يرث عليها مطلقاً والثالث أنه لا يرث عليها مع ظهور الامام عليه السلام ويرث عليها مع عيبه معقول الأول لا يثبت فإنه يكون الكل لها في هذه الصورة لأنه كلما كان للميت وارث للكل على تقدير عدم غيره غير الامام مسلم فإنه يمنع الكافر الإرث على تقدير إسلامه وإن منع كل من عدا من غير دين أو شرارهم والزوجة هناك ذلك والقول الثاني هل يكون لها التصيب المردون أو لا على محقق الأول لأن الكافر يرث من الكافر مع عدم مسلم غير الامام يرث الكل على تقدير إسلامه فلا بد من أن يمنع الكافر من ميراث الكافر والزوجة على تقدير إسلامها لا يرث الكل ولأن الزوجة هنا غير وارثة لما عداً فبقيها ويكون بالنسبة للزوجة كالمدونة فلا يمنع الولد وأما يرث الزوجة مع الولد أو لا يرث فليس

للزوجة وقراء المصنف ومحقق الثاني من الثمن سبب للإرث وما منع للزوجة غير الواجب بشرط إمكانه فالكمز مانع السبب فلو ورثت الزوجة الكل على تقدير إسلامها لم تنته فالسبب يمنع الكافر من كل ميراث المسلم على تقدير عدم سبب الكافر فعدم الوارث الأربع فكذلك مع وجود كافراً لأن الكافر معاً بالنسبة إلى أرثها كالمسلم فيكون لها الأربع وهذا عند من لا يصح والباقي من الأربع ليس عليها على القول بعدم الرد مطلقاً بل يكون للولد لأن الامام لا يمنع الكافر من أرثه من الكافر ويجعل أن يكون للامام لأن الكافر لا يرث من المسلم في أرث لأن الإسلام في حوادث مانع للكل ولأنها لا يجهتان ولا كون الأربع له سبب على فرضه غير وارث ومشاركته سبب على فرضه وارثاً فلو شاكلها الأربع لها الحكم في قضيه واحدة يمكن متساويين وقد بغي على عليه السلام عنه وعلى القول الثالث أنه يرث عليها مع عيبه الامام لا يصح ظهوره فإنه كان عليه السلام ظاهره كان الباقي بعد الأربع للامام عليه السلام وإن كان غائباً كان لها وتنج إلى تفسير الكل من الأصل وأعلم أن قول المصنف قدس الله سره أن للزوجة الثمن والباقي لستره إلى فاقن أن القول بأن لها الثمن يستلزم القول بكون الباقي له كقول الباقي على تقديرين أحدهما على القول بمنعها من أرث مطلقاً فإنه يجب أن يكون الباقي للولد سواء كان الإمام ظاهره أو غائباً ويجعل أن يكون للامام كما تقدم قوله أو طاعاً على تقدير أن يكون الامام عليه السلام غائباً فأنقلا أنه يرث عليها مع الغيبة فأنما على هذا القول منع الولد أنها يجب على الامام لها الكل عند إسلامها فيدخل تحت الصابط الإجماعي فتزله أو لا يمانع هذا ما راجع إلى المصنفين اعني إلى الحال ظهوره عليه السلام وكذا

أن لا يرث عليها مع ظهوره وإنما يمنع الولد الكافر من أرثها لأن الكافر لا يشارك المسلم في أرث أو مع عيبه إذا قلنا لا يرث عليها مطلقاً وإن الكافر لا يشارك المسلم وأعلم أن الشيخ رحمه الله قال في النهاية فأنقض الرجل امرأة مسلمة ولم يخلف وارثاً غيرهما مسلماً وخلفت ورثة كافراً كان دعي ما تركه لزوجته والباقي لامام المسلمين ولم يثبت الميت بكونه مسلماً أو كافراً وتبعه ابن البرقي وابن ادريس **قال** قدس الله سره والى المسلم الكافر على ميراث قبل قبضته شارك الورثة إن ساء لهم وأخص بيان كان أدنى سواء كان مسلماً أو كافراً ولا قرب تبعه الفناء المتخذه بين الورث والإسلام وبشرت لأرث فيها لا يمكن قبضه على شكل وعنده لو قبض أو باع أحد الورثة على شكل **أقول** في هذا الكلام مسائل ١ إذا كان بعض الورثة كافراً ثم أسلم قبل القسمة فإنه يشارك في الميراث قطعاً وفي الفاء السابق على الموت لأنه من العدة وفي الفاء المتخذه بعد إسلامه فهذا المسائل إجماعية بغير شك في الفاء المتخذه بعد الموت وقيل القسمة هل يشارك فيه أو لا يبقى على مسلمين أحدهما أن العدة الموقوفة هل يسقط إلى الوارث أسفاً لا تنزل ولا وهي على شكل الميت الذي زال **قال** لأن الفاء تابع للأصل حسبه وعلى الأول يجب أن يكون الفاء تابعاً للأصل لأن ملكه سبب ملكه المعلوم بكونه أقوى من عيبه ويجعل أن لا يمنع في مقتضى التنزيل أنه يتخذه على ملك الورثة وليس بركة لأن العدة لم يكن كان مملوكاً لغيره مات ولم يسقط عنه قبل موته وهذا يمكن ملكاً للميت لا يستحقه ملك المدوم الثاني أن إسلامه هل يشارك في إحقاقه

الموت اوسب ملكه لان محفل الاول لا يملكه من الميت اليه ومحفل الثاني لان الكفر مانع او الاسلام شرط والمحكم لا يثبت مع وجود المانع ولا يقدم على وجود التيب والمشاركة هنا كقول الذين به وقيل تقدم **لو** خلف ملا يمكن قسمة محفل اربعة لا لم يمتهم ومحفل خمسة لان قسمة قبل قسمة انما يستعمل قبل فيها محفل ان يمتهم ولا يمكن قسمة قبل فيها محفل اربعة ان عدم القسمة الشرط هل هو سلب او عدم ملكه محفل الاول ميراث و على الثاني لا يورث الاول اذا لم يستكمل المصنف بعد ذلك ووجه ترجيح الميراث ان القسمة مانعة ولم يمتهم من الميراث لا تقتضي استقراره استحقاق او وهما ثم اسلم الكافر محفل منه من الميراث لا تقتضي استقراره استحقاق كل وارث من الميراثين على حصته وهن قسمة باختلاف الارضين ففي ارض من القسمة التقديرية لا معاد تلك الارضين في مختلف الحكم واذا سخر الارضين فلا فرق اولى ويحفل المشاركة لا بها لبيت قسمة في المعاد والميتة لغير كل نصيب ولتحقيقه عن الارض فيحصل في العموم وفي المسح لا يورث لشارك فاما ان يشارك فيما بيع او وهب او اولاد باطل بالضرورة وكذا الثاني ولا يشارك بمن الورثة دون بعض وعمل في استكمال لما قورن وهو العموم ولصدق الاشاعة والمشاركة في كل حين بفرض وهذا بناء القسمة ولا يصدق **قال** قدس الله سره ما لو لم يكن سوى الامام فاسلم قبل موافاة ولا فلامام **اقول** الاول في كل من سخر لارهاب واختاره شيخنا محمد بن سديد لما رواه الشيخ عن ابي بصير **قال** سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل سلك مات وله ام بضريرة وله زوجة واولاد له فقال له ان اسلمت امة قبل ان يمتهم ميراثه اعطيت الميراث

قلت فان لم يكن له ام ولا اولاد ولا وارث له سهم في الكتاب من المسلمين واه بضريرة وله قرابة يضارب من له سهم في الكتاب لو كان **قال** لم يكن ميراثه **قال** ان اسلمت امة فان جميع ميراثه لها وان تسلم واسلم بعض قرابته من له سهم في الكتاب فان ميراثه له وان لم يسلم من قرابته احد فهو للامام والثاني قد رد والدي وبنو الذي بن سديد عن بعض الارباب والثالث قد صرح به ابن حنبل وقال الشيخ في الموطأ ومضى اسلم بعد قسمة المال فلا ميراث له وكذلك ان كان الذي استحق الزكاة واحدا او لم يكن وارث مقلت التي بيت المال فلا تسحق له اسلم يورث على وهذا يدل على انه يورث على ان لم يسلم يكون اولى وبضريرة انما اذا سلك لم يستحق شيئا والاخرى عند الاول **قال** قدس الله سره ولو كان الواحد حيا او زوجة فاسلم فان قلنا ما يورث عليها لم يورث وان منتهى وورث بافضل عن فرضهما **اقول** العتق عن الرود على الزوج والزوجة باق انشاء العتق في مقل الزول بالرد عليها لم يورث لان وارث الكل واحد مسلم وان لم يسلم بالرد عليها لم يورث بافضل عن فرضهما وهذا ظاهر **قال** قدس الله سره ولو اسلم بعد قسمة البعض احفل الشركة الا لا خصاص في الجميع وفي الباقي والنع عليه **اقول** اذا اسلم الكافر الوارث على تقدير اسلامه بعد ان اتم الورثة المسلمون معين الزكاة فحين احتملات ثلاثة **قال** ان يشاء في الجميع او في بعضهم او لا يمتهم او كان مشارك لهم في الميراث والخص ان كان اولى منهم كان في قسمة اخر المسلمين ان الزكاة انما لجميع المسلمين ولم يمتهم الجميع فصدق انما اسلم على تركه قبل قسمة ولو كان اسلم على تركه قبل قسمة يورث فهذا يورث اما البعض ان يشارك او لا يشارك

اولى والكبرى واجعية والضرورية ظاهر او فصدق ان لم يمتهم الكل والكل من الزكاة **قال** ان يورث فيما لم يمتهم فان كان اولى اخص والمشارك ولو فيها مة اما الاول فلان القسمة مانعة من الميراث وقد تحقق هذا المانع في ذلك البعض وكلما تحقق مانع الحكم اسحق الحكم في محفل فيه المانع ولان لو كان ذلك لم يمت القسمة فكذلك لو كان بعضهم اولا اعتبارا لزيادة ونقصا بما في شئ الحكم ولا مانع فيه فيكون وصفا العاود الشارح فلا يعتبر واما الثاني فلان تركه لم يمتهم وقد اسلم وارث مع وجود كثر الوارث للمل غير عليها فثبت اما الاول فلان ما لم يمتهم وهذا معنى الزكاة واما الثاني وهو انها لم يمتهم فلا يفرق الميراث المتعدد واما الثالث فاجعية والبعض عليها وهذا هو الاخرى على **ج** منه مطلقا لا يصدق وجود القسمة في الزكاة وهو نصيب لان قسمة البعض لا يترجم صدق القسمة على الكل **قال** قدس الله سره ولو كان الكافر من صنف متعدد وهناك صنف مشارك وقسمة الزكاة بين الصنفين ولم يمتهم كل صنف يورث اقراد فلا قرب الشركة كحكم كافي والبيت الاحكام واخران فاقسموا بالاد ولم يمتهم الاحكام نصيبهم ولو اقسما نصيبهم لم يشارك وان لم يقسموا للاحوال **اقول** وجه القرب ان لا يشارك الصنف الاخر ومنه لم يقسموا فثاله فيه شركة او اختصاص فلا يورث لم يمتهم فشارك ولا مانع في الكل الشركة ومحفل ضعيفا لعدم المشاركة لصدق ان الزكاة قسما اياها لولا قسمة صنف فانه لا يشارك سواء اقسما الاخر او لا والمثال ذكر المصنف **قال** قدس الله سره وكذا لو كان ولنا ذكر اربع اقسام ذكره واوبى بخلاف ما يكون وكذا ذكر مع اولاد ذكره وانما في زيادة نصيبهم لو كان مسلما

اقول اذا كان الاولاد كلهم ذكورا مع اوبى وفيهم ابن كافر فاسلم بعد ان اخذ الاولاد المسلمين والبيت المسلمون اخذوا الثلثين كالعشر كما عدم لعدم زيادة نصيب البيت باسلامه وعدم نقصهم بكونه اوبى للابوين المسلمين على كل تقدير ولو الاولاد الثلثان على كل تقدير اما لو خلف ذكورا وانما تمييزا بوبى لو خلفت بين ثلثة وستين وبين احد البيت كافر فانه مع بقائه على الكفر يكون الزكاة اسدا لكل ابن سدان ولكل بنت سدس وعلى تقدير اسلامه قبل القسمة يكون للبيتين الثلثان ثلثة ارباع الزكاة وللبيتين الوريم قيمته على ثلثة ابن سهمان ولكل بنت سهم وتزيد نصيبهم باسلامه ونقص كغيره ففي الاول القسمة بالنسبة اليه كذا قسمة **قال** في نصيب الابوين على كل تقدير فهذا الوجه الاخرى فيشارك وعلى التعميم وهو صدق القسمة على الزكاة فلا يشارك اصلا والتمتع الثاني فانهم اقسما ما كان ياخذ باسلامه وكلما اقسما ما كان ياخذ باسلامه فلا تسحق شيئا لاطل القسمة لكن ذلك باطل بل لا يجمع فقهنا لا يشارك مطلقا بخلافه ثم فالضابط ان كل ان اسلم في زيادة نصيب صنف فانه لا يشارك بعد اقسام الصنفين وقبل اقسام كل واحد من الصنفين بين الأشخاص وكلما لم يشارك في زيادة نصيب صنف ففي شركته الوجهان واقربا الشركة ولا مع عتق في هذه المسائل كلها اعني السابقة والاخرى لا تبطل القسمة في تخا اصلا ليعيب اسلامه بل كل من حصل له ثوبا لقسمة لا يستحق ان يشارك **قال** قدس الله سره ولو لم يمتهم قبل القسمة قالوا قولنا لا يورث مع البين فان صدقة احدكم فقد في نصيبه وان كان غدا وسجد منه نحو

منه شاورك ولو انفرغ في اثبات حقه باليمين مع الشاهد اشكال
 من ان المدعي به مقدم الاسلام وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين
 ومن ان المقصود بالذات استحقاق المال ومقدم الاسلام باليمين واليمين
 عند ان لا يثبت ان المال تابع للاسلام لانه سبب خالف بئس اولاه
 بئس وعن المسئلة من كتاب الشهادات وانما ذكرها هنا للناسبة
 يجوز ان يذكر مسئلة من باب اخرى للناسبة **المطلب الثالث الفصل فانه**
 قد ساء سمر القائل لارث منقول اذا كان القتل خطأ ولو كان بحق
 لم يمنع ولو كان خطاه قتل ورثه مطلقا ومثل منع مطلقا ومثل يمنع من
 وهو جدي **اوله** المقاتل خطأ لارث احبا عا وفي الخطاء اقول ثلثه **ث**
 لارث مطلقا من الدية والتزكية وهما اختيار الميراث وسلاوة منه
 مطلقا من الدية والتزكية وهو قول ابن ابي عمير **ج** منعه من الدية وانه
 من باقي التركة وهما اختيار الشيخ وابن الجنيبة والمحقق وابن الصالح وابن
 البراج وابن خنزة وابن زهرة وابن ادريس واختاره والذي لم يصححه
 لما لو ن بادوا عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال ساء
 تمن رجل قتل امرأته قال ان كان خطأ ورثها وان كان خطأ لم يرثها
 واجتمع القائلون بالثاني بادوا هشام بن سالم في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ميراث للقاتل وهذا عام
 في القاتل والمقتول عام في الدية وغيرهما من التركة واجتمع القائلون بالثاني
 بانه في جميع الجمع بين الاحبار المطلقة **قال** قال قدس سره وفي اشترط استقر
 لغيره اشكال **اوله** ان كان المقتول قتل قتل غير مستقر الحياة ثم قتل هل
 يخرج القاتل او لا اشكال في ان كان مقتولا في حكم الميت فالحياة عليه كالحياة

على الميت فلا يكون مانعا من الارث ومنه قال في نه المتدبر ولكل قائل
 لارث لعموم قوله عليه السلام القائل لارث من قتل سبب لارث معلوم
 والمانع مشكوك فيه والاصل عدم لا بفعل المانع هو القتل مطلقا لعموم
 النص وقد حصل **قال** قدس سره ويرث الدية كل ما سبب وسبب عدا
 المستر بلام على ما في **اوله** في هذه المسئلة اقول قد لا انه يرثها كل ما
 عدا من مقترب بلام خاصة وهو قول الشيخ وفي النهاية يرث جميع الورث
 وهو قول الشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف وابن خنزة يرثها المقتول
 ولا يرثه دكورا كانوا او انا ثا للذكر ضعف الا ينق المقتول قتلى او لو اراد
 بعضهم اولى بعض فان قد قتلها ورثها الاخره والارثات من قبل الارثين
 لا من احدهما والمعمونة فانه لم يكن واحدهم وكان هناك موقوف كانت له
 فان لم يكن هناك موقوف كان ميراثه للامام والزوجه والارثات ميراثا للميت
 وهو قول للشيخ في موضع من الخلاف ايضا **قال** قدس سره وهل يثبت شبه
 العهد بالعدا بالخطا لا لاول **اقول** ابن الجنيبة للث شبه العهد بالعدا في
 وسلاوة الحق بالخطا والامام عتدي وهذا الذي وعده وحدي قول ابن الجنيبة
 لعموم قوله عليه السلام القائل لارث من خطى يد ليل الخطا وهو يفي على ان الام
 الجنيبة وانه في اسم الجنيبة لعموم واستلزام قصد المسبب هنا يستلزم كون
 شبه العهد عدا ومخال وولم فاما يصح على تقدير العلم بالاسبب وكذا في
 البوازم الجنيبة والكل منق **قال** قدس سره والمشكوك في القاتل انما
 الشاظر والمسل ففهمها اشكال **اوله** بئس من شاركها القاتل وكانا
 اذ احدهما يحصل شرط ولا يحل للمانع والناسبة كالمقاتل في جميع
 ابي في لانه جزء السبب **المطلب الثالث في الورق** **قال** قدس سره ويرث

بعد القتلة او كان الواو اوث واحدا منع ولم يكن له حق ولا اشكال في الحق
 بعد قتل المبيع كما تقدم **اوله** هذه المسئلة قد تقدمت شيئا فبقا لارث
 انما في بعد قتل المبيع والمقترب كما تقدم فلا حاجة الى اعادة
قال قدس سره ولو قصر الحان عن التركة كانت التركة للامام وقيل
 ميتك عا وجد وليس في الباقي **اوله** اذا لم تفت التركة نفقة الواو اوث
 بل بمقتضى **قال** الشيخ المفيد وسلاوة التركة للامام ولا يثبت **اوله**
 شيئا وهذا هو المشهور لاصالة عدم وجوب الشراء خرج ما اذا وقت
 التركة منق الباقي على الاصل ومثل الشيخ رحمه الله عن بعض اصحابنا انه
 يشترى منه بعدد التركة ويعتق وليعتق في باقي قيمته وكذا نقل ابن
 الجنيبة وابن البراج قالوا الذي في المختلف هذا القول اعني شراء المبيع
 وانفاقه ليس بمبيد من الصواب لان مقتضى الجزء يشاورك حتى يبيع
 في الامور المطلوبة شرعا فنيها وفي في الحكم **اوله** هذا الجزء المملوك
 لو كان حرا كانا وادشا بالتمثل وكل مملوك لو كان حرا كان وادشا
 وبعثت فهذا الجزء يشترى ويصير اما المملوك فلا يملك على هذا القول
 فان عليه اجماع الامامية وعليه نص امير المؤمنين عليه السلام واما القائل
 فليس عليهما ومنه ما روى عن الصادق عليه السلام انه قال اذا مات الحر
 وولدت له مملوكا وهو مملوك وانه وهو مملوك والميت حتى يشترى مما ترك
 ابنه او قريبه ويرث الباقي من المال وبعض الامام كالأب في بطلان لارث
 ولغير القريب قريب ولم يفت على نص على شراء القريب **قال** قدس سره
 سره ولو قلنا ان الواو اوث الرقيق وقصر نصيب كل واحد منهم او نصيب
 بعضهم عن قيمته لم يثبت وكان المال للامام وهي ملك من منهم نصيب

بهيته لكثرة اولعلة بقتته فيه اشكال فان اوجبه ووث باقي المال
اقول هذه المسئلة تفريع على ان الواو اوث الواحد الرقيق اذا لم
 تفت التركة بكل قيمته لا يملك بها بعضه بل يكون للامام ونفريقه ان
 لو تعدد الواو اوث في رتبته واحدة واختلفت افضاؤهم وقصر نصيب
 بعضهم عن بقيته ووافا نصيب احدهم بقيته ووقت التركة بميتة اى
 واحد منهم كان وحده على المبدل فهل يملك من نصيبه نفقة **قال**
 المصنف فيه اشكال منشا وان الواو اوث هو المجمع ولم يفت التركة
 بقيته وكل لم تفت التركة بعدد الواو اوث لم يملك بعضه فلا يملك احد
 منهم هنا ولا يملك لوفت فاما ان يملك بعض كل واحد او واحدة لا يملك
 او يمينه فاما في نصيبه او غيره والمول باطل لا فاضا على عدمه
 والثاني باطل ايضا لان الرقيق لا نصيب له حتى يرجع به على الآخر لان
 اضافة النصيب اليه اضافة اختصاص وقد يارده موقوف فاعلم بمرتبته
 فلا يرجع بها والاربع باطل بلاجماع فلا يفتق في ثمنهم ومن وجدوا
 يرث مقتدر الحرية وسائرته يفي بمرتبته فيجب شراء لعموم الشيخ
 وهذا هو الصحيح عتدي وانا وحج شراءه هنا ولم يجب شراء بعض الواو
 الواحد ان في الواحد لم يحصل بحر مواحد تام وبشيت العتدي على الظاهر
 بالتبعيض وهو ما شئت وانا **اقول** لا اشكال عتدي في هذه المسئلة **ج**
 يفت واحد لو وجد المقتنى وهو وجد في ريب وادش على تقدير الحرية لم يكن
 لاحتمال في الرجوع هل يرجع من نصيبه نفقة او لا يحصل المول ولو حصل
 الشاف وقد مر في وجه الوجهين وعلى الثاني مترفع واما من العتدي في الكلي
 فلا يفتق العلة مشكوك فيها منشا وهو النصيب ولا يرجع على العتدي

منه عن الخويته فلو كان من حياها وارولات لو كان اولى بالعتق لكان
 اولى بالعتق لكان اولى بذلك العتق بحيث يمنع من صرفه في غيره لكن
 الثاني باطل فالمعتد مثله والملازمة ظاهرة وبين بطلان الثاني انه
 لو وقت الزكوة بقعة الكل وقصر احداهما عن ثمنه اشترى الكل واقتطعت
 اجزاء فلم يكن صاحب النصيب الا كل واحد على كل نصيبه من غير بحيث
 فيع من شراء غيرته بل لما وجب لتساويهما في اصل سبب والعتق باج
 الحرية بالعتق ولهذا رتت صفته الخاضعة للعتق مع مساوئته في
 اصل الامر والى هذا المعنى ان اشار المصنف رحمه الله في المسئلة المذكورة
 بعد هذه المسئلة بلفظ "وهو قوله ولو وقت الزكوة لغيرهما اجمع
 اشترى سواء كان نصيب احدهما قاصرا عن ثمنه او لولاه لثنا لغيره
 السابق لا يعلق العتق في ارثه هوانه لسبب يرت على تقدير الحرية
 ويقب برثه على تقدير الحرية بعتقه فيجب كونه ولو ان الميراث سبب و
 هو قابل للشك والتضعف وكلما كان السبب ادنى واقرى كان اولى بها
 لتزجيح وهذه المسئلة اقام لمنفعة وفي وع كثير ليس هذا موضعها
قال قدس سره ولو كان احدهما اولى وقصرت عن ثمنه القريب دون
 البعيد ففي سزاوية اشكال **اوله** يشترط ان يكون ولد المانع من ارث الميراث
 فيكون قد يصدق ان دخلت وارثا خارجا ومن المانع وبعضه لا يصدق لان هذه
 الفرقة كلها تنعجه على عدم قلت بعض القريب اما على العتق فذلك البعض
 ولا يجوز عندي قلت الولد **قال** قدس سره في خلافه في قلت الا يوجب
 جواز القريب في الميراث ذلك وكذا با في الميراث على اشكال **اوله** احتلف
 النجاشي في الميراث الذي يستحق على احوال **قال** الشيخ في النهاية وان

زكوة ونظير الذي اكيد في كل وارث حتى الزوج والزوجة **قال**
 ابن الجيد انه لشري كل ذي رحم واختا وابن البراج وابن الصلاح
ج قول الميراث وهو لا يقتصر على الوالد والاب والولد المصطب دون غيرهم
 من الاحياء ولا زواد والفرقات وهو اختيار ابن خزيمة وقرا ابن ادرية
 قول الميراث في الاستعداد وصورتها مما انفردت به الامامية ان من
 مات وحلفت ماله ابا مملوكا واما مملوكه فان الواجب ان يشترى
 ابو او انه من تركته ويمتنع عليه ويورث با في الزكوة وهذا القول
 لا يضر في فيه منع من عوام ولا ذكر الولد ايضا **قال** الصدوق في المتع
 اذا مات رجل عن وترك انا مملوكا او ابنا فان امير المؤمنين عليه السلام
 امر ان تشتري الام من مال ابنتها ثم يعتق **قال** هل على من يورثه انا
 رجل وترك انا مملوكه فان امير المؤمنين عليه السلام امر ان تشتري
 الام من مال ابنتها ثم يعتق في رثتها **قال** قدس سره انه بحث شر الا يوجب
 خاصة دون غيرهم **قال** قول المصنف انه يجب فك كل ذي رحم الا يوجب
 والاولاد وغيرهم سواء فهنا دعاو ثلاث **جواب** فلهذا لا يوجب
 اجماع الامامية وان نص بعضهم كما بنى با يورثه على الام لكتهم لم ينفوا
 الزوج وانما اجماع من غيرهم وميراثهم على الصريح على مقتضى الجوابين
 وبعضهم ما رواه عده من سنن الحسن بن الصادق عليه السلام في
 فق امير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت وله مملوك وله مال ان
 ان من ماله ويدفع اليها بغيره المال اذا لم يكن ذو قرابة لهم سهم في
 الكتاب **قال** انه لشري الاولاد لما رواه الشيخ في الحسن بن جليل بن علي
 عن الصادق عليه السلام قال قلت له الرجل يموت وله ابن مملوك قال لشري

وصعت لم يدفع اليه نأبى ثم كل من قال بلان قال سا في الاولاد **ج**
 با في الميراث لما رواه عده من سنن الحسن بن الصادق عليه السلام قال سألت عن
 رجل مات وترك مالا كثيرا وترك انا واختا مملوكه قال لشري
 من مال الميت ثم يعتقان ويورثان وليس المراد الميراث بين بين الام و
 الاخت بل انما فهم في الميراث والصحيح عندي قول والده المصنف قدس سره
 سره ولم يفرق احد بين الاخوت وبا في الميراث **قال** قدس سره ومثل
 الزوجان كالا قارب فلو خلت زوجة فقصر الربع عن ثمنها ونفي
 الزكوة به ففي الشراء اشكال **اوله** احتج القائل بالزوجة بما رواه سليمان
 بن خالد عن الصادق عليه السلام قال كان على علي بن ابي طالب اذا مات رجل
 وله امراة مملوكه اشترى لها ماله وعفها ثم ورثها قال الشيخ في الاستبصار
 الوجه في هذا ان امير المؤمنين عليه السلام كان يفعل ذلك على طريق البيع
 لا تاديبا ان الزوجة اذا كانت حرة ولم يكن هناك وارث لم يكن
 لها اكثر من الربع والباقي يكون للامام واذا كان المشتري المالا امير المؤمنين
 عليه السلام جاز ان تشتري الزوجة ويبتاعها ثم يبيها بغيره المال بغيرها
 دون ان يكون مثل ذلك واجبا قال والده في المختلف ونصها قال لا
 ذكر الشيخ محتمل لكن قيل فيه نظرا لان كون الزوجة لها الربع لا غير
 لا ينافي ما مضى من الروايات لاحتمال ان يكون ثمنها اقل من الربع ومع
 احتمال التبع لابي حجة على غير عليه السلام من المولية ثم دفع المصنف
 على وجوب العتق انه لو وقت الزكوة بغيرها وقصر نصيبها عن ثمنها
 فحينئذ يجب الشراء اشكال ثانيا من انها وارثه ووجب قلت الوارث
 ووفاء الزكوة بغيرها ولا نصيب لها مقدم والى باب المنع من تركه

الكبرى وقد تقدم البحث في ذلك بعض الروايات **قال** قدس سره ولو خلت
 ولدا نصف حرة واختا فاما ان بينهما اختا ولواعت ثلثة فذلك
 المال وهكذا الميراث يجوز الميراث من بعد على اشكال **اوله** يشترط ان يكون
 للزوجة وارث اقرب ولا يرث البعيد مع القريب ومن ان الحرة الحرة
 انما يرث بعض الزكوة لا كلها فهذا للنسبة الى زاد عن نسبة جزية الجز
 للزوجة وارث وهذا هو الميراث عند الامراء ابن عباس عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال في العبيد يعتق بعضهم يرث ويورث على قدر ما يعتق
 منه ولعل على عليه الصلوة والسلام وبحسب قدر ما يتيه من الرق **قوله**
 اذا كان يعتقه حرة ففقدان كله حرة مع من هو من جرد من الوارث
 ولو كان على تقدير فقد فكلما يكون له على تقدير حرية كله فله منه
 جزء نسبت الى كل ارثه على تقدير حرية نسبة جزية الجز الى كله
 فلهام مع حرية نصفها وحرية كل وارثه ووجوه الخايب نصف
 قدس سره **قال** قدس سره ولو تعدد من يرث بالقرابة كما بين بعضها
 حتى احتفل ان كل الحرية فيها بان تقم الحرية من الوا في الاخوة منهما
 فان كل منهما واحدا ورثا جميع ميراث ابن حرة لان نصيب شي كابل
 ثم يقسمها ورثا بينهما على قدر ما في كل واحد منهما فان كان ثلثا احدهما
 حرة وثلث الاخوة حرة كان ما ورثا بينهما اثنان وان قصر ما بينهما من
 جز كابل ورثا بغير ما بينهما من الحرية وبمحتمل عدم القليل والظاهر
 للزوجة ان كانا في ميراثهما كالحرة **قال** هذا في ميراث واحد احتفل في
 المسئلة السابقة وهو ان حرة حرة يرث ميراثها من الحرية
 خاصة فلا يبيع القريب من نسبة الرقيق من الزكوة وتقصر الزكوة كما

أبنا نصف كل واحد منهما خرج كل واحد منهما نصف كل واحد باقتدار هل يمنع المجموع من حيث هو مجموع أم لا ذكر المصنف فيه احتمالين وذكر وجه كل واحد منهما وعلى كل الوجهين يقيم بالكيل هما بينهما بحسب ما بينهما من الخرب فعلى عدم التكيل يكون نصف التركة لهما وعلى التكيل يقيم التركة صفات لكل المصنف وهذا هو الموضع عند **قال** قدس الله سره ولو كان أحدهما صاحب الآخر فلا يقرب عدم التكيل فيه لأن الثاني لا يملك ما سقطه ولا يجمع بينه وبينها ياتيه **أقول** ويجوز التكيل الاشتراك في كونهما أقرب من اشتراك في غيره وقوله لا يملك ما سقطه منع فانه انما يسقطه لو كان ذلك خرا اما على تقدير رغبة المبيع لا يسقطه بالكلية لا يثبت على هذا التقدير ولا يوضح عند التكيل هنا فلو كانا من واحد نصف كل واحد منهما خرج وكل واحد خرج فعلى عدم التكيل يرث الابن النصف والامخ الربع لأن الابن اذا خرج كله خرا كان له كل المال فله نصفه وبحسب عن الباقي بالورقة مقدم جز الامخ فلو كان ذلك خرا لو يرث ذلك النصف فيورث بقصه ربع وللعم الرابع **قال** قدس الله سره ابن نصفه آخر كلف لهما المال على الاول والنصف على الثاني والباقي لغيرهما وان بعد على كماله وحتم ان يكون لكل واحد ثلثا اثنان المان لا ينفكا لو كانا خرين كان لكل نصف المال ولو كانا خريين منفكا لو كانا أكبر خرا فالمال له ولو كان الامخ خرا فالمال له فلكل منهما في اربعة الاحوال مال ونصف فله ربع ذلك **قال** لا ينفكا ان الامخ دلت على ان الامخ والامخ لا يرثا الامخ عند الولد وفق قوله تعالى ان ارسلناك لبيك له ولد وله اخت فلما نصت

ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وهذا له ولد وأورث فلا يشك في الامخ ومن ان الورث مانع وصاحب لمن فيه والمانع ان يمنع الحبيب مانع عند الولد ووجه احتمال ان يكون لكل واحد منهما ثلثا اثنان قد يشك بتحويل الاموال وحسب بعضهم يقيم على مثال ميراث الحناني وهذا الاحتمال عند مصنف لا يثبت حرم يقتدر على الواقع وتأخر في الحكم ويقتدر عدم الواقع وإبطال تأخره وقرن بين هذه الصور وبين الحناني فان الاحتمالات المتعددة في الحناني كل واحد منها محتمل ان يكون هو الواقع في نفس الامر ونحن لا نعلم الواقع وانما هذا فالواقع معلوم واشتاء غيره معلوم فلا يصح التعليل به ولا يثبت حكم عليه **قال** قدس الله سره ولو كان معهما ابن ثالث ثلاثة جز على الاول والنصف ثلثا الثلث اثنان والباقي بين صاحب النصف نصفين وعلى تحويل الاموال محتمل ان يكون لكل واحد من نصفه جز سدس المال وثمة جز ثلث ذلك وهو سدس المال ونصف سدسه لأن لكل واحد المال في نصفه جزا لآخرين وثمة في حال يكون له مالون وثلاث في ثمانية احوال فيعطيه من ذلك وهو سدس وثمن ويعطى من ثلثه جز ثلثيه وهو السبع ونصف سدس في هذه المسئلة من فيها ان يتكيل الخريف يزيد الجميع من احوال الخريف بينهم على جز واحد فعلى التكيل والمية اثار المصنف بقوله على الاول يكون لهم نصيب منهم على نسبة الخريف التي بينهم مقدم المال على ثمانية ان نصيب ثلاثة اسداس والثلث سداس فالجميع ثمانية وعلى عدم التكيل واليه اثار المصنف بقوله وعلى الثاني يقيم النصف على ثمانية بينهم

يرثون باكثر الاجزاء خريه ويحل الاقل في الاكثر والاكثر هو النصف ويرث بالنصف نصف التركة ثم ذكر في كيفية قسمة النصف احوالين **قال** انه يتم بينهم على نسبة ما بينهم من الخربة وذلك ثمانية كل ثلثا في الكيل فيحصل لكل واحد من نصفه جز ثلثه اسهم من ثمانية اسهم ومن ثلثه جز سهمان **قال** ان يتم الثلث سهمان اقل من ثلثا السدس وفيه وسق السدس انما يستحقه ليليب خربة السدس الزايد على الثلث فهو لها دون من الثلث ثلثه فيخرج من ستة وثلثين لكل من الثلث نصفه سبعة اسهم من ستة وثلثين سهمان ومن ثلثه جز اربعة اسهم من ستة وثلثين ويصير ثمانية عشر سهمان لم يقدّم ذكر المصنف انه على تحويل الاموال محتمل ان يكون لكل واحد من نصفه جز سدس المال وثمة ومن ثلثه جز ثلث ذلك وهو سدس المال ونصف سدسه لأن السدس والامخ ثمانية لأن الواحد حالين وللأربعين اربعة احوال وللثلاثة ثمانية احوال على ما سبق تقريره فله المال كله في حال واحدة وهي حال حرمته كله وله نصف المال في حالين اي مع خربة كل من البادين يذعن الآخر وله ثلث المال في حال وهو على تقدير خربة الكل فله ثلثا وثلاث في ثمانية احوال فله من ذلك وهو سدس وثمن فليس ثلثه جز ثلثا ثلث ذلك وهو سدس ونصف سدس فاصل المال اربعة وعشرون لأن له ثلثا وسدسا ويخرج ان يكون لكل من ثلثه وسدسه ثلث مضروب بثلثه في اربعة وعشرين يصير الجميع اربعين وسبعين فليس نصيبه يندرج في المال وهو اثنان عشر وثمة وهو ثلثه وذلك احدى وعشرون فيكون ثلثه في ثلث ذلك وهو اربعة عشر فللاولاد ستة وخمسون

والباقي لغيرهم فعلم من ذلك ان ميراث الاموال ليس بالنسبة الى كل وارث ولا لزوم تساوي زائد الخربة وانقصا في الميراث بل ان ميراث الاموال لاكثر الورث خربة وارثا ويعطيه ما يستحقه بتحويل الاموال ويعطى الخربة فيثبت بكثر الوارث ويتم بينهم التركة بحسب ما بينهم من الخربة والورقة فاذا كان ولدان نصف كل واحد حرا حاد نصف للمال فتمت بينهما نصيبين فاذا كان معهما ابن ثلثه جز يتم الثلث بينهم اقل من السدس بين اللذين نصف كل واحد منهما جز نصفين **قال** قدس الله سره ابن آخر وآخر نصفه جز على الاول للجز ثلث الثلث ثلثه وعلى الثاني النصف بينهما بالسوية والجز الباقي فيكون له ثلثه ارباع وللآخر الربع ولو ترسها بالاحوال فلا مركب ذلك لان للجز المال في حال ونصفه في حال فله نصيبها وهو ثلاثة ارباع وللآخر نصفه في حال فله نصف ذلك وهو الربع ولو طابعتها لثلث للجز المال لو كان اخذت رقما ونصفه لو كان خرا فقد حوّل محرمته عن النصف فخصها بحسب عن الربع وسق لث ثلثه ارباع وسق للآخر الثلث لانيق لركت خرا فاذا كان نصفك خرا فذلك الربع **أقول** الاول هو ان يتم ما وده على قدرها في كل واحد منهما من الخربة فتمت اذا انب النصف في مجموع الجزين كان النصف ثلثه فيقسم ما ورثا وهو اكل اثنان للجز كله ثلثا ومن نصفه جز الثلث وعلى الثاني وهو ان يوجد من المال ثمانية اقلها خربة ثلثا وكان فيه لساويها فيه وتحقق الزايد لان الزايد هو سبب استحقاق الزايد والادى نصفه جز لو كان من غير الزايد لكان النصف ومنع برقه نصفه عن النصف الآخر والاضابطا لوارثين

والباقي

اذا اشأ وبأ في نسبة التلب العينة وفي عدم الموانع ولم يقبل احدها
 الشارع كانت تلك الامانة سببا لمالك كل واحد لكل مع انفراد مع
 احدهما استحق لكل على استحق كل واحد لو انفرح بالانفرحام ومع مانع
 لاحدهما استحق الآخر انكل ولو منته من البعض او منع بعضه او دحا
 فيما لا ياتي به واخفاص الغالي من المانع بما سعت الآخر بالمانع الذي
 اخفق به **قال** قدس الله سره ابن تلتاء خروا من ثلثه حتى فعلى الاول
 المال بينهما اثلاثا وعلى الثاني الثلث بينهما وللأول ثلث فيكون له
 النصف وللآخر السدس ويحتمل ان يكون الثلثان بينهما اثلاثا وبأ
 الخطاب مثال ان ثلثا من ثلثه وحلك خرا كان لث المال وكونتها
 حربية كانت لث النصف فقد حجب حربيته عن النصف فتألفا بحجبك عن
 السدس حتى ثلث خمسة اسداس لو كنت خرا ولك ثلثي حربية خمسة
 وقال الآخر بحجبك حرك ثلثي حربيته عن ثلثي النصف وهو الثلث يبقى
 لث الثلثان ولك ثلث حربية ثلث ذلك وهو السدس ويبقى الثلثا
 لباقي الاقارب او لبيت المال مع عدمهم **قال** قوله فعلى الاول على تكيل
 الحربية وهو ظاهر قوله وعلى الثاني يريد به عدم التملك ووجه ان الرق
 مانع لنزول اسير المؤمنين على اسه عليه السلام وبحجب بقدر ما فيه من الحربية
 نظرا على الحربية فيها كانت لكل نصفه ولو كانا حربيين بالتمام لكان لكل
 واحد نصف ميساوي حال حربية النكل ورقيه البعض فلا يكون الرق
 مانعا وقدر من حاجتها هذا خلف وقد ذكر على القول بعدم التكيل
 اخلاص ثلث **قال** ان يكون الثلث بينهما نصفين لتساويهما فيه ومن
 ثلثه من ينع برقيه ثلثه عن ثلثي النصف لا لو كان منفردا المنع عنهما

وبقي له الثلث بثلثه الخ وكل وارثين تساوي في النسبة النسبية و
 كمية الارث وعدم المانع ان دحا فقا لو انفرح احدهما لا سقته واستحقا
 بالسوية من ثلثه من لباوي من ثلثه من في حربية الثلث وبالثلث
 لستحان الثلث والثلث الآخر استحقته من ثلثه من حربية ثلث لباوي
 الآخر فيه **قال** ان يكون الثلثان بينهما اثلاثا لان الثلثين هما الثلثان
 بالولادة فيصمان على نسبة الحربية كالذكورة والانثى والاول او
 على القول بعدم التكيل **قال** الخطاب وهو مبني على بدمتين **قال** حربية
 معين الوارث المثلثا ولكن مع البعض الآخر الذي لو انفرح لا اخذ النكل
 عن قدر نصيبه المانع مثلا لو نذر كل واحد من الماسين لكان له المال
 فاحدهما منع الآخر عن النصف وبالعكس **قال** اذا كان معين احدهما رقاً و
 لعنه خرا سعة حربية البعض خرا نسبة اليما ينع النكل كنسبة الجزء
 الخ الى النكل مثلا اذا كان احدهما ثلثه من الآخر كله حتى معقول لو كان
 من ثلثه حركه خرا منع الاول عن نصف النصف فثلث الخ ينع ثلث النصف
 وهو السدس فيكون له خمسة اسداس فاذا لم يكن الاول كله خرا بل ثلثا
 استحق ثلثي حربيته ثلثي ما يستحقه بكل حربية فله ثلثا خمسة اسداس
 وهو عشر من ثمانية عشر وبهذا التقدير منع من ثلثا من ثلثه
 من عن ثلثي النصف وهو الثلث فلو كان من ثلثه من ثلثه خرا لباوي
 الثلثين فيبقى ثلثه ثلثهما وهو ثلثان وهو اربعة من ثمانية
 عشر ويبقى الثلثان لذوي الارحام فان لم يكن فلبيت المال **قال**
 قدس الله سره **اول** ابن خروا وبنت نصفها خرا لابن خبة **قال** المال
 والبيت سدس في الخطاب والسر بل يساوي على تقدير رجوع الحربية يرم

ان يكون له اربعة اخا من المال وطا الخنس على الخطاب حربية البيت
 منع الابن عن ثلث النصف ثلثه نصفها ينع عن نصف الثلث وهو السدس
 فاضل العزيمه منه للابن اربعة بلا ثلث بقا اثنان منعه حربية كلها
 عنهما خربية نصفها ينع عن نصفها وهو واحد فيكون له منها واحد
 فيكون له خمسة من ستة والبيت واحد وعلى التزويل لها حالان
 حربيهما له الثلثان وحاد رقه البيت فله كل المال فله منها النصف
 فالاصل ستة والجميع عشر فله خمسة وطا اوه امان وتامر لا ينفقا
 واحد وعلى تقدير رجوع الحربية يكون النصف اخا سالا ان كانا
 وربع ابنان نصف البيت ربع ابن فاضل العزيمه خمسة للابن اربعة
 والبيت واحد قدس الله سره ولو كانت البيت حرة والابن نصفه حتى
 فعلى جمع الحربية المال بينهما نصفان وعلى تقدير الخطاب يكون طاه الثلثا
 وله الثلث وكذا على التزويل كذا كان احد الوارث المثلثا ركب
 كله كان سببا استحقاق جميع المال لبيب هذه النسبة النسبية موجزا
 ومنع من مبدل من المراتب لانه لو كان الآخر رقاً او سدس او استحق هذا
 المال دون من مبدل من المراتب اذا قدر ذلك فعلى نصف الابن ركب
 يكون المال بينهما نصفين واما على الخطاب فحربية الابن كله بحجب البيت
 من ثلثي المال فحربية نصفه بحجبها على نصف ذلك وهو الثلث فيكون
 لها الثلثان وله الثلث وعلى التزويل الاحوال على تقدير رجوع الابن
 لها الثلث وعلى تقدير رقيه لها المال فمالا وثلث على تقدير رجوع
 من ثلثيها وهو ثلثان والاول **قال** قدس الله سره ابن خروا وبنت
 خرا فلي جمع الحربية لها ثلثا اربع المال بينهما اثلاثا وعلى التزويل

الاحوال لو كانا حربيين كان له الثلثان ولو كان وحدا خرا كان له المال
 ولو كانا رقيتين او كان رقاً لم يكن له شيء فله المال في حاله من اربعة
 وثلثا وفي حال اخرى متوافقه ربع ذلك ربع سدس والبيت نصف
 ذلك ثلث ونصف سدس والباقي للاقارب على تقدير رجوع الحربية
 يضم نصف حربية البيت الى نصف حربية الابن لان بنتين كارب
 تحصل ثلثا اربع حربية ان فله ثلثا اربع ارباع المال اثلاثا وعلى
 عدم التكيل مثل النصف منها على ثلاث للابن ثلثا والبيت ثلثه
 وعلى التزويل الاحتمالات الممكنة لا يرد على اربعة ان يكونا رقيتين
 وان يكونا حربيين وان يكون الابن وحدا خرا والبيت رقيقه وبالعكس
 فله في الاحتمالات الاربع مال وثلثا مال فله بينهما ربع وسدس والبيت
 نصف ذلك وهو ثلث ونصف سدس وعلى طاهنا معين الناس وقال
 طرطرين الخطاب والدعوى ان للبيت مالا وثلثا فله اربعا وهو
 ثلث وربع عليه المصنف بان تساوي الحربية في الابن والبيت يستلزم
 كون البيت على النصف من الابن لقوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين
 فالعزيمه من اربعة وعشرين للابن والبيت خمسة يعني ثلثه للابن
 وكذا على طريق الخطاب والدعوى لو كان الابن خرا وهو رقيقه وحدا
 جميع المال ولو كانا حربيين لحد الثلثين فحربية حجبته من ثلث المال
 نصف حربيتهما بحجب عن نصف الثلث حتى له خمسة ارباع المال
 وهي عشرون سهما من اربعة وعشرين سهما لكن نصفه رقيقه فله
 الى عشر اسهم لا يستحق نصف حربية نصف ما كان يستحق فخرج
 والبيت نصف ما على طريقه الخطاب والدعوى فبني على ان نسبة

الاول

بين الحرية والماجب كلها نسبة جن الحرية كلها فان بطلت كله حل
التعاضد بطل ما بينهما عليها من المايل وان كانت كلها لم يتم كله وان
كل ما يواي الحرة الحرين البت والابن كانت البت على النصف لانه
لو كانت البت حرة وهو رقيق لاخذت المال ولو كانا حرة لاخذت
فحسبها بحرية عن ثلثي المال نصف حرة بحسبها عن نصف الثلثين و
هو الثلث فنقلها الثلثان لو كانت حرة فليست حرة نصف حرة
نصفه وهو الثلث ثمانية من اربعة وعشرين وانما منع البت من
الزيادة على نصف حصصه لانه لاجل الابن ليجل اليه وهما ليس
كذلك لانا نقول لا يكون عديم المانع في وجود الحكم وهو استحقاق
الوادع بل لا بد من السبب فعدم ما فيه حرية الابن عن استحقاق
البت للثلث لا يكون في استحقاقها لان الاستحقاق سبب الاستحقاق نصف
ما يستحق الابن فليست حرة لانه لاخذت الحكم عن السبب **قال** قدس الله
و لو كان بينهما ام وزوجه حرة ان كل الحرية فيها بالنسبة الى الزوجة
فحسبها الى الثلث لان كل واحد منهما لو اقترن بحسب نصف الحجب واذا
اجتمعا اجتمع الحجب ام الام فاما بحرية بالنسبة الى الابن لو كان حركا
عن الثلث الى السدس وبالنسبة الى البت لو كانت حرة عن الثلث
الى الربع فحسبها عن نصف ذلك **اول** انا كل بالنسبة الى الزوجة و
لا يكون بالنسبة الى الابن لان الزوجة لا يرث الكل مع اقترانها بغير
الا بقاء وبقره فحسبنا عن نصف ذلك اي نصف الثمانية واعلم
ان جميع الحرية هنا بالنسبة الى الزوجة ولم يجمع بالنسبة الى الام و
نصف الزوجة من اربعة وعشرين للام ستة وللزوجة ثلث وللان

عشر والبت خمسة قدس الله سر وعلى المتبيل للام السدس في حالين
وربع سبعة اثنان في حال وثلاثة ارباع في حال فلما ربع ذلك والام
الثلث في ثلثه احوال والربع في حال فلما ربع ذلك وللان الباقي في
حال وثلاثة في حال فلهذا ربعهما والبت ثلث الباقي في حال وثلاثة
ارباع السبعة اثنان في حال فلما ربع في هذا الفرع لم يجمع بين
حريتهما بالنسبة الى الزوجة لانه لم يمتعهما الزائد عن الثلث ونقص هذه
المسئلة من الثلث وما بين اثنين وحسين لان الكور سدس وعن و
ربع وربع عن الربع والثلث متلاخلان في ربع الثلث وبين ربع السدس
وربع الثلث فواحد بالنصف فيجوز نصف احداهما في الاخر سبع ستة
ولسعين ثم الحاصل في اثني عشر لانه اربعة الوفه بيت فزعيه الام في
احوالها المربعة التي هي ستة وتسعون وبين فزعيه الزوجة على عدد
حرية الابن والبت التي هي اثنان وتسعون **قال** قدس الله سر
ابن وابوان نصف كل واحد منهم حرة على تقدير حرية الجميع للان
الثلثان وعلى تقدير حرية واحدة له المال وعلى تقدير حرية مع حرية
احدهما له حصة اساسا فاما جمع كان ثلاثة احوال وثلاثة فله ثلثها
وهو ربع وسدس وللاب المال في حال والسدس في حالين فله ثلث
ربع وللام الثلث في حال والمال في حال والسدس في حالين فلما ثلث
والمال في الاقارب وان حملتها بالسطر قلت ان قدرنا ام الاول فزعيه
ستة وان قدرنا الابن وحده فزعيه سهم وكذا الاب وكذا الام وان
قدرنا الابن مع الاب او مع الام فزعيه سهم وان قدرنا الابن وحده
فزعيه سهم وكذا الام وان قدرنا الابن مع امه فزعيه سهم

سنة وان قدرنا الابن فزعيه سهم ثلاثة وان قدرنا امه وقيما فالمال
للاقارب وجميع المايل يدخل في ستة فقرتها في الاحوال الثمانية
ثمانية واربعين للان المال في حال ستة وثلاثة في حال اربعة وخمسة
اساس في حالين عشر فذلك عشرون ولللاب المال في حال ستة وثلاثة
في حال اربعة وسدس في حالين اثنان والسدس في حالين اثنان و
ذلك عشر والباقي للورثة انا كانت الاحوال ثمانية لانه اذا ارادنا
معرفة ذلك ما يحجب عنه قدر الرقبة التي فيه فقدر له حال حرية و
ينقلها فاحصل له تمام حريته ثم قدر رقبته فيعلم من ذلك قدر ما
يحجب عنه تمام رقبته فاذا علمنا قدر ما يحجب عنه تمام رقبته حرية
الرب ان كل علمنا نسبة الممسح بالحق الى الممسح بالكل لان نسبة الممسح
الى الارث كنسبة المورث الى المورث وهذا على قانون الرواية عن علي
عليه السلام فكان للابن حلال حال حرية وحال رقبة وعلى تقديرها
الابن اربعة اثنان في اربعة ثمانية واذا عرفت ذلك فنقول ثم
نصوب وحق الستة في الثمانية لا ينافي بذلك قدس الله سر
ولو كان ثلث كل واحد منهم حرا زدت على الستة نصفها فستة
فستة في ثمانية الاخر انا زدت على الستة نصفها لانه انا
استحققت نصفه لاني استحققت ثلثه ذلك السهم قدس الله سر
ان نصوبه حرا وان ابن حرا المال بينهما بالسوية وان كان نصفه انا
فحسبنا الربع هذا الحكم سبق على تقدير ان الابن يحجب تقديره
في حق الزوجة ان ابا في يكون لا يقرب المايل فزعيه ثلث فقول
ابن الابن لو كان كله حرا كان له النصف الباقي فاذا كان نصفه حرا

كان له نصف النصف وهذا عدى اظهر **قال** قدس الله سر فان كان بينهما
ابن ابن ابن فله الثلث ويحتمل ان يكون لاهل النصف وللثاني النصف
لان جميعا حرية ابن ويحتمل حريتان الثالث لان ما بينهما من الحرية
يحبوب بحرية الابن **اول** اما الاول فلان للابن النصف نصف حريته
والنصف الآخر لو كان ابن الابن حرا كان له النصف لانه مقدم على
ابن ابن الابن بحرية فله نصف النصف والابن ابن الابن لو
كان حرا له الربع فله بحرية نصفه نصف الربع وهو الثلث وهذا هو
عدي واما الاحتمال الثاني فهو فرع على جميع الحرية وليس يحتمل العلم
من انه يزعم تركب علة فاحتمل من مستأقدين في العلة ولانه يزعم عدم
الحجب بالرقبة ولما وى الكل الحرية وحزنها في السبيبة لانه لو كانت
كله حرا لم يرث اكثر من النصف لان رقبته الابن نفسه عن نصف المال
وابن الابن اقرب وارث غيره فلو كان كله حرا كان له النصف فاذا كان
له النصف مع حرية النصف لم ينع رقبته شيئا وزعم ما ذكرناه وهو خلاف
ما ينبغي عليه مذهبه واما الاحتمال الثالث فنقول يرد ذكر النصف ان
حرية كل الابن مائة لسيبة حرية كل ابن للابن وابنه حرية نصف
الابن ينع نصف حريتهما فيرث من كله حرا لو كان ابدا لان كل الحرية
لا ينع نصف الحرية وهذا الاحتمال ضعيف لان المانع لغير الحرية وهذا
بل الحرية الامارت موصوفا عنها بارت من مائة لسيبة الحرية وهذا
المتبيل الحرا فاذا كان ابنا صليبا لا ينع من بعد ولو لم ينع فزعيه حرية
ابن ينع من هو ابدا عن مائة لسيبة وهو نصف المال لان الابن بالنسبة
للجن والامارت نسبة جنه الرقبة الى الكل كما لم ينع فزعيه ثلث وهو

ابن ابن اللان دون الماخ وهذا الاحتمال عندى في غاية البعد بل لا يحتمل
 لانه ثبت ان من ابن الماخ الذي نصفه من الماخ في الماخ وروى
 الماخ او العدم قدس الله سره وكان ابن الماخ ثلثة من ومعهما اخ
 ثلثة ارباعه من فلان النصف وثلثة الباقي السدس والماخ
 ثلثة ارباع الباقي وعلى الاحتمال الماخ لادن النصف ولادن الماخ ثلثة
 والباقي للاخ وجه الاول ان الماخ على رث محو الكلى الكلى فبرث
 محو النصف النصف النصف النصف على عليه السلم وابن الماخ برث محو كلى
 كل الباقي وهو النصف برث ثلثة ثلثة وهو السدس للاخ محو كلى
 الباقي فبرث محو ثلثة ارباعه ثلثة ارباع الباقي والباقي السدس
 هو الثلث وربعه نصف سدس فلما خ ثلثة ارباعه ربع كامل يبقى
 سدس للوارث الماخ وجه الاحتمال الآخر ان محو النصف برث
 النصف محو ثلثة برث ثلث النصف والباقي للاخ قدس الله سره
 لو اشترى واعتق ثم ظهر الوارث فلا يقرب بطلانها فترسل
 ان شخص مات ولا وارث من له ظاهر فظن عدم الوارث ولد ابن عبد
 الغنى فاشترى الحاكم من العتكة بالعتبة ثم اظن ثم ظهر له حواشي
 غنى فان قلنا ان انا شترى بالاعتق لخص الماخ على العتكة
 وعتق والمشتري الحاكم لنفسه بل للعتق والارث وهو يوقى القول
 فبطل الشراء والعتق او لا يحتمل الاول لاشترائها شرطها وهو عدم
 الوارث ويحتمل الصحة لا الخطاب لكن بين انا هو ما يقرب على
 بحسب الماخ لارث الشرعية فاذا كان الحاكم قد ملك واستقصى و
 لم يجد وارثا حصل له الحكم للعتق عليه وعلى هذا يكون الف

او عزات من بين المال لا من ماله الحكام وان قلنا انه معتق بعتق
 الشراء بطل الشراء فيبطل العتق وانما قلنا انه معتق بالشراء لان الحكم
 لشترى عن الميت ويخرج له ابتداء ملك هنا للضرورة ولا يملك دية
 نفسه وصيلا يقع في شكته على القول به فالسبب هو عدم الوارث
 فاذا ظهر بطلان الحكم والماخ الاول لان الشرط هو عدم
 قدس الله سره من مات وعليه دين مستحب للمتركة فلا يقرب عند
 ان المتركة للورث لكن غيبون منها كما لو هن حق بعض الذين منها او
 من غيرها وقيل سقى على حكم مال الميت لا يستل الى الوارث وظهر
 القابل في الغاء ولو لم يكن مستحقا اشترى الى الورث ما حصل
 الذين وكان ما قابله على حكم مال الميت وتكون المتركة باجمها كالذين
 انقل قدما لحيث في هذه المسئلة في باب الوصايا فلا حاجة الى عاودة
 وظهر القابل فيها فترسل المصنف **قال** قدس الله سره الغايب عيبة
 منقطعة بحيث لا يعلم خبره لا يبرث حتى يعلم موته اما باليت او بمضى
 مدة لا يمكن ان يعيش مثله اليها عالميا فتجزم حينئذ لورثته لو لم يكن
 في وقت الحكم وقيل يبرث بعد عشرين من عيبته وقيل بعد اربع
 وقيل يدفع ماله الى الوارث الملى لما كان الموصوف بسبب الوارث
 قد يقع صرف المالى اليه للشك في استقامته وهذا الشك اما الغرض
 الشك في نسبة او سببه وقد يكون الشك في وجوده وهو المضمون
 هنا وقد تكلم في مقامين **ت** في قديم الخبر من هذه المذكورة وهذا
 الكلام وتقريره ان المقتود كان غايب عيبة منقطعة بحيث لا يعلم خبره
 هل مات او هو حي وقد اختلف المصنف في ميثاق المقتود فثبت ان

على اقل حال خبر **ت** انه لا يقسم امواله حتى يعلم موته اما باليت والماتى
 من لا يمكن ان يعلو مثله اليها عالميا وهو اختيار الشيخ في الخلا
 والمبسوط وابن البراج وابن خنزة وهو اختيار والذى المصنف وسبقنا
 خبر الذين سعيد وهو الصحيح عندى **قال** ابن الجيد المظفر في رث
 من فقدت في عكو وقد شهدت هربته وقيل من كان فيه او اكثر من اربع
 سنين وتبين لا يعرف مكانه في عيبته ولا خبره عشرين والمأسود
 في رد العتق في قسم ماله ما جاء خبره ثم الى عشرين **ج** قال السيد
 المرتضى المقتود يحل ماله عن ورثته قدس الله سره في الارض كلها
 اربع سنين فان لم يوجد بعد انقضاء هذه المدة قسم المالى بين ورثته
 وروى الصدوق عن احمد بن عمار قال قال ابن الحسن عليه السلام في المقتود
 بقرين ماله اربع سنين ثم يمتهم قال رحمه الله يعنى بعد ان لا يعرف خبره
 من موته ولا يعلم موته من حيته ولا يعلم في اى موضع هو وبعد ان
 يطلب من اربعة اجاب اربع سنين ولا يعرف له خبره ولا يعرف خبره
 بعينه اربعة عتق المقتود في عتقها زوجها وعتق ماله بين الورثة على سهام
 الله عز وجل فراجع **د** قال ابن الصلاح والمفيد يدفع ماله الى الوارث
 الملى اذا لم يلق مدته وهو ما سن له الى ان يعرف خبره قال ولا بأس
 ان يسام الانسان عتقا المقتود بعد عشرين من عيبته وفقدت
 بقطع خبره ويكون البايع ضامنا للفن والدرك فان حضر المقتود
 خرج اليه من جهة **هـ** اذا فقدت الورثة على سهمه حتى يحلف السلطان
 خبره اربع سنين فان عرفت خبره فهو له ولا قسم بين الورثة ولا يصح
 عندئذ اختيار والذى وهو قول الشيخ الطوسي رحمه الله الذى حكاه

اولا لنا اصل المقتا وعصمة ماله الغير حتى يعلم سبب اسفاده ولا يبرئ
 الحكم بالسبب مع جهل برث سببه ولما رواه مسويه في وهب عن
 الصادق عليه السلام في رجل كان له على رجل حق فقدت ولا يدرى ان يطلبه
 ولا يبرئ ماله هو وميت ولا يعرف له وارثا ولا نسب له ولا يدرى ان
 يطلبه قال ان ذلك تظال فانصدقت به قال اطلبه اخرج الماخ وروى بان
 الزوج حثد للوفاة بعد عشرين اربع سنين وعصمة المرح اشترى في طهر
 من عصمة المأسود وانما يقع العتق اذا حكم الشارع بموته وهذا استدلال
 باحد المأسودين على الماخ وما رواه الصدوق عن احمد بن عمار قال قال
 ابن الحسن عليه السلام في المقتود بقرين ماله اربع سنين ثم يمتهم والجواب
 عن كلامه خالف المأصل اقتصر على موضع النص والرواية متاولة
 ان مع سئلها **الفصل الثالث** في الجب **قال** قدس الله سره في شرائط الجب
 الماخ الام عن الثلث الى السدس ان يكون احيا فتكون بعض مينا
 لم يقع محب ولا قرب المعاينة فتكون الام اختلا محب **قوله**
 شترى في الماخ للماجين للام متاولة كل واحد منهما للام ومع
 اجتماع المترايين بان سخر محبى ابنته وولدها ولدا او سمل يشبه
 كان لا يعلم انها ابنته او حال السكر وكانت هي تمام الماخ كان محب
 هذا الولد ويحلف اباؤه وان مع ثلثة اخوات هل يورث في حق سمل
 من الاولاد عن السدس قال المصنف لا يورث في الجب لانه لا يصور
 حجب النفس نفسه ويحتمل الجب لان الماخ الماخ والسبب للث
 الاموت وقيل اجتمعا فيجمع الماشان ولا اشاع في اختلاف الماشان
 عند اختلاف المصنفين بالاعتبار واجتماع التصير باعتبارين ثابتين

ب
الورى

قال قدس الله سره وولد الولد وان ذل بمقام الولد مع عدم ابيه
 ومن هو وطبقته ومقام الابوين كابييه وشريط ابن بابويه في قدس
 عدم الابوين **اول** الاول هو اختيار المصنف والشيعين وسلاسل والى
 وابن ابي عمير وابن البراج وهو المختار عند المارواه عبد الرحمن بن الحجاج
 والصحيح عن الصادق عليه السلام قال بنات البنت من اذالم يكن لها
 كن مكان البنات وهذا من عمار عن الصادق عليه السلام قال ابن
 بمقام ابيه اصحح ابن بابويه بخبر سعيد بن ابي خلف وعبد الرحمن
 بن الحجاج في قوله ان ابن الابن بمقام الابن اذالم يكن له بنت ولد
 ولا وارث غيره قال ابن بابويه قوله ولا وارث غيره من الاولاد للصلب
 المارواه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال ابن الابن اذا
 لم يكن من صلب الرجل احد قام مقام الابن قال وانه البنت اذالم يكن
 من صلب الرجل احد قامت مقام البنت اقول نعم بالاستدلال الشيخ به
 لانه لو كان مشروطا لشيء آخر وهو فقد الابوين لكان قد قام مقام الشريط
 جزء الامهات وهو غير جائز **المقصود الثاني** في تعيين الوارث **قال**
 قدس الله سره وشريط ابن بابويه في قدس عدم الابوين قدس الله
 والبنات البنت يقتسمون نصيب ابيهم للذكر ضعف الانثى على الاصح وقيل
 ان اولاد الاولاد سقايعون منهم مقام اولاد هنا مسلمتان
 عن الشيخان على ان الاولاد يقتسمون مقام ابيهم في الميراث فكل
 ابيه فله من اولاد الابن نصيب الابن ولا اولاد البنت نصيب البنت فاما
 وخليف ابن بنت وبنت ابن كان لبنت الابن الثلثان ولا لبنت الابن الثلث
 واما بنت بنت ابي كان لها النصف واذا خلف ابن بنت كان له النصف

والباقي بالرد واذا خلفت بنت بنت كان لها النصف بالتسمية والباقي
 بالرد وقال السيد المرتضى وابن ادریس انهم يقتسمون مقام الاولاد ولا
 اعتبار بالآباء في اختلاف الانصاف فلا لبنت الثلثان ولبت الابن
 الثلث والاقوى عند الاول لنا ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج والصحيح
 عن الصادق عليه السلام قال بنات البنت يقتسمن مقام البنت اذالم يكن لها
 بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقتسمن مقام الابن اذالم يكن له
 والآخر وفي عن سعيد بن ابي خلف عن الكاظم عليه السلام قال بنات البنت
 يقتسمن مقام البنات اذالم يكن له بنت ولا وارث غيرهن وبنات الابن
 يقتسمن مقام الابن اذالم يكن له بنت ولا وارث غيرهن اصحح السيد
 بان اولاد الاولاد الاولاد حقيقة فيكون للذكر ضعف الانثى اما الاولاد فيقول
 تعالى حوت عليكم اسماءكم وبناتكم واجعت الامهات على الاستدلال بهن على
 تحريم بنت البنت وبنت الابن وفيه تعالى وحلال انابكم امة لامة
 على تحريم زوجة ابن الابن وزوجة ابن البنت بهذا الوجه واللفظ
 الواحد لا محل مع الإطلاق المعنى الحقيقة على مجموع الحقيقة والحجاز واما
 الشاذية فليقله تعالى بوصفكم امة في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 والجراب المنع من الاولاد ودرهم في حكم الابن المذكورة بعض ائمة
 ان اولاد البنت يقتسمون نصيب البنت للذكر ضعف الانثى واذا خلف
 ابن بنت وبنت تلك البنت فان نصيب البنت لها للذكر سهمان
 ولان في سهم وقال ابن البراج سهم البنت بينهما بالسوية قالوا في كل
 الابن وكذا جعل الاولاد المات من قبل الاب للذكر مثل الانثى والابن يجزي
 لانهما وراثتهما بالحقيقة قدس الله سره **محمّد بن الولد المذكور**

من تركه ابيه بنجاب بدته وخاتمه وسيفه وخفاه فلولم يخلف
 سواء لم يخلف وكذا لو قصر النصيب عنه على اشكال يشاء من عدم الغير
 ولم يثبت الخصص ومن ان على خلاف الاصل فيميل بالمتيقن ولان الابنية
 قد جعلت لكل وارث نصيبا خاتما عنه فلا يخرج حرج ما يتيقن فيه الجاه
 قدس الله سره ولو كان المالك يستعددا فلا فرق في التسمية **شريط ابن**
 خنزة في الجاه ان يكون الولد المأكبر واحدا فمع اكثر من النكاح وقال
 شيخنا نعم بينهما الاثنتاها في الوصف المتفق للحكم والاصل في ذلك
 ان الولد في الرواية هل يراه به النكاح او الحق وقال والى انا نعم بالحقيقة
 الكلية وهو لا فرق وعند ابن خنزة ان النكاح قدس الله سره ولو قل
 هذا لا يحسن اعطى في الشاب وفي الباقي اشكال اقرب اعطاه واحد
 بقدر الوارث ثياب بدنه جمع مضاف والجمع المضاف للمعوم
 فقم واما الباقي فلا يصح لانه لفظ معزوم والاصل عدم الجاه خرج الولد
 بالنكاح لانه المتيقن من الباقي على الاصل وذلك الواحد غير الوارث
 وتعيينه كالموصية ويحذف المعوم لان المتفق للجاه هو المتفق وكونه
 اكبر وكون الحق به معصفا وسبقا الى الحق وهو موجود في كل منهما ووجب
 السبب ليقوم وجود الحكم والاصح عند الاول **قال** قدس الله سره
 في العاقبة نظر **اول** مستشاد من مقامين **ت** هل البنت هذا الميراث كله
 عند البراس **ث** ان الاماعة هل يبي من ثياب بدته حقيقة او لا ويرجع
 عليه الموصية ولانه انما خلفه بذلك لانه قائم مقامه ويدخل العامة
 فيمن ان على خلاف الاصل والتقصير على المتيقن **الفصل الثاني**
 في ميراث الاخوة والاولاد وبطالته ثلاث **اول** وميراث الاخوة **قال**

قدس الله سره ولو اجتمع الاخوة من الاب خاصة مع الاخوة من الام فلولم يخلف
 من قبل الام السدس ذكر كان او انثى والباقي للقرتب بالاب اكان ذكر
 او ذكورا وانثا ولو كان انثى فلها النصف والباقي يردها عليها وعلى الوارثين
 كماله الام ربا على راي وعليها خاصة على راي لدخول الفرض عليها ولما روي
 عن الباقر عليه السلام في ابن اخته اب وابنة اخته اب ان ابنته لا تلام
 السدس والباقي لابن اخته من الام السدس بالتسمية اجماعا ولا لاخت
 للاب النصف اجماعا سقى الباقي هل يتخلف لاخت من الام او يردها
 معا على قدس الصلبيين فيكون اربا عاتل بالثاني وهو اختيار ابن ابي
 وابن الجيند وابن ادریس واختار الشيخ في النهاية الاول وقال للاخت
 من الام السدس وللخت من الميراث الباقي وهو مذهب محمد بن بابويه
 في كتاب من لا يحضره الفقيه واختاره ابن البراج وبه يثير كلام المفيد
 وفي شيخنا في الشرح في موضع من كتابه ولم يتخير في هذا الكتاب شيئا
 من القولين اصحح ابن ادریس بان الرد آية واولاد الارحام بعضهم
 ببعض نصيب الورثة اولاد الارحام وهو واحد فيهما واصح الشيخ على قوله
 في النهاية لدخول النقص على الميراث للاب لانه لو كان في الفرضية زوج
 او زوجة كان له حصة النصف او الربع والارحام والاخوة والاخوة
 من الام السدس او الثلث والباقي للاخت من الميراث وما رواه في الاستبصار
 عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال سالت عن ابن اخته اب وابنة
 لام قال لابن اخته من الام السدس ولابن اخته من الميراث الباقي
 قال ورحمه الله وهو يدل على انه اذا اجتمع اخت من ام وابنة اب اعطى
 الاخت من الام السدس بالتسمية والاخت من الميراث الباقي بالنصيب

واذا خلت
 عليها كان

اواخت لام واو اولاد اخت لاب خاصة فتقارر الخلاف فلا خلاف
في الاخوة انه اذا كان اخ اواخت من قبل الام واخت من قبل الاب هل
يقتضي بالرد للاخت من قبل الاب او لسوء الواحد من الام مع الاخت
على قدر التصيبين مورو على الواحد من الام والاخت للاب ارباعا وعلى
الاشقين من الام والاخت للاب ارباعا وسلة اولاد الاخوة مبنية على
مسلة الاخوة فان كلما منهم مقوم مقام من مقرب به قدس الله سره
ولو خلف ابن اخ وبنت ذلك الاخ لاب وابن اخت وبنت تلك الاخت
له وابن اخ وبنت ذلك الاخ لام وسنت مسلة الاخت للام مع الاحداد
القانية اخذ الثلثين الاحداد من قبل الاب مع اولاد الاخ والاخت
لاربعة فللجد والجدوة واولاد الاخ والاخت ثلث الثلثين للجد واولاد
الاخت نصفه للجد ونصفه لاولاد الاخ والاخت ثلث الثلثين واولاد الاخت
نصفه للجد ونصفه لاولاد الاخت اثلاثا وثلثها للجد والجد من قبل
ام الاب والثلث للاحداد لاربعة من الام واولاد الاخ من قبلها
اسلاما لكل حد سدس واولاد الاخ للام سدس واولاد الاخت
سدس آخر وربع من ثلثاها واربعة وعشرين هذه المسلة مبنية
على المسلة المتقدمة اما اذا خلف مع الاحداد القانية اخت الاب هل
يحق ثلث الثلثين على حد ام الاب او يدخل النص على البيع في المصنف
فلا خلاف على الجد والجدوة المذكورين والحكم المذكور في هذه المسلة
سواء على الاحتفال الموقوف وجه بلوغها من ثلثاها واربعة وعشرين
ان يقول اصل القربة ثلاثة الثلث للاحداد لاربعة الذين من قبل
الام واولاد الاخ واولاد الاخت اسداسا ولا يستقيم تقرب ستة في

الاصل سلغ ثمانية عشر الثلث سها ستة لكل حدهم وكذا لكل حدة و
لولد الاخ من الام سدس وكذا لولد الاخت لا يستقيم السدس على اثنين
تضرب في ثمانية عشر سلغ ستة وثلثين من مقرب بالام من الاحداد و
اولاد الاخ الثلث يستقيم عليهم والثلثان من مقرب بالاب وذلك
اربعة وعشرون ثلثها للجد والجدوة من قبل ام الاب اثلاثا لا يستقيم
تضرب ثلاثة في ستة وثلثين يبلغ مائة وثمانية ثلث الثلثين منها
وهو اربعة وعشرون للجد والجدوة اثلاثا وثلثا الثلثين ثمانية واربعون
ثلثاها للجد ولولد الاخ نصفه للجد ونصفه لولد الاخ اثلاثا
لا يستقيم تضرب ثلاثة في مائة وثمانية يبلغ ثلثاها واربعة وعشرون لكل
من احداد الام لاربعة سدس الثلث ثمانية عشر ولكل من اولاد الاخ و
الاخت لاربعة تسعة وذلك عند ارباع الثلث مائة وثمانية ويجعل للجد
والجدوة من قبل ام الاب ثلث الباقي اثنان وسبعون للجد اربعة وعشرون
والجد ثمانية واربعون وثلثا الثلثين وهو مائة واربعون والجد للجد
ولولد الاخ من قبل الاب ستة وتسعون للجد نصف ذلك ثمانية واربعون
وابن الاخ ثلث الباقي اثنان وثلثون ولاخت ستة عشر وثلث ذلك
وهي ثمانية واربعون للجد والجد نصف اربعة وعشرون ولولد الاخ
اربعة وعشرون للذين منها ستة عشر واليت ثمانية وعلى الاحتفال
الثاني وهو دخول النص على البيع اصل المسلة ثلث الثلث منها للاخت
من قبل الام واولاد الاخ واولاد الاخت لها اسداسا وتضرب كل من ولدي
الاخت ولاخت بينهم بالسوية فيكون على اثنين عشر مضرب اثنين عشر
في الاصل سلغ ستة وثلثين الثلث من ذلك اثنين عشر للاحداد للام

واولاد الاخ لها لكل من الاحداد السدس سمان ولكل واحد من اولاد الاخ
والاخت سهم والباقي بين الاحداد لاربعة واولاد الاخ والاخت يستقيم
على خمسة عشر لان نصيب الاحداد بافراهم يستقيم على تسعة واولاد
الاخت نصيب الاخ اربعة ولولد الاخت نصيب الاخت وذلك سمان
تضرب خمسة عشر في الاصل سلغ خمسة واربعين الثلث من مقرب
بالام مائة وثمانون يستقيم كما تقدم فحصل لكل من الجدتين والجدتين
ثلثون ولكل من اولاد الاخ والاخت خمسة عشر والباقي وهو الثلثان
يستم على خمسة عشر للجد من قبل الاب اربعة منها وذلك ستة وتسعون وكذا
اولاد الاخ من قبل الاب للذكر منهما اربعة وستون وللثاني اثنان وثلثون
والجد من قبل الاب ثمانية واربعون وكذا لولد الاخت من قبل الاب
للذكر منها اثنتان وثلثون وللثاني ستة عشر وللجد من قبل ام الاب
ثمانية واربعون وللجدوة من قبلها اربعة وعشرون قدس الله سره
خلف مع الاخ من قبل الاب حقا في اب واب مع الاخوة للام حقا فبطلانها
او بالعلم فلا يقرب ان المراد في منع الابيد وبطلان العلم لان المنع لما هو
لما جئت في الميراث فبطلان الاقرب الابيد مما اخذ الابيد لولا وجود
الاقرب وهنا الاقرب لا يحرم الابيد وفيه نظر لا يمنع كلية المتقدمة
السادة ولا دليل على ذلك قدس الله سره وكذا الاقرب فيما لو خلف
الجد من قبل الام وابن اخ من قبلها مع اخ من قبل الابوين ومن قبل الاب
فان يردت الابيد مع الاقرب هذا فرع على الاحتفال وهو ان الاقرب
لا يمنع الابيد اذا لم يشارك الاقرب الابيد وهو ان اخ من الام يشارك
للجد من الام في الثلث الذي يشاركه الجد من الام ولا يمنع وجود اخ من قبل

للابوين ومن قبل الاب لعدم مزاحته له وليس يرجع عن جميع المنع
المسألة **المسألة الثالثة** في ميراث العمام والاخوان وفيه مطلبان **الاول**
في ميراث العمومة والخولة قدس الله سره ولما اجتمع مع العم وابن العم
حال وخاله فلا يوجد حرمان ابن العم ومقارعة الخال والعم وبجمل حرمان
العم وابن العم وحرمان الخال والعم وكذا لواجبهما مع العم للام
احققت الامامية على ان الميت اذا ترك ابن عم لابي وخال لابي كان الميراث
كله لابن العم للابوين ولا يخفى العلم للاب وهذا ما انفردت به الامامية
وهذه المسألة المذكورة هنا تفرع على هذا المذهب وهي ان لواجبهما
خال واخاله ففيها اختلافات حرمان ابن العم ومقارعة الخال والعم وهو
مذهب عباد الدين ويعرف بالطبري وهو من الفضل والمجتهدين في مذهب
الامامية لان هذه المسألة على خلاف الاصل وكما هو على خلاف الاصل
ستصرفه على محل النص وصورة النص لم يكن فيها غيرهما خاصة فلا
الحكم حرمان العم وابن العم وهو مذهب سديد الدين محمد بن محمد بن الحسن
العم او من اسم قدس الله سره مع وجود ابن العم والخال او من باب العم
لما رواه سلمة بن محمد عن الصادق عليه السلام قال قال ابن عم وخاله قال لابي
للخال وقال قال ابن عم وقال قال لابي للخال فاحقق الخال بالمال
كله لابن العم لان الخال مساو للعم في المرتبة وابن العم يسبق العم وانما
احدا لثمة وابن ماض للآخر والام لا يكونا متساويين كون المال لابي
وابن العم لان ابن العم يسبق العم بصورة المراجع ولم يرد النص بغير الخال
فتقاسمان قال ولذي المصنف رحمه الله من الاحتفال ذكره في كتابه
افضل المحققين مضير الحق والدين محمد بن الحسين النوفلي قدس الله سره

الركبة وأفاض على ترتيبه المعام الربانية وإن أقر المصنف على الأول
لأنه اقتدار على حمل النص المخصص لمعوم القرآن في قوله تعالى وأولوا الأرحام
مضمون أو ببعض واستدل بكل بيت الربانية على أن الأرحام من المعوم
خرج منه الصورة الإجمالية فيقال على حكم المعوم قدس الله سره ولو
كان معهما روج أو زوجة أخذ نصيبه المعامل وهل يأخذ المعامل من الأرحام
هذا فاعترض على المسئلة الإجمالية ونقده. أنه لو كان مع المعوم للأب
وإن المعوم للأبوين أحد الزوجين أخذ نصيبه المعامل ويبقى الباقي بحمل
أن يكون لأب الأم للأرحام على أن أب الأم للابوين مع الأم للأب وبحمل أن يكون
للمعوم من الأب خاصة لأنه غير صورة النص قدس الله سره ولو نقدها فاعترض
أو كلاهما فلا شك أن أقوى هـ هذا فاعترض على المسئلة الإجمالية وهو أنه
لو كان أبناهم للابوين مع عمتهم واحد للأب أو عمهم للأب مع أختهم للابوين
أو أبناهم للابوين مع عمتهم للأب فلا شك أن أقوى من حيث صورة المعوم
الجميع عليها ومن حيث تشابهها في المتعلق للزوجين فإن أبناهم إذا كانوا
كان له المال مع المتعد أو لأولئك والحق في ذلك أن قولهم إن الأم
للابوين باسم حبس نصيب وهو مقتضى المعوم عند كثير من الأصوليين وكذا
العم للابوين فثبت أن المسئلة لا تتناول ما ذكرناه أو ما جئنا به على أن
هل يثبتان أو لا ولا فرق عندنا في إقصاء على صورة النص والإجماع والنسب
في الباقي إلى ظهور صاحب الزوجية عليها فضل الصلوة والسكن قدس الله سره
سره فاحتلت زوجها وخلا من الأم وخلا من الابوين فلزوج النص
لأم سدس الثلث وقيل سدس الباقي والمختلف للابوين
هذا فيقول الثاني بقوله والذي يريده الله في التعبير وفي هذا الكتاب عن بعض

الإجماع وهو مقتضى الاعتدالية قدس الله سره ولو اجتمع على الأم
وعمة وخاله وخالته وعم وعمتها وخالتها وخالتها فلا عام للأم وفق
الثلث بالسوية وثلاث الثلثين للأب وخالته بالسوية وثلاث خالها
وخالتها بالسوية وجه الأول عموم النص بأن قرأت الأم بيتا وكون
في الثلث وهو المشهور بين الإجماع والإحقال الثاني ذكره أفضل المحققين
نصير الحق والذين المطرعى رحمه الله في نصيبه وجهه أن الأرحام أطلقا
هم الثلث وللأرحام منعهم فحققت ذلك في الأم والأرحام وأرحامها
قدس الله سره وعلى الأول لو زاد أمهم الأم على أرحامها أو بالعكس أحفل النصيب
صنيفا والنسوية قريبا وجه الأول أن صنف الأم صنفها وكونت
الأرحام إذا تقربوا جميعا بالأم تكون الثلث الحاصل لهم بالميراث نصيبه
للأرحام والنصف الآخر للأرحام وهذا الاحتمال منعيت أن الأم الأم لا يزد
أن يكون وجوده كعدمه لأن الأم مع عدم هذا المعوم الزائد لهم النصيب
ومعه لهم النصيب وهو محال وجه الثاني أما قولنا على النسوية بين كل
واحد من الأرحام وكل واحد من الأم وهذا هو الأقوى قدس الله سره
أنه سره ولو اجتمع على الأب وعمة من الابوين وشخصا من الأم وخاله وخالته
من الابوين وشخصا من الأم وعمهم الأم وعمة من الابوين وشخصا من الأم و
خالها وخالتها من الابوين وشخصا من الأم كان للأم والأرحام والأرحام القاسية
من قبل الأم الثلث ثلثه لا خالها الأم بالسوية وثلاثه لا أمها كذلك
ويحتمل فتمت أمثانا قدس الله سره إذا اجتمع أرحام الأم وأرحام أبيها فاحتلت
أحدها تكون الثلث بين الكل بالسوية وفي هذا الاحتمال اختلاف
أن يكون النصف على عدد الروي أن يكون نصيبه للأم والنصف للأرحام

الاحتمال الثاني أن يكون للأم الأم الثلث من الثلث وللأرحام الثلث
سره والأولى وهو النسوية فيه بينهم هو الذي ذكر في صدر المسئلة وحمل
صفتها اثلاثا أحفالا ومهنا بالعكس فانه هنا حمل لأرحامها ثلث الثلث
ولا خالها ثلث الثلث وحمل فتمت بينهم أمثانا أحفالا وقد تقدم وجه
القولين قال قدس الله سره ويحتمل أن يكون ثلث الثلث للأرحام الأممية
ثلث لمن تقرب بالأم وثلث لمن تقرب بالابوين وثلث لأرحامها المرمية
ثلثا لمن تقرب بالأم وثلثا لمن تقرب بالابوين أول هذا فاعترض على
بأن الثلث الذي هو للمعوم بين الأم ثلثه لأرحامها وثلثه لأرحامها ونقده
أن يقول فيه أحفالا نعم الثلث بين أمهم الأم المتفرقين وبين
أرحامها المتفرقين على ثمانية عشر ثلث وهو ستة لأرحامها المرمية ثلثها
أسان من الخال والحالة من جهة أمها بالسوية لكل واحد واحد وثلثا
وهو أربعة بين خالها وخالتها من جهة أبوها بالسوية وثلثها الثلث اثنا
عشر لأرحامها أربعة منها أمها وعمة من جهة أسا وثمانية لعمها وعمة
من قبل أبيها فيصير المسئلة من أربعة وخمسين ثمانية عشر لقراب الأم
كأخيها وعمة وثلثون لأقرب الأب لعمه وعمة من الأم اثنا عشر وثلثا
الأربعة وعشرون للمعوم والعم من الابوين اثنا ثلثا أن يكون الثلث بين
أمهم الأم وأرحامها اثنا ثلثه للأرحام الأممية بالسوية والثلثا
بالنسوية أيضا ونضع من مائة وثمانية لأن الثلث نصيبهم على أرحامها
على اثني عشر ثلثا لأرحامها المرمية بالسوية كل سهم سهم وثلثا لها
لأرحامها بالسوية وذلك أنها يكون من ستة وثلثين والثلثان للأم
أمهم الأم وثلثا لها ثلثها لأمها هو من قبل أب الميت والإجماع

من الأب لأننا نقول أنهم مقرنون بالأم والنص العام على أن أو الذكر
الابن في قرية الأم ولا نسلم أن أب الأم أب حقيقة والثلثان ستة عشر
اثنا ثلث بين عم الأب وعمة مضرب ثلاث في ستة وثلثين يصير مائة
وثمانية ومنها نصيب **المطلب الثاني** في ميراث أولاد المعومة والخول
قدس الله سره ونقول أن شخصاً مات وخلف ابناً من عمه لم يقبل له
من قبل أبي أبيه وهو ابن أخ له من قبل أمه هو ابن بنت عمه له
من قبل أبي أمه هو ابن بنت عمه له من قبل أمه وأخت بنت عمه لأخيه
من قبل أم أبيه مما أبا بنت خاله أيضاً من قبل أمه وأختها كذلك
وثلثه فإني إن عمه أخ من قبل أبي أبيه وثلثه بنت بنت عمه له من قبل
أبي أبيه وحقيقة أن الشخص الأول له أربع قرابات وذلك لأن عم التوفيق
لأبيه كان من خاله لأمه فولد لها وكانت عمة لأمه هي خالته لأبيه فإني
بشأن تزوج الابن المذكور بالبنات المذكورة فولد له ولد منها فلهذه
القرابات الأربع فيجعل كاربعة نفر وهكذا في أولاد العمة الأخرى الذين
أولاد الخالة أيضاً فيكون المسئلة مكن ترك خالاً للأم وخالتي للأب في
عشرين لأم وعمة وعمة من الأب أمها مائة ومائة ثم يحتمل نصيب
كل واحد مستحقاً على أولاد. فيبلغ خمسة وأربعين لذي القرابات الأربع
سهما مائة واحد وستون ولذي القرابات مائة وخمسة وستون
ولخوادم العمة الثلاثة ستة وستون وخوادم العمة ثمانية وأربعون
لأبائهم أن أولاد العمة مائة مائة مائة مقام أبيهم وأولاد العمة
مائة مائة مقام أبيهم بضع عليه أن القرابات الأربع غير مائة مائة
وخال لأم وعمة لأم وخال الأب وأخت الأب والبنات الذين هم أولاد

عنة من قبل ام الاب اسما متحال من قبل ام الام بمزلة عمة وخالة و
ثلاثة في ابن العم بمزلة عم وثلاثة بنات بنت عمة بمزلة عمة فهو كما
قرا المصنف قدس الله سره من مات على حال الام وخالتين اب وعمتين
لام وعمة وعمين اب فاحل فيقتسم ثلاثة واحد منها نصيب كل واحد
للام لخالف للام سدسه مضرب ستة في ثلاثة سلخ ثمانية عشر لخال
الثلاث سدسها واحد لخالف من قبل الام وحت لخالف بالويرة
مضرب جميع النصف في اصل الميراثية وهي ثمانية عشر سلخ ستة و
ثلاثين الثلث للاخوال منهم عليهم والثلثان للاهل ثلثا ثمانية
للعمتين بالسوية وثلثا لها للعمتين والعمة من قبل الاب اخا سالا
سقط مضرب خمسة في ستة وثلثين سلخ مائة وثمانين ثم يكسر
هذه لان ما يحصل لكل العم من قبل اب الاب اثنا عشر وثلثون من ثمانية
التي هي ثلثان الثلثين منهم بينهم اثنا عشر يكسر عليهم وكذلك يحصل
لبنات بنت العمة الثلاثة وهن ستة عشر بينهم اثنا عشر ولا تلت جميع
لها مضرب ثلاثة في مائة وثمانين سلخ خمسين واربعة فالاخوال الثلثة
ساية وثمانون سدس ذلك لخالف من جهة الام وهو ذوات القرابات
الاربعة والباقي من الثلث وهو مائة وثمانون نصفها خمسة وسبعون
لكل واحد من الخاليتين من قبل الاب احداهما ذوات القرابات الاربع و
النصف الاخرى لخالف العمة والنصف والثلثان وهو ثمانية وثلثون
لبنات اب الام والعمة ثلثها لخالف العمتين للام احداهما ذوات القرابات
الاربعة والنصف ثلث وهو نصيب عمة الام وذلك ستون من مائة وثلثون
هي ثلث الثلثين والنصف الاخر لخالف العمة الاخرى من قبل الام هي

الاثنين والبنات ثلثا الثلثين لخالف العمتين والعمة من جهة الام
نقسم بينهم اخا سالا نصيب عم الاب كنصيب ذوات القرابات الاربع سالا
احد وستون وخالف العمة والخالة وهما الامانات والبنات ثلثان بينهم
مائة وخمسة وثلثون لكل واحد منهم خمسة واربعون وخالف الام
الاخرى ومن ثلثه في ابن عم من جهة الاب ستة وتسعون بينهم اثنا عشر
لكل واحد منهم اثنا عشر وثلثون وبنات بنت العمة الاخرى من جهة
الاب ثمانية واربعون لكل واحد منهم ست عشرة **الفصل الرابع**
في ميراث الاذواج **قال** قدس الله سره للزوج مع الزوجة كل كان او انثى
او ولد الولد وان تزل كذلك الربع ومع عدمهم اجمع النصف من جميع
الوراث والباقي للزوجة ان وحيد فان فقدت فكلها النعمة فان فقدت
فلصا من الحريية فان فقدت قبل رد عليه وقيل يكون للامام سواء دخل
اولا **قال** المشهور بين الاصحاب هو الاول ان يكون المال كله للزوج
بالتمية والنصف الاخر للزوجة وهو اختيار السيد المرتضى والشع الميبد
ومحمد بن بابويه وابن البراج وابن حزم وابن ادریس وقال بعض اهلنا
انه يكون الباقي للامام عليه السلام قال سادس في ابحاثنا من قال اذا مات
امراة ولم يخلف غير زوجها فالمال كله له بالتمية والربع ويجوز في القول
بعدم الزوج على الزوج كون الباقي للامام او لوارث حبيبه سواء و
هذا يدل على استغنائه عنه والرف والاخرى عند الاول وهو اختيار اولاد
لما رواه محمد بن قيس في الصحيح عن الباقر عليه السلام في امرأة من فتيه وام
بها احد ولها زوج قال الميراث لزوجها وفي الصحيح عن ابي بصير **قال**
واعلى ابو عداسه عليه السلام فانه على ابنة فاما ثمانية الزوج ستون

المال اذا لم يكن غيره وفي الصحيح عن ابي بصير **قال** كنت عند ابي عبد الله
عليه السلام فذا بالامام فذا امراة ماتت وترك زوجا لا وارث لها
غيره المال كله له وعن ابي بصير عن الباقر عليه السلام قال سالت عن المرأة
موتت ولا يتوارث وارثي زوجها قال الميراث له كله ثم ان الشيخ رحمه الله
روى عن جميل بن دراج في الموقوف عن الصادق عليه السلام قال لا يكون
الورث على الزوج ولا زوجة قال الشيخ رحمه الله لا في بين هذا القول
لما لا لا يغني الزوج المال كله بالورث بل يقطع النصف بالتمية
والباقي باجماع الطائفة المحقة والرد المتفق عليه في الارحام
قدس الله سره وللزوجة مع الولد او ولد الولد وان تزل الثلث ومع عمة
الزوج مع جميع الوراث والباقي لمن كان من ذوات النسب فان فقدوا اجمع
كلها النعمة فان فقدوا فلصا من فقد قبل رد عليها وقيل للامام
وقيل رد حال الغيبة سواء دخل اولا **قال** المشهور بين اصحاب
في آخر باب ميراث الاخوة من كتاب المستفتى وهو قول نادر والثاني قول
سيد المرتضى وعلى بن بابويه في رسالته في المتع وابن البراج وابن ادریس
والثالث مذهب محمد بن بابويه في كتاب من لا يحضره فقيه وروى فيه
عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام قال سالت امراة ماتت وترك زوجا
لا وارث لها غير قال اذا لم يكن غيره فالمال له والمرأة لها الزوج وما بقي
فلامام عليه السلام قال ابن بابويه فاما في حال غيبته عليه السلام فانه يرد
على المرأة لداره ومحمد بن ابي عمير عن ابان بن عفات عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام في امراة ماتت وترك مالا قال المال له قال والرجل موت
وترك امراة قال المال لها الا في عتدي انه لا يردها على الزوجية مطلقا

لما رواه ابي بصير عن الباقر عليه السلام قال سالت عن امراة ماتت وترك
زوجا لا وارث لها غير قال اذا لم يكن غيره فله المال والمرأة لها الزوج
وما بقي للامام **قال** قدس الله سره ولورثت الخثعة والمباراة في البدن في
السنة فوارث على شكل **قال** سالت عن ابن الزوج والابن له من الميراث
رجعيا او لا وعلى الثاني هل لباوي الرجعي في كل الاحكام او لا فالحق
ان لا يستلج رجعا لان الرجعي في ابدائه لا يقتضي البينة بل بغيره جواز
الرجعي ابتداء لثلاث في العدة والخلع وايدائه يقتضي البينة وبغيره
عدم جواز الرجوع المأبوس بتجدد ونسأ في الوأدم مقتضى في الميراثات
وجواز الرجعة حكم رجعي لا يثبت بغيره ولا يطلق رجعا لان بالخلع والمباراة
انقطع القربان وسقطت احكام البان والاصل بقاء ما كان على ما كان
خص من هذا المصوم جواز الرجوع في الكاح لا ثناء عمن البضع النقا
حق الباقي على المأصل لان القصص انما ثبتت في صورة دل الدليل المخص
عليها لا غير وبحق انه صا رجعيا لانه لا يفسد للرجعي الاسلاما لئلا يدخل الله
فيه والكلمة بمسقة والخبر لا يفسد لانه لا يفسد لانه لا يفسد لانه لا يفسد
في الباقي لعدم المفادق وهذا ضعيف **قال** قدس الله سره ولو طلق رجعا
احد من وتزوج غيرها ثم اشتبهت المطلقة فلا خير ربع الزوج والفرق
والباقي للاربعة بالسوية وهل يلعب على غير بان تشبهه الخا سلة
اعضا او المطلقة تشبهه بواحدة او اثنين او ثلاث الشكال **قال** هل يلعب
الحكم المذكور لو تفرقت السلة بان يكون قد اشتبهت الخا سلة التي زوجها
اخيرا اقبيا بان قسم الزوج او الثلث على اصل او اشتبهت الواحدة بان

عند علمنا واختاره الشيخ في التهذيب وابن ادريس فقال في الاستبصار
ان اقرب الولد بعد اعتقاده الملاحة ورثهم ولما روي عنهم ولا يرثهم
هو ان لم يصح نسبة ولا يصح عنده الاول لما رواه زيد الشحام عن
المصادق عليه السلام قال وهو يرث اخواله ولا يرثه فترثهم لان
نسبة من جهة الام باق ولا يرثهم كالاخ فليس له سر ولا عرق
به ابن عبد اللطيف ورث الولد ابا دون العكس وهل يرث اقايرب
الاب مع اعتراذ اشكاله ولو قيل رثهم ان اعتزوا به وكذا الاب في اللعان
ويؤثره كان وجهها مستتابا لاشكال من حيث ان يرث الاب فترث
اقارب لان العلة في ارث الاب ثبوت النسب بالنسبة الى الاب فيقود
بالنسبة الى اقايرب لاصاله ومن حيث انه انما يرث الاب باعتزافه
واقترانه لانه اعتبار ثبوت النسب في نفس الامر واقارب الاب لا ينعقد
على غير من اقايرب فلا يرثهم ولد الملاحة واستحسن المصنف ان
ان اعتزف اقايرب الاب ببنونه وكذا هو الاب في النكاح ولعمارة ورث
وورثه وهذا هو الذي في عندي لان كلا منهما مقربا للنسب واصاله
واقارب العقل على انفسهم جاز وعلى غيرهم لا واعلم ان الشيخ الطوسي
رحم الله في النهاية ذهب الى ان الملاحة اذا اعتزفت بالولد المتيقن
تمام اللسان ورثه الولد دون من يتقرب اليه الى الولد من جهة
اي من جهة الاب وقال ابو الصلاح يريهم فليس له سر ومن يتقرب
الى اللسان من جهة ولد وميراثه ثمة مات الولد قبل ورثه عصب الاب
دون الاب والبن يتقرب قبل شارة اخيه الشيخ في النهاية وبني
ابن الجواب وقال ابن ادريس هذا خلاف احوال اصحابنا والجميع للدين

واما هذه روايته شاذة من اضعفت الاحبار اوردها شيخنا ايراد
اعتقاده وقد روي في الحاشيات على ان لا يصح التوري ولا اعتبار به
وان الرواية شاذة واجتمع الروايات المصنفة على بطلان ما في النهاية
وعدم صحة التوري فان ابا بعلته ويرثه بجميع القران وهذا هو
الحق عندي وقد روي الصدوق عن ابي بصير قال سالت عن الخلع
يتبرأ منه ابره عند السلطان ومن ميراثه وجريته لمن سواه فقال
قال عليا السلام هو اقرب الناس اليه ولا يراه فيها على قول الشيخ في
النهاية **قال** فليس له سر ولا يرث احد المنايين ولا الزنا ولا احدين
اقاربها ولا يرثهم هولاءم النسب شرعا وانما يرث ولده وزوجه او
ذو حجة فان فقدوا اولاد فترثه للامام ومع اربعين خلاف روي
ان ميراثه لامة ومن مقرب بها وهي مطهر **قال** ما سأل **قال** ولا يرث
لا يرثه ابن بالراجع وهل يرث ابيه قولنا اختار الشيخ في النهاية
والذي فليس له سر وايضا الجواب وايضا ومن ادبها لامة لا يرثه
وقال ابن الجبيل وابو الصلاح ترثته ابيه والحق عندي اختيار الشيخ
والذي رجحهما انه لا يشاء النسب الشرعي فليس له ولد حقيقة فلا يرث
في المصوم ولما رواه عبيد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام
قلت فانه مات اشق الى الزنا وله ما من رثته قال الامام وعن زيد
الشحام عن الصادق عليه السلام قال انما يرثه من علي حواشي عظماء
اشقها واقرب ولدا فانه لا يرث منه فان روي الله صلى الله عليه
وسلم قال الولد للفرش وللعاهر الفجر اجمع المتأخرين بان ابيه وتلك
ما رواه ابن ابي نجر قال ميراث ولد الزنا للزنا من قبل ابيه على ما يروى

الملاحة قال الشيخ هذه رواية موقوفة لم يندها يورث الى امام ودوي
اخرى تبار عن الصادق عن ابي القاسم عليها السلام ان عليا عليه السلام
كان يقول ولد الزنا وابن الملاحة يرثه ابيه واخوته لانه اعصمتهما
وما ولد الشيخ بان يجوز ان قد سمع الراوي هذا الحكم في ولد الملاحة فظن
ان حكم ولد الزنا حكمه واعلم انه لا اعتبار به في الرواية مع حكم البقية عليه
بنيته **قال** يرثه ولد وزوجه او ذو حجة فان فقدوا اولاد او اولادهم
والزوج والزوجة ايضا فغيره للامام وهذا الحكم طاهر اجمع
مع الامام الزوج او الزوجة فقد بطلت الخلاف فيه وباقية من المروية
قوله وروي ان ميراثه الى اخي الشارة الى الوارثين المذكورين عن
يونس واخرى بن عمار **الفصل الثاني** في ميراث الختافة **قال** قد روي
له الفرحان يرث على الفرج الذي يورث منه فان بالمتنهما مقلد الذي
منه الولد فان جاء منهما ورث على الذي تنقطع احبهما فان تباها فافدا
او تركا حصل للميراث فقتل بالفرجة وقيل بعد اضلاله فان اخلت
عزل الحسين فذاكر وان افدا فائق وقيل يرث نصف المصيبين ومن
الاشهر الختافين له فرج النساء وفتح الذكليات وبنيته الاصل
لصاحبها بازيد فانه لا خارج عن الذكر والختاف وليقتل بقتلها في حق
تصرفه الذكورية ولا يورث بالفرج الاصل فاذا اشتبه بازيد في الختاف
ومن عيوبه ان اصل الولد فان بان من احداهما دون الاخر حكم بان اصله
وايقن عليه كل من يحفظ عنه العلم وقد روي عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وآله قيل عن مولده قيل فذكر من ابني يورث وهذا اعلم
اليعلم لاني لا تجد هنا في الصنفين الكبيرين واليا في كالحق وخروج النبي

قائمة افتابان بالمتنهما فاسبقتهما الى الذي يخرج منه الولد لعل الختاف
هو اصله وانفق عليه الاحباب وروي ان النبي عليه السلام ان يحق قتاله
وورثه من اول ما يورث منه فان تباها فافدا وانفقوا فافدا وانفقوا فافدا
فانهما انقطع في الولد احبهما فافدا فان تباها فافدا وانفقوا فافدا
غير حصل للاشتباه فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا
وهو اختيار الشيخ في الخلاف بعد الاختلاف من الجانبين فان اخلت
عدد الجانبين فذكر وان افدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا
المرتفق والمفيد في كتاب الاعلام وبنيتهما ابن ادريس انه لا اعادة يظهر
الويل ولا يعزل بالفرجة بل يعطى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث
انثى وهو المشهور بين الاصحاب واختاره على بن بابويه وابو الوفاء
وابن البراج وابن حنبل وهو لا يورث عندي مع قوة الفرقة لاسا رواه
هشام بن سالم في الموقن عن الصادق عليه السلام قال يقتل على عليا السلام
في الختاف ما للرجل وما للنساء قال يورث من حيث يورث فان خرج
منهما جميعا فميراثه سبق فان خرج سوا فميراثه سبقت فان كانا
سوا وورث ميراث الرجل ما للنساء وللتناوي والمرين ولكل في الذي
وكما كان كذلك عمل بالمتن عليه وقسم المحدث في نصفين فافدا فافدا
ذكر واخفى فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا فافدا
عليه وهو نصيب الختاف وفتح المتناوي في السقوت فافدا فافدا فافدا فافدا
ولانه ليس احد الاخرين او لا من الاخر معين لم يستأمن واعلم ان عد
الاضلع هو رواية علي بن عبيد الله بن معاوية بن بشر بن شرح عن ابي جعد
سبح عن علي عليه السلام انه حكم في ختافا قال والذي قدس الله سره

من الرواية لم يثبت عددي عند المصنف فلهذا علق على ما ذكرناه. واعرف
 من الفقهاء على هذا المصنف ما ينفرد به لا ينفرد به غيره من المصنفين وغيره من المصنفين فاعتبروا
 فاسبق فانه اعتمد السبق في المصنف كانه غير في الخرج والى صحيح
 ويؤيد ابن ابي عمير يثبت ميراث الرجل لزوجته ميراث النساء فيه
 باطل لان ذلك لا يقتضي اعطائه سهم الرجل لزوجته ميراث النساء فيه
 اكثر من حقه ولا نهك بالسلب مع جعل السلب وهو باطل وذكره ابن
 ابي عمير فاجتمع الحق مع المصنفين يكون للزوجين الميراث من النساء والى في الحق
 وهو صحيح المصنف بل الحق ثلثة عشر من ثلاثين وللزوجين الباقي وصح
 بلا كسر من ثلثين قال قدس الله سره واثبات الحق ونقل الثدي والرجل
 واليمين علامات على الاقرب **قال** هذا قريب من مذهب ابن ابي عمير فانه
 قال وجعل ما ذكرناه من العلامات التي يعرف بها الرجل من النساء مثل
 الحق واليمين وغير ذلك ووجه القرب ان هذه الاشياء قد دل على
 على انها يكون للرجل وحده النساء منها وان لم تكن ذلك الا كقوله
 يقول على وجه السبب الذاتي فان الاقرب لا يرد ولا يكون اكثر في
 الاشياء وجودها في الرجل وعدمها على النساء اما ايام واما اكثر
 ان يكون علامة وتحقق ذلك لان الاستدلال بمبدأ العلم وكل دليل
 المستقيم فانه لا يصح الاستدلال به **قال** قدس الله سره وفي كيفية معرفة طرق
 المصنفين المذكورة ان جعل ميراث الزوجين اثني وعشرين السعة على هذا ما هو على
 هذا المصنف من ميراث الزوجين ان تباين او في فقهاء ان اصحاب
 ويختص بأحد جانبا انما كانا **قال** في اكثر من ثلثين ميراثها في اثني عشر

مع ما لكل واحد منهما ان ما ثلثا ونصيب ما لكل واحد من احدتهما
 في الاخرى ان تباين او في فقهاء ان اصحابا ينفرد به وهذا الحق
 المستعمل في قوله معرفة راجع الى نصف المصنفين وهو
 المشهور عند اصحابنا قوله ثم نصيب احداهما في الاخرى ان تباين او في
 ابن خنيس فالنصيب على تقدير المذكورة ميراثين وعلى الاقرب من ثلثة
 ومما استبان نصيب احداهما في الاخرى سبعة عشر نصيبا في
 اثني عشر لان اذا قسمت الستة ثمانية على المذكورة يكون الحق ثلثة عشر
 وعلى تقدير الاقرب يكون لها سهمان والمجموع خمسة فذا نصيبا بكر في
 النصف فاقا نصيبا في اثني عشر صارت اثني عشر ونصيبا في ثلثة عشر
 اثني عشر نصيبا على تقدير الاقرب فالنصيب من ستة عشر نصيبا المذكورة
 من اربعة عشر نصيبا بالنصف نصيب نصيب احداهما في الاخرى سبعة
 عشر نصيبا في المجموع سبعة اربعة وعشرين نصيبا لكل واحد من الزوجين
 حصل له ثمانية واحد من اربعة نصيبه وفي الستة يكون ثلثة واثني
 من ستة نصيب في وفي الاربعة وذلك اربعة ومجموعها سبعة وكل واحد
 من الزوجين حصل له ثمانية واحد من اربعة نصيبه وفي الاربعة وذلك
 اربعة ومجموعها سبعة الستة واثني واحد من ستة نصيبه وفي وفي
 وذلك اثني عشر نصيبا لكل واحد منهما خمسة ومثال المقابلين اربان
 فعلى تقدير المذكورة فالنصيب من ستة عشر نصيبا في ثلثة عشر نصيبا
 نصيبا باحديهما وعلى الاقرب الميراث من النساء والى في ميراث الزوجين ومثال
 المناسبة اربان وذكره خنيس على تقدير المذكورة فالنصيب من ستة عشر نصيبا
 تقدير الاقرب من ثمانية عشر نصيبا لكل من ثلثة عشر نصيبا في ثلثة عشر

نصيب الاقرب من ثلثة عشر نصيبا في ستة والعقدان اعلى الستة والثمانية
 عشر نصيبا من وطول عليهما المتداخلة في ثلثة عشر نصيبا في ثلثة عشر نصيبا
 عشر للزوجين ستة والحق خمسة في ثلثة عشر نصيبا لكل واحد منهما النصيب
 في سهم راجع الى الميراث من الميراثين في ثلثة عشر نصيبا في ثلثة عشر نصيبا
 وهذا السهل اخذ نصف النصيب وهذا الطريق يثبت فقهاء الطريق
 التبريل قدس الله سره ان جعل الحق سهم بنت ونصف بنت فاجتمع
 اثنا وستة وحق ليطع سهمهم يجعل لخصه الاثني نصفاً والخصه البنت
 نصفاً يكون اقل عدداً لخص البنت اثنان والذكر نصفها والحق نصفها
 فالنصيب من ستة ويكون مع الحق ذكر فالنصيب من ستة ويكون مع
 معها اثني فالنصيب من خمسة ان يرد بالادعى فيما بقي بعد
 كسكة الميراث والبنت والحق للذكر خسان ميتين وهي ستة عشر نصيباً
 وهو يدعى النصف عشرين والبنت لخص ميتين ثمانية وهو يدعى الربع
 عشر والحق ميتين وهو يدعى النصف ستة عشر والخص ميتين ستة
 اسهم يدعى الحق كلها فيعطيه نصفها ثلثة مع العشر صارت ثلثة
 عشر والاثني اربعة فيعطيه نصفها سهمين نصيبه ثمانية عشر والبنت
 يدعى سهمين يدفع اليها سهمان صارت السعة ويجعل ثلثة بالادعى
 من اصل المال فيكون الميراث في هذه المسئلة من ثلثة وعشرين لان
 الميراث هنا نصف ورعي وجنات ومخرجها عشرون للابن النصف عشر
 والبنت خمسة والحق ثمانية يقول الى ثلثة وعشرين الميراث
 قول الميراثين والطريق الثاني طريق القتيبي وهو ان يجعل نصيب
 الميراث اقل عدداً له نصف وهو ان يكون للذكر نصف ذلك والمراعية

فاذا جعل الحق نصف النصيبين كان له ثلثة يكون له نصف ميراث
 الذكر ونصف ميراث اثني وهذا قول حسن يوافق طريقه والتبريل
 في بعض المواضع ومثالها في نصيبها فاما الواصفة كما تقدم من المال واما
 احداً فقها كما لو فرضنا اثنان وبنتا وحق على القول يكون المسئلة
 ستة للبنت سهمان وللبن اربعة والحق ثلثة وعلى الطريق الاول
 مسئلة المذكورة من خمسة والاقرب من اربعة نصيبا باحديهما في الاخرى
 يكون عشرين ثم اثني عشر نصيب سبعة اربعين يكون للبنت سهم في اربعة
 وهو ما ذكرناه والحق سهم خمسة وسهمان في اربعة يكون لها ثلثة عشر
 عشرهما وعلى الاول يكون طامن الميراثين ثلثة عشر نصيباً وهذا الطريق
 الثاني اقرب من الاول الى نصف البنت ونصف الميراث واما الثالث و
 هو طريق الادعى فيما بقي بعد الميتين فانه توافق طريقه الميراثين في ثلثة
 المواضع مثلاً هذه المسئلة للذكر لسان ميتين وهي ستة عشر نصيباً
 وهو يدعى النصف عشرين والبنت لخص ميتين وهو ثمانية وهو يدعى
 والحق الميراث ميتين وهو عشرين وهي ثلثة عشر نصيباً ستة عشر والخص
 من النصيب ستة اسهم يدعى الحق كلها فيعطيه نصفها ثلثة عشر
 مع عشر نصيب ثلثة عشر والاثني اربعة فيعطيه نصفها ثمانية عشر والبنت
 ثلثة عشر نصيباً ثمانية عشر نصيباً يدفع اليها نصفها سهمين
 يصيرها ثمانية وثلاثون ثم بالادعى بالادعى من اصل المال ميتين
 المسئلة من ثلثة وعشرين لان الميراث هنا نصف ورعي وجنات ومخرجها
 عشرين على الابن النصف عشر والبنت خمسة والحق ثمانية يقول الى ثلثة
 يكون ثلثة عشر نصيباً وعشرون مائة ثلثة فان يكون في هذه المسئلة ثلثة عشر نصيباً

ولمقت البنت ثلاث ارباع السدس ثلاثة فيحصل الختني خمسة وهذا
 الاحتمال لو جدد عند المنصت واقوى عندى لانا ثلاثة ارباع اربع
 حيث انها بنت فلها النصف ومن حيث المجموع منهما ومن نصف البنت
 من حيث مجموع ثلث ارباع التفاوت بين النصف والثلثين فاذا
 حصل للبنت بالفرق خمسة عشر وللأم السدس اربعة لكل الجسيم خمسة
 عشر فليط المردود وهو خمسة على خمسة عشر فاما ان يجعل الفريضة اربعا
 من ثلثة عشر وهو طريقه للاقتصاد وهو الشيخ الطوسي رحمه الله لان النباية
 المقصود من الضرب هو معرفة ما سقطه كل واحد منهما وتذكره ان
 ثلثة عشر فيكون بها اربعة عشر لثمة عشر في اربعة وعشرين يبلغ اربعا
 وستة وخمسين فتمت كما ذكر المصنف قوله وعلى القول من ثلثة عشر
 لان احد الابوين يدعى السبع والختني يدعى خمسة السلاسل فاصل الفريضة
 اثنا عشر وقد بلغ بالقول الى ثلثة عشر لانا انا جعلنا للام ثلثة مدعاها
 والختني عشر مدعاها كانت كما ذكر قدس الله سره احد الابوين وختني
 واتى على الاول بضرب خرج الخس في خرج السدس ثم اثنين في المجموع
 ثم خرج الثلث في المربع وذلك ما به وقامزت للام على تقدير المقتضى
 ثلاثون والختني مائة وللانثى خمسة عشر وعلى تقدير المقتضى للام ثلثة
 ستة وثلاثون والختني اثنا عشر وسبعون وكذا المقتضى في اخذ نصف
 كل واحد منهما فوجهه فللاب ثلاثة وثلثون والختني ستة وثلاثون
 قوله فيقول الاول ان على طريق التبريل فنقول على تقدير المذكور يكون الفرق
 بين ثمانية عشر وعلى تقدير المقتضى يكون من خمسة اذ جعلنا الفريضة
 في اربعين يخرج واحد وهو طريق الاقتصاد الذي اختارها الشيخ ومما

بجواب

مباينات فاضرب احدهما في الاخرى في اثنين في المجموع ثم في ثلثة يكون
 مائة وثلاثين وهذا الطريق مطهر والمقسم كما ذكر المصنف وهو
 ظاهر قدس الله سره ويحتمل ان يقال تقرب سلة الختاني وهي اثني
 عشر في سلة الام وهي ستون فيصير ربعا به وعشرين للام السدس
 مائة وعشرون وللبنات مائتان والختني مائتان وثلاثون ان للبنات
 مع الختني خمسة من اثني عشر والختني سبعة وسبعون وهو ما به
 للام على تقدير المقتضى بالنسبة اليها سبعة اربعة وعشرون وتأخذ
 البنت من الباقي اربعين والختني ستة وخمسين مما ثم يرجع الختني
 على الاب نصف ما اخذ من المردود وهو سبعة لان اذا اخذ اربعة وعشرين
 التي هي اربعة منها كان ما ياخذ من اثني عشر اسهم ومن الختني اثني
 عشر ونصفها غير سبعة لان نصف ذكر فاصير مع الاب سبعة عشر
 وله في الاصل مائة وعشرون فيصير له مائة وسبعة وثلاثون والختني ثلثة
 وثلاثون واربعين والباقي مائتان واربعون وهذا بناء على ان الختني
 ذكر اصل ينسحق سقوط الام بالنسبة الى البنت مطلقا ولا وبالجملة فله
 هذه السلة لا ينك عن غيرها قوله ويحتمل ان يقال تقرب سلة
 الختاني او اذا كان ختني واتى فبب قوله في سلة الام وهي ستون في
 ذلك لانا اذا قطعنا النظر عن الفريضة بين الختني والباقي اثنا عشر فيعطى
 من حيث اعطاها نصف الخس والسدس وبها اربعة عشر من ثلاثين
 وليس لها نصف مضرب اثنين في ثلثين يبلغ ستمين قوله والختني مائتان
 وثلاثون فحينئذ ما للبنت والختني اربعا مائة وثلاثون والباقي مائتان
 وهو المئتين هما ثم ذكر في الاحتمالين وهو ان في الختني ذكر لم يبق

هذا

سقوط اربعة النسبة الى البنت مطلقا او لا عناء ان في الختني ذكر محتمل
 ان يبيد المردود بالنسبة الى البنت والختني ويحتمل ان لا يبيد المردود بالنسبة
 الى الختني خاصة ثم قال المصنف ان في هذه المسئلة لا ينك عن غيرها حيث
 ارد فان فيه الاشكال لعدم النص ولكنا في الاحتمالين قدس الله سره
 وعلى الطريق الثاني للام نصف سدس ونصف خمس فخرجها ستون تقربها
 في خمسة فوجهه الختني ولا ياتي مبلغ ثمانية للام خمسة وخمسون
 وللبنات ثمانية وستون والختني مائة وسبعون اربعون على الطريق
 الثاني وهو ان يكون الختني ضيق بنت ونصف بنت وهذا ظاهر
 قدس الله سره وعلى الاحتمال الثاني فنقول فلا عرف ان في هذه الختني ولا
 خمسة وللأم من خمسة البنت خمسة ومن نصف خمسة الختني سدس
 ومن النصف الاخر خمسة مضرب خمسة في خمسة يصير خمسة وعشرين
 للختني خمسة عشر لها نصف مضرب اثنين في الاصل يصير خمسين
 للختني ثلاثون وليس لها نصف نصف مضرب اثنين في خمسة يبلغ مائة
 للباقي اربعون واحد الام منها ثمانية والختني ستون باخذ من نصفها
 ستة ومن نصفها الاخر خمسة تحملها ثمانية عشر وللانثى اثنا عشر وثلثون
 والختني سبعة واربعون الاحتمال الثاني هو ان تقرب سلة الختاني
 في سلة الام ووجهه لو كانت البنت مع بنت اخرى كان له خمس خمسة
 لكل واحد من البنين اذا اعطيا كل بنت نصف التركة واما الختني فنصف
 حصتها باخذ نسبة الذكورية فتح الام من المردود فيه فباخذ سدس
 والنصف لآخر باخذ باعتبار انها بنت فيكون لها خمسة وقوله في
 خمسة الختني ثلثة عشر ليس سلة نصف اى سدس وانما غير ذلك

عن نفي السدس لان كل عدل له ثلث ونصف فانه يكون له سدس قطعا و
 الخمسة عشر لها ثلث قطعا فلو كان لها نصف لزم ان يكون لها سدس
 قل ذلك عن سعة النصف عن نفي السدس وهذا ظاهر قدس الله سره
 ويحتمل ان يكون للام من سهم الختني سدس ثلثه وخمس ثلثة مضرب
 خمسة في خمسة ثم ثلثة وفي الستة مع المكسر من خمسة الختني والفرق
 للام من خمسة للاثني ستة ومن ثلثة خمسة الختني خمسة ومن ثلثة ثلثة
 لكل اربعة عشر وللانثى اربعة وعشرون والختني سبعة وثلاثون وكذا
 الحال في الختني فاخذ الام من ثلث حصتها الخس البنت ومن الثلث
 السدس لانه الزايد على خمسة البنت لان للام ان تقول الزايد باعتبار
 فرض الذكورية هو السهم الزايد بعزب خمسة في خمسة ثم ستة في المربع
 للام من سهم الاثني اثني عشر وكذا من ثلث سهم الختني ومن الثلثة خمسة
 لكل ثلثة وعشرون وللانثى ثمانية واربعون والختني ثلثة وسبعون
 وجه الاحتمال الاول انا اذا فرضنا الختني باعتبار ثمانية وكرتارة
 انني فما حصل الختني يكون ثلثا باعتبار الذكورة وثلث باعتبار الانثى
 لان للذكور نصف المقتضى وقوله خمسة في خمسة ثم ثلثة وفي الستة مع
 من خمسة الختني لان سلة الختني والباقي من خمسة لان لها ضيق بنت
 ونصف بنت فليلت اثنا عشر والختني ثلثة وللأم من ثلث خمسة الختني
 خمسة وهو احد البيه خمس فخير خمسة في خمسة يبلغ خمسة وعشرين
 وليس للثى خمسة الختني وهو عشر سدس وهو المردود بقوله مع المكسر من
 حصته مضرب وفي مجموع السدس مع العشر ومن ثلثة في خمسة وعشرين
 يبلغ خمسة وسبعين ومما يقع من ذلك في حال اى ويحتمل ان يكون

عن

الحال في الخلق ووجه هذا الاحتمال ذكر المصنف وهو ظاهر قدس سره
 شر وعلى الطرفين الثالث الامم بدعي الخسيسة وثلاثين من مائة و
 ثمانية طها بالعين السدس ثلاثون والبث بدعي الخسيسة اثنا عشر
 سبعون وطها ثلثا الباقي بعد السدس وهو سدس وثلاثون سدس
 حشود والخلق بدعي ثلث الباقي بعد السدس وهو نصف ونصف ثلث
 ومائة وثلثين الخسيسة اثنا عشر سيعود فينتج المتارخ في ثمانية
 وعشرين فالحق بدعيها اجمع فمطري بضمها والام بدعيها ستا عشرة
 ثلاث والبث بدعيها ثلثين وعشرين مطري احد عشر وهذا الطريق يصعب
 على الاحتمال المروى خاصة وقد علم على الاحتمال الاول من الطريق الاول
 وهذا ظاهر قدس سره من بعد الخسيسة ثمانية واثني عشر في الميراث لثلاثين
 في المستحق ان لم يمتل بعد الميراث ولا الفريضة وحسب مقتضى ان يتركوا
 حالين تارة ذكورا واخرى اناثا كما يعمل في الواحد وان تركوا بعد الاحكام
 ثلاثين اربعة احوال وللثلاثة ثمانية والمائة ستة عشر والخسيسة اثنا عشر
 وثلثون مثلا وهكذا يجمع ما لهم في الاحوال كلها فمقتضى على عدد احوالهم
 في اخرج بالقيمة فهو لهم ان كانوا من جهة واحدة وان كانوا من جهات جمت
 ثمانية لكل واحد منهم في الاحوال ومقتضى على عدد الاحوال فالحارج بالقيمة
 فهو نصيبه اذا تعدد الخسائي كما خلفت الخسائين فقد ذكر فيه احتمالات
 في هذا الموضع والاحكام في فقهنا تارة ذكورا واخرى اناثا كما يعمل في
 الاحكام النسبية على من الاحكام ثمانية اربعة احوالهم في الاحتمال
 ثلاثين اربعة احوال لان الاكثر لا يحتمل ان يكون اثنان ويجعل ان
 يكون ذكرا وعلى كل واحد من الخسيسة ثمانية فكل واحد احوال المذكورة والافضل

وضرب الاسمين في الاسماء اربعة ويجعل الثلاثة ثمانية احوال لان ثلاث
 اربعة احوال فان اناذ سمها ثالثا كان له على تقدير من الاحوال المروية
 للثلاثين حلال وضرب الاسمين في المروية ثمانية وللاربعة ستة عشر
 لان المراجع له على كل واحد من الحالات الثانية التي للثلاث حلال واثنا
 عشر في ثمانية ستة عشر والخسيسة اثنا عشر وثلاثون حالة لان الخسيسة له على كل
 واحد من المقادير الستة عشر حلال واثنا عشر في ستة اثنا عشر وثلثين
 وهكذا يجمع ما لهم في الاحوال كلها فمقتضى على عدد احوالهم فالحارج بالقيمة
 فهو لهم ان كانوا من جهة واحدة وان كانوا من جهات مستقلة جمت ما
 واحد منهم في الاحوال ومقتضى على عدد الاحوال كلها فالحارج بالقيمة
 هو نصيبه وهذا هو الحق عند لا بدعي كل واحد يجب ما فيه من احوال
 وهو عدل بينهم وفي وجه الحق يعطى بعض الاحتمالات دون بعض وهذا
 الحكم لا دليل عليه وثالثه والشرع عليه وارجح ذكر المصنف فحقا بل هو هنا
 الكلام بل فضل فلا حاجة الى ذكرها قدس سره من ولو كان مع الخسيسة
 احد الامم من قبل الخسيسة ثمانية والسدس نصف الفريضة من مائة وعشرين
 فان اكتفينا بالاحتمالات فلا بد ان اثنا عشر وعشرون وان ارجح الاحتمالات
 فله حال ذكورتها عشرون وكذا حال ذكورتها الاكثر خاصة وحال ذكورتها
 الاكثر خاصة وله حال اثني عشر اربعة وعشرون فله ربع الميراث في ذلك
 احد وعشرون مقتضى سمها ثلاث اربعة احوالها في حال لا يطري في ثمانية
 احوال فكان له ربعها اما ثلث مائة وعشرين لكتبا بالكل الاحوال
 مضرب خرج الخسيسة في مخرج السدس مبلغ ثلثين في اثنين في المخرج مبلغ
 ثلثين احد الامم من تارة السدس عشرة واثني عشر الخسيسة ثمانية اربعة احوال

احد عشر سبعة اربعة وعشرون سبعة من الخسيسة على جهة تضرب
 اثنين في ثمانية فمقتضى على حالين كما ذكر المصنف قدس سره
 ان حصل الخسيسة من من اربعة في المصنف باعتبار نصف المذكورة احتمل
 مع بعد الخسائي سقوط اربعة فان لم يمتل من من نصف الرد في نصف
 المذكورة في احدهما من المصنف الاخر بالذكر من الاخر وذلك لان في كل
 واحد منهما اعتبار نصف ذكر فمقتضى اعتبار ذكر الذكر من من الرد
 ويجعل عدم ذلك فيحصل نصف الرد ان اكتفينا بالاحتمالات والمصنف
 بعد الاحتمالات وقد يجب بعد الاحتمالات سمها ان الخسيسة
 سمها من ثلثة ارباع الرد ويكون له ربع الرد حال اثني عشر وهكذا
 قول الوجه عند عدم منع النصين من مجموع الرد لان المانع المانع هو
 ذكر واحد كما سل المذكورة ولم يوجد فكان المصنف اعتبار استحقاق الميراث
 من الرد قدس سره وهل يصح ان يكون الميراث والاحتمالات في كل
 حق لو كان الخسائي زوجا وزوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث
 الزوجة والمقرب المتع الاساري من ان امرأة ولدت واولدت قال الشيخ
 في المصنف لا يستد في الخسائي ان يكون ابا واثلا لانه في كانه ذكر مستثنى
 ويستد ان يكون زوجا او زوجة الماعلى ماري وفي بعض الاحتمالات كان
 زوجا فلا يصح ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة والطريق ما قلنا
 في هذا الكلام نظر انه اذا كان زوجا يكون زوجته اثنى عشر فيكون
 له ميراث الزوج والاب وقال شيخنا ابو القاسم بن سميد في كون الميراث
 مستثنى من لان الزوجة نصف من حال الخسائي الماعلى مستثنى عنها ولو
 كان ميراث في امرأة الفة ولدت واولدت ووجه المتع ان في الرجل لا يكتفى

في كون الولد ولا مقي المرأة فلا بد من اعتبارهما فلو كان فيه في ثلثين
 جهة الابوة لم يكن له مقي اثنى عشر جهة الابوة وقد علم اساري من ان امرأة
 ولدت واولدت اثنى عشر الى ماري والشيخ عن علي بن الحسن قال حدثني
 محمد الكاتب عن علي بن عبيد الله بن مسوية مسوية بن شرح قال سئل قد
 الى شرح امرأة فقالت ان فحلت فمقتضى قتال لها وان فحلت فمقتضى قتال
 انت حصصا فاحتمالها الميراث وقال لها تكتفي فقالت اني اسرى الى اصيل ولي
 في حق فقال قد كان من ميراثي ميراثي عليه السلام في هذه نصيبه فميراث ميراث
 حيا الميراث فقالت انه ينبغي سمها جميعا فقال من اين ليقت الميراث فقالت
 للبين منهما شي ليين حيا في وقت واحد وستطمان في وقت واحد
 قتال لها انك لتضربين عيب فقالت احتج بما علمت من هذا روي
 ابن عمر في واحد من حاتم في طيبتها فاولدتها ولدا وانما جئت لما ولد في
 لتقرق بيني وبين زوجي فقام من مجلس القضاء فدخل على علي عليه السلام
 فاحضر ما قالت المرأة فارمها فادخلت وسالها عما قال القاض فمقتضى قتال
 مما الذي احتج به قال فاحضر زوجها ابن عمر لما قال له امير المؤمنين عليه السلام
 هذه امراتك قال نعم قال قد علمت ما كان قال نعم قال قد احضرتكما احضرا
 في طيبتها فاولدتها قال ثم وطبها بعد ذلك قال نعم قال له علي لا تستأجرهم
 من حاصي الميراث على يدنا والحق وكان سعدا وامرأتين فاقى بهم فقالت
 خذوا من المرأة ان كانت امرأة فادخلوها بيتا والسواها شيئا فادخلوها
 من بيتا بها وعدوا اصطلاح خديها ففعلوا ذلك ثم خرجوا اليه فقاموا عليه
 الجنب الميراث بعد عشر ضلعا فقال علي عليه السلام اية اكبر اتيتم في الجنب فاحضروا
 من شرها واعطوا عاردا وحذاق الميراث لا يصل قال الزوج ابني الميراث

أما في وجه هي الحق بالرجال من أخذت من الفقيه قال إن وثقها
من أي آدم وحقق استقلت من صنع آدم وأصلح الرجال أقل من استلح
المتد بعينه وعدوا استلحها أصح الرجل فاسمها جزها
قد راسه من فعل من الرواية شكل النسبة بينهما إذ هي أم لأحدهما
واب للأخر ولشروط في إضافة الأخر اتحاد أحدهما بينهما وهي متقية
هذا فرع على أن النسبة ولدت وأولدت وتقرير أنه إذا ولدت
من امرأة أبنا فنسبها إليه بالابوة وإذا أولدها منها الرجل فلكا نسبته
إليها بالابوة فلم يحد الأب نسبا ولا الأم ولشروط في نسبة الأخر
اتحاد أحدهما نسبا بمعنى أن يكون أب أحدهما من أب الآخر أو أنه أمه
وهنا ليس كذلك ولولا تحقق الأخر في أوجهة يحكم عليها ليس
بأخرين للأبوين ولا للأب وحده ولا للأم وحدها والأولى حيث الأخر
لأن من ولدها من واحد لكن شكل النسبة لا يلبس للأبوين ولا لأحدهما
خاصة **قال** قدس الله سره من له رأسه ويدان على هو واحد يقطع
أحدهما فان نسبها فبها واحد وإن أبنته أحدهما خاصة فيها إتيان في
الحيات وكذا التفصيل في الشهادة أما التكليف فإثبات مطلقا وفي التكليف
أحد وان كان أثني ولا يقتصر على أحدهما وإن تعد مطلقا ولو كانا
أثنى لم يحل إشتاء لأحدهما كمال ودفعه الكل **مسائل** في البر
على برت **مسألة** برت شخص واحد أو اثنين قال المصنف يوقف أحدهما خاصة
عند برته فان أسماها بأقارب واحد فها واحد فلهما ميراث واحد
إن أسماها بغيره خاصة **مسألة** ميراث اثنين **مسألة** ميراث واحد في الشهادة
بما يثبت من ذكره فان ثبت أحدهما بغير الآخر فبها واحد في الشهادة

والأقاربان كل واحد بالبينه **في التكليف** قال المصنف ما أسان مطلقا
أي سواء استيقظ أحدهما باستيقاظ آخر أو لم يزل كل واحد منهما بالبر
عاقلة بشيد **مسألة** حكم في الكاح حكم الواحد مطلقا لأن الزوج واحد ولو
كل يستدعيها لمع وطو ما سوا كان ذكر أو أثنى فإذا كان أثني لم
تعد ذلكان زوجهما فتجمع بين الاثنين وهو محال وعند في جملتها
نظر في حيز الكاح وكونهما واحد كفي في الإيجاب والقبول فلو كان
ففي ثمانية فبان وجوب أحدهما ومنع الآخر وقيل أحدهما ومنع الآخر
بشأن من تزوج أحدهما تزوج من غير مرجع ولا في إعتبار إعتاقها
وكذا في البيوع وسائر العقود **مسألة** لو تزوج أحدهما لم تنقض منه وإن كان
عقدًا لما يستقيم من التقدي في الآخر والمدة والمدة ولو اشتركا في الغاية
أخص نسبا فان قلنا واحد هل يرد ما فصل عن دية واحد لو أسب له
دون الآخر أشكال يثاب من جعل الأشاع الأوقات في إتيانها بما يقين
أحدهما دليل على الرقبة والدليل أن يكون مستورا المدون ولو لم
يصلح للألانة ولأن الشارع رتب عليه أثر وقدما ميراث شخص
وزام بها الورثة فلو لم يكن ثالثا لكان قد فصل بالبر ليس نسبا
وهو محال فبها المدة إذا قتل واحد ومن أن وجوب الزم ببيع مولى
مؤشبهة والأصل غير مملوكة وقد دفعه شكل إلى الاستيعاب
وأبعد دفعه فالمراد شكل من حيث التقدير ظاهر من حيث وجوبه
التي جعلها الشارع دليل على ما لم يرد ولو المصنف في الكاح
أثر في الصورة الأولى وهي صورة عدم إتيان أحدهما بإتيان الآخر
من الزم هنا وهذا أصعب وشبهة المصنف شكل فلو كان المصنف

الكل **مسألة** لو ارتد أحدهما لم يفتل قطعا إلا ما به الوجه الآخر من غير ذنب
ولا ينجس ولا يضرب وفي التحليل حكم نجاسة المصنوع الذي سحر به للمزني
دون الشك وتحريم الزوجة بارتدادها إذا كان تحريمه لو كان أسن في
الميراث وبرت غير الميراث من الميراث فبها في الزوجة وإن ورت غير الميراث
نصف ميراث الزوج فهو يفتل حكمهم بأنهم واحد في الكاح لا بمخالفة
أن يكون نصف النفس ميراثا ونصفه ميراثا وإن لم يورث وتزجج الحكم
المصادر من أحدهما بالمنع تزجج من غير مرجع فالأولى المنع وقد دعا في
سبع مقددها في الميراث ولا يترجمها عدد للجنة لا يحل بها على الغير **قال**
قدس الله سره في النسبة برتها أبواه ومن تقرب بها أو بالأب بالنسب
والسبب وفي النسبة يلزم قولان **مسألة** قد تقدم البحث في هذه المسألة في
أوردت الدية مطلقا **الفصل الثالث** في الميراث بالنسب **قال** قدس
الله سره لو قرأ بين ولا وبرت سواء بأخر وضع إليه نصف ما يورث فان
أثني ثالث فان صدقة الثاني ما نكح الثالث الثاني لم يكن له أكثر من
الثالث لأن لم يقر له أكثر منه والمشهودان له نصف الثلثة وعلى الأول
يقتل أن مع الميراث الأول له سدس الثلثة لأنها بلفظ عليه بأقرار الأول
ويكون الثاني الثالث دفع الميراث إلى الثالث ثلث ما بقي بين ويجعل
أن يكون دفع ثلث جميع المال لأنه قد عليه يدفع النصف إلى الأول
ونصف الثلث إلى الثالث وسواء دفعه حكم حكم أو غير حكمه
بسبب الحكم هو علم بالخال بهذا قرار الأول أو يعلم للثاني أو لعدم
والخطأ في حق الأول يورث ويقتل علم الصفات إذا لم يعلم بالثاني من أحد
بأول أو لم يعلم أنه إذا في ميراث الأول لم يورث منه يجب عليه ميراث الأول

إذا علمه ولا يخرج الزاكم ومن فعل الواجب لم يحسن فلم يصفى وإن علم بالثاني
وعلم أنه إذا قرأ بعد الميراث لم يقتل فمن يفتل من غير ميراث
قد تم بفتح هذه المسألة واختيارا فيها وقد ذكر المصنف وجه
المحتملات فلا يحتاج إلى ذكرها **قال** قدس الله سره لو خلف أسن فاق
الأكبر بأحقين وصدقة الأصغر في أحدهما ثبت نسب المتوفى عليه فلهما
ثلاث وسدس الميراث وأربعة ومزجج الميراثين أثني عشر للأصغر من
سدس الميراث وثلاثة وللثقف عليه أن أقصا حبه مثل سهم الأكبر
وإن أنكر فقل سهم الأصغر **مسألة** وجه هذا أنه إذا اتفق الوارثان على
الميراث ثالثا وكلا عاقلين ثبت نسب المتوفى عليه لأن النسب يثبت
بشهاد العدلين وأما المختلف فيه فيجب بشاركة للعدلين بأخذ منه
التفاوت بين وجود وعدمه وفي زيادة نصيبه يحكم في له عليه السم
أقول العقلان على افتتم جازي يكون للثقف على تقدير الميراث الرابع الربع
فالمثقف عليه أن اعترف بالربع كان له الربع أيضا فاخذ سكر الآخر
الثالث وسبق للبايع السدس وإن أنكر لم يكن للبايع إلا نصف السدس
وللثقف بهما الربع وللآخرين كل واحد منهما الثلث **قال** قدس الله سره
يجوز أن المتوفى عليه أن صدق صاحبه لم يأخذ من الأصغر الميراث باق بين
لأنه لا يرضى عليه أكثر منه ولأخذ من المختلف فيه من الأكبر نصف
ما في بين بين من ثمانية للأصغر بثلثه سهم وللأكبر سهمان سهمان
وللثقف عليه سهمان وللآخرين يدعي الزيادة في دفع إليه كما لا بد من
أكثر من الثلث وقد حصر من يدعي الزيادة في دفع إليه كما لا بد من
في يد آخر فاق بها لغيره فقال المصنف إنما للثقف فإتيانها يدفع إليه ويجعل

واربعة عشر سنة ولا ينضم على ورثة اذ ليس لها ريع صحيح مصروف لاصل
 في اثنين بطلع اربعة وستين للزوجة ثمانية وسقط الى ابوها وصليب
 الميراث ثمانية وعشرون سقط منها سبعة الى الزوجة والباقي للجد
 وصليب البنت التي لها زوج اربعة عشر سقط منها سبعة الى زوجها
 والباقي للجدها واربعة عشر للبنت الاخرى وسقط للجدها ثم مرقعوت
 الزوجة قبل ما يراوثة فاصل ما لها ثمانية واربعون ثمانية لاسيها واثنى
 عشر لزوجها واربعة عشر لابنها والباقي لاربع صحيح مصرفها في اثنين
 مصبر اصل المال ستة وتسعين منها ستة عشر لاسيها واربعة وعشرون
 لزوجها وسقط الى اخيه وثمانية وعشرون لاسيها سقط منها سبعة
 الى زوجته والباقي للجد واربعة عشر لبنتها التي لها زوج سقط منها
 سبعة الى زوجها والباقي للجدها واربعة عشر لبنت الاخرى وسقط
 الى جدتها ثم مرقعوت الميراث قبل الميراث فيكون اصل مال اثنى عشر
 ثلاثه لزوجته واربعة لاسيها وسقط الى ابوها والباقي في خمسة لاسيها
 وسقط الى اخيه ثم مرقعوت البنت الاخرى فيكون اصل مال ثلثه
 واحد لاسيها وسقط الى اسها واسان لاسيها وسقط الى اخيه فبلغ
 ريعها من ثمانية وعشرون واربعة وعشرون من ستة وتسعين ومن تركه
 ابيه خمسة من اثنى عشر ومن تركه بنته الاخرى اسان من ثلثة صحيح ذلك
 ولا يستأني ولا في نفس اصل وارب الميراث من تركها ثمانية وحشون من
 ستة وتسعين منها ستة عشر اصل مالها والباقي بلا شئ من تركه

الرجل حسن من اربعة وستين ومن تركه الميراث اربعة من اثنى عشر
 ومن تركه البنت التي لها زوج اسان من ستة ومن تركه البنت الاخرى
 واحد من ثلثة جميع ذلك بلا شئ والزوج الميراث من تركه ابيه
 سبعة من اربعة وستين ومن تركه امه سبعة من ستة وتسعين بلا شئ
 ومن اصل تركه ثلثة من اثنى عشر لزوج البنت من اصل تركها
 ثلثة من ستة ومن تركه ابوها سبعة من اربعة وستين ومن تركها
 سبعة من ستة وتسعين بلا شئ **اول** لم ير احو المصنف قدس سره في هذه
 المسئلة مقدم المصنف في الميراث فانه لو قدم المصنف لفرع من ميراث
 اولاد ومات زوج وزوجه فميراث الزوج اولاد فميراث ميراث الميراث
 قبل الميراث اولا لكن لما كان هذا التقديم غير واجب لم يقدّم به هنا
 وايضا فان الخلاف والمروية في تقديمه واحدا المال لا في حساب
 الميراث في الكتب فان الحساب يجب كذا في الحق والمما التقديم على قيم
 التركة في نفس المقدوت ومنفعة المال لا في الجواب **قال** قدس سره
 وابن عمه وابنه خاله غرقا وحلف الرجل زوج وابن العم ابن خاله
 وميت الخال زوجها اصل تركه الرجل اثنا عشر منها ثلثة لزوجته و
 اثنا لبنت خاله وسقط الى زوجها وسبعة لابن عمه ويتصل الميراث
 خاله واصل تركه ابن عمه ستة واحد لان صاله الحي والميت للرجل صح
 ليس له ريع مصرفها في اربعة سلخ الاصل اربعة وعشرين منها اربعة
 لان خاله الحي وعشرون للرجل وسقط حصة منها الى الزوجة والباقي
 الى ميت المال واصل مال بنت الخال ثمانية اربعة لزوجها اربعة للرجل
 يتصل منها الى زوجته واحد والباقي لميت المال فالجواب ان الزوجة

من اصل مال زوجها ثلثة من اثنى عشر ومن مال ابيه ميراثها خمسة من اثنى
 وعشرين ومن مال بنت خاله زوجها واحد بلا شئ والزوج من اصل مال زوجته
 اربعة من ثمانية ومن مال ابن عمها وهو الرجل اثنا من اثنى عشر **قال**
 ولا ينظر الحال من مال الرجل سبعة من اثنى وثلثة المال ثلثة من ثمانية
 من مال بنت المال وخته عشر من اربعة وعشرين من مال ابن عم الرجل
 بلا شئ هذا على قول معين اصحابنا وعلى الاستصحاب لنت المال الثلث
 فتدرك الرجل اثنا عشر ثلثة للزوجة واربعة لبنت الخال وسقط الى
 زوجها وخسة لابن عمه وسقط الى ابن خاله واصل تركه ابن عمه ثلثة واحد
 لابن خاله الحي والميت للرجل وليس له ريع مصرفها في اربعة سلخ اثنى عشر
 منها اربعة لابن خاله الحي وثمانية للرجل سقط منها ميراث الزوجة والباقي
 الى بنت واصل مال بنت الخال ثمانية اربعة لزوجها واربعة للرجل سقط
 منها الى زوجته والباقي لبنت المال **اول** الميراث على قول الحسن بن ابي
 عمير قال فانه ما ان الحال مع العم السدين وقال في من العدة المصنف
 في حق الحال والحال الثلث بينهم باليسوية واذا حضر احدهم كان له
 وقد قيل ان الواحد منهم له الثلث هذا آخر كلامه ويظهر من كلام الشيخ في
 التفسير ان الحال مع العم السدين ويظهر من كلام سائد ان هذا لثمة تركه
 فقيل لذي الكبدى ونص ميراث الدين المصري عليه والمنهويان له الثلث
 وهو اختيار الشيخ في النهاية وابن الجوزي والشيخ علي بن ابيويه وابنه
 في التفسير وكتاب لا يحضر فقيه وابن البراج وابن الصلاح وابن حجر وابن
 اذنيهم وهو اختياره والبدوي والاصح عند المادوا ابو بصير في الصحيح **الاصح**
 عليه اليقين قال سالت عن ثمن ميراثي فقال لي اخي انك كتاب علي عليه السلام

لم يرد من فقال يا محمد ان كتاب علي لا يرد من قاضيه فاذا كتاب علي لم يرد
 فيه جعل مات وترك عده وخاله قال نعم الثلثان والحال الثلث والقيمة
 على الوجهين ذكرها المصنف **الفصل السادس** في حساب الفرائض وفيه سطر
اول والمقدمات **المطلب الثاني** في الفريضة اما ان يكون مقدّم السهام او لا
 او ناقصة الحق له الثاني ان ينظر الفريضة على السهام **قال** قدس سره
 وسقط واحد من كلاله الميراث مع اخات اب فارد عليها على ما بال النسبة
 وعلى الاخوات للاب خاصة على ما اذا اجتمع اخات اب لا يجزى واحد
 من كلاله الميراث كاخ فلاحخت للاب النصف بالمراسين والواحد من كلاله الميراث
 السد من الميراث ايضا يجرى ثلث يرد واختلف اصحابنا فيه فقال بعضهم يرد
 عليها من الميراث اربعة وهو اختيار ابن ابي عمير وابن الجوزي وقال الشيخ في النهاية
 يرد على الاخوات للاب خاصة فان الواحد من كلاله الميراث السدس وللأخت من
 واحد الثلث بالنسبة وللأخت من الاب النصف والباقي يرد على الاخوات
 من الميراث وهو اختيار الصدوق في كتاب من لا يحضره فقيه وابن البراج والمفيد
 في المقسعة وقال الشيخ في الاستبصار دوى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سالت عن اخات اب واخات ام قال لا ميراث لهما من الميراث السدين
 ولا ميراث لهما قال وهذا الخبر يدل على انه اذا اجتمع اخات من ابين اخات
 من امه فلا ميراث من الميراث السدين والباقي للأخت من الاب وذلك خلاف ما عليه
 ما يذهب اليه قوم من اصحابنا من وجوب الميراث لهما لان ذلك خطأ على ما عليه
 هذا النص وهذا هو اختيارنا في الصلاح والمصنف في التفسير المستوفى
 عند علي ان لا ميراث من ميراث الباقي بعد سدين من ميراث الميراث وثلثه
 من قبل الميراث وادعى اكثر علماءنا عليه الميراث لانا نجمع الثرائين فيكون ميراث

مشرطه لشروط احتجاده تختلف باختلافها فيناط التبيين ينظر
 الإمام أو نائبه وبحقل الثاني لأن السبب السويح للحكم هو إجماع الشرا
 ولا اعتبار بالخصوصية المستحصات ولا نه حبل الشريعة ولاية الحكم
 استقيم الشرط وتوافق به الخصام فتصير خبري برضا الإمام على ذلك وأنه
 ولي الخصمين ولقول الصادق عليه السلام انظر الى الرجل عرفه حلانا
 وحرمانا ومثل اخواننا ناكلوا اليه فداخلكه عليك قاصيا فمن عليه ولا
 نص على العموم وعلى الخصوص أو **باب هل يشترط فيها القيد** وضع التعليق
 بحقل الأول لأن التعليق في أحكام جزئية لا يقع مكيف في أمكنة ينطبق به
 أمورية هو القضاء وهذا دليل من **باب التنبيه** بالادنى على الإلهي
 وبحقل الصحة لأن الشيء على الله عليه وآله قال أمير المؤمنين قدس سره في
 جعفر فان قيل فاميركم عبد الله بن رواحة فقلنا ولاية على شرط ولا مانع
 أكبر من القضاء فافصح في ولاية صرح في القضاء والفرق في الأول والبيع
 في مذهبنا **الفصل الثاني** في صفات القاضي **قال** قدس سره وفي اشتراط
 عليه بالكتابة الشكل **القول** الثاني من أن أكل الناس بنو خاتمة الإمام
 البقيصل عليه وآله وسلم وسما سراج الأحكام والمكان والكافة ليست
 بشرط فيها لا صلى الله عليه وآله كان أميا فاذ لم يشترط في الأصل على
 الفرع أولى ومن أميا من أمات السبط فان القاضي يحتاج إلى البصيرة
 الذكاء وهي أصل فيهما والأصح عندنا لا يشترط للأختصاص وهو أن يشترط
 في المسبوط والمنصف والجواب أن الذي صلى الله عليه وآله ولا يتم مقتضى
 وقوله حافظ لا يحتاج إليها ولا عليه عليه السلام عليه السلام
 عضو صانع قار القاضي **قال** قدس سره ولا يصح في القضاء

مشرطية فلا يصح أن يكون لغير حاكم الشرع ومن أن يحكمها بحبله بمنزلة
 القاضي والمحكم فيه قابل بملأه استيفاء العقوبة كالمقاصد
 هذا المذهب فيه أشكال يشاء من أميا حق لحاكم الشرع واشتراطها على
 اجتهد ولا يتأنيها على الاحتياط التام ومن هجوم الخبر وأنها هي شركة
 بين أمه والأدنى وهو أن أميا يتولا الحاكم شرعا ومن لم يظفر فيها
 للأدنى بل هي مختصة به فبان الحكم فيها **باب** أنه لا يندفع الإلهي المراسم
 لحكم فلا يفتقر بالمعاقلة ودية الخطأ ولا يزاحم إرباب الدين في العجز
 والموت ولا إرباب الرضا لا يبدان يكون ذلك التقص حايير الحكم عليها
 فلو كان أين أحدها لم يبيع واعلم أن المصنف ذكر في أول هذا الفصل بهذا
 العبارة **قال** ولو زاعق حصان يحكم بعين الوعوبة فحكم لزمها حكم في كله
 في أحكام حق العقوبات وذكره هنا في الخبس واستيفاء العقوبات
 أشكالاً ولا يتأني بين الكلامين فان الأول المراد منه الحكم بالعقوبة على
 سقمها والمراد هنا أنه إذا حكم بشئ من العقوبات كالمقاصد وحده
 المشتت فعل له استيفاء أو ليس فيه الحاكم لحكم في أحدهما ولا في
 صدى أنه ليس له الاستيفاء لأن العقوبة ليست بمسعة بل بقصاص
 المشرط في **باب** متى دمج أحدهما قبل أن يحكم بمطل الحكم ولم يكن للحكم
 في الثاني أو القاضي حكم لم يفسد الإلهي مقتضى قضاء غيره وإن لم
 يوافق أحدهما **قال** قدس سره ولو قال الإمام من نظري في الحكم بين فلان
 وقوله مقتضى دية فلي أبقاها ولاية فيه نظر **باب** ما ملأه
 أن الولاية خاصة أو بغيره خاصة بين شخصين معنيين هل يشترط
 فيها بالسبب أو يصح التلذذ بغيره البصيرة بحقل الأول لأن قلة القضاة

واشتراط الحرية والسلامة من الصمم والخرس **القول** قدس سره الطوبى و
 المصنف إلى اشتراطها البصر وهو الأصح عندنا لأن لا يعرف لا شهادته
 في بعض المقامات والقاضي يفتد شهادته في كل الأمور ولا يفتقد إلى شهادته
 التعزير للحكم على أعينهم ولا نه طريق إلى العلم بالمجوسات يحتاج القاضي
 إليه وقيل لا يشترط لأن شيب عليه السلام كان أعمى وكان نبيا والبصر
 يقوم مقامه الشاهدان والجواب يقع كون شيب أعمى بالحكمة ولا يحبان
 بالوحى وقوله المؤمنين في زناهم ولا ينظر أميا الحرية لأن القضاء من إله
 الخليفة وإن العبد ما يورثه والقاضي أمر قاهر ولأنه لا يسمع شهادته
 مطلقا على قول بعض الأصحاب فتصنوا وأولى والأصح عندنا وعندنا إلى
 وحيداً اشتراطها وهو اختيار الشيخ في المسبوط وقيل لا يشترط لأن
 بالعلم والزهو والاحتداد وهذا مذهب الشيخ نجم الدين إلى القسم من سعيد
 واعلم أنه لا يشترط فيه السلامة من الخرس لأن فهم لا شامسة الآخر من طلق
 لا نه احتجاء في فلا يصح الشهادة على حكمه لأن مستند الشهادة على البصيرة
 فلو كان مثل شهادته الآخر من لا يسمع وهو لا يرى حكمه أولى وأما الصمم فان
 الشيخ حاشاه لم يصح إجماعا لا يحتاج إلى البصيرة ولا قراءات وآيات
 وروايات من جماعة يسمع أو من صوت فبغير خلاف على المنع لأن فيهم
 بين المسلمين والأصح الجواز لقضاء من لا يعلم اللغة ويحتاج إلى المعجم وأنه
 لا فرق بين تعليمه على المسبوح مع أمكان بغيره كدعوى وبين تعليم جماعة
 بها أمكان بغيره والطرف بين هذه الأمارات الثلاث أن الحكم إنشاء لفظي
 فيكون مقتضى المسبوح الخرس في الكلام يحتاج إليه في الحكم وأما البصر فيحتاج إليه
 في تعيين المحكوم عليه وتبين سبب كل وجه لأن ذلك الفصل المهر وتعيين

به كالأفعال والجموع وتعيين الشهود وتعيينهم لأن التركة يتجه إلى العلم
 الصغرى بالمشاهدة ولا تسلسل وهو البصر وما الصمم يحتاج إليه
 في طريق الإبراء والحاصل أن من فقد حقا فقد علم بوقوع ذلك الحث
 إليه وقد علمه غيره من الجواسين يتعدى كثير منها وهو أن القضاء لأن
 حكمه عام فلذا شرط في القضاء الصمم لا يفقد يتوصل إلى العلم بالبيع
 كالعين الضعيفة **قال** قدس سره شره ولو شرط اتفاقهما في حكم فالأقرب
 الجواز **القول** وجه القرب أنه اضبط والجواز في الشهادة وهو أصله ولا مانع
 كالتوكيلين والعصيلين وبحقل عدمه لأن الخلاف في مواقع الإجماع
 كثير وهو يورى إلى تعطيل الحكم فتعدي أكثر الخصومات غير متصولة وإن
 غاية غضب الحاكم الغش على الإجماع فيما يحتاج إليه وهذا الشارع عليه
 فلا ينطبق به والأدلة **قال** قدس سره ولو مضت المصلحة فولية من لم
 يسكن الشرط في الجواز مراعاة للمصلحة نظر **القول** الثاني من فضل الشرط
 المستعمل لمقتضى الشرط ومن شئت المصلحة الكلية التي هي أصل في شرع
 الأحكام والأصح أنه لا يجوز لقول النبي صلى الله عليه وآله القضاء ثلاثة أبناف
 في النار وأحدهم في الجنة رجل علم بالحق فقصاه به فهو في الجنة **القول** الثاني
 الناس وهو على جهل فهو في النار ورجل جاد في الحكم فهو في النار ولأنه
 لا يجوز في المنطق في الحاكم أو في إتيان وقع في زمن على علمه لا أن يكون
 في زمانه ليس بحجة إنما يكون حجة لو كان منه أو باختياره **القول** الثاني
 أنه شره ولأخذ الصل من الضالين فان لم يسمعن وحصلت الضرورة قبل
 تبيان والأقرب المنع **القول** الثاني على الشيخ في المسبوط والقولان وكذا ما على الشرايع
 فيه وجزم كل منهما مرجعاً إليه بالمنع وهو اختيار المصنف والأصح عندنا

قام بواجب الذي يجوز استدعاء من به ولاية لم يعمل لا عمله بما لم يعمل لنفسه
 واحق القائلون بالجواز انما لا يجب عليه عينا ولا كفاية او يجب
 باحدهما فان كان الاول جازا اخذ الجدل انه من قبيل ما يجب اليه الغير
 لثبته وانظر الى اخذ الجدل عليه فيان وان وجب باحد المعنيين جازا
 ايضا والا لم جازا لو كانت اما حرف الاجماع او تكليف بالامكان
 او احتياج اليقين في ان به علم بيت المال وعدم التوجه اما ان يجب
 الصبر بلا مؤنة او السعي والمقتضاه من عدم احتياجهما وهو تكليف
 من غير احتياج اليقين وهو حق الجاهل والجاهل كذا علم به في محله
 وينبغي جواز اخذ الاجرة حينئذ لانه لا يبعد الاقرية واخذ الزرع من بيت
 المال لا ينافيه قدس الله سره وفي تحريم الاجتهاد اشكال ولا فرق بين
 احتلف المأمورين في هذه المسئلة فقال بعضهم يجوز ان يسأل
 عالم منصب الاجتهاد في بعض الاحكام دون معين بل في بعض المسائل
 دون معين ومنه آخرون اجمع المأمورين بان كثير من الفقهاء يتفقون
 في كثير من المسائل ولا يعطون بها فلو لم يحرم الاستماع للاجتهاد وعطفت
 واجمع آخرون بان الجمهور جاز ان يكون له تعلق بالمسئولة فلم يحرم
 الاجتهاد فيكون كل الامارات واجب عن ان تفت الجعقة في الحكم
 لا كونه علة في ان السامع لا يملكه فهو مقيد ويلزم مرتبة الاجتهاد
 وهو ملكة في امر عام والمخوفي انه هو المرجع والمصوب وهو واجب
 المسئلة وهو ان يكون له من سلطة المظن يحصل جميع الامارات
مسئلة ثالثة في الغرض قدس الله سره ولو جاز ثم افاق في حدود

صحت **الحق** يجب لزوال الولاية لان الفاعل مكلف بالضرورة
 والحقوق ليس مكلف بالضرورة ولا بتحتاج الحكم لا يجوز عليه ان
 سقاه الحاكم مع عدم الولي الذي فالحق والفتاى لا يثبتان
 حيث عدم الولاية لم يقد لا يجب مقتضاها وهو من حكم له وفيه
 وجه آخر لبعض الفقهاء بالمعوق كالاتحاد فلا يثبت السب فانزاله
 المانع من حكم السب وهو عقوبة والفتاى تشاء من عدم الغرض بان
 الحكم ومانع السب فلا عتقا مانع الحكم والحقوق مانع السب ولهذا
 ما لم يحجر على المعز عليه وجرى على الحقوق واجاب بعضهم من ولاية المعنى
 عليه فغير يتحدد نفس عليه وليس بجديد قدس الله سره فلو يتحدد نفس
 المنسوب او حقونه او عزله او بونه اسعد الناس عنه سواء غرله الامام
 او لا قيل لا اسعد بذلك لان التائب عنه كالنايب عن الامام اذا
 استقام مشروطه باذن الامام وفيه نظر **الفصل** في حكمها الشيخ
 رحمه الله وجه الاول ان التائب كالوكيل وجه الثاني رعاية مصلحة
 الناس وجه النظر يمنع استنزام استنابات صيرورته نايب عن الامام
 لا سيما الالامات الشدة وكذا كان كذلك كذا نايب الامام كذا
 عليه السلام فان يكون للامام لكن السابق باطل لان عليا عليه السلام
 ابا الاسود كما باقي ولان الاستخلاف لم يوافق في الصلح فلا يثبت فيه
 بطلت المعاونة ولا يصح تحدي انه ان لم يكن ما ذواته في الاستخلاف عن
 السب انزل وان كان ما ذواته في السابقة عن المنصب وسجلت
 عنه لم يثبت وان قال استخلف عن نفسه انزل وان اطلق في حياته
 قدس الله سره ولو مات امام الاجمعي فلا يثبت انزال الفضا

وجه الترتيب ادولاهم في ولاية وقيل لا يعرفون لشد الضرر على المسلمين
 لحلق المبدأ عن الحكم منقطع الحوادث وحكي التبرع رحمه الله الفقيه
 في الملبوط ورجح انزاله قدس الله سره الغرض وهل يجوز عزله اذا
 فيه نظر **الفصل** هنا سأل يجوز انزل اذا ظهر من الفاعل ظنا اجماعا
 قال الذي المصنف ويكفي فيه غلبة الظن لو كان عزله لا يشكال في
 جاز عزله ان لا يظهر منه خلل ولم يكن من يبيع للضمان غيره لا يجوز عزله
 ولا سفر له او عزله غير المصوم ان لا يكون كذلك في الغرض عليه
 ككونه فقه وتحن فيقول الغرض ايضا ان تنق ذلك كله فيكون عزله
 اقرا حاد في جواز قولان حكاهما الشيخ في الملبوط منشاها ان اير
 على بن ابي طالب عليه السلام في الاسود ثم عزله فقال له عزلي واجت
 ولا حجت فقال عليه السلام اني رايك بيلو كلامك على الخصوم فتبين هذا
 ليس بمعنى شرا فيكون عزله اقرا حاد وقيل على عليه السلام ما لم يكون
 للسلية فلا يكون اقرا حاد اجمع المأمورين بان به سجن لولا الولاية فله
 ان ينفذ الممنون وان لم ينفذ في اول الامر منكم فطاعة السلطان فرض
 ولا نفاذ به وكذا لو ان عزله المراد ولاية على البلدان فكذا القضا
 اجمع المأمورين بانها ولاية شرعية لا زول الاعراف كفتل شرطه
 بعد ايلحطه المسلمين من ولهم فلا يجوز عزله مع سداد حاله كالوعت
 على وليه والامام الاول وسفر على ذلك ان العزل اذا كان في محل النظر
 فلا يترتب على الحاكم وحكم سعودي ظاهر باضاف الغرضين فاذا اراد
 ان يثبت المنزول من قبل ولا يجوز من غير حجت وعلى الثاني لا يجوز ان يثبت
 اليقين عن حاله وهل يفتق الامارة على بلوغ الخيرة افعال ليس

الوكيل ومن القطع بعدم انزاله بالضرر **الفصل** الخلاف في ذلك كالحذف
 في الوكيل وقد ذكر المصنف وجه الاحتياط والاصح عندنا ان لا ينفذ
 مثل اسلم ولا يؤم احد محلات ثلثه اما العيث او تكليفه بامكان
 ان جاز فاما ان يكون حكمه معها اولاد ولول لم يستمر عدم غرضه وقد
 انه انزل والثالث ليستلم العيث في شرع الحكم وانكحاله وكلما
 استلزم الحال في حال وعرض استنزام عدم انزاله عدم يكن الحاكم
 من غرضه بخلافه وبقي حيث لا يبعد الخبر ومنع استقاله قدس
 الله سره ويتعزل بانزاله لا وكيل في عمله وشال ذلك البيع على تركه
 او عايب او ماع شهادة في حاوثة بعينه واما المصوبون في مثل عام
 كقوام الامام فالوقوف قال الذي المصنف انهم لا يعرفون الفتاى
 وانزاله غير خلاف لادخل ارباب المصالح وسيبهم سبيل المؤمنين
 من قبل الواقف **الفصل** انزاله لخلق في الواحي والمدن والخلاف فيمنع
 قدس الله سره ولو شهد مع عدل ان هذا حكم فاجز ولم يثبت
 نشا ومن انه مقبول الشهادة وقد شهد حكمه مقبل كذا
 الموضوعة على صانع محرم ولم يذكر نفسها ومن انها قد يرد بذلك فتنة
 والعيث على تقدير عدم قبوله فلقظه الحاكم مشروكة بعد من قبل من
 يتل فلا يحمل على الصحة الا بالضرر واعلم انه لو شهدت البيعة بان
 هذا قد حكم به حاكم من غير تعيين هل يتل اولاميه خلاف **الفصل** قدس الله
 و لو ادعى على المردون رتبة احضر الفتاى وفضل بينهما كان الوقت لاحتلال
 من يشاره فاسقين وان لم يذكر الاحدة فلا تقرب حاج الادعي اذا حجت
 انهم على الفتاى ان لم ياحل مع ضرورة **الفصل** معناه انه ذكر انه حكم عليه

هذا اذا قلنا بان
 له ان كان حجة
الفصل في
 المانعة له في
 بطلان انزاله

لم يذكر انه اخذته قبل نفع من الدعوى قبل الالاف كان ابن الشرع
 و الظاهر ان احكامه على الصواب فيجعل بهذا الظاهر ان يقوم المحنة
 بخلافه ومن لم يسمع وهو اختيار والذي لا يرى عندى عدم الصانع لانه
 يبطل الدعوى الى الحكم وقايد الخلاف انه على الصانع بغير الدعوى
 بجبره وعلى عدم الصانع لا يحضر الا بعد احضار البينة فعلى الثاني لا يفتى
 ان البينة يتام في حقيته وكفى بها لكن الغرض ان يكون عن يمينه لا يفتى
 انما على ان الدعوى صحيحة وحديثه فانما احضر المرفوع ادعى المدعى ثم اعادها
 ووجه ما قاله المصنف انه يجب الغرم على القاطن لتزويجه فدعواه في الحقيقة
 على وهي امر ممكن قال قدس الله سره فلو قال يفتى على الشهادة فاسقين وجب
 احضار وان لم يفتى المدعى بینه فانصهر واعتذر انتم وان قال لم احكم الا بشأ
 فاسقين وجب احضار وان لم يفتى المدعى بینه فانصهر واعتذر انتم وان
 قال لم احكم الا بشهادة عدلين قيل كيف البينة لا يعتز به مثل المال وانما
 من بل الصانع وفيه نظر لان الظاهر من الحكم الاستظهار وحكمهم في
 ما بين ادعاه الظاهر **اقول** هذه المسئلة الاولى التي هو قول وان لم يذكر
 لا اخذ لكن شئ قال فلا قرب جماع الدعوى بغيرها على الخلاف ثم جزم هذا
 بالجماع وانما يحضر قبل البينة فان اق فلا بحث وان قال لم احكم الا
 بشهادة عدلين فبينة ثلاثة **اقول** ان مكلف البينة وهو قول الشيخ في
 المسئلة **اقول** اعترض بالحكم وعلى المادحة والخبر وادعى ما يزيل
 عنه فلا يفتى بینه وفيه نظر لروم المشقة ولم يأت الحكم فلم يتقدم اصل
 الحكم وحيث مبينة على ان الاصل في الحكم سفل المال الصانع الى ان ثبت
 غريمه وليس بجدا لانه لا يكون حجة للفقاه مع التزويج والمصلحة

انه يفتى في ما بين ادعاه الظاهر كما لم يأت اذا ادعى عليهم فها
 وهو قول الشيخ في الخلاف وهو الاصح عندى وعند الذى قدس الله سره
اقول انه يفتى بغير يمين لانه كان ابي الشرع وقصان منصبة عن
 القليل ولما ابتدأ احكام الشيخ وهو حسن فقد ظهر ان الخلاف في هذه
 المسئلة في موصفين احدهما في ان احضار هل تفتى على البينة ام لا
 عليه بینه المصنف في المسئلة الاولى يقول ولا اقرب حلها وثانيتها في
 انه اذا انكر هل كلف بینه او يحلف او قبل قوله من غير يمين وبعض الفقهاء
 نصب الخلاف في جماع اصل الدعوى وقال انه مبنى على الخلاف في الحكم
 بشهادة العديدين ومن في معناها هل تقتضي فيها ام لا وليس بجدا لان
 هذا الخلاف غير معروف وانما الاتفاق حاصل على ان الدعوى موقفة في
 الجملة وعلى ان بینه المدعى محكوم بها **قال** قدس الله سره فلو قال نائب القضا
 هذا المال اقر على لم قبل وان صدقة المرفوع لا تحجة وفي المسئلة الثانية
 في قد اجزم المثل نظر **اقول** لما فرغ من البحث عن الدعوى على القاطن جزم
 في بيان الدعوى على انا به الذين يجوز لهم اخذ الاجرة فتزول نائب المرفوع
 لا يريد به في الفتا لانه لا يجوز له اخذ الاجرة بل لانه اقر له ولم يفتى
 المرفوع لانه لا يتجرأ تناؤه ولا ضله فلا يتجرأ تناؤه وقوله في الحكم
 بيمينه في قد اجزم المثل يريد به في ثبوت اجرة المثل لا يفتى ان البينة
 في قدرها ومثلها النظر لانه ابي الشرع والمصل في فضالة العينة وانما
 عدم التزويج قال والذي المصنف قدس الله سره هذا الخلاف مبنى على ان
 من عمل لغريمه ولم يحضر كراجه على يمينه اجزم **اقول** في المسئلة الثالثة
 في كيفية الحكم **قال** قدس الله سره ثم يحلف مستدرا القليلة ليحكم وجوب

المضرم اليها وقيل يستلها **اقول** الاول قول الميبد وابي الصلاح وسلاو
 ابن حمزة وابن ادریس واحد قول الشيخ ذكره في الشهادة والثاني قول الشيخ
 ايضا في المبسوط وابن البراج لما روى عن القليل اسه عليه ولم انه قال
 خبر الجاهل ما استقبل به القليل **قال** قدس الله سره وهل يجزأ اطلاقه
 با دعيه الظلم وان لم يحضر خصمه الا قرب **اقول** وجه القريب ان الجس
 في بين الشئ صدر عن حكم الشيخ فلا يبطل بغير وجه هذا الظاهر
 وبحق الجواز لان اتقاه حكمه بقرينة وهو متاخر عن ثبوت الحق كما تبنا
 ولم يثبت والمصل البراء **قال** قدس الله سره وان ذكر قايما وزعم بظلم
 حتى اطلاقه نظر اقربه انه لا يحل ولا يطلق لكن يراى ان الجان يحضر خصمه
 ويكفي اليه ليحلف فان لم يحضر اطلق **اقول** وجه القريب انه جمع بين الحقيقين
 وهو الاصح وبحق ايقان في الجس لما تقدم من انه حكم حكم وبحق اطلاق
 لما تقدم ايضا **قال** قدس الله سره ثم ينظر في امارة الحكم الحافظين الاموال
 في اتيام والمجانين والمجبر عليهم لسفه وغيره والودائع وقرعة الوصايا
 بين المساكين فيقول القاطن وبمين العاجز مشارك ويستدل به ان كان
 بالصلح ويقر ان كان ايضا في ثبوتها وان كان قدر صرف وهو اهل له فقد وان
 ما كان فاقضا كان اهل الوصية مبين كالتة اء والمساكين احق بالصانع
 ان لا يفتى في المصروف وعدمه لانه اوصله الى اهل كذا وفي الوصية غير
 الوصية **قال** الاصح الاول لانه يفتى الغرم **اقول** به في كراجه على كل من
 زعم ولا يفتى في شقوق **قال** قدس الله سره ولو لم يسمع اجزم فتى وجوبها في
 ان صاحب الحق ان كان **قال** من انما من انه عمل له وضعه يعونها ليه وبناته
 فيصالح المظن فيكون من يمينه **قال** به شره ويجز ان قد اجازها

وقت القضاء واتحاد المساجد بحيث الحكم دائما على اى **اقول** الخلاف في
 في مقامين اتحاد الحاجب وهو الذي يكون وصول المتأخرين الى القضا
 موثق على اذنه وقيل حرام لان لم يفتى رسول الله صلى الله عليه وآله ولا
 على عليه السلام ولما روى ابو جهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
 من دلى من امور الناس شيئا واحجب من دون حاجتهم احجب الله دونه
 حاجته وفاقه وفقره والاقرب عندى انه ان اتحادا دائما بحيث يقع ارباب
 الخارج ويضرم فهو حرام وان كان اتحاد وقت الخلوة جائز اتحاد
 المسجد محللا للقضا دائما او اكثر يا اكثر الفتا على الكراهة وقيل
 با بحتة وهو قول ابن البراج في المذهب ونظير كلامه في المبسوط وقيل
 باستحبابه وهو اختيار الشيخ في قوله واختيار الميبد وابي الصلاح ولان
 وابن البراج في الكامل وابن ادریس اجمع المرفوع وان النبي صلى الله عليه وآله فعله
 في مسجد وعلى عليه السلام فعله وذكره القضا بالكونة معروفة والجواب
 الفرق بين المعصوم وغيره ظاهر اجماع المرفوع بان القضاء قرينة وطاعة
 وانصاف بين الناس وافضل الطاعات في المساجد والاقرب عندى ان
 المصنف هنا انه كن اتحادا دائما لتزول على ان يفتى المساجد مساجدا
 ومجانينك وحضوماتك الحديث والحكمة يستلزم المضمة ومنه حكم
 الشيخ في المبسوط عن قولهم قالوا بالكرامة مطلقة واعلم انه لا يكره
 الحكم بتعليق خصم **اقول** عليه فانه عليه السلام يفتى في العبد في
 في سجود لا يكره النذر كان سفل حصوة في الجاهل فيحضر خصما
 فيبطل الحكم بينهما **اقول** في التوبة **قال** قدس الله سره وانما يكره
 قال للدعي هل لك بینه **قال** انما جاز بینه فلا قرب جماعها قبله **اقول**

أما لا تقرب عند الصنف هو الأصح عندنا أنه قد يعلم بها وأن علمه فلا
 غلب بل يحصل له شيان فلا تفتق بين كلاميه ولعله كانت فاسته أو صغير
 ثم بلغت أو تابت وطبعه وسق لم يحصل التناقض ومن حيث ات
 كذا في بعضها والجلاب أن جعل الألفاظ على المعاني الذميمة أو لم يجعلها
 على المعاني الخاسية فالنقطة يلزم أن يفتق العلم والحكم لا يعدلها والحاج
المطلب الثالث في مستند القضاء قال قدس سره الإمام مقتضى بطلان
 مطلقا وغير مقتضى وجوب الناس وكذا في حقه تعالى على المراجع **أول**
 الكلام في هذه المسئلة في ثمانية ثلاث **الحاكم** **الحاكم** به **ح** شرط
 أن قلنا أنه لا يحكم بغير علمه **أما** **أ** فيقول انفتت الإمامية كافية على أن
 الإمام عليه السلام يحكم بغير علمه مقتضى وإما غير فقال الشيخ في
 الخلاف يحكم بغيره في جميع الأحكام وبه قال المرفق وهو الأصح عندنا وعند
 والى وحديث وعقل المرفق عن ابن الجيد أن الحاكم لا يحكم بغيره في ثمان
 الحقوق ولا الحدود وحقه الشيخ في المسبوط عن قوم وقال فيه والى
 غيرهما وروايتنا أن للإمام أن يحكم بغيره وإما من علماء من الحكم فلا يلزم
 لأنهم أن يحكموا بغيرهم وقد روي عن بعضنا أنه لا يبرأه أن يحكم بغير علمه
 في غير النكاح وقال أبو الصلاح أنه لا يحكم بغيره وقال ابن خنجر يحكم الحاكم
 في غير النكاح يحكم بغيره في حقوق الناس وللإمام في جميع الحقوق وهو لا يفتق
 في غير النكاح في جميع **الأول** في ثمانية والسادس والسابع فاقطعا
 في غير النكاح لا يحكم الحاكم على غيره في ثمانية فاقطع الحاكم به حكم
 في غير النكاح في جميع **الثاني** أن قلنا بالمشاهدين قضاء
 في غير النكاح بالعلم في ثمانية بغيره في جميع الأحكام والأول ومنع الثاني

الثالث أحد الأمرين لازم إما عدم وجوب انكار المنكر وعدم وجوب
 اظهار الحق مع انكاره أو الحكم بطلان الأول باطل معن الثاني وبيان
 الملازمة إذا علم بطلان كلام أحدهما فإن لم يجب عليه منه عن الثاني
 والمنكر واجب والأول يستلزم الأول والثاني الثاني أصح للأصول عما
 روي عن النبي عليه السلام في قضية الملازمة فلو كانت راجحة من غير دين
 وبأن فيه بطلان والهمة منع القضاء ولأن فيه تركية فبطلانها والجلاب يستلزم
 ومنع الشهادة ولو بنا مناعة فإن عند مدرك القاطن لو قال ثبت عندنا
 وصح لدى وحكت كذا لزم حكمه ووجب بقوله ولم يجب حاصص وقد حصل
 به الشهادة ومنع أيضا أنه تركية نفسه وبالمعارضة منصب ما غفر وأصح
 المانع منه في حق قضا على بنا منية على الرخصة والمباحة **وأما**
 فهو إقام أحدها تركية الشهادة قال السمع يحكم فيها بطلان إجماع الأول
 التسلسل أو الدور ولا يبرهن بتفصيل الأحكام أو في الحكم لا أنه لا يفتق
 الرجل زوجته ثم ثانيا تحضرت ثم بعد الطلاق كان القول قد يجب فإن
 حكم بغيره وهو استقلال الزوج وتسليمها إليه فحق وإن لم يحكم به
 وقف الحكم وهكذا في العتق وبأن في الأحكام وثانها أنه إذا أقر عين في
 مجلس حكم وقضاه حكم إجماعا وإما إذا أقر شرا قبل سقي على القولين في
 القضاء بالعلم وقيل أن الخلاف إنما هو فيما إذا علم الواقعة سرا وبأن المضم
 أما القدر فلا خلاف في أنه يحكم به وثانها الحدود والشهادات التي روي
 فيها لا روي فيها حدف والشهود لما روي فيها لا روي فيها حدف
 ووجه بعضنا بطلان المنع في الحدود الحكم كماله في حق آدمي ومما
 القضاء وفيه الخلاف وسادس الأمر أن لا يكره على الحكم ولا يفتق

وذلك في الكل **وأما** في ثمانية معه من شاهدين وقيل شاهد واحد **قال**
 قال قدس سره ولو شهد عنه شاهدان بصلاته ولم يذكر فلا يفتق
أول وجه القريب أنه لو شهد أحد الحاكم حكم غيره قتل فكذا إذا شهد
 الحكمة لا يحكمه فله والجميع المقتضى أن يجمع المقتضى وخالف الشيخ
 في المسبوط في ذلك وقال لا يفتق الشهادة على فعل نفسه عندنا وعند جماعة
 وقال قوم نعم الشهادة على فعل نفسه عندنا ومنه وبالأول أقوى وقد
 روي أن سهل بن أبي صالح روى حديث القضاء بالشاهد واليمين عن أبيه
 عن أبي هريرة وجمع منه وسبعة ثم اختلف حفظه لجماعة أصابته فكان يقول
 أخبرت وسبعة أفي أخبرت عن أبي هريرة والفرق أن الرواية مبنيّة
 على المساهدة والتسهيّل وإما الشهادة صلبة على التسديد والمجتهل
 التام ولذلك لم يشترط في الأول العدد واشترط في الثانية ولعل في رواية
 أبيه والمراد وسكن بعض المصنفين أن الحكم في الرواية كما ذكر في القاض
 الفصل الرابع في تركية **قال** قدس سره ويجب على الحاكم الاستزكا
 مع المتكلم بالعدالة وإن سكك الخصم إلا أن يقر الخصم بعد التماسا على
 انكاره **أول** فتشأن من أن العتق الحق المشهور عليه وقد أقر بعد التماسا
 أن يجرى بغيره الحاكم وكل من أقر لغيره من علمه لغيره لغيره
 على أنفسهم جارية لا قد أقربا بوجوب الحكم لخصمه عليه في حذبا قدس سره
 في رواية من أن العتق والتسديد على الله تعالى وهذا لا يجوز الحكم بشهادة
 بالثبوت وإن يقر الخصم به ولا أن الحكم بشهادة الإنسان حكم سديد به
 لا يجوز بغيره الواحد ولا في عتق عدم الحكم بغيره لأن أحد الأمرين لازم
 إما أن يستلزم بطلان واحد أو الحكم بشهادة غير العدل واللازم بطلان

اللازم أما الملازمة قلنا لا يحتلما أن يحكم عليه مع الحكم بصلاته **أول**
 والأول يستلزم التسديد بقول واحد والثاني يستلزم الثاني وإما بطلان
 بطلان فلا يفتق **قال** قدس سره وهل عليه أن يقر حال المشرك أو الشاهد
 للخصم محقق ذلك لكان أن يقر عنهم عدلوه وهل عليه أن يقر
 قدس سره محقق ذلك لكان أن يقر عنهم عدلوه وهل عليه أن يقر
 من قريب المنع فإن العدالة لا تجري **أول** في الأول محقق عدمه لأن الشارع
 أوجب البحث عن الاستزكا وإثباته والعداوة مانع ولم يصل عدلوه
 مدعيه اليه فلا يحتاج لانه خارج عن معنى العدالة وإنما قال العدالة
 لا تجري لأنها ملكة نفسانية تنبع من الأقدام على الكيد ولا صلا على المعاد
 ومقدم بالأقدام على الكيد ولا تقدم على الكيد فإن كل كيدية يفتق في
 العدالة فلا يفتق لأن عدم المركب بعدم أحد أجزائه ووجه الثاني
 أن الشهادة بعيدة غلبة الظن وتفاوت في القوة والضعف وقد قبل الظن
 تصدقة في الضليل دون الكبير ومنع على تجري العدالة أنه لو عدل في
 شهادته بطل قليل ثم شهد في الحال بال كيدية هل يحتاج إلى تركية
 مني القوي يحتاج وعلى عدمه **قال** قدس سره ولا بد في التسديد من
 الشهادة وبه لا يثبت بطلانها ومقول أشهد أنه عدل مقبول الشهادة وثبت
 عدل لا يقبل شهادته والأقرب الاستزكا **الثاني** **أول** في المسألة أن
 لا يكره في تركية الإمام على قوله هو عدل وفيه المصنف عليها يقول في
 عدل لا يقبل شهادته بل لا بد أن يقول مع قوله هو عدل مقبول الشهادة
 قال الشيخ في المسبوط يكون العدالة لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم
 على العدالة فقط والأصح عندنا اختيار المصنفين الذين كل من يقول الشهادة

العدالة وثبت عدلها لاعتبار شهادته كما ثبت في الشك انما هو شهادة من غير
شفاعته وقال بعضهم يحتاج الى ان ينعن قوله عدل على وقت او يقول انه عدل
مقبول الشهادة في كل شيء **قال** الاقرب عندنا من مقتضى ما قلناه بقوله مقبول
الشهادة وعدل وان لم يكن له عدل واهل ولا خلت ان قوله مقبول
يدل على انه عدل اما تضمنه او بالزوم اليقين بالمعنى للاختصاص على الذي
يلزم من تصور مدروسة بقوله فلا يحتاج الى التكرار ولانه قد حكم بان
الاختصاص مطلقا المستحق للاعتراف او المزموم له فان مقبول الشهادة احضرت
العدالة مطلقا والحكم بثبوت الاختصاص يستلزم الحكم بثبوت الامر وفيه نظر
لأن كون الامر حيا ولو لم ينعن العلم به فلا يجرى من الحكم بالاخص الحكم بالاعم
الامر العلم بكونه اخص ولا يستلزم **قال** قدس الله سره ولو سأل المدعي
الغير بعد جمل غيبته الى ان ثبت العدالة قبل جاز لقيام اليقين بهما
ولا يقرب المسح **ان** قال الشيخ يحس لان الاصل العدالة حقا فمعرفة حقا
ولا يقرب المسح من حله كاختيار والى الصفات لان شرط قول اليقين
والحكم في العدالة والجهل بالشرط يستلزم الجهل بالشرط فلا يجوز الحكم
به باطله العدالة مسوقة لان الجبر عذاب فلا يجرى معصيا لم يتوجه
عليه **قال** ولا وجه لذلك لكون كل حكم من حكمين شاملا من الناس غير
واضح ان يثبت هذه المسئلة على مسلمين **قال** هل العدالة شرط او التمتع
فان لا يثبت لغيره تعالى ان جاءكم فاستقيموا عليه فثبتوا واجب اليقين
وواجب الاتقان فثبت عن الحكم عند غير معلوم التسليم وذكره في وصف لو لم يكن علم
بثبوت الامر فثبت ان عدلها عليه فثبت الجهر الجهر ان وجهه كان سوا هذا
من معلوم التسليم وهو باطل فظاهرا وكذا سوا لم يثبت التسليم فثبت

وهو الحق وقول الماسمية لامن شدة والام لم يثبت الحكم بل على شدة
البركة بالبينه ولعله تعالى واشهد وادوى عدلكم فالجهر لو قيل
لكن ساديا للعدل ولا يجوز احكاما فحين بالترتيب المقدم **قال** انما يثبت
على الاحتياط لا بد فيه من اليقين وان اعتذر فاجله الشارع فله والحكم
وهو شهادة العدلين والسلط على الالغير وعقوبته يثبت على الاحتياط
الثام **قال** قدس الله سره ولا يثبت الجرح الا مقترنا على ما اقول هذا اختيار
الشيخ في المسبوط والخلاف لكن علمه في الخلاف باختلاف الناس بسببه وفي
المسبوط بان العدالة امتداد صفة على الاصل فلما قبلت مطلقة من غير
تفسير والجرح اخبار عن عيب حادث وتبعه ابن ادريس وابن حمزة وذهب
ابن الجني الى التفصيل بينهما وتدل على الاطلاق بينهما والامر على انه
لا يقبل الجرح الا مقترنا لان دعيا استدلالا بلامر الحكم جازما فيكون
قد حكم ببراءة في جهاد وان الحكم بالحق حكم شرعي يستلزم من الاجتهاد
قول من الحاكم قوله كان مقبلا بالحق وقال المصنف في المختلف لا فرق بين
الجرح والتعديل بل لا يحيط ان يقع الجرح مطلقا ولا يستفصل عن حله
لان احفظ للحقوق **قال** قدس الله سره ولو يقارنت بينتان قبل يصفى
الحاكم ويحتمل ان يجعل بالجرح **ان** الاول في الشك والخلاف والى الثاني قوله
في المسبوط ويقتضيه ابن ادريس وابن حمزة وقال والى في المختلف انما الجرح
حكم بالجرح والامر في وقت الحاكم وهو الاصح لان التعديل يضمن الامر والجرح يضمن
الامانة والحق والامانة مقدم على الحق لان مقدم علم الجرح على الجرح
وهو على ضروري والعدل يثبت على اصل عدمه ويستلزم عدم البشاعة
وهما ظنيات والعلم الضروري اقوى من الظن الكلي ولا يثبت بغيرهما

بان يراه الخارج ولا يراه العدل ولو امتنع الجمع بان تشهد العدل شاهدة
فعل الصدق في الزمان الذي عليه الخارج بحيث لا يثبتان في وقت الحاكم
لعدم الاول وفيه **قال** قدس الله سره واذا ادعى الحاكم بعد التولية لوقوعه
خطا الشاهد فليحس وللشاهد الشاهد على التفصيل فيما احتلت كل
فان امتنع على اعاده لفظه جاز له الحكم بعد البحث وان ثبت الرتبة على
ان يشاء من وجود ساطع القول وهو العدالة وجزم الشاهد اصله
ومن الرتبة ومن ساطع الحكم عليه الظن بلامرية **الفتاوى** في نفس الحكم
قال قدس الله سره وان لم يكن من اهله يفتقر احكامه اجمع وان كانت صوابا
على اشكال نشأ من وصول المسحق الى حقه **ان** في حديث انه حكم من ليس
باهل الحكم بكون باطلا ولا فرق بطلان ما يمتنع من الحكم خاصة **قال**
الحكوم به حيث علم انه حق **قال** قدس الله سره ولو كان الحكم خطا عند الحاكم
الاول وصل باعد الثاني فحق يقضه مع كون الاول من اهله نظر **ان**
يثبت من ان الحاكم به اعتقده انه باطل فلا يصح ومن حيث انه صواب على ان
المرافق وقد حكم به من له اهلية الحكم والاصح عندى نقضه **قال** قدس الله سره
والا فرب ان كل حكم ظهر له خطا سواد كان هو الحاكم او السابق فانه يقضه
وكيفما ثبت الحكم بما عليه حقا **ان** اذا علم الحاكم الثاني بان الحاكم الاول الخطا
في حكمه او الحاكم نفسه علم انه حكم بخطا والخطا في الحقيقة نفس الخطا
او السنة للمدعي الدلالة مع علم سنة السنة ولا جمل فتقرر ذلك الحكم
واما اذا ظهر خطا الحكم لاستداده في الاجتهاد الى دليل فله ان يثبت
في نفسه ولم يثبت له برهان على فساد هذا الحكم بل ظهر فساد في مستند
فيستلزم البحث عنه فاما في الاجتهاد المستند ان الاقرب نقضه والحكم

عليه حقا ووجه القرب قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله الآية والخطا لم
يقول الله وان اقر ما يستلزم خطا حكم بالخطا مع العلم به لا يرفع فيه وقوله او الظن فانه
جائز فظاهرا وفيه نظر لان قوله مع العلم به لا يرفع فيه وقوله او الظن فانه
في عين المسح فان الدليل الظني لا يقتضي ما حكم به دليل ظني ولا لم يستقر
الاحكام انما يظهر باجتهاد ثبات فلا يقتضي والام يستقر **قال** قدس الله سره
ولو شهد على طاعة فاستان باطنا وظاهرا العدالة وقع واستباح كل منهما
لما جعل اشكال **ان** في شأن من ان العدالة المستمرة والطلاق هل هي العدالة
في نفس الامر او في الظاهر فيلزم الاول لان من ليس بعدل في نفس الامر لم يكن له حكم
عليه انه عدل فلا سائل له قوله تعالى واشهد وادوى عدلكم وقيل بالثاني
لأنه عليه السلام يحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وان التكليف بما في نفس الامر
تكليف بالامان وقد تقدمت هذه المسئلة في كتاب الطلاق وذكرنا فيها
الفتاوى في الجرح **قال** قدس الله سره ولو ادعى على شاهدين انهما شهدا
عليه بزوجهما فان اعزها فاعزهما والاطالب المدعي بالبينه على اعزهما
فان وقد ما فتى في حجه البين عليها اشكال اقرب ذلك **ان** من اشكال
استزاه تقطيل امور الناس لا متاع الشهود من الشهادة ولا بد لم يرفع
حقا ما لا يشاء ولا يثبت بالكل ولا يثبت عليه ولا يرد البين ومن اش
يستخرج المال لانه لو اقر بذلك لزمهما فكفا دعوى سبب التلافى فثبت
دعواهما بلا سبب ولانه التلافى مال فليسع كالخانة ووجه الفرق
انه يحكم التعزير على الزور **المسئلة** في البين واليمين وفي قول
قال قدس الله سره المدعي من الذي يثبت لغيره الحق او الذي يثبت
البشاعة واختلف الاصل والحق ثابتة فلو اخطأ قبل لوط فادى القاتل

فان كان ما يدعى القاتل فان زوج هو الذي لا يترك وسكونه والمرا
 تدعى الظاهر وهو القاتل بعد التنازل فوق تقديم احدهما احتقال
 قال النبي صلى الله عليه وآله البينة على المدعي واليمين على من انكر فقلنا
 ان جواب النكاح في المرافعة الظاهر واليمين اقوى من البينة لما قلنا
 المتقدمة جلب النفع فملك على المدعي بصيرته المحقة صفة كلام المتكلم
 من النكاح المحقة الضمنية لقوى عينيه والمدعي عليه لم يبال كل محبة انكر
 ذلك فعلى المدعي الطلب قال الله تعالى ولهم فيها ما يدعون وشراطين
 اضافة الانسان الى نفسه شيئا بل والى غيره بل ملكا كان او حقا في غيره او في
 ذمة والمدعي عليه من مضاف اليه استحقاق ثمن وتدرج المدعي عليه
 انه الذي يترك لوترك المضمومة اي يترك وسكونه والمدعي عليه من يترك
 اذا ملك **اما** الذي يذكر املا محققا فملك الظاهر او مضافا لاصل
 والمدعي عليه هو الذي يذكر ما يوافق الظاهر اما لاصل فاذا ادعى في
 ذمة غيره او عينيا في يده وانكر فبده هو الذي اذكت ذلك وهو الذي
 يملك من اضافة لاصل لان الظاهر يراة ذمة غيره عن حق وعرو وهو الذي
 لا يترك وسكونه ويوافق الظاهر لاصل فبده مدعي بالترتيب وعرو
 بيمينه **فذلك** فان كانت في التفسير وقد كانت في المسائل **اما** السائل
 قبل السبق فخلقنا فقال الزوج المست مضافا لنكاح بان فقلت المدا
 يملك لضافته لنكاح متنا فان قلنا المدعي من لوكت ترك فالمراد
 بالزوج مدعي عليه **اما** لوكت لوكت فانما زعم انفساخ النكاح فقلت
 وبك بالانكاح النكاح وان قلنا للمدعي من يملك قوله الظاهر في الزوج
 من المدعي لان الثالث الذي زعمه خلاف الظاهر والمرا مدعي عليه

القاهر فقلت فاذا حلفت حكم بارتجاع النكاح وان قلنا ان المدعي هو
 الذي يذكر خلاف لاصل فالمراد بيمينه لان لاصل عدم مقدم احداهما على
 الآخر فقل الزوج هو الذي يترك وسكونه لان النكاح حصة فاذ لم يبال بها
 ترك وهي لا يترك لوكت لان بعد شئ الحق صيرته مدعي وذا لم
 وسبق فزعم انه لو ترك ترك فلم يحكم الشارح عليه من والدي ذكره
 ترك المطالبة بالحق وعدم ترك الزمان بل اذا قيل وعلى الثاني هو الذي
 لانها تزعم ارتجاع النكاح والظاهر واما لو قال الزوج المست فقل
 فلا نكاح فلا مهر وقالت هي بل اسما مضافا لاجلها وقوله في الفراق
 بيمينه حكم واما المهر في القول فقل الزوج ان قلنا ان المدعي عليه من
 يوافق قوله الظاهر لان القاتل الذي يذبحه هو الظاهر وقوله المدا ان
 قلنا ان المدعي عليه من ترك لوكت لا نكاح لا يترك بالكون الى الزوج
 يزعم سبق المهر فاذا سكوت بيمينه هلك تأكله وحلف الزوج وبك
 بالسقوط **اما** الذي يصدق في ادم منهم مدعيون لا يترجم
 الرد الذي هو خلاف الظاهر وحلف لاصل وقيل انهم يذكرون ما يوافق
 الظاهر لان الثالث قد ساعد على امانة حيث ابلغهم منهم يترجمون
 ان الامانة ما فيه وهو يزعم او تساعيا فكان الظاهر معهم ولا يترجمون
 لان لاصل بما يوافق ما كان على ما كان وهو الظاهر واما على الآخر فزعم
 المدعي عليهم لان المالك هو الذي اذا سكوت ترك من هذا الترتيب
 يرد سوال وهو ان احد الطرفين انما امانا ما امانا فقلت انك لا تبال
 على المدعي واليمين على النكاح وقلنا ان هذا الذي ذكره يوافق ما قلنا
 استمر المصنف ان يقال هذا السؤال ايجاب يفتقر فيه جميع المصنف

لان حكم شرع مع تمام المتفق للمنع وهذا حد الرخصة لا دعا الضرورة
 الى الاستبقاء ولا يدعي فلو لم يقدم فلو لم لا شئ التام وهو صريح
 فخرج تقديم قول المدعي كسرع اكل الميت في الخصمة فثبت من قولنا
 المدعي يحتاج الى البينة **فان** قدس الله ستر ولو ادعى ضد الحاكم او الشهادة ولا
 بينة فادعي علم الحكم لاداء الشهادة ففقر حبه البينة على نفي العلم
 اكمال فثبت من حيث بطلان الحكم مع الاقرار ومن ان لا يترجم لان
 ولا يثبت بالنكول ولا البينة المردودة ولا شئنا على هذا **اما** الاقوى
 عندي انه لا يقع لان بطلان الحكم بغير
 باليمين او النكول لا يثبت بالحكم بالسبب من غير الحكم بالسبب محال واذا
 اقر الغريم بالحق فقد اقر ببطلان لزوم الحق فثبت مع **فان** قدس الله
 ولو ادعى الاقرار فلا يثبت الزم بالاجواب **اولا** وجه القرب انه لو ادعى
 المدعي عليه بعدد والاقرار منه ثبت حق المدعي وضمي بالمراسلة لا يترجم
 في محلول الحكم وبطلان عدم الاقرار لليمين حقا لا زما وانما هو اخبار عن
 حقه فثبت المدعي لم يدع حقا لا زما فثبت لا يقع بالنسبة الى البينة
ثانيا قدس الله ستر والاقرار بجمع الادعية المحبولة كقرب او قرب كاي
 بعد الواسية **اولا** اختلاف في قبول دعوى الواسية بالجهول عند الحاكم
 او عند الشهادة **اما** الخلاف في غير هاتين الصورتين فقال الشيخ في
 بلائع فربما قدس الله ستر وهو حكم الحاكم بالواجبات ثم ثم اعترض في
 نصي الاقرار بالجهول فاجاب بالفرق بينهما فانه لو كلفنا التفصيل
 لو اجمع على نفي المدعي فانه لو كلفنا التفصيل لا يرجع وهو صحت
 والواجب عند المصنف الجمع لان المدعي مدعي عليه بيمينه ما كان

له فشا او قبا ولا يعلم ثبوتها ولا نفيها فلو لم يجبل له ان الادعي طلبة
 لبطل حقه فالمستحق للاستماع موجود والمانع منق وكل ايمع الاقرار
 او قرب بجهولين وليستفسر الحاكم فكذلك ادعى واستفسر الحاكم و
 بالزمن المخرج وهو لا يترجم عندي **قال** قدس الله ستر وهل يشترط الحكم اكمال
اولا شأنا من معد المتفق لعدم الاشراط واشفاء المانع اما لو لم يفتقر
 فقلنا فحكم بينهم بما اتوا به وخبر ذلك حكم ويجب الحكم بغير التنازع وهو
 لشغل صورة التنازع بيمينه واما الثاني فلا صلة لعدم المانع ومن لم يترجم
 فقلنا محقق لليمين فلا يحكم به وذهب شيخنا ابو القاسم بن سعيد الى ان شرط
 للجم قال وكان بعض من عاصرا ليمينها واليمينه وحلف النكاح هو عبيد
 عن شبه الادعية والاقرى عندي الاول وفيه بعض من عاصرا ما اشار الى
 الفقيه محمد بن قار حاد **الاصل الثاني** فثبت على الادعي **قال** قدس الله
 ستر واذا قمت الادعية فلا يثبت ان الحاكم لا يبتدي بطلب الجواب من الحكم
 بالامعان لبيان المدعي ذلك لانه من له فبوقفت على المطالبة **قال** هذا الثاني
 الشيخ في المبسوط **اولا** ثم قال فيه وقال قدس الله ستر من غير سبب لئلا يترجم
 لان شاهد الحال يدل عليه فان العلم العادي حاصل بان لانتان لا يترجم
 الى محلول الحكم ليدعي عليه ويترجم من غير جواب وهو في حيا هذا الحكم
 يدل على ان الشيخ متاخر عن هذه الدلائل في هذه المسئلة وكل شبهة له قوة
 وجوب والاقرى عندي قوله المصنف لانه من الذي يفتقر على جليل وجوب
 المصنف انما يكون بالصرح لا يشاهد الامران واقرى المصنف على التواضع
 الاقرار عندي استحياء به وعلى كل تقدير فانما ايجاب بيمينه لا يترجم عليه
 في اجاب باليمين على التواضع بيمينه لا يترجم الا بيمينه في تسمية البينة بيمينه

عنه السؤال **قال** قدس الله سره فانما سال الحاكم فاقسمه ثلاثا الاولى الى قوله الثاني الى ان كان في قوله وان اختلف المنكر سقطت الدعوى عنه ولا يحل للمدعي مطالبة بعد ذلك شي وان كان كاديا في عينه ولو ظهر له قال لم يحل له مطالبة واما ثم مساودة المطالبه ولا يبيع دعواه ولا يبيته وقيل يحل بالبيع لان البيعة شرط الحالت سقوط الحق بالبيع وسقط البيع مع الفساح وكذا لو اقام شاهدا واحدا او يذ له مع اليقين نعم لو اكدت الحالت فقه جازان بطلان دعواه وانما من مما يحل له مع استناعه من التسليم **قال** اجمع المصنف على سقوط الدعوى في ذلك المجلس الذي حلف فيه وهل يقع الدعوى لو عاودها في غيره واما ما بين البيته بذلك ام لا ذهب المصنف الى المتع وهو احدى قول الشيخ قال في النهاية والخلاف موضع من المبسوط واختار ابن الجيد وقال المصنف وابن البراج في الكامل وابن حجر ان كان المدعي عليه فلا شرط على المدعي سقوط دعواه لم تنفع من بعد وان لم يشرع سمع وقال الشيخ في موضع آخر من المبسوط وان كان قد اقام البيته على حق غيره وفي ذلك الغيرة لا اشتداد عليه ولم يعلم هو او في حق هو قامة بيته ولو كان دعوى في نفس انه قبل بيته فاما مع علمه بيته فلا يمتثل واختار ابو الصلاح وابن ادریس ولا يقي ما اختار المصنف هنا وهو السقوط لان الجيد المدعي عليه لا يقي ادراك الحق لنا ما رواه عبيد الله بن ابي عمير في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال اذا دعى المأخوذ في النكاح فحلفه فاستخلفه فحلف له لاحقه قبله ذهب اليقين الحق الذي ولا دعوى له قبله وان كان له بيته عاملة قال نعم وان اقام بعد ما استخلفه باسمه حين قسمه ما كان له فان لم يبين قد اطلعت على انهما

قبله عما قد استخلفه عليه قال هو لاسه صلى الله عليه وآله من حلفه كمن صدق ومن سلك به فاعطى ذميت يدعوى المدعي ويدعوى له **قال** قدس الله سره وان في النكاح اليقين على المدعي فان حلف بيته دعواه وان نكل سقطت وهل له المطالبة بعد ذلك اشكال **قال** الاشكال في انه هل له مساودة المدعي على النكاح في وقت آخر وشاهدا للمكحل من اصله بناء الحق ومن اداه الى التكفل فيحصل المأزول ولم ينقطع بستانعة والحكم والجحيم فايد تمام قطع المنازعة ولان النكاح انما يقرب في قول هر كا لبيته وقيل لا لا قراره على كل التقديرين لم يكن له المعاداة وما رواه عبيد بن زياد عن الصادق عليه السلام في الرجل يدعي عليه الحق ولا يبيته للمدعي قال استخلف او تركا اليقين على صاحب الحق فان لم يفعل فلاحقه وهر عام اذ هو يكره في بيان الحق وقد ثبتت انما للعموم واعلم ان المصنف ذكر في الفصل الثاني في الحالف فان رجع ما النكاح رجعت فان نكل سقطت دعواه اجماعا وما رواه سقوط الدعوى في ذلك المجلس والرواية بحمله عليه فالحق المسقط من المطالبة في ذلك المجلس والرواية بحمله عليه وعبر ذلك المجلس فلا ينافي بين الكلامين **قال** قدس الله سره ولو نكل النكاح يعني انه لم يحلف ولم يرد قال له الحاكم ان حلفك ولا حلفك لا كذا لا بد مرات استظهره لا فوضا فان اصرقا الموقر ان الحاكم يترك اليقين للمدعي فان حلف بيته حقه وان استخلفه وقيل بمعنى يكره بطلان او يذ له النكاح اليقين بعد تولد لم يثبت اليه **قال** اشكل للاصحاب في انه اذا نكل النكاح هل يفتق عليه يخرج النكاح او رد الحاكم اليقين على المدعي اجماعا والمصنف واما ما يوجب وسلاوة وبالصالح للمراد وهو ان المدعي في الشبهة وقال ابن الجيد وابن حجر وابن ادریس في الشافعي وهو اختيار المصنف وهو

الموافق وحديث لان الحكم يقي على الاحباط التام ولا يحل للمدعي ان يبيته بل لا يحل له ان يبيته حتى يثبت الحق بل حرية اليقين او يلقه انه لا يحلف او يعتبر ذلك معناه من حيث الحق ولا له للعالم على الخاص ولو دلل منا فلا يظن ضيقه وما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه امره اليقين على طالب الحق وما رواه هشام بن سالم في الحسن عن الصادق عليه السلام قال يرد اليقين على المدعي ولم يقبل وهو تناول هذه الصورة بعبوه وما رواه عبيد بن زياد عن الصادق عليه السلام في الرجل يدعي عليه الحق ولا يبيته للمدعي قال استخلف او يترك اليقين على صاحب الحق فان لم يفعل فلاحقه وهذا خصه على تقدير الدعوى فلا يفتق بغير النكاح اجمع الشيخ بقوله تعالى ذلك او في ان قال بالشهادة على وجهها او يجازي في الزمان ما بين ما فهم فاستغنى عن ما مرودة بعد بين اي بعد وجوب بين وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام حكى عن امير المؤمنين عليه السلام انه انزم احثا يدين ادعي عليه فانكروا كل من اليقين فالزعم بالدين باستناعه عن اليقين **قال** قدس الله سره **قال** السكت الى قوله وان كان هناك الزعم بالحياب فان اتفق حقيقين وقيل يحل عليه وقيل ينزل الحاكم ان اجبت ولا حلفك ناكذ وروى صاحبين على المدعي فان اصرح اليقين على المدعي **قال** اذا ادعى المدعي عند الحاكم بالاحكام حصه الجواب سوا شهايا فمكة الغنم عن الجواب عناد من غير اقامة بيته او لا يثبت في قول الشيخ في النهاية والخلاف والمفيد وابن حجر و سلاوة ابن الجيد فان اتفق عليه حقيقين **قال** المصنف في الجواب ان يبيته من سجدته يحل عليه حق حجب **قال** الشيخ في المبسوط ينزل الحاكم ان اجبت ولا حلفك ناكذ وروى صاحبين على المدعي فان اصرح اليقين على المدعي **قال** اذا ادعى المدعي عند الحاكم بالاحكام حصه الجواب سوا شهايا فمكة الغنم عن الجواب عناد من غير اقامة بيته او لا يثبت في قول الشيخ في النهاية والخلاف والمفيد وابن حجر و سلاوة ابن الجيد فان اتفق عليه حقيقين **قال** المصنف في الجواب ان يبيته من سجدته يحل عليه حق حجب **قال** الشيخ في المبسوط ينزل الحاكم ان اجبت ولا حلفك ناكذ وروى صاحبين على المدعي فان اصرح اليقين على المدعي

حق حجب باقرار وانكاد ولا يحل له نكاحا ففتق بالنكاح او السكت وقوله لا اقوى النكاح ليس كولاوه الاول لتقصيه مذهبا والثاني ايضا قى وقال ابن ادریس انه يجزى في المسكين ناكذ ولا يرد اليقين على خصمه والمسلتان معان لكسك عناد او موقلا اقوى النكاح **قال** في كنيته جامع اليقين **قال** قدس الله سره اذا سال الحاكم المدعي بعد انكاد عن البيته وذكر ان له بيته لم يرد به باحضاره لان ذلك حقه وقيل له ذلك **قال** الاول وهو عدم امر باحضاره قال الشيخ في المبسوط وهو اختيار ابن ادریس لانه حق المدعي ولا يامر الحاكم باستيفاء حقه وهو اختيار ابن البراج في المهذب والثاني قول المصنف والشيخ الطوسي في النهاية وسلاوة وبالصالح وباب الصلح و ابن البراج في الكامل واعلم انه ذكر في فتر لانكار دهم العبارة وسلا الى الحكم المدعي عقيب اللك بيته الى قوله فان قال نعم امر باحضاره مراد بذلك اذا لم يعلم المدعي عليها ان احضارها حق له وان الحاكم لا يامر باستيفاء حقه مراد هنا مع علمه بما بين المقدسين **قال** قدس الله سره واذا اقام المدعي على ان لم يستخلف مع اليقين لان يكون الشهادة على سبب مستحق على الجواب الحق في دمه استظهر اما لو اقام بيته ما رده عين او خصها كان له ان يرضى من غير عين ولو كانت السهود على صبي او مجنون او غائب فلا يفتق من اليقين ويدفع الحاكم من مال الغائب بعد النكاح **قال** وفيه ان يترك ويترك واشتدع المانع اما الاول فلا يفتق اليقين الى البيته في البيته لا للبر المدعي عليه لان الجواب استظهر له الحكم وهل العلة تعرفت بالجملة من النفي في حقه في حق اليقين والحق والغائب فتقضى الحكم وهو ياتي انما اذا طرقتا المسكين لا يهاب القياس وان الحكم في احوال الناس يفتق على الاحباط

فثبت ما به شاهدنا حتى بنشاهدنا وقال تعالى واقتضوا بالله جهدا
 فيما بينكم على جهاد اليقين بالله قال قدس الله سره وحلف المحققين
 وقيل بوضع بن علي اسم الله تعالى وقيل بكتب في لوح صورة اليقين وقيل
 فان شرب يري وان استمع لكل **قول** هو المشهور فان الشارب اقام الاشهاد
 منه مقام الكلام والعقل الثاني هو قول الشيخ في النهاية فانه قال اذا
 اراد الحاكم ان يحلف الاخر سحلفه بلا شارة ولا ياء الى ايام الله تعالى
 ويضع بين علي اسم الله في المحلف ويحلف عليه على انكار ما يدعيه
 وانكاره وان لم يحضر المحلف وكسب اسم الله تعالى ووصفت بن علي جان
 وهذا الكلام يدل على انه يحلف بلا شارة ووضعت بين ايام الله تعالى
 ليس هي عبارة عن اليقين فتعوله وقيل بوضع بين علي اسم الله مراد
 فلا يدسها ولا يكتفي احدهما والعقل الاول هو اختيار شيخنا والمحقق
 انه لا يشرط وضع بين بل الاشارة التمهيدية وحدها كما فيه قوله وقيل بكتب
 الى آخر هذا قول ابن خنزة فانه قال في وسيلته اذا نزع اليقين على الاخر
 وضع بين علي المحلف وعرف حكمها وحلفه بلا ياء الى ايام الله تعالى
 فان قال كتب اليقين على كل ثم عطفها وجمع الماء في ثوب واحد ان يقره
 جاز فان شرب فقد حلف وان ابا الزم وحلف الشيخ فالتزامه وانما
 ان ادريس على اقرس لا يكون له كتابه معقولا ولا اشارة **بشيء من القول**
الثاني في المخالفة قال قدس الله سره ولو قال انا صني لم يحلف بل يستطير بوجه
 نعم لو ادعى الصبي المترك انه استنبت الشجر بالصلاح **حلف** ولو ادعى المترك
 ان يحلف حتى يبلغ ثم حلف فان كل قيل **حلف** على كل فليس عليه حلف
 ان لا يثبت هل هو عين التلويح او الاشارة فان قلنا بل هو فلا يخلو كراه

لا يخلو ولا يحصل اليقين اليقين واما الثاني فلا صلاحه لعدم المنافع وانما
 والشاهد والشرطية لا تثبت المصدقين الشارح ولم يوجد هنا ويجعل
 عدم الصلوات لم يرد المضطربة واليدين اثبات سبب شرعي فلا يثبت الا
 بالنص عليه ولم يوجد ومنع مساواته الميت ان الميت لا يملك له ما يملك
 في الدنيا بخلاف صورة الرابع **قال** قدس الله سره ولو ادعى له حال الموت
 وجوب حق اليقين الى البيت جيبه انكار **قول** نشاء من عموم الضرر على وجه
 الضم والقيام الاحتمال المتحقق لليقين وهو احوال اراه او فقهه للمالين
 الميت ومع وجود المتحقق يجب تحقق الحكم ومن اشياء الاحتمالات بلا ياء
 والياء على الظاهر من مقام الحق **قال** قدس الله سره ولو قال المدعي الى بينه
 حنيفة الحكم بين الصبر واحدا لا يقوم لليقين ملازمة ولا مطالبة بكنيل
 وكذا لو اقام شاهدا واحدا وان كان عددا وقيل له حنيفة او المطالبة بكنيل
 لقدرته على اثبات حقه باليمين فيجوز ان يشهد آخر وليس **حيد** **قال**
 قوله وقيل الى آخر هو قول الشيخ الطوسي في المبسوط وفي آخر فصل الرجوع عن
 الشهادة ولا فرق عندي اختيار المستند ان المجلس يعقوبة لم تثبت سببا
 معي الحكم ولا تعدي شيت الحق بالفعل لا بالقرينة من مرتبة عليه **وليس**
اليمين على السبب على السبب واحدا بالقرينة مكان ما بالفضل من باب الاعتلاط
المرجع في الاجتهاد وفي فصول الملوك **قال** قدس الله سره لا يعقد اليقين المحجب
 للبراهين الا على الامانة تعالى ولو كان كاذبا وقيل بمقتضى اختلاف
 المصنفين مع حفظ الخلافة الى ايام الله تعالى لان الحق التوفاها **وقوله** وقيل
 اشارة الى قول الشيخ **المرجع** في المبسوط وعندنا لا بأس به لان يجب الجزم
 ما به حلف ولا يجوز ان يثبت الحق المصنف بقرينة على محلفين فانما يثبت

والمخالف انا هو على الثاني فيقول اذا ادعى الصبي البلوغ لم يحلف لا شانه
 والامر بالدود ولو ادعى عدمه لم يحلف ولا لازم من جهة اليقين ابطاما
 هذا في الصبي المسلم اما لو ادعى اسيرين المشرقيين في بلاد المسلمين فادعى عدم
 البلوغ فاعترف بوجوب الفدية على المانة بآيت فادعى انه لم يبلغ واما
 الشرايا لاداء قال كثير من الفقهاء حلف فان حلف عمنه ولا يخل منفذ
 اقامها امارته البلوغ مقام البلوغ لان المارة عند الظن وقيل الكافر
 حد والحدود مبنية على التعصيف وقد ذكرنا ما يمكن فيصان حلف عليه فان
 لم يحلف عليه بما امر الله به في حق من ابرئت وهو القتل اذا لم يقتل
 موجود وهو الكفر ولا سرق ولضع الحرب او زارها او امارته التي يحلف
 عندنا بالبلوغ موجودة والمنافع مسنة لانه اليقين ولم يوجد وقال الشيخ
 في المبسوط القول قوله فان حلف حكم به لم يبلغ ويكون في الذرائع فان
 كل حكما يكون له وانه لا يجمع في المقابلة وعدنا والذي يقتضيه مد
 انه يحلف عليه بالبلوغ لا يبين ان عموم احبوا ان الامانة بلوغ متحقق
 حلف ثم قال وما ذكره وقرى هذا الكلام يدل على زعم الشيخ وقال شيخنا
 ابو ايمن ثم سعيد ولعل الاقضية لا يثبت الاسم البينة **حكم** الشيخ
 بان كل متحقق عليه يخرج كونه وكذا كلف قال باحلافة وجعله من الصور
 حكم فيما يكون من غير يمين وقيل للبرهان حكما بالكون لكن قام الدال
 على المنع ولم يظهر مانع حكم به **قال** قدس الله سره اما المدعي فاما حلف
 الحق او انكاره **قال** قدس الله سره قدس الله سره في هذه المسئلة **قال** قدس الله سره
 ولو ادعى اليقين بغيرها جاز الاجتهاد قبل البراهين ذلك لا يرضى المدعي
 عليه وفيما كانك نشاء من ان ذلك تقرير لا استطاع **اقوله** قوله وقال الشارح

الى قول الشيخ ابو حمزة الطوسي رحمه الله في المبسوط وفصل الحكم بالاشهاد
 واليمين واضح بالمرح اليقين استعملها المدعي والاصل بآية الاستحقاق
 فلا يستل عنه الا يرضى صاحب الحق وتبينه ابن خنزة وقال المصنف عشا
 فيه اشكال ومنشأ الاشكال ان الرد هل هو استطاع حقه من اليقين او
 تقوى بين وكلاهما محقق ولا دليل على واحد منهما بعينه وكذا قال شيخنا ابو
 بن سعيد **قال** قدس الله سره فاذا ادعى على المملوك فالعزم بولا سوا كانت
 الدعوى ملا او حنافية ولا يقرب توجه اليقين عليه فان نكل ردت على
 المدعي وثبتت الدعوى في ذمة العبد مع بقاء بعد العتق **قول** قال الشيخ
 في المبسوط ان عتقت الدعوى بيد تملك القصاص في الحكم فيه مع العبد دون
 السيد فان اقرب لزمه عند المخالفة وعندنا لا قبل اقراء واستثنى
 منه مادام مملوكا فان اعتقت لزمه ذلك فاما ان انكره القول قوله فاذا حلف
 سقطت الدعوى وان نكل ردت اليقين على المدعي حلفه وحكم بالحق
 ان كانت حقا سئل بالمال كناية الخطأ وغير ذلك فالعزم فيه السيد فان
 اقرب لزمه وان انكره القول قوله فان حلف سقطت الدعوى فان نكل
 ردت اليقين على المدعي فحلفه وحكم له بالحق وقال شيخنا المصنف وان
 سيد في الشرايع الغريم الخوي ودعى المال والحياة قال المصنف والاقرب
 عندى توجه اليقين عليه الصمود وعليه ما يبا الى العبد ويدل عليه قوله
 ان نكل ردت على المدعي وثبتت الدعوى في ذمة العبد بيمين بقاء العتق
 ووجه القرب انه المدعي عليه والحقية فان كانت عاقله فلا خلاف
 للسيد بما بل اليقين على العبد والسيد يدعى عليه فان نكل ردت اليقين
 على المدعي وثبتت الدعوى في ذمة العبد بيمين بقاء العتق وان كانت

خياره بكل من العبد والسيد معا عليه ولا يصل العبد فله اخلاف العبد
فان لكل حرث اليقين على المدعى وحلف وثبت في ذمة العبد بيمين يمين
العتق واخلاف العبد والادعى عليه لا يمين الادعى على السيد واخلاف
كل منهما لا يمين الادعى على الآخر ولا اخلاف وهذا مراد المصنف بقوله
الا قرب بوجه اليقين عليه ولو صدقه السيد العبد كانت الخاتمة عينا
فله الا تصاح وان كانت خطا فخلعت برقته وان كان ملا يدين المظلمه
ولا يصل العبد بيمين به بعد العتق **قال** قد ساء سر ولا يمين الادعى في
الحدود يخرج من اليقين ولا يمينه اليقين على النكاح ولو صدقه ولا يمينه
عليه فله اخلاف لثبت الحد على القاذف وفيه نظر بل انما من حيث انه
لا يمين في حد **قوله** ومن حيث ان هذا العتق حتى لا يدين وهو المصدق
فليصير الادعى به واليمين عليه ويلزم باقرار المدعى عليه ويلزمه اليقين
مع اقراره لما تقدم فيها مقدم **قال** قد ساء سر ولو اقام شاهدا فاعترضه
ومع يمين النكاح كان له بيمينه كامله فاعترض عنها او قال استطاع اليقين
وفيه يمين النكاح لا قرب ان له الرجوع الى اليقين واليمين مع شاهدين
فان لا اخلاف **قال** وجه القريب ان اقامة اليقين واليمين حزنه والحق لا
تثبت في غير ارض وان لم يصل القضاء وان العدول اليمين النكاح لا
الفتنة فلا ملاب اليقين وكما كان كذلك حقيقة باق فله اقامه اليقين
على شريطة حقيقة ولا مستبنا، وذهب الشيخ الى انه ليس له الرجوع لا
لما بين اليقين واليمين حوله وقد استقطه ولم يصل في فعل المسلم الصغير
بلا حجة فلا يجوز اليقين لا يدين وهذا القول ضعيف ودليله ضعيف
نصاوة على المظلم **قال** قلنا انه سر ولو شهد لليمين شاهد واحد

ولا وارث قال يجلس حتى يحلف او ينقر لسعدا اليقين من المشهود له وكذا
لو ادعى الوصي الوصية للفقراء واقام شاهدا واحدا فانكروا وارث وفيه
نظر **قال** فله مثل اشارة الحق للشيخ الطوسي في المسبوقاته قال ثلاث
مسائل لا يمين ردة اليقين فيها احدها ان من رجع وحل ولا يحلف ولا يمين
مستأجا فوجد في روضة ناصية دين على رجل او شهد شاهد واحد بذلك
فانكر من عليه الدين فالقول قوله مع عينة فاذا حلف سقط الحق وان لم
لم يمين ردة اليقين لا يحلفه بحلف المدين والامام فيجيب المدعي حتى يدين
فيؤدي او يحلف فينصرف والثانية اذا ادعى الوصي على الورثة ان امام
او على الفقراء والمساكين وانكروا ذلك فالقول قوله فان حلفوا سقطت
الادعى وان تكلموا لم يمين ردة اليقين لان الوصي لا يجوز ان يحلف عن غيره
والفقراء والمساكين لا يمينون ولا يمينون منهم الحلف فقال قوم يحكم بما
لنكول ويلزم الحق لا من موضع ضرورة وقال آخرون يجلس الورثة حتى يحلفوا
او يعترفوا وهو الذي اراد المصنف بقوله وفيه نظري في هذين الحكمين و
وجهه ان الحق حقيقة لم يثبت سببا لان الشاهد الواحد لا يوجب اليقين
ولا المال وكما نذرت اليقين وما يقيم مقامها فاليمين على المدعى عليه
لا يمين ولا يمين عليه الا اليقين ومن حيث الرقابة **قال** قد ساء سر ولو شهد الادعي
بالنكاح لم يمين الوارث التصرف في حق منها الامور او لا لا ساقط وهل
يكون النكاح على مال الميت الموقوف تلقى الدين بانفسه الزمان فانه
للاوارث **قال** اجمع الحكم على ان اذا مات من عليه ومن يحل يمينه
لا يمين لوارث التصرف فيها الامور فقضاء الدين اوارث اليقين لا لا يمين
في ان النكاح هل يكون باقية على حكمه ان لا يمين او سقط الوارث وقوله

يتم كما لو شهد واليه الحجة في قتال الشيخ في احد قوله كالا ولولا آخر كالثاني
وقد تقدم البحث في ذلك **قال** قد ساء سر ولو اقام شاهدا حلف
هودون الدين فان استعفى فلا يدين اخلاف العزم في يمينه منهم لا من
الوارث فان اوارث بعد ذلك كان للدين احدهم الوارث ان احد وهل
تأخذون من العزم اشكال **قال** اذا كان على الميت دين وله على آخر دين
قام وادته شاهدا واحدا دين الميت فان حلف الوارث مع الشاهد
احد الوارث الدين فيكون حله له دين على الميت احده من الوارث
اذا لم يكن مال آخر غير لانه تركه الميت وكل تركه يتبع بها الدين الذي
عليه وان لم يأت الوارث بعد للعزم اعنى الذي له الدين على الميت لم يمتد
من العزم ام لا استشكله شيخنا ومثل الاشكال من انه تركه فيمتثل به من
العزم ومن حيث ان حق الاستيفاء للوارث واعلم ان الاشكال انما هو اذا
اقام الوارث اعترضه شق فهو مستحق في العزم من العزم قولنا واحدا
قال الثالث المحلف عليه **قال** قد ساء سر وهل ثبت في نفق او في حنايه
عن العبد اشكال **قال** لو ادعى انسان على عبد بحاويه فالعزم المولى لثقت
الارث لا يدين وهو عينه له محسنة هل يترجمه باليمين على المولى على نفق
الان على التمسك فذلك من ان المولى هو الصانع في الحقيقة من العبد
لا يدين في رقة مال واستوفى من رقة فالعادم في الحقيقة هو السيد
ومن انشأ يدين على نفق مصل العبد وكل يمين على نفق مصل العبد على نفق
فله اخلاف ومن انشأ يدين على نفق مصل العبد على نفق مصل العبد على نفق
على نفق مصل العبد على نفق مصل العبد على نفق مصل العبد على نفق مصل العبد
على نفق مصل العبد على نفق مصل العبد على نفق مصل العبد على نفق مصل العبد

لا على نفق المستحق **قال** قد ساء سر والنية بنية القاض فلا يصح قوديه
الحال ولا قوله ان شأنا له في نفقه وكان القاض يستدعي ثبوت النية
مع الكثر لم يكن لعقد قضا الحلف على نفق المروم بتأويل اعتقاد نفسه
بل اذا ازمه القاضى صادرا ظاهرا وعليه ان يحلف وهل يلزمه باطنا
اشكال اقرب المروم ان كان متعلما لا محتملا **قال** مثلنا الاشكال لا اعتقاد
وحكم الحاكم سبق على اعتقاد وهو قد يكون خطا فلا يرجع اعتقاد الحاكم عليه
وحكمه من كون الخصمين قد امرها الشارع باسماء ما حكم الحاكم به ووجه القرب
انه اذا كان متعلما ففرضه التقليد للجهل والعمل بقوله ظاهره وابطا وقد
افتاء المجتهد وحكم عليه بما حكم بغيره باطلا لانه متعبد بالعلم بما يعينه
الفتى المجتهد وان كان محتملا منه ظاهرا من القاضى متى اجتهد ولا يجوز
المجتهد واذا حكم عليه بمقتضى ظاهره ولا كادى الى التنازع وهو محل نظام
الشيخ متى قابلية ضبط الحكام ولا يعيد به في الباطن ولا يوجب على المجتهد
التقليد هذا خلعت وقال ابن القين للعق عليه تحليل حرام عند ادعائه
حلال عليه اذا كان من اهل الاجتهاد ان منع من عقيد حكم القاضى عليه و
لا يعفيه على نفقه فان قصد انه لا يقره في الباطن فهو جسد وهو راجع
لقول المصنف وان قصد ظاهره فهو متزوج **الفصل الرابع** في حكم اليقين **قال**
الادعى **قال** اذا اقام المدعى بينه عينا يدعيه ثم قال كذب يهودى
اليقين ولا يقرب عدم بطلان الادعى **قال** اذا اقام المدعى بينه عينا يدعيه
ثم قال كذب يهودى فلا شك في سقوط يمينه واستيفاء الحكم عليه
تبطل دعواه فيه اجمالا لا في اقره عينا لم يثبت اليقين لا في كذا يمينه

لا يستقيم كذب المدعى بل يجب ان يكون حقيقيا في دعواه والشهود كذا في الشهادتين
 لا يملكون لمقوله تعالى اذا جاءك الشاقيون قالوا شهدنا انك رسول الله
 والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان الشاقيين كاذبون فقد وصف لنا
 كذبهم في شهادتهم او رسول الله واخبر بشيئ عليه تعالى بانه رسول الله
 وعلم الله تعالى مطابقا لقلوبهم في الشهادة اما بعد عدم اقرارهم
 وعلم ان شرط صدق الشهادة كون الخبر عن علم المختبر بحقيقة الخبر واعتقاد
 الشاهد للحقيقة ومن حيث اعرفت ان كذب الشهادة يعلم مطابقة الخبر
 لما في نفس الامر والخطاب انما يجعل على العرف العام والصحف ان يقال ان قصد
 بقوله كذب الشهود في نفس الخبر فهو حكم بعدم مطابقتها لما في نفس الامر
 فخطأ دعواه وان قصد بقوله في الشهادة فلا يلزم لما قرنا واستدع على
 الاحتياط اذا اقام المدعى شهودا وزعم المدعى عليه ان المدعى اقر بان
 كذبا و اقام عليه شاهدا واحدا واراد ان يخلط اسمه على يد غيره
 بشهادته وعينه فان قلنا ان المأخذ لا يبطل اصل المدعى فلا يلزم
 حيلولة الخط في الشهود واخراج شهادته عن ان يحكم بها والخرج في
 كذب الشاهد واليمين وان قلنا انه يبطل اصل المدعى فيكون
 جديرا بطلان المدعى بالمال فهو بمثابة ما لو ادعى المأخذ
 وبقيت **قوله** قد راسه شر و قال حلفي مرة فليجلب على انه ما حلفني مع
 على الحال **قوله** يثابته لو اعترف بانه حلف لم يبرم تجلبه مرة اخرى
 ومن استقامه التسليل **قوله** قد راسه شر ولو كان له بينة ثبت عند الحكم
 في المأخذ لا يثبت الا في المأخذ من دون ادع الحاك **قوله** انما
 كان عدلهم فان ذلك لا يثبت الخبر والشاهد بالمال مستعاضة

هذا هو الوجه في كذب الشاهد واليمين
 انما يجعل على العرف العام والصحف ان يقال ان قصد
 بقوله كذب الشهود في نفس الخبر فهو حكم بعدم مطابقتها لما في نفس الامر
 فخطأ دعواه وان قصد بقوله في الشهادة فلا يلزم لما قرنا واستدع على
 الاحتياط اذا اقام المدعى شهودا وزعم المدعى عليه ان المدعى اقر بان
 كذبا و اقام عليه شاهدا واحدا واراد ان يخلط اسمه على يد غيره
 بشهادته وعينه فان قلنا ان المأخذ لا يبطل اصل المدعى فلا يلزم
 حيلولة الخط في الشهود واخراج شهادته عن ان يحكم بها والخرج في
 كذب الشاهد واليمين وان قلنا انه يبطل اصل المدعى فيكون
 جديرا بطلان المدعى بالمال فهو بمثابة ما لو ادعى المأخذ
 وبقيت **قوله** قد راسه شر و قال حلفي مرة فليجلب على انه ما حلفني مع
 على الحال **قوله** يثابته لو اعترف بانه حلف لم يبرم تجلبه مرة اخرى
 ومن استقامه التسليل **قوله** قد راسه شر ولو كان له بينة ثبت عند الحكم
 في المأخذ لا يثبت الا في المأخذ من دون ادع الحاك **قوله** انما
 كان عدلهم فان ذلك لا يثبت الخبر والشاهد بالمال مستعاضة

ثبت عند الحكم واسكن المأخذ أصول البحث باثبات الحكم وحكمه فمثل ما اخذ
 من مال المدعي من غير ان الحكم ام لا فيقول اما ان يكون ذلك المأخذ
 ادعيا فان كان المأخذ ادعيا جازما عا و ان كان الشاقي مقول المسئلة المقصودة
 حينما يقول ان لم يبرن القصة والضرر لم يبرن وان استهان بطل الشاقي وجه الله
 تعالى على الجواز لقوله تعالى من اعادى عليكم كما نعته وعليه يقول ما اعادى
 عليكم حتى لم يزل عدوا له وهو حقيقة والثاني حما عدوا جازما للمأخذ
 في المأخذ فلهذا واختاره المصنف ومن حيث انما استبدل بالمال واليمين
 لولاية على المالك ويمكن ان يأخذ بحكم من له الولاية فلا يجوز تركه والثاني
 اقوى عندى لان كل ما كان المالك او من قام مقامه باذله لم يجوز له المأخذ
 من دونه والمقدم هنا ثابت فالثاني مثله والملازمة اجماعية وشيئ المأخذ
 من الحكم قام مقام المالك **قوله** قد راسه شر ولو كان المال ودعية في جواز
 المأخذ خلاف اقرب الكراهية **قوله** لو كان مال المدعي ودعية عند
 الدين فهل له ان يثبت في ماله من الودعية منع الشاقي من ذلك وجه
 الودعية وادابا الى المالك لقوله تعالى ان الله يبارك ان قد وادى الامارات
 الى اهلها ولقوله عليه السلام ان الامانة التي اتيك ولا تحس فانك قد
 وجه العرب من هجوم الامة ولان ليس بخيانة بل اداء امانة **قوله** قد راسه شر
 ولو كان المال من غير الجاني اخذ بالقيمة العدل لم يبرم بضره ولا يثبت
 ومن ثمة من دونه ولو تلفت قبل لم يبرم ولو لم يبرم بضره ولا يثبت
 فيه المالك وتساوى حذو **قوله** وجه العرب لانه يثبت في ماله لو كان
 حقا له قلنا ان المأخذ لا يثبت في ماله بغير صحة بينة فثبت في ماله ولو كان
 في المأخذ حذو ولا يثبت في ماله بغير صحة بينة فثبت في ماله ولو كان

هذا هو الوجه في كذب الشاهد واليمين
 انما يجعل على العرف العام والصحف ان يقال ان قصد
 بقوله كذب الشهود في نفس الخبر فهو حكم بعدم مطابقتها لما في نفس الامر
 فخطأ دعواه وان قصد بقوله في الشهادة فلا يلزم لما قرنا واستدع على
 الاحتياط اذا اقام المدعى شهودا وزعم المدعى عليه ان المدعى اقر بان
 كذبا و اقام عليه شاهدا واحدا واراد ان يخلط اسمه على يد غيره
 بشهادته وعينه فان قلنا ان المأخذ لا يبطل اصل المدعى فلا يلزم
 حيلولة الخط في الشهود واخراج شهادته عن ان يحكم بها والخرج في
 كذب الشاهد واليمين وان قلنا انه يبطل اصل المدعى فيكون
 جديرا بطلان المدعى بالمال فهو بمثابة ما لو ادعى المأخذ
 وبقيت **قوله** قد راسه شر و قال حلفي مرة فليجلب على انه ما حلفني مع
 على الحال **قوله** يثابته لو اعترف بانه حلف لم يبرم تجلبه مرة اخرى
 ومن استقامه التسليل **قوله** قد راسه شر ولو كان له بينة ثبت عند الحكم
 في المأخذ لا يثبت الا في المأخذ من دون ادع الحاك **قوله** انما
 كان عدلهم فان ذلك لا يثبت الخبر والشاهد بالمال مستعاضة

تخرج عدم المأخذ **قوله** في اليمين مع الشاهد **قوله** قد راسه شر ولا
 الطلاق والخلع والرجعة والعتق والنكاح والتدبير والنسب والوكالة
 والوصية اليه وحبوب النساء بالشاهد واليمين اما النكاح فاشكال اقرب
 اليقين ان كان المدعى الزوجة **قوله** عدم ثبت النكاح بالشاهد واليمين
 اما النكاح فاشكال اقرب اليقين ان كان المدعى الزوجة **قوله** عدم ثبت
 النكاح بالشاهد واليمين بين المأخذ فان الشاقي جزم به في بعض كتب
 وفي بعضها يرى الى ذلك وكذا في الادب والصلح وجه اختيار المصنف ان
 اذا كان المدعى المأخذ في نفسه فلهذا لا يكون المقصود في الحقيقة
 المال وعذرى فيه نظر والمأخذ عدم القبول وسراده بقوله ان كان المدعى الزوج
 يريد به بعد الفل او التسمية لانها ثبتان **قوله** قد راسه شر والمأخذ
 ان الحكم بغير الشاهد واليمين لا باحدها والثاني عدم الغرم مع الرجوع **قوله**
 لا يثبت الحق شاهد و يثبت في ذلك الحكم به فهل يجوز سب الحكم
 ان يثبت به جميع شهادات الشاهد و يثبت المدعى او يثبت الشاهد واليمين
 يكون شرط ليقول شهادة الشاهد الاقرب عند المصنف الاول لان عين
 المدعى معكم مقام شهادة الواحد فيكون التمسك مستلزا اليهما ولا يثبت
 اليقين على ذلك حكم المأخذ باليمين والشاهد واليمين وقاية الخلاف يظهر
 فيها اوجح الشاهد في شهادة فان قلنا باليمين كالشاهد يكون عليه
 شرط قد راسه شر وليس للمأخذ ان يثبت في ماله بغير صحة بينة فثبت في ماله ولو كان
 في المأخذ حذو ولا يثبت في ماله بغير صحة بينة فثبت في ماله ولو كان
 في المأخذ حذو ولا يثبت في ماله بغير صحة بينة فثبت في ماله ولو كان

هذا هو الوجه في كذب الشاهد واليمين
 انما يجعل على العرف العام والصحف ان يقال ان قصد
 بقوله كذب الشهود في نفس الخبر فهو حكم بعدم مطابقتها لما في نفس الامر
 فخطأ دعواه وان قصد بقوله في الشهادة فلا يلزم لما قرنا واستدع على
 الاحتياط اذا اقام المدعى شهودا وزعم المدعى عليه ان المدعى اقر بان
 كذبا و اقام عليه شاهدا واحدا واراد ان يخلط اسمه على يد غيره
 بشهادته وعينه فان قلنا ان المأخذ لا يبطل اصل المدعى فلا يلزم
 حيلولة الخط في الشهود واخراج شهادته عن ان يحكم بها والخرج في
 كذب الشاهد واليمين وان قلنا انه يبطل اصل المدعى فيكون
 جديرا بطلان المدعى بالمال فهو بمثابة ما لو ادعى المأخذ
 وبقيت **قوله** قد راسه شر و قال حلفي مرة فليجلب على انه ما حلفني مع
 على الحال **قوله** يثابته لو اعترف بانه حلف لم يبرم تجلبه مرة اخرى
 ومن استقامه التسليل **قوله** قد راسه شر ولو كان له بينة ثبت عند الحكم
 في المأخذ لا يثبت الا في المأخذ من دون ادع الحاك **قوله** انما
 كان عدلهم فان ذلك لا يثبت الخبر والشاهد بالمال مستعاضة

الشهود النكاح لثبته من ان الواو ث مدع وليس للمأخذ ان يثبت في ماله بغير صحة بينة فثبت في ماله ولو كان
 الشاهد ومن حيث ان الواو ث قام مقام المأخذ وهذا في الحقيقة
 المأخذ فكان ماله ما لو كان الواو ث حاضرا فانه لا خلاف **قوله** قد راسه شر
 ولا يجب اخذ نصيب المأخذ عليه وهل يطالب بكسب اشكال **قوله** فان كان
 شخص وتلك طفلا من حمله ورثه فله في المأخذ ما اذا قام له بيت
 شاهد واحد عدل يدين على غيره لم يثبت الطفل لاثبات نصيبه ولا
 لولي بل يبرم نصيبه المأخذ بلوغه فان حلف اخذ ولا خلاف في البلوغ
 هل يطالب الولي المدعى عليه بكسب فيه اشكال ثبته من ان الحق ثبت
 بالشاهد واليمين شرط ولانه لو لم يثبت لادى الى صناع مالا للطفل ومن
 عدم ثبوت حق له والتمسك له متاخر عن ثبوت الحق واعلم انه قد تقدم فيها
 سبق انه اذا قامت اليه ولم يثبت عند المأخذ وبقي الحكم موقوف فاعلى الركبة
 هل يحل العزم او يطالب بكسب خلاف مقدم فان قلنا لا يحل ولا يطالب
 بكسب ثم لم يطالب هناك فظنا ولا فان قلنا ان سب الحكم بغير الشاهد
 واليمين شرط فيه طرب هنا على الاقوى ولا لم يطالب **قوله** قد راسه شر
 وهل لولي عليه شره فيما يقبضه الخالف الاقرب ذلك ان كل حلف **قوله**
 اذا اكل المأخذ عليه بان يلع الطفل او افاق المحن فهل له مشاركة الخالف
 فيما قبضه من المدعى به الاقرب ذلك ان حلف وان لم يثبت لم يثبت
 اما المشاركة مع الخلف لان كل واحد منهما حلف مع الشاهد يثبت بينهما
 كون المدعى به ترك ليهما وهو مشترك بينهما على سبيل المشاركة وكل
 مشترك من اثنين كذا في فصل الحما وما رآى بينهما واما عدم المشاركة
 فيلزم غير الخالف لم يثبت له شيئا ولا لغيره بغير غير وهو حال فان

هذا هو الوجه في كذب الشاهد واليمين
 انما يجعل على العرف العام والصحف ان يقال ان قصد
 بقوله كذب الشهود في نفس الخبر فهو حكم بعدم مطابقتها لما في نفس الامر
 فخطأ دعواه وان قصد بقوله في الشهادة فلا يلزم لما قرنا واستدع على
 الاحتياط اذا اقام المدعى شهودا وزعم المدعى عليه ان المدعى اقر بان
 كذبا و اقام عليه شاهدا واحدا واراد ان يخلط اسمه على يد غيره
 بشهادته وعينه فان قلنا ان المأخذ لا يبطل اصل المدعى فلا يلزم
 حيلولة الخط في الشهود واخراج شهادته عن ان يحكم بها والخرج في
 كذب الشاهد واليمين وان قلنا انه يبطل اصل المدعى فيكون
 جديرا بطلان المدعى بالمال فهو بمثابة ما لو ادعى المأخذ
 وبقيت **قوله** قد راسه شر و قال حلفي مرة فليجلب على انه ما حلفني مع
 على الحال **قوله** يثابته لو اعترف بانه حلف لم يبرم تجلبه مرة اخرى
 ومن استقامه التسليل **قوله** قد راسه شر ولو كان له بينة ثبت عند الحكم
 في المأخذ لا يثبت الا في المأخذ من دون ادع الحاك **قوله** انما
 كان عدلهم فان ذلك لا يثبت الخبر والشاهد بالمال مستعاضة

بكل بطل حقه ولا يبق بقا **قال** قدس الله سره **اول** لو ادعى الوقت عليه وعلى
اولاد وقت ترتب حلف مع شاهد ولا يمين لاولاد بعده يمين اخرى وكذا
لو ان الادعاء المصالح لانقرض البطل وان كان وقت سبقت افتر البطل
الثاني الى اليمين لان بعد وجودها بغيرها لم يوجد. وقت المدعى ويجعل
في الاول وقت لان البطل الثاني باخذ من اوقات لان البطل الاول
وجه الاول ان الوقت ثبت بيمين الاول لا باليمين الثاني الذي صح به الوقت
من بعد تابع له فضاكه لشدة اذا اثبت الشراء بيمينه فان وارث لا
يحتاج الى يمين اخرى وجه الثاني ان حق الثاني مشتمل اليه من اوقات لان
من البطل الاول ولا يمكن اثبات حق واحد بيمين غير والا مع عند الثاني
قال قدس الله سره لو ادعى ثلثة ستم لشرايب الوقت بينهم وبين البطلين
وحلفوا ثم صاد احداهم ولد وقت له الرابع من حين يولد فان حلف بعد بغير
احدهم ان امسح قبل رجع الرابع الى الثلثة لانهم ابقوا حلفهم ولا يلزم
اذا امتناعه جى بحري المدوم ولكل باعترااف الاولاد بيمين استحقاقهم
له ميراث الى التنازل ولا يوجب المدعى عليه اولا ولا الورثة **اول**
قوله مثل رجع الرابع الى الثلثة الى قول الشيخ رحمه الله **قال** قدس الله سره ولو
تأخرت الثلثة قبل بلوغ الصغير عزله الثلثة من حقيق فوات الميت لم يورث
من وقت اطلاقه وذلك ان له الرابع الى حين الوفاة فان حلف بعد كانه اخذ
بيمينه وحلف على كمال الرابع الى حين الوفاة بين ورثة الميت والباقيين اطلاقا
والثالث من حين الوفاة وفيه التنازل **قال** وهذا قول الشيخ في المبسوط وفيه
سبيل شكل المستند وسبق ما ذكره المصنف من اعتراف الاخير بان يمين
شخصان جديد يستل جوعه الوفاة كمالا باعتراافه مستحق له دون ورثة

نحو

المدعى اخذ منهم بيمينه صحبة شرعية يحكم حاكم فلا يبرح اليهم **قال** قدس
الله سره لو ادعى البطل الاول الوقت مرثا وتكون عن اليمين مع شاهد من جديد
البطل الثاني احتفل اخلافهم وعدمه الى ان يثبت البطل الاول وقتا
التزود وحيل التناول كالاعدام واعتزات الثاني بيمين استحقاقهم الاول
ولو حلف بعضهم ثم مات احتفل بيمينه نصيبه الى التنازل والى ولد الخالف
والى الوافق لتعدد المصنف **اول** وجه اخر ان يجرى المدوم بالكون بخلاف
عن الاستحقاق كان ان عدم تخريمهم عن الاستحقاق ووجه عدم ان وحي
مانع البطل الثاني فاذا رجع منع استحقاقهم ظاهر لا مانع منهم ووجه
فبي هذا المسئلة على ان الاستحقاق البطل الاول مانع البطل الثاني
او وجوبهم ولو حلف بعضهم وتكلم بعضهم كان الخالف نصيب من الوقت
فاذا مات الخالف فهو بيمينه نصيبه اقرارا ثلاث **قال** قدس الله سره نصيبه الى التنازل
وحكام الشيخ في المبسوط عن قوم قال لا يمكن رد الى البطل الثاني لبقاء
البطل الاول **قال** انه يستل الى ولد الخالف اعني البطل الثاني لا يثبت
وقت نصيب الخالف بيمينه وهذا المصنف لا قال لان ليس ميراث فاته
انما استحقاقه بالوقت وهذا مصاد حكم الوقت الثابت لا يحكم مع البطلين
الثاني منه ببقاء الاول ولا وجه له عند **قال** انه يستل الى الوفاة او يورث
او يحكم الشيخ في المبسوط عن آخرين لان التنازل مرة يكون له ولا يمكن التناول
اثره ووجهه ان يجرى الى البطل الثاني فيجوز مصرفه وكل وقت صحيح في
الابتداء وتقدر مصرفه في الملاء او الملاء مرة الى الوفاة ما دام مقتضاها
فان لم يدم بعد المصنف صرف اليه **المصنف** **قال** من التناول **قال** قدس
الله سره ولا يبرح اليه **قال** قدس الله سره بل يبرح اليه عن اليمين على اليمين **اول** قدس الله سره

في التناول المدعى عليه عن اليمين المحققة عليه هل يحكم عليه بالتناول بالحق
المدعى وكل عن اليمين الشرعية التي امر بها الحاكم شرعا وان عطف الشيخ
المفيد ابينا عليه وسلب انه يقتضي عليه بالتناول ويبره الحاكم بما يمكن من
اليمين عليه لقوله عليه السلام اليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه
حلف اليمين في حلف المدعى كاحل حلف اليمين في حلف المدعى وقال ايضا
اليمين على المدعى عليه فخصها في جانب المدعى عليه وان مذهب ان اليمين
وجاهة من اصحابنا انه لا يقتضي به بل يبرر اليمين على المدعى وحلف المصنف
هو الاقرب وهو الاصح عندى لان تكوله محقق ان يكون قد عاين اليمين الصا
فلا يقتضي به مع التزود والاحتفال **قال** قدس الله سره ونسب الحاكم ان يبرح
اليمين ثلاث مرات ويشرح له حكم التناول فان لم يشرح وطقى بالتناول فصح
وقال لم اعرفه حكم التناول فحينئذ الحلف اشكال **اول** سئل العرف ان سئل
له الحاكم وقت اليمين المستد بها قل واسه وسئل ان يشرح له حكم التناول
ويقال ان اعرف الحاكم قد رده فان لم يشرح له حكم التناول وحكم يانه ماكل
قال المدعى عليه لم اعرف حكم التناول وبذل اليمين في القول اشكال ايضا
لأن الجدل بالحكم هل هو عند ارم او اعيان ان الحاكم قد حكم بالتناول حكم
الحاكم لا يقتضي الا ظهور خطا به بدليل من بطل الخطا ولان التصريح به ان
حينئذ ان يحلف وان التناول مستحقا لليمين ولما حكم استحقاقها المدعى
الحق في اليمين ثم من حيث انهم على حكمه فكان لا يجرى اذا لم يبرح الاولاد
ولما لم يبرح اليمين والاصل ثبوت حقه **قال** قدس الله سره وفيه نص
اعني من اليمين فان لم يبرح الاستحقاق **قال** قدس الله سره وحينئذ
لو ادعى المدعى عليه الاولاد جوارا **قال** قدس الله سره وجه القرب ان الحق لا يبرح

وقد ترأس على حلقه ومحفل اهدم لا حق خلقه فلا يبرح في حقنا
ولا يصح عندى الاول لان اليمين اما ان يستل الى المدعى او لافاته
كان الثاني فلا يحق في حلقه وان كان الاول فله قتله ولما ساقط
لانه مطلق المصنف في حقه ولا يبرح **قال** قدس الله سره ويجوز ان يكون
يكون المدعى حلف المدعى عليه ولو حلف قبل من كان الخلفم او كالبينة
اشكال **قال** المدعى اذا ردت اليمين عليه فاما ان يحل عن اليمين او يحلف
الحالة الاولى ان يحل عن اليمين فهذا التناول ليطرح حقه عن اليمين قبل
تكملة حلف المدعى عليه لا تخار رف المدعى حلف المدعى عليه لتزود
عليه اسم او اقرار المدعى عليه والثاني مستل من الصدر انكاره مستل ان
يكون الاول وقايدته بانه بري منه في الدنيا ظاهره وباطنه في الاخر
فانه ان كان حقه استاعليه في نفس الامر لا بد له عليه في الاخر من حلف
دفع اليمين وايلا اليمين في غير هذا المجلس اما دفع اليمين فلا نه لولا
لا دى الى استل المنازعة والبر والحكم وقبل كذا اقرار المدعى كاتكلم في
احتمال كون التناول من التناول فتراس لان تكوله امانة على صفة عزه
لان اليمين الصادقة لا يتم فيها على الخالف ولا يتم ولا يجوز ان يتم
شرعا وايضا وحيل حجة مساوية لحجة هي البينة وهي باحة بل لا يجرى
لان في كلها امانة مال وقد بقره وكما اباحة الله فهو كذلك وقبيل
اذ فيه حظرو لا نه تعالى اسرته ان نعم على الحق في الحديث من اجتهاد كتابه
وفي نظر لانه اخرج في هذا ديناوى الحال الثانية ان يحلف في حق اليمين
الشرعية قبل يمينه كذا الخلفم او كالبينة قال المصنف في هذا كان اذ
ان الحجة الصادقة منه اما البينة او اليمين لا يبرح المدعى صادق حقه

أما البينة أو البينان لا حاجة للمدعي صاورة منه إلا أحدها واليهين
 وحده من فكات كالبينة وهذا قراء المالك وإن يكون المدعي عليه فصل
 المدعي إلى الحق من المدعي في إثبات الحق سبيلها التكرار فبعله
 كما قرأه وسودع على الأحكام في دفع كثير ليس هذا موضعها إنما
 عليه لو أقام بينة على أحد المال أو الأبرار عنه بعد ما حلفت المدعي ولم يكن في
 ضيقه انكاره ما ياتى قس ذلك فإن حيلنا بينة كسيرة المدعي سمعت بینه الله
 عليه لم يسمع أن يكون حيلة يكون مكذبا لبينة كالأقران ومنها أنه حلف
 الحق بضرع المدعي من البين المودد أم لا بد من حكم الحاكم بالحق فاقولها
 كما قرأ المدعي عليه فلا حاجة اليه ولا فلا بد منه فيه **قال** قدس سره ولو
 أقام شاهدا واحدا وكل عن البين منه أحفل أن يكون الحلف بعد ذلك
 وعدم القول لا يثبت هذا الحق **قال** وجه الأول أن له الحلف مع شاهده
 لم يصل به ما كان على ما كان وجه الثاني أن نكوله حلف المدعي عليه
 تقدم وأد حلفت المدعي عليه لم يكن للمدعي إلا البينة ولا زينة على خلاف
 الأصل فإذا نكل سقطت ولا أن النكول لا بد له من حكم يحكم به نفسه وليس
 هو من البين فيبقى الحكم عليه بالحق فكان كالأقران والأبرار بینه وليس له
 الرجوع به **وقال** في الشئ في المبسوط **قال** قدس سره ولو ادعى القائل
 ما لا يثبت برأيه على أن يشك فكل أحفل حيله حتى حلفت أو قس
 وأما عليه **وقال** هذه المسئلة ذكرها الشيخ في المبسوط وذكرها في
 أحكامنا **قال** لا يثبت الحق ذكرها المصنف أنه يحبس حتى حلفت أو تقر بعد
 بغير القاطع من البينة فيقيم عليه ولا لا أشارت ما لا غير ولا يستفي النكول
 على قول من يقول بعدم القضاء ولا يمكن أحال ما لا يثبت المال ولا عزمه بغير

هنا فحلفت وإنشا في القضاء عليه سكوته على أهل القول بالقضاء بالنكول
 قضاها ما على عدمه وعليه هذا المصنف أن يفتى عليه بكونه لشئ
 واستقاله تعطيل الحكم وهذا الاحتمال أحد العقولين الذين ذكرهما الشيخ
 والاحتمال الثالث وهو أنه لم يذكر الشيخ في المبسوط وجهه أن الحلف
 عقوبة لم يحبس بئ سبيلها لا يثابره حتى استخضعه ولم يثبت الحق لم يثبت
 حيلة النكول لا باعت على هذا المصنف فيقول دعوى تذكرا لما أو أن النكول
 هنا بلا متاع عن الحلف من غير شرط زائد بخلاف ما إذا كان له عزم بغير
 أن حلفت وأن لم يكن النكول مشر بل ذلك لم يوجب إلى متى بالنكول **قال** قدس
 سره ولو ادعى الفقير والساعي إقرارا للمالك بثبوت الزكوة في وقت لم حلفت
 مع كونه بل يثبت الاحتمالات **قال** هذه من الصور التي يفتى فيها بالنكول
 وحزم به كثير من الفقهاء الغالبين بعدم القضاء بالنكول في غير هذه المسئلة
 والسابعة وقر بين هاتين المسائلين وعجزها لدعاء الضرورة فيها في
 غير هاتين المسائلين إذا ادعى إقرارا للمالك عند ثبوت الزكوة في وقت
 فأنكول المالك لا يرضى فان نكل لم حلفت الساعي بل يثبت الاحتمالات
 الثالثة في المسئلة المتقدمة عند سجننا وقال بعض الفقهاء الحكم في هذه المسئلة
 ليس بحجج النكول بل بسبب ملك الضاب ومضى القول ولم يثبت مانع الحكم
 ولا للسبب وجب الحكم بها وكذا كل الثبوت سبب وأدعى المدعي عليه الزكوة
 ولم يكن أحلف المدعي عليه كالو ادعى عزم المالك في وقت لم يثبت عليه
 البينة كونه وقدمات وحلفت وأرأفلا فبها حكم عليه بالنكول **قال** في
 ما لا يثبت هنا بحجج النكول أولى من المسئلة المتقدمة من المسئلة المدعى عليه
 ولم يعلم ثبوت أصل الحق فهاهنا ليس النكول أن قلنا به في صور كولي الضاب

بجملة عامة **المصنف** القاضي في القضاء على الغائب وفيه فصول **الأول** المدعي
قال قدس سره وهل يشترط أن يدعى مجرد الغائب نظرا في شرطه لم
 يسمع وأما لو اعترف بأنه مضطرب **قال** عندنا أن يحكم على الغائب
 مع قيام البينة الشرعية على وقت دعواه مجردة بتدست عليها وانقضت بها
 فقبل بشرط في الحكم أن يذكر المدعي حجة الغائب **قال** المصنف فيه نظر بناء
 من إطلاق الأصحاب القول بجواز ثبوت الحكم على الغائب ولم يشترط أن يدعى مجرد
 ومن أن الحكم بالبينة إنما هو على النكول لا على الشرع **قال** في المبسوط **قال**
 قدس سره ثم ولو قال لكيل الغائب أبرأ من كذا أو قس عليه لم يستند الزم
 تسليم المال ثم يثبت الأبرار ويحتمل الوقوف في الحكم لاحتمال صلح **قال** وجه
 الأول أن الحق قد ثبت فتدبر عليه الحكم وجه الثاني ما ذكره المصنف والأصح
 الأول **قال** قدس سره وكذا لا يلزم البائع كتاب لإصل إلى المشتري لأنه حجة
 على البائع الأول لو خرج البيع مستقلا ولو شرط المشتري لزوم ولو طلب بئ
 أو طلب المدعيون لئ لا حجة فلا تقرب إلا بأدلة نعم للشهود عليه أن يبيع من
 حتى يجهل القاضين **قال** أي إذا شرط المشتري في نفس العقد أن يبيع
 البائع إليه كتاب لإصل لزوم ولو لم بشرط لكن طلب أن يبيع منه نسخة أو
 غلب المدعيون لئ لا حجة من الحاكم فلا تقرب أنه يباح للحاكم إجابته ونسخ نسخة
 المشتري أو لغيره من ذلك لا يضر بغيره وهو مقصود مجوز ويحتمل ضعيفا
 أنه من ذلك فخر في بئلة الغير بغير أدلة والأصح الأول لأنه لا بد من دفع ضرره
 البائع الأول **قال** في البائع الثاني على المشتري لا خير **المصنف** الثاني
 في الحكم عليه بوجه **قال** قدس سره في معنى على من غاب عن مجلس القضاء
 وإن كان حاضرا على أي وأما في وقت ما لا يثبت المال ولا عزمه بغير

حضور **قال** مستودع هذا التفصيل بيان الحكم عليه وأحكامه في فوائده
 عينية وحضوره لأن القاضى يحتاج إلى انعاده حكمه إلى قاض آخر لغير المدعي
 عليه تارة ولغيره المدعي به أخرى والتمتع الأول هو المذكور في هذا الكلام
 وهو أن يكون المدعي عليه غائبا فمقتل يجزى أن يفتى على من غاب عن مجلس
 الحكم مطلقا أو لو كان في البلد أو لا وإذا كان في البلد أو لا فمقتل
 لو لا وإذا كان غائبا سواء كان صادرا أو قاضيا من مائة سنة أو ما سكو ومقر
 فان كان منكرا فالبينة قد قامت عليه وإن كان مغترا فالبينة موكدة ما قرأه
 فعلى كل تقدير يحكم عليه قوله ومقتل متبر في الحاضر بعد حضوره أشاره
 إلى قول الشيخ الطوسي في المبسوط فأنه قال فيه فاما إذا كان في البلد غير
 من الحضور فعلى أنه ان يفتى عليه وهو غائب عن مجلس الحكم أم لا قال قدس سره
 ذلك لأنه غائب عن مجلس الحكم والصحيح أنه لا يفتى عليه لأنه مستند على احتداد
 والقضاء على الغائب إنما جاز لموضع الحاجة ونقدنا حصار **قال** قدس سره
 أما الحكم به فان كان مريضا أو عفا أو مكن بغيره بالحدس بغيره
 وإن عفا أو قس أو ما أشبه مما يفتى بصلته أحفل الحكم به بالنية كالحكم
 عليه وذكر القيمة دون الصقات كالديار وبلائته وجماع البينة دون
 القضاء لعادى من المدين إلى بلد الشهود ليشهدوا على حلفه وبطائيل
 إذا أخذ العبد ولا يجب شروطه والمطالبة بتقنين على **قال** قدس سره
 بالقيمة للعبودية في الحالة لم يرد عليه مع الثبوت **قال** في معنى من
 وهو الحكم عليه الغائب شرع في بيان القضاة في وهو حكمه في فصول
 والمصور إنما معقودان على الإعتاب أما إذا كانت الدعوى بجراح أو طلاق
 أو حجة أو إثبات وكالة أو بغير ذلك فمقتل المدعي به يحبس ولا يجب وكذا

كانت المدعى به عينا فان كانت حاضرة مثارا اليها سلمت الى المدعى اذا كانت
 حجة عند حاكم الشرع بها وان كانت غائبة فاما ان يكون غايبه عن البلد
 او غايبه عن مجلس الحكم ففما حاله ان لا يكون المدعى غايبا عن البلد
 معقول المدعى به اما ان يكون عينا او لا والعينه هنا اما في الاول ففي
 ما عني من فيها الاشياء والاختلاف كالعقد والمبدو والفرق المرد
 واما غيرها انا القسم الاول مذكر وضبوطا عما تميز عن كل ما عداه وسفد
 الحاكم على القاضى كلف المبد بالشرائط القاضى بحيث سعت الشافى
 ولبطه اذ لم يكن واما القسم الثاني كغير المعروف من المبد والادب وغيرها
 ففيه اختلاف ثلاثة **١** الحكم على عيه بالخلية والصفات كالحكم عليه
 ولادعا الضميمة الاشياء في العينة والحكم به ورد كغير الاشياء في الصفات
 والخلية يشبه به اعيانها والحكم مع الجمالة وحظر الاشياء غير مبدوا عند
 الاستشهاد في الصفات والمقرض المسامات بعد ذكر الجبر والنوع
 وقال منهم نصف صفات السلم لان الشايع في بعضها الغور قلنا المقصود بها
 التخصيص وكفى القسمين المنوي والصنف وفي السلم مع التخصيص فان
 السلم على العينة المنوي والصنف **٢** ان ذكر العينة دون الصفات كافي لانه
 والصفات فان بالقيمة يرتبط المدعى واليمين والحكم بالعينة دون الصفات
 لا شرطا بل ان كانت كقيمة فلتثبت وفيه نظر لما ان يدعى باليمين التي
 لا اولى فيكون **٣** الاشراك فيه كغيره في فصل الاشياء والثاني اما ان
 يكون ذلك المدعى او لا ولا يكون المدعى به من في الذمة ومن
 من وجب عن العينة المدعى به من كان المدعى بالقيمة فالمدعى لا يثبت
 القيمة والمدعى به لا يثبت بالقيمة ولا يثبت الركن في تعريف المثليات ذكر

الصفات وذكر العينة احتياطاً مسقط وفي تعريف ذوات القيم ان كانت
 القيمة وذكر الصفات احتياطاً مسقط كان حسناً **٤** ان لمع اليه ولا يحكم
 وقام السماع ان يحكم بانقاذ العين للشهود وعليها وسبق عليها **٥**
 ان وجوب الاستظهار بالمدعى لا ينافي مع الحكم الحاكم بان العين للمدعى والعينه
 بالغير بما تالا يجوز واختلف هنا على قولين **٦** ان العبد كالعبد
 سلم الى المدعى كختم سدة **٧** حكمت فحينما يفتقر المانع واذا وصل
 الى ذلك الحاكم وشئت اليه على عيه وحكم بما جرح اليه فلتا كختم
 ويرى الضامن **٨** ان يبرهن ما له القيمة الذي لا بد ان احلها له فاعلم
 الحلو له منه ومنه قبل الحكم بغيره من لا يصح شرها فان سلمت العين له
 له القيمة وسلمت اليه والاروت اليه واستقيدت القيمة وان سلمت اليه
 ولم يثبت له فالقيمة عوضا قوله ولا يجب شراره اشارة الى مطلق مد
 الشافيه ان القاضى المكتوب اليه لمع من المدعى ونقص الحق ونقصه
 عند عدل او يحمله فان حكم القاضى المكاتب له بالعين بطل العينة ليس ويز
 اليه الحق والا فليس صحيح وليس بجبر لان الشراء اقراهم المالكين
 عدى بتدليل القيمة الى المدعى واخذها قوله قدس سره ورد على مع
 الثبوت يريد به انها ردم ارباع الحيلولة سواء كان بالثبوت او بغيره
 بالثبوت للاعتبارية والعين عدى ان تلازم فيه الحيلولة **٩** ومنه
 صراحت احدهما يمكن تعريفه وتبينه بالصفات والقيمة كالمدين الذي
 ولا يمكن كثر اشارة بالاختلاف السابقة لقاضى والشرط الاول والى
 التعريف الثاني فلا يرتبط المدعى بالقيمة بالقيمة **١٠** قال قدس سره وقال
 ادعى عينا فتمه عشرة فاما ان يثبت العينة او القيمة فلا يثبت بغيره

وان كانت متروكة **١١** فمروى هذه المسئلة انه اذا غلب منه عبدا ولم يميز
 استحق ان العين باقية لطالب بها او اقله لطالب بغيرها فان لم يمتنع
 احد ما وكل منهما على البذل يقول نعم الادعى على التردد بان يقول ادعى
 عينا فتمت عشرة دنانير فان كان باقيا فعليه ردده وان كان بالغا فلي
 فقيه فيه وجهان احدهما لا يمنع لانا غير جازمه بل يدعى العين ويحلف
 عليها ثم يلقى دعوى القيمة ويحلف عليها فان نكل لنكول على الدين على
 حلف المدعى وحلف النكول ان لا تمنعها او لا تفت دعوى التفت وتتم
 للضرورة فيعين القيمة بتعيينه وتا بينهما تتبع للخلية فيجوز ان لا يبرهن
 رد العين ولا القيمة او هو يرى البذل والذمة من العين والقيمة وسبق
 على ذلك انما سلم الى القاضى **١٢** قال البيهقي ثم طلبه منه فحق اطلاقه لم يعلم
 صاحب الثوبان باعه فيطلب منه او يفت لطلب القيمة او باقيا
 العين فلي الوجه الاول يدعى العين ثم اذا حلف النكول انشأ دعوى القيمة
 فان حلف انشأ دعوى التفت وعلى الوجه الثاني يدعى ان عليه رد العين
 او قيمته ان كان قد مالج او فتمت وحلف الخصم منها واحدة انه لا يبرهن رقة
 الثوب او قيمته ولا منه وقد ذكر المصنف هذه الصورة في الادعاء واليمين
 وفي رد المدعى من هذا الباب ان كان المدعى قد باعه حيا نا او حيا اخرى
 مما ذكر في رد المدعى وفحق المشتري العيني والخيالي بان قد سلم الى
 مال فضع المدعى باليمين ولم يمتنع فادعى بالحق **١٣** قدس سره
 وقد كثر في تعريف المدعى من الادعاء ومنه الادعاء ومنه الادعاء
 المدعى كمال **١٤** انما يثبت المدعى باليمين ولم يثبت ملك المدعى به فعليه
 الادعاء ومنه الادعاء ومنه الادعاء ومنه الادعاء

الكمال مبتدأ من الحيلولة الغير المسقطة شرعا ومن كان يحكم حاكم الشرع للمسلم
 والتحقق انه ان كان المدعى قد دفع القيمة للحيلولة حتى احضره بعد التناوب
 الى البلد الحاكم فنشأ للكمال انه يدفع القيمة الى الضامن عن المدعى وان دفعه
 للحيلولة خاصة فلا يبرهن بل من نفس الرتبة ولا يمتنع ذلك اشتغال المالك
 عن المالك ولا يملك المدعى ومنافع العين بغيره بالصفات للمالك على العينة
 وان لم يدفع القيمة بل دفعها كختم فحق المانع **الفصل الثالث** في كتاب قاض
 الى قاض **١٥** قدس سره سره ولو قال القاضى على ما في هذه الفسالة وان اعلم
 به فلا يثبت انه حفظ الشاهد الفسالة او ما فيها وشهد على امره جازمه
 لا قران بالجهول او قول وجه القرب قد ذكر المصنف وتقرره ان وحيد المتضى
 للقبول واسم المانع وكل واحد المتضى واسم المانع وجب القول اما الاول فلا
 عاقل اقربا له عالم بما في هذه الفسالة وهو امر يمكن واقربه وكلها قل اقربا
 يمكن عليه باقراره فيحكم عليه بانه عالم به ثم يقول هو عالم بما في هذه الفسالة
 وقد اقربه وكل من علم شيئا واقربه حكم عليه به واما الثاني فلانه يجوز له
 السام لتفصيله لسلوم وجهه تميزه عن جميع ما عداه وهو كونه في هذه الفسالة
 واخذهما الشاهد او حفظها عن بحيث تمسح سيرها وهو عالم بهذا **١٦**
 علما سره سره فمما قد يجهول عند السام بتعيينه وهو تسليم وجهه تميزه
 جميع ما عداه فيصير ان لشهده ولا يثبت في كتاب الا قران الا ان الامر
 يبع وحكم به السام عليه ففما اولى وتحقق عدم الجواز في تعريف المدعى
 بالحق ومن يجهل والمعاد به العلم التفصيل لقول الشافى في تعريف المدعى
 به علم وفما يصدق ان لا يثبت به علم تفصيل تحت المدعى والقول بالحق في العلم
 والموسم على مثل التمسح فاشهد ولا يثبت فكل وجهه سره سره يجب علم

المدعى

فقد استعملت بالحق وهذا ليس كذلك قدس الله سره ولو شهدت
اليه وتم واشهدهم الحاكم على حكمه فالأقرب انقاد الثاني الى الحاجة الى
الاثبات في البداية والبيد. وقد جعل شهود المصل وخلف المندرس
ان الشهادة الثالثة لا تقع ولا في اوقانها كما حكم عليه المصل في
والبيد ثبت ما يقرر المقرب لمحمد بن النعمان من ان المصل كتاب فاق
الى قاض ستاد او ما مضى او لا قوله فالأقرب انقاد الثاني الى قوله
الشيخ في الخلاف اما المارون فظاهر انه يحتاج الى اثبات الحكم في البداية
المباينة وقد اخرج المصنف عليه بالوجه الثالث الذي ذكره قوله والنسب
المانع اشارة الى حجة الخالف والجاب عنها فان جماعة من اصحابنا سلموا
من ذلك لما شاع وذاع وقيل سقا عن اهل البيت عليهم السلام انهم
سما من ذلك وقيل عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام كان لا يجوز
كتاب فاق الى القاضي في هذا ولا غيره حتى ولي سجاسة واجازوا البيئات
ولا حكم بالنسب وقد يفي عنه والجاب عن ان هذا ليس على كتاب
منه فاق الى ان يقول القاضي للشاهد ان شهد ان ما في هذا الكتاب
منه من نصيب عن كليه الكرى فان النسب يبيع في الشهادة
وكم انما من هذا المصنف قدس الله سره ولو لم يحضر لضمته وحكي لها
الوجه وحكم واشهد ما عليه ففقيه نظر قربة القول في اجابة الحكم
منه فاق الى حكم مضمون لا نسب لا سيد العلم وهو في القبر
يعني على الاحتياط الشايع في قول علماء البيهقي لم يولد الثاني وان تقولوا
على انما لا تقول خرج ما بين عليا والقصص في النسب عن هذا العلم قدس الله سره
ان ما يقتضيه النسب من الحكم انما كان مشهورا فكذلك اشارة ولا ما يجرى

في القصة وهو يقول **الآن** في خمسة العسة **مخبات** القصة هو يبي
أحد الصيبيين عن البحر وأخيه عن غيره **الآن** في القصة
وله تعالى وتبينهم أن الماء فقة بينهم كل شرب شقرو فعل النول من السيل
والله ضم حمر على ثمانية عشر سهما وقال الشقة فقام لقم فأذاقت
الفلود وعرفت الطرق فلا شقت وأمع الكل على جراد القصة
بينا مسلما أو أواء شقت ردأ أو لا هنا لا يفتقر إلى صفة وهو
وبينهما وستد أحد الصيبيين مفيد الأخ والبيع ليس فيه شيء من ذلك و
اختلاف اللزامة والخلاف المطلق يدل على اختلاف المفردات والصفات
فأما كل من يفرض متعك بينهما تخصيص كل واحد بمفرد أو أكثر من
الأخر عنه فهو عن متعك وهو ملك في قوله **الآن** عليه **الآن** في البيع
الآن المتعك حد كراهة **الآن** وهو يحد من صاحبه المتعك الذي

وقرر المدونات في البيع وهما مقدار المتروك ولا تخمس من البيع كذلك واجب الصلح
بيع كله مضموع وسدح على ذلك عدم التسعة على الأول وتجرى على الثاني
عدم الخسب بها لاحتلام مع الأول سوى وعدم إطلاقها بالقرينة قبل التيقن
بقيامه بقرينة المعاينة قبله في البيع وصحة فسخه الوقت من المصلحة على الأول
قال قدس سره من زوال الشك من الحكم الفسخ اجابهم وان لم يثبت عند
المالك لهم على ذلك لا يرد وان يكون المصلحة في يومه ولا تنازع لهم وهذا
مذهب الشيخ في المسبوط والخلاف لان المدونة على المصلحة اعترض بان
فسخ الحاكم حكم بالملك والمحكم من غير حجة باطل واجاب الشيخ والمصنف بان
تجاوز من هذا ان يكتفى بالصورة وان فسخته سهبا بقرينة فافاد قال هذا
يكون فذكر حكم بينهما بالملك وقال ان الجدل لا يعم الامور شيئا بالملك ولا
كان حكم لهم بالملك فزيد من بعد افاضة قال المصنف واختلف والوجه ان
الفسخ كما قاله في الخلافات لا يمتنع من الحكم بالملك وكان الاجراء موافقه
في ذلك هذا كلام آخر المصنف واختلف ولا يصح عند الجرائن لكن يذكر في الفسخة
ان فسخه بقرينة ومنع استنزاهها الحكم بالملك **قال** قدس سره ولو طرأ بعد
الفسخ بغير المعايير من غير فسخه اما في الاجراء كان ليكن او يوضع هذا الفرق
والا لكان لما في اذني الزمان لم يغير المصنف سواء كان ما مضى فسخه او لا على الشكل
قال لا يمتنع الجرائن كما يتم المتنازع وطريق فسخها المعايير فيقول يجوز بان
لغيره فسخه ولكن لا يلزم على الحكم فيها فسخها في المبدأ وفي المصنف مع
ولو استمر في فسخها فسخ الاجراء هو كان عليه فسخ حصه الشرائع ولو ساد
فسخه بقرينة المعايير لا يمتنع المتنازع فان كان يكون اليقين مما لا يقتل الفسخة
او عتق فان كان الشك في فسخه استمر اجراءه كما لو طلب احدها ان يوزع

هذا البعض المحب والآخ البعض الآخر أو ليكن هذا البعض الذئد والآخر البعض
أو ليكن هذا البعض الذئد والآخ البعض الآخر من غير قسمة الماصل وأشمع الآخر
لم يحبر اجماعا وان كان المولود كالقضاء والجماع قال المصنف فيه اشكال
بقيا من ان المهايا لا يستغنى ملك كل واحد بانفرد. لما وقع له بالهيايا
لأنه لا يخرج الملك عن الاشتراك ولا يجب على الشريك بدله ملكا لشريكه
فيه وإن التزبه عنه سدان ملكات شريكه مع بقا الشركة ومن ادفع لغيره
والخصومة والامام نصب لقطع التسامع والخصومات وأنه قد دفع الضرر
اليه ولا يجب على أحد منها مع ملكه ولا حاجة فلا طريق الى المهايا ولا مع
عندى عدم الاحياء لانها لا يرز وكلما لا يرز لا يحوي عليه وإن المهايا بآثار
تفصيل عن أحدهما وتأخير عن الآخر ولا يجب وإن المتابع تابع للآخر
قا فإراد أحدهما بالمنفعة دون الآخر مع الاشتراك في الماصل انما هو بالحق
والمعاوضة لا يكون بالاجزاء **الثاني** القسام **قال** قد نرى من ثم القامحان
كان من قبل الامام منعت قيمته من غير الفرقة بعد المقد بل ان فيه
قام الحكم بترك حكمه ولا يعتبر بضمائمه وان ضامه وكان بشرائط
صفة قاسم الحكم أولا واقترعهما بافضها من غير قاسم بقى المزمع على
الوضا بعد الفرقة وفيه نظير من حيث ان الفرقة سبب القسمة **وقد اختلف**
مع الوضاه ومن حيث ان الفرقة انما هي من حكم الحاكم أو ترضيه أو
الامام أحدها فمفع انما سبب القسمة لاصل بقا الشركة ومنه ان القسمة انما
هو في القسمة القسمة على كل واحد واشتراك على كل واحد من الطرفين
كما في الاجلأ وكل قسمة يعبر فيها بالواقع بعد الفرقة لا في الواقعين
ذكر القسمة كان يقول رضيك بالقسمة **قال** قد رآه من وان استأجره

قال الشيخ في المبسوط لو طبل فتمت الزرع وحده لم يجز لآخر عليه لان تعديل
الزراع بالسياسة لا يكون قال ولو كان الزرع قد اشتد وفي حبه فالحكم فيه
كالوكان بدأ ولو كان قصيدا احبب المتع عليها وقال ابن البراج اذا
كان الفصل بين فريز واراد فاقطعت لم يبع ذلك الا بيمينه وفيه شبهة
بينهم او بان قطع من الارض ونقصته كاقطعت مثله او يكون مما يمكن
فقطه بالعدل فيقسم وهو جيد قال قدس الله سره اما لو كان ذلك لم يظهر
فان قصته لا يبيع ويبيع لو كانت سبيلا على اى قول قد حكينا الشيخ في المبسوط
ونفهم منه احكامه ثلاثة **١** المنع من قسمة الزرع حال كونه مملوكا وكذا
اذا كان سبيلا وهو من **ج** جواز قصته اذا كان فضلا وهو جيد **٢** **القول**
الشيخ في الاحكام قال قدس الله سره ولو ادعى احد المتعاضدين الغلط عليه
وانه اعطى دون حصة لم يترجحه له الادعى على قائم المتاع في تغيير الاجرة
ولا له عليه بين بل ان اقام بينه نقصت القسمة وان قلها كان له
احلاف شريكه فان حلف بربى وان كل احلف هو ونقصت هذا في
المحاباة اما قسمة المتاع في الاقرب انه كذلك **٣** وجه القرب انه لو
نقصت الشريك نقصت وهو دعوى امر ممكن ولم يوجد منه ما ساقضها
لغيره بل يكتفى باجتماعها وكل دعوى ممكنة لو اقر الغريم بما حكم عليه له احلاف
مع الابن ولو ان كونه ونكرته او عين المدعى المردود كالافاد وقال الشيخ
في المبسوط لا يثبت اليه اذ اما ان يكون سبيلا في دعواه او محبا وعلى
نقد لا يثبت له اهل الاول فظاهر وما على الثاني قلانه دعوى يثبت
من الغرض من العلم بالقسمة واجاب والذي منع نصا بترك هذا
المراد لم يعم بها ومع ان المتعاضدين متعلقا وقال ابن الجوزي ان اقام

بينه حجت ولم يفلح قال قدس الله سره ولو ظهر اشتقاق بعض المتعوض فان
كان معينا وكان كله او اكثر في نصيب احدها بطلت القسمة وان كان في
نصيبهما بالسوية لم ينقض واخرج من الصليبين سواء اخذت جهته
او اعتدلت ما لم يجز ذلك بعض في حصة احدها باخذ ونقصت فان
القسمة حبيذ بطل مثل ان لبيد طريقته او مجرى ما به اوصوه وان كان
غير معين بلى مشاعا بينهما فالاقرب بطلان وقيل بالصححة **١** **القول** **الشيخ**
ان احدهما شركا لم يجز ولم يرض القسمة لان الذي طبل استحقاقه شريك
انصافا ولم يجز القسمة ولم يرض ولا يبيع قسمة بعض الشركاء حصصا مع
احد نصيب البعض الآخر قوله وقيل بالصححة اشارة الى قول الشيخ في المبسوط
فانه قال اذا كان بينهما متعة فاقطعها فان ثلثا استحقا فان كان معينا
وحصل بينهما بالسوية لم يبطل القسمة ولا بطلت وان كان مشاعا بطلت
في قدر المقتضى ولم تبطل فيما بقي ثم قال وقال قدس الله سره بطلت ايضا ولو ادعى
والثاني ادعى في ان القسمة غير حق كل واحد منهما عن صاحبه وقد
بان ما نه على الاشاعة وقال ايضا العلة الحيدة في ذلك انها اقتضاها
وثلثها لغيرهما ومن قسم ما هو شركة بينه وبين غيره فغير حصصه كالقسمة
باطلة ولا يصح عدى بالبطال لان القسمة انما هي لغير المقتضى ومن جعل
لان المقتضى شريك كل واحد منهما قال قدس الله سره ولو ظهر جيب ونصيب
احدهما احلف بطلان القسمة لا شفاء التعديل الذي هو شرطه **٢** وجه القرب
الشريك بين احدهما والآخر والشيخ **١** **القول** **الشيخ** وجه القرب ان نصيب
في نصيبه فالحكم بالاربع كالمشقة في مثال على الاول ان القسمة لا يثبت
فيكون شرطه في الظاهر وجوبه في ان الاصححة القسمة لا يثبت

ولم يكن التعديل في نفس الامر شرطا في لزوم لما جاز الفسخ بظهور القين
والاشارة بحجة القسمة ظهور بطلانه لا شفاء الشرط وسواء المصنف ثبت
بالاثر في اقرانها الاحبار فتم غير ما لفظ **المقتضى** **الشيخ** في مبسوط
المقتضى وفيه فصول **١** **القول** في دعوى الاملاك قال قدس الله سره ولو كانت
العين في يد احدهما فحق له بها ان لم يكن بينه وعليه اليقين لصاحبه ولو
اقام كل منهما بينه ففي الخارج وقيل للداخل **٢** **القول** هذه المسئلة تاتي في تراض
البيات وتحققها ثم ومقول هذا القابل مستلزم بينه الخارج المبيد وانما
ياويه واين ادريين وفي قول الشيخ مقدم بينه الداخل وسيا في تحقيق
في ذلك قال قدس الله سره ولو كان في يد ثالث حكم لمن يصدق بعد اليقين
منهما وكذا بما مما اقرت في بين بعد ان يجلي لها ولو صدقها كانت
بقيها بالسوية واحلف لها واحلف لكل لصاحبه ولو قال لبيد في اول الفسخ
بصاحبها الموقر ولو اقاما بينه فحق لاجمعهما عدالة فان تناهوا فلاكتها
عددا فان تناهوا اقرع بينهما من خرج اجمعه احلف واعطى فان تكل
الآخر وحق له فان تكل قسم بينهما وقيل نصفي بالقرعة مع المطلق وقسم
بالقرعة بالسبب ونقصت بالسبب **٣** **القول** قدس الله سره حكم لمن يصدق بعد اليقين
منهما اي ما روى اليد على انها لبيت للآخر ولا يجرى للآخر على الخلاف
الزائد في وقت المدعى على انه له وفيه فان تناهوا اقرع بينهما من خرج اجمعه
احلف واعطى فان تكل احلف الآخر وحق له فان تكل قسم بينهما هذا قول
الشيخ في القسمة وقال في موضع من الخلاف ان اقامت من الشبان على عدم
توضيح احدتها على اخرها اقرع بينهما من خرج اجمعه احلف واعطى فان
من المعقول عليه هذا صاحبها وقد روى انه قسم بينهما واستدل باجتماع

القرعة على اسماء الفرقة في كل امر مجهول مشبه وهذا داخل فيه قوله وقيل
مقتضى بالقرعة مع المطلق وقسم مع الشك بالسبب وتحقيقه في السبب
قول الشيخ في المبسوط قال قدس الله سره ولو تباخا في نزاع متاع البيت
حكم لدى البيه فان فقدت فيه كل واحد على النصف يعقوب له به العاين
ويجوز كل واحد منهما لصاحبه سواء صلح لهما او اذلهما وسواء كانت
الزوجه قايمة او لا وسواء كانت الدارهما او احدهما او كانت سواء بين
الزوجين او بينهما او بينهما او احدهما مع ورثة الآخر وقيل يحكم للرجل بما يصلح
وللمراة بما يصلح لها وقسم ما يصلح لهما بينهما وروى انه للمراة ما تاتي با
لمتاع من اهلها **١** **القول** للشيخ في هذه المسئلة اقول ثلاثة **٢** قوله في المبسوط
وهو الذي اختاره المصنف **٣** قوله في الخلاف وهو ان ما يصلح للرجل الاول
قوله مع يمينه وما يصلح للامراة فالقول قولها مع يمينها وما يصلح لها كان
بينهما وهو اختيار ابن ادریس قال في الاستبصار اذا قلنا قول المرأة وكما
في الخلاف روايته فانه قال قد روى ان القول في جميع ذلك قول المرأة مع
يمينها والاول احيط قوله وروى انه للمرأة اشارة الى رواية عبد الرحمن
بن الحجاج في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه قال المتاع متاع المرأة
فقيم الرجل البيه به علم من بين لاسيما يعقوب بين حيلي متى ان المرأة تزفت
البيت زوجها يتناع وروى عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن الصادق
عليه السلام في حديث طويل انه لو سالت من بينهما يعقوب فخير بين يميني
لمكة لا خير لك ان الحرجان والمتاع مدي علة من بيت المرأة اذ يبيت
الرجل فينبغي ان يجره وهو المدعى فانه قسم اذ اختلفت منه مشاة
فان البيه **١** **القول** قدس الله سره ولو ادعى ابو الميث انه اعادها فعين في

تدعى من سلع او غير ذلك البيت كغيره وروى انه صديق لبعضهم
البحث لوتارغا في بعضه **قال** مختار المصنف هنا وهو احتاج الى
البيت هو الاصل وعليه فتى الشيخ في الحاربات وابن ادريس والرواية
المثالية هو رواية محمد بن اسمعيل عن عبيد بن علي قال كتبت الى
ابو الحسن عليه السلام المسئلة فكتبت في الجواب محمد بن ميمون وفي الزوج فلام
وعنه لا يجوز

قال قد روي عن سمر **سائل** لو كان في ايديهم عين فادعاهما احدهما وادعى
الآخر نصفها ولا يثبت في بيتي بينهما بالسوية وعلى المدعي النصف المصاحب
ولا يثبت على صاحبه ولو اقام كل منهما بينه فالنصف للشيخ وقامت
البيتان في النصف الذي في يد صاحبه النصف فان كان به الخارج فهو
للمدعي اكل اميبا ولا شيء للمدعي النصف وان كان به اليد فهو لصاحب
النصف ولو اقام احدهما بينه حكم بما لو كانت في يد الثالث لا يوجبها واقلها
بينه فليس للشيخ النصف فيهما من البيتان في الاخر يتفكر للاختلاف
فان كان في ايديهم ويقتضي الخارج مع عينه فان امتنع حلف الآخر فان
بينهما حلف شيخ ثلاث ارباع وللآخر اربع وحمل ان يكون للمدعي اكل
الشيء والمدعي النصف الثلث لان المارة وقعت في اجزاء غير متينة
ولا يثبت في البيت على طرقت العول **قال** اما الاول فظاهر ان الشك في
في النصف وان شئت اليه واحدة والحجة واحدة وكل منهما مذموم فكل منهما
غير مستحق ولا احتمال الثاني هو اختيارنا من الحيد وقد ذكر المصنف
وجهه **قال** قد روي عن سمر **قال** لو كان في ايديهم النصف والآخر النصف
الشيء في يد واحد عليهما فان لم يكن بينه فلكل النصف وعلى الثاني والثالث

اليمين للشيخ وعليه وعلى الثالث اليمين للثاني وان اقام المدعي
منه احد الجميع وان اقام الثاني اخذ النصف والباقي بين الآخرين نصفا
للسوء السدس يمين ويحلف على نصف السدس ويحلف الثالث
على اربع الذي اخذ جميعه وان اقام الثالث اخذ والباقي بين الآخرين
للسوء السدس يمين يمين ويحلف على السدس الآخر ويحلف الثاني
على جميع ما اخذ وان اقام كل بينه فان قضى للاصل فثبت ان كل واحد من كل
واحدة بينة وبدا على الثلث وان قضى للخارج سقطت بينة الثالث لا يثبت
داخله وللثاني السدس لان بيته خارجه فيه وللسوء خمسة أسدس
لان له السدس يمينية لانه لا يثبت له فيه فان احل لا يوجب له
الثلاثان تكون بيته خارجه فيهما ويحلف ان قال في يد كل واحد الثلث
اربعة من اثني عشر فللسوء ما في يد الثلث ثلث من ثلثه والآخر ثلث
في يد الثاني لقيام البيت للسوء بما وسقط عنه الثاني والظاهر
لانه داخل وثلث ما في يد الثالث وسبق واحد ما في يد السوء
لثاني واحد ما في يد الثالث يوجب كل من الثاني والسوء موضع
ويقتضي الخارج مع اليمين فان امتنع حلف الآخر فان امتنع حلفه نصفين
فصل للسوء عشر ونصف وللثاني واحد ونصف وليلتزم الثالث
القول اذا اقام كل واحد بينه فهذا الاحتمال على تقديم بينه الخارج اولى
لان الثالث لا يوجب اكثرهما في بين فهو مدعي عليه غير مدعي في غير ذلك
بينه الخارج على بيته فستقع الثلث بين بين ولا يثبت له مدعي نصف
يدعي على السوء نصف السدس وعلى صاحب الثلث نصف السدس
على صاحب اكل نصف السدس الذي يوجب له لا يخرج فيه والسوء

خاضع مؤخر من السوء ويبقى في يد السوء ثلثه بعضه خارج
بينه مدعي النصف واحدا وفي يد مدعي النصف اربعة يدعيها السوء
ويدعي النصف والسوء خارج فكون له باجمها فحصل له ما في بين
ويدعي النصف سبعة وفي يد الثالث اربعة يدعيها السوء ويوجب
مدعي النصف منها واحدا فيحصل للسوء منها ثلثه ونصف واحد
بينه وبين مدعي النصف والخارج بين هذا الاحتمال والاحتمال الاول ان
احتمال الاول قضى فيه مدعي النصف بالسدس كدلالة لا يخرج هذا السدس
عن السوء لان في بين ثلثا وثلث الثالث يقدم فيه فصار يقدم بينه
كان في بينه فقدم مدعي النصف بالسدس فالحق ويبقى للسوء خمسة
أسدس وعلى هذا الاحتمال لبط السدس الذي يدعيه مدعي النصف
يحل ما في يد مدعي الثلث وما في يد مدعي اكل لانه مدعي عليهما فانه يوجب
ما في يد الثالث نصف سدس قليل للسوء اربع ما في يد الثالث
واحد يدعيه كل واحد من مدعي اكل ومدعي النصف فيقيم بينهما **قال**
قد روي عن سمر ولو كانت يد يد جارحة فالنصف للشيخ لعدم المنازع
ويخرج في الآخر فان خرجت للسوء اولثا فحلفت واحد وان خرجت
للكل حلفت واحد الثلث ثم يخرج بين الآخرين في السدس ولو اقاموا
بينه فالنصف للشيخ لعدم المنازع والسدس الزايد تنازعه للسوء
والثاني **قال** يدعي الثلثه وقد ناقضت البيات في فخرج بين
اليمين اربعة بينات اربعة فيه من خرج صاحبه حلف واخذ جميعه
كالو كمن بينه ولو كان في ايديهم احد السوء النصف ونصف السدس
الاخر من الثلث وثلث الثلث في الثاني نصف السدس وثلث الثلث

الشيخ فخرج من ستة وثلثين للسوء خمسة وعشرون وللثاني سبعة
والثالث اربعة ويحتمل ان قال اقل عدله نصف وثلث ستة والثالث
يدعي اثنين والثاني ثلثه فحصل ثلثه للسوء بتعويضه
بيننا من السوء والثاني في سهم من الثلث الباقية فيقيم بينهما
فخرج اثنين في ستة نصير اثنين عشر للسوء ستة فخرج من الثلث
لا يدعي اكثر من اربعة منها من بين السوء والثاني يبقى اربعة يدافع
الثلثه فيها بالسوية فثبت ثلثا ويكمل للسوء ثمانية وثلث و
لثاني اثنان وثلث وللثالث احد وثلث وعلى العول للسوء ستة
وللثاني ثلثه وللثالث سهمان فيخرج من احد عشر **قال** هذا احتمال
ثلاثة سبعة على اصلين احدهما هل يتدخل الدعوى اولا بل لكل دعاء
محتمل الثاني وهو طرقت العول لانه اقرب الى العمل بكل بينه ويحتمل الاول
لان لا بد من التزام وتانيهما ان البيات المتعارضة اذا لم يجد وجه
ترجح اليه محتمل فافضلها لا بما متاقتا المحب ولا ترجح فكانا
كذلك المحتمل اذا تعاضا من كل وجه فلهذا اسق لليمين اعتبارا
لحال كلا بينه وبعيد الى اليمين بالقرعة تحلف من تعيين القرعة فيقف
ان القرعة تصير احق باليمين لان القرعة هي المخرج عند استحقاقها
وقد اشار اليه في الرواية في كل امر شكل ففيه القرعة وفيه القرعة
ترجح بين من خرجت له مع اليمين وعلى احدهما المصالح في النصف
الاحتمال الاول ويحتمل انها استلزام صانع من استلزامه للمخالفين
للعول واسطاطا متداول كان وسبق العين من صاحب اليد الخارج
لا تقا باليمين عليه ثم يقدم نصفين لان اليه خمسة كالميد ولو كانا

مقدم

وهو

لكل من كان له من المأوى والى المساهمة وانما لم يحكم بينهما لمداومة مدعى الشراء فاذا
 قال المداوم حكم به وهذا هو الحق **قال** اذا لم يصح المداوم بل احاز الشراء
 واحجز البيت هل حكم بمقتضى اذ كان من قبل قال المصنف لا يوجب ذلك لان
 البيت باء اعتق شتما محظا وكل اعتق شتما محظا واعتق عليه كله
 محظا متعينا عده استعيط البيت بالنسبة الى المصنف وانما حكم المداوم
 عليه باعتق بغير ان يفتح المسئلة التي ورثت معين قربة المصنف عليه وهل
 يقوم وقد تقدم والعرف بين مقدم سنة العتق والتوقيف ان يقدم بين
 العتق انما يردى الى المداوم القن الذي فيه ولا يثبت السار ولا يصير
 اصداره بخلاف التوقيف **قال** قدس الله سره ولو اختلف المتعاضدان في ذلك
 المداوم حكم بالبيتين فان اشتهر بغيره وقيل حكم بمقتضى سنة المداوم
 لان القول قول المتعاضدين **قال** الاول قول الشيخ في المبسوط والثاني ظاهر كلام
 ابن ابي اديس لان المداوم يدعى زيادة على المتعاضدين والمستاجر مكره على
 البيت والمدين على المداوم **قال** قدس الله سره ولو ادعى استعاضد او غيرهما
 وادعى المداوم انهما اشتهرا ذلك الشهر بغيره ولا يثبت فقد اختلفا في
 صحة الاستعاضد انما اختلفا في ذلك المداوم فلو كان او يقول العزعة
 بان لا يثبتها موع او يقول القول قول المداوم لان المتعاضدين يدعى احازة
 في البيت على البيت والمداوم كونه فقدم قوله ولو اقام احدهما بينه حكم بها
 ولو اقامتة تاريخا سواء كانتا مطلقتين او موزنتين بتاريخ واحد او اختلفا
 مطلقا **قال** لان موع العزعة لا يثبت على البيت والدار في موع واحد
 ويصح بينهما او مكره المداوم لانها لا يثبت بزيادة ولو اختلفت تاريخ
 حكم بالقديم لكن اذا كان قد تقدم سنة البيت حكم باحازة البيت باجره

بقية الاداء بالنسبة من المداوم **قال** لا يثبت في موع العزعة هو الاختلاف
 في ذلك من اركان العتد او شرط من شرائط صحته بحيث يمكن للبعث الداعي
 ومن ذلك الاختلاف في قدر المداوم ان كس ما وقع عليه المداوم من غير
 واحد كان يدعى احدهما استعاضد كل الاداء المصنفه شهر بغيره وراهم
 وادعى المداوم انهما اشتهرا ذلك الشهر بغيره ولم يثبتا على المداوم
 مال واختلفا في كيفية ما وقع عليه عقد المداوم من العين المصنفه فان لم يكن
 بينه تخلفا وافصح العتد لان كل واحد منهما مدع مكره وقيل يرفع على
 من يخلف حتى يخرج اسمه خلف لان كل واحد منهما مدع مكره وقيل يرفع على
 من تقدم فيه حجاب الامكان وخلف الآخر وقيل مقدم قول المداوم لان المتعاضدين
 يدعى احازة في عين زائدة على العين التي اعترف المالك باحازتها والمالك
 يكون وان اقام احدهما بينه على دعواه دون الاخر حكم له بالبيت المتعاضد
 وان اقام بينه فغلبه وجهان وقيل لان احدهما المتعاضدين لان العتد
 واحد والكيفيات متساوية فثبت التعاضد سواء كانتا مطلقتين او
 موزنتين او اختلفا بمطلقته ولاخرى موزنة لان كل منهما مدع مكره وقيل
 كما يحق في باب الشهادات فيقولان في التعاضد احدهما المتعاضدين
 رجحان الى الخلف ولما ذكر المصنف في عدم البيتين لم يكره في ذلك
 بذكره وتاثيرهما عدم المتعاضد مفعول بينهما وهل تخلفا في كونه
 المداوم وقد مره وقيل لا يثبت لان العزعة انما يثبت على المداوم في العزعة
 وليس هنا لان بينه المداوم لشهد بزيادة **قال** قدس الله سره
 هل حجاب المداوم في لانه مال المداوم وهذا على قولين تقدم بينه
 الاول لخل والقيمة لانه في هذا المداوم في العتد ولا يثبت وانما يثبت

عنا **قال** لان القيمة انما يتخذ اكل منها لثقله وهذا الزيادة
 في احدهما وسبقها الآخر واعترض على **قال** بان العتد غير مقصود في
 نفسه وانما المقصود المصنفه عليه فبان ودره القيمة على المصنف وعليه
 وفي التاريخ كالسارعا في ذلك وادعى كل واحد منهما انه اشترا من
 فلان وقت كذا واقاما بينين وفيه نظر لا يمنع ثبوت القيمة هنا ايضا
 وعلى **قال** بان يمنع ان احدهما ثبت الزيادة والآخر لا يثبتا لنفسه بل لغيره
 لثقله هذا الحكم الاجازة وهذا الحكم ملك الرقبة يدعى انحصار الاجازة
 البيت فلم لا يثبت هنا في القيمة وفيه نظر لانها ثابت له تبعيتها للدار
 والمتعاضدين يدعيها وهو بغيرها ولو عي التاريخ ومقدم تاريخ احدهما
 قدمت الاقدم تاريخا فان سبق تاريخ العتد على التاريخ حكم بها وبطلت
 بين البيت وان سبق تاريخ البيت مع العتد في الدار سطل في البيت
 وبطلت في باقي الاداء بالنسبة من احدى المتعاضدين ولما جاز المصنف بتعيين
 المصنف هذا اذا لم يفتا على انه لم يثبت الا عتد واحد اما اذا افتا على
 انه لم يثبت الا عتد واحد فثبت التعاضد **قال** الفصل الثالث في الموت **قال** قدس
 الله سره وقال ان قتلت فانت حيفا قام الوارث بينه اذ مات حيفا فغلبه
 بوجوه المداوم قتل فلم يقرب مقدم بينه المداوم **قال** لان المداوم عتد
 العتد من احدى اديس واختار الشيخ في المبسوط التعاضد لهما
 في البيت من قبل التعاضد قتل متسا فطان حكم الشيخ في المبسوط
 قوم كما لا يثبت بغير الوارث ويستمر ارتق وقال الشيخ في المبسوط
 عند التمسك في العزعة من خرج اسمه حكم بينه وقال الشيخ في المبسوط
 ليعتد على ان يثبت شرط ولا يثبت بالشرط عندنا ومضى قلنا انما

البر هو عتد اصفه قلنا لا تقبل العزعة واعترضه ابن ابي اديس في
 العزعة بل امر بالشكل وهذا ليس بالشكل ان بينه العتد شهدت بانها اياه
 قد يخفى على بينه الوارث واجاب والدي عنه في المخلت بان الشيخ
 اتاح حكم هذا الموضع على مقدم بولا شتما وهو يثبت التعاضد بان
 يشهد ببيت القتل بامر لا يخفى عن بينه الموت وبين الموت يشهد
 بامر بينه بحيث منع احدهما والتاقدف ليس بمحمد فيحكم بالفرق
 وعليه القتل لانه امر بكل وقول ابن اديس بان سنة القتل شهدت
 بامر قد يخفى عن بينه الموت ليس بمخل الزارع هذا احكاما حكما ببعده
 والمراع عندى تقدم بينه المداوم لم يمارضا كما ذكره الذي ولا يثبت
 وكذا تاقى واسحق والدي في المخلت تقدم بينه المداوم على مقدم
 المتعاضدين وعدمه لا خارج **قال** لو ادعى الوارث على شخص ان
 قتله عمكا واقام الملا على اشدات حيث افتدعت العتد بان اولى
قال قدس الله سره ولو ادعى عينا في يد غير انما له ولا يثبت الغائب
 اذ ان عيناها واقام بينه كاملة وشهدت بتبين عيناها سلم اليه البيت
 وكان الباقي في يد من كات الدار في يد وقيل يحيل في يد ابنه حتى يبيد
قال قال الشيخ في المبسوط ان رعت من هن في يده وسلم الى المداوم فغلبه
 والمداوم يحيل في يد ابنه حتى يبيد الغائب وقال قوم بن عتد المداوم
 عليه نصيب الحاضر وقتر الباقي في يدي من هن في يده حتى يبيد الغائب
 وهو لا يرضى عندي وقال في الخلاف ليم الى الحاضر نصيبها والمداوم يحيل
 في يد ابنه حتى يبيد الغائب وهذا اختيار والدي المداوم في المخلت
 المراع عندى لا يثبت لانها مال المداوم المداوم والحكم والى الغائب

وتحيط في بدلتين السج الاولون بانها بد مسلم ولا صلحهم بقدر المسلم
 حيدر في دين وسلك الغير لان في السيد **قال** قدس الله سره فاذا ثبت عقد
 عقد بين بيتين كل واحد ثلث مال الميراث دفعه قبل فخرج وهو من
 سوجه الميراث **قال** قدس الله سره بان يقول هذا حران قوله قبل فخرج
 الشيخ في المبسوط في فصل الرجوع عن الشهادة وقبل عقد نصف كل واحد
قال قدس الله سره ولو شهد لغيره بوصية الميراث لغيره وهو ثلث
 وشهد وارثا بانه رجع عنه الى آخر وهو ثلث ايضا ففي الميراث نظر
 للثمة ويحتمل عقد ثلثي الثاني فلا **قال** **اول** ذهب الشيخ في المبسوط
 الى انه اذا كان الوارثان عدلين قلت شهادتهما لان عدلتهما تنفي
 بغير حق نفع ودفع صيرت جعل المصدق للقبول وهو العدالة والمانع في
 التهمة متى ولاهما استماع الميراث عنه بدلا لياويه فان ارتفعت
 التهمة ولا من الوصية بحرم المالية ولهذا اعتبر ثلث المال ولم
 انحصار الامكان ولا في عدم القبول لا بما يشان يشاد تما ملكها
 على قات البينة منته فكون فان مدعين وهذا هو التهمة وبطلان
 بين الميراث لا استقام بثبت دعوى كل منهما في دعوى الآخر وفي
 بطلانها بالنسبة لما تقر به لا يثبت شهادة الوارثين بحتم عقد
 الاول والخاصة مع اثنين من الثاني حتى لا يكون اجتماع الميراثين
 باقوى من غيره عفا وقد ثبت في الاول شرعا بطلان الثاني ولا
 صلاحيته عليه والآخرى عن الحكم مسانين في قضيتهم واحدة ويحتمل عقد
 في الثاني باقوى من الاول لانه اعترف بان الاول ليس بحرم لما خرج
 عنه فكان كمالا لثمة من التهمة فلا يجب على الوارث منعت ثلثها

منه من التهمة وهو ثلث العبد الباقي وهذا حسن **قال** قدس الله سره
 ولو شهدت بینه انه اوصى بالسدس واخرى انه اوصى لغيره
 وثالثه انه قد رجع عن احدهما اقل بطلان الرجوع لا بانه وجبت
 فيخرج او يتم **قال** **اول** وجب البطلان ان لا يلام ينفع قبول الشهادة كما لو
 شهد بان اوصى لاحد هديت ويحتمل الصحة لسبب المشهوره وسبب
 الوارث والوصية قبل الايام والرجوع ولو ان الاصل الصحة وعلى
 محقق وجهان **الفرقة** لانه امر شكلي للشاوي لثمة اليه واستقاله
 على الموت الموصى وكل امر شكلي ففيه **الفرقة** **ب** التهمة بينهما لا يزال
 قد انحصرت مستحقة فيهما ولثمة اليه على السواء فيقيم بينهما ويجعل
 كما به رد وصيته كل واحد من السدس الى نصف السدس وعلى **الفرقة**
 بطلان وصيته من وقع الرجوع له **الفرقة** **قال** قدس الله سره ولو شهد اثنان
 بالوصية لزيد وشهد من ورثته عدلان انه قد رجع عن ذلك واوصى
 لخالد فلا اقرب عدم القبول لانهما يحران نفعاً من حيث انهما هما **اول**
 ويحتمل القبول لما تقدم في عقد واحد وشهد الوارثان بالرجوع **الفرقة**
الارجح في المنسب **قال** قدس الله سره ويجوز المنسب بالفرق الميراث والفرق
 المنفرد وبالفراش المشترك والدعوى المشتركة وبغيره **الفرقة**
 ومع عدسها بالفرقة ولو وطئ الثاني بعد احتلال جوفه اشغل الميراثان
 عن الاول لان الاول يكون الاول روحاً في كساح **الفرقة** **اول** وكذا
 في كساح فاسد ففي الميراث ان كانه نظراً **الفرقة** **ب** ثلث من اقرض في الميراث
 للاول بسبب عند الكساح والوطئ لغير المصير ومن كونه مشتركاً
 فتنظر الامر ويحتمل الحين مستحق لان الاول لا ياتي ان كان مستحقاً

على اية الرجوع وان الحق والميراث لا يجتمعان لما مر في فصل الحق **قال** قدس
 الله سره ولو اقرض اعياناً وهو في يد احدهما الحق بصاحب اليد خاصة
 على اشكال **الفرقة** **اول** ان يكون عن المقاطع الاول والاول لا تقدم والثاني
 اما ان يستند استحقاق صاحب اليد مقدم او لا مثل ضم لا بما امانة دالة
 عليه ولا انه مدعي عليه وغيره وقيل لان اليد لا تترط في المنسب ولا في
 الرجوع **الفرقة** **الثاني** **قال** قدس الله سره ولو استحق ولما فانكوت رجوع
 ولدت ففي حقه بما جرم اقرارا بطلب نظراً **الفرقة** **اول** نشأ من ان استحقاق
 للصغير المجهول بيقوم مقام البنت وممثلة لثمة منها وان القام
 مقتضى بانه ولد لاصالة ائتمار غيرها ومن ان اقرارا الغير لا ثبت شيئاً
 على غير بل يتحقق حكمه بالمرور لولده انه وطئ شبهه او وضعه اخرى هكذا
 قيل وليس بجديد وقال ابن الجنيب ولو قال انه من رجوعه هذا وصدا
 الحق بها جبراً شرط في حقه بما مضى فيها وهو على انها اذا لم تضد
 لا يبين بها بل به بحرم اقرار **المقصد الثاني** **قال** قدس الله سره وانما باساحت الدعوى
الاول **الفرقة** **اول** قدس الله سره وانما اقام المدعي البينة ليكن
 للفرع خلافه لان مقدم دعوى صححيه كسبح او ابراء او عليه بعض التهمة
 على اشكال **الفرقة** **اول** ان يكون من حق الشهادة لا بجرم منه بطلان الحق فلا
 ينافي الدعوى وان شرفته وشاداً ومن ان الخصم لو اعترف بذلك
 بطلان بینه وكذا لو ثبت بالبينة وكذا ابطال الدعوى عنه مع اقرار
 له بالبينة فلا خلاف عليه لجران النكول والنكول ما كالبينة او كالأول
 والي كذا وكذا **الفرقة** **الثاني** **قال** قدس الله سره ولو قال اقرضني
 وبنيان نظراً لان اقرارا للرجوع الحق ولا يقرب ما هو لانه وان لم يجر

عبد الحق فانه سمع فيه **الفرقة** **اول** **الفرقة** **اول** قدس الله سره هو اقرب عند المصنف
 قدس الله سره وفي اشرط تقيد دعوى العقد بالصفة نظر **الفرقة** **اول** ان
 المصدق من الصريح فلا شئت حلال العام لا يترك الخاص ومن
 ان الاصل في العقد الصحة ولهذا يجعل عليه لا قاده **الفرقة** **الثاني**
 فيا تليق بالرجوع **قال** قدس الله سره ولو ادعى عليه شيئاً فقال للزني
 او هو لمن لا حية طوبى بالقيين ولما لم يتصرف الخصومة عنه ويحتمل
 ان يأخذ الحاكم الى ان مقدم حجة للمالك ولا يحتمل تسليمه الى المدعي
 لانه لا اليد على ثقتي ملكه **الفرقة** **اول** وجب الاول ظاهره ان لا ياتي في دعواه
 هذا الاحتمال انه مال مجهول المستحق لان المدعي لا يدل ولا حجة وذو
 اقراره ليس له مكان اسم الى الحاكم **قال** قدس الله سره ولو كتب الميراث لغيره
 الحاكم الى ان يظهر صحة ويحتمل دفعه المدعي لعدم المنافع **الفرقة** **اول**
 الاول ان ملك جهل مالكة ووجهه الثاني ان منع ولا مانع له وفيه
 نظر لان ليس في دين وصاحب اليد لا يمتد له لكن ذلك يفر على ان
 هذا اليد هل هي كلابدا واما اعتبار لان الاصل في افعال الميراث الصحة
قال قدس الله سره ولو اختلف القاييب انضرفت للمكوت عنه والفرق
 اخلافه فان اشتهر حلف المدعي وهل سترع الحق او ضم **الفرقة** **اول** في
 وعلى الاول ان رجع القاييب كان هو صاحب اليد فبينا في الميراث
 ولو كان المدعي بینه فهو قضا على القاييب محتاج الى عتق ولو كان القاييب
 الميراث انه للقاييب سمعت ان ائمت وكذا نفسه ولا يمتد على ربه
 المدعي ان قلنا مقدم بینه في البينة فان لم يجر وكذا فلا يقرب **الفرقة**
 وان لم يكن مالكا ولا وكيل المدعي القاييب **الفرقة** **اول** اذا ادعى جانياً في

فقال وقال المدعي عليه هي نفس وعينه وهو غائب انصرف الحكم
عنه ونفس المدعي لا تطلق الا اقراره وهو قد اقر بان يوجب غيبه لوافق
فالمدة هي مئة وان المدعي ان اقر انك انت على نفقته وكل ما ضمن على
تقدير الاقرار فنفقته على تقدير النكول مع اليقين المردود على قوله ولا
على آخر قوله وهل يتبع التي او عدم الاقرار الثاني فيه نظران يتبع
اليقين لا يحفل على تقدير انصرف الحكم عنه لانه لا يوجد المدعي
ينكول غير من الملك له ظاهر ولا من الحكم بتداع بينه وبين غيره من
البيد كليه ولا وليه وان اليقين المردود اما لا قرار او اليقين ولا
على الاول لا يوجد ملكه باقرار غيره وعلى الثاني لا بد ان يكون الراديا
من قول ملكه بما اولىه كالحاكم عن الغائب والبيد اما على القول
بانه انصرف الدعوى عنه لان المال في بين والظاهر انه لا فلا يكون
صحت الضميمة عن نفقته بلاضافة الغائب قد يرجع وقد لا يرجع
ما اذا اصابه العيب او تجددت فيمكن مخالفة وليه عنه ويمكن ان يقال
باعتدال العيب من بين يديه لان اليقين المردود كما لبيته فاذا اخذ من
وعا الغائب وصدق المقتضى من المدعي اليه بلاضافة لان اليقين باقرار
خاص بالبيد والمدعي يثبت الضميمة معه والصحيح انه انصرف الضميمة
عنه وحده وتختلف لاجل عدم الغيبة **قال** لو اقام المدعي البيه على
الاقرار وهو اقرار من المدعي عليه فيكون بينه على الغائب فتخرج
معية الزوجين عن الزوج المستقل والمقتضى الحاضر فلا يحتاج لقرار
في البيد البيه ان العيب يقتضي غيبته فانه لا يوجب انه وكيل من جهة الغائب
اولا فان ادعى غيبته وكان له في عينه على المال للغائب فاما ان يرد

انه وكيل من جهة الغائب او لا فان ادعى غيبته وكان له في عينه على
ان المال للغائب صحة وزحمة على من المدعي ان قلنا يرجع بيته
وان لم يرجع الوكيل فقلنا لا تنفع لان البيه كالت ولا نائب عنه فاقامة
البيه وقوله منه على هذا الوجه يكون الحكم كما لو لم يثبت بينه وقيل
لنفع التهمة عنه بالاحتمال لان الضميمة عنه بلاضافة الى الغائب
المصنف قد سار به سربا مع اليقين وعدمها على تقدير انصرف
الدعوى عنه على تخليفه لتعريفه ان بكل من المقتضى لتخليفه لتعريفه عند
النكول فلا قرينة التخلع لدفع هذا المحذور وهو اليقين وهو محذور
الفرع على تقدير عدم اليقين وهو محذور ايضا ويحفل عدمه لما تقدم
وعلى القول بعدم تخليفه لا تنفع **قال** قد سار به سربا ولو ادعى غيبته
او اقراره سمعت فان سمعت انصرف اليقين فقلت بينه المدعي والاحراز
وان سمعت لعدله لاجارة والوهن في تقديم حسته او منته المدعي كمال
قال هذا دفع على المسئلة المتقدمة ونقد به ادعى في البيد لفتة في
العيب حقا لانها كاجارة او رهن ونقمت شيئا البيه فانه
مراد المصنف سمعت البيه فاذا اقام المدعي بالعين الخارج بيته
فعل مقدم بينه وبين المدعي فان قلنا تنفع بينه وبين البيد
لصرفه العيب عنه فقلت بينه المدعي فان قدم الغائب واعاد البيه
فان قلنا بتقديم ذي اليد قدمت منه وان قلنا بتقديم بينه وبين الخارج
فقلت بينه وبين المدعي وان قلنا لم تنفع لعلقة الوهن او لاجارة فقلت
مقدم بينه وبين المدعي الخارج او بينه وبين البيد فقلت لان من بينه بالخارج
مقدم على بينه الداخل وان بينه بالخارج ليثبت بالملكية لدفعها عنه

البيد لا يثبت لصاحبها بل لغيره ويحفل الثاني لان بيته ذي اليد
ليدعي او هو لاجارة والوهن وشاهد السلب مقدم فقلت بالنسبة
في المدعي المدعي على الغائب عند قدومه **قال** قد سار به سربا
مستثناة من الرجوع على البايع بالثمن فان صرح في تزاع المدعي بانه كان
ملك البايع فقل الرجوع اشكالا قرينه ذلك **قال** اذا اشترى شيئا فوضعه
في ادعى آخر عليه انه ملكه واثبت دعواه بالبيته عند الحكم فانزع الخال
العين من المشتري فاما ان يصير المشتري في يد المدعي بانه ملك
البايع ولا يات ملك في فله الرجوع بالثمن باجماع النكول وان صرح بانه
ملك للبايع فقل الرجوع بالثمن على البايع وجهان احدهما لان دعوى
ان المدعي ظالم والبايع غير مقصر فلا يظلم المشتري بان ظلم بل يرجع على
فله وثانيهما وهو الاصح الرجوع لانه ذكر ذلك على وجه الضميمة وثالث
منه على الظاهر فان اليد تقتضي الملكية ظاهرة ولا ينافي في ذلك ملكية الغير
ونفس الامر لا يقال بحد الشراء اقرار بالملك للبايع فلم يرجع فيه لان القول
بانه اقرار حقيقي يقتضي الشراء فيبطل بطلانه بخلاف اقرار المستقل
قال قد سار به سربا ولو احدث جارية بحجة فاحيلها ثم اكتب نفسه فالولد
حق والده ام ولد وعليه قيمتها للفقهاء ومبطلان حكمه بالاجارية
للقول ان صدقته **قال** وجه الاول ان الاستيلاء حكم به فلا يرفع بيد
الحكم به يرجع بمقتضى فلا تحكم بمقتضى الجارية للملك بل يضمن قيمتها ويبقى
حكم الاستيلاء وجه ثانيا لا يخالف ان الحق لا يرفع بها اعني المولى
والجارية وقد اتمت على طاقته واليه يرجع قوله اقرار العاقل على نفسه
ولا يرفع الاول لان الاستيلاء احصيا في الشئ فهو من مقتضى ما اقره

الطلق لفظ الحق ليشتمل ما اذا اخذها بالبيته وما احدا بالعين النكول
قال قد سار به سربا ولو ادعى قصدا على العبد لم يقبل اقرار العبد الا ان
يصدقه السيد نعم لو اعتق فلا قرينة الحكم عليه بما اقره او لا **قال**
وجه الفرق وجود المقتضى وهو اقرار العاقل وهو قوله عليه السلام ان
العقلاء على انفسهم جازوا واشياء المانع ولا مانع الا من السيد وقد ظن
ويحفل لعدم لان العبد ليس له اهلية الاقرار فكان ذلك العيب وان لم يرد
لم يوجب شيئا في الذمة بل هو متعلق بعين العبد ولم يقبل فلا يستفيد
الحرية والاقر في الاول لان القضاة متعلق بالعين والذمة والعبد للعبد
الاقر ان لانه لو صدقه السيد بعد اقراره على الاصح **قال** قد سار به سربا وكذا
الحج لو ادعى ان شأوا لو انكر العبد فيهما فقل عليه اليقين الاقر في البيه
بانه على المطالبة لو اقر **قال** هنا مسلكان **قال** لو انكر العبد دعوى السيد
فقل يتوجه على اليقين ان قلنا انه سكت في ذمته مع اقراره احلف في
لجان النكول فيثبت المدعي ان النكول خاصة اوبه وباليقين المردود
ويستظهر به بعد العتق وان قلنا لا يثبت في ذمته ولا يوجب تيمم
فلا يحلف لعدم القابلية فتبى المصنف من المسئلة على ما هو الاقر بعين
وهو الموضح له باقرار بعد العتق **قال** لوجب الخاتبة لان اقرار العبد
ارشا فقول لا شك ان الارش يتلحق برقة العبد فقل يتلحق مع ذلك
بذمته او لا فيه من لان المذكور ان في صحتها فان قلنا لا يتلحق بالبيه
على العبد لان الدعوى في الحقيقة على السيد ويرى من ذلك انه لا يحلف
العبد لم يعط اليه العبد فقل في اقراره التيمم على العبد مع عدم
البيته لان ما لو سمعت في عدم البيه لا يوجب حيا ولا يرفع اقراره

انظر

ذلك قلنا ان الحق يثبت به وهو اصح بطالب وبه بعد الحق فيجب عليه
 البينة لا يثبت المال في ذمته كالدين المحل عندنا ان الدين المحل للجمع
 الدعوى به والبينة عليه **قوله** لو نكل فثبت المدعي لم يجب عليه له في
 حال الرقبة سواء قلنا البينة المردودة كاليمين او لا فاذلنا اذا
 حلت كاليمين لا يثبت الى حق المتدعين لا غيرهما والرقبة على اليد
الحث الثالث فيما يتعلق بتعارض البينات **قوله** قدس الله سره وان كانت
 في يد احدهما فحق الخارج على يدى ان شهدنا بالملك المطلق وان شهدت
 بالسلب فثبتت على يدى **قوله** اذا تعارضت بينه الداخل والخارج فهنا
 سئل ان **قوله** ان يثبت بالملك المطلق ان شهد الملك مع سببه لها
 وفيها قرآن قال ابن ادریس يقدم بينه الخارج في المثلين وهو اختيار
 الاثر وشيخنا نجم الدين بن سعيد في الشرايع ومقتضى عن الشيخ في الموطأ
 ان قال يقدم بينه ذي اليد في المسئلة الاولى وقسم بينهما في الثانية **قوله**
 قدس الله سره ولو انعكس قدم ذو اليد سواء تكروا السلب كالبيع او
 كالتسليم ومقتضى تقدم الخارج ايضا **قوله** معنى قوله ولو انعكس انه لو شهدت
 البينة لذى اليد بالسلب وشهدت الاجرى الخارج بالملك المطلق فثبت
 بينه حق اليد وقال ابن ادریس يقتضى به الخارج مطلقا المسمى
 قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر **قوله** قدس الله سره
 ولو كانت في يد ثالث فعلى اكثرهما عدالة فان تساوى فاعلمت فاعلمت
 فان تساوى لا ارجح من خرج اسمه لصفته وقضى له فان نكل فثبتت
 وقضى له وان نكل فثبتت بينهما بالسوية وقضى بمقتضى البينة ان
 شهدوا بالملك المطلق وقسم ان شهدنا بالحق **قوله** وجعلنا

ان قول الشيخ الطوسي والقولان مرويات عن النبي عليه السلام وفي سندهما
 وانما راجح المصنف الاول لا سيما حيثان تضامنا ولا ترجيح ولا يجوز
 اصطلاحا فبين الجمع وهو القسمة ورجح الشيخ الثاني **قوله** قدس الله سره
 ولو اقر ثالث لاحدهما فالوجه انك لا بد ترجع اليه فيه **قوله**
 اذا اقر صاحب اليد لاحد المدعين بعد ان اقام البينة فان قلنا
 بالتساوي فثبت اقراره وحكم به وان قلنا بالاستمالة فثبتت الحقبة
 احدهما ان المقر له يصير كصاحب اليد فان قلنا ان من دعى اليد
 قدمت بينه المقر له ولا فدل ترجيح فيها وثانيهما يصير المقر له صاحب
 يد لان بينه البينة مستحقة لان الة فلا تأثر لها ولا اعتبار باقرارها
 اما لو اقر فثبت قيام البينة قبل اقراره وصار المقر له صاحب اليد **قوله**
 قدس الله سره وانما تكاديت البينات صريحان ان شهد احدهما
 على القتل في وقت ولشهادته بالحق في ذلك فلا قرب بالتساوي
قوله الحاد بالكاذب الصريح ان لا يتأق للجمع بينهما والى لا يتخرج فيه
 تاويل كما اذا شهدت بينه على القتل في وقت معين ولا اخرى على الحق
 في ذلك الوقت فان قدم الجمع يضرب من التاويل فليخرج ذلك بصرح الكا
 وذلك كما اذا شهدت على عملك زيد وهذا على ذلك فانه يمكن
 ان يقال عرفت كل واحد منهما سببا كثره او وسية واستحقاق حكم
 الذي عرفت وكما اذا شهدت ان ادعى به البينة الذي يدعى على ان ادعى
 بها لمرقا فادعى بها مرتين فاعرفت ذلك فيقول بطل بالتساوي
 انقطع كذب احدهما اذا لم يكن الجمع صريح الكاذب واليمين البينة
 اذا التزمه مع الكون الجمع لا يمكن صحتها فثبت بالبرهنة في الموطأ

الجمع واستناع الترجيح والتساوي فيه اعمال للكاذبة من وجه وهو انما
 الاجرى فان كل واحد لا يثبت بذاته بل بسبب الاجرى فاسبقا لهما ثقل
 على العمل بها من وجه لكن الكاذبة لا يمكن العمل اصل الحق والتساوي
 لان احثاب الكاذبة واجب فقط ولا يثبت الا باحشاهما ولا يثبت الواجب
 له من وجوب واجب **قوله** قدس الله سره ولا يثبت بين شاهدين وشاهد
 بين ولا بين شاهد وامرئين وشاهد وبين بل يحكم بالشاهدين او الشا
 والمرأتين دون الشاهد واليمين وربما قيل بالمعارض وصرح فيها
قوله مثل شيخنا نجم الدين بن سعيد عن الشيخ الطوسي انه ربما قال الشيخ اذا
 متعارضان ويترجح بينهما واليهما المصنف بقوله وربما قيل بالتاوي
 وقيل ان الشيخ ذكر هذه المسئلة في المبوط وفيه وصفين **قوله** في فصل الجمع
 من الشهادة وعلى الخلاف قهرا ولم يحد شيئا **قوله** في فصل الدعوى والاثبات
 والختم عدم التعارض بل يقدم الشاهدان والشاهد والمأمان على
 الشاهد واليمين اما في سبيل الخلاف فصرح بعدم التعارض ايضا **قوله**
 قدس الله سره ولو اتفقت اليد بالجملة الضمنية احفل بتقديمها والتاويل
قوله هذا مخرج على مذهب من يجعل اليد مرجحة ويكون بينه اقل بين
 الخارج والداخل وانما كان احدى المستين اقوى باحد
 التزجيج والآخر ياضيف وكانت لم تصنع لصاحب اليد ولا قى الخارج
 فان شئت قدم بين الخارج قدمت هنا فقط وان قلنا قدم بينه ذى
 اليد لا وجه من وجه الترجيح احفل بتقديمها لان اليد تقاوم القوة
 وقيل بالتاويل لان كل واحد بين البينة فثبت على وجه ترجيح وجه
 صحت فسا دلان **قوله** قدس الله سره فقدم الداخل على الخارج على يد

ولا قى العكس **قوله** قد تقدم الحث في هذه المسئلة وجه القوة ان
 هو المدعي على ذى اليد لا نه يترك وسكوته والآخر يترك لا نه يترك
 سكوته فيكون البينة عليه والبينة على الخارج لقوله عليه السلام البينة
 على المدعي واليمين على من انكر **قوله** قدس الله سره لان فيها ما يثبت
 الخارج على الكمال **قوله** اذا ادعى عينا دعى في يد احدهما فلا يثبت
 البينة بينه الخارج لان يكون الخارج قد اقام البينة بها اذ اقر
 بها ثم اقام الداخل البينة له بها فان فيها شك لا يثبت من انه خارج و
 من حيث ان الدعوى واحدا لا يختلف الحكم يتاخر اقامه البينة فان
 الشهادة تتضمن كونها ملكا كانت في يد فانه لم يثبت اشتغالها
 اليه وانما الاختلاف في ملكها وقت دعوى المدعي **قوله** قدس الله سره
 وفادعى عينا في يد غيره واقام البينة واحدها ثم اقام الذي في
 في يد بينة بامهال نفس الحكم واحيت على الكمال **قوله** هذا مخرج
 بل تقدم من استغاد ذى اليد اذا اقام بينه بعد بينه الخارج وقد
 تقدم وجه الاشكال **قوله** قدس الله سره ولو اقام البينة في يد
 من يارعه للتسجيل فلا يثبت الجوان **قوله** وجه الحكم انه عرضي
 لان حافظ الحق على سبب يثبت الشهادة وهذا التقدير ممكن في كل
 وقت فامضت الحكمة الالهية حيل طرية الى ابيات الحق وحقه لعدم
 لانه ليس بجزء حقيقته ولا يبالغ حقيقته فيها **قوله** قدس الله سره ولو اقام
 بعد ان الله يد حصة الخارج وادعى ملكا بالزمن فثبت
 سبب بين الحق بين القضاة سابقا الاشكال **قوله** هذا مخرج على الترجيح
 البينة الداخل وقهر بانه اذا ادعى شخص في يد غيره واقام بينه

المالك بالاسم الذي هو المدين الذي حصل له على الشيء
 له بالاسم فادعى على ذلك المدين بملك البيت وشهد له بالملك
 المدين فحلف بيمينه بسبب اليد الباقية التي دفعها الحاكم قال
 في اشكال فثبت ان من ادعى ان له من ادعى ومن ادعى واحدة وهذه
 هي ان اليد المرفوعة رقت بيمينه قدس الله روحه وادعى ان له
 المدين فادعى ان له بيمينه بسبب اليد الباقية التي دفعها الحاكم قال
 المدين في شهادته بملك المدين وان وجه القرب ان البيعة
 قد تراضوا وبجهد اليد لا يكتفي في الحكم بها بل لابد من عين ويحلف
 ان عدم لعدم الغرض عليه وان سبب الحكم البيعة لا توجب على تقدير
 يتقدم سببه الداخل فكيف لا يحلف الخارج على القول بتدعيه فكذلك الحال
 في عين قلنا ان الغرض الاحتمالي ان الغرض باليد المدين
 باليد المرجحة باليد قبل الاول لان البيعتين اذا تراضوا فاقطعا
 وصار كانه لا منه فلا بد من البيعة وفيه نظر لا زالت على تقدير
 اليد وجه البيعة كما يرجح الدليل على ما مضى في الاحكام الشر
 في قوله فان لم يمتدح مع عدم وجه ترجيح وقالوا منهم الاحتمال
 في البيعة عند هذا الاحتمال في تسليم من خرجت المصلحة بتقديم
 منتهى ومن لم يمتدح هنا لا سقاط منه الخارج لا غير قال قدس الله روحه
 ولما اخذت منه في بيعة احتاجه بين في الدعوى الى ذكر المصلحة كمال
 في هذه المصلحة على ان المصلحة من المدين به صحة اذا اعاها واقام بها
 بيعة من قلع او لا فان قيل لا يتبع ويصح بالبيعة من اخذها من فلا يتبع
 الى دعوى المصلحة من وهما لا بد من المصلحة من ان قلنا لا تتبع ولا

ليست بحاجة الى ذكر المصلحة من اي من المدين الذي اخذها من الذي
 عليه او لا الذي هو مدين من دفع ولما كان المصلحة على شكل
 المصلحة قال قدس الله روحه ولو شهدت لدى اليد بالمقدم بقا من دعيان
 المتقدم ان رجحانه به وكون المدين خارجا فحلف بيمينه بالخارج **قال**
 وجه هذا الاحتمال عموم الخلق المتقدم منه الخارج مطلقا **قال** قدس
 الله روحه ولو انكس كذلك **قال** لو شهدت بالخارج بالمقدم ورجحانه به
 وقد تناهيه في اليد مع القارض في الحكم كذلك اي يحلف بيمينه
 الخارج اعيان لان اليد انما يكون مرجحه لو لم يعارضها مرجح آخر وقد
 عارضها رجحان تقدم الخارج فثبتا فقلنا وسبق الخارج مدعيها
 والبيعة منه المدين لعدم الحديث **قال** قدس الله روحه ولو قال انكس
 انكس بيمينه الاستصحاب في قوله اشكال **قال** قدس الله روحه ان
 يكون مستند على الشاهد بالاستصحاب واجازة الشارع الشهادة به
 لا اعتماد المستند اليه فلا يميزه ومن ان يدل على علمه بيمينه بالملك
 له فلا يميزه لا تفعل الملك الغير بيمينه **قال** قدس الله روحه ولو
 كان في الدعوى بالاسم قل وحصل المدين صاحب يد وتلقا على لان
 ظاهر اليد لان الملك فلا يرفع بالحقل **قال** لو لم يزل في الشئ
 في المبوط والقول الثاني لان الجيد والقول في الشئ في الغرض
 المصنف في المختلف القول والافق يفتي انه لا يفتي عن من يدعي المدين
 عليه ذي اليد بهذا الكلام لان من يدعي حصوله في تلك المصلحة
 لا يباين المعلوم المصنف وان اليد فيكون في المصلحة فلا يكون خلاف
 كانت قابله اخذها بان الظاهر فيها لا يستلزم ان كانت في المصلحة

في بيع في الشاهد بانما كانت في يد المدين فاخذها المدين عليه من
 في بيع او عسب او سبب التقي في شغل عليه او ان قاعضه هذا فخذ
 في بيع الشاهد في قولنا واجازة **قال** قدس الله روحه والبيعة المطلقة ترجح
 زوال الملك على ما قيل في البيت فلو شهدت على ان له ماله قبل المصلحة
 بلدعي عليه وكذا الشر الظاهر على الشئ ومع هذا فالشئ في المصلحة
 اذا اخذت منه صحة سطلت رجح على البايع وكذا لو اخذ المصنف من
 المشتري او من المشتري من المشتري رجح الاول انما يحلف سطلت اذا
 لم يدع على المشتري ان له ملكه من على سبب الملك فيطلب البايع
 باليمن ومن العيب ان يترك في يد بايع قد حصل قبل البيعة وبعد الشراء
 ثم يرجع على البايع ولو لم يكن رجح الا اذا ادعى ملكا سابقا على الشراء
 كان وجهها **قال** هنا فاعلم وهي ان بيعة المدين ليست بيمينه فوجب
 الملك له بل هو مظهر له وداله عليه فيجب ان يكون الملك سابقا على
 اقامتها باقل زمان يمكن فيه وجه الملك وسببه والملك ان تقدم
 الزايد في قوله لا يستلزم الرجوع بل يرجح وهو على هذه القاعدة انه
 لو اقام البيعة على ملك رايه او شجر لم يمتدح الساج والشرع الحاصلين
 على اقامته البيعة والشرع الظاهر عند اقامته البيعة سبق للمدين عليه
 اذا اخذت منه ماله فمتحقق هذا الاصل والشرع ان من اشترى شيئا
 قاعضا من بيع او عسب بيمينه مطلقا لم يكن له ان يرجع على بايعه باليمن
 بل ان كان يمينه بيمينه باعلا او عسبا فان كان باعلا لم يكن المصلحة
 على المشتري وان كان عسبا فلا شغل في الدعوى منه فانه امر ممكن
 ولو لم يكن للمشتري الرجوع على البايع باليمن فمتحقق من ذلك انه لا يمتدح

اجتماع الحكم يكون الشرع المجتهد بعد البيع وقبل اقامة البيعة المصلحة
 والحكم يرجع المشتري على البايع باليمن لا يباين المصلحة في البيعة
 رجح به باليمن مملوك لبطون البيع وكون الشرع المشتري معلول صحة
 البيع فاجتماعهما يستلزم اجتماع المقتضين واجتماع المقتضين
 محال والمبني على الحال حال المصلحة كثيرا من المصلحة اسهل الحكم في
 بملك المشتري الشرع المجتهد بعد البيع ومن اقامته البيعة والشرع
 حالها وكونها يرجع المشتري على البايع باليمن ثم ذكر المصنف اشكال
 اشكل من هذا الاشكال وهو انه لو باع المشتري السلعة ثم اخذت من يد
 الثاني صحة مطلقا قالوا اعتبار رجح المشتري الثاني على الاول ورجح
 الاول على بايعه ولو كان بايعه قد اشترى من آخر رجح عليه وهكذا هذا
 اعجب من الاول واجاب بعضهم من هذا الاشكال من رجح المشتري
 على البايع مع دعوى الملك المطلق بل مع دعوى سبب الملك على البيع
 واشتات بالبيعة المقتد به فعلى هذا يرجح المشتري ولا يمتدح المصلحة
 واستحسنت المصنف وقال لو قيل به كان وجهها ومنع بعضهم من الرجوع
 والشرع المشتري **قال** قدس الله روحه ولو ادعى بايصل به المصنف والشرع
 قدم قوله مدعي العصة فان اقام بيعة فتي مقدمه من مدعي البطون
 نظر **قال** مشقوه من ان القول قدس الله روحه العصة فان اقام بيعة فتي
 بيعة وكل من عليه البيعة فالبيعة على المصنف عليه ايتم البيعة
 على المدين والبيعة على البايع ومن اعترض به مدعي العصة بايصل
قال قدس الله روحه ولو ادعى ادركه اي مدعيه المصلحة او مدعيه
 الاجازة باجرة المثل او اقرار بيعة فتي مقدمه من احداهما نظرا **قال** قدس

من ان القول قول الوكيل مع العيينة بينه المالك ولان بينه الوكيل
في كل الثاني وجه المالك مثبت حقيقة فتقدم لان المالك مدعى ان
الوكيل يكرها والبيهة بينه المدعى ومن ان المالك زعم بانه مكرها
والوكيل يدعي قتله عن فكلهم الوكيل خلاف لاصل فكل المدعى والمالك
المكر والبيهة بينه المدعى قال قدس الله سره ولما دعينا في بيده واقام
بينه انه اشتراها من عمرو فان شهدت البيه بالملك مع ذلك للمدعي
او للشعري او بالتسليم ان قضى لسبق السيد فحق المدعى وان شهدت للشعري
خاصته لم يحكم لانه قد فعل فيما لم يملك ولا يدفع اليه المملوكة المطر
وقل بعضه لانه الشراء لانه على المشرق الساتر المالك على المكيه
فمنع من الشفع وجهه انه قال في الملبس مثل قول المصنف واختاره
سبحان بن سعيد في الشرايع انما والعقل الثاني قوله في الخلاف قال قدس
الله سره ولما دعينا في الثاني ان العيينة التي في يد المشتري ملكه منسقة
المشتري انما اشتراها من سجين واقام بينه قدمت منه الدلائل على
انها من سجين من تقديم بينه الخارج من القارض ومن ان صاحب
اليدين قد شتمه البيه بالشراء الذي هو سلب الملك واليد يقتضي
ان يكون له ان يثبت بالملك المستند الى السلب **الفصل التاسع**
في الشهادة وفيه فصول **الاول** البلوغ قال قدس الله سره فلا يقبل شهادة
الصبي وان كان من اهل ما قبل سنن مطلقا **الثاني** الصبي اما ان لا يكون
او يكون **الثاني** ما لا يقبل شهادة اجاعا والثالث فيقول اما ان لا يكون قد
بلغ عشرين او يكون قد بلغ **الاول** لا يقبل شهادة في غير نقصان
واقبل والجراح في الخلاف يقبل وهو اختيار ابن الجوزي والثاني وهو

في الخلاف
يقبل وهو اختيار
ابن الجوزي

ان يكون قد بلغ عشرين فقل يقبل قلم في الجراح والشكاح وثبت
به المقاص وبوجوبها وكل ما منهم وهو قول الشيخ في النهاية وفتحنا
سبحان الدين بن سعيد وقيل مطلقا فقله والدي المصنف وفتحنا
سبحان الدين بن سعيد ولا يصح انه لا يقبل شهادته مطلقا لقوله تعالى
واسئله واشهدين من رجالك ولان الصبي لا يقبل قوله على نفسه
بل لا يقبل ولا يقبل على غيره بالشهادة لانه من باب التيبه بل لا يقبل
قال قدس الله سره ولا يقبل شهادة الكافر اصليا كان او مرسلا اهل علم
ولا على شه على راي الا الذي في الوصية عند عدم عدم المدين
لا يقبل شهادة غير الذي من الكفار اجاعا واما الذي كان عدلا
وعلمه بعد الكذب في الشهادة مطلقا من الكبار فلا يقبل
شهادته على المسلم في الوصية مع عدم عدول الحسين لما رواه
الكناعي عن الباقر عليه السلام قال سألته عن شهادة اهل بيتي
على رجل من غير اهل ملتهم فقال لا لان لا يوجد في ملك القاض عنهم
فان لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية **الثاني** في قوله
امر مسلم ولا يقبل وصيته وشرط الشيخ في الملبس واليه ان
يكون في الضرر واطلق ابن البراج المنع والخيار عند وعده والذي
الاول واما في غير الوصية على المسلمين فلا يقبل اجاعا واما على غير
فكل ما يقبل فيه على المسلمين يقبل على غيرهم وما في غير ذلك فليس
مثل ما يقبل سوا اخذوا في الملبس او في غير ذلك ومن انما هو من كونه
وان لا يقبل قال في النهاية يجوز شهادة بعضهم على بعض في بعض
على اهل ملته خاصة وهم فلا يقبل شهادة اهل ملته منهم لغير اهل ملته

في الخلاف
يقبل وهو اختيار
ابن الجوزي

ولا عليهم **ج** قال ابن الجوزي يقبل شهادة اهل العدالة منهم في بيته
على ملته وعلى غير ملته لا يقبل مطلقا وهو اختيار والدي قدس الله سره
وقال ابن البراج اجاعا وهو لا يقرى عندى لوجوبه كما لم يقبل شهادة
الفاسق لم يقبل شهادة الكافر والمقدم حق قال في الملبس اما الملائمة
فلان كل كاف فاسق ان لم يتبين احدهما بالملحة ولا يقبلوا عليه
القول فيكون من باب التيبه بل لا يقبل على الا على حق من الشهادة
بالوصية اجاعا واما حصه المقدم فليقله تعالى ان اجاعا لم فاسق بينا
فنبشوا واما ثبوت الاولوية فلان هذا اختيار الكافر اما ان يحل القول
والجواب الا يجب واجدتهما والاول حال ولا يلزم ان يكون الكافر
مساويا للعدل المسلم والثالث اجاعا حال ولا لكان الكافر اعلى رجة
من المسلم وهو حال لان المسلم يجب رجة شهادته معين الثاني وهو
بطلان كلف يقبل شهادته فقد وكنا اليه ولا حق من الكافر
من ان يكره ما دام كافر لقوله تعالى ولا تكونوا الى الذين ظلموا فتمسكم
بقربى كل كاف صاخر ولا حق من الشاهد صاخر اما الاول فليقله تعالى
حق معبر الذين عن يديهم صاخرون ولما الثاني فيهد بينه اجاعا الشيخ
بما رواه جاعا عن الصادق عليه السلام قال سألته عن شهادة اهل الملحة
قال فقال لا يجزى اهل ملتهم وان لم يوجد غيرهم جازت شهادته
على الوصية لان لا يجب حق احد والجراح المنع من حصه السند
في القول لا يجب اجاعا التيمم في الملبس وهو ان اذا توافقت الشا
وعده في الشهادة عندكم فان الاول عند الشيخ فيقول هنا قدس الله سره
في **الفصل العاشر** في تيبه واجبة شئت على كلامه فان

في الخلاف
يقبل وهو اختيار
ابن الجوزي

والثقوى ولا يقبل شهادة الفاسق ويجزى كلف عن العدالة يقبل كلف
وهو باق عدالة فيها بالشارك فقل وانما واللواط والغيب للبول
المصونة وان قلت وعقود والادب ونفذ الحصص الموات
وكنا يجزى فقل الصغار مع الاصل الا غلب ولا يصح التاخر
والجرح وقل صانع واجزى لا مكان الاستقفا **الفصل الثاني** في
قبول الشهادة قال الله تعالى ان اجاعا لم فاسق بينا فنبشوا واليه
مكل خبر من الفاسق غير معلوم الصحة من غير لا يقبل والشهادة خير
وقال تعالى واشهدا ودوى عدل لكم وقال عز اسمه من رضى من
الشهداء والفاسق ليس به حق وقوله تعالى ان كان منكم كافر
فاسقا لا يستويون قال في المساواة اوجب قبول العدل لان ان
يرد او يتوقف والاول يستلزم ان يكون اسوا من الفاسق وهو باطل
اجاعا والثاني يستلزم المساواة فلا يشاء تعالى يجب قوله وهو المطلق
لا يقال ان هاتين المستين في الفاسق ثلثا في الوليد بن هبة بن ابي
اما الاول فانه كذب على قوم وقال انهم استنوا عن ادا ان كلف عدل
البي على السلم فقل فيه ان اجاعا لم فاسق بينا فنبشوا واما الثانية
فيه فيجب نوطا انه استلزام على عليه السلام فقل فيه هذا القول
لانا نقول خصوص السلب لا يقتضي تخصيص العام لما يشاء في المصنف
اذا فقل ذلك معقول لما كانت العدالة شرطا في التمسك ما لنا احتج
الفتية الموصية بها من المصنف عدالة ما لنا يجب نفسا في حقه
تثبت عند ملته الرب واللحق في اما المروءة فاجتنب ما يسيء العقل
والفر من العلوب ويذكر على عدم الجبا وعدم الجلاء لا يستفتى

في الخلاف
يقبل وهو اختيار
ابن الجوزي

كلما كان في السواقي وكثفت الرأس بين جمهور الناس ومن لم يكن كذلك
وإذا انتفى التي شرط في العدالة فأحقت فيها على أقوال أربعة
اجتناب الكبار والصغار بين المكلف الكامل العقل وهو اجتناب الصغير
وأي الصالح وأي البواح وأي ادليس واعتز بأن شرط اجتناب الصغار
حيث يحتاج صغيرة نادرة وفي وقت ماحج وهو متى يقوله تعالى ما يصل
عليك في الدين من حرج وفيه نظر لأن القوبة فقط الكبار والصغار
ولأن عدم فعل صغير دائما يسر بالمستند فلا يصح هذا الحكم واجب
بأن يلج من القوبة قال ابن ادريس الصغار عندنا والمعاقب الربا
فيها **اجتناب الكبار** وكلها وعدم الاصل على الصغار وأعدت
أعقب ولا يحتاج الصغير النادرة فيه وهو اختيار الشيخ في المبسوط فانه
أولها لا تحمل شهادته من واقع التيسير من الصغار أدى ذلك إلى أن
شهادة أحد لا نه لا ينفذ غير المعصوم من بواقه بعض المعاصي وهو
ابن الحنفية وهو الأصح عندى وعند والذى وحيدى لأن اشتراط اجتناب
جميع الصغار والكبار ما دام عدلا يردى إلى المطالبان الشهادة
وعدم مشروعيها وذلك مناف لما تقتضى الحكمة أحق القولون بالاوليان
الشهادة في القضية فالتفت لتفضيله التوق والإمامة لقوله تعالى فكيف
إذا جئنا من كل امة شهيد وجئناك على امة شهيدا وقال تعالى وكذلك
صلناك امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم
شهيذا ومن هو بهذا التفضيله يحال أن يعتمد على عصية استعلى الخيرة
كانت اكبرية ولقوله تعالى والذين هم لشهادتهم أولئك في ذات
مكرهم وتعلق الحكم على وصف يشركونه علوه ولأنه لم يكن حله

مَآلِیُّونَ

لم يكن للذكر قابلية والكرام يشعرون بالعموم في الاوقات عرفوا وهنوا في اجازات
في وقتا والامر انهم الهامه والواجب ان قوله ليكون اشهدا يدل على عذابه
المجموع من حيث هو مجموع الاحاد ولا نه اسقطت عامة فاجاز ان يكون
الشهادة بعد العفو واسمها ما يبقية وان الاميان وجب فيه في
الكرام ولا يستلزم في علم العقاب في جميع الاوقات بل في حال ولا
لنعم عومية الاوقات لما اتفق علماء الاسلام على اشتراط اجاب
الكبار ودل عليه القرآن بقوله تعالى ان يجنبوا كبارا وما ستون عنه يقول
عزاهم الذين يجنبون كبارا لان احقنا الخريف الكبار والصغار

The image shows a single page from an old manuscript. The paper is heavily discolored, appearing yellow and brown, with significant water damage or staining, particularly along the left edge where a large, irregular tear has occurred. The text is written in a cursive script, characteristic of Persian or Urdu, but it is mostly illegible due to fading and the damage to the paper. The visible text appears to be organized into lines, with some words or phrases being more legible than others. The overall appearance is that of a well-preserved but damaged historical document.

قد مر اسرته وترد شهادته المقادف الى اهل بيوت وحدها الكذب
فيه وان كان صادقا اعترف بالمخلة في الملك ولا يشترط في اصلاح
العمل من الاستحالة على راي هناك من المقادف قبل توبه لا يستل
شهادته فاذا اتى بك شهادته واختلفت فقد التزمه على اقل الاصل
ان يكذب منه فيما كان قد فقه فاذا اختلف ذلك جاز قول شهادته بعد
ذلك وهو اختيار الشيخ في النهاية وعلى باب توبه وان ادى عياله وثانها
ان يقول المقادف باطل حرام فاذا قال ذلك فقد الكذب نفسه ولا اعنه
الى سابقه لانه وما كان صادقا فاذا اخرج عن الخبر الصادق بانه كذب
كان كاذبا فيما هو قول الشيخ في المبسوط واختار ابا داود وسننهما
انه ان كان صادقا قال الكذب حرام ولا اعنه الى مثل ما قلت واصح
ان كان كاذبا قال الكذب فيما قلت وهو اختيار ابي حنيفة والوجه عند
الفتاوى الاخرى المصنف من اجابة في المختلف لان الكذب شنيع
واذا اعترف بالمخلة مع صدقه اخرج الشيخ عن اختياره في النهاية
بانه لو ادى الى اصلاح الحكماء عن الصادق عليه قال سلمه عن المقادف

بعد ما يقام عليه الحد ما قبله قال كذب نفسه قلت ادعيت ان الكذب
نفسه وثاب بغير شهادة قال نعم والجواب المراد التفصيل فان المحام
ليست مع وجود محذور في الحقيقة والكذب تبعية فلا يأمر الشارع في
الكذب في الكذب نفسه بل يسمي وتضمن ايقاع ذلك عند من قد
عنه وعند الحاكم الذي حذره وان تعدد في الملاء ماروا وابن شان
عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الحدود وان ثبتت شهادة
فقال اما باب وتوبته ان يرجع فيها قال وكذب نفسه عند الامام وعنه
المطهرين فاذا فعل كان على الامام ان يعيد شهادته بعد ذلك قالوا
ولا يصلحوا لهم شهادة ثم وادله فيهم القاسم ابن ابي اسحق بن عمار
واصلها فان الله عند دعيم شرط في ائمه اصلاح ففسر شيخنا عليه السلام
على التوبة وهذا المعنى يتفق عليه واما الخلاف في الزيادة على
العمل فقال ابن حنبل يشرط مطلقا اي في الصادق والكاذب ولم يشترط
الشيخ في النهاية مطلقا وقال في المبسوط بشرط في الكاذب لا في الصادق
وهو اختيار ابن ادریس اخرج المصنف بان ائمة لم يشرطوا في التوبة اطلاقا
المطلوع كمن فيه المسمى ولم يشترط في الرواية المستندة بل عني في قوله
على التوبة والكاذب نفسه **قال** قد سألته عن ذلك وشاهدته ولما سألت
مطلقا وقيل في التوبة الدوام مع صلاحه **قوله** لا يشترط في الصادق
والكاذب انما على ائمة الثلاثة ان لا يقتل مطلقا وهو اختيار ائمة اهل البيت
والشيخ في الخلاف والمفيد وابن الطبري وابن الجوزي وابن
ادريس **قال** الشيخ في النهاية ان كان هذا محلا لمقتضى شهادة في التوبة
ان كان محلا لمقتضى شهادة في الحان وغيره فقله الشيخ في المبسوط

بحسب الجرح فما حاجة فيه الى المع قبل فيه شهادة المصنف وقال الشيخ في
 النهاية لا بأس بشهادة المصنف عزيمته يؤخذ بآول قوله ولا يحد ثبائنه
 وثبته ايما التراجيح وان حجة وقال ابو الصلاح نقل شهادة المصنف للثقة
 والمصنف اذا كانت شرط منهم ولم يشترط لاحد بآول قوله وقال
 ابن اودين لا بأس بشهادة المصنف وقد روي انه يؤخذ بآول قوله ولا
 يؤخذ بثانيته وهو يدل على استغنائه ذلك قال والدي المصنف
 والوجه القول مطلقا وهو الاصح عندي لمصنف بل لا يحد صحة الشيخ
 رواه جليل عن الصادق عليه السلام قال سالت عن شهادة المصنف في
 القتل قال يؤخذ بآول قوله ولا يؤخذ بالثاني وهذه هي الرواية التي
 اتانا والمصنف اليها في الكتاب بعينه وروي واحاب عنها اوجين
 ان في شرطها سهل بن زياد وهي ضعيف **قوله** لو سلمنا ما قلنا من جرحها
 لم يناف مطالبنا من القول الثاني ان كان سابقا للآول روي
 شهادته لانه رجوع عما شهد به او لا فلا يستل وان لم يكن سابقا
 كان ما شهد به متناقضا او تأكيد للآول **قوله** قد روي انه لا يؤخذ
 بشهادة المصنف بالقتل الا ان يعرف الصوت مطلقا على راي **قوله** لا يصل
 في الشهادة انما على العلم واليقين قال الله تعالى ولا تقبل من البيات
 به علم وان كان لا يثبت بالحق وهم يقولون وقال النبي عليه السلام
 على مثل التمسك بالشهادة ولا تخرجوا عن الحق والحق في الشهادة
 اليقين فيها لا بأس به وبما روي المصنف في ذلك من انما تلتك باه
 المصنف كما روي في كلامه انما المصنف شاهد في بعض الاحوال في
 ويظهر اليها القيل والقال فلا يحيل اليقين به لتجوله العلية

من ثم قبل لا يستل شهادة المصنف في الاقوال قلنا هذا يقتضي عليه القيل
 اليقين بخصوصية قائله ومعرفة آياه ولو جرح ناس هذا القيل استل
 الامان بالخصوصيات سقطت وقال السيد المرتضى والشحات ابن
 الجعيد وابن بابويه في المتع وابن حنبل وابو الصلاح وابن اودين
 وحديث وشيخنا محمد بن سعيد انه يقول وهو الاصح عندي فانه لا
 ان يطهر زوجة اعتقا على الصوت وفيه بان الشهادة مبنية على
 العلم والوطى على الظن ولذا دعا الضرورة الى ان لا يؤخذ بالشهادة
قوله قد روي انه سأل عن شهادة المصنف في القتل
 وهو الشك والموت والملك المطلق والوقت والنكاح والموت
 القاصي ولشروط في الاحاديث من جماعة نقلت على الظن صحة
 استهلالا تام العلم على شكل قيل لو شهد عدلان فضا على احد المصنف
 متحلا وشاهدا صلا فاعا على شهادته ولا يقر انه لا يثبت جماعة
 رابطة السواطي **قوله** اختلف الفقهاء في العدد المستند في شهادة
 على اقول **قوله** الشيخ وضابطه الاستفاضة المستند للظن لا الحكم
 التي عليه السك لزوجه ولم تشهد لهم ولا طري في ذلك لا الاستفاضة
 واعترض بان العلم زوجية النبي عليه السلام بالآل وكونه المصنف بها
 لا يقتضي كون المصنف سنيا واحاب شيخنا محمد بن سعيد بغيره بان
 لا بد وان ليستد الى الحسن ومن المصنف ان المصنف لم يثبت له شاهد
 العقد ولا من اقرب اليه عليه السلام بل الطبيعة في الشهادة الى الاستفاضة
 هي الطبيعة المروية في غيره فظن ان القرائن له محسوس والمجربون لا يثبتون
 اودين بالحق لا يثبت شاهد ذلك وما لا يوقف فلا يثبت على السابيد وما لا يثبت

والصحيح في
 القيل والقال
 انما على العلم
 واليقين
 والوجه القول
 مطلقا
 وهو الاصح
 عندي
 لمصنف
 بل لا يحد
 صحة
 الشيخ
 رواه
 جليل
 عن
 الصادق
 عليه
 السلام
 قال
 سالت
 عن
 شهادة
 المصنف
 في
 القتل
 قال
 يؤخذ
 بآول
 قوله
 ولا
 يؤخذ
 بالثاني
 وهذه
 هي
 الرواية
 التي
 اتانا
 والمصنف
 اليها
 في
 الكتاب
 بعينه
 وروي
 واحاب
 عنها
 اوجين
 ان
 في
 شرطها
 سهل
 بن
 زياد
 وهي
 ضعيف
 قوله
 لو
 سلمنا
 ما
 قلنا
 من
 جرحها
 لم
 يناف
 مطالبنا
 من
 القول
 الثاني
 ان
 كان
 سابقا
 للآول
 روي
 شهادته
 لانه
 رجوع
 عما
 شهد
 به
 او
 لا
 فلا
 يستل
 وان
 لم
 يكن
 سابقا
 كان
 ما
 شهد
 به
 متناقضا
 او
 تأكيد
 للآول
 قوله
 قد
 روي
 انه
 لا
 يؤخذ
 بشهادة
 المصنف
 بالقتل
 الا
 ان
 يعرف
 الصوت
 مطلقا
 على
 راي
 قوله
 لا
 يصل
 في
 الشهادة
 انما
 على
 العلم
 واليقين
 قال
 الله
 تعالى
 ولا
 تقبل
 من
 البيات
 به
 علم
 وان
 كان
 لا
 يثبت
 بالحق
 وهم
 يقولون
 وقال
 النبي
 عليه
 السلام
 على
 مثل
 التمسك
 بالشهادة
 ولا
 تخرجوا
 عن
 الحق
 والحق
 في
 الشهادة
 اليقين
 فيها
 لا
 بأس
 به
 وبما
 روي
 المصنف
 في
 ذلك
 من
 انما
 تلتك
 باه
 المصنف
 كما
 روي
 في
 كلامه
 انما
 المصنف
 شاهد
 في
 بعض
 الاحوال
 في
 ويظهر
 اليها
 القيل
 والقال
 فلا
 يحيل
 اليقين
 به
 لتجوله
 العلية

بيانه يستبعد تاد في الغاية والشهادة على الشهادة لا يمكن بقاها العلم
 جامع لما لانه فلم يحكم بالاستفاضة لزم بطلان الوقت في الاشياء وعدم
 استقامته واعتبر بان الله ليس بتخصيص الشهادة بدون العلم با
 فيكون تخصيصا لمصلحة بثبوتها وولي تخصيص الشهادة من جامع الشهادة
 انما كانت لمصلحة بثبوتها بل هذا التخصيص اولى اذ لما منع عقلا منه بطلان
 الشهادة لمجرد الظن واحاب شيخنا محمد بن ابي حنبل في المصنف انما نقلنا
 ان سمع لكن المانع الشرعي ثابت وهو الاجماع على ان الشهادة الثالثة
 لا يسمع وفيه نظير ذلك **قوله** قال ابن الجوزي لا يصح الشهادة بالآل
 في بعض الامور لان يصل الشهادة على الشهادة الى افراد اودين
 في في الباب وحل ولا يجب به على غيره حاضرا حكم في اخراج ذلك واجاب
 في بعضهم وهو احد الامر انما ان يحصل باخبار جملته نقل
 على الظن صدقهم واما ان يشهدوا بشهادتنا فاصح العلم وهو قريب من قوله
 الشيخ والاشك المصنف من حيث الشهادة عن اتباع الظن فلا يخرج
 والآخر من الظن ولم يثبت ان هذا منه وقوله عليه السلام انما قال الشمس
 على مثلها فابعد اودين **قوله** لو شهد عدلان صار السام متحلا وشاهدا
 اصل وهو قوله المصنف **قوله** قد روي انه سأل عن شهادة المصنف في القتل
 من جماعة ليقل حادة واجيبهم على الكذب واليه اشار بقوله لا
 يجمعهم رابطة السواطي ومطابقا لآول قوله لانه موافق للكتاب
 السنة **قوله** قد روي انه سأل عن شهادة المصنف في القتل
 او قبل او قبل ما نقله لا يستل او السكوت في الشهادة **قوله** قد قيل
 صادق في انما روي في قوله الشيخ في السكوت ولا يحد صحة لان السكوت

اخر من المرويات ولا يكاد ولا دلالة للعام على الخاص **قوله** قد روي انه سأل
 اذا اجمع في الملك اليد والقرض والتاسع جائز الشهادة فانه لا يثبت
 به وهذا الاجماع مني الامكان ولا يقرب ان يخرج اليد والقرض من
 البناء والهدم والاحارة المتكثرة فيمنع من ان يثبت دون التسامع
 له بالملك المطلق فانه ليس بما يدرك بحسب الجرح ولا بغيره من الجرح
 بل الشهادة به يثبت على امور ثلاثة اليد والقرض والتسامع فاذا
 هذه الامور جائز الشهادة به وهذا الاجماع مني الامكان وانما
 قيد الملك بالمطلق لان ذلك السبب يعلم بالعلم بثبوت سببه **قوله** لو
 يجمع هذه الثلاثة تحلت التسامع وثبت اليد والقرض والاشارة
 بقوله دون التسامع ثم بين نوع القرض الذي يلزم الى اليد فذكر انه
 صرف الملاك عاليا كالقرض المبدل للصورة الجعينة والاشارة
 كالبناء والهدم وشبههما كقرض المصالح وانما لا يثبت في التمسك
 والقليل والرهن كالاجارة المتكثرة اذا خيرا المتكثرة لا بد من الجرح
 صدورهما من المستاجر ولا بد في الكلام من عدم المانع اذا عرف ذلك
 معقول اليد والقرض المذكوران هل يقع الشهادة استسكا الى الظن
 منها قال الشيخ في الخلاف نعم واحب اجامع القرض وثبت ابن التراجيح
 ابو الصلاح وهو اختيار ابن اودين وشيخنا محمد بن سعيد وقال في
 المصنف لا يقرب ذلك من العاوى **قوله** قد روي انه سأل عن ذلك
 في الملك والعلوم القادرة على ذلك قد روي في القرض وثبت
 اودين في ذلك وكذا شيخنا محمد بن سعيد وقيل لا يصح للمصنف
 اليد في الشهادة وكل الشيخ في المكسوط القولين ولم يجمع في الشهادة

والصحيح في
 القيل والقال
 انما على العلم
 واليقين
 والوجه القول
 مطلقا
 وهو الاصح
 عندي
 لمصنف
 بل لا يحد
 صحة
 الشيخ
 رواه
 جليل
 عن
 الصادق
 عليه
 السلام
 قال
 سالت
 عن
 شهادة
 المصنف
 في
 القتل
 قال
 يؤخذ
 بآول
 قوله
 ولا
 يؤخذ
 بالثاني
 وهذه
 هي
 الرواية
 التي
 اتانا
 والمصنف
 اليها
 في
 الكتاب
 بعينه
 وروي
 واحاب
 عنها
 اوجين
 ان
 في
 شرطها
 سهل
 بن
 زياد
 وهي
 ضعيف
 قوله
 لو
 سلمنا
 ما
 قلنا
 من
 جرحها
 لم
 يناف
 مطالبنا
 من
 القول
 الثاني
 ان
 كان
 سابقا
 للآول
 روي
 شهادته
 لانه
 رجوع
 عما
 شهد
 به
 او
 لا
 فلا
 يستل
 وان
 لم
 يكن
 سابقا
 كان
 ما
 شهد
 به
 متناقضا
 او
 تأكيد
 للآول
 قوله
 قد
 روي
 انه
 لا
 يؤخذ
 بشهادة
 المصنف
 بالقتل
 الا
 ان
 يعرف
 الصوت
 مطلقا
 على
 راي
 قوله
 لا
 يصل
 في
 الشهادة
 انما
 على
 العلم
 واليقين
 قال
 الله
 تعالى
 ولا
 تقبل
 من
 البيات
 به
 علم
 وان
 كان
 لا
 يثبت
 بالحق
 وهم
 يقولون
 وقال
 النبي
 عليه
 السلام
 على
 مثل
 التمسك
 بالشهادة
 ولا
 تخرجوا
 عن
 الحق
 والحق
 في
 الشهادة
 اليقين
 فيها
 لا
 بأس
 به
 وبما
 روي
 المصنف
 في
 ذلك
 من
 انما
 تلتك
 باه
 المصنف
 كما
 روي
 في
 كلامه
 انما
 المصنف
 شاهد
 في
 بعض
 الاحوال
 في
 ويظهر
 اليها
 القيل
 والقال
 فلا
 يحيل
 اليقين
 به
 لتجوله
 العلية

فإن لم يأتها والوقت الطويل قد زال فكانه لم يكن **قال** قدس الله سره ولو كان
 بعد الحكم فلا قرب عدم الاستيلاء في نفسه متاخي ولا شك في حدوده الذي
أقول لما ذكر حكم رجوع الشهود فقل الحكم ذكره لأنهم رجوعهم من الحكم
 فاما أن يكون قبل الاستيلاء أو بعده فإن كان قبل الاستيلاء فاما أن يكون
 في حق الله تعالى أو في حق المأدب فإن كان المأدب فلا قرب عدم الاستيلاء
 لأنها مبنية على العفوية ولقرينة عليه السك أدور الحدود والشبهات
 ويجعل عدم السقوط الحكم وجوبه وحكم الحاكم به فلا يجوز استناط ذلك
 تحت الشيء عن حال حدود الله تعالى فإن كان الثاني وهو حق المأدب
 فاما أحد أو غير وإن كان حتماً كحد القذف فاشكال فيه أقوى من حيث
 أنه حد والرجوع شبهة منه دخل تحت عموم قوله أدور الحدود والشبهات
 ومن قبلته بحق المأدب وقد حكم الحاكم له باستحقاقه فلا يثبت رجوع
 بوجهه كما يوجب المأدب وإن كان غير حد لم يبطل وإن كان
 بعد الاستيلاء وسيا في حكمه انشاء الله تعالى **قال** قدس الله سره ولو
 رجعا عن ذلك الأثر بعد الحكم وقبل السقوط الحد ففي الحاق قواعده به
 اشكال لا يقرب لعدم نفي المهر وتحريم المصاهرة **أقول** من المكال
 من حيث إن السابق من حيث هو مانع لا يوجد بدون التسليم وسقط
 بجميع الشهود ويؤيد أنه حق المأدب حكمه حكم الشرع فلا يثبت رجوع
 انشاء الله كما قد عرفت عليه **قال** قدس الله سره ولو رجعا عن اربعة بعد
 الحكم فلا قرب سقوط الحد والوجه عدم الحاق القواعب انما يقتضي
 ماله ومقتضى وجهه **أقول** هذا ظاهر ما مر **قال** قدس الله سره ولو رجعا
 عن استيلاء اربعة لم يستوف القصاص يعني على ما لا يثبت اشكال

أقول ينشأ من قبلته بحق المأدب وهو غير حد وقد عرفت القصاص
 الدماء على الاحتياط التام ولا يبطل دم امرأ مسلم مفضل إلى الذي يثبت
 العا بل حد ومن أنه لم يثبت العقل الحد ولا لوجب القصاص وإن
 موجب القتل الحد القصاص دون الدية وقد سقط القصاص والدية
 لا ثبت المصلحة ولم يحصل ولا صلة البراءة **قال** قدس الله سره ولو ثبت
 تعددت وما طينت قبول شهادة في ذلك ففي القصاص اشكال ولا قرب
 أنه شبهة عند تحجب الدية من لفظه **أقول** اذا شهد شاهدان بالقتل
 على زيد مثلاً عدواً حكماً لهما دية في الحكم بشهادتهما فقتل المشهود عليه
 ثم قال الشاهدان اواحدهما بعتد الكذب وباطلت قولهما دقي فقتل
 عليه القصاص قال المصنف فيه اشكال ينشأ من أن هذه الشهادة
 في قتله هو بقتل غالباً فلا قصد اليقائن غالباً ونسبه هذا هو المبدأ
 ومن أنه خبر بغيره واعتقاده وقد احتراز أنه لم يقين بقتل غالباً
 كل مثلاً بقتل قال المصنف أنه شبهة عند لصديق عليه لا هو
 الذي يكون فاعله عاملاً في فعله محطياً في قصده وهو هذا كذلك وانما
 وجبت الدية من لفظه في السن والاستيلاء لأنه عند تحجب به القصاص
 للاحتياط في الدماء فيجب دية **قال** قدس الله سره وكذا لو ضرب المرحوم
 لثقت به أنه صحيح ما يحمله الصحيح دون المرحوم فثبت على اشكال **أقول**
 ينشأ من أن قتل هذا عدواً ما يقتل غالباً من تحت قتله القصاص و
 من عدم القصد في قتله ولا قصد ضربه بقتل غالباً في نفسه فيكون شبهة
قال قدس الله سره ولو قال أحد الشهود انا قاتل زيد فقتلته فأنصت
 الباقرت فلو ثبت قتل الجميع وزد ثلثه وثلاث ستم بالسيوف وله قيل

بثلاثة وردهم من وجهي ربع الدية ثلثه بالسيوف والقتل
 استن و رديه واحداً عليهما ويرد لأجزاء نصف دية عليهما أيضاً
 وله قتل واحد ورده الثلثة المورثة ثلثه ارباع الدية ولو لم يصب
 الباقرت لم يمين اقراره بالأعلى نفسه تحجب وقيل رده الباقرت عليه ثلاث
 ارباع الدية وليس بحيد **أقول** انما شهد اربعة رجال على رجل بالزنا فزعم
 ثم رجع واحد منهم عن الشهادة فقال كذبا ولم يعبده الثلثة الباقرت
 لم يثبت قوله عليهم لاختصاص حكم الاقرار بالقرينة في النهاية مثل
 الراجع ورد الباقرت عليه ثلثه ارباع الدية وهذا القول ليس بحيد
 لأن اقرار الغيبة باقرار غيره محال **قال** قدس الله سره ولو ذكر انسان شهود
 الزنا ثم ظهر فسقهم او كفرهم فإن كان يخفى على المراجع فلا قرب أنه
 لا يقتضي احدى وجب في بيت المال لأنه من حظار الحاكم وحظار الحكم
 في بيت المال **أقول** وجه القرب إلى الزنى لم يظهر منه رجوع ولا تقريب
 فمن يضمن ذلك المذكر لم يترجع للشهود عليه وإنما اتى على انشاء الحد والحكم
 بشهادته انما هو مكان كالمك مع القابل ولا يشهد المأدب فلا يكون
 ما ذكر من منع فسقهم ومن لم يمين الشهود ويحفل الصفاء لان الزكوة
 على الحاكم إلى الحكم المصق إلى القتل فكان هو المستلث له **قال** قدس الله سره
 ولو شهد شاهدان اربعة فزعم ثم رجعا لم يفرم شهود الزنا شيئاً
 لم يقتضي منهم ولا من شهود اربعة اوصاف وفي تقدم مودع عنهم بغير
 انشاء من استناد على شهود عليه في سبعة شهود الزنا وشهادة
 الاوصاف ومن سبعة فزعم ثم رجعا على الشهادة يكون على شهود الاوصاف
 بالثلاث ومن ان القتل مستند إلى سبعة اربعة اوصاف ولا يشهد

الزنا فيكون على شهود الاوصاف نصف وعلى ثمانية الزنا المصنف و
 لا اعتبار بزيادة عدد احد يمين على الاخرى كما لو رجعه واحد من حين
 ولا من حيناً واحداً و سري الجميع فإن على كل واحد نصف **قال** قدس الله سره
 سره ولو رجع الجميع فسقوا وفي كيفية القصاص اشكال لا يحتمل أن يضمن شاهد
 الاوصاف نصف وشهود الزنا نصف اربعة ارباع الجميع عليهم بالثوبة
أقول فلا تقدم العتب في ذلك **المطلب الثاني** في المال **قال** قدس الله سره
 ولو رجع قبل التلف ولكن بعد الحكم والاستيلاء أو بعد الحكم قبل الاستيلاء
 فالاصح عدم القص وقرن الشهود بقيمة ما شهدوا به للمشهود عليه **أقول**
 اختار المصنف أن الشهود اذا رجعوا او رجع بعضهم بعد الحكم مع بقا البقية
 المشهود بها فإنه لا يفتقن الحكم وسبق المعين للحكم له بها وقرن الراجع
 قدرياً انقلبت لشهادته وهو قول الشيخ في المبسوط والخلاف ما ورد في
 وقال الشيخ في النهاية زود المعين على صاحبها وسقط الحكم وهو اختيارنا
 الراجع وابن حزم **قال** قدس الله سره ولو شهد أكثر من اربعة على قتله
 فلو رجع الثالث في المال ضمن ثلثه ويجعل عدم الزنا لأن يكون مرجحاً
 في سورة القواعد **أقول** وجه المأدب أن الحكم انما يست باجمعهم فخرج
 السبب المثلث ففهم وجه الثاني ان وجوه في سبب الحكم وعدة
 لشهادته ما يبين وكل كان كذلك فلا يدخل في ذلك **المطلب الثالث** في الزنا
 في صورة القواعد في قوله تأخير فظنا فيضمن بعد ذلك وأعلم أن اليقين
 الصادقة من باب الملازمة والكاذب المحكوم به من باب الإلزام وإذا
 اجتمع بيان كل واحد منهما كان في الحكم هل يكون الحكم اياً من الكل أم
 حيث هو كل لا يحال الرجوع من غير مرجح في سبب واحد لا يثبت

لا يدخل له ما في صورة التزويج به فيزول قطعاً قال قدس سره **فصل**
 لو حكم في المال شهادة رجل وعشيرة وتضام الرجل سدس وعلى كل
 من نصف سدس ويحفل بنصف على الرجل لانه نصف الميت
 وعليه النصف **قال** هذا فرع على المسئلة السابقة وهو ان اذا حكم بها
 لا يثبت بشهادة النساء، سبغات بل باصفايين مع الرجل والرجالة
 كما لا يخفى وارجع الكل بعد الحكم فان لم يرد النساء على العدد المستشهد
 رجل وامرأتين فعلى الرجل النصف وعلى امرأتين النصف ولو زاد عدد
 النساء على العدد المستشهد كما لو شهد رجل وعشيرة عيال ورجع الكل فحين
 وجب ان احلها ان الرجل يعين السدس وكل امرأة نصف سدس من اهلها
 على الكل كما تقدم فاحداً حقاً في المسئلة الاولى ان لكل هو السبب السلف
 والرجل امرأتين وثانيهما ان يعين الرجل النصف لانه نصف الميت وعليه
 النصف لانه نصف الميت لانه لا يتم بدونه ولا اعتبار بزيادة غيره عليه
قال قدس سره وان رجع بعين النسوة وحده او الرجل وحده فعلى الراجح
 مثل ما عليه من رجع الجميع ويحتمل انه متى رجع من النسوة ما زاد على اثنين
 لم يكن عيّن في **قال** هذا الفرع مفرع على سلبين **ت** نصفين المأله
 اذ رجع وحده فان قلنا بعدم صفاته لم يكن على الراجح من النسوة على العدد
 المستشهد فان في المسئلة الثانية بدون ان قلنا يعين من الراجح
 تعيناً فينبغي على صفاته **قال** الكمال وان قلنا على الرجل النصف لان نصف
 النسوة مقوم به يعين من رجع على كل من رجع نصف النسوة وان قلنا
 يعين الرجل السدس فعلى كل من رجع نصف النسوة **قال** قدس سره
 شرعاً ولو ظهر من اثبات هذين بعد قطع او قبل اقراره ولو كانت الشهادة

بان اشهدت العين ان كانت باقية وضمن المشهود له ان كانت وبوكان
 مسرراً فطره قبل تعين الحاكم ويصح به على الحاكم له اذا ابرأ **فصل**
 قوله وبمثل اشارة الفرق الشيخ في المسئلة السابقة ذكره استاذ العيون
 ان كانت باقية وان كانت تالفة فان كان القاضين يوسر عزم ذلك وان
 كان معسلاً ضمن الامام حتى يوسر المعسر يترجع الامام عليه وعلى هذا القول
 بتقدير المعصية له بين روجه على الحاكم او على الحكم له **قال** قدس سره
 اما لو كان نصفه يتقاضى لم يحكم ولا يقرب في هذا المصنف والمقتضى الحكم
 بتخلف القطع في السرقه **اول** قال قدس سره في ذلك **قال** قدس سره
 لو اعترف الحاكم بخطايه في الحكم فان كان بعد الغرم وباله وان كان قبله
 استعدت العين ان كانت قاضية على شكل **اول** بيّن ان روجه
 واعتزاه بالخطا اقراراً بحق العيب بالنسبة الى العيب فلا يقع وبه
 حكم في الاموال وحققت الناس بعدلانه حاكم نافذ الحكم وقد علم انه
 العيب لعجزه عن اليد فيستعاضد ويحتمل صفات الحكم وبسبب المثال ان
 لم يقصر والا في ماله لانه اقربا تلاف مال العيب لا يحسن واقراً واعتداه على
 انفسهم حايراً **قال** قدس سره لو ثبت الحكم بشهادة الغريم ثم رجع فان
 كذبه شاهد المصل في الرجوع فلا يقرب عدله وانما هو وسدده وحمل
 حاله ضمن **ت** روجه الغريم اذا ما ثبت بشهادة الرجل في الحقيقة وهو
 ثابته بمقتضى ويحتمل الصفات لانه اعترف بمثل المال بشهادة الكاذبة
 وهي السبب في السلف عليه فان كان ما ساقى من رجع بها والراجح
قال قدس سره ولو رجع معه عن الشهادة من اهل المصلين اهل المصالح
 ورجع شاهد المصل ورجع المصدق **اول** روجه الاول ان الحكم يشهد

شهادة وتما واستل المال بها وتذكر حياً متاً فصفها ما شهد به لانه اقراراً
 ووجه الثاني انها تها على كل واحد قاضية مقام شهادة ذلك المصل
 كما رجعها عن الشهادة على احدها كاذباً رجع ذلك الشاهد واخذ
 رجع ذلك الشاهد كان عليه النصف فكذا اذا رجع عن الشهادة عليه
 ولا فرق عند الاول لان الحكم سئل المال لم يحصل الاستدانة تمام اطلاق
 اما من المرجع عنه فظاهر واما عن الآخر فيطلت شهادة بما عليه بسبب
 ذلك الرجوع وهي تنهيا **قال** قدس سره ولو رجع احدهما عن الشهادة
 على احد المصلين احفل بغير النصف **اول** روجه لانه اقراراً للمال
 لشهادتها على جميع المصلين وقد رجع احدهما عنها ومن انه يلزم ما
 رجع احدهما عن الشهادة على اصل واحد رجعها معاً عن الشهادة على
 جميعهم وفيه نظراً ليس بمحال **قال** قدس سره لو رجع الشاهدان بعد
 الحكم ليشأ فاقام المدعي شاهدين غيرهما ففي الصفات انكسار **اول**
 يشهد من رجعها بقا سبب التقوية لان المال بها اشقت وقت
 ان كان يحد عليها لم يقتل رجعها من رجع من اشقت اليه فيضمنان
 من رجع ما يقيم مقامها في الحكم فاذا حكم الحاكم بالشهادة الثانية
 لم يعتد بالاول ووجه الجواب الثاني لا يكفي ما لم يقيم الجنبه التامة
 عند الحكم ويحكم **قال** قدس سره وكذا في شهد الفرعان ثم رجع احدهما
 فان رجع احدهما بعد الحكم فغير تضمنين شاهدين الفرع انكسار **اول**
 ان رجع من المسئلة كذا روجه ووجه **قال** قدس سره واعلم ان النصف
 في الرجوع هو روجه لانه لا يشهد على هذا المصل عند الحكم بذلك الشهادة

لا مطلقاً اي سواء صدقة فيما شهد به او جهل حاله فان شاهد الفرع
قال قدس سره وكذا الحاكم المروء بعد ان حكم بشهادتهما في الشهادة
 فلا يقرب انهما نصفان وفي تعين الحاكم بهذا الشكل **اول** روجه
 ان لم يثبت ان الحكم ثبت على شهادتهما حتى يلزم رجعهما عن شهادتهما
 وقوله حال الغزل غيرنا قد في حتمهما تجري مجرى افراد في حق الغريم
 وهو غير مسئول ويحتمل التقدير لانه حكم حال حكمه بشهادتهما فحكم انما
 شهدا ولا يلزم نقص الحكم بانزال الحاكم واما تعين الحاكم فثبت انكسار
 فيه ان الحكم صدر منه حال اقراره وغر حكمة فلا تقص بيقظاواه
 فعل حاله فعله فكان قوله مقبولاً فيه واصالة البراءة الائمة ولا يشترط
 تقف الصرا العظيم على الحكم ورضيهم عن الحكم فان هذا اقوى الصواب
 عن الرغبة في الحكم ومن حيث اعتزاه سئل المال ودعواه المستطاع
 فيه مجرد دعواه واعلم ان الحكم عليه ان اعترف بانه انما حكم عليه شهادتهما
 لم يرجع على القاضي لئلا يعتز به باستدلائه بالانكسار **اول** روجه
 فيه وان لم يعترف بذلك وادعى على المال غير حق ودعى الحاكم انما قتله
 لشهادة الشاهدين فانكوا الشاهدان فلا فرق بين عليهما والاعان وهذا
 المبحث هذا اذا كانا عدلين غير متزوج في زمانه **اول** روجه **قال**
 قدس سره ولو اقام الحاكم شاهدين انما شهدا عليه فلا يقرب انهما
اول روجه القرب لانه لا يجري رجع الشاهدين في ذلك لانه ثبت الحكم
 انما حكم بشهادتهما فحكم مجرى مجرى رجع ومن حيث انهما لم اعترفا
 بشهادتهما فلا يكون رجعاً ولا يصح عدمه في رجع عليه **قال** قدس سره
 ولو كذا قبل عزله لم يثبت انكسار لانه رجعها ولا يقرب انهما نصفان **اول**

فمنه انما يتبين حكم الحاكم انهما شهدا واجتاز حال مود حكمة فبينه مثلث
 ثلاث فاذا انكر الشاهد قد رجعا ولا نولع بكلمة الحاكم حال حكمه في
 انما يتبين الحق وحقق عدم الصفات للاصل ولا نعلم برجعا عن التماس
 الذي هو سبب الصفات ومع اشتداد السبب لا يثبت السبب **قال** قد يثبت
 في شهادته بوجه كوصية اليه او وكاله فرجعا صفته لاجرة الموكل او لاداء
 اية احدها احدهما سببا واستحقا لهما ان لم يأتها الوكيل او الوصي
 هل للوكيل او الوصي المطالبة للوكيل او الورثة بل اجرة الشكال فان اوجبت
 كان للوكيل او الورثة الرجوع على الشاهد **قال** اذا شهد شاهدان
 رجعا بوجه كوصية او وكاله وعمل الوصي او الوكيل ما استحقا به لاجرة ثم
 رجعا شاهدان عن شهادتهما بوجه المذكورة فاما ان يكون الرجوع
 بغير استسقاء الوكيل او الوصي لاجرة المستحق له باعل او قبل الاستسقاء لكن
 بغير استسقاء فان كان الاول رجوع الموكل او الورثة على الشاهدين
 بغير استسقاء وهو ما لم يشر اليه في الشاهدان ان احدهما احدا
 ان الوكيل او الوصي هما من الواوثة او الموكل وان كان الثاني وهو ان رجعا
 بعد استسقاء الوكيل او الوصي واليه اشار بقوله واستحقا الى الوكيل و
 الوصي فهما او الوكيل او الوصي لم اخذها احدهما لاستمرار الصفات على
 الشاهدين لانهما يرجعان على الموكل او الورثة اذا عرعا ويرجع عليهما
 الموكل او الورثة انهما رجعا عنهما فيكونا مستحقين لاجرة الوكيل او الوصي
 باستحقاقهما لاجرة شهادتهما فيكونا مستحقين لاجرة الوكيل او الوصي
 في كل واحد من الوكيل او الوصي المطالبة للوكيل او الورثة بل اجرة الشكال فان اوجبت
 كان للوكيل او الورثة الرجوع على الشاهدان قبل الاستسقاء بعد الحكم بالاستسقاء او هل

و

للكيل او الوصي الرجوع على الموكل او الوصي عليه اشكال قد تقدمت في
 في العين اذا رجع الشاهدان في الشهادة بما يحكم الحاكم ولم يأتها
 المشهود له في حيا قبل اخذها هل للمشهود له احدا العين ونظيرها
 الشهود او لعزم الشهود القصة له فان قلنا بعدم اخذ العين لم يطالب
 الوكيل او الوصي الموكل ولا الورثة بل يرجعان على الشهود الراعيين ولذا
 قلنا له اخذها كالوكيل او الوصي المطالبة للوكيل او الوصي عليه بغير
 الوكيل او الوصي في الرجوع على المشهود عليه او على الشهود فاذا رجعا
 المشهود عليه رجعا المشهود عليه على الشهود دون العكس لا يقال الشهود
 انما يرجعون ما عزمه المشهود عليه وقبل الاستسقاء لم يجرم المشهود عليه
 لانا نعلم اننا لم نصير له ضمانا للرجوع كما تقدم **قال** قلنا ما يشر له
 رجح المرفان بعد الحكم عرا ما شهد به الشاهدان وفي نظيرهما الرجوع
 او النصف نظر **قال** يثبت من ان الحق انما يثبت لجميع الشاهدات واليمين
 فضمن كل واحد النصف اما الاول فله لولا شهادة الشاهدين
 المرفقة بشا بالقرين وفي القرين لما تضمن المشهود عليه فلم يجرم
 بغير الشهادة واذا اشتركا في المصوب اشتركا في الصعوب ومن حيث
 ان الشاهدين شهدا على شخص لا مرفقته وانما عزمه بغيره في الشاهدان
 فالشاهدان لم يجرم من شهادتهما انما يثبت من انهما رجعا عن شهادتهما
 الشهادة والثاني التبرع اقر السبب كما في الصفات عليه **قال** وفي
 امره اذا راها الشاهدان في شهادتهما في شهادتهما في شهادتهما في شهادتهما
 ما لا يوجب الرجوع والى الثانية فلهما في الشهادتهما في شهادتهما في شهادتهما
 بل هي مائة وخمسون او مئتين في كل واحد منهما ثم قال فيهما

قلنا عدم التعيين ضمن الاول والثاني والآخران لهما وعندهما في
 اما الاول او فيشكل لكان القول بالرجوع مع ما يراى في هذا وفيما
 احدهما بالقرين سنة والآخر به سنة سنتين ثبت ولم يثبت في
 بالبيع سنة والآخر سنة سنتين لا اتحاد الاول دون الثاني فلو رجعا عن البيع
 لما كان بالعين ضمن المنافع خاصة دون العين مع احتمال وباقي البيع
 كالأول **قال** فترى من هذه المسئلة انما اذا ادعى مدعى على غيره انما يحكم ملكا من
 سنة مثلا فانك المدي عليه فاقام المدي شهادتين عند الحاكم وحكم له
 الحاكم وسلم المبيع اليه ثم رجعا الشاهدان عن تاريخ شهادتهما لعل اصل
 المبيع بان فلا يباع الملك منه منذ شهر مثلا احقلا هنا وحين لم يرها
 ان نصفا للمبيع المشهود عليه فقة العين لان العقد في تاريخ سابق لتاريخ
 العقد في تاريخ من غير استسقاء حدود الحواش في زمانين متباينين في
 اعارة المدوم تكون قسما الثاني رجعا عن الشهادة الاولى وشهادة
 معتد آخر فلا قبل شهادتهما بعد الرجوع وبغيرهما صفات ما يرجع الى التمسك
 به وهو العين للمبيع وضمنات ايضا منافع تلك العين حين شهادتهما
 وحكم الحاكم بها الى حين رجعهما وبجمل ضميرهما لاجرة المنافع الخاصة
 دون العين لا قال يرجعان عن الشهادة عن اصل المبيع ولا رجعا عن تاريخ وعية
 فصل هذا الاحتمال ضمن الشاهدات للمبيع من غير ان العين من تاريخ
 بيع الاول الى تاريخ البيع الثاني ويضمن على كل واحد من فدان وتارة
 فادعى آخر شهادتين من تاريخين متباينين للمبيع من غير شهادتين وشهادة بذلك
 شاهدان ضمن المبيع اهلان الاولان في هذا المشتري الثاني العين فقلنا
 ان لو شهدا فمما يجب المشر من سنة كذا كانت بينهما بالقرين سنة شهرين

فانما يشاهد في الباقي فقلنا **قال** متى قلنا التامع هنا فانه كان شريفا
 بغيره من قوله اما الاولى اما الثانية لان الرجوع انما ياتي اذا شهد به
 لم يثبت منه حق كون قصاصه رجعا عن بعض ما شهد به وعرض قوله وانما
 الثانية اما الاولى لان مع شهادته بالنقض اذا نادى كان زيادة العلم
 وفيه الاحتمال ظاهر كونه المستحق وحقق عدم رجوعه في شهادته مكان المذكور
 قوله وكذا لو شهد له بما له ثم قال قصاصه حين مره انه يحتمل رجوع الشاهد
 لانه حكم بان له مائة وهو متحقق استحقاقها عليه حين الشهادة وقوله
 حين ينفق عدم استحقاقها عليه حين الشهادة فقد تناقض الكلامان
 ولا ينافي الرجوع لادلت وحقق عدمه احتمال المذكور كما مر **قال** قد يراه شره
 والرجوع في الشهادة على الميت بعد البين ففي الراسما بالجميع نظر **قال**
قال مستلوه هل اليمين من السبب او هي موكل للشهادة والحكم المتأخر
 لان المدي لا يمين عليه لقوله عليه السلام اليمين على المدي واليمين على الرجوع
 ومما تقدمت في ذلك **قال** قد يراه شره ولو رجعا عن تاريخ البيع بان
 حنفا بالبيع عند سنة ثم قلنا بل منذ شهر احقلا بصين العين لان البيع
 السابق مفر من الاول فلا يمتنع فيهما في اللحق وقد رجعا عن السابق و
 حين يثبت صفات المبيع من حين شهادة الاول الى الثانية واحتمل ان
 الينا في خاصة لان الرجوع في التاريخ ليس رجعا عن الاصل وعلى هذا
 الاحتمال لو شهد شاهدان تاريخا من تاريخين متباينين من غير شهادتين
 العين فقلنا والمنافع للمبيع من تاريخ الاول الى تاريخ الثاني وذلك
 منه الحواش في الرجوع من تاريخين متباينين فان قلنا بغيره لولا ان انما على
 قد تقدمت شهادة الثانية ضمن المرفقات للثاني والآخران للمبيع وان

ون

مشتد على حجة الشراء منذ شهر وقد فتاه بشهادتهما السابقة المروجة
 عنها العيين فبقيت اهلها وصفتان المتابع اعني من تاريخ العقد المأول
 الى تاريخ شراء الثاني والمتابع اعني من تاريخ شرايه الى مرجعهما الثاني
 لودج الشاهدان الاخران عن شهادتهما للشئى الاخر وان قلنا
 ان الشاهدين المأولين على تقدير عدم شهادة الشاهدين الاخرين
 العيين للبايع فهنا يفتان العيين للشئى الثاني ويصير الشاهدان
 للبايع اما المأولان قلنا لا لا شهادة بهما اخذ الثاني العيين فقد فتاه
 اياها لشهادتهما المرجوع عنهما واما الاخران قلنا لا لا شهادة بهما كما
 كان العيين له دون المشتري الثاني وقد وجبا ايضا فان قلنا انه على
 تقدير عدم شهادة الاخرين لا يفتان الشاهدان العيين لزم انهما يفتان
 للشئى الثاني يفتان الاخران للشاهدين المأولين باعها اذا لم يجب لغيره
 شهادة الاخرين وهذا الحكم ملحق في سائر العيين كما لو فقت والصلح
 بغيره المسمى هنا اما الاخران فاستشكل المصنف فتاه لان الاخران
 اعني من تاريخ العقد المبرور مع تقاير التاريخ وهذا لو اختلف تاريخ
 الشاهدين فلا فرق اولئك بخلاف العقد واعلم ان هذا صحيح لكن لا بد
 ان اذنا قد سدسته ولا كذبنا في الشهادة وذلك التاريخ بل انما شهد
 في التاريخ المتعارف فلما فلا شك ان ذلك موجب لهما بما فيهما من
 ايمان من تاريخ العقد الى تاريخ العقد من الاخرين او بيا في التاريخ
 المتعارف وحققنا العيين ايضاً من رجوعهما عن الشهادة المأولى التي تمت
 انزل عيين من المتعذر فثبت وهو سبب الصلح وشهادتهما المبرور غير
 مقبول كما ذكرنا في القيمة وبما في الفتاوى في هذا قد سطر في

مفتي

التقنين ترك الشهادة مع صفت المباشرة اكمالاً كالعلم ببيع المورث
 من زيد فباع الواوثة من عمره ولما لم يمتد الرجوع على المشتري **القول**
 ملكا، الا كمالاً من انهما لم يمتدا العيين على المشتري ولا تغتصبا ولا شهدا
 بانيتهما فلا يثبت عليهما لاصالة الوأفة الذمة ومن ادا الشهادة واجبة
 وتركها سبب في تقويت العيين على المشتري لاول فكذا جتمع السبب في
 هذه الشهادة ومباشرة الواوثة والمشتري والمباشرة صغيفة العزير
 والجعل والسبب هنا اقوى وكلما كان السبب اقوى من المباشرة كان الغلبان
 على السبب **القول** في هذا الزنا وضوله اربعة **الاول** الموجب **القول** اجمع هل
 اجمع اهل الملل على تحريم الزنا من المأول الخلف التي يجب بقدرها
 في كل شرعية لحفظ النيب وهو من الكبار لقوله تعالى ولا تقربوا الزنا انه
 كان فاحشه ولقوله تعالى ولا تقربوا الزنا من المأول الخلف التي يجب بقدرها
 لهذا العذاب يوم القيمة وتخيلا فيها سنانا فتدفع وجوب هذه والحد
 بالحدود في الزنا وهذا معنى الكبير على اختلاف التفاسير **القول** في الزنا
 المكلف قد اختلفت من ذكرنا الى قسماً في المخرج امرأه سلب قطعاً معلوم
 بميته **قال** قد سطره ولو اكره على الزنا سطره لانه على شكل نكاح
 من عدم تحقق المأول وفي طرف الرجل **القول** لا بد ان يكون له نكاح
 وقبل ما اكره عليه ولا اكره نكاحه ولا يكره على الزنا قد يفتن
 في طرف المرأة وبما في طرف الرجل معقول لاختلاف النكاح في ان الشهوة
 بعدد مرة ام لا فكل من قال ان الشهوة بعدد مرة قال انه يفتن المأول بالزنا
 بانها ليست بعدد مرة اختلفوا فثبت من قال لا يفتن المأول بان الفتنة

مفتي

يخرج من الاضطرار له ما خرج من ابيات القرى وقيل لا يخرج لان الشهوة
 لا تحب الاضطرار وكلما كانت العلة غير معدودة كان المعلول غير
 مستلزم فلا يشكل في تحقق المأول ولا في حكم المسألة فانه متى تحقق المأول
 لم يجب الحد ولا يجب ويمكن ان يقال هذه مسألة مختلفة فيها فيكون محل الشبهة
 وقال عليه السلام اريد بالحدود بالشبهات واعلم ان لا حد يوطى من ذلك كما
 وطى محرماً نكاحاً بين كاهنين والمحرمة والمظاهره والمولى منها لا يقال
 وطىها ما مودية ولا في من المأول به بحرم ولا لعلق الامر بالشئ
 لشيء واحد انما نقول اما المظاهره معزول التحريم بالنكاح مع الغرم على الذي
 قبله الوطى محرم وانا المولى عنها معقول عندنا وعند المتأخرين لا شك
 ان لا يمكن اجتماع الامر والشئ على سبيل واحد في وقت واحد وانا
 اختلفنا عليها في فعل المكلف فاختلف فيه فذهب ابو هاشم الى ان كانه كن
 بسبب من المصنوعة باختيار فان خروجه حرام عند ابي هاشم لان
 هذا الحد من تركه وهو الزم نفسه به لان كلا منهما اقرب الى
 العيون من تركه والغضب لا يصلح ان يكون سبباً للاباحة وقراءه والذي
 اختلفوا وحالة جارية من المعقولة والامامية والذي في التحريم لا يمتد
 تكليفه بل يطبق ولا في عدى المأول مع هذا المأول لان التحريم لا يمتد
 في الامر بل يطبق حيث قصار حق الزوجية والمنع من كليه الكبري وعلى القول
 باختيار فتقول لا غرم على الوطى والتكثير قول التحريم فهنا سببان
 ان كانا شاذين **القول** في عدم سرور الزوجين لم يجز على الاصح **القول** في
 المصاحب في عدم الجوز على الزنا اذا وطى اجنبية من غير عقد واما لا
 شيعة وصحفت زنا محارماً فقال الشيعان وابن البراج والصندوق يجد

مفتي

وقال سدر وابن ادرين والذي المصنف لا يجد وهو الضعيف عني
 لانا انه عقوقه سبباً التحريم وهو مستلزم تكليف ولا في المأول
 مكلف اجمع الشيخ بما رواه ابن بن علق عن الصادق عليه السلام قال قاله
 اذا زنا المحقون او المعتقون جلد الحد فان كان محصناً رجم قلت والمأول
 بين المحقون والمحقونة والمعتق والمعتقة قتال المرأة اثم في قوله
 الرجل باقى وانما ياتي اذا عقل كيف ياتي اللان وان المرأة انما يسكو
 بنقل وهي لا تغفل ما يفعل واحباب والى في المختلف بين صحة المسند
 وان لم فالمراد بالمحقون من يعتقروا فاننا بعد تحصيله وعلمه عليه
 بول عليه **القول** اختلفنا في حد فقال ابو الصلاح حد الجلد
 كان محصناً او لا وقسم المحقون الى مطبقين لا مطبقين ولا يمتدنى شيئا فان
 ثب عليه والذين يبيع منه الفضل الى الزنا فهذا هو الذي يحد بالجلد
 قال المفيد الجلد ان لم يكن محصناً والجم ان كان محصناً وهو اختيار ابن
 البراج وقال الشيخ في الملبوط المحصن عندنا هو كل رجل اتم كامل العقل
 كان له زوج مملوك اليه ويروح على جهة الدوام فتكفيان عليه ثم قال
 واصحابنا لم يراعوا كمال العقل لا يمتدنى وروا ان المحقون اذا زنا وجب عليه
 الرجم او الحد وقال في المختلف ليس من شرط احصان الرجم الاسلام بل هو شرط
 الحرية والبلوغ وكال العقل وهذا يدل على ان المحقون لا يقتضون
 المصاحب وهو اختيار ابن المفيد وحديث الجاهل عندنا انه لا حد عقل في
 يفتن المحصن في حقه **القول** في طهرين سببه انما ثبت بالزنا
 الزنا واليه فثبتا بطلان الزنا في الزنا **القول** قد سطر منه شره ونشره
 فيه البلوغ والعقل والحرية والاختيار والمفيد فيكون اربع مرات وفي

مفتي

ففي حصره البني عليه السلام قال قدس الله سره ولو ثبت ان الزنا ثبت الحد فثبت
 بآول منق على احوال **القول** نشأ من بعض اصحاب على وجوب الحد فيه
 ولا نه متكولان وجوب حد الفخذ لمتنع الناس عن الفخذ وهذا
 فحش ومن ان زنا به لا يسلط من زناها لجران اكرامها والعام لا زناه
 له على الخاص ومصدر الاول ان حد الفخذ من اذى ولا يسلط بالشبهة
 وهذا شبه ولا سيما الكالج البيع والاصل عدم الاكراه فلا يساغ في
 تلك عرض سلة باحقاق في حد الاصل عدمه قال قدس الله سره وفي
 انكروا اقر به من الحدود لم يثبت اليه الا ما يوجب الرجم فانه ليقط
 بالاكراه وفي الحاشي القتل به اكمال **القول** مناسك ان سقوط الرجم
 بالاكراه ولا خلاف بين الاصحاب فيه **سقوط الفصل** كالزنا والحد
 او الخاله او احدى الزوجات لو انكروا بعد الاقرار قال المصنف في اكمال
 بيشا من ثبوت المقتضى وهو الاكراه لما جئ على العقوبة ولما لعنة
 الشايع في عصمة دم المسلم وبنايه على الاحتياط التام ومن عدمه
 عليه فاستناع القياس عندنا والاقرب عندنا **الاول** **المطلب الثاني**
 البينة **قال** قدس الله سره ولو شهد بمجرى ان اكرهها واخرون با
 ثبت الحد لما كانت على وجود الزنا واخذت فهم انما هي في نفسها
 وقيل بجحد الشهود لستائر التعلين وهو وجه **القول** الاول في الشئ
 في الملبوط وابن الجيند وابن اوسى وابن خزيمة والشافعي في الزنا في
 الخلاف والمجتهد ومن الاجماع ان الزنا بقبيح كزناه من غير قصد
 الطاوعه كانه متجاوز سائر الامكنه فلم يثبت الشهود على فعل
 واحد حفي وانما المعنى على كفى والموجب لحد الفعل المقتضى مع

ثبوت شرط البينة في البين من الاتحاد اكمال **القول** يشترط من اطلاق
 الاصحاب ان الزنا ثبت بلا اقرار اربع مرات ولم يشترط في الاتحاد ومن
 انكون الحدود مبنية على العقوبة واتحاد طريق المسلمين وجب اتحادهما
قال قدس الله سره وهل يشترط تعدد الجاني في الاقرار لا قرب عدم
القول وجه القرب اصله عدم الاشتراط وعموم قوله عليه السلام اقرار
 اطلاقا على انفسهم جائز ولو رواية جميل عن الصادق عليه السلام اقرار
 لا قطع السارق حتى يقر بالسرقة مرتين ولا يجر حتى يقر اربع مرات
 وهذا عام ومن انه بدل عن البينة ولا يثبت على العقوبة ولا من ماعز كان
 جاني في المثل لم يحكم عليه ولو صدقه بوجه صحيح ولو اعتق فلا قرينة
 في الزنا لم يحكم عليه ولو صدقه بوجه صحيح ولو اعتق فلا قرينة
 وجه القرب ثبوت المقتضى وهو اقرار المقتضى الكلف لقوله عليه
 السلام لا يثبت على انفسهم جاني والمنازع وهو حق المولى فلا زنا مثبت
 لكفر وجه الحكم ان الحدود مبنية على العقوبة ولا يثبت ثبوت
 الحد من الحرية باقراره في حال الرق ولا من الملك مانع السلب لا
 سائب الامنية الاقرار والحكم الاول مبني على انه مانع الحكم **قال** قدس الله سره
 وهل يشترط تعدد الجاني في الاقرار لا قرب عدم **القول** وجه القرب
 الاصل وعموم قوله عليه السلام اقرار اطلاقا على انفسهم جائز فالحكم مبني
 على اقراره ولا على كانه زنا وهو رواية جميل عن الصادق عليه السلام قال لا قطع
 السارق حتى يقر بالسرقة مرتين ولا يجر حتى يقر اربع مرات ولا زنا اربع
 مرات ومن شاعل لمن لا في الجاني المستعد او غيره ما وجه القرب
 قضية ماعز ولا ان حد الزنا مبني على العقوبة فيقتصر فيه على ما وقع

تأنيها في الشهود عليه وطنا تحية الشهود لاختلافنا في الزنا يا القوم
 نفيها الزنا مع اتفاقهم على الامر انكلى **قال** قدس الله سره ولو شهد اثنان
 بما زناه وعليه قسيما يمين واخران بان عليه قسيما او حاشا في البين
القول نشأ النظر اختلاف الشهود والزنا مبني على العقوبة و
 ثبوت لم يرد النص على ان هذا الاختلاف موجب لسقوط الحد ولو
 عدى السقوط لانه شبهه **قال** قدس الله سره **المطلب الثاني** اتفاقهم على الحدود
 الاقامة دفعه الحق له ولو تقرر في المصود ثم احبتم في جعل الحكم
 على الاقامة والاقرب عدم للقرينة **القول** وجه القرب ان احقاهم
 على المصود شرط في ثبوت الحد على الشهود عليه واشاء الشرط حيث
 اشاء المشرط وكلما لم يوجب شهادة الزنا اوجب حد الفخذ
 وحصل عدم وجوب الحد وبمعنى اشتراط المصود دفعه وكونه وقع
 على ضرورة البني عليه السلام على هذه الحالة لا يوجب اشتراط بل جاز
 ان يكون اتفاقا لا قرب عدى الاول لانه حد مبني على العقوبة
القول قدس الله سره واذا لم يكن شهود الزنا حد او كذا وكذا الآية
 فغير مبني على اتفاق ولو كان مستودع ولم يثبت عداهم ولا
 منهم فحد حد عليهم ولا ثبت الزنا ويقتل الحد ان كان من الشا
 لمعنى ظاهره كالمعنى القاهر لا معنى حتى كالنفس المقتولة
 بغير الظاهر حتى من المعنى فليقتل منهم فترتيب **القول** شهود الزنا
 لا يوجب احدهم من احد منهم **القول** وجه القرب عدم الشهود عليه اربع
 وتخرج على ذلك انه اذا شهد اثنان اربعة فحدوا للقرينة واذا كان
 العدد ومرت ثبوت شهادة اربعة فثبت ذلك ومرت الشهادة المقتضى بوج

حد الفرية على الباقين مطلقا على قول الاصحاب والحكم في ما ذكرنا وقيل ان
 كان مرد الشهادة لمن يعرفه الباقين حدوا لوجوه المقتضى وان كان
 لا مخرج عنهم فلا حد عليهم فلم يقع منهم تزييف والتكليف به بالية
 الشهود في نفس الامر تكليف بلا يطاق فلو وجب عدمه لم يثبت من ذلك
 اسقاط الحدود والاصح وجوب الحد عليهم **المطلب الثالث** في الحد
قال قدس الله سره وفي الحاشي ان الزنا مع جهله بالتحريم اكمال **القول**
 الذي اذا عتد على المسئلة فالمقتضى باطل ويجب قتله مع وطأه عالميا
 بالتحريم ومع جهله هل يكون حكم حكم الزاني الماحل يحرم ذلك
 عليه قال المصنف في اكمال نشأ من انه شبهه فليقتل الحد الماحل
 قوله عليه السلام ادروا الحدود بالشبهات ومن ان الرخصة والحق انما
 جاءت في حق المسلمين اما هذا الذي فلا يخص له وجهه مبني
 التقصير وتخبره على المسلمين يقتضى تشديد العقوبة به **القول** قدس الله سره
 سر الزنا يا مرة ابية على اى **القول** قال الشيخ رحمه الله يا مرة ابية
 على وصية ابن العجاج وابو الصلاح وقيل للعلل **قال** قدس الله سره
 سره وقيل ان كان محصنا جلد ثم وجه وان كان غير محصن جلد ثم قيل
القول هذا القول هو ما بين ادرين **قال** قدس الله سره **المطلب الرابع**
 جلد ما يجر الرجم وهو حد المحصن اذا كانا شخصين وقيل الشايات
 كذلك وهي قى **القول** ذهب الشيخ في النهاية الى اجتماع الجلد والرجم
 على الزاني المحصن اذا كان شيخا او شيخا والرجم خاصة على الشايات
 والاصل ان اى حد لا حد المحصن والجهنم يجب عليهما الرجم والاصل
 المقتضى وجوب الجلد والرجم على المحصن من غير تفصيل وهل ازيد

من ذلك فان وجدنا بعد التهي في خاف واحد جلدنا كل واحدة منهما
 عندا فان وجدنا الثالث حدثا فان وجدنا في الرابعة قبلنا وانه
 تبين وكل شيء مثلها في الرابعة **قال** قدس الله سره وفي الحاشية
 التحال اقرب لعدم فلا يتوارثان ولا يلحق بالغير **قلنا** **اول** من كان
 نساها ولدت من غيرنا فخلق بها ومن ان سب الحاق النسب الكاح
 الصحيح والشبهة وبها شتان هنا ولا نه حكم الزنا وطفا بحد عليه
 واعلم ان ابن ادریس قال في الحاق ولد المساحة بالرجل نظر يحتاج
 الى دليل قاطع لا نه غير موثق على واثقه **والمرسل** عليه السلام قال الولد
 للفراس وعمل لیس بمن ارش الرجل لان الفران في الخبر عبارة عن المقتد
 والكاك الوطى ولا هو من وطى شبهه وتروا ابن ادریس انما في استحقاقها
 للمرا بها فتارة مطاوعة غير كرمه وقد بينا ان الفران اذا في الكو
 الحز انما لا يهر عليه اذا كان مطاوعة والكو المساحة هنا مطاوعة
 وامر عليه **القول** بما يقى وقد في النجى عليه السلام من مهر المي **الطلب**
باب في العتاق **قال** قدس الله سره وهل ينقض بول مرة قتل فم وقيل
 بالثانية الى ان سب **اول** الاول قول الشيخ في النهاية وابن البراج و
 ابن ادریس والثاني قول الميبد وسلاو وابي الصلاح **المقتد الثالث**
 في وطى الامرات والنهائم وفيه مطلبان **الاول** وطى الامرات **قال** قدس
 الله سره ويقتب شهادة اربعة رجال لانه زنا ولا شهادة الواحد قد
 ولا ينقض الحد الا بكلام اربعة وقيل بثبوت رجلين لانما شهادة علي بن
 واحد بخلاف الميبد **اول** الاول قول ابن ادریس والثاني قول الشيخ في
 النهاية والظاهر المصنف في المختلف **قال** قدس الله سره وهل يمثل فيه

النساء كالزنا بالحية اشكال **اول** **قلنا** من انما اصحاب من هو من قبله
 شهاد النساء في الحدود خرج من الشهادة بالزنا بالحية بالنسبة
 الاجماع فسق غير على عدم المنع ومن ان الشهادة بالزنا بالحية
 وفننا لا يكتفي الاربعة اجماعا ويكتفي في الحية شهادة اثنين على قول
 فاذا ثبت في الاصعب في الاضعف ادنى **المطلب الثاني** في العتاق
قال قدس الله سره وهل ينقض بول مرة قتل فم وقيل بالثانية الى ان سب
اول الاول قول الشيخ في النهاية وابن البراج و ابن ادریس والثاني قول
 الميبد وسلاو وابي الصلاح **المقتد الثالث** في وطى الامرات والنهائم
 وفيه مطلبان **الاول** وطى الامرات **قال** قدس الله سره وثبت بشهادة
 اربعة رجال لانه زنا ولا شهادة الواحد قد ولا ينقض الحد الا
 بكلام اربعة وقيل بثبوت رجلين لانما شهادة علي بن واحد بخلاف
 الحية **اول** الاول قول ابن ادریس والثاني قول الشيخ في النهاية والظاهر
 المصنف في المختلف **قال** قدس الله سره وهل يمثل فيه شهادة النساء
 كالزنا بالحية اشكال **اول** **قلنا** من انما اصحاب من هو من قبله
 النساء في الحدود خرج من الشهادة بالزنا بالحية بالنسبة
 غير على عدم المنع ومن ان الشهادة بالزنا بالحية اصعب وطفا بال
 بكتبة الاربعة اجماعا ويكتفي في الحية شهادة اثنين على قول فاذا ثبت
 في الاصعب في الاضعف ادنى **المطلب الثاني** في العتاق **قال** قدس
 الله سره وان كان الامم بها ظاهرا وكنت غير ما كونه لاعداء كالحية
 البغال والفرل ليدلج بل يخرج من بلد الغنل وبيع في غيره ليدلج
 فاعلم بها والاعرب تحريم لخصا **اول** وجه القرب اشد اذ موطى بجلده

في الممنوع في ذلك تحت عموم النسخ الذي على تحريم اللغو لانه يحرم المباحة
 الاكل فيكون هته اولى ولا دأراط ويحفل عدم لانه فقيم ما يقبل بالمال
 المحرم قدل على ان المراد بالماكلة المباحة التي ليست مكرومة **قال** قدس
 الله سره ثم ان كانت للواطي وقع اليه الفتن على راي **اول** هذا اختيار الشيخ
 في النهاية وابن ادریس وقال الميبد يقصد في بقها على المسكين **القول**
 عقوبة له ورجاء لتكثير ذنبه والوجه الاول للاصل **قال** قدس الله سره
 سمع في غير البلد ان زيد من الفتن اقبل مره على المالك وعلى المقدم
 والصدقة **اول** اذا وطى بهيمة غير المأكولة اهرم فبقيها لما كانا سمعت
 في غير البلد ما قيل من الفتن ان زيد من القمية فاستعمل فظفر الفتن في
 بجال ففنى الفتن بالصدقة بقها فصدق بالفتن وفي الزيادة احتملت
 ثلاث ان روى على بابها لا يخرج عن ملكه بوطى الواطي وانما الفتن
 الخيلولة بالصدقة ببلان المالك اخذ عرضها والقادم ان قلنا باشتال
 ملكها اليه والصدقة بما يباع به فمعين الزيادة الصدقة **ج** انه يرد على
 القادم وهذا مبني على ملك القادم بدفع القمية فان لا مصلقة بقها
قال قدس الله سره ويحرم استعمال جلدها بعد قتلها يستعمل فيه جلد
 غير مأكول **اول** اشكال **اول** **قلنا** من وجب احراقها مع الجلود فلا
 استعمال لانيق وجب الاحراق ومن ان المصل الجوان صبرونها
 مومة **اول** لا يبيع جواز استعمال جلدها فيها يستعمل جلد مأكول اللحم
 قدس الله سره وثبت الميبد فيها وبعدين ولا فائدة على ان
 بخرت وطى بهيمة بشهادة رجلين عدلين مستحق عليه واما الاقار
 فاقتدار المصنف بثبوت مرة واحدة وهو المشهور بين علمائنا وخالف

فيه ابن ادریس حيث قال يثبت بالاقار مرتين والظاهر منه انه يثبت
 بالاقار بالاقار وكذا فهمه صاحب الشرايع **قال** قدس الله سره **المقتد**
 من استحقق بدين عذر بما يراه الامام ودوى ان امير المؤمنين عليه السلام
 ضرب بين حتى احرقت وزوجه من بيت المال **اول** هذه الرواية رواها
 الشيخ عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن شنان على طرفة بن زيد
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اقر رجل عت
 تضرب بين حتى احرقت ثم زوجته من بيت المال ودوى الشيخ ايضا اجل
 بن محمد عن الوفاء عن ابن فضال عن ابي جبريل عن زرارة عن ابي حمزة عليه السلام
 قال اقر على عليا السلام رجل عت بذكره حتى ازل تضرب بين بالذرة حتى احرقت
 وزوجه من بيت المال **قال** قدس الله سره وبها فزارعومر على راي
 هذا هو المشهور بين الاصحاب لعدم قوله عليه السلام اقر العت على
 حايه وهو عام في الاقار والمقتد والمقرب اجماعا وقال ابن ادریس
 بالاقار مرتين ففهم منه سخطا امير العت من سجد جردا ساء لا يثبت
 باقل مسلمة الى لوم **المقتد الرابع** في العتاق وفيه مطلبان **المطلب**
 الاول في تحريم العتاق الكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى ان
 الدين يرمون المحصنات العاتقات المومنات لقوا في الدنيا والآخر
 ولهم عذاب عظيم وقال النبي صلى الله عليه وآله قد ذقت محصة تحت طعن
 مائة سنة ثم ان الله سبحانه وتعالى خلق تحريم العتاق بآية الشيا
 الحد والتعذيب ومنه ومن قول الله واسقاط حد الاستسباب
 لا يكون **باب** في الشهادة **اول** **قلنا** من انما اصحاب من هو من قبله
 عتق بالزنا بمرة واحدة فاحذرهم ثمانية جلال ولا يقبل

من المسلم في ذلك لا الذي عليه بل ما يوجب في حقه
 قدس الله سره فان ادعى المقتدوف الحرية فافكر المقتدوف على ان
 وسع العلم قبل تقدم قول القاتد فملا حصول الشبهة المذكورة
 وقيل المقتدوف محلا باصالة الحرية **قال** رتبة المقتدوف ينبغي وجوب
 الحد في قذقه وقبح التقرير القاتد اذا اختلفت القاتد في ذلك
 فادعى المقتدوف حريه وسيا في البحث عنه ورتبه القاتد في كل
 الحد الحز على الحثاد وعليه فيقول فافكر القاتد في تقديمها
 قولان مثلث او ما ماذكم المصنف والمقتلات ذكرهما الشيخ قال في
 الخلاف القول قول القاتد لاصالة البراءة وقال في المسبوط وان جعل
 قال فيم القول قول القاتد لاصالة البراءة وقال اخرون القول قول
 المقتدوف لاصالة الحرية وما جعيا قولان واختار المصنف في المختلف
 الاول واجبه عليه بان لا يشك في ما حاصل من مقادير المصلين وكما في
 لمقتدوف لا يشك في ما حصل له عليه السلام اذ ورد في الحديث و
 على اصح عدى **قال** قدس الله سره وفي المسكوك في ذلك لا يوجب
 في التقرير **قال** مثل الاشكال ان شرط ثبوت الحد على القاتد في بطلان
 الفقه عليه وقيل وقال الحياي واراد الحق المسمى له لا الفقه
 فافكر في حال الكو هو حال القاتد ومن جاز العقبات
 عليه ولا في عدى ثبوت الحد عليه لعل امر المومنين على في
 عليه السلام ان لا يشك في ما حصل له في مقادير المصلين وحده
 لمقتدوف في ما ثبت فافكر حد المقتدوف عليه لوجوه مارة المقتدوف
 ثبوت المقتدوف فلما وجب منع عن الشبهة في حقه على **قال**

شك

الجب المقتدوف **قال** قدس الله سره فان اتخذ المنسوب اليه فالحد له وان قلده
 في عين كذا وان اطلق في المسقط لثبته من المطالبه بالقدح او اجاب
 له بما وكذا قال احد اركان الاصل **قال** اذا قال له ما حال الزاني
 ومقتدوف ولد اخيه او مقتدوف اولاد اخيه او واحد الزاني
 ومقتدوف ولد ولد فان بين من مراد بالعتدق كان حق الحد له وان لم
 يبين فقيه اشكال ان يلزم بالبيان لان في دمه حقا قد ابره مستحقه
 يلزم ببيان بحيث يستوفي له وهذا صفة لانه امر باساقه انما
 والاولى ان توقف على مطالبتهما واحقاقهما مقام الحد عليه لان
 لا يخرج الحق عنهما **قال** قدس الله سره ولو قال زنت بعد ان اوطعت
 بغير ذلك فالعتدق الواجب والمنسوب اليه على اشكال لثبته من احقاله
 الاكراه ولا يتحقق الحد مع الاحتمال **قال** قال الشيخ في النهاية اذا قال لغريمي
 قد زنت بعد ان اوطعت المراء من حجبها الحد كما ملد وجب عليه حدان
 اتخذ للرجل وحد اولاد وكذا ان قال لعتك بعد ان كان عليه حدان حدان
 وحد لثبته عليه وبنه ابن البراج وهذا اختيار الشيخ المصنف والى
 وقال ان اذ ليس عليه الحد واحد للواجب ان النسب اليه فعل الزنا
 او الموطا وما الذي نسب اليه بان فعل به لا فعل هو فانه لا حد له عليه
 اما الاول فلا يثبت نسب الا على قاعد عليه عالم به انه فعله وذلك حتى
 في وجوب الحد اجمالا لان على النسبة مصفى صدور الفعل منه
 واما الثاني فلا يثبت نسب المراء الى الاصل لان الفعل هو المراء
 من المطاوعة على ذلك بعد حقيقته في الكرمه والعام لا لا للحد على
 الخاص باحدى الامارات الثلاث ولا حد مع الاحتمال فكيف مع عدم

شك

الجب المقتدوف **قال** قدس الله سره فان اتخذ المنسوب اليه فالحد له وان قلده
 في عين كذا وان اطلق في المسقط لثبته من المطالبه بالقدح او اجاب
 له بما وكذا قال احد اركان الاصل **قال** اذا قال له ما حال الزاني
 ومقتدوف ولد اخيه او مقتدوف اولاد اخيه او واحد الزاني
 ومقتدوف ولد ولد فان بين من مراد بالعتدق كان حق الحد له وان لم
 يبين فقيه اشكال ان يلزم بالبيان لان في دمه حقا قد ابره مستحقه
 يلزم ببيان بحيث يستوفي له وهذا صفة لانه امر باساقه انما
 والاولى ان توقف على مطالبتهما واحقاقهما مقام الحد عليه لان
 لا يخرج الحق عنهما **قال** قدس الله سره ولو قال زنت بعد ان اوطعت
 بغير ذلك فالعتدق الواجب والمنسوب اليه على اشكال لثبته من احقاله
 الاكراه ولا يتحقق الحد مع الاحتمال **قال** قال الشيخ في النهاية اذا قال لغريمي
 قد زنت بعد ان اوطعت المراء من حجبها الحد كما ملد وجب عليه حدان
 اتخذ للرجل وحد اولاد وكذا ان قال لعتك بعد ان كان عليه حدان حدان
 وحد لثبته عليه وبنه ابن البراج وهذا اختيار الشيخ المصنف والى
 وقال ان اذ ليس عليه الحد واحد للواجب ان النسب اليه فعل الزنا
 او الموطا وما الذي نسب اليه بان فعل به لا فعل هو فانه لا حد له عليه
 اما الاول فلا يثبت نسب الا على قاعد عليه عالم به انه فعله وذلك حتى
 في وجوب الحد اجمالا لان على النسبة مصفى صدور الفعل منه
 واما الثاني فلا يثبت نسب المراء الى الاصل لان الفعل هو المراء
 من المطاوعة على ذلك بعد حقيقته في الكرمه والعام لا لا للحد على
 الخاص باحدى الامارات الثلاث ولا حد مع الاحتمال فكيف مع عدم

شك

مربعه فقامت عليه المصير فخرج القرب لها لم يرد كونه مراعيا للمصلحة والاعقاب
 ذلك **قوله** من ادخل تحت محرم من المصير فيه محرم حراما كان خلقا
 او غير ذلك على كمال يتبع ساقته ان كانت المأخوذة بالجملة او بالجزء
قوله يشاء من ان المصير فله عدمه لا يكون محرم من حيث الحكامة
 في موضع فهو محرم من حيث العادة وقد تقدم ما هو الحق عند من ان
 من ضيق المصير منها هو العرف **قوله** ان المصير من حيث الباطن
 محرم من العرف على كمال **قوله** يشاء من ان سائرهما في موضعها العادي
 حرف عاده ومن حيث انقطاع العلق واشباهه والمراعات **قوله** قد تقدم
 مرة والمصير محرم للكلين فهو يترك ويترك وقطع وهذا يشترط ان يقطع خلافه ويترك
 يشترط في المادي **قوله** الاجماع واقع على ان المصير للكلين لان محله واحدا
 بالكلين وهو المصير في المصير وانما الخلاف في اشتراط بلوغ قيمة ما سرق من
 الكثرين فما اذ فيه اقوال **قوله** اشتراطه وهو اختيار المصنف وظاهر كلام سلاو
 لي السلف والابن حجة قد وقطعه بلوغ التصايب **قوله** عدم الاشتراط
 وهو اختيار بعضنا **قوله** الاشتراط بلوغ النص عليه **قوله** ان الشيء في النهاية من
 حيث قد اوصى الميت كونه وجب عليه القطع كما يجب على المارق من
 حيث اطلاق المصير قد تقدم عدم الاشتراط في قوله كما يجب على المارق
 فليكن في الاشتراط ما سواه **قوله** الحكم والشرط **قوله** اشتراط بلوغ التصايب في المصير
 المادي فما اذ فيه اقوال **قوله** وهو اختيار ابن ابي ابيس **قوله** ان المصير من حيث
 هو كما كانت احكامهم **قوله** في حكمه من حيث هو **قوله** ان المصير من حيث هو
 في حق قطع المصير هو كما كانت قيمة كذا **قوله** في حيزه او اقل من ذلك او اكثر
 اللغة المادي او اقل منه **قوله** قد تقدم مرة والمصير من حيث هو

ليست حوزة من غير المالك **قوله** خلاف في انها ليست حوزة من المالك وانما
 الخلاف في كونها حوزة من غيره واختيار المصنف انها ليست حوزة
 المصنف ازا حوزة المصنف وبخصوصه اذا كان المال المصير انما هو
 بعد حوزة ومن صدق اسم المصير عليها لان الشيء عتق شرط كونها حوزة
 فلم يبقه بنى المصنف ولاصل العلم **قوله** قد تقدم مرة **قوله** ان في
 الحوزة مال مضمون للمار قد اخذ غير المضمون فالأقرب القطع هناك
 غير المضمون **قوله** لا اذا **قوله** قال الشيخ في التمهيد المصنف قال نعم ان
 المصنف منه اذا حكم المصير واخذ نصيبه من مال المصنف لا قطع عليه لانه
 انما حكم المصير في المصير فلا قطع عليه **قوله** ان آخره في عليه القطع لانه لم يترك
 مال المصنف مع مال نفسه كان الظاهر ان نصيب المصير لغيره لانه لم يترك
 وجه الله وهذا يقتضيه روايتنا والمصنف عند المصنف ان حكم المصير
 واخذ غير المضمون قطع لوجوده حكم المصير لاخذ مال المصنف من حيث
 فوجد المصنف في المصير وانما المصنف انما هو حكمه لاخذ مال المصنف من حيث
 مال المصنف لم يقطع لانه مستحق للمصير لا لغيره **قوله** ان المصير من حيث هو
 اخبره من غير حوزة **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة
 انما المصنف بطريق الحقيقة **قوله** ان المصنف **قوله** قد تقدم مرة
 المحبة لا غير **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 هناك غير المصنف **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة
 انما في المصير **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 يشاء من ان في المصير **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 وفي المصير الثانية **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ

هناك حوزة **قوله** انما في المصير **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 قد تقدم مرة **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 فانما في المصير **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 واذا في المصير **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 والمصنف وجه الله بنى هذه المسئلة على وقوعه وقد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة
 هذا الوجهين انقطع عليها لا تحقق السبب منها وعدمه لانه لا كلام فيها لم يخرج
 عن كمال المصير **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة
 ثم اخبر عن القطع **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة
 ثم اخبر المالك بعد بلوغه او افاقة فصل يقطع ام لا فيه نظر يشاء من احوال
 عدم القطع لان المصير لم يكن في حال يوجب فيها تملكه ولما اخذ المالك
 من حوزته لم يتركه فلم يتركه القطع ومن حيث ان انما هو المصير والكلين
 الاقوى في سببه انقطع اخراج المالك من حوزته هو هذا الحكم واللاق
 المادي لان المصير من باب التملك وما غير ذلك من حال هناك المصير
 فلا يعتبر فعلا **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة
 يكون هيثم في القطع **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 فاشكال **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة
 بنفسه وانما فعل وضع المصير على المصير حال كونها في المصير ثم خرجت
 بنفسها وفعل المصير ان يتركه واحتياط خلافه ما لو وضع في المصير
 المصير خارج ومن شاة المصير ان يتركه احتياط **قوله** قد تقدم مرة
 قوله والمصير لا يكون متعلقا به فكان كما لو اشاء الى سبب لا يتصل
 حتى وجهه المصير **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ

متعلق **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 بالسبب والمصير لا يتعلق به خطاب كان كذا **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 قوله على انه لم يتركه **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 المصير وانما خرج هو اختياره ومن حيث ان اخراج المصير في اخراج
 المصير كان في حوزته مستندا لانه لا فاعل السبب فاعل المصير **قوله** قد تقدم مرة
 ما في الباب **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 قد تقدم مرة **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 اقرب المصير مع الضعف لا العفة وفي كونه سابقا **قوله** قد تقدم مرة
 المصير من حيث ان استحق عليه وعليها ومن حيث انها في يد المالك والمصير
 لم يدخل تحت اليد فلا يدخل ما في يده في يد قاهره وجه القرب **قوله** قد تقدم مرة
 ان كان في ضيقا دخلت اليه تحت يده لانه قد استحق عليها وخرج
 قد تقدم مرة **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 حكمها على عينه واشيا **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 وهو معناه فلم يتركه المصير وان كان المالك قويا فاداه على منعه
 لم يدخل الشيا تحت يده تضعفه عن مقارعة المالك فلم يتركه المالك
 عينا **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 المصير المصير هل يكون سارقا للشيا **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 تحت يده لم يتركه سارقا لانه لا فاعل السبب فاعل المصير **قوله** قد تقدم مرة
 اخبره عن المصير الذي يتركه **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ **قوله** لاخذ
 السرقه ومن حيث علم المالك بها واخذها من المصير واعتما **قوله** قد تقدم مرة
 المصير لا السرقه وهذا هو الاقوى **قوله** قد تقدم مرة **قوله** قد تقدم مرة

ترك المانع في ما به ذلك فانفتح فخرج او على حائط في الزاد فاطارسته
 القربى فالقريب عدم القطع وان قصدته **قوله** وجه القربى انه المحرم
 بتأثيره ولا يدخل العلة المحيية للاختلاج والقصد غير مؤثر في اعادة اليه
 واختلاج الماء ويجعل وجوب القطع لانه سبب في اخراجه **قوله**
 الله سره ولو ضرب قوة السرقة بعينها بعد الاقرار بالمعصية قبل يقطع
 الاقرب المانع **قوله** الاول الادل قول الشيخ في النهاية والثاني قول ابن
 اديس وهو الاقرب عندى وعندنا الذي لان السرقة لم يثبت بالاقربان
 اكراهها ووجود العين في يده لا يملك على السرقة ويصح المصنف في المختلف
 احتيا والشيخ في النهاية لان رده العين قربة دالة على السرقة كالمالة في
 الحضر على شربه ولما رواه سليمان بن خالد في الحسن عن الصادق عليه
 السلام قال سالت عن رجل سرق سرقة نكاحا بر عليه ما ضرب فجاء بها بعينها
 قبل يقطع عليه القطع قال نعم ولكن اذا اعترف ولم يجزى بالسرقة لم يقطع
 لا تراعى في الاعتراف والحوادث ان هذه الرواية لا يملك على الاقرار
 موثوق بل ولا مؤثقة **قوله** الثاني الله سره ولا اقرب ان العبد اذا
 صدقه حولا قطع **قوله** وجه القربى انه المانع من نفوذ اقوال المولى
 بما وجب القطع فيه حتى الحلي فاذا صدقه ارفع المانع فوجد المقتضى لم يقطع
 عليه ليلزم اقواله **قوله** على انهم ولا كل اخبا وعن الغير اذا صدقه
 ذلك الغير لزم ذلك الغير بغيره ويجعل عدم القول في العبدية سالمة
 لاعتمادها في حكم العبد والمحقق ان هذه الحقايق هي التي ان
 الجبودة هل هي مانع السبب او مانع الحكم **قوله** قد مر السرقة ولو تاب
 بعد الاقرار مرتين على ما رواه اودج بعد المربعين لم يقطع لحد **قوله**

هنا ما قيل **قوله** اذا تاب المارق بعد الاقرار مرتين قال المصنف وان
 ادين يقطع قطعاً وقال الشيخ في النهاية بمقتضى الامام بن ابي عمير
 وبين العتق عنه يجب ما رواه اديس **قوله** اذا اقر بالسرقة مرتين ثم
 رجع عن اقراره قال في النهاية سقط عنه الحد وكذا قال في الخلاف
 وبوجه ابن البراج وابن الصلاح وقوله في الميسر وقال ابن اديس
 عليه القطع واختاره والذي هنا واختاره في المختلف مذهب الشيخ
 في النهاية وهو لا يوجب عتق من يقطع عليه السلام او رده الحد وبالنسبة
 ولما رواه جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد بن ابي
 قال لا يقطع المارق حتى يقر بالسرقة مرتين فان رجع ضمن السرقة ولم يقطع
 اذ لم يكن شرود احمه ابن اديس ما رواه الحلي عن محمد بن مسلم في
 الصحيح عن الصادق عليه السلام قال اذا اقر الرجل على نفسه ان
 سرق ثم جحد فاقطعه وان نكح الله وجاب عنه والذي يحمل على ما اذا
 رجع بعد قيام البينة **قوله** الثاني في الحد **قوله** قد مر
 الله سره ولو سرق ولان يقطع بغيره وقيل بوجه **قوله** الاول
 قول الشيخ في النهاية واحد في ابن البراج والثاني احد في ابن البراج
 وقال ابن حنبل ان قطعت منه قصاصاً فقتل بغيره وان قطعت في
 السرقة قطعت وجعله الميسر **قوله** قد مر الله سره ولو سرق باليمين
 فعلى الحد والمالية وفي سقوط القطع اشكال يشاور من الرواية **قوله**
 الله سره يقطع المثال ومن عدم استنفاد الواجب **قوله** الرواية المذكورة
 هي رواية محمد بن قيس عن ابي بصير عليه السلام قال قضي امين المؤمنين عيب
 السلام في رجل امر به ان يقطع عنه فقامت ثمانية فغطوها وحسبوا

بينة فقالوا انما قطعنا ثمانية فلو كانت ثمانية فلو كانت ثمانية فلو كانت ثمانية
 اثبتت عليه السلام انه قال لا يقطع بيمينته واختار المصنف في المختلف
 القطع لانه يقطع بيمينته وهذا هو الاصح عندى **قوله** قد مر الله
 بيمينته بينة بالسرقة ثم اسكت حتى قطع ثم شهدت بالسرقة الثانية حتى قطع
 الرجل فقال **قوله** الثاني قال الشيخ في النهاية ومحمد بن باقر وابن حمزة الله لا قطع
 ثانيا وهو يفرق بين كلامي في المصنف قال المصنف في المختلف ان يقول
 ان شهدت بيمينته سرقة متعددة قبل يقطع عليه قطع واحد فان عني
 الاول قطع الثاني وبالعكس وان شهدا بيمينته بعد قطع واحد يقطع على البين
 البينة فلو عند الحكم سواء كانت متوالية او متاخرة **قوله** الثاني
 في حد المجارب وفيه مطالب **قوله** الاول المجارب **قوله** قد مر الله سره
 كما يشترط كونه من اهل القرية على اشكال **قوله** الثاني من اختلاف
 المجارب ما يشترط من قتلهم ما ذكره الشيخ في النهاية فقال المجارب هو
 الذي يجوز اطلاقه فيكون من اهل القرية وقال الحفيد اصل الزعامة اذا
 جردوا السلاح في دار الاسلام واخذوا الاموال كان الامام يجبرهم ان شاء فقلهم
 وذكر الحكم المجارب وهم الآتية يدل على عدم اشتراط **قوله** قد مر الله سره
 وهل يثبت قطع المجارب بمجرد ضعفه عن الاخافة الاقرب ذلك **قوله** وجه
 القربى عدم الآتية وسقط المجارب عليه على تعريض الاصحاب له بانه
 كالمجرم من الاستعانة بالحد وكان من اهل القرية عندى سرقة او مطلقا عند
 من لم يشترط في حمل المودم لا غير مجارب السببية والاصل مرة **قوله**
 قد مر الله سره واقتضت حكايا في اصيل بغير الامام بن الفضل والاصل والجمع
 بخالفه والشيخ في اصيل فلو كان في اصيل فلو كان في اصيل فلو كان في اصيل

واحد المالك استخرج منه فقتلته بيمينته ويجعله الميسر ثم قتل بيمينته
 اخذ المال ولم يقطع ثانيا وفيه ما لا يخرج بهما من المال اقص منه وفيه
 ان اشهر السلاح واخاف خاصة في العتق **قوله** الاول والحد المذكور
 ابن اديس واختاره المصنف في المختلف والقرينة هو قول الشيخ وابن
 البراج **قوله** قد مر الله سره ولو قطع يده مقبلا يهد في الخيانة والسرقة
 فان قطع اخري مذبذبتها ضمن سرقتها فان انكسرت فالتعاصير في
 اليد وان انكسرت في الاولي وسرقت اثباتية فالتعاصير في السرقة فان
 انكسرت سرقا تانث التعاصير في النفس بول رد نصف الدية فان اقبل بعد
 ذلك فقطع يده وسرقت الجميع فقتلته ثلث الدية او يقتل منه بعد رد النصف
 اليه لتوالي الجرحين هذا نصا وكالجميع الواحد بخلاف الاولي ولو قيل في الاولي
 كذلك كان اقربا لسقوط اعتبار الظاهر مع السرقة كما لو قطع واحد يده وكرر
 رجله ثم الاول يدا اخري وسرقت الجميع فانها تباو بان قصاصا فدية **قوله**
 قوله لقتل من ثلث الدية هذا القول قول الشيخ في الميسر لانه قد مر
 توالي الجرحين المباحين وبين تحليل الجرح المحرم بينهما فرق بينهما ان الجرحين
 المباحين هما ليا فكا كما لا يجرى الواحد وفي الميسر فلو قطع يده مثلاً بياحا
 فلو فتي لزمه انكسرت عنه فقتل قطع يده سوليا كان قطعاً سرقة تانثاً فقتل
 اقبل بعد ذلك فقطع يده حصل بين القطعين ما ليس من حقه ولم بين احدهما
 على الآخر **قوله** قد مر الله سره ولو ادب فقتل على الوجه المشروع وقيل
 بغيره لان التاويست شرطاً بالبلية وبشكل بانه من المعزى من المانع **قوله**
 قوله يقتل اشارة الى قول الشيخ وجهه الله **قوله** الثاني في حد
 المرتد فدية نصلاً **قوله** الاول المرتد **قوله** قد مر الله سره ولو شهد

نحو
سأله

وهو

في قصاص الشرب وبياتي الكلام فيه **فصل** في حقه وهل يدخل
 وقاص الطرف في قضا من الشرب **فصل** في حقه وهل يدخل
 القبره وان فرق لم يدخل **فصل** في حقه وهل يدخل
 في النهاية فان قال يقتضيه انه ان ذكرك وان ضربه ضربه واحدة
 لم يكن عليه اكثر من القتل وقال في البسوط والطلاق يدخل قصاص
 الطرف في قصاص الشرب **فصل** في حقه وهل يدخل
 شرائط القصاص الى قوله فبما قصول **فصل** في الحرية وفيه مطالب
الاول في جنابة الاحلاد بعضهم على بعض **فصل** في الله سوره
 والحرق المحرقة بعد رد فاضل دينه ولو استع الولي او كان ذنبه او الاخر
 ان لم المطالبة بدية الحقن اذ لا يسيل على كل الدم **فصل** في حقه العدم
 لان موجب جناته العمد القصاص والدية لا يثبت المصلحة ولم يحصل
فصل في الله سوره وهل لها القصاص في اصبعين من دون رد الكمال
فصل اذا قطع رجل اصبع من امرأة هل لها قطع اصبعين من
 الرجل من غير ان يمس من الرجل قال المصنف فيه اشكال يشاء
 من وجود مقتضى بل اذا قصاصها في اصبعين من غير رد واستع
 اذ قطع رجل اصبع من امرأة هل لها قطع اصبعين منها
 بوجوب ذلك وقيل لا بل ما لا يثبت لانه لا يثبت من المصالح فان كانت
 قطع اصبعين الاخرين لا يقع لانه لا يثبت لانه لا يثبت من المصالح فان كانت
 فضرورية ومن القتل لانه ليس له القصاص من المصالح لانه لا يثبت من المصالح فان كانت
فصل في الله سوره ويحوي الاشكال لو طلع القصاص في ثلاث
 اعقوب من الواجب **فصل** الفرق بين هذه المصنف والدية

ان اقل مراتب المرأة قتال ان يكون على الفتى من الرجل فاضل قتال
 للادوية المتوقعة بخلاف الثلاثة من الرجل لانه يكون اكثر من
 حتمها ويقتل المسافة لانه لو اشرد بقطع الغلات منها كان ان يقطع
 منه ثلثا **فصل** في الله سوره فان ادعى احد اصبعين فلا يطالب
 بزيادة اربعا وانما هو من اجل تخفيفه الاقرب ذلك **فصل** في الله
 دفع عليا وان يقطع اصبعين من الرجل دون الرد وتدينه انه على
 هذا التدين هل يجزي الرجل اجابته الى ذلك ام لا فان قلت بانك
 لم يكن لها المطالبة بالدية من ذلك ان ارش او قصاص وحديث هل يكون
 مخير بين قطع اصبعين من دون رد وبين قطع اربع اصابع مع رد
 دية اصبعين الاقرب ذلك فانها اذا لم يقطع من اربع اصابع
 ودية اصبعين وتدين ثلثها العمد عن ذلك الى قطع اصبعين
 بغير رد وذلك هو معنى كونها مخيرة فيها ويقتل العدم لودم النص
 قد رايه سوره ولو قتل حرتين فليس لاولياها سوى قتله فابها يد
 استوفى وليس لها المطالبة بالدية اذا قتله ولو قتله اعداها فالاقرب ان
 للمخراخذ الدية من التركة **فصل** وجه القرب انه لانه لزم طرد
 امره سلم لكن الثاني باطل لانه عليه ان لا يلزم له امره سلم والملاية
 بيه ويقتل العدم في الجنابة لم يوجب القصاص وانقطع لعدم محله ودية
 العمل لم يثبت المصلحة والمصالح ما هو الاقرب عند المصنف **فصل** في الله
 قدس الله سوره ولو قطع بين رجل ومثله من آخر فقتل بموته فاول
 وصاؤه باثنا في فان قطع يد ثالث قيل وجبت الدية وقيل لا يقطع
فصل الاصل قول ابن اديس واختاره شيخنا نجم الدين بن سولي

عبدنا فاصحا اذا كانت ثمة المقتل الفدية وقيل بغيرها **فصل** في الله
 ما يهل بقتل به قال المصنف الاقرب عدم القتل من دون رد استوفى
 على سبيل الكمال لان قتله العبد هو ما في فلا يجوز استيفاء التراب
 بالانقص بل بالمساوي ويقتل القصاص بلا رد لانه يقتل في النفس لنفسه
 قوله الحق بالحق والعبد بالعبد وهو الاقرب عند **فصل** في الله
 الله سوره وهل له الاسترقاق مع اجابة مولاه الى المفاواه الاقرب
 ذلك **فصل** لان الشارع سلط الولي على الكفاف فلو سلب المقتل
 اذ المتهاهل كما قال الله مع ابقاء نفسه او ليلا يقتض من حقن دم
 الموصى والعفو وكلاما مطلوب الشارع ويقتل العدم لان موجب
 العدم لقصاص بالدية ولما يثبت المال عوضا عنه المصلحة وهو موثوق
 على التراضي من الجنيتين **فصل** قدس الله سوره فلا يقتضى وجوب
 الدية على جنابته اذا قتله مولاه الاقرب انه يقتله باقل الامرين
 من ارض الجنابة وقيمة المقتل وقيل يقتله بالاربع **فصل** في الله
 القولان للشيخ وقد تقدم البحث في هذه المسئلة **فصل** في الله
 سوره والمذكور لانه الى قتله او يقتله مولاه بقيمة الجنابة او ياتل
 من قيمته وقيمة على الاقوى **فصل** قدس الله سوره وذكر الخلاف و
 وجه القوة هنا ان حق الولي اما القصاص او الاسترقاق اذ للمولى
 لا يجعل بعد فاذا اطلب المولى الى المولى لم يكن له اكثر من قيمة الرقبة ان
 كانت اقل من ارض الجنابة والا لا يدين **فصل** قدس الله سوره وقيل
 لا يطالب بل يتعنت بموت مولاه الذي تراه وهل يسعى جدي في قيمة
 المقتل او قيمة رقبته خلاف **فصل** الخلاف في هذه المسئلة في

الشيخ في الشرح والفتوى الثاني من ذهب الشيخ في النهاية فان قال من قطع
 يدين رجل قطعت يده فان لم يكن له يمين وكانت له يمين وقطعت
 فان لم يكن له يمين فقتل بجلده باليد وان لم يكن له يمين ولا رجلا كانت
 عليه الدية وسقط القصاص وكذا ان اذا قطع اي يمين قطعت يده
 بالاول والاول والرجل بالآخرين ومن سبي بعد ذلك قله الدية
 لا غير بيه ابن البراج في الكمال ما يوصلح وهو مذهب ابن الجوزي
فصل قدس الله سوره ولو اشرك حرة في قتل حرة فلو لم يمتها
 ويؤدى قصت الدية الى الرجل خاصة وقيل اقلنا ولا يصح جحد
 قوله وقيل اشارة الى قوله الشيخ المفيد رحمه الله فان قال انما اجمع رجل
 وامرأة على قتل رجل حرة كان لاولياء الحق قتلها جديا ويؤدون
 الحرة بها خمسة آلاف درهم ويحويها على ثلاثة اسم لورثة الرجل الثلاثة
 ولورثة المرأة الثلث والولي استوفى هذا القول واختارنا
 القدوسية الرجل واستدل عليهم في المختلف بان المرأة انا جبت
 على نصف نفس الرجل كما في غيرها فانها اذا قتلتها الولي كان القاتل
 للرجل لان دية الرجل جنابته والمقتول من الرجل صنعت جنابته
 خير وعليه لا عليها وعلى القول مذهب الشيخ في النهاية وابن البراج
فصل قدس الله سوره وقد قتل الرجل قريش في اولى يده
 دية وليس بمقتل **فصل** القول الثاني رايه وهو قول الشيخ في
 النهاية ووجه ابن البراج **فصل** في الجنابة الواقعة
 بين المالك **فصل** قدس الله سوره وهل يقتل الكمال بالانقص
 من غير بد الاقرب انه لا يدين الرذ **فصل** اذا قتل العبد الكمال

موضعين هل يفتل تدبير الذبيحة قبل الجذبة واما اذا امرته
 بجذبة اخرى عليه ام لا قال الشيوخ لا يلزم معنى يقتضي الجذبة عليه الي
 حين قرب الذبيحة فتعنت بموت وقال ابن ادريس يفتل تدبيره
 لان سيد الملوك قد ملكه **قال** اذا قلنا لا يفتل تدبيره فقلنا بل يفتل
 هل يفتل في ذبيحة المعقول ان كان حذرا او قسمة ان كان عبدا
 عبدا او في قيمة نفسه على المتكدرين اختيار الشيخ في الذبيحة
 الاول وهو مذهب الصدوق في المنع لانه في المنع قال يستيع
 في قيمته والشيخ قال يستعي في الذبيحة والي ذلك اشار المصنف بقوله
 فيه خلاف **قال** قدس الله سره ولو قتل خطأ فعلى الامام بقدر
 ما فيه من الحرية والمالوي الخيا بين فك نصيب الرقبة من الجنابة
 وبين تسليم خصه الوقت لتعصا بالجنابة وقيل اذا الذي نصفها
 عليه **قال** في الحاشية اشار الى خلافه من قول الشيخ في
 الاستيعار حيث ذكر رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتيل قال يفتل منه ما
 عتق منه يودي به ذبيحة الخدم ما ردت منه ذبيحة العبد ثم ذكر
 مضاهية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام في حديث طويل
 اي ان قال وما سألته عن المكاتب ان ادى ثمنه ما عليه قال
 هو بمنزلة الحر في الخدم وغير ذلك من قول الشيخ فقال الشيخ في
 رحمه الله الوجه في الجمع بينهما ان يحمل الخبر الاول على التخصيص الذي
 يخصه بالخبر الاخر فيقول يودي منه بحساب الحرية ما لم يكن ادى نصف
 ثمنه واذا ادى ذلك كان حكمه حكم الاحرار كما يقتضيه الخبر الاخر وما

احكام

اختاره المصنف هنا هو قول الشيخ في الذبيحة فانه قال ومضى فتدل
 كتاب حذرا ان كان لم يود من مكاتبه شيئا ان كان شرطا عليه وان
 لم ياد من مكاتبه شيئا فحكمه حكم المالك سواء وان كان عتق
 شرطا عليه وتلاذى من مكاتبه شيئا كان عتقا من الذبيحة
 بقدر ما بقي من كونه رقيا وعلى امام المسلمين من بيت المال بقدر ما
 انعتق منه واختار ابن ادريس هذا المذهب **قال** قدس الله سره
 ولو قتل عبد عتق من كل واحد لملك اشتراك المالين مالم يخبره ولي
 الاول استرقا قتل الجنابة لثنا فيه يكون لثما في وقيل قدس
 الاول لان عتقه اسبق ويستقط الثاني لثنا في ثلثا لثما في ثلثا
 قدس الله سره ولو اعتاد الحر قتل العبد قتل قتل خطأ للفساد في رد
 النافضل اشكال **قال** قوله في الاشارة الى قول الشيخ رحمه الله في
 كتابي الاخيار ومنشاء الاشكال في رد النافضل اعني زيادة ذبيحة الحر على
 قيمة العبد من حيث ان الكامل لا يرد بقدر النافضل ولا ما فاقه بين
 جواز قتله ورد النافضل كالحرج اذا قتل امرأة حرة ومن
 حيث انه يقتل حذرا لفساده كالحارب والساوي والناثا وناثا
 يعين في التفاضل والذبيحة والاولى من الخدم **قال** قدس الله سره
 سره ولو قتل المولى عبدا ادى ثمنه فقتل بغيره بالقيمة صلته
 قوله وقيل اشار الى قول الشيخ في الذبيحة فانه قال في ذبيحة من قتل عبدا
 مستحلا كان على الامام ان يجاهه عقوبة تودعه عن مثله في الاستيعار و
 يفرجه قيمة العبد فيصيرت بما على الغرامة **قال** قدس الله سره
 حاكم في المذموم عبد مسلم وجب بدمه عليه فان قتل قبل ذلك قال لا يرد

بعد ذلك جنابة فان جنايته على الخمر او على غيره في الذبيحة ما يرد
 على بن عبيد عن الصادق عليه السلام قال ان الله عن عبد قتل او بغيره
 احدا واحدا بعد ولحيه قال قال هو اهل الخمر من القتل ان غدا
 واقتلوه وان شاءوا استعوه لانه اذا قتل المولى استحق اولاه فاذا قتل الثاني
 استحق اوليا المولى فصار لاوليا الثاني فاذا قتل الثالث استحق من
 اوليا الثاني فصار لاوليا الثالث فاذا قتل الرابع استحق من اوليا الثالث
 فصار لاوليا الرابع ان شاءوا فقتلوه وان شاءوا استعوه **قال** الشيخ في
 الاستيعار هذا الخبر ينبغي ان يحمل على انه انما يصير اوليا للخبر اذا حكم بذلك
 للحكم فاقبل ذلك فانه يكون من اوليا الجميع **قال** قدس الله سره ولو
 اعتقه سواه بقرق الخمر عتق في المصنف اشكال **قال** يشاء من اهل الخمر
 بالجنابة عن الرق والعتق بين علي التقلب والجنابة سنية ايضا عتق
 التقلب لكن العتق اقرب لنقضه في مكاتيل وهو اشرك في ذنبا الجنابة في
 من انه يستلزم منح حق الخمر بحكم وهو المجني عليه فان لم يستر فانه في
 عتقه يستلزم منه المنع من الاثم يستلزم المنع من الخمر **قال** قدس
 الله سره ولو كانت خطاة مع العتق ان كان مولى الجنابي مولى وامره ان يستر المنع
 امامه العتق مع طاه المولى فلو حرم المصنف العتق واستفاء المانع
 لانه لا مانع من الجنابي حتى الخمر ولا يصح هذا التفسير اذ حقه اما دفعه او الارش
 او الاقل والغير في تعيين احكامه السيد وامامه اعساره فلا في ذنبا الجنابي
 يستلزم منح حق الخمر وهو المجني عليه وقد يجب ستره والامام بقاءه فانه
 اضرا به وهو مني بالحديث فيقول المصنف لان احدث مني علي التقلب
 يمكن الجمع بين الحثين باستثناء العبد **قال** قدس الله سره ولو اشرك حتى

ان فيه عتقه مالم يجر ذبيحة الخمر المستحقة **قال** قدس الله سره فاما
 يستلزم ذنبا في ذنبا الجنابة اهل الذمة احترامهم للاسلام ويقتل بغيره مولا
 ان زيادة القيمة بسبب الاسلام ولا يملك الذي بسبب الاسلام ولهم الرواية
 بان العبد لا يجازى بدمه ذبيحة **قال** قدس الله سره وهل يذرية
 سواه بالارش او بقتل الاقرب الثاني ملازم ان له الاثنا كخاوان كونه
 الجرح اذا اراد اشراف **قال** وجه القرب في اثمك بالارش او بقتل فخذلتم
 ذكرك ولما اذا عدل الجرح عن التفاضل الى الاثنا فاذا استرقا قتل
 او بغيره واداد المالك اثمك فالاقرب ان لا يملك اثمك لان تسلط تغير
 على ملك غيره في خلافات الاصل ولانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وهو يفتل
 فيه فيستعمل ان يكون الخمر والمولى لعموم النص **قال** قدس الله سره فاقبل
 العتق حين على استعصا لشركا فيه مالم يحكم به للاول وقيل الثاني في ملازم
 اي **قال** الاول وهو اختيار المصنف واختار الشيخ في ملازمه وادريس
 وقطاعه كلام ابن الجنيب والثاني وهو الحكم بالخبر قول الشيخ في النهاية فانه
 قال ومضى قتل عبد حررت او كثرتمها او جرحها جرحا حيا يحيط بقتله واحدا
 بوجه الخمر كان العتق او سواه الاخير لانه اذا قتل واحدا فصار لاوليا ذب
 فاذا قتل الثاني استلزم لاوليا الثاني ثم هكذا بالافاضل وفي قتله
 بغيره واحدة او جنابة واحدا كان بين اوليا ذب بالثبوت وليس على
 مولا اكثر منه اجمع الشيخ في ملازمه وادريس ابن محبوب عن علي بن
 عن زرارة عن ابي القاسم عليه السلام في جرح رجلين قال هو بينهما ان
 كانت الجنابة يحيط بدمه قتل فان جرح رجلا في اول الذنبا وجرح آخر
 في آخر الذنبا وقال هو بينهما مالم يحكم الوالي في الجرح الاول قال فان جرح

موضع

فخرج الى قوله وقيل يؤول الى منه الولد ثم خاضه ولم يتجوز
قوله وقيل اشارة الى قول الشيخ في النهاية فانه قل فيها فان قل رجل
وشركه وجلا على العمد كان اولية المتقول يتبعين بيت ان يتبعها
ولم يزلوا الى سيد العبد منه وهو قول المفسر وقبها ابن البراج وقيل
القول ليس يثبت عند المصنف لان اولية المتقول قد استحوذت في نصيب
العبد فمتناظر فلا يثبتون ما دخل تحت سقته ثم لو كانت نتيجة العبد
ما يلة على النصيب فلا اولية الى سيرة الزيادة ما لم يتجاوز دية الحريرة
اليها **قال** قد استحسنه ولو قطع واحد بطلان خبره الى قوله كانت
له اسكاه ومطالبة كل نصيب للقيمة وكذا لو قطع آخره وقطع آخره
وقيل يرفع اليها وكلها الدية اذ هي كما لو كانت الجناتان
والجند **قال** قبل اشارة الى ما قرأه الشيخ في الجوهرة فان لم يقطع
ياك جيك كان عليه كل قيمته وسلم العبد عندنا ما اذا قطع يقبل رجل
عبد ولا يخبر بك ان عليه ما كان قيمته على كل واحد منها نصيبا ويكفي
العبد هنا بالاختلاف في الاول خلافه ومنهم من سوي بين الاثنين في
العبد بين الجناتين وهو المأوى واليه يلتصق به المصنف في الكتاب
من اسكن العبد بمصالح الجناتين بيمينته هو اختيار ابن ادریس
فمن ان سيرة ولو قطع العبد يقطع قيمته ما كان ما لم يقطع احد
تسيرة اسكاه ولو كانت قيمته ما لم يكن ويحمل النصيب والاولى
قال اذا دية بقوله ويحمل ان سيرة في الجوهرة الثانية فلم يفرق
للاعتناء بالآخر في المدة وانما الفرق بينهما في المصلحة فاقول اما الاول
فيحتمل ان يكون بينهما اسكاه كما ذكره المصنف وجهه ان نصيب دية

لا يصح الى الجميع من دية التي لا يبيع نسبة التبعين الى دية المصحح ما يلة دية
البدن حامية ومجربها حامية فتنسب دية المصحح الى هذا المصحح الذي سلكه
مثل تلك النسبة ويجعل ان يكون انفسه من صاحب اليد لا يفرق جناتيه
كان له نصيبا فاذا اجتمعت قيمته اعبد عليها بالنسبة يكون اقلا في
واما الثانية فيحمل فيها ان يكون بينهما اسكاه لما تحتويه المسئلة المأوى
ما ان يكون بينهما نصيب لان كلاهما الجناتين لو انزهدت كان الجنين
عليه كالنتيجة فاذا كان كلاهما يتبع المصحح عند المأوى فاقول ان
يكون بينهما بالسوية عند الاجتماع **قال** انما في طويان
استحقاقه **قال** قد استحسنه ولو قطع يده وهوت قيمته المتناظرة
انصت فليحرقه وقطع آخره فوالت رجل ثم سري الجميع سقطت دية
الطرف ويجب على المصحح دية الضرر في الاول تحت المثل بعد ان كان عليه
النصف المأوى وعلى الآخرين الثلثان للورثة وقيل الذي هنا اقل لا يثبت
ثلث القيمة وثالث الدية **قال** اذا قطع احدي يدي عبد فتم قطع
آخره المأوى ثم آخره يده ثم سري الجميع فالت من المثل فلو كان
المأوى اذا كان حرا لا في نفس طلي الطرف وعلى الآخرين النصف والباقي
الدية فيقع سيرة على الجنات الثلاث على كل واحد منها واحد العبد فيها
يجب على الآخرين والباقي حصة ما يجب على الحي في ان يفرق وهو يتبعه
اقول في الثالثة ثلث الدية وعلى الآخرين الثلثان للورثة وهو قول الشيخ
في الخلاف **قال** عليه اقل المأوى من ثلث الدية وثالث القيمة وهو مثل
نصيب من القيمة وهو قول الشيخ في الميسر ويعتق المصنف في الخلاف
اقل المأوى من ثلث الدية واكثر الجنات في ملكه وهو نصيب البقية

فليس فيه شيء لم يقطع به يمينه فحقن وما استحق ان يصير له السيد
اقول الامر بين كل الدية اقل القيمة بمعنى ان الواجب اقل الامر بين
سما لونه اخذها بالجناتية على الملك اولا او مثل نصيبه من القيمة ويحمل ان
ينصير اليه اقل المأوى من كل الدية او نصيب معنى ان المصنف اليه اقل
الامر بين ما فوته اخذها بالجناتية على الملك اولا ويحتمل ان يكون على الملك
هذا المسئلة ومثاله ما نصيبه على اصل هو في الحق في اصل النما و
نصيبه بوقت فاذا طرأ ما يغيره او الدية بين الجناتية والمسئلة كما اذا قطع
حزب عبد ثم اعتقه مولا بعد عتقه سيرة الجناتية فلا يفرق عليه في العتق ولا
في الطرف ما كانا الجناتية على لان الجناتية عليه كان دقت الجناتية على
لا يثبت لتصاص الواجب دية الحر لانه ما من حرق في الجنين فيما السيد
من الدية وما لو ادعت وهي مسئلة الجناتية في هذا الكلام وقد ذكر المصنف
فيه احتمالات اقل المأوى من كل الدية وكل القيمة لان المسئلة حصلت
بجناتية مقصودة للسيرة وقد اعتبر بالسراية حيث اوجبت دية النفس لا يلة
اليها من النظر حتى السيد فيقله روحه رقيتها وموتته حرقا ويوجب السيد
اقل العرفين فان كانت الدية اقل من الجناتية فزها واعتان السيد بسبب
الجناتية فان كانا القيمة اقل الزيادة وجبت بسبب الحرة وهي من فعل
السيد ليس السيد اقل المأوى والقيمة الذبوكا ذلك لو كانت دية
وقيل لا يفرق من هذا الوجه الى باذ السيد المأوى ما يفرق الجناتية الجناتية
لجناتية على المأوى ولا يثبت نصيبه من القيمة وهو المأوى ان كان المأوى
من كل الدية ومن نصيب القيمة كما ذكره وهو طرف المصنف في ملكه ولو لم
يجوز حرقه لان السراية لم تحصل في الوقت حتى يعتق في السيد فان كانت

منه دية اقل فلا واجب حرقه فان كان نصيب القيمة اقل منها وشركه في
الواقعة في ملكه وعقر لتأخر وقت هذا الاعمال في الواجب بينه فلا يلة
ما يلزم الجناتية اخذها بالجناتية على الملك اولا ومن ارش الجناتية لو دقت فاعلم
ان قوله من كل الدية اقل القيمة المأوى في المسئلة الجناتية في مثل هذا الموضع
كاله ولو قيل من كل الدية اقل القيمة بالواو كان اوقع وكذا في قوله ان نصيب
القيمة وكذا في الجناتية التبعين حيث قال او مثل نصيبه او يجوز ان يفرق
الجناتية وقوله ان نصيب الى السيد اي يجب السيد وقيل بغيره في حال المأوى
الى السيد في المأوى اقل المأوى من الواجب على الجناتية وما يناسبه من
القيمة وفي الثاني اقل من الواجب واكثر الجناتية وهذا قول آخر تركه وهو
ان السيد اقل الامر من نصف قيمته جبراً او نصف دية حرقه ووقد بان
انما يلة الجناتية من اربعة اقسام اما ان يصير بها وقت الجناتية نصيب القيمة
قلت او كثر او اعتبر بها وقت الوقت فيجوز الدية قلت او كثر او اعتبر
اكثر الامر من وهو باطل لثبوت اعتبارها اقل المأوى وهو المستوفى عليه
فيجب ان يكون المأوى ما يجب في الجناتية وهو نصف القيمة او المستوفى
للاشياء وهو جميع الدية اما اقل المأوى من نصف القيمة او نصف الدية
فلا يعتبر لما في جناتية الاثنين كما اذا قطع حذيفة قبل العتق ويقطع للآخرين
الآخرين بعد العتق ثم سري ومات قبله ما دية حرقه ما نقول والسيد اقل
الامر من نصف قيمته او نصف دية لان الجناتية ان احلها في الوقت فيقتل
السيد والاخرى في الحرة يختص الحرة فاما الجناتية في الواحد ليس السيد لانه
قد مات من اقل المأوى من نصف قيمته او اقل الدية على الجناتية ونصيب القيمة
اما ان يكون اقل من نصف الدية فيقتل السيد نصف قيمته على القول المختار وهو

القول الآخر المتروك ساء ويكون ما بين يدي من دية لو فقه وانما ان يكون مثل يكون
 نصف القيمة الذي هو نصف الدية السيد بانها المذهب وأما ان يكون
 نصف قيمته فيكون على نصف دية وان كان على جميعها فيستحق السيد نصف
 القيمة خاصة على المذهب المختار ولا لا اقل من جميع الدية على القول الأخير و
 هو القول المتروك يستحق دية لا اقل من نصف قيمته وأما ان
 يكون نصف قيمته اكثر من جميع دية فيستحق على المختار جميع دية وعلى القول
 المتروك الأخير يستحق نصف دية **قال الله** ولو قطع احدكم
 يده ففقد ثم جرحه اثنتان مائة الف على الجميع دية واحدة وعلى الجاني
 في القتل والقتل والسبي على احد المقتولين اقل الامرين من ثلث الدية
 او ثلث قيمته من القيمة وهي ثلث القيمة وعلى المقتول الآخر اقل الامرين
 من ثلث الدية او ثلث القيمة وهو اقل جناية الملك **قال الله** اذا جرح
 احدكم جرح ففقد ثم جرحه وجرحه اخرا فاقطع احداهما يده فالف على الآخر
 ويحكم ثم سري بغير ضمان فالكلام في موضعين **القصص** لا تحرقوا
 الجاني عليه حال جنايته **قال الله** فلا تضام عليه لا في النفس ولا في الطرف
 وعلى الآخرين القصاص في النفس عندنا بعدد ما ضل دية من جنايتها **قال الله**
 الزم على الجاني الجناية المأثمة على كل واحد ثلثها والحق السيد فيها جميع على
 الآخرين لان جنايته حال جرحه الجاني عليه وانما جعل حد ما يجب على
 الجاني في الجرح وهو الجاني الاول وفي قوله يقتله المقتول على السيد
 الاول بثلثه اقل الامرين من ثلث الدية وثلث القيمة وهو ثلث القيمة
 من القيمة يعني ان في المقتول من ثلث الدية واكثر جناية في ملكه وهو نصف
 نصف القيمة **قال الله** ولو جرحه جرحا آخر في العتق وجب

و

عليه ثلث الدية لكن يجرى حتى حصة جناية العتق فخصه بثلث الدية
 فالمراد ان السيد اقل من سدس القيمة او سدس القيمة على قوله
 او اقل من سدس الدية او ثلث القيمة **قال الله** المبيته بجانيه او جانيه
 في الوقت يجمع بعد العتق جرحا آخر واستسبل به المقتول الدية فخصه
 عليهم انما لم يأتوا في عدد الجانيين دون الجرحات لانه لا يزيد الجاني
 كقيمة الجرحات وان ثلث الواجب على الذي جرح في الوقت واجب جنايته
 احدها في الوقت والاخر في العتق فيقابل الجناية الواقعة في الوقت
 سدس الدية فليس على القول الاول الاقل من سدس الدية والواجب بالجناية
 في ملكه او ثلث قيمته من القيمة وهو سدسها وعلى الثاني الاقل من سدس
 الدية ونصف القيمة وهو اقل جناية الواقعة في الملك ولو زاد مثلا
 تسفل هذه الجانيين وهو ان يفرض على قيمته اقل من دية تسع مائة دينار
 مثلا فقطع حنجره اعتق فقطع آخر يده واكثر جرحه او جرحه جرحين
 وسرت الجنايات كلها فقتله وجب على الكل دية واحدة وحال الجناية
 كان الواجب على الاول نصف القيمة وذلك اكثر ما يجب عليه اخرا لانه
 دية الطرف في دية النفس وفيما يقتضيه السيد من ذلك احال ان **قال الله**
 ما وجب بالجناية اخيرا بسبب جنايته على الاول وهي ثلث الدية ثمانية
 دنانير وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار او ثلث قيمته او ثلث قيمة
 الملك **القيمة** المستوفى ثلث القيمة بقا في وقت وجب هذا الاجل
 ان السيد استحق نصف القيمة حتى السيد انما هو في القيمة لانه لا حق
 له بالدية لانه استحق بسبب الحرية فكان ثلث القيمة خاصة وبالباقي
 للوارث **قال الله** اقل الامرين من الزمة اخيرا بسبب جنايته على الاول او ثلث

طرف النفس من القيمة حتى جنايته كلها بالعتق ودية **قال الله** تعالى
 ان يحفل الله لكما قريتين على المؤمنين سبيلا ومن عام وسكن الذي كان
 انفاق الكل واخي من الكافر يقتل به المؤمن من المادي والفسق الزاني
 في عدة مواضع وبجاء الامة واما الثانية فتعوله عليه السلام لا يقتل مؤمن
 بكافرا الا باستئذان عطف عليه بقره عليه السلام فادعاه في عهد
 تدبره او يقتل دونه في عهد بكافره الخلة الثانية المعطوفة فادعاه جرحا
 في المادي المعطوف عليها فيكون الجرح عنها واحدا فتدبره لا يقتل دونه في عهد
 بكافره يمكن ان يكون الكافر في الثانية للمخبر فيكون في الاول كذلك
 تحتها للساوي بين المعطوف والمعطوف عليه والجواب ان المعطوف لا يقتل
 الثاني لهذا لم يكتف عطف الجرح لا يقتل المساواة ولعلم ان العتق في الثانية
 مقتد به للمراد ان هذا العهد لا يقتل لجل عهد فان العهد بسبب حجة الامة
قال الله عليه السلام لو كنت قتلنا سكا كانا نرسلت خلاشا لهذا فاطلقت
 اكانا من طويحا فقتله بعضنا بعضا لئلا يلقى **قال الله** قال الله عز وجل
 بكافره حريا كان او حاددا او مستائنا بل يجب فان كان المعتقل ذميا المزم
 وقيل اعتاد قبل اهل الزمة فقتل قصاصا بعد فاضل دية الميم **قال الله**
 اذا اعتاد الميم قبل اهل الذمة للمؤمنين بشرائط الذمة عن اطلاق ذمة الامامية
 اقول ان ثلاثة **قوله** اذ في الثانية ان يقتل قصاصا بعد ان يرد اوليا
 المقتول فاضل دية عليه عن دية الذي فان لم يرد ولم يكن سكا في الم
 حين فله به وجوه **قال الله** ان يقتل لا قصاصا ولكن
 انا وهو في الارض الذي قام الحمايين وهو من انتمجه الجند **قال الله**
 يقتل مطلقا وهو قول ابن اديس وهو الصحيح في وقت اعتاد بالكي

و

حاية من قولنا ثلثة وثلاثون دنانير ونحوه كذا في الثانية اثنى نصف قيمة
 العبد وهي اربعة دنانير وثلثون دنانير فان قال العرب على الاحتمال ثلثة
 دنانير وربع اثنى في انة كان مستحقا نصف القيمة وهو اكثر من ثلث القيمة
 والحرية المجردة لم تقتض زيادة حتى تستطحقه من اهلها او يجب نصا
 فالواجب بعد العتق داخل فيما وجب السيد اولاهما في المصلحة الغيرة
 وهي ان الجاني الملاءة خرج العبد الذي قطع يده في الوقت جرحا آخر بعد
 عتقه ويسري الجميع اليه وقد بينا الاحتمال فمناهما الذي يستحق السيد
 في هذه الثلث فعليا لاحتمال يكون السيد في المال المروض مائة فدية
 دينار وذلك هو اقل الامرين من السيد والارث والحاصل ان القدرين
 قولنا اقل الامرين حل حتى يمتثل ثلث الدية وثلث القيمة او يمتثل ثلث
 الدية وثلث الارث **قال الله** في التباين في الدين
 فيه مطلبان **الاول** انفق الكل على انه لا يقتل مؤمن بكافره جرحا
 اصلي وجرحا قبل الثاني استعراجه على الما ميع على عدم انكاره اذنا
 لابي حنيفة فانه ذهب الى ان يقتل الميم بالذي لنا وجرحه **قوله** تعالى
 لا يقتلوا قتلا ولا قتلا ولا قتلا ولا قتلا ولا قتلا ولا قتلا ولا قتلا ولا قتلا
 المساواة بشرط من كل وجه والالا نفع المستأمنين المشركين اهل يقتل
 مساواة والثاني في تحريم بطل قتل المستأمن ولان يستوي كونه داخل في
 المقتل فيقتل في الما ميع ولا في الما ميع ولا في الما ميع ولا في الما ميع ولا في الما ميع
 فباقتضا يستوي حال الما ميع ولا في الما ميع ولا في الما ميع ولا في الما ميع ولا في الما ميع
 ايها والتعجيل بكل واحد منهما على الفتوة بل يتاقتض وتلكا ويكون الميم
 لا دلالة للعام على الخاص لانا نقول انه انما يتاقي في طرف الما ميعات اعماني

هنا قد اختلفت افعال الجميع في قول الشيخ في طاعت الجنتين ما ذهب اليه
 من انهما لا يردن الاضطرار للقتل بل يبادون في الموضع وفوت من له ودية
 الشيخ بما رواه اسمعيل بن الفضل عن الصادق عليه السلام في حديث قال
 وسأله عن الميتم هل يقتل باهل الذمة واهل الكتاب اذا اختلفت قال لا
 ان يكون حتما لذلك بل يبيع قتلهم ففضل وخصوصا الحديث ابي بن ادريس
 ما رواه محمد بن قيس عن ابي ابراهيم عليه السلام قال لا ياتى مسلم بذي طائف
 القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ من الميتم جناية الذي علي قدر ودية
 الذي ثمان مائة درهم قال فالذي هذا الحديث خلقه وذاك فضل والفتنة
 واحدة ففضل المطلق على المتصل لما ثبت في الاصول **قال** قد روي عن
 وجب علي فان كان يظن ان لا يبيع عليه دية فلا يؤخذ ما روي ان عليا عليه
 السلام قال لا رجل يقتل ادمي نه وجده مع امواته عليك القود الا ان ياتي
 بالنية وهذا حكم خبيث في كل قريب للرجل او لولد او لزوج وهل يجب
 علي لا يجازى الجاني **قال** قد روي عن الصادق عليه السلام في رجل قتل
 وهو الزمان قال لا يده قاتلا ان المباح غير محفوظ ومن غنم قتلته تعالى
 النسر ليس يخص منه ما نصت الرواية عليه بقي ما رواه علي بن ابي حمزة
 قد روي عن ابيه وهو قتل جدي سلم عتلا سلا كان في الاربع سنين فقتلوه
قال وجده القرب ان المستحق لقتل المسلم على قتله وجوز ان يقتل
 ملكا فقتل في اسم القتل قوله تعالى فقلت يا ايها الله فقتلوه في الجنتين
 سبيلا ويجوز ان يقتل القصاص ان اقيم بقاء الميتم وهو عام **قال**
 الله سره وروى في الذي سلا عتلا فقتلوه الله الي اوليه للقتل وبغيره
 بين قتله وفي اسرافه ولله الصغار ولان **قال** ذهب الغيرة

قاله

فقتلوه

في السنة والشيخ في النهاية وسلا دان حنيفة في شراقة ذهب اليه
 وليس يلزم وقال ابي سعيد ما بين بابوية يبلغ انما تل الى اهلها القتل
 ان شاء واقتله قلة السلطان وكان ما لا يقابل الودة الميتم وسلا قال
 الصدوق ولم يذكر المولد بنى ولا اثبات **قال** لو كان القتل خطا
 قال الغيرة تكون الدية على ما قلته وقال الشيخ في النهاية في خاصة ان كان
 له مال فان لم يكن مال كانت دية علي علم الميتمين لانهم ما ليك لم يؤخذ
 الجنية كما يودي الجسد الضربة الى سيده وليس لهم ما يقتلوا امام وقال
 ابن ادريس الصحيح ان الامام عاقلته على كل حال سواء كان له مال
 او لم يكن **قال** في تجدد الاسلام او اكله
 قدس الله سره وكما جرح الميتم مثله فاذا قد غمات اقتصر في الجرح خاصة
 في النسر وقبض ولتة الميتم فان لم يكن استوفاه الإمام وقيل لا يؤخذ
 ولا دية لان قصاص الطرف وديته بدلات في قصاص النسر وفيها
 والنسر هنا مضمونة وبشكلها انه لا يلزم من الميتم المستوط لا يثبت
 من مانع يمنع من القصاص في النسر **قال** قد روي عن ابيه
 اشاده الي قول الشيخ في الجسود حيث قال والذي يقرى في شى وبغيره
 مذمونا انه لا يؤخذ عليه في قطع الطرف ولا دية لاننا ان الطرف يقطع
 قصاصه في قصاص النسر وكذلك وفيه فاما النسر غير مضمونة فلا دية ولا قصاص
 فيها ولا يشكل الميتم وقد ذكر الشيخ احد وجهيه وذكر الميتم الآخر
قال قد روي عن ابيه ان حصلت سرية وهو من غمات وما كان في
 القصاص اذا جرحه بالمضمونة حاله الاستزاد وقيل لا قصاص لاسناد الميتم
 الى جرح السرية التي بعضها غير مضمونة نعم ثبت الدية **قال** قد روي

عقيل اشادة الي قول الشيخ في السوط فانه قال فيما انه اقام في الدية
 مائة درهم فيها الجرح ثم عاد اليه السلام فلا يؤخذ لان القصاص انما يجب في
 النضر وكل السرية بدليل انه لو قطع سلم براسه فارتد النضر ومات على
 ردة فلا قد عليه ولو قطع يد فاسلم المرتد ومات على ردة فلا دية
 وجوب المبلغ وكل السرية فلا يؤخذ ههنا في بعض السرية ههنا ولا نسا
 حال الردة فقتل مات باهرين مصون وغير مصون فيسقط القود عليه
 لان القصاص لا يتبعص واعلم ان الميتم اختار مذهب ابن الجني فانه
 قال لو جرح سلم ساقا فقتل الجرح ثم اسلم فمات سلم كان القود عتدي
 لا لا دية لان احدنا لان فوسط الحال بالردة لم يحكم لها مع وجوب القود
 في اجتلاء الجنانية فكانت نسا وانتهى بها لما آلت الي النسر ولان حكم
 الردة هو مستحق الميتم اذا اسلم بعدها **قال** في ما بين
 الشرايط **قال** قد روي عن ابيه وروي انه يستعين من العي اذا بلغ عتلا
 وروي خمسة اشياء في مقام عليه الحدود والمقرب ان عهد الميتم خطا
 محض يلزم جناية اهل القلة حتى يبلغ **قال** لمداه الى اولى طبائعه الشيخ
 عن ابي بصير عن ابي ابراهيم عليه السلام انه سئل عن غلام لم يملك وامرأة
 قبل ان تزل خطا للمراة والغلام عهد فان احب اولياء القتل
 يقتلوهما يقتلوهما ويؤخذ من اولى القلة خمسة آلاف درهم وان احبوا
 انه يقتل الغلام قتلوه وقرت المرأة في اولياء القتل ثم لو لم يملك
 القود وجعلنا الشيخ على ما ذكره في رواية الحسن بن راشد عن الصادق
 عليه قال اذا بلغ الغلام ثمان سنين فمات ابيه في حاله وقد جرح عليه
 القود فقتلوه والحدود وحضرة العشر مائة دينار واما المرأة التي

فقتلوه

فقتلها السكوت في موت ابي عتلا فقتل عليه النكران قال في قصاص الميتم عليه
 السلام في رجل وغلام اشركا في قتل رجل فقتل ابي الميتمين عليه السلام
 اذا بلغ الغلام خمسة اشياء لقصص منه واذا لم يكن في الميتم خمسة اشياء
 فقتل بالدية وبمصرف الا في عمل الشيخ في النهاية وبصرفه الثانية
 امي الصدوق والميتم وجهه الجارية عموم قوله عليه السلام دفع النعم
 عن ثلثة وعموم صيانة النسر الى موضع البين وما رواه احمد بن
 محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن عبد الله عن حمزة بن محمد عن
 حمزة بن قال السابا جرحه عليه السلام في جرح علي الغلام اربعين
 منه الحدود الثامنة قال اذا جرح منه البقي قتل ذلك حد قال اذا اسلم
 او بلغ خمسة عشر سنة او اشترى او ابنت قبل ذلك اقيمت عليه الحدود
 فالجارية قال اذا تزوجت ودخل بها فلها ثمان سنين **قال** قد روي
 وهل يثبت القود على البكر ان اقربه علم انشئت وفيه اشكال الجرح
 محرم اهل القلة في الاحكام **قال** وجه الاشكال ان الشارع لم يجد
 البكران في افضاله بل نزل الشارع منزلة الضامن ومن حيث ان البكر
 يعتبر فيه القصد الى القتل والسب **قال** قد روي عن ابيه وروي عنه
 واشرب سقلا لعز وفتل كالبكر وفيه نظر **قال** قد روي
 اشادة الى قول الشيخ رحمه الله وشبهه النكران كالبكران لان في اوليته
 اشرفه فله واختياره مع نهي الشارع عنه فاوجب عليه الحكم بخلافه
 ذمالي اشرفه بائع والمعتق في الاقل بالقتل والاداة دفعه عنه فيكون
 الاقل ملحقا بالماهي والنفقة فيه وبين السكان وجود النص على الظاهر
 دون هذا **قال** قد روي عن ابيه في البكر في البكر في راي وروي الله

عنه كالحظاء يوحى الى من ما عليه **القول** قال الشيخ في النهاية عند
الماضي وخطاؤه سائر ما يجب فيه الذي على ما كتبه منحه ابن الجراح وهو
يقول ان الخندق يدعى الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه وقال
لديس الذي يتضمينه مذمونا ان مرطبا يجب عليه التورق لولا ان
النسب بالنسب واختاره المصنف وهو الاصح عندى لانهم الآله ولوجود
المتنفي وهو كنهه كنهنا فصار المتنفي في الحكمة المحل بها وجوب النقص
بالمتنفي في قوله تعالى ولكم في انصاف حيوة ولان السبب الموجب للنقص
المتنفي الصمد بالنسب المذكور موجود والماتع وهو المعنى لا يصح للماتعة اجماع
الشيخ بما رواه ابو عبيدة عن الباقر عليه السلام قال سالت عن ابي نقاد
عن رجل من اصحابنا قال يا ابا عبيدة ان رجلا من اصحابي مثل الخطاء هذا
فيه الذم من مال فان لم يكن له مال فان ذمته ذلك على الامام في اسطر
حق مسلم يعني محمد الخليلي عن الصادق عليه السلام انه قال **القول**
جنايته خطأ يلزم عاقبته يوحى دونها في ثلاث سنين في كل سنة
تجرا فان لم يكن له مال في السنة اربعة مائة ما جني في ماله يوحى بها في ثلاث
سنين الحديث **القول** المنع من محبة سنده الروايتين فمثل هذه
الرواية كبريت يارض القرآن **القول** قدس الله سره ولوقى جلوا بالحق
يقول به فان عاد بعد النفاق واعتاد في ماله في الاقرب النقص
القول وجه القرب هو قول تعالى انفسنا شمس وقوله تعالى ولكم في
النقص حيوة وعدم تحق المانع الحكم وهو الاية ويحتمل جونا علم
لعدم تحقق النقص وعدم الاية وماخذ الاحتمالين ان انشاء البتوة
هل مشروط او ثبوت الاية مانع وهل يلقى في عدم هذا المانع المقتضى

دعوى

ذلك لان الدنيا متبينة على الاحاطة التامة والفق عندى في الاول **القول**
الشيخ في طريق ثبوت كينيته وفيه فصل **القول** الذي رواه شروط
القول قدس الله سره **القول** تعلق الذي شخص ميت او شخص عيى
قوله ادعى على جماعة بجواريت لم يسمع قل قال قلله احد من سائر العشرة وانما
عينا وارثي من كل واحد فاقرب انه يجب اليه انشاؤه الضمير باضافته
يحصل له المانع **القول** وجه القرب قد ذكره المصنف فلما لم يحصل اليه يحصل
الحق ويحتمل لعدم لعدم الجرم في الدعوى وقد قيل ان دعوى التهمة في
المساوئ لا تسع فكيف تسع في المتن والمقتضى **القول** قدس الله سره
اما المقرض والبيع وغيرهما من المعاملات فالحال ينشأ من تقصيره بالتسليم
ولما قرب المانع ايضا **القول** وجه القرب ان النسيات عند قوله عليه
السلام ونزع من استى الخطاء والنسيان ولعدم سقوط الحق بتقصيره حبه
لانه قد ينشأ النسيان اسبابا صحيحة غير قدودة لوقوعه في استلزام
احكام من يعترف ببلوته وهو يجوز ولما هو في استحقاق المحاكمات
خصوصا على من قال ان النسيان غير مقدور وانما على المتن لعدم
سماح دعوى التهمة وعدم الاحكام عليها فلا خلاف **القول** قدس الله سره
القول ان يكون متعلقة في نوع القتل واشهره او انما رواه فلما جعل
استعمل الحكم وليس تلتينا بل تلتينا الذي ولو لم يمت قبل الموت وموته
وسقطت التهمة بذلك اذ لا يكون الحكم بها **القول** قدس الله سره
اي قول الشيخ في المسئلة حيث قال فان ادعى على رجل انه قتل ذليلا له
ولم يزل عدلا او خطأ واقام شاهدا واحدا يشهد له بما ادعاه قال ختم لا يكون
لولا انه لو ثبت مع شاهده لم يكن الحكم بميته لانا لا نعلم صحة المتن في توقي

كبرين او ثمة ويحتمل ان الحكم بالثمة **القول** قدس الله سره وقيل ان هذا الذي قدس
الشيخ وجهه انه في المتوسط في فعل الشبهة على الجناية والاستشهاد
المصنف من حيث ان الولي قد ادعى ما يطابق شهادة احد الشاهدين
روايت دعواه شهادة الشاهد ما طابق ما صاحب ان شهادة الواحد
لوث ومن حيث انه قد حصل لها ما يعضد ويكفي بها والشهادة التي يعي
لوث انما هي الخالية عن الحادض اما الاول في قلها هرة لان كل واحد
من الشاهدين يكتفي صاحبه واما الثانية فقد تعذر فيما سبق
قدس الله سره ولومنها احدهما بالقتل عمدا والآخر بالقتل خطأ وفي ثبوت
اصل القتل اشكال **القول** يتضاء من اثبات الشبهة على اصل
القتل ومن يكاد يها ثمة شهادة الحادض ايضا شهادة الخطاء فلا يثبت
مع وجود الحادض **القول** قدس الله سره ولو خرجت الحادض قلة شدة
الخطاء لم يقبل جرحهم وكذا ان كانوا من فقراء الحادض على اشكال
القول ويحتمل القبول لانهم لم يلقوا بشهادة من انهم شيئا جال
الشهادة والمال بقا وانفس **القول** قدس الله سره ولقد ثبت ان
على زيد بانه قتل عمدا واخرى على عمرو بانه القاتل سقطت النقصان
الدية نصين وان كان خطا فعلى الحادضين بشبهة يتضاء من اليقينتين
ويحتمل خبر الولي في قوله بانه القاتل كما لا خلاف **القول** حكم الشيخ
في التهمة بسقوط التورق في العهد فيجوز ان يثبت عليها نصين
كذا في شبهة العول ويجوز ان يثبت في الخطا والمحض في الخطا
البراج وهو مذموم الشيخ الحديث رحمه الله وقال ابن ادريس في الدعوى
في نصين احدي اليقينتين وكذلك في الاخرى ولا يستلزم التورق عدم

٧٧٧
موجبه في سقط الشهادة في هذا القول مطابق لما اختاره في الكتاب
المسألة الثانية قال والى دعوى يجرى بثلاثة اشياء ان يشاء لغير المتن
وفوق القتل وصحة القتل اي ان قال ولما اعتبرنا هذا التفصيل لانه لو لم يزل
لم يكن الحكم لانه لا يدرى ما اذا حكم والمصنف قال فيه نظر ويشاء ما ذكره الشيخ
ومن امكن علم الولي بعدد القتلى من شخص منهم وجعله يصنع فلم يسمع
دعواه ولم يصح حقه **القول** قدس الله سره ولما ادعى على شخص بقتل
بالقتل ثم ادعى على غيره الشك لم يسمع الدعوى الثانية سواء برأ المأزول
او شكه لانه لا يثبت في الثانية بالدعوى اولا فلو صدقة المدعى عليه
فانما لا يثبت بخلاف المأخذة **القول** وجه القرب انه ادعى بجهت
صدقة المدعى عليه على دعواه ويحتمل لعدم الاكاذب نفسه **القول** قدس
الله سره ولما وجدنا في صدقة سواه قال القرب **القول** لا يقبل انفراد
العبد بالجناية لعل عدم القبول لسبب اهلية الاقرار كالنفس والمجنون
يحمل ذلك لان السبب في صدقة ما تضمنه ويحتمل ان عدم القبول لوجود مانع
وهو تحقق حق الغير به لا مانع له في الحقيقة في حق السيد فعلى الاصل
سماح لصدقة سواه لان السيد ليس له اهلية الاقرار والى ليس لغيره
بشروط العبد وليس له اقراره ولا قطع من اعطاءه ولا يقبل وعلى الثاني
يقبل ان صدقة سواه في حق القرب ان صدقة سواه وهو قوله عليه السلام اقرا
المعتق على انفسه جازن والماتع من ابيه فاذا اطلق قبل صدقة سواه
لواقتضاها فيجب مالا وصدق في الولي قبل قطعا **القول** قدس الله سره
لو شهد احدنا بانه قتله عددا والآخر بشبهة او شهدا احدهما انه قتله
بالشبهة والآخر باليقين او شهدا انه قتله في مكان والآخر في غير مكان

في

قوله تعالى قتل جعلنا لوليها سلطانا فلا يسرف في القتل ولما لم يثبت
 البينة على واحد من المجرمين والآخر قد اقر به آخر تخير المولى في قتل ايها
 اجماعا فكل واحد من المجرمين البينة والافراد في اثبات المحقق الشرعية
 دعا الذي في المختلف اختارنا في الفتحين اما سقوط قتلها بعد البينة
 لاستحالة العمل بها لتفادها وباحدها لانه يتوجب بلا مرجع فيمن استأمرها
 ولا ان اتعد اذ لم من لا يعلم بثبوت سبب وجوبه فيه ولا بظن فعلم
 المخرج وسقوط الجور وبالبينة والدم اعظم فلا يثبت بخبر سبب واما البينة
 البينة عليها فلا تلوست سلطانا بالنسبة الى البينة لزم احد امود فلا تلوست
 دم البينة والرجح بلا مرجع وايضا بخبر سبب والدم باقسامه باطل
 فالجور ومثله بيات المداومة ان لم يجب لهذا الدم عوض لزم الامر
 الاول والافان وجب على غيره لزم الامر الثالث وان وجب على احدها
 بعينه لزم الامر الثاني في بقى اما على احدها لا بعينه او عليها واما في
 المطلوب فالاول ان لم يوجب على احد فالامر الاول والاخر عليها
 ويضع علم عدم الجور او على واحدة من البينتين قد اثبت لواحد
 عليه في القتل فاما بقى اما هو في كونها منفردة وهو امر سلبى على
 بقى **قوله** الله سره ولو شهد انه قتل فافترقا آخر انما قال
 وبه المشرود عليه تخيرا للمولى في قتل ايها المجرمين ولا يسبيل على الآخر
 وفي البينة المشهورة تخيرا للمولى في قتل المشرود عليه فيورد المهر
 نصت دية وله قتل المشرود ولا رد لتفرده فله قتلها بعد ان يورد على
 المشرود عليه نصت البينة دون المهر فلا رد لتفرده وله قتلها بعد
 ان يورد على المشرود عليه نصت البينة دون المهر ولما راد البينة

كانت عليها بالسوية في البينة في الفصلين او امكن في الكمال **قوله**
 قوله في الرواية اشارة الى داية زيادة في الصحيح عن ابى عبد الله
 السلام قال سالت عن رجل قتل رجلا الى ابى جابر نعم شهدوا
 عليه انه قتله عن ذوق النوى الى ان قال الى ابى جابر نعم شهدوا
 فلم يردوا حتى اقام رجل فادعى ان ابى جابر نعم شهدوا عليه
 ان هذا الرجل الذى شهد عليه المشرود من قتل صاحبهم فله
 بقتله وخن في يده قال قال ابى جابر نعم شهدوا عليه السلام ان اراد
 اولىء القاتل ان يقتلوا الذى اقر عليه فليقتلوه ولا يسبيل لهم
 على الاخذ ولا يسبيل لورثته الذى اقر على نفسه على ورثته الذى شهد
 عليه وان ارادوا ان يقتلوا الذى شهد عليه فليقتلوه ولا يسبيل
 لهم على الذى اقرهم يودي الذى اقر على نفسه الى اولىء الذى شهد
 عليه نصت البينة قلت ان ارادوا ان يقتلوا ما جعلا قال لهم
 عليهم ان يودوا الى اولىء الذى شهد عليه نصت البينة خاصة
 دون صاحبه ثم يقولون به قلت فان ارادوا ان يادوا المجرم
 قال قال البينة بينهما نصت ان لان احدهما اقر والاخر شهد عليه
 قلت كيف جعل اولىء الذى شهد عليه على الذى اقر نصت البينة
 حين قتل ما جعل لاولياء البينة على الذى شهد عليه بقتل ما قبل
 فقال لان الذى شهد عليه ليس مثل الذى اقر الذى شهد عليه لم يقر
 ولا يود صاحبه والاخر اقر وادى صاحبه فلم يقر الى اولىء اقر
 صاحبه ما لم يلزم الذى شهد عليه فلم يقر ولا يود صاحبه واعلم ان
 الشئ على هذه الرواية في النهاية وتبعه ابن الجراح واستقرنا بين

ادريس على ابي المصنف هنا بعد ان قال لي في كلامه جرحا فذكر وقال
 هنا في التبرك في انصاف او البينة اشكال مشهور ان كل من الاقران
 والبينة يقتضيان الاقرار وعدم الاشتراك فالقول بالاشتراك قوله
 بلا دليل فيكون خطأ **المطلب الثاني في المسألة قال** قدس
 الله سره فان كل قضي عليه من بين المدعى او غير بعينه على الخلاف
قوله اذا جردت الدعوى عن اللوث كانت كغيرها من الدعاوى
 على المنكها بين واحدة فاذا اكل المدعى عليه عن البينة قضى عليه
 وهل يقتضى مجرد اللوث اوبه ويحقق المدعى خلاف ذكره في
 باب النفاذ **قوله** قدس الله سره **قوله** لو اقر به عند الحكم
 عند الحاكم فلو ظهر عنده على جماعة فلا بد ان يقر قال القائل منهم
 واحد فلهذا الا اذا حذر فله المسألة عليه لان يكون لوث ولو تكلموا
 جميعا قتل فلم يقره الا لوث حين بعد دعوى الجرح في محله من القسامة
 اشكال **قوله** يشاء من ان القاتل عن البينة هنا لوث لانه اما لوث
 معارف الحكم صدق المدعى فلا يمكن تحدد العلم ومن كونه قسامة
 منه الاعتراف بانه لم يقره خصوصية القاتل بل ذلك ينافي دعوى الجرحين
 وكلاما قلت الدعوى كلامه السابق عليها فانها لا تثبت **قوله** قدس الله
 سره **قوله** انما شاهد المقتول كقول احد هذين ليس بوث ولو قال
 قتله احد هذين فهو لوث لا يقتضى انما بل يصير ويحمل عدم اللوث في
 الموضوعين **قوله** وجه الاول اطلاق الاصل ان شهدا دف الواحد
 العدل لوث وجه الاحوال الثاني ان شرط كونها الوثما جرحه اشاهبه
 بتعيين شخص القاتل شخص المقتول بحيث لا يحمل احدهما المشتركة والآخر

مشهور في المسألة لا وفي كلامنا في المسألة الثانية ويحمل المرفقة
 فان توفى القاتل يصير دفعا لوثا في اثبات او جماعة عن قتل ثبت
 اللوث على من يثبت على قتل المدعى وان القاتل يخفى التمسك ما كانه يفعل
 الجرح ودفع نفسه واما اللوث فلهذا واعلم ان عندي في هذه المسألة
 من المستطاعات نظرا لان الكلام في انه هل يثبت اول **قوله** قدس الله سره
 لظهور اللوث في اصل القتل دون دونه من عيب او خطأ ففي المسألة
 اشكال يشاء من جرحه من الغريم من القاتل والجاني **قوله** ومن احق ان يبين
 وفي الكلام لو قال الشاهد قتله احد هذين فان النهاية جعلوه لوثا وان كان للثبوت
 عليه يجوز **قوله** قدس الله سره **قوله** لو كان وقت القتل هجرنا او غيرها
 ولم يكن كونه قاتلا لا يلزم بعد الاقرب سقوط اللوث **قوله** وجه القرب من
 وجود امانة يقتضى بقاء امانة اللوث وبما استاذ بان فلا ترجع لاحد بهما
 فلا لوث لا في اللوث ظن وانطلق لا بدخين من الترجع من جرحي ولا لا فم
 من حيث اشكال القتل وان كان على بعد لان الشرط لا كان **قوله** قدس الله سره
 قدس الله سره كما ذهب الوردية هل يبطل اللوث فقال يشاء من ان الذي يظهر
 معه الترجع فلا يضره تكذيب الآخر لو اقام شاهدا بدين وان كان لا يضمن
 الدين ومن شئت الظن بالتكذيب والمول اتى **قوله** وجه القوة في
 كل واحد من الواجبين من تكذيب الآخر كما في سائر الدعاوى ولا ي
 اللوث ولا تثبت البينة المحجبة المدعى فتكذيب احد الواجبين لا يضر المرفقة
 من البينة كما لو ادعى احد الواجبين قتل المجرور وادعى عليه شاهدا وشهيد
 وكذبه الآخر لا يضره تكذيب الآخر من البينة مع شاهده ولما لو كان احده
 الواجبين صنف او غايبا كان الحكم ان المحاضر ان يثبت مع احتمال التكذيب

منه

من المتعبد بغيره او بغيره لا يتا لها هذه حجة في نفسها
 والحق ليس كذلك بل حجة في كل كذب الاخر بطلان الحق والصبر
 والفتاب لم يوجد فيه السبل الجازم للظن وهذا لتكذيب واحد لا يتجزم
 الحق لا يتا لهذا الشاهد الواحد ايضا فيك القوت والوث جعله اشاع
 حجة النقل اليه من حجة مطروقة ولا شاع ان تكذيب الآخر بطلان الظن لا
 المستدل بحجة اشعرية بل جعله اشاع ما شاعها ولا ضرر وان كان التكذيب مانعا
 لزوم استبان العلم او الظن الذي جعله اشاع مقامه بسبب شي قدّمه
 ان التبرير على اليمين مبني على الاحتياط التام ولم يجعل في طرف الصبر
 او التفتاب قبل الوقوع وحضوره **قال** ظاهر كلام المصنف انه لا يوجب
 التكذيب من كونه عدلا او فاسقا **قال** قدس الله سره ولو قال احدنا قوله هذا
 وحده فقلنا الثاني بل هذا مع آخر فان قلنا بطلان الاطلاق مع المكافئيات
 الاول على ان الذي منه واستحق نصف الدية وحلت الثاني عليها واستحق
 على كل واحد الديق وان قلنا بالابطال حصل المكافئ في النصف واحتمل
 خشيته سقوط حكمه بالكلية وعدمه فيحصل الاول على الذي واستحق الديق و
 يحلث الآخر على الديق ولا يحلث على الآخر لتكذيب الآخر **قال**
 هذا فاع على ان المكافئ على شرط الدية اما ان قلنا يستلزمه فالكافئ
 هنا موجود لا في قوله بل انما هو في قوله لا يشترط ان يكونا فالكافئ
 في قوله يستلزم حكمه بالكلية ويحصل عدم سقوطه بالكلية لان المكافئ انما يحصل
 في موضع التعارض والتفاض هنا حصل فيما زاد على النصف فان مكافئ
 الاشارة يدعي الجميع ويدعي النصف ويدعي الماشرك يدعي النصف والتفاض
 اتمام حصل في الذي يدعي النصف الذي خلاصه في الكل فيستلزم اعتبارا في النصف

الزبان

الزبان واما ان بطلان الاثبات في كل متعين على ما افترضه الشيخين وودت
 ثبوتها من احد ما جعل يبطل في حق الآخر وبطلت هذه التسمية فان يتبينها
 الشهادة كذلك فيك يتم الاول على زيد وباحضته ربح الدية لان ما في فيه
 اللوث من حصة النصف والثاني يتم عليه وباحضه ربح ولا يتم على غيره
 لان اخاه لم يكن في الشراكة بل اوله بحلت زيدا على ما بطلت فيه التسمية في
 الثاني بحلت غيره **البعض الثاني** في كيفية التسمية **قال** قدس الله سره
 سره وحل يشترط تولي الايمان في مجلس واحد الاقرب عليه **قال** قدس الله سره
 وجه القرب انها ايمان تعدد لم يتصل لاشاع فيما على قول ولا اطلاق ولا حصل
 عدم الاشتراط ومن انها كالبين الواحدة فلا تبعيتها ولان الاول امتا
 في الزجر والردع لكنها اكثر دفعا في النفس ولها اشاع عنها في قوله تعالى في
 لم يتصلوا الله عز وجل لايها انكم **قال** قدس الله سره في ملكتها وبشاعة
 قوم المدي عن قسامته او قسامته قوم المنكر اشكال **قال** قدس الله سره لا ان
 الاصل عدم جواز حلف الانسان لاشاع حقه غيره او استعاطه حتى غيره فلو لم
 لم يحلث المتقي ولا المنكر لزم احد المارين المشيعين بالاصل ومن يكون هذا
 الشرط لم يتصل الشاع عليه في التسمية فانه جاز ان يثبت حق الغير او يثبت
 يمين غيره وهو المتقاضي ولا يملكه المشرع خصوصية الحلف بل يملك بين
 التعميم فليس يتم بيمينه **قال** قدس الله سره فان امتنع ولم يكن له حلف
 يتم الزم الدعي وقيل له رد اليمين على الذي **قال** قدس الله سره
 على المدعي هو قول الشيخ في البسوط فانه قال فيه فان كانت اليمين في حلف
 المدعي ابتداء مثلا ان ادعي قتل فاحلف اني اذناه لم يذبحه كلام وقال اخرون
 انها يرت عليه وهو الصبر عنقا **قال** قدس الله سره وفي عدد التسمية في

قوم

الخطا او عيب الخطا وقولان اقربهما شيئا ما لها المعتمد وقيل خبر وعشرون يمين
 صح فيهما **قال** المصنف رحمه الله اربع عشرة التسمية في قتل الخطا والخص
 وفي قتل الخطا شبيه المصنف على قولين احدهما اذا كانت في الولد قسامة
 ابيد وهو مشهور بينا وهو اختيار المصنف وسلا دوايت ادريس فظاهر كلام
 ابن الجوزي والمصنف في هذا الكتاب ثمانية وخمسة وعشرون يميناً وهو
 قوله الشيخ في النهاية والبسوط والخلاف وابن المبراج وابن حمزة واختاره
 المصنف في المختلف وجه القرب في الاول انه احوط ولا في مستلها انظر
 لان الدية ليست كالنصاص **قال** قدس الله سره وبشئت التسمية في
 الاعضاء وكثيراً ما في الشراكين ان كان في المعصودية الشراك كذلك والحلف
 فالنصاحه حقوق وقيل ستة ايمان وان كان اقل فيصاحب المسبوبة من
 حينئذ او من ستة على راي **قال** القول بالربعة ايمان هو قول الشيخ في النهاية
 والخلاف والبسوط وجه ابن المبراج وابن حمزة وما ذكره المصنف في الكتاب
 من انه حشون بينا وهو من حيث سلا دوايت ادريس وشبهه عز المصنف
 وهو اختيار المصنف في المختلف **قال** قدس الله سره ولو كان المدعي عليه
 اكثر من واحد فاقرب ان على كل واحد خمسين يميناً كما لو اتفقد لا ن
 كل واحد منهم يخرج عليه دعوى بانزاده **قال** ومن حيث انه جازية وجبة
 التهادي ومقتضاها وقد قد اشاع عليه خمسين يميناً في شرط **قال** قدس الله سره
 سره ولا يقرب انه لا يجب ان يتقيد في اليمين ان النية ثمة المدعي
 وجه القرب ان كل حكم شرعي لا يثبت في ثبوته من دليل شرعي ولم يثبت هنا وان
 الاصل البراءة ومن قول الشيخ رحمه الله فانه قال يذكر في اليمين ان
 النية ثمة المدعي **البعض الثاني** في الحلف **قال** قدس الله سره ولو اقام

الزبان

الزبان شأن هذا بقول الخطا بطلان الحق في كل متعين على ما افترضه الشيخين او في
 الحلف المكافئ **قال** قدس الله سره ان اقام الحلف اني قتل الخطا او قتل
 العبد او قتل الحر المراد به ان الحلفا انما يتصل بالعبد ويشاع الاكلاف
 من ان العبد مال لا غير يمينت كذا في الاموال فيكون فيه يمين الواحدة
 اعتبارا بالمالية ومن انه مؤتمت فيدخل تحت قوله ومن يتقيد حلفا شاع
 فخره وجعله المأثبات فيه زيادة على المالية كما لا حلف فيكون نظريين
 الاثبات في قتله نظريين الاثبات في فعل المومن كذلك في دفعه فيثبت خسره
 يميناً وهو اختيار المصنف **قال** قدس الله سره ولو ادعى بيمينه المتقول
 حلف الوارث التسمية فان امتنع في اخلاف الموصي للحك لا **قال** قدس الله سره
 من ان التسمية على من يدعي حلفاً في الموصي له وهو المتقيد لحلف الوارث بحلف
 البحت لا غير ومن ان الوصية متبرية على حلف الوصي والموصي عليه كغير
 فان حلف الموصي له يمين اثبات حق الغير يمين غيره وهو في حلف الوارث
 هذا هو الذي فراه الشيخ في البسوط **قال** قدس الله سره ولو ملكه بيمينه
 صريحا فان احلفنا الملك حلف المولى وان سوغناه احلفنا ذلك لان ملك
 غيره يستقر المولى انتزاعه كل وقت بخلاف المكافئ فانه ليس على انتزاع
 تكليفه بعد الشك **قال** يتصل حلف العبد باليمين فيقول المولى او يمين الشخص
 على يمين المالك **قال** قدس الله سره ولا يقرب المصنف من قسامة المكافئ في المصنف
قال قدس الله سره في البسوط انما كانت المتقيد بسلا والمصنف عليه كما ان يتم
 في اليمين على ذلك واستحق بالخلاف فانه لا نصية المصنف فانه لا تتم مع اليهود
 وان كان النص بان كان المتقيد وكما والمدعي عليه المتقيد سلا وانما لا يتم
 يتم عليه وبشئت المتقيد على المصنف وقال في حلفه ما قسمه على سلا ولا اقل

عليه السلام فاجزأه حينئذ قال لا يتحمل عليه شيء يخرج التكتل فدخل
 على غيره فقال له ليس الحكم فيه هكذا فقال ما هو يا ابا الحسن فقال يتكسر
 هذا من ارجل المقتول الاول فاصنع به ثم يقتله باخيه فقتلوا ثمانا فقتلوا
 ابا علي منه حتى غلبه وتباركا وهذه الرواية ضعيفة لانها لم يرد بها
 ابا بن ثمانه وهو ضعيف قاله والدي في كتاب المرجال وهو خلاصة
 الا فقال ابا بن عثمان الاصم قال اكثري رحمه الله قال لم يرد من مورو
 حدثني علي بن الحسين قال كان ابا بن عثمان من انا ورسية وكان
 سوقي ليجل وسكن الكوفة ثم قال بوجه الكشي ان النصابه يجوز ان يتكسر
 عن ثمان بن ابا بن والا فارد له بالفتنة والاقرب عند المصنف التتبع
 وهو ان كان قد قتل به ياله ضربا كان له قتل من غير قصاص عليه في الحج
 لانه استحق ان يقاتل نفسه وما فعله من الحج سباح لانه جرحه ياله فعله
 كما لو ضرب عنه فقتل لانه مات والمباح لا يستحق القصاص
 قدس الله سره ولو قطع يهودي يده مسلم فاقص المسلم ثم سرت جراحته
 الميم فلولي قتل الذي هو لوطايب بالدية كان له دية الميم المأذية
 يد الذي على شكل وكذا الاشكال لو قطعت المأذية فاقص ثم سرت
 براحته فلولي القصاص ولو طاب بالدية فله ثلاثة اموال
 ما كان الميم قد اشتركت في امر واحد وفيه الاشكال وفيه الاشكال
 وهو ان دية اللحم اذا كان يتوكله فاقص اذا اذ قتل النام هل يرد
 عليه دية النمايت وقيل فقدم ذكرها فانما ذكره في الاشكال في هاتين
 المسائلين كونها من الاذنه المذروحة تحت ذلك لاسرار الكلي المشترك
 بينهما الذي خلق به الاشكال وقد تقدم ذكره

ذكر

ولو قطعت يده وجليه فاقص ثم سرت جراحته فاقص
 في النفس دون الدية لانه استحق ما يقوم مقامها وفيه اشكال من حيث
 ان المستوفى وقع قصاصا وللعنن دية باقراده **قوله** يعلم ما كان
 المصنف في هذه المسئلة توجيه في الاشكال في المسئلة السابقين عليها
 كان في الاولين استحقاق ما يقوم مقام بعض الدية في هذه المسئلة
 يقوم مقام الدية كاملة وذيادة والشيخ نقل المسائل الثلاث في المبسط
 عن بعض النفاة كما اوردوها المصنف فقتل فيه ايضا ان المولى في
 المولى ان اذا طاب الدية كان له الدية لانه اخذ ما يقوم مقامه فيبقى
 له نصف الدية وقوي الاول **قوله** قدس الله سره ولو كان قد قتل المقتول
 كاملة والمخالع باقصة اصيبا فلقطع القصاص في اخذ دية الاصيب القاتل
 قولان احدهما ذلك مطلقا والثاني ان كان قد اخذ دية
 القولان للشيخ رحمه الله فالاول منها قوله في الخلاف والمخالف في المبسط
قوله قدس الله سره ولو قطع يهودي يده مسلم فاقص المسلم ثم سرت جراحته
 القصاص ويتحمل بقاؤه فيقطع الميم بعد الاكمال حذر من قرأ في
 التتبعين **قوله** لو قطع القصاص اشارة الى الشيخ في المبسط
 فانه قال اذا جرح القصاص في عين رجل فقتل الميم عليه اخذ
 يمينه انما اقتصرنا فاحوج بنا ان نقتله الميم عليه هل عليه القصاص
 يتبع سراه نظريته الى قوله في الذي يقتضيه من حيث انه يستطاع ان يقطع
 لانا قد بينا فيما تقدم ان الية يقطع الميم اذا لم يكن له بين ثم قاله
 وما ذكره قري يميني يستطاع ان يقطع الميم عن الخليلين والمصنف قال
 يحفل بقاؤه القصاص في العين لانه استحق قطع الميم واليسري انما قطعها

حيث ان الميم في ضربة واحدة تلت ليمسها ولا يستطاع الميم عليه بها
 فقتل الله سره ولو قطع الميم عليه عينا بها الميسري قبل سطر القصاص
 لانه يملكه المقتول كان يمينه قصاصا شبه **قوله** قدس الله سره
 انما هو الميم رحمه الله **قوله** قدس الله سره ولو قطع الميم عليه
 ياله لم يضر به لا وعلى المقتول الدية وله قصاص الميم على الاشكال
 يشاء من انه قد رضى باليسا رضى اثنين فصار ذلك عوا عن القصاص في
 العين بيد من جرحه انما معاوضة فاسدة والناسدة لا يترتب عليه
 اثره **قوله** قدس الله سره وكذا لو قطع اصبع من المست لم يكن عليه
 قصاص وما الذي يجب عليه يحفل دية الزائدة لاصالة اليد او دية
 نصف الدية وسدس دية الكف وسدس دية الزائدة لان الكف له
 قطعت فقتل يديه يد دية اصبع زائدة فعند الاشتباه قطعت الدية
 ودية الزائدة على الجميع **قوله** يرد يقتله وكذا انه لو كان له بيت
 اصاح في كنف واحد لم يمين الزائدة عن الاصليات فقتل واحد
 منها اصبحا ما الذي يجب عليه ذكر المصنف هنا وجوها احدها دية
 اصبع زائدة وهو ثلث دية الماصلية لانه الشيق وما دام عليه مشاوك
 فيه ولا يصل البرادة الثاني فقتل الميتين لان القطع يحتمل ان يكون
 زائدة ويحتمل ان يكون اصلية والمادة لا يتكافأان فكان عليه نصف
 الدية كالميتين وفيه الزوج قبله جان ولم يعلم كونه ذكرا ولا انثى فانه يلزم
 فقتل الدية وتدرى ان نصف الميتين فان سببه تكافؤ المصنف
 اغنى احكام المذكورة ولا فائدة الثالث سدس دية الكف وسدس دية
 الزائدة لانه لو قطع الكف مع الاصابع است لزم دية اليد وهو مما

ذكر

ذيادة وثلث دية الماصلية الزائدة وهو ثلثه فلولي ذيلها وثلثه
 دية قطع الواحد من هذه الستة فقتل على ستة لان الماصح بالحق من
 ستة سابقا لاشكاله لانه سدس من دية الكف والاصابع كانت اصبع سدس
 من الجميع وليس كذلك بل هي سدس الماصح المست كما ان عليه مثل ذلك وهو غير صحيح
 ديارا عن الماصح الماصلية وثلث دية الماصلية وهو ثلاثة وثلاثون دينارا
 فثلث دينار كان عليه عند الاشتباه سدس دية الجميع **قوله** قدس الله سره
 ولو قطع امله عليها وسقطت اخرها من بين صاحب العليا اقص ثم يقص صاحب
 الوسطي وان بين صاحب اخرها ان يقص صاحب العليا فان على علي مال
 او يملك كما ان لصاحب الوسطي القصاص بعد دية المصلى على الاشكال ولو
 قطع صاحب الوسطي او لا انا واستوفى حقه وزيادة فيطاب بينهما ولصاحب
 العليا مطالبة الباقي بدية امله **قوله** شفاء الاشكال ان اقتصر صيردى
 الى الجناية في غير حقه لانه يتكسر عليه الميتين ولا يملك واحدة وهذا لا يجوز لقوله
 قتلى من اعتل على عليم فاعندوا عليه بفعل ما اعتل على عليم ولا ينع من
 استبعاد القصاص بافيه فقتل حذر من زيادة مقرر من الملوقة المتقنة
 اولى لان الزيادة عن الحق تعدد التقديس منه يجب الاحتراز عنه ولا يتم
 الابتك القصاص الى الدية وما لا يوجب الواجب بالذنب وواجب وما يستلزم
 لعدم جوارم كالتباعد بالذنب الواجب لما بانا استبعاد دفع الدية وما لا يوجب
 الجوارم فدل على شرط الواجب خلو من وجوه التبايع واسرها ومن ان
 القصاص اذا اقتضى على زائد في النفس لانه الشارع مع رد الدية على النفس
 لو عني لحدوا وبين ان كان الشاركة في القتل من النفس منه واذ كانا جانيه
 في القتل ففي الطرف اولى **قوله** قدس الله سره فان صادف الميم بالسطه في

ان

عزيمه فمكنته او في ارضي الكهان **قوله** ان انراي هو انما يشهد بقتل
 وانه قد ثبت على ان لا ياتي في حوائجهم الا ان لا يوصف ربي الى النبي
 كما ان لا ياتي في حوائجهم **قوله** ان الله سره في بعض من اخرج
 غيره من منزله لئلا ياتي ان يعود فان لم يجد فالدية وفي المنع من الارث
 نظر **قوله** يشاء من ان الشارع الحكم القتل واجب عليه الدية
 ووجود احد علي العلة يستلزم وجود الآخر ويملك عليه والمنع من الارث
 احد حلوي القتل فمضان الدية معلول آخر ومن وجود مقتضى للارث و
 هو النسب وعدم العلم بمحلل المانع وكفى فيه اصل عدم وهو لا يخرج
قوله ان الله سره ولو وجد مقتولا ما دعي قتله في غيره واقام
 شاهدين يروي ضمن القتال فان لم يجر بينة فالاقرب سقوط العقود
 وجوب الدية عليه **قوله** وجه القرب ان لم يثبت كونه قاتلا بل
 تشي الاخطار والقتل بمجرد ذلك الشئ في النهاية ومن دعي غيره ليدل
 واخرجه من منزله الى منزله فان وجد قتيلا كان على الذي اخرج العقود
 او قيم البينة بان يروي من قتله فان لم يجر بينة ودعي ان غيره قتله
 عليه باقامة البينة على المالك او احضاره ليحكم معه بما يقتضيه شرع الاسلام
 فان قلنا عليه ذلك كان عليه العقود او الدية يسلمها الجاهلية اذ انزلوا
 بها عنه وتذري ان اذ ادعي ان يروي من قتله ولم يجر عليه بينة قتله
 كان عليه الدية ومن القوة وهذا هو المذهب هذا آخر كلام الشئ
قوله ان الله سره ولو وجد مقتولا ما دعي قتله في غيره واقام
 شاهدين يروي ضمن القتال فان لم يجر بينة فالاقرب سقوط العقود
 وجوب الدية عليه **قوله** وجه القرب ان لم يثبت كونه قاتلا بل
 تشي الاخطار والقتل بمجرد ذلك الشئ في النهاية ومن دعي غيره ليدل
 واخرجه من منزله الى منزله فان وجد قتيلا كان على الذي اخرج العقود
 او قيم البينة بان يروي من قتله فان لم يجر بينة ودعي ان غيره قتله
 عليه باقامة البينة على المالك او احضاره ليحكم معه بما يقتضيه شرع الاسلام
 فان قلنا عليه ذلك كان عليه العقود او الدية يسلمها الجاهلية اذ انزلوا
 بها عنه وتذري ان اذ ادعي ان يروي من قتله ولم يجر عليه بينة قتله
 كان عليه الدية ومن القوة وهذا هو المذهب هذا آخر كلام الشئ

قوله

وتروي عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله عليه السلام في لصي حن في ارضه
 وحبها وقتل قاتله ثم حمل الثياب ليخرج فقتله ان على حاليه دية
 القدام وفي تركه اربعة آلاف درهم كما يروي على حن في حبها في
 قتله وتركها ان الدية ثبتت عند قاتل الثياب فقتلها لانها قتلتها دفعا
 عن المال فلم يقع قصاصا واجاب اربعة آلاف درهم لانه مهر مملوك
 فرضا ولا يتعد مهر المثل هنا بخمسين دينارا **قوله** هذه الرواية
 دعاهها الشيخ في التهذيب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن
 حنف عن عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
 رجل سارق دخل على امرأة ليسرقت ثوبا فخرج الثياب ما فعلته نفسه
 كما يروي عن ثوبا فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها
 الثياب وذهب ليخرج حلت عليه بالفاش فقتلته في اهلها بطلوت
 يد من القاتل فقال ابو عبد الله عليه السلام ان قص على هذا لا يصنع فقال
 يمين حاليه الذين طلبوا دية القدام ويقيم السارق فيما ترك
 اربعة آلاف درهم كما يروي على حن في حبها ان كان وهو ما له فوامه وارضها
 في قتله اياه شئ لانه سارق فالتصت لهما دية دكتا ويل ذلك **قوله**
 ان الله سره وعنه عليه السلام في امرأة ادخلت صديقا لها ليلة بناه
 زوجها بها الجملة فلما اراد الخروج جاعته ثوبا الصديق فاقبل فقتل
 الصديق فقتلت هي الزوج انها يمين دية الصديق ويقتل بالزوج وفي
 الجند صنعت والاقرب سقوط دية الصديق **قوله** هذه الرواية
 دعاهها علي بن ابراهيم بايستد المذكور في الرواية المتقدمة الى عبد الله
 بن طلحة وسند الرواية ضعيف لا عبد الله بن طلحة يروي المذهب

كانم

واختيار المصنف **قوله** ان الله سره ولو وجد مقتولا ما دعي قتله في غيره واقام
 شاهدين يروي ضمن القتال فان لم يجر بينة فالاقرب سقوط العقود
 وجوب الدية عليه **قوله** وجه القرب ان لم يثبت كونه قاتلا بل
 تشي الاخطار والقتل بمجرد ذلك الشئ في النهاية ومن دعي غيره ليدل
 واخرجه من منزله الى منزله فان وجد قتيلا كان على الذي اخرج العقود
 او قيم البينة بان يروي من قتله فان لم يجر بينة ودعي ان غيره قتله
 عليه باقامة البينة على المالك او احضاره ليحكم معه بما يقتضيه شرع الاسلام
 فان قلنا عليه ذلك كان عليه العقود او الدية يسلمها الجاهلية اذ انزلوا
 بها عنه وتذري ان اذ ادعي ان يروي من قتله ولم يجر عليه بينة قتله
 كان عليه الدية ومن القوة وهذا هو المذهب هذا آخر كلام الشئ

وتروي عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله عليه السلام في لصي حن في ارضه
 وحبها وقتل قاتله ثم حمل الثياب ليخرج فقتله ان على حاليه دية
 القدام وفي تركه اربعة آلاف درهم كما يروي على حن في حبها في
 قتله وتركها ان الدية ثبتت عند قاتل الثياب فقتلها لانها قتلتها دفعا
 عن المال فلم يقع قصاصا واجاب اربعة آلاف درهم لانه مهر مملوك
 فرضا ولا يتعد مهر المثل هنا بخمسين دينارا **قوله** هذه الرواية
 دعاهها الشيخ في التهذيب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن
 حنف عن عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
 رجل سارق دخل على امرأة ليسرقت ثوبا فخرج الثياب ما فعلته نفسه
 كما يروي عن ثوبا فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها
 الثياب وذهب ليخرج حلت عليه بالفاش فقتلته في اهلها بطلوت
 يد من القاتل فقال ابو عبد الله عليه السلام ان قص على هذا لا يصنع فقال
 يمين حاليه الذين طلبوا دية القدام ويقيم السارق فيما ترك
 اربعة آلاف درهم كما يروي على حن في حبها ان كان وهو ما له فوامه وارضها
 في قتله اياه شئ لانه سارق فالتصت لهما دية دكتا ويل ذلك **قوله**
 ان الله سره وعنه عليه السلام في امرأة ادخلت صديقا لها ليلة بناه
 زوجها بها الجملة فلما اراد الخروج جاعته ثوبا الصديق فاقبل فقتل
 الصديق فقتلت هي الزوج انها يمين دية الصديق ويقتل بالزوج وفي
 الجند صنعت والاقرب سقوط دية الصديق **قوله** هذه الرواية
 دعاهها علي بن ابراهيم بايستد المذكور في الرواية المتقدمة الى عبد الله
 بن طلحة وسند الرواية ضعيف لا عبد الله بن طلحة يروي المذهب

قوله

من انه لم يقتل في الحرم فلم يغلب من اصل الفداء ومن ان حرمه
 الحرم عامة بالغ الشئ فيه فليقتل جعل الشك في الجنابة فيه كاستنابة
 ولا تلو يصب من الحرم فاصابه في الخل فان الكفاية لم تكن
 تامة بالحرمه الحرم يكون هنا اولي لانه اذا كان في الفصيله المباح
 الذي منه كالجناية فيه ففي دم الانسان المسلم اقل بالتاكيد والاقوى
 عندي الثاني قد مر عليه سره فان جني في الحرم امكن لانها
 حرمه الحرم قيل ذلك في مشاهد الاية عليهم السلام قوله وقيل
 اساقفة الي قول الشيخ في النهاية فانه قال من قتل غيره في الحرم او
 احدا من الحرم رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم واختلفت منه
 الدية فانت عليه دية وقيل دية القتل وتلك الدية لانها كحرمه
 الحرم واشر الحرم فان طلب منه الموت قتل بالموتى لان كان انما
 قتل غيره الحرم في التجار الي الحرم فنت عليه في المظن والمشرى و
 شع من مخالفة ومباينة الي ان يخرج فيقام عليه الحد وكذا حكم
 في شانه فاما عليه السلام قد مر عليه سره وقيل ان اذا
 اظهر الاسلام لم يجرى اختيار والمضت هنا من المشهور
 بين الاصحاب وانما ابن ابي عمير بان كافر هو المظن من كلام ابي عبد
 في الملاصقة حيث قال فيه وما انفردت الامامية به القول بان دية
 ولد الميراث ثمانية مائة درهم وهذا لا يلى على الحكم بكثره
 سره ويروي اذ دية الذي كلفه الجاني درهمي اربعة آلاف درهم وحمله
 على اعتاد شتمهم اما المروية الاولى في رواية الشيخ عن
 اسمعيل بن مهران عن ابن المغيرة عن منصور عن ابيان بن نعلب عن

عبد الله

عبد الله عليه السلام انما ياتي في قوله اليهودي والمجوسي دية الجاني
 وروي الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان بن مهران عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال من اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم دية
 فدية كالميراث قال بارة من هذا قال ابو عبد الله عليه السلام وهو لا
 من اعطاه دية واما الدرية الثانية فرواية الشيخ عن محمد بن
 خالد عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال دية اليهودي والنصراني اربعة المدهم والمجوسي
 ثمان مائة درهم وقال ايضا ان المجوسي كما يقال له جاس وهو
 اساقفة الي ما حمله فانه قال في التهذيب قال محمد بن الحسين العجلي في
 هذه الاخبار وان تحفظنا على من يتعدو قيل اصل الدية قد مر
 الله سره وليس له الاساك والمطالبة بالقيمة ولا بعضها على الثواب
 اذا اقبل الميراث كان عليه قيمة حتى كان ان اخطأ ويخبر
 المالك في الجنابة على طرفه اذا كان فيه من الحق كما ان الدية بين
 دفعه والمطالبة بقيمة وبين اساكه كما اذا دخل المالك اذا لم يسمع
 اساكه وطلب دية البعض كالوكاف الحرم قطع يده فقال المالك
 انما ارضي بيه يده واحدة واساك الميراث فيه اشكال فيشأ وموت
 ان المشاوع جعل له اما كما ان الدية مع دية او اساكه كما اذا ومن انهم
 لو قطع واحدة كان له اساك والمطالبة بنصف القيمة فاذا وصق يده
 عند قطعها يكون انى قد مر عليه سره وفي الجمل عليه السلام الذي
 او اعلمه جارية الذي اشكال فيشأ من ان الميراث لا يجوز
 ان يتعد دية يده الذي ومن انه احتقن الذي وايضا ان

قيمة ما لم يتخذي دية نفسه واطلاق الاصحاب ان دية الميراث
 قيمة ولا يتجاوز دية مولاا قد مر عليه سره واذا جني
 الجاني على قوله وفي حد القدره فولاا قد مر عليه سره وكذا ان الميراث على
 الميراثي الاقوى ان حكم جناية ام الميراثي حكم جناية القتل الميراث
 مولاا هو قول الشيخ في الميسر قد مر عليه سره في دية
 الاطراف قد مر عليه سره وفي اشتر القيمة الدية ان لم يثبت
 ان يثبت فالاولى وقيل ثلث الدية قوله وقيل هو قول
 الشيخ في النهاية فانه قال فيها وفي القيمة اذا حلفت ولم يثبت اليه كما لم
 قال ثبت كان فيها ثلث الدية ومثله قال في الخلاف وروي المصنف
 في كتابه من لا يخبره الحق عن علي عليه السلام في القيمة اذا لم يثبت
 الدية فان ثبت قلت الدية وقال في المفتح عجب ما رواه في
 الكتاب المذكور فاحق الشيخ عليه بما رواه مع عن الصادق
 عليه السلام قال نعم امر المؤمنين عليه السلام في القيمة اذا حلفت
 فلم يثبت الدية كاملة فاذا ثبت قلت الدية قد مر عليه سره
 سره وقيل في شعر داود الميراث اذا لم يثبت مائة دينار وهذا
 قول الشيخ المنيد رحمه الله فانه قال في شعر ابراهيم اذا اصاب فلم
 يثبت جارية دينار وفي شعر الجعفي كذلك اذا ذهب فلم يثبت وقال
 في شعر داود ان في شعر الجعفي انما لم يثبت الدية وروي
 ابن زياد اذا لم يثبت مائة دينار فذهب ابن ابراهيم
 قد مر عليه سره وفي الاهادب الدية على ناي للاصحاب

عبد

فانه الميراث اقوال ثلاثة ما كان في اللحية وهو قول الشيخ في الميسر
 والحدائق ما حقه عليه واجاز الفرقه وابن المغيرة والاولى اختلفت هنا
 ان فيها نصف الدية وهو قول ابن ابراهيم الحاشية وهو قول
 ابن ابراهيم واستدل بان الاصحاب لم يذكروا للشعر مقدما سوى
 شعر الرأس واللحية والجائدين والحق فيها بما في شعر الجعفي
 والاصل براءة الذمة قال في المختار عقيب قول ابن ابراهيم
 القول لا بأس به قد مر عليه سره فان قلت الاضاحك ما
 لا هادب قد بان ولوقيل بالارض حاله الانفراد والسقوط طاعة
 الاجتماع لكن اوجب ابن ابراهيم في الميراث شعر اللحية وشعر الجعفي
 اذا اقلعت منفردة لان الشعر لم يرد الا في شعر اللحية وشعر الجعفي
 حل غيره عليه قيس والاصل براءة الذمة فاذا اقلعت مع الاضاحك
 كان في الميراث دية الاضاحك لان الاهادب سبع الاضاحك فكان لو قطع
 ابيد وشعره وقال الشيخ في الميسر يثبت في الاضاحك بالاهادب
 وينت قد مر عليه سره وان كانت للامة فارتدت فيها فلا تدرى التعزير
 خاصة انما ثبت للامة طية فلعلم واحد مدعا فانزادت قيمة الماهمة
 به ذلك فاقرب عند المصنف التعزير لا غير وجه القرب انه غير متقوم ولم
 يتصل النتيجة بسببه فلم يكن عليه الا التعزير وقد مر عليه سره
 في دية الجاني قد مر عليه سره وفي تحت العودا قلت العصبية
 روي الميراث هذه المرافعة القيمة في التهذيب عن علي بن ابي عبد الله
 عن الحديث يثبت اي نضر من باي جندية ومنصل بن صلح عن عبد الله
 بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل فتناء عين رجل اذية

الاراس دم

دية المبيعت المداخلة للنكاح وهي ثلث دية المصحف **قوله** والاقرب
راجع الى البسطين اعني ما يجب على الجاني المداخلة وما يجب على الزاني
اما الله لم يقدّم تعجب المحتمل فيه واما الثاني فتعجب القرب
فيه ان المتعلق بغيره وهي فاقدة للبصر فيكون فيها ثلث دية المصحف
كالعضو الاصل ويجعل ان يكون عليه الحكومة لانها ليست بغيره ولا يوجد
النفقة الخاصة فيها لان التعريف حكوميا بل عدم فعلها ولا يجب الدية
لانها فاقدة للبصر لا يعمل بها حكم الاضلاع ولا حكم المصحف بل يعمل بغيره
الحكومة لعدم التقدير الفرعي **قوله** ودوي انه يزعم منه الخرافات
فان دعوتها وردت انه فخر كادب تعطلت الجاني وان بقي فخره
قوله قد ذكر هذه الرواية **قوله** قد مر الله سره وان كان
لا يحسن بعض الخرافات فحل ينقص الدية او يكون كضعف القول بالحكم
قوله اذا اصبحت جناية الجاني نطقه كان المجني عليه لا يؤخذ
على بعض الخرافات قبل الجناية ففي وجوب كمال الدية عليه او ينقص
دية المايث منها ان كان نكاحا من انه قد اذبح نطقه وفي المتن
الدية ويكون ذلك كقتل ضعيف القوي فانه يجب عليه الدية كاملة
ومن نكح المصاحب على ان دية المستنق يزوج عليه جميع الخرافات
ما يستلزمها بجنايته لا غير **قوله** قد مر الله سره ان يضع اذا كتب غرس
لجنته فعليه الدية على ان كان **قوله** يلقا من كونه سبعة واحدة
من عدم النقص عليه عينا واصالة جارة الدية نصب الحكومة **قوله** قد
مر الله سره في بعض الجول الدية فمقتضى ان دام الى الجبل فالدية وان كان
الى النظر فالتفت وان كان المحصنة فالثلث والظاهر ان المراد في كل يوم

قوله

قوله قال الشيخ في النهاية فان افضلية سائر الجول تقدم الى الجبل قبل
زاد عليه كان فيه الدية كاملة لان كان في العلم ثلثي الدية
ان كان المصحف ثلث الدية وعلى هذا الحساب وثلاثة ارباعه
ابن ادريس يعول على رواية ذكرها المتقدم فليس ما يحضره فقير الشيخ
في المتن سيبا سنا دعي الى الحسن بن عمار انه قال سال رجل ابا عبد الله
عليه السلام فانا نأخر من رجل ضرب رجلا فلم ينطق بوله قال ان كان
يترى الى الجبل فعليه الدية وان كان الى نصف النوا ففعله ثلثا الدية
وان كان الى ان تقع النوا فعليه ثلث الدية ودوي فيات بن التميم
عن جعفر بن محمد عليه السلام ان مليا عليه السلام توفي في رجل ضرب
حتى سلب بوله بالدية كاملة دعوات المرويات لم يمتلأ على النصف
الملك في الكتاب ولم يفت عليه في غنى من كتب الاصاب وانما كان
الملازمة النكاح في كل يوم

وعموم قوله عليه السلام كل ما في البرية
منه واحدا في الدية **قوله** راجع في الفرائض **قوله**
الله سره الخاصة وهي التي يشتر الحبل وتحدثه فيها ما يوجب عليه الدية
وتل نعم والاقرب الثانية **قوله** قال الشيخ في النهاية والبصير والظاهر
الخاصة هي الدامية وفي القيد وسلا والسير في الانصاف بالمازلة فيها
وهو الاقرب عندك لتمام رواه الشيخ في المتن بسبب محمد بن علي بن محمد
عن الحسن بن علي بن طريف بن محمد بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
في الخاصة وهي الحدس سره في أبيه دية الدامية بغير ان **قوله** قد
مر الله سره ولونكت نافذة في غنى من اطراف الرجل فيها ما يوجب الدية

قوله

قوله على قوله اشارة الخصم ذكره طرف من ناعه في كماله فقال
والنا فدية اذا خدعت من لبح او خدعت في من الرجل في اظرافه
فديتها عشرة دية الرجل ما يوجب الدية **قوله** قد مر الله سره وان كان
تغيرت فان كان احمر او في الوجه فدينار ونصف وان كان
اخضر او ثلثه دينا وان كان اسود فدينار نصفه فمقتضى ان اخضر
قوله قوله قبل اشارة الى قوله الشيخ المنيد رحمه الله فانه قال
في لطمه الوجه اذا احمر موضعها دينار واحد ونصف فان اخضر
او اسود فدينار ثلثه دنانير وفيه قال ابو الصلاح وسكنه وابي سعيد
المرقسي وابن ادريس والزي اختاره المصنف قول الشيخ في
النهاية والخرافات وتبع ابن البراج في الكمال وابن حمزة ورواه
المتن في المتن وابن الجنيب معان قصا امير المؤمنين عليه
السلام وسماه ايضا بين ما يحضره الشيخ واخذ المصنف عليه في
المتن واستدل بان الجناية في الاسود اذ لم يستل في الاخضر
فما سب كلفة الدية فديتها مائة دية الاخضر والاحمر ورواه
الحسين بن عمار عن الصادق عليه السلام قال قضى امير المؤمنين
عليه السلام في لطمه سواد الوجه في الوجه ان ارشها ستة دنانير
وان لم يتود واخضرت فان ارشها ثلثه دنانير وان احمرت ولم
يخضر فانه ارشها دينار ونصف وهو المروي **قوله** وعلى حسب
العضو الذي دية اقل كليله والدجل بل والاصح كنية البدن
كنية دياتها الاقرب الاول وجه القرب من عموم النص ان جاز
التي في البدن ومنها مقلد في الدية دية المصنف من دية اذا كانت

قوله

على الاراس والا قوي عندنا ان الوجه ككلمة الاراس فيقتضيه
الوجه من كان نصف ذلك اذا وقع ذلك التعريف في البدن فاذا
وقع في بعض الاعضاء احتل ان يكون كالبدن لا نجو منه ويجعل
نسبة من دية ذلك العضو للنقص في الجاهات وهو اقوى
وقد مر الله سره ولوم يستعين بالجناية كقطع السحلة والذكر فالاقرب
ارش نصفه من الجناية مالم يستقرت السبعة **قوله** في ثوبت
هذا الحكم في الذكر نظر لانه ان كان حرا فعليه كمال الدية وان كان
عبدًا فعليه قيمته قال الشيخ في تحرير مولاة بين دفعه واخذ القيمة
او ما كرمها نوا وشرى الجاني ان حال الجناية قبل الانكاح
ينقص قيمة قطعا وكل نقص مالى معقون على الجاني فاما ان يستقر
فما استقر النية فتا في ما قال الشيخ ان قلت له والاصح انقص
قطعا لان مات بالجناية نقص تمام الدية ولو لم يمت فولا ينقص ولم
ان واخذ النقص الحاصل حال الجناية اذ انقص عن السبعة واما
فقط ينقص في الجاني بعث فيه ولا يمتدك فيها لانه فان زادت
السبعة بقطوع والاقرب اخذ نقصه وقت الجناية لانه في عرض
المرأة فينقص حبيلا قطعا يكون سقوط الجاني عليه في الحر والمولاة
في العبد فلا يؤول ما استحق في دية الجاني فيجوز دية القيمة
عند الاموال **قوله** قد مر الله سره ودينار والحر والرجل
دية وقصا في الاعضاء والمخرج حتى يبلغ الثلث ثم يقل المرأة
على النصف سواء كان الجاني رجلا او امرأة على ان كان **قوله** لا يملك
في انقص مع كون الجاني والجاني عليه امرأتين والاقرب الدية اذا زادت

قوله

تسمى الثلث فانها شاذة فيكون شاذة اذا قلعت اصولها به امثلة شبيهة
على فليتها ما يتاخر ويصوب دينارا في حسن اصابع المراء كن كذا
والاشكال في ثمة ان كانت جنسية المراء على ثمة لا يتصل عن اشك كذا اذا
قلعت المراء اصبح اخري فيحصل ان يكون ما يدنا دنا دنا كذا لرجل لانه لم
يبلغ الثلث وكلام بلع الثلث شاذ في المراء والماء في دية وقصا
مكثرا ودد النقص في دية المراء في هذا الموضع ومن ان دية
تخرج الاصابع من المراء ما يتاخر ويصوب دينا وهو يقتضي التخرج
على النقص فيكون في كل واحد من حنون خرج منه اذا كان الجاني رجلا
بنقص في المراء على الاصل مع ان الاصل براءة الذمة من انذار
قدس الله سره ومن لا واثلة في الامام في وجه نقص في
العدل او يخذل الذمة وكذا في الذمة في الخطاء وعمل لم الحق فيها
الشيخ **قال** الاقرب عند المصنف هو من هب الشبه وابو الحسن
وابن البراج كما تم شعرا عن العنقية وهو مشهور بين الاصحاب وقال
في الميسر ليس له العنقية في العمل ولا في الخطاء واجمع ما رواه الشيخ عن
ابي ولاد عن الصادق عليه السلام في الرجل يتلى دليلا في الامام
انه ليس للامام ان يغير ذلك الا في مثل واحد والذمة وهو ميتا ولو
العدل والخطاء وذهب ابن ابي عمير الى ان مقتضى القصاص
الذمة **قال** الله سره اذا ارضى من شخصين نفي كل واحدة
حسن من الاصل ولو وصل الجاني بينهما في الشك في سرنا ذهب الحاشي
بينها ما رواه نسخة واحدة **قال** شاذ الاشكال من ان الجاني
اذا ارضى فقد احدث جنسية اخري ثالثة فلا تستل ما ثبت في

فصحة او لا جزم مع تقديم في الثلثة ومع حثتها انها صارت واحدة
فكان كذا لشرائطها واحدة براءة الذمة والافق الاول للثمة وجب
عليه ديتان والاصل براءة ملكا على ما كان **قال** قدس الله
لوا دفع راسه في موضعين فاخترب ما بينهما في الباطن فاحدة الباطن
او براءة يبقى ظاهرا البينة سليما فلا تقرب لزوم ديتان
وجب القرب انه وجب في فتمه ديتان والاصل البقاء ولم يصير داخل
من كل وجه ويقتل به ودمها واحدة للانصاف في الباطن واما الانصاف
في الظاهر فلا اعتبار به قوله وكذا لو ارضى بها في الظاهر دون الباطن
بان قطع بعض الجاني ظاهرا ولم يصل الى العظم المراء به المتساوي في لزوم
الديتين الاحتمال دية الذمة هنا **قال** قدس الله سره ولو ختم
في راسه وجهه في تعدد الذمة اشكال في نشاء من كونهما عضوا واحدا
من حيث قضا والعرف شاذ بالوجه والراس في المراء قايلا بينهما
وكذا يشاء في الجنائيتين فيها والتساوي وانما يكون من المتساويين
لان المساواة من النسب والصفات لا يتحقق بين المتماثلات من كل وجه
ولا يتفاد التكبر في قولهم راسه وجهه **قال** قدس الله سره
ولو ارضى شتمين به شتمتهما واصل الشتم باطنا فيها فاشتمان على
اشكال لان العاشمة تابعة للوقوع والوقوع هنا متعقبة
ويحتمل كونها واحدة لان الشتم ولا يشترط في انها شتم الخرج الظاهر
بل لو حصل الشتم من غير خرج ثبت ذمته **قال** قدس الله سره ولو
احاق شتم ما الجاني في نوع الجنائية او اذا دفع عونة فتمه الجاني على اشكال
ينشاء من انها جنائيتان متساويتان احكاما متاخرة عن

اخري فتعدد اشتمها وحسن انصافها مع اتحاد الجاني واصل براءة الشتم
اينما **قال** قدس الله سره ولو حقيقت فتمت على اخر فان كانت
بما فيها لم يثبت ولم يصل بالثمة جنسية فيلزم ان يرضى ويعتبر والاقرب الاثر
قوله مثل اشاعة الجاني في الشك في الميسر فانه قال
انصافا فتمه ثم جاء ثمة ثم جاء آخر فتمه نظرت فان كان قبل الاول
ولا فانه عليه وعليه التعزيز والاقرب عند المصنف الاثر لما يقتضي
من الام في التعزيز وحيثما الى تكلموا في الحياطة **قال** قدس الله سره
ولو ختمت في صدره خرج من ظهره فمجايبان على داي **قال**
الشيخ في الميسر اذا اجبره فاجازوا فلهما من ظهره قال قوم سماجايبان
ومنه من قال بجنسية واحدة وهو لا قوى لان الجاني راسه الى الخوف
من ظاهره قال في الخلاف سماجايبان لانه يسمي كل واحد منهما بارنا
جانية ما في بطنه وما في ظهره فيجب ان يكون جانيين وقوى المصنف
قول الشيخ في الخلاف وهو لا قوى عندنا **قال** قدس الله سره
في ذمة الجنيتين **قال** قدس الله سره وان كان لذي نفس
ذمة ابيه فانوى دوما ورمي عشر ذمة امة والاقرب حلها على ما كانت
سنة **قال** هذه الذمة براءة الشيخ في الشك من محرمين
على من يحسب عن احد عن التوفيق من يكون عن جعفر عليه السلام
على من عليه السلام انه قضى في ذمة ابيه وذمة امة والجنسية
عشرة امة قال المصنف في الاقرب حلها على اذا كانت امة مسلمة
لان في حجاب بن الرواسين **قال** قدس الله سره وان كان مملوكا
فشر ذمة امة الا انه ولو كانت امة ذمة فاقرب عشر ذمة ابيه ويحتمل

عشر ذمة الام على قدر ما اربعة **قال** اذا كان الجنين في ذمة ابيه وقا امة
حقه بسبب اغتراف ذمته اذا قتلت امة بعد تولده وقبل ان يتبعها في الوقت
كما هو ذمته الجنين عندنا فيقول ان يكون ذمة هذا الجنين عشر ذمة ابيه
لان الاصل ببراءته لرفع ذمة ما اذا كانت امة انصاف في مائة ويحتمل عشر
قيمة الام لو كانت امة لانه ذمة الجنين بالنسبة الى امة ذمته واحدة لابناني
اعتبارية بها لو كانت امة **قال** قدس الله سره ولو لم يخلقه قبل قيعة عبد
او امة **قال** المصنف في ذمة الجنين فقال ابن ابي عمير في ذمة عشرة عبيد
او امة اذا كانت الاثمة مسلمة وقد بقيه عشرة قد نصبت عشرة امة وقال
الشيخان ذمة الجنين مائة دينا راد الميراث الربع بعد تمام خلقته وفيه قال
المصدق في الشيخ وبعاء ثبت لا يحضه الفقيه وهو يشاء السيد المرتضى في
الصلوات صلاه وان المراء ما بين خمسة ما بين اربعة قال ابن ابي عمير ذمة
الجنين مثل ذمة الرسول عليهم السلام اذا كانت خفية فليست له الصلوات او يعون
دينا وارضعت عبد الحامة بنينة ذمته فان كانت الذمته لم العظم وشو لم
السمع والبصر فيه الذمة كاملة والمتمتع بعقله الشفيع واخراجه والذمته
المتخلف وهو الاصل على ذلك لما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن
المصادق عليه السلام قال في ذمة الجنين كان لمائة وقيل اربع الفلوق
بافعة بما رواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال ان ضرب رجل امة
جاني فالت ذمته ما في بطنها ميتا فان عليه عشرة عبيد او امة يدفع اليها وعن
السكوني عن الصادق عليه السلام قال قضى رسول صلى الله عليه وآله في
حسين الحلبية حيث ثبت بالجاني فالت ما في بطنها عشرة عبيد او امة واجاب
المصنف عنه في المختلف ان الحديث الذي ذكرناه اصح مما رواه فيمكن ان

الحق الاية على سرمدية اختلاف هذين الخبرين ان في الحاشية فيما على اختلاف
لا يجوز ان ينطج حكمة ام اشريه وروى عبد بن كزاد في الصحيح عن
الاصناف عليه السلام قلت ان الطرفة تكون مائة دينا ويكون عشرين
دينا في الخبرين احدهما ان ابا عبد الله رماه ابو عبيدة في الفم وعن
الاصناف عليه السلام في امرأة شربت دواء نتلج ولها قالقت ولها
تبارك ان كان له عظمى بيت عليه الفم حتى لم يسمع والبصر كان عليها ديت
شعرها لا يراه قاله ان كان فحينئذ علة افضة فان فيها اربعين
دينا والبرية شها **هل يختلف دية الجنين باختلاف التكلفة**
والا فوفد في الموسط ثم فدية الذكر عشرين دية ودية الماتق عشرين
وقال في الخلاصة ان مائة دينا سواء كان ذكرا او انثى ودية قال ابن
ادريس وهو الوجه المسمى الخلاف المحدث المالة على ان في الجنين مائة
دينا من غير تنصيص **قد روى عنه** وقيل يجوز بيع الدية في الحاشية
ان كان له علة قد استوفيت في الفم عشرين دينا وان كان له علة
فادعوى وان كان له علة مستوفى وان كان له علة فماتق ومع كونه
العلقة يجب المائة وقيل على ما بين كلامهم بجوابه فماتق مائة وان كان
يتم زيادة دينا في جميع العتبات وان شفعه ثلث عشرين يوما ثم فدية
علقة وان بين العلة والمضعة كذا بين النصف والاعظم كذا بين العظم
واكل فان اكلت النطفة عشرة ايام كان فيها ثلثون دية على هذا وروى ان كل
نطفة يضر في النطفة دينا رين وكذا صار في العلة شبه العرق من اللحم
يوجد دينا رين **القول** يجوز بيع الدية على احوال الجنين الشح
في انها مائة دينا ادريس فها لهما في ذلك من ذهب الى العلة ثم قال

للانثى دية مائة دينا ذلك بحسبه وكذا ذكر ابن ادريس في خبرين ادريس هذين
الكلام بان بين النطفة والعلقة عشرين دية فان الدية مائة دينا في البطن حتى
حبسا واول برائه يكون نطفة فاذ اوضعت في الرحم الى عشرين يوما يكون
عشرين دينا ثم بعد العشرين يوما يكون مائة دينا فاذا كان لها بعد العشرين
عشر ايام كانت دية الجنين دينا ثم بعد العشرين يوما لكل يوم دينا
فاذا كانت لها بعد العشرين عشرة ايام كانت دية الجنين دينا ثم بعد عشرة
اخرى حتى تكمل اربعين يوما فحينئذ يكون دينا دية ودية العلة
الموت ومائة علة كما يعرف مستندة في ذلك قوله وروى ان في الجنين مائة
الشح في المذهب من يحسن الحسن السباع من يحسن الحسنين في الخطاب
عن محمد بن اسحق بن عمار بن عيسى عن نضر الشيب قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام اني سمعنا في النطفة قطرة دم قال النطفة عين النطفة فها انثى
وعشرين دينا قال قلت فان قطعت قطرة من نطفة قال دية وعشرين دينا
قلت فان قطعت ثلثها قال دية وعشرين دينا قلت فاربعة قال فاربعة
وعشرين دينا ما ولي خمس فدين دينا راعا ما دية على النصف فاحسب
ذلك حتى يصير علة فاذا هابت علة فيها اربعين اربعون وقال
الموتون في الفم يوجب دية النطفة **فمنه** فغيره وهو
عليه نصف دية وكذا نص في الخبرين ان لم يعلم المذكرة دية الماتق
وان علم احد الزم دية وقيل النطفة مع الجوف **القول** لا والله
الشهر دين الصواب ينقص عليه من الحنبل والشافعي وسائر المذاهب
وابن حنبله والشافعي هو التركة لثمة مذهب ابن ادريس لا والله لكل وكل
اسويكل فدية النطفة والاول اختيار الذي هنا وفي المختلف لا والله

ابو عبيد عليه السلام فني بذلك ونقله الشيخ في الخلاف وادعى عليه اجماع
الفتنة واجبا دية وان اصابها لم يفتن في دية وروى يونس بن عيسى
قال من كتاب الغر ابي عن امير المؤمنين عليه السلام في ابي الحسن فقال
هو صحيح وكان ما فيه ان امير المؤمنين عليه السلام جعل دية الجنين مائة دينا
اي ان قال وان قلت امرأة دية حتى يفتن فلم يشهد لها فليعلم الذكر
عوانا في دية الجنين ابله هات اديت قبلها فدية الجنين نصف دية
الذكر ونصف دية الماتق ودية المرأة مائة بعد ذلك ودوله في دية الجنين مائة
بن سنان عن ابيه وادى عليه ابيه قال ما لذي واذ كانت الزمات
مطابقة على هذا الحكم وكذا الاصحاب قدما رواها في كل موضع
هذا الحكم في جميع العترة ويعدل عن اشتغال بعمل الاصحاب وقال
ابو الحسن وان مات الجنين المولود لم يوجب دية من الضرب في بطنها ولم
يعلم كونه ذكرا او انثى فقتل دية والظاهر ان دية الجنين
دين الله سره يتعلق بكل جنين من النطفة على ما في العلة والفتنة
والاعظم او الجنين الموت لا وجوب الدية وانفقوا العدة ومبردة المرأة
ام الولد اني قول حتى كون الدية بوضع النطفة ام ولد فقول **القول**
في خلق هذه الحكم انما في النطفة اشارة للذكر في النطفة فان
ذكرها يتابع بوضع النطفة الذم لا غير وتروى المست في كون الدية يصير
مقتولة بالنطفة ام لان حيث انشدها يكون ذلك فتثبت لها حكم الجنينة
فان تلت لها دية الولد يكون لها ولجنينة الجنين الحكم ام الولد ما في
العلقة وفي ان النطفة ليس فيها في غير الاستحالة فلا يكون لها حكم المستولة
بعد ما عن ام الولد **القول** فدين الله سره لوضعي على التواب واصل

الموتون كونها سقطت لا يشترط ان لا اقرب حكمه بالقتل الام بالقتل
او القرب امرأة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في النطفة والعلقة
كونها سقطت لا يشترط ان لا اقرب حكمه بالقتل الام بالقتل
جنينا والاصل مائة الزمة ودية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين
الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين
ما في النطفة والعلقة والفتنة في كل موضع
ثم يوجب دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين
ثم الفتنة والفتنة مائة دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين
الزينة فكانت المدة اقل من دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين
بالفتنة او على تعيين زيادة جنين الامة على جنين الحق **القول**
اشارة الى قول الشيخ رحمه الله في الموسط جعل دية جنين الحر مائة
دين انما في اقل الامرين على هذا القول لان جنين الامة دية الجنين
دية الام ودية الام لا يوجب دية الجنين وانهما في كل احد فتثبت
احد دية الجنين بالفتنة والفتنة في الجنين ان يكون دية جنين الامة او دية
من جنين الحق او الفدية دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين
الامة الى دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين
ابرهه ولو كان احد الاموين ذكرا والآخر مائة فان كان الذي هو الاب
فمن حقن دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين
وأي وهو دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين مائة دية الجنين
والذي عندي الاول لاهل البيت والفتنة في كل موضع
دين الله سره ولكن لو قتل بعدا حوتا لم يوجب الا القرب العينة

القاء

الجن

فتخ فلا يراى الطلاق فخرج اليها الصغرى فظاهر واما الكبرى فلا يراى محذور
 مسلم في الصحيح عن ابي اقر عليه السلام قال سالت عن قول الله عز وجل في
 الحصان من النساء لا يملكه امراة قال هو ان يملكه امراة لا يملكه امراة
 امة معقولة اعتزل امرأتها ولا تقربها ثم تحبها حتى تحببها ثم يسها
 ان قلنا ان اعتد احق ان يكون فحقا لما تقدم ويحفل عليه لانه لو كان
 فحقا لبطل الامر لا يستلزم المأوود به حينئذ واما بطل الامر لم يسجل به
 الفصح لان معنى الطلاق عدم زينة امرأته عليه ولا يجل رغب الكاح
 اليه فصحت منه ولم يفعل ولان الامر بالطلاق فترى الكاح فلو كان
 الفصح لاجتمع القيس على الاول في الروي في الحسن عن علي بن جعفر
 عن ابي الحسن عليه السلام عن ابيه عليهم السلام عن علي بن ابي حمزة
 عبد ترويح بن جندب عن ابيه عن جندب قال سالت عن رجل اطلق امرأته
 الممتنة عليها السلام للزنى انك حيث قلت له طلق امرأته بالطلاق واما
 الثانية فظاهر والجواب انه انما يملك الكاح ويحذف في استلزام
قال قدس سره وكذا لا يملك لوطي العبد **قال** اذا امر بالطلاق فحق
 العبدان قلنا ان الامر فخرج لم يصح طلاق العبد وان قلنا ان الذي يبيع فان
 قلنا ان العقد باحة لم يقع طلاق العبد فاما من الروايات ان لا يملك شيئا
 ولا يراى محذور مسلم دل على انحصار العزقة في قوله اعتزل امرأتها
 وان الطلاق بايع للمعتق فانما استثنى ويحفل ان يكون سعة الطلاق
 من العبد هنا فحق لان العبد استثنى بامر الطلاق في اطلاق هذه
 فتكون بمنزلة صلواتها من المولى وطلاق المولى فخرج مكرن طلاق العبد
 فحق لان الصيغة الصادقة من العبد كالصيغة الصادقة من المولى و

هذه وان قلنا ان العقد كاح صح طلاق العبد لعدم الطلاق بغير اذن
 بالساق **قال** قدس سره ولو لوطي لامة زوجها ثم سبقت اكلت العدة و
 كتبت عن الاستبراء على ابي **قال** الشيخ في المبسوط وان المبرج وان اذن
 سبقت العدة والاستبراء ولا يجل للزنى لانه بعد اتمامها كانت المكاتب
 عدا عليها على خلاف المصل وقالوا الذي قدس سره في المختلف مستط
 الاستبراء المستط مع استبراء البائع فكذلك العدة **المستط الثالث**
 في المالك وفيه مطلبان **الاول** ملك لرقبة **قال** قدس سره وكذا كان
 ملك امة باى وجه كان حرم عليه وطؤها قبل استبراءها لان كون
 بالية او حائضا على اى ظاهر الا من خصص حياها بالقبض **قال** الخلاف
 في الحائض فقال في النهاية لم يقط استبراءها ويجل للزنى عند ظهورها
 من الحيض واحبار والذى المصنف وفي المختلف وقال ابن ابي عمير
 بن استبراء نكاحين ولا يجل للزنى بدونه فحق المصنف عاروا الشيخ
 في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل اشترى
 وهي حائض قال اذا طهرت فليسهان **قال** شيخنا **قال** قدس سره
 والجواب الرواية بخصصة **قال** قدس سره ولا يراى على اى **قال** مستط الشيخ
 في النهاية لاستبراء هذا واختاره والذى المصنف عاروا في المختلف وقال
 ابن ابي عمير يجل لبا سبقت المشتري اخذ المصنف بان سبقت استبراءها
 وعلى البائع وكفى في الحكم ببقائه على عدم وعلى البائع باحباب مع كونه قد
 وكل ما كفى في الحكم بالنظر كفى السلم باى سبب كان وهو يد بعينه اجابته
 واما المقدمة الاولى فظاهر ان سنات في الصحيح قال سالت باع
 عليه السلام الرجل بشئ من الجارية لم يحسن قال صارتها شهرا ان كانت

قد شئت قلت اقرأت اني اناهما وهي ظاهر في صاحبها انه لم يملكها
 مستطهت فقال ان كان عتقت امراة فحقها الحديث والمراد بقوله
 من البائع فلا يملكها في عدمه فحقها كذا في هذه الرواية فلا يملكها
 غيره لكان فذاخذ العام بكان لقاص في السبب او الدلالة وهو من المملوك
 فيصح على المصوم ولما ثبت الاستبراء لوجوده وبقاءه بعد من غير ذلك
 غيره ولعل انه سبب تام في ثبت الاستبراء واما كفى احقال المملوك
 اربعة المخرج منه على الاحتياط لا بد منها من العمل او من طي نكاحه
 عليه ولا يراجع على عدم اشتراط العمل بالسبب واجتبه ابن ابي عمير بان سبب
 ارجح للاستبراء فحق المالك مطلقا من غير التفات الى خبره وقاله
 هنا فثبت السبب اما الاول فظاهر عبادا به من القسم عن عبادا به من
 سالت عن ابي عبد الله عليه السلام ان الذين لشقرون الاما ثم يافق من
 قبل ان يشقروا من فادى بها موافق الحديث والمقدمة فحقها بان ظاهر
 واجاب والذي بان العمل بالرواية الاولى او لا بما من الصحاح ويجعل
 الثانية على الكراهة مما يوجب الاحتياط ويختار ابي ابي عمير
 المسائل الثالثة لان الاحتياط في المخرج اولى **المسألة الرابعة** في
 المنفعة **قال** قدس سره والصيغة وهو مطلق القليل سألته هل كانت
 لك وطأها ووجلت وتصل من زوجها ولا في اخاف الاباحة فيه
قال المصنف هنا احار عتق ابن ابي عمير خلافه الشيخ وان من
 وظاهر كل من المرفق اجتمع باتخاذ سناها ولا يفتى على عدم الاستلزام
 باحة المولى **قال** قدس سره فلما سأل قال كل منها اكلت لك وطأها
 وادان قال اكلت حصتي منها فانك ان سألته لولا ان تصرف في كل

انما هو في حصته فاذا قال اكلت لك وطأها الجارية فتدول على حصته
 بالنقص وانما اكلت الدلالة عليها بالنقص في المطابقة اولى بالنقص
 عند الله لا يصح ازاها بالكاك فان الكاح بايع المولى اكل لفظا على
 كل واحد **قال** قدس سره وهل هو عتق او تملك منه خلاف **قال**
 جواز التخليص يستلزم كون احدهما لقوله تعالى من ايتى به من ذلك
 فاولئك هم العادون واختلفت الاحصاء في ذلك فعلى ابن ابي عمير
 المرفق انه عتق والتخليص او لا باحة عبارة عنه وذهب ابن ابي عمير
 الى انه ملك منفعه وهو اختيار الشيخ في المبسوط وشرط في المبسوط
 عين الحق **قال** يلزم من كفاية اشتراط القول وهو لا يفتى عند
قال قدس سره ولو باح است له بعد فان قلنا انه عتق ومالك و
 ان العبد ملك اكلت ولا قلا ولا اول اولى لانه باحة واعتادها لها
قال هذا وقع على باحة الامة لغیر المالك بالتخليص من المالك ومقر
 انفقوا حثفت الناس في جواز باحة امة بعد منفعه الشيخ في
 النهاية فان اراه ذلك عند طه عليها عتقا واختاره والذى المصنف
 في المختلف وهو اختياره على وجه اقول وجوزوا ابن ابي عمير اخذ الشيخ
 برواية على بن يقطين في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام الملقى في
 المسئلة المتقدمة وهو قوله فزوج هذه امة احتج ابن ابي عمير
 فقال فانك تهاون اهلها والجواب الكاح حصته في العتق
 ودعا كونه حصته في الوطى ايضا وانها ترجع الجاهل على الاخرات
 ولو سلم ان الدلالة لان اللفظ المشكوك لا يصلح للاستدلال على احد
 معينه بعينه بل في ربه واعلم ان والذى المصنف في هذه المسئلة

في هذا الكتاب على سبيل واحد من هذه الاباحه هل هي قبلك او بعد
 فان قلنا انها عقد صحيح وان قلنا انها مثلية وقلنا ان العبد ملك صحيح
 لا يسلط ثم اخبرنا الصحة بقوله الاول او لى واشاد بالاول الى قوله
 حلت عند قوله وان العبد ملك والثاني قوله ولا فلا ثم عمل بانها اجماع
 والعبد اهلها ومع هذا الاستدلال انما قلنا انها عقد فاصبحت
 متفقين لابي ابيحة والعبد اهل لها وان قلنا انها مثلية والمراد بالملك
 في البيع ما افاد لابي ابيحة والتعظيم على العبد العبد اهل لها فيكون
 ملك متعلق على واحد من التقديرين **قوله** قدس الله سره ولو ملكها
 قابضة لم يجز في بيعه **قوله** في البيع على ما في هذا قول الشيخ في
 النهاية قوله في حصة عتقات بجزء من بعض البضع واجاب بان
 في بعض كتب ياتى انما يجرى لوقلنا باج بالملك ولا باحة سوا وليس
 انا باج بل باحة خاصة **قوله** قدس الله سره فقلت القليل من سائر
 الخبز او اطلق ولا يلى على الالب واي **قوله** هذا اختيارنا في بيع
 الشيخ في الخلاف وابن ابي عمير والذى في مختلف الشيعة **قوله** في بيع
 في النهاية الولد لو اهاها على امره ان يشتره بما له ان كان له مال و
 ان لم يكن مال استسعى في ثمنه وان شرط ان يكون المولد خرافه على
 ما شرط وقال في المتوسط يكون المولد قاصدا ان يشترط الحرة ولو
 كان عقدا من الغليل الحق بالحريه على كل حال ذكر ذلك في بعض
 على ان الغليل يقع قبله والحق اختيار والذى المصنف في هذا الكتاب
 لا يمتنع ان يكون ثمنه ثمنه او عقدا وعلى كل تقدير يكون المولد خرا
 اما المقدرة الاولى فاجابة لآية واما الثانية فلها دوى في النفس

عن زاده قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يجل جارية لآخيه قال
 لا بأس قال قلت فانه حايه بولد قال نعم اليه ولده وترد الجارية
 على صاحبها واجتبه الشيخ با دوا ضريس بن عبد الملك قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام الرجل يجل جارية لآخيه قال لا بأس قال قلت فانه
 حايه بولد قال نعم اليه ولده وترد الجارية على صاحبها واجتبه الشيخ
 با دوا ضريس بن عبد الملك قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل
 يجل لآخيه فوج جارية قال هو له حلال قلت فان جارات بولدته
 فقال هو لولي الجارية الا ان يكون قد اشترط على ولي الجارية حين
 الرضا بولد مفوض والجواب الرواية الاولى واوضح طريقا من الثانية
 ولا يصلح لما رويتموها **الفصل الرابع** في ما با سائل يستعد **قوله**
 قدس الله سره والسيد استخداها با دوا عليه تسليمها الى زوجها ليل
 وهل لا يسكنها في بيت في داره او الزوج اخراجها ليل نظرا في بعض
 العلم ان السيد ملك منفعته من امته منفعته المستعان في
 الاستخدام فاذا زوجها عقد على احدى منفعتهما وبقيت المنفعة اخرى
 فليس فيها في وقتها وهو انما يوجب لها في الزوج وقت الاستعانة
 ولا استعانة وهو الليل وعلى القول في القسم بين النساء وهما
 لو اراد السيد العكس لم يكن له ذلك وينبغي على اخراج العتق عليها
 ان لو اراد السيد ان يسكنها في بيت في داره بغيره لولها واداء الزوج لغير
 فاخراجهما معتمدا للاح عند والذى وحده بتقديم اختيار الزوج ان
 الزوجة لا يسكن على الزوجه سبب لها بل العكس وان الجارية والزوج
 متعانه من دخول دار السيد ولو جوب تسليمها الى الزوج فكان

الممكن اليه ومقتضى صيغة ترجيح اختيار السيد لا استحقاقه وامر به
 على ملكه وصول الزوج الحق فيه جمع بين العتق وان الواجب
 عليه العتق من الرطب وان ارجع الاستعانة وهو يحصل بهذا الممكن
 في دار ولا يجب عليه اخراجها منه وفيه نظر طبع المتكلمة الاولى في
 عند الاول لقوله تعالى الرجال في امان على النساء بما فضل الله به
 بعضهم على بعض وما انفقوا من اموالهم وهو عام في الحق والامانة و
 معنى القسم على الشخص الذي هو اولى بامر وذلك بقوله من موضع الى آخر
 فان كان ذلك بسبب النفقة لان البيا للبيبة فلو لم يقاسمه في حق
 النفقة عليه لان العتق لا يجرى الا بامر **قوله** يمكنه من الاستعانة بها
 سكنها من قبله معه في زمان يسكن فيه بالاستعانة بحيث شاعرت
 لا بد له من السكن الا في كان بخار من الا في موضع مختار ولو
 الزوجة فانما عدم اشاق لم يحصل العتق الذي هو مناط وجوب النفقة
 والحق عند اول **قوله** قدس الله سره ولو كانت محترقة واسكنها ذلك في الزوج
 فمن وجوب تسليمها اليه بانه اشكال **قوله** بل شاعرت ان تسليمها اليه
 لا يجرى من السيد منها بل بسبب مناضها بالقيام وفيه جمع بين نصين
 من حيث ان الشارع على من السيد بالنساء حتى الزوج بالليل ومن
 بالزوج كما في البزار فانه لا يجرى الا بامر **قوله** في الحكم المتعلق بغير
 كالمطالبة بالنفقة وان السبيقة يبدعها في الحرة ويريد ان
 قدس الله سره ولا يجب النفقة بالتسليم ليلها وفاد فان سلمها ليلها
 فلا قرب عدم وجوب النفقة **قوله** هناك مقتدات المستحق الزوجية
 الالباقية في حق الزوجين في حق الاموال شيان المهر والنفقة والاول

يجب في غير النفقة بالعقد والثاني وهو النفقة لا يجب بالعدة ولا
 زوج في العقد الواحد عتقات وهو محال ولعلها بالنشر والواجب
 بالعتقين المتام في العقد الذي **قوله** اقام في هذه المسئلة ثلثة امان
 يجب كل النفقة ولا يجب شي او زوج على اسلمها وعلى المديكها و
 قد انحصرت اقوال العلماء المسلم في هذه الاقسام اذا عرفت ذلك فقول
 ربح المصنف عدم التوزيع لان عدم العتق في البعض بان يمنع شيئا
 من النفقة الزاجية اولا فان منع منع الكل وان لم يمنع شيئا منها وجب
 الكل فطعا ولا ثالث احكاما مثالا لان الخ لا نفقة نفقة مرتبة ولا
 حبسها ولا شي من نفقتها بل يجب الكل لان السارح سخرها المتعول
 على الحق خدمة الشها ويلي كاحاة مثل النفقة عليها لم يكن عذرا و
 سقطت النفقة به فالحكم بالسقوط للسيد ان منع منع الكل كما في الحق
 اذ لا فرق بين الحق والامانة في الاستعانة بالعقد وعدمه واذا لم ينفقها
 في الزوج لم ينفقها في الحكم ومقتضى صيغة التوزيع كما لو كانت من نفسها
 في اول الليل عند نشوز الشها فانه لا ينفق نفقة زمان العتقين زمان
 عدمه والحرث انما وجب بالعتق من زمان يمكن دام ليس بمقتضى على
 زمان دون زمان واصول دون مثل خلاف هذه الصوت والعتق
 ان الزوج لكل جزء من جزء النفقة هو الزوج لكل من غير كل
 والزوج لكل من جميع العتق العام من حيث هو مجموع اذ لو قسمته
 من البعض سقط كل النفقة وكل واحد من اجزاء النفقة مكي في عدم
 عدم اجزا يجرى كان منه كانت العلة في ذلك الشيء الكل ولم يحصل
 مجموع العتقين فلا يجب شي من اجزاء النفقة غير كل النفقة

متدبران اذا تفرده لك تقول لما اطلق المصنف القسم الثالث يعني
 احدا لثمين الاخرين بمقتضى الاول لان الثمين التام بالثمين في التام
 الواجب وقد حصل هنا وانما لا توجب الشرع ولم يجعل مقتضى الزوج
 ضد التام فيه عز لا يقطع شيئا من النفقة كما يام للدين والرهبة
 بمقتضى الثاني لان الثمين التام لم يجعل لانه انما يحصل بالتام
 وبنا لان كلا منهما صالح للاستمتاع شرعا واعلم ان الزوج جملته
 المصنف وجما عمن الغنم على الزمان بالمقتضى وهو المشهور ويحل
 على الزوج العشاء وعلى السيد الغداء ومن الكفن على الزوج ما زادها
 ليد وبسبب البسبب الليل وعلى السيد ما عليه بنالا قدس الله سره
 لو سلم السيد على الزوج في مقتضى المهر فظهر ان المهر كالمهر في
 وقت الفرج نسبا **مسألة** النظر في مطالع النكاح قبل الاذن من قبل
 مستحقة فاستطاع المهر كذا وكذا فخرج قبل الاذن بسبب من المرأة
 لقطع المهر ولا استحقاق السيد بالمعاوضة على ذلك وقد انقضت
 عونه الذم عليه قبل ان يقطع مقتضى الآخر كالمعاوضة المالية المحض
 ومن انما لا توجب حصلت بالمرث فكذا لو كانت حيث انقضت
 ان يقال ان ملك السلة مبيع على مسكه في الكلام ومن ان المهر وم
 قبل قال بعضهم كان يبيع قطعا وقال بعضهم يربط قطعا معنى الثاني
 فيقطع **مسألة** لو كانت حقت الفدية لانه ناسيا المهر ولا شكل انما هو على الاول
 ولان انه لا يقطع ثم ذكر المصنف مسكتين احدهما انه لو قبله احبب له
 ليقطه شي من المهر لم يضمن الا جبري لان ما عدا النفس يضمنها الله
 الحق لو قبلت نسبا لم يقطع مهره لان الاصل البقاء وتعلقه بغيره

ان ملك الحق المهر بالمعاوضة المالية بخلاف الامة كما تقدم ولا ت
 الحق مسكتا الى الزوج ولهذا كان له منها من السفرة والسفر بها
 ولا تملكه لا تملكه مسكتا لا تعدد فانه للسيد ان ياتي بها الى الزوج واعلم ان احد
 من حقها ان يبيع المهر بالمثل والشرع وهذه العز لا يذكر الحق بل هو
 من احقها في مقتضى مقتضاها **مسألة** قدس الله سره واذا عقدت شهادة اثن
 لها بحرية واودعها فليهما ما اتفقا من مهر وقدم له لولد لغيره
 وفي تقييدها ما زاد على مهر المثل اشكال **مسألة** من انه الغرم بالزيادة
 بالخير او بغيره لا يوجب الشهادة ومن انهما خزا وانما امرها ذلك
 لخرقتها عند وراعه عندى انهما لا يضمنان الزيادة لان المهران اما
 تحقق بغير مهر ولا الشهادة لبيت له بل هو مقتضى ما بهما راجعا
 وضد **مسألة** قدس الله سره ولا يشترط في التقليل عيينة على **مسألة**
 هذا فاصرف ابن ادریس وهو لا يصح واختاره والذي يفسد في اكثر
 كتبه فانه اطلق القول بجواز اباحة الرجل جاريته بغيره لانها
 والتقليل وبغيره من ذلك فانه بشرط الشيع في المهر وقبيل المدة فانه
 قال فيه واما تقليل الرجل جاريته بغيره من غير عقد مدته فهو جائز عند
 اكثر اصحابنا وسواء من منع منه ولا يول الظاهر في الفرق بآلات ومن الجافة
 اختلاف فتشبه من قاله من عقد مدته والتقليل جائز عنه وسواء من قاله
 من تملك منه مع بقاء المهر ولا يصح ذلك بحري اسكان الدار والدار
 ولاجل ذلك احتاج ان يكون المدع عليه هذا آخر كلامه رحمه الله وقال
 في النهاية ويجوز له منها بقدر ما يحل له ما كان ان يوما فبها وبشرط
 مشهور على حب ما يريد وينبغي ان راعى الى قوله فيما ذكرنا فقط التقليل

وهو ان يقول الرجل المالك للامته لمن يحلها له حلتك في حل من وطئ
 الحادية او اعلنت لك وطئا **مسألة** قدس الله سره ويجب على المايح اعينا
 استبرأها فكيف عن استبرأ المشتري وبصيغة المشتري مع علانية
 على ما في **مسألة** هذا قول الشيخ في النهاية بخلاف ابن ادریس فانه واجب
 على المشتري الاستبراء قال ولا يقطع باستبرأ المايح وان علم به بطلان
مسألة قدس الله سره واذا اطلق المهر على المهر قبل الاذن وجب تصفيتها
 وقالوا لها ولستعني فانه ان كان لها يوم وله يوم في الخدمة ويجوز
 شراء ما من سهم الرقاب ولا يقرب بقود العتق والرجوع بصفقة المهر
 وبغيره عند كذا لو اعتقت المهر قبل الاذن **مسألة** لو كان الشيع واين حرمه و
 ايتا واصحابه المصنف والوجهين ما يورس في التمسع والنجس
 وابن البراج وابن ادریس وهو الحق عندى لان العتق عدم المالك و
 المعلوم لا يعود ولا سلب التجدد والوق وبيني ما رواه عبد الله بن سنان
 عن الصادق عليه السلام قال قلت له رجل اعتق مولوكه وجعل عتقا
 صداقتها ثم طلقها او اطلق عتقا وزاد على السيد نصف وقت الشيع
 فيه ولا عتق عليها اجمع الشيخ ما رواه ابن ادریس يعقوب عن الصادق
 عليه السلام في رجل اعتق له رجل عتقا صداقتها ثم طلقها قبل ان يذبح
 بها قال لستعني في عتقها فاما ان كان له يوم وله يوم في الخدمة
 العتق من الجواب تصفيتها **مسألة** قدس الله سره ولو عتق المرفعت
 جارية بغيره زوجها قال الشيخ في حقه وبني ابن البراج في المذهب و
 اختلف ابن ادریس في خلافه اجمع الشيخ ما رواه محمد بن حكيم قال سالت
 ابا الحسن موسى بن عفيف عليه السلام عن رجل تزوج امته من رجل آخر قال لها

اذا مات الزوج فمهره فانت الزوج فقال عليه السلام اقامات الزوج فهي
 حرة فقد عتقك الله في عتاق زوجها وما يورث لها منه لانها انما صارته
 حرة بعد موت الزوج واجتمع ابن ادریس بانه ليس يبدل بغيره لا بغيره حتى
 المولود بموت من دون موت غيره لانه بغير خلاف هذا انه يورثه
 النورية والامكان يصح ذلك ايضا لولا الامناع المتعدي عليه هذا آخر
 كلامه هنا **مسألة** قدس الله سره هذا تارة من المهر وهذا يتفرع على جريته عندنا
 حيث قلنا ان عدة الامة بوفاء زوجها الحق لبيت عدة الحرة واما عند
 القائلين بان عدة الامة بوفاء زوجها الحرة عدة الحرة فليست منعه
 عليها واني في هذه القافية اشترطت في قوله فعتق **مسألة** هل يورث من زوجها
 ام لا قال الشيخ في النهاية لا يورث للرواية التي اجمع بها والحق انها
 يورث مع تعدد الورث وعلى عدم صحة العتق لا يورث قطعا فيحل مبيع
 على الحرة وعدمها وسيا في تحقيقه **مسألة** قدس الله سره ولو ملك المالك
 زوجة خيل ففي الافصاح نظر **مسألة** **مسألة** ان الكتابية هل ينفق
 استقار الكتاب بالملك ولستعني بغيره او لا على المصنف فيه
 بالاداء والاكساب والافاق لا غير يكون الملك للمالك بمقتضى الاول
 لان دفع ماله مع بقاء المايح والشر وسائر المعاوضات ويعتبر
 له المولى ولانه لولا لكانت الكتابية معاوضة على ماله بانه ولا لكان
 ملك فلا ماله مولا ماله ولا لكان المالك الواحد بالحق مولا لكل
 واحد من الماسين وهو محال لا سقالة اجماع ملكي بالكتابين في حق
 واحد في زمان واحد وبمقتضى الثاني لان الكتابية قبل الاداء مولا
 لا لكانت الكتابية عتقا في الحال وهو محال وكل مولا لا يملك للاجماع

على عدم قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء وفي رواية الكوفي
 منع عن المولى لا ينفق وعلى الثاني ينفق **الباب الثاني** في أنواع النكاح
 وفيه مقاصد **المادة الأولى** في العيب والتدليس وفيه مقاصد **المادة الأولى** في أصناف
 العيوب **قال** قدس الله سره وفي النكاح بالمتحد اشكال **قال** اي بالجلجالة
 الموجب للخيار وهو ما لم ينع من الذكر ما يوجب النكاح به بعد العقد والاشكال
 هل ينفق به المراءى أم لا اختلفت قول المصنفات فيه فقال الشيخ في وضع
 من الملبوط لها الخيار وأدعى عليه الإجماع وبتبعه ابن البراج لمقات
 الاستماع وليس بيدها طلاق ولا خيار فليزيم الحرص وهو معنى الآية
 وقال في موضع آخر من الملبوط وفي الخلف لا خيار لها أصالة نعمنا
 صحة العقد واختار ابن ادریس والأرجح عندى ثبت الخيار لها لئلا يباس
 من الوطى **قال** قدس الله سره فان اشياء وصدرتها فلا قرب عدم
 النكاح إذا صدر منها حب الرجل اختيارا فلا قرب أنه لا ينفق لها لأنها
 أرادت ورضيت به والرضا بالعيب ليس بطريق الخيار وإنما عدمت منها
 هذه المنفعة وأدعت عليها الضرر ويجوز أن يكون النكاح **قال**
 قدس الله سره وأما الغنصا فيقبل كل المثلين وفي معنى الزوجا ونفق المرأة
 مع سبقة على العقد وفي المتحد بعد قول **قال** للشيخ قدس الله سره بان ينفق بها
 للمتحد وتنفذ العقد وهو قول ابن البراج لأنه انقطع النسل وفيه ضرر
 عظيم ووجه عدم أصالة نكاح الزوج **قال** قدس الله سره ولو بان خشي فإن
 انكح الرجل فلا خيار على نكاحه ولا ثبت **قال** الفتاوى في نكاح الخیار
 وعده للشيخ في موضعين من الملبوط ونفى في الخلاف الخيار وهو
 الوجه عندى لا زيادة ولا صريح الخابرية **قال** قدس الله سره وأما

القول

الفرق قتل ان عظم شئت في الرحم يمنع الوطى وقتل ان لحم نشأ في الرحم
 ليس بمقتل فان منع الوطى أحيا النكاح ولا فلا **قال** الغالب في عبارة
 الفتاوى فتح المراءى وفي لسان أهل اللغة فكيفها إذا عرفت ذلك فنقول
 القول **المادة الأولى** في الملبوط والثاني في حكام في الملبوط اختيارا لليعقوب
 وأقول أنه اعتبارا لوضع اللقطة من مسئلة من علم اللقطة وإن اعتبرت
 الحقيقة ففي مسئلة من علم التزويج فالفتية ينفقها أو بحث عن العقد
 المشترك وهو كل ما يمنع الوطى ثبت به خيار النكاح لغزاة عاية النكاح
 ولا فلا وبحث عن وجه التناهي من حيث أنه لو رضى باختيارها دون الآخر
قال قدس الله سره وأما العصى فلا يظهر في المذهب أنه موجب للخيار
 وجه استحبابه الخيار إذا كان في المرأة مع جهل الزوج به ما رواه داود
 سرجان في الصحيح عن الصادق عليه السلام في الرجل المرأة من قبلها
 عيبا أو برها أو غيرها قال تزود على ولها ويكون لها المهر على ولها
 الحديث وروى ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه عن محمد بن مسلم
 عن الباقر عليه السلام قال تزود العمياء والبرصاء والجذام والعرجاء
 هذا اختيار الشيخ في النهاية والمفيد والسيد المرتضى وابن الجبلة وابن
 البراج وأبو الصلاح وسلافة وابن حزم وابن ادریس وهو الأصح عندى
 ولم يجبه المصدق في المقنع من العيوب التي جبه الخيار أحق الملبوط
 من الخيار ما رواه الجبلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال المتأمر
 النكاح من البرص والجذام والحزن والعقل لفظا فأما المحصر والخراب
 بالمعنى فلا ينعان من المولى إلى الدالة بالمعنى **قال** قدس الله سره وأما العرج
 فلا قرب لنسب الزوج به على النكاح أن بلغ الإمكان ولا فلا **قال** الطلق

للمصنف استحباب العرج خيارا للشيخ للرجل لو أتى داود بن سرجان بالشيخ
 مسلم المستدين وأخذه الشيخ في النهاية وابن الجبلة وسلافة والاصلا
 وابن البراج في الكمال وابن حزم ولم يفت به المصدق في المقنع وإنما جله
 رواية ولم يذكر الشيخ في الملبوط في عيوب المرأة وأحق المانع برواية
 الخطي المستدرة والذى المصنف فضل هنا فقال أن بلغ حد الإمكان
 كان موجبا لخيار النكاح وهو الأصح عندى واختاره شيخنا بحكم الدين
 لقوله الصادق عليه السلام في رواية داود بن سرجان في الصحيح وإن كان ما
 زمانه لا يراها الرجال أحسن شهادة النساء عليها وإن لم يبلغ حد الإمكان
 لم يوجب النكاح لو أنه لطلق **قال** قدس الله سره وقتل المحدث في الزنا
 تزود وقتل بل يرجع على وليها العالم بها بالمرء **قال** المولى المختار
 المعبود وسلافة وابن الصلاح وابن الجبلة وطلب الدين الكيدى والثاني
 اختيار الشيخ في النهاية وابن ادریس واختار الذى المصنف في المختلف
 عدم النكاح به وهو الأصح عندى وأورد الزوج بالمهر وعدم الخيار بات
 لأحد المتقنين مع نفي الآخر مع اتحاد العلة وهي التدليس متافضا أحق
 المعبود ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام قال سألت
 عن الرجل تزوج امرأة فظلم بعد ما تزوجها أنها مكذبة زنت قال إن شاء
 زوجها أخذ الصداق من زوجها وأخذ الصداق بما أسقط من زوجها وإن
 شاء تركها الحديث وأحق رواية الحسين في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 قال لا يبرأ النكاح من البرص والجذام والحزن والعقل وإنما المحصر عن نكاح
 بن موسى عن الصادق عليه السلام قال سألت عن المحدث والمحدث هل تزود
 من النكاح قال لا **الفصل الثاني** في أحكام العيوب **قال** قدس الله سره

ولا ينع الزوج بالمتحد بالمرأة بعد الوطى وفي العقل بين وبين العقد
 اشكال أقرب القسك مستحق العقد **قال** قدس الله سره وأما اختلاف المصنفات
 في نكاح الشيخ في الملبوط والخلاف الخيار مطلقا وحصة ابن البراج
 بالحزن الذى لم يقتل به صاحبه وقد ابن ادریس وابن حزم مطلقا
 وهو اختيار شيخنا والذى المصنف وهو الأصح عندى وأحق الشيخ بعموم
 الاحبار وسجينا بوزن العقد في المراءى وأصل الفتاوى **قال** قدس الله
 سره ولا يشك عنه إلا قاسم أو البينة على قساره أو يكوله أسامع عين
 المراءى أو مطلقا على خلاف **قال** الخلاف في القضاء بحرم النكاح أو بغيره
 المدعى وسياقى في باب القضاء **قال** قدس الله سره ولو أدعت العنة من دون
 الثلاثه حلفت وتلق أن تلقى في الماء البار ومفصح وأن استخرج من بين
قال قدس الله سره وقيل إشارة إلى قول ابن بابويه وابن حزم وانكر ابن ادریس
 والأصح اختيار المصنف وابن ادریس **قال** قدس الله سره ولو ادعى الوطى
 قبل أو دبرا أو وطى غيرها بعد بثوث العنة صدق مع البين وقيل في
 دعوى العقل أن كانت بجرأ صدق مع شهادتها بشهادتها والإحسان
 قبلها حقا وأمر بوطى فصدق مع فلو لم على العصى **قال** المصنف
 هنا هو اختيار ابن أبي عمير والشيخ في النهاية لكنه قال وقد روى أنها
 قسره أن يحسن قبلها خلقا إلى آخره وكذا قال ابن البراج والمصدق في
 وابن ادریس وقال على ما تقدم عليه المصنف وعليها البينة لا بما يصدق
 وقوله وقيل إشارة إلى قول الشيخ في الخلاف فانه أقر به وبتبعه
 والحق اختيار المصنف لما رواه ابن حزم في الصحيح عن أبيه عليه السلام
 فان القول في ذلك قول الزوج وعليه أن حكمت بما حلتها سواها

المذمومة الحديث اخرج الشيخ في الخلاف ما رواه عبد الله بن الفضل الهاشمي
عن بعض مشيخته قال قالت امرأة لابي عبد الله عليه السلام اوصاه رجل على
رجل تدعى عليه امرأة انه عتيق ويكره الرجل قال يحتملها القاتلة بالخوف
ولا يملك الرجل ويدخل عليها الرجل فان خرج على ذكره الخلف صدق وقد
والاصدق وكذب والجواب انها ضعيفة رسالة قال قدس الله سره ولو
كان بكل منهما عيب ثبت لكل منهما الخياد وفي الرق المتنع المانع
الجيب اشكال **قول** فتبين ان كل واحد سب الخياد ولم يثبت منع احدهما
الاخر ومن حيث ان الفسخ لا يقتضي وصول فاعله الى ثمانية المقصود
من الفسخ فلا فائدة فيه فانه لو كان الاخر صحيحا لا متنع الوطى من جهة
صاحبه والارض على الاول قال قال قدس الله سره ولو سوغنا الفسخ
بالخفيل بين العقد والوطى فمضى برص سابق ثم انفع في ذلك العفو
فلا قرب ثبت الخياد والخياد ولو حصل في غير ثبت الخياد قطعاً **قول**
وحده القرب ان الزايل لم يكن موجوداً ثم حدث ولم يرض به ولا شك
انه لو اتمعت لا وجب فسخه لانفسه بل يوكده وانما رضى بالسابق ومن
حيث انه عيب واحل ومادة واحدة تغلب ابرص في العفويت
لا اختلاف بينهما **قال** قدس الله سره وهل يثبت للدولاء الحياء والرجوع
ذلك مع مصلحة المولى عليه زوجها كان او زوجة **قول** بها في سلكين
هل للدولاء والخياد في العيب المتقدم على العقد ام لا الا قرب ذلك
تحت المولى عليه لان الاوليا حصل كل المصالح غير البطالة لان
النقص في زوجته عدمه وان النكاح متعلق بالشهر وهو محقق
لا الزوجين والارض الاول **في** العيب الحادث بعد العقد الوجه ذلك

ايضا لما تقدم ويحتمل عدمه لان حقهم في الكفا ايا برأى في ابتداء
العقد **٢** استدل استدل ان المرأة البكر لو رغب في نكاح عبد كان لاو
معها ان قلنا ان عليها رواية ولو عقت امة تحت عبد ورضيت
بالمقام معه ثم جئت لم يكن للدولاء الفسخ **الفصل الثالث في التدليس**
قال قدس الله سره ويحقق باحاديث زوجة او ولها او ولي الزوج او غيره
بينهما على اشكال بالحق او الكاليه عقيب الاستعلام او بدونه **قول**
المحقق لا يملك له بالنكاح فالتعريض من قبل قوله ولا ان احاديث لا يثبت
تدليسا ومن حيث انه غير والارض الاول **قال** قدس الله سره وهل يثبت
لو زوجت نفسها او زوجها الرق مطلقا اشكال **قول** كل شرط يترتب
بالعقد على سبيل الاسترخاء فهو مؤثر وكذا ما عداها وان لم يشترط
الحرية اذا تزوجها على انها حرة فمهما سلك **٢** لو زوجت نفسها
مطلقا من غير شرط الحرية **٢** لو زوجها ولها مطلقا من غير شرط الحرية
لا اشكال بينهما ان العبودية مقضى بالاستتباع وهو المقصود بالنكاح
لان الزوجية اللبيل خاصة بناء على ان المصل الحرية ومن حيث ان العقب
ليست عيبا ولم يشترطها **قال** قدس الله سره لو شرط الحرية ففسخت امة
الفسخ وان دخل فاقبض قبل الدخول فلا شيء وعيد المولى للمولى وقيل
اعترا ونصف العشرة **قول** قوله وقيل ان شرطه ان لا يزوجها
بابونه وابنه ومنه وقد تقدم الكلام فيه **قال** قدس الله سره ولو كان مؤثرا
الحقوله فان كان بعد الدخول ولا قرب وجب اقل ما يمكن ان يكون
سقط للمولى **قول** اذا ذكر لامة سواها بالحرية فان لم يشرط بالفسخ الاول
بالحرية وهو اهل لذلك حكم بغيرها فالمرحله لو كانت ادت او اجازت

على القول به وان لم يحصل ذلك فان فسخ قبل الدخول فلا مهر فان كان الفسخ
بعد الدخول اختار شيئا انه يجب عليه اقل ما يمكن ان يكون مهر لان
وطى وغيره من احواله باحة وكل وطى كذلك يجب له عرس لا سخطا لثمة
البيعت وهذا هو اختيار الشيخ في المسبوط وقيل لا شيء عليه والارض الاول
قال قدس الله سره ولو كان قد دفعه اليها وتلف احفل تصديق السيد الغفر
وضعت المباشرة والرجوع في كسها والتبعية بعد العتق **قول** اذا كان مالى
لامة بالحرية مولاها بما يوم الحرية ولم يلزمه فزوجها على انه حرة وكان
قد دفع المهر اليها بناء على الحرية ففسخ النكاح بعد الدخول فله الرجوع
اما بكل المهر وما زاد على اقل ما يبي مهر ففي الرجوع عليه احتمالات
ثلاث **١** المولى لانه عار وكل عار صان لمن قد تم لغيره طعاما لذلك الغير
فان المباشرة تضعف الغرور ويغير السب اقل من سبها **٢** يجب الرجوع
في كسها او نكحها بالكتاب للاداء مما بين مفاد الفارحي الكمال المولى
وبين مفاد المباشرة هي اشرت الى خلاف من غير احتمال فانه في مورد
الحرين لا محتمل **٣** ان يعنى المباشرة خاصة ولا يمكن حال العبودية ان
لا يملك وكسها لغيرها ولا يضمن الاضمان في غير ولا يحتمل كسها
لا يطاق فيبيعت بعد العتق لكل عبد حتى لا يوجهه مولا **قال** قدس الله سره
ولو تزوجها على انها حرة مهر فخرجهت بقت امة فبطلان له الفسخ
اسعد ذلك مع الشرط لا مع كطلان **قول** قوله مثل اشارة الى قول الشيخ
في النهاية ما في الزواج وابن ادريس وقطب الكية روى واختاروا الذي
المستند رحمه الله الصريح انما مع الشرط مكره وامام عده قلنا
صححة المعتقد ولا عيب ولا شرط يمنع سببية ما ذكره وهو فظة كوتبان

ملاقات

معه المختيار اخرج الشيخ برواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال سالت
عن رجل خطب الى رجل بيتا له من مهيمة فلما كانت ليلة دخوله على
زوجها ادخل عليه بيتا له اخرى من امة قال تزوج عليها وتزوج عليه
امرأت الحديث والجواب انه غير صورة المتراجح لانها تدل على انه تزوج
بست المهر فادخل بيت لامة **قال** قدس الله سره ولو روجت مستعينة
فانكح **قول** بشا من انها حرة فلا ينقص ولان انها حرة في المصل
وهو نقص والعقبت ان هذا الاشكال يرجع الى ان المتفق هل تنقش
مهيمة حسنة ام لا الحق الاول قال الجهرى المهرية الحرة فتدحل
الشرط لانه لم يثبت الحرة بعزله في المصل بل اطلق فلا حياء **قال** قدس الله سره
ولو شرط البكارة فان ست بين الشيعة فلا قرب ان له الفسخ
بدفع المهر ويرجع به على من تزوجها فان كانت هي زوجا فلا يمكن
مهر وان لم يثبت فلا فسخ لاحفال بخدة. يجب حتى وقيل لا ينقص
ثما من مهرها وهو ما بين البكر واليتيم **قال** فتاوى **٢**
في شئت خيار الفسخ لفق ابو الصلاح على فيه وهو يشهد بين الاحق
وقال المصنف ونعم ما قال ان ثبت شرعا بنية ان تصدق منها كان
له الفسخ لغزات الشرط ولا فلا لان كما شرط من لا يجاب والقول
من صفات الكمال يثبت بعده حال الشرط التدليس والفرق في كل
الفسخ لانه معنى صحة الشرط وان كان باطلا اذ بعده لا يبطل العقد ولا
ثبت خيار الفسخ فكان وجوده سقيا وهذا معنى البطالة وعلى ما بين
العدما بانها غير المعقود عليها وهو عطل الاستلزام تخريبها او المصادرة
على المطلوب اذا النكاح لا يقع الا على معين بالتحقق فالخبرة التي لا

بها ان كانت بالشخص اقضى تحريمها لم يمتنع عليها العقد وانما المنع
بصفته فكانه قال لا يصح ان لم يكن على الصفة التي ذكرها وهو نفس
الدعوى في نقصان شيء من مهرها اختلف الاصحاب فيه على قولين
انما لا ينقض شيء وهو اختيار ابن البراج لثبوته بالعقد والاصل البناء
اقول انه ينقض من مهرها شيء واختلفوا فيه على قولين ثلاث **التي** ينقض شيء
مطلقا ولم يثبت قدره وهو قول الشيخ في النهاية وابن البراج يقولون
على دعوى محمد بن جرير قل كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام اسأله عن رجل
تزوج جارية بكرا فزوجه ثيبا هل يجب لها الصداق وانما لم ينقض قال
ينقض ثم الحديث ولا بد من اقرار شيء لصدة على كل ما يمكن اقراره
قول الراوندى انه ينقض السدس لان النكاح في عرف الشرح السدس و
فيه نظير لان اللان اقراره المنكر النكاح الصداق على التليل والكثير
لاشتراك المسمى فان ينقض هذه الرواية للادلة عليه لان المهر لا يدل
على الاخص ومنه في النكاح في الوصية الى السدس لا يطرد لعدم لزومه
في الاقرار والامر ويطلب منها في الدقالي ولا تأخذوا مما اتيتكم من
وليي المراء السدس **ان** ينقض ما بين مهرها بكرا او ثيبا او غير اختيار
ابن ادريس واهم رد رجا استقر في ذلك النكاح من مهرها واجب والذي
في مدرسه بان المراء ان هذا من مهرها البكر فانما ينقض منه بسبب عدمه
في نظر المقلد او نسبه ينقض مهرها الثيب عن مهرها البكر ولو
هو الارواح في التفسير ان فيه المثل يثبت في المأوضه المحصنة والنكاح ليس
منه ما يحسن بجم الدين بن سعيد احواله بعد ذلك في النظر الى
فان اللفظ الجمل اذا عرى عن تفسير شرعي او لغوي رجع فيه الى نظر الحاكم

قال قدس سره ولو اسسه على كل منهما زوجة بالآخرى قبل الدخول منع
منه والزم الطلاق ولا يجب في الطلقات الثلاث وجرم نصف المهر
ويقيم بينهما بالسوية ان تداعيا او تفرق فيه او ينفق حتى يسطحا و
يحرم على كل منهما ام كل واحد منهما ويقيم على كل منهما اب الزوج وانما
والحيات كالمهر ويجوز للفرقة ابتداء **اول** الاشياء بالمهرية فحرم
لوجوب الاحتساب وجوب بلا يتم الواجب الا به لكتة لا يقتضي رفع
النكاح بل يعتدى بتحريم جميع انواع الاستمتاع والنظر والمجلة جميع ما
اباحة النكاح للرجل من المرأة ويعتدى بتحريم المصاهرة من الزوجة الى
الاحتساب فيحرم عن كل واحد منهما واحتسابا والمجلة جميع ما يحرم لغيره
ان كان جمعا او عينا كذا في ذلك وكذا يحرم كل منهما على اب كل منهما
وعلى ابنه للمجلة المذكورة ومنع على ذلك ما قبل **الزواج** كل منهما
بالطلاق بمعنى وجوب الطلاق على كل واحد منهما لان الواجب في كل
نكاح احد الطرفين اما اساك معروف او بشرح باحسان لقوله تعالى
فانسان معروف او بشرح باحسان ولا يجوز اخلافه فان ما فيها لثبوت
العلة وامضا الفاء المتعقب بلا فصل والاول مستند هنا فيجب الثاني
وهو عبارة عن الطلاق فيجب الطلاق وهو معنى الاول فان حله
على الواجب لا يستقضي بطلان الطلاق بان ينزل زوجتي طالق او يطلق
كل واحد منهما فيقع الطلاق على الزوجة ويصل في الاحتساب معنى
قوله ولا يحسب في الثلاث اي باعتبار كل واحدة بعينها اي انما تزوج بها
لم يجب في الثلاث بالنسبة اليها لعدم العلم بوقوعها عليها ولو جاز له
جمعها وتزوج بها ثم طلق كل واحد منهما استين فقد وقع على واحدة

منها ثلاث واشتبهت فقررات الاما لمحل كما لو اشبهت المطلقة ثلاثا
لمطلقة استين **س** لم يمتنع المهر لانه طلاق قبل الدخول فانما اذا
المهر ان عينا وقدرا فالواجب على كل واحد نصف ذلك المتعدد وكان
محلها عينا او قدرا او ما سواهما ان يعلم كل واحد من الزوجين ان
عليه لكن جهل من مهرها فيرد كل واحد منهما نصف ما عليه ثم يرد
اما ان يمتنع دعوى عينا للجنبين ولا يقع بينهما بل يقتضي كل واحد منهما
حيث لا تأثرها الاخرى فيه وان صادقت دعواها في سبق واحد
فذلك الجنس حكمه باق في باب تصادم الدعاوى ومضاهته اما ان
او تفرق بينهما او ينفق حتى يسطحا على باق ومن تصادم الدعاوى
في جنس فيض الضرفان من آخر من نفقت عند الحكم كما في الملاك للشمسة
لذلك ولا يصلح ان المقتزاة اذا نفق المالك كان له المهر اليه ومقتزاة
احد بما رقت ما احسن من الاولى الى الاخرى ولو ادعاها اقمتها
ولو تزوج احد بها الى اخرى شأونه يظهر كما اذا اختلفا جنسا
وقدرا ولو قالت كذا وحده لا اعلم الذي في قسم كل نصف منهما استين
او يفرق بينهما او ينفق حتى يسطحا في كل نصف حتى يسطحا او لا تنقض الجنس
واختلفت لعدم يمتنع الاول بينهما ومقتضى المتعاقبي في الزايد فيفسد
او يفرق او يسطحا ولو لم يسل كل واحد ما عليه فان اتفق الجنس
واختلفت لعدم يمتنع الاول بينهما ومقتضى المتعاقبي في الزايد فيفسد
تزوج احد ما به قول كلام ولا يبقى حتى معلوم الثبوت مجهول المحل
والمتفق وهو محصور بين استين لا غير **الكلام** في المهرات كالمهر
اي ان مات احد الزوجين او الزوجين او في ذمة واحد او في ذمة كلاهما

في المهرات ان مات احد الزوجين او الزوجين او في ذمة واحد او
في ذمة كلاهما في المهرات او في ذمة كلاهما او في ذمة واحد او
محل المهرية او في ذمة كلاهما عند الاشياء مكل من بعث له
واحدة عينها لا المهرية بنت له ولها الحكم الزوجية ونواهيها لانه
شكل وكل امر شكل ففيه الفرقة **قال** قدس سره كل شرط يشترطه
في العقد ثبت لها الخيار مع فتن سواء كان دون ما يصف او اعلى
على اشكال نعم لو تزوجها منه او دونها على ان يشترط انها كاسية
فظهرت مسلمة فلا خيار **ان** اشكال في المهرية ومشاو ان لا يصاب
بوضع الشارع ووضع الشارع الفرض سلبا للخيار وهذا كالمهر
شرط نقيضه ومن ان شرط لم يتحقق الكتاب ولا السنة ولا ينقض
العقد واستثنى من ذلك انه لو شرط كونه كاسية في كالج يجوز له
نكاح الكاسية فظهرت مسلمة فلا خيار له لان الخلاف في جواز نكاح الكاسية
ووقع اتفاق المسلمين على عدم تحقق وجوبه بوجه تاد الوجه عند
عدم الخيار في هذا الموضع كلها بطلان هذه الشرط لبدء النكاح
عن قبول الخيار وانما يقع شرط النكاح والخبر والبار وما ينفق في
الكلام للنقض **قال** قدس سره **س** لو تزوج العبد على انها حرة فظهرت
امة فكما الفرقان فضع مثل الدخول فلا شيء وانما المستحق على سبيل اوفى
كسبه ويرجع به على المالكين يكون للزوج ولو اقر قبل الفسخ فلا خيار
ان المرجوع به للعبد **اول** وجه القرب ان من دفع عتقا عاملا فغير
فاما ان يكون قد تخطل الزوج او اداها فلا ولا كلاب اذا زوج
ابنه الصغير العسر والثاني كما لو تزوج اثنان باء فمن ما اشتره

غير في الذمة عنه ولا ولد لا بد من عقد بملك لا يستقل له ان ملك لا
شيئا وعوضه ابتداء على غير مطلق هذا لو طلق الامن بعد بلوغه قبل
الدخول رجع النصف مع المهر الى ملك الامن فيها لما استحق على
السيد في كسب العبد وملك العبد المعوض عنه ظهر ملك العبد
للمعوض اولا ثم سئل عنه في مقابلة ملك المعوض قال الشيخ بعد
رجوع المعوض الى السيد المعلن لا يملكه اولا وملك العبد هنا ملك
الكاتب ولا يستبعد فيه وعلى قول من ملكه ملكه ظاهر لا يخرج
عن ملك المولى بالعقد والقبض مرجح ابتداء ملك من مخرج المعوض
عنه الذي كان ملكه من حين القبض وهو العبد بعد عقده او بقوله
العقد سبب لملك الزوج وقد زال المانع فترتب اثر السبب عليه
وسقط ان يرد الى المولى لان سبب استقاله عنه العقد وهو غير لازم
وهو ان لم يرد له جواز زوال اثر الذي اثره اولا فلم يستقل عن المولى
استقلال ما فيه واليه لان العبد لم يملك لانه لا يصح للمالك تقييد
بالقبض المعوض انما كان اولا وهو المولى ولا يتم الامتناع استقاله ملك
الامان من موقفا وعن سببه على غيره ابتداء وهذا المستبعد كما في
صحيح في الغاية **قال** قدس سره لو تزوجت المكاتبه فان اختار ملكا
فله المهر وان اختار الفسخ فلا مهر تملك المهر بعد ان كان قد
لجج بحكمه او به الا ان كان يملك ان يكون مورا او لم يلد فمقتضى او
سحب المهر **قال** فان كان المملوك فيها الخلاف المذكور في العيوب
اي المرجوح به الكلي لان العزود مرجح لصفاته ما فيه الغائبة لا يفي
او الزايد على اقل ما يكون مهر اذا فسخ بعد الدخول لماسح جلا لوطي

غير المحرم بتبديل ملك اليقين عن مهر **قال** قدس سره ولو كانت ولدت فهو
حر لانه دخل على ذلك وعظم فمقتضى وسع في الاستحقاق ارش الحجاب
على ولد المكاتبه **قال** كل ولد حر لان وطى على تحريم لامة لم يمسها
ملك حر على الاصح عندي وعند ابن ادریس وبشرط عدم اشتراط
وقته في عقد عند آخرين في ولد المهرود بحرية امه قبل ظهور الحمل
حر لظنه الحرة كما لو وطى امه الغير على ظن انها امه او زوجته
الحرة ولا فرق بين ان يحبز العقد او يضع ويغرم القيد ويرجع
به على الفارق ولا واحدا لانه لم يدخل في العقد على انه نفسه
وفرق بينهما وبين المهر لان المهر عوض الصنع الذي المقتضى
مباشر وقد دخل على انه نفسه ومن ثم اختلف في المهر والمقتضى
التي يغرمها هو المولى في لامة الفن اما في المكاتبه فاستحقاق قيمه
الولد تابع للاستحقاق ارش الحجابية على ولد المكاتبه كما اذا قبله
او حرجه فان قلنا ان القيد او الارش للسيد فقيمة الولد هنا ملك
وان قلنا بقيمتها هنا لان القيد هنا وفي الحجابية عوض الولد
لمستحق ولا بنا قيمة الولد فذريته الرقة وفوت ملكه على سببته
لو ثبت والحجابية هنا فلهما لكن لا مع تلف العين فاشتركا في وجه
العليه وهو التقرب على المستحق والبحث في سببها يأتي في صفة
ومتفرع على هذا ما اذا كانت هي المدللة فان قلنا ان القيد لها
فلا تلي لها ولا عزت كما لا فلهما المال **قال** قدس سره ولو وطى بها
اجنبى فالقيد لزمه منه حسن حر لاسبه فان كان هو الطاهر
فلا قرب اليه دونه والا فلا مام وعلى العزود للشيد عشر قيمة

ان قلنا ان الارش له **قال** البحث الذي تقدم من غرامة قيمه الولد
على تقدير ان ينصل الجنب حيا فاما اذا انفصل ميتا فاما بغير
حياة او بحياة فان كان الاول لم يجره شي فانه لا قيمة للميت
ولم تملك حاشية قال الحنابلة لكن لو تمت ضمن الارش وان كان تجاير
جاءه وله مورد ذكر منها صورتي **١** ان تصد والحياة من اجنبى فعليه
دية جنين حر وساقيا بما لا يفتاد. **٢** حيا وان انفصل مضمنا عنه
المعزود لانه يعين له مضمون عليه كما اذا قتل العبد الحافي فقتل الحافي
بقتل ولو مات لم يكن على السيد شي فعلى المعزود عشرة قيمة الامه لانه
مقتان رقة وارثي مضمون بهذا القدر وقتل باقل الارمين من الدية
والعشرة لانه اغرم الميت لعقوبته بالحجاب فلا يزيد عليها وهذا
بناء على ان ولد جنين لامة على دية جنين الحر او زوج المرأة
٣ ان تصد الحيات من المعزود نفسه فعليه دية حين حر لا قريب
اناس اليه فان لم يكن فلا مام فلانه لا يعرف نفسه كما لو قتل ابنه
عمها وعليه عشر القيمة وفيه ما مر فان كانت لامة قتل كان العشر
للسيد وان كانت مكاتبه فان قلنا ان ارش حيا به ولد المكاتبه السيد
كان العشر مائة وان قلنا انه لامة كون للاب وامه المصنف هنا
لان قال ميا سبق منع في عقد ارش الحجابية على ولد المكاتبه **قال**
قدس سره **٢** وان نسب الى جنسه فقتل من غير ما اعلى اداد ولا
انما فسخ وكذا المارة بشرط اخذ معا على امر نسب فمهر من غيره كما
في البيع لامة الشرط **قال** الكلام في مضمون **١** فيها اذا لم يشترط
في غير العقد لكن ذكر لاقتساب قبله وفيه احوال قول الشيخ في النهاية

وفيها احتقالات ذكرها هنا وجه الاول ان العقد ساول ملك العين وقد
تعد ايضا لما حق التعريف في المثل في الشبهة والعقبة في غيرهما فالتمثل
او التعيين مقام العين مع تقديرها كما في لمستبعد العقد وقبل تبين امره
ومن ثم لا يصح ان يبعد مال الغير بتقديره فيكون المهر فاسدا لا القيمة
في العقد بوجوب المسمى مع صحته ومهر المثل مع فسادها او يكون بقرينة
من لم يسم كاق حقه مقبر وفي الاول نظر لان العقد موجب للمثل وقد تعد
ما صح العقد عليه وهنا لم يصح والتحقق ان سبق هذه المسئلة هو القاعدة
المستدعاة من ان المهر هو عوض جنسه ام لا فعلى الثاني يجب شله وان كان
شلا ولا فاقته لانه ليس بكنز ولا عوض وانما افاد ذكره التقدير بملك
العقد وان لغا التعيين ولا يلزم تقدير ماليه فيمالا مالية ومنه ما تحقق
المالية وانما ادفعته الاضافة وقد تدبر اما بالمثل او بالقيمة وعلى الاول
ثبت مهر المثل لانه اذا فسد العوض وتعد الرجوع الى عين العوض
بمهر الصحة الكاخر ويرجع الى قيمته وهو مهر المثل **قال** قدس سره **الثاني**
لحيانة فلو تزوجها على مهر مجهول بطل المسمى وثبت مهر المثل عدم تقدير
المجهول وتوجه الى المعلوم احتقل فبالبيع يجب مهر المثل وحقنايب
المعلوم من مهر المثل يجب الباقي ووردت دية قيمته عن مهر المثل ويجب
الزيادة على الاول دون الثاني **٢** هذا هو موضوع الثاني من اسباب الفساد
وهو الجهالة والمجهول كان يكون في ذلك امرضا واستغنى وجوب
مصاد التسمية من اثر التسمية عدم التعريف وثبتت لامة في العقد
قبل التسديد وقبل بلوغ اربعة المسمى ومن ثم اختلف في وجوب مهر
لوقيته او شله عند فساد. واما التعيين فتدافع للمص اذا مر ذلك

منقول مع كون المهر مجهولاً لا يفي القدر المقيد ولا يطل العقد في
 مهر المثل لان التدبير انما لم يمتد الى وقت البضع لان التدبير بعد التخي
 فاذا اتم المعلوم الى المجهول فيه احكام لان احكامه في المستوفى في الكل
 لان الكل هو المهر وجهه لا يخرج منها له اكل وجهه في المهر المثل
 موجب لطلاده ولا يشاع العلم بنسبة المعلوم الى اكله والى المجهول وكذا في كل
 المهر لان التسمية انصت كونها جزءاً فكونه كلاً فساد مقتضى التسمية
 لان لم يحصل الرضا به فعلى هذا الاحتفال عند المعلوم ولا اعتبار به جيد
 لا يجب دفعه فلا اعتبار من يادته على مهر المثل ولا نقصانه لوجوب
 مهر المثل من غير التقات اليه وثانيهما احتساب المعلوم من مهر المثل لان
 قريب الى مساو المعقدين معونه وتعلق التخي خصوصاً لان المهر في
 عقد النكاح مهر المثل فما وعقد التخي فزوج عيني معونه فاقا عند
 النكاح وجب وقت وجوب التخيين باع لصحة عقد اي صحة لحيته في
 مهر المثل والتخيين استلزام اجتماع القصدتين وهو محال فعلى احتساب مهر
 وجهه من احد المهرين كمن عني مقداراً من احد القصدتين
 لان مطلقاً عينا معونه محبات فتمتاته وعلى هذا الاحتفال عند المعلوم
 المالك في مهر المثل فاما ان مقتضى مهر المثل مساو او يزيد عنه فان
 كان المهر من وجه الباقي وان كان من الشافقين وان كان من الثالث لم يجب
 الزيادة وهذا الاحتفال اشار المصنف بقوله على الاول وفيه فقرة
 فيه هي مهر المثل لم يجب الزيادة وثانيهما انه يجب لكونه جزءاً من المهر
 فكونه جزءاً من مجموع مهر عيني وقد علق في الخبر الآخر لمعنى فيه دون هذا
 الجزء ولا يمكن بطلان جزء من موهبه الذي هو البضع لصحة النكاح فيجب

عليه هذا كلام الشيخ رحمه الله فلا عمل بهذه الولاية **قال** قدس الله سره ولو
 تزوجهن على مهر واحد صح ونشط على مهره ايمان على **اول** **قال** الشيخ
 في المبوط يكون بينهما بالسوية وتسه ابن البراج عدا بلاصل لان النكاح
 وليس بما وضه حقيقة ولا يتعديه فتم البضع وهذا اصل بعضهم مهر
 السنة واحداً في الكل وقال بعض اصحابه يثبت على مهر المثل ان كان
 او تزوج واشترى بعوض واحد واختاره والذي المصنف في هذا الكتاب
 والمختلف **قال** قدس الله سره ولو تزوجها على خادم او بيت او دار ولم
 يعين قبل كان طواوسط ذلك **اول** **قال** قوله قبل اشار الى قول الشيخ الطوسي
 في النهاية وبه ابن ادريس وقيل لا قبل ولا في مطلق المهر والجمع
 الى مهر المثل **قال** قدس الله سره ولو اصدقها بعلم سورة لم يجب تعيين
 الحرف ولقتها الجارية على راي **اول** **قال** هذا قول الشيخ في النهاية وقيل لا بد
 من التعيين لا شقاء العزهره والى الاول **قال** قدس الله سره وليست
 المهره المهر في عيب بلتين الثانية لم يجب اعادته اليه على اشكال **اول**
 انما في الكلام في آية لانه لو علقها اقل من آية لم يثبت ذلك بعض في
 المبوط عليه ومنه الاشكال وجوب تسليم كل واحد من المهرين عليه
 فانما علقها آية فقد رتب ذلك من تلك الآية فلا يوجب عليه تسليم
 غير سب وقال الشيخ في المبوط وهذا في ذكره وجهه ثانياً
 انها لا تكون قابضة الا قبل ثلث ايام لان اقل ما يقع به المهر ثلث
 ايات ومن ان الصورة التوكيدية للجمع علم يحصل لها وهو المطلوب لان
 الايجان بالصورة التوكيدية ولا في عتقها **قال** قدس الله سره
 وان يلب بفعل الزوج او فاعل واحد وجبت عليه بئنه فان لم يكن

فالمعنى المحرر قال في الخلاف اذا حلق الصلابة ودخل بها قبل ان يعطيه اشك برها
 بل لها الامتناع من تسليم نفسها حتى يتوفى بل لها المطالبة بالمهر يجب
 عليها تسليم نفسها وهو اختيار ابي الصلاح وقال ابن ادريس ليس لها
 الامتناع بعد الدخول بل لها المطالبة بالمهر ويجب عليها التمكن
 هو اختيار والذي المصنف في المختلف وهو لا في لان البضع حقه
 والمهر عيني وليس اذا كان عيني حقه جاز ان يمن حقه وجاز ذلك
 قبل الدخول اجماعاً فمضى بعد ولا في المعاضة المالية المحضة و
 هو البيع المجمع عليه اذا سلم احدها ما عليه من العون قبل قبض العون
 لم يكن له الامتناع وكذا في الاجابة **قال** قدس الله سره ولو كان من غير
 لم يكن لها الامتناع فان اتممت وحل لم يكن لها الامتناع على ذلك
 وجوب التسليم قبل الدخول **اول** **قال** بغير هذه المسئلة اشار ان كان المهر
 موقداً لم يكن لها الامتناع قبل الدخول وقبل الدخول اجماعاً فان اتممت
 ولا المانع هو الدخول ولم يحصل وجه المصنف استقرار وجوب التسليم
 قبل القبض والاصل الاستصحاب **قال** قدس الله سره وانما يجب تسليمه
 لو كانت مهية للاستمتاع وان كانت مجهولة او من غير علم لم يرق
 ولو كانت صلب فلا قرب وجوب التسليم مع طلب الولي **اول** **قال** لا يجب
 تسليم الصلبة غير البالغة الى الزوج لان اسان الصغيرة حضانه
 واسان الزوج للاستمتاع بالحضانه وليس لطلاده ولود فقوها اليه
 لم يجب عليه تسليمها اذ اتممت ذلك فمضى يجب عليه تسليم المهر مع طلب
 الولي اختاره والذي المصنف الوجوب لانه من حال المرأة يجب تسليمها
 ايها النكاح ليس بما وضه هيته وقال في السيرة المأقري انه لا يجب

فالمعنى المحرر قال في الخلاف اذا حلق الصلابة ودخل بها قبل ان يعطيه اشك برها
 بل لها الامتناع من تسليم نفسها حتى يتوفى بل لها المطالبة بالمهر يجب
 عليها تسليم نفسها وهو اختيار ابي الصلاح وقال ابن ادريس ليس لها
 الامتناع بعد الدخول بل لها المطالبة بالمهر ويجب عليها التمكن
 هو اختيار والذي المصنف في المختلف وهو لا في لان البضع حقه
 والمهر عيني وليس اذا كان عيني حقه جاز ان يمن حقه وجاز ذلك
 قبل الدخول اجماعاً فمضى بعد ولا في المعاضة المالية المحضة و
 هو البيع المجمع عليه اذا سلم احدها ما عليه من العون قبل قبض العون
 لم يكن له الامتناع وكذا في الاجابة **قال** قدس الله سره ولو كان من غير
 لم يكن لها الامتناع فان اتممت وحل لم يكن لها الامتناع على ذلك
 وجوب التسليم قبل الدخول **اول** **قال** بغير هذه المسئلة اشار ان كان المهر
 موقداً لم يكن لها الامتناع قبل الدخول وقبل الدخول اجماعاً فان اتممت
 ولا المانع هو الدخول ولم يحصل وجه المصنف استقرار وجوب التسليم
 قبل القبض والاصل الاستصحاب **قال** قدس الله سره وانما يجب تسليمه
 لو كانت مهية للاستمتاع وان كانت مجهولة او من غير علم لم يرق
 ولو كانت صلب فلا قرب وجوب التسليم مع طلب الولي **اول** **قال** لا يجب
 تسليم الصلبة غير البالغة الى الزوج لان اسان الصغيرة حضانه
 واسان الزوج للاستمتاع بالحضانه وليس لطلاده ولود فقوها اليه
 لم يجب عليه تسليمها اذ اتممت ذلك فمضى يجب عليه تسليم المهر مع طلب
 الولي اختاره والذي المصنف الوجوب لانه من حال المرأة يجب تسليمها
 ايها النكاح ليس بما وضه هيته وقال في السيرة المأقري انه لا يجب

تتبعه كالا يجب تتبعه لان الاستمتاع غير مكن وحرم ايا الصلاح
 يعلم وجوب التسليم والاقوى عندى اختيار والذى المصنف قال قدس
 الله سر ولو تمت من الفتيان لا للتسليم فوجب التسليم الحال **قال**
 الله سر ان وجوب الفتيان موقوف على مقدم التسليم فلا يثبت عليه التسليم
 والمداور ومن انها تمت العرض لا الفتيان عرضة بل عصبيا فلا يسقط تسليمه
 اليها والاقوى عندى الاول **قال** قدس الله سر وانا استقر كمال المهر بالوطى
 او موت احد الزوجين لا بالخلوة على الاقوى **قال** المهر الواجب بالنكاح او
 العرض يستقر عند والذى المصنف باحد امور ثلثة **١** الوطى ولو كان حراما
٢ الاضرار والمخير لانه توجب ابتداء في التهمة فقتل في المصنع اولى
 بموت الزوج وحكمه كالارث عند المالك خلافا للصدوق في التمتع
 والخير بلزبه والذى رحمه الله ان الموت لا يبطل آثار النكاح لا تمامه ولا
 فائداً **٣** الكساح ثلثة بعد الموت ومن حملها المهر عدم بقايه بغيره لان
 الموت نهاية له واشتاء العقد يسقط به استتار المهر عليه **ج** موت
 الزوج **١** وساقى **٢** مماثلة وهو ان الخلق هل لها اثر في المهر فيه
٣ احوال **١** قال قوم انها تنبذ كالوطى قال الشيخ في الخلاف والمبسرط
 قال به قوم من اصحاب المداور ضرورة عن الباقي عليه السلام قال اذا نزع
 الرجل المرأة ثم خلا بها فاعتق عليها بايا او ارحى سقاً ثم طلقها فقتل
 وجب الصداق وخلو. بادخل ولصفت سدها مرقما المقنونة
 ابن ابي عمير على حكم الحاكم ظاهره لا يحل للمرأة من غير دخول **٢** ان ارثها
 وجوب طاهره ويحكم به الحاكم ولا يحل عليها ان لم يكن قد دخل بان واحد
 اكثر من نفسه وان ثبت الفرج بكارتها لم يجره اكثر من البتة لانه

يدل على عدم الدخول وهو قول الشيخ في النهاية وابن البراج وطلب الدين
 الكيدى للرواية المتقدمة وتزويها **٢** وجوب المهر بها اذا اترل
 المهر ليس اوتيل اليها وهو قول ابن الجبند **٣** ارثها تقديم قولها العين
 اذا ادعت الوطى في الخلق وانكر واعتزف بالخلق ولا يثبت عليه
 فان امكنه اقامته بينه ثبت بها عدم الوطى فمما لم يجره اكثر من
 الصف والمخالفة ولزبه الكل وهو قول ابن حنبل واستحسنه والذى
 في المختل **٤** قال الصدوق رحمه الله ارثها وجوب حكم الحاكم بالوطى
 وان اعترفوا بنفيه لا ينافى ساقى العرض وسقوا المهر فان فسد ذلك
 وجوب تمام المهر عليه فليس بجديد لان المهر في هذه الصورة اما ان يبي
 بالخلوة او بالوطى او بجس عيها ولا ثالث وتفي الاول بغيره لانه يثبت
 المهر فثبت الوطى علة في نفى المهر وكلا عدمه علة في عدم ثبوت
 علة في الثبوت والثاني قد اقرت المسئلة للمهر بنفيه ونفى السبب
 كسقي السبب وكذا الثالث مع بطلانه اجماعا وان قصد وجوب العدة
 عليها لا ينافى حكم شرعى وطا الاعوى بالمسئلة لانه اذا ابتداء ارثها
 فله تنبيه وقال قوم **١** ارث الخلق البتة كمال الشيخ في الخلاف والمبسرط
 قال وهو الظاهر من روايات اصحابنا ثبت نصف المهر بسقي العدة
 وهو الاصح عندى وعندى الذى وحى لقوله تعالى وان طلقتموهن
 من قبل ان يمسوهن وقد وضعن من فريضه ففقت ما فرضتم ولا ملين
 في الاصل لان الخلق اعم منه والامام لا يبيخ المخاص وما رواه ابو بصير
 يعقوب عن الصادق عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
 في الفرج قالوا الخلق سبب لوجوه الداعي واشتاء الصادق للاصل فيحكم

مقبوله او سطره حكم الشارع باقامتها مقام الاصل وما روى عن الموتى
 على عليه السلام اذا اعلن بايا او ارحى سقاً فلما الصداق كاملا وعليها
 العدة قلنا ان عيتم السبب الشرعى فهو نفس المدعى وان عدم العقل
 قال لم يوجب له بوجده سببه بمجرد وجوده لما ثبت في الكلام والمنظرة
 عندنا بل حكم الشارع باقامتها مقام الاصل لا اعتبار بها لانها باب
 القياس في الاسباب وينبغي اقامة الشارع لها مقام الاصل والحدث
 المذكور صنفين السند جيدا واعلم انه ينبغي على القول بالخلق اشترط
 عدم المانع الشرعى للصوم والمخير والاحرام ولم يذكره ذلك وعد
 من الاحكام المذكورة فلا يخرج عن حد الشرع **قال** قدس الله سر
 ومثل فوات قيل للدخول كان لا وليا بها نصف المهر وليس بجديد **قال**
 قوله وقيل في الآخر اشارة الى قول الشيخ في النهاية وابن البراج في الكل
 وقيل الذى الكيدى لما تقدم في رواية يونس وليس بجديد لما تقدم
 من وجوب المهر البطل والاصل البقاء وليس مراد سقوط النصف عليه
 لانه يملكها لكن لكل واحد مبدء ملكها **الفصل الثاني** في الصداق
 ثم ابتداء اسباب **١** عدم قبيل الملك **قال** قدس الله سر فلا تزوج المسلم
 على حرة او ختريا حتى يبطل المسح وقيل العقد وهل ثبت فيه المني
 او مهر المثل قولان اقرب **الثاني** **٢** ذكر في هذا الفصل بيان جهة
 الفناد في الصداق وسرها على انواع ستة **النفقة** **١** ان لا يكون المذكور
 مالا وفيه مايل **٢** ان لا يكون مالا من حيث الملام ولا من حيث الاشارة
 وقد ذكر في هذا الكلام وتقريره انه اذا عقد المسلم على حرة او ختريا
 يقول زوجتك فتسرى على رجل حرة او على هذا الخبر او على هذا الخبر قال

الشيخ في النهاية والمفيد في الفتنة وابن البراج وابو الصلاح سطل
 العقد وقال الشيخ في الخلاف جمع العقد وسطل المسنى لقول ابن الجبند
 وهو اختيار المصنف هنا وهو الاصح لان الصداق ليس ركنا في النكاح
 واما الركن فيه الزوجان وطا شرط تعيينهما في العقد ولم يشترط
 ذكر المهر في العقد ولم ينفخ النكاح يبطلانه لو خرج مستحقا ولانه
 تحله للآية ولا حتى من العوى بخلافه لانها ما التبرع وهو ما في بين
 العوى قالوا الخلة التدبير او العطية من الله قلنا محاذ هو الاول **٢**
 ولانه كما لم يبق ثبوت على ثبوت الآخر لم يكن ثبوت ذلك الآخر تنصبا
 لنفسه احق الشيخ به انه عوى لان امر لقوله تعالى اجرهن ومن الصيفة
 زوجتك قلنا كبتك قلنا لان العقد تام لوجه الزاوي وانما انما
 بذلك وفيما غير وادامرول والجواب هو بالخذ اشبه به العوى لان
 العوى سطل العوى يبطلانه والثاني مسقون اذا تقرر ذلك موقوف على
 المعقولين سطل المعنى والخلاف فيما يجب بالوطى فمكن قال يبطلان
 النكاح قال بوجوب مهر المثل واحتلف القائلون بمعنى العقد على
 اقوال ثلاثة **١** انه يجب مهر المثل اختيارا الشيخ في الخلاف وابن حنبل
 يظهر من كلام ابن اودلى ولان يبطلان المعنى وجوب بطلان النكاح
 يجب بالوطى مهر المثل لانه اذا بطل احد العوضين وجب مرة الآخر
 فاذا تعدد وجبت فته وقد اشترى الصداق وبعدة عقد النكاح تعدد
 ردعوه فنجبت فته وهي مهر المثل **٢** بغير البالية فيه فيعقم
 المعنى لو كان عبدا والخزعة مستقلة اخا لبعض الاصحاب لانه لما ذكر
 عرقا كان قد ردها ذلك العوى دون فية البضع وهي مهر المثل والى ذلك

فلو كان مهرها عشر مثاقيل فتم الدينار على أحد عشر جزءا لا بقا فيها على
 حمله في مثاقيله أحد عشر فكان المهر عشر أجزاء من أحد عشر جزءا من
 دينار ولزم فيه وبطل البيع في جزء من أحد عشر جزءا من دينار وهذا القدر
 من العلم كات في كل مختلفين حتما في عقد واحد بعض واحد ولا يلزم الربا
 فيه فالمتحقق للصحة بوجود المنافع منف وبمنع اتحاد العقد لا اختلاف
 المتحابين واتحاد المختلفين في أحد الجزين لا يوجب الاتحاد في الماهية و
 العقد الواحد قد يكون سبلا لا أثر للبشرية كآخر الصفة والجلاد
 باعتبار أصنافين إلى معانيتين فلا تناف وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لاد
 بعضهم يبطل المسمى من حيث الجهالة **الثالث الشرط** قال قدس الله سره ولو
 شرط في العقد مالا محل مقصود النكاح وان كان عرضا متقوما في الجملة
 لم يبطل النكاح بل الشرطان خالف المشرع مثل ان يشترط ان لا يتزوج
 عليها ولا يتزوج الا ينعها من الزوج او لا يتم لصحتها فالعقد صحيح
 صحيحان ويبطل الشرط خاصة ولو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يفعل
 كان العقد باطلا فانما يبطل الشرط خاصة وفي فساد المهر فساد
 الشرط كالعوض المضاف الى الصداق ويتبع ذال الرجوع الى قيمة الشرط
 فبطلت بهر المثل **قول** كل شرط لا محل بالمقصود من النكاح بالذات فان
 خالف المشرع صح وان خالف المشرع بطل وان لم سطل النكاح لان فساد
 البعض لا يبرئ منه فساد الشرط اولى ولما الصداق فلا يبطل به ايضا
 لانه في مقابل الوطى خاصة ولا اعتبار بالشرط وبحقل فساد المهر لاد
 المصنف ولان الشرطان كانا فانما صحت بالمسمى مع تلك الضميمة
 التابعة له ولم يحصل لها وان كان عليها فانما وصى الزوج سذل المسمى

